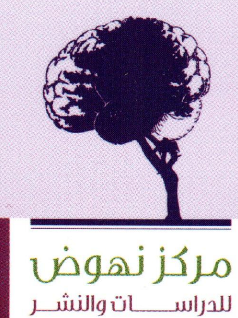
سلسلة الدراسات الفكريّة والسياسيّة

مركز نهوض للدراسات والنشر

ثورات الشعوب الأوروبية 1848

تأليف:
د. إبراهيم ماجد الشاهين



مركز نهوض
للدراسات والنشر
NOHOUDH CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS

ثــورات
الشعوب الأوروبية
1848

وقف نهوض لدراسات التنمية

في عالم سريع التغير، بآفاقه وتحدياته الجديدة التي توسع من دائرة النشاط الإنساني في كل اتجاه، ونظراً لبروز حاجة عالمنا العربي الشديدة إلى جهود علمية وبحثية تساهم في تأطير نهضته وتحديد منطلقاته ومواجهة المشكلات والعقبات التي تعترضها، وذلك في ظل إهمال للمساهمات المجتمعية، والاعتماد بصورة شبه كلية على المؤسسات الرسمية. وحيث كانت نشأة الوقف فقهياً وتاريخياً كمكون رئيسي من مكونات التنمية في المجتمع المدني العربي الإسلامي، انعقدت الرؤية بإنشاء «**وقف نهوض لدراسات التنمية**» في ٥ يونيو ١٩٩٦م كوقف عائلي - عائلة الزميع في الكويت - وتم تسجيل أول حجية قانونية لهذا الوقف وإيداعها وتوثيقها بإدارة التوثيقات الشرعية بدولة الكويت، حيث اختير اسم «**نهوض**» للتعبير عن الغرض والدور الحقيقي الذي يجب أن يقوم به الوقف في تحقيق نهضة المجتمع، انطلاقاً من الإيمان القائم أن التنمية البشرية بأوجهها المختلفة هي المدخل الحقيقي لعملية التنمية والانعتاق من التخلف ومعالجة مشكلاته.

ويسعى وقف «**نهوض**» إلى المساهمة في تطوير الخطاب الفكري والثقافي والتنموي بدفعه إلى آفاق ومساحات جديدة، كما يهدف إلى التركيز على مبدأ الحوار والتفاعل بين الخطابات الفكرية المتنوعة مهما تباينت وتنوعت في مضامينها، كما يسعى إلى تجنب المنطلقات الأحادية في تناول القضايا في ظل تطور الحياة وتشابك العلاقات الفكرية والثقافية.

ويقوم الوقف بتنفيذ هذه الأهداف والسياسات عن طريق أدوات عديدة من أبرزها إحياء دور الوقف في مجال تنشيط البحوث والدراسات، وتأصيل مناهج البحث العلمي في التفاعل مع القضايا المعاصرة التي تواجه حركة التنمية، من أبرزها:

- إنشاء ودعم مراكز ومؤسسات بحثية تختص بإجراء الدراسات الإنسانية والاجتماعية والتنموية.
- تمويل برامج وكراسي أكاديمية.
- نشر المطبوعات البحثية والأكاديمية لإثراء المكتبة العربية.
- إقامة المؤتمرات والملتقيات والورش العلمية.
- إقامة شبكة علاقات تعاون مع المتخصصين والمراكز العلمية.

للمزيد حول أهداف ومشاريع وقف نهوض لدراسات التنمية يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للوقف: www.nohoudh.org

سلسلة الدراسات الفكريّة والسياسيّة

ثــورات الشعـوب الأوروبـية 1848

تـألـيـف:

د. إبراهيم ماجد الشاهين



مركز نهوض للدراســـات والنشـــر

NOHOUDH CENTER FOR STUDIES AND PUBLICATIONS

د. إبراهيم ماجد الشاهين

ثورات الشعوب الأوروبية 1848

الطبعة الأولى ٢٠١٩م
طبع في بيروت

ISBN: 978 - 614 - 470 - 013 - 6

«الآراء التي يتضمّنها هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز نهوض للدراسات والنشر»

البريد الإلكتروني: info@nohoudh-center.com

مركز نهوض للدراسات والنشر

تأسس «**مركز نهوض للدراسات والنشر**»، كشركة زميلة وعضو في مجموعة غير ربحية متمثلة في «**مجموعة وقف نهوض لدراسات التنمية**» في الكويت والتي تأسست في عام ١٩٩٦م.

يسعى المركز للمشاركة في إنتاج المعرفة الجادة سواء اتفقت أو اختلفت مع توجهاته، والمساهمة في إحداث تغيير نوعي في الساحة الثقافية والعلمية.

الفهرس

الموضوع	الصفحة



شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراج هذا الجهد ليرى النور، ولكي يكون في يد القارئ العربي.

والشكر خاصة للأخوين الكبيرين: الأستاذ سليمان ماجد الشاهين، والأستاذ يوسف محمد النصف، على تكرمهما بقراءة مسودة الكتاب، وبذل الكثير من أوقاتهما الثمينة في مراجعة هذا الكتاب، وإبداء آرائهما القيّمة، وتوجيهاتهما السديدة نحو تحسين نسخته النهائية.



تمهيد

ملاحظة للتبرئة:

لا يمكن أن يكون لكتاب التاريخ من مؤلّف؛ فنحن نسجل التاريخ وننقله، وبعد ذلك يمكن دراسته واستخلاص العبر والدروس منه. وكيف يُكتب تاريخ أحداث ممن لم يعاصرها؟ في كل عام تصدر في العالم آلاف الكتب عن مراحل مختلفة من التاريخ. والغالبية العظمى منها لم يعاصرها الكتّاب، والكثير منها مكررة في الموضوع وفي الحقبة التاريخية. فعلى سبيل المثال، هناك كم هائل وتيار مستمر من الكتب عن تاريخ الثورة الفرنسية، وهناك كتب لا تتوقف عن تاريخ الإمبراطورية الرومانية وحروبها، وهناك كتب تصدر سنويًّا عن الحرب العالمية الأولى وأخرى عن الحرب العالمية الثانية، وأخرى عن الحركة النازية، وعن الحضارة اليونانية، وعن الحضارة الإسلامية، وغيرها من المواضيع التي أثّرت في مسيرة الحضارة الإنسانية عبر الآلاف من السنين.

وهذه كلها نقل من مصادر متواترة عبر القرون، ومن النادر أن يكون هناك مرجع معاصر للأحداث التاريخية، إن وُجِد.

إذن ما هي الحاجة للاستمرار في إصدار الكتب عن المواضيع نفسها في كل عام، وفي كثير من الأحيان تصدر عدة كتب في البلد نفسه وعن الموضوع نفسه؟ إلا أن لكل كتاب منها قيمته العلمية؛ فبالرغم من أن المعلومة بذاتها هي واحدة لا تتغير؛ فإن كل مؤرخ وباحث ينظر إلى الأحداث من زاوية مختلفة تلقي ضوءًا مختلفًا على هذه الأحداث وتجعلها تقدم فائدة جديدة للقارئ. والبحث الجاد يتطلب من الباحث بذل الجهد

والصبر لكي يمسح ما هو متوفر من وثائق وبيانات لعله يقع على معلومة لم ينتبه لها من سبقه من المؤرخين.

وهناك نوعان من كتابة التاريخ: الأول: كتابة التاريخ لمجرد ذكر الأحداث كما هي مذكورة في المراجع، وهذا عمل توثيقي يرتبه الباحث كما يراه مناسبًا؛ والنوع الآخر يعتمد على ما هو موثق بغرض الاستفادة من دروس الماضي وإسقاطها على الحاضر.

واستخدام مصطلح تأليف في كتب التاريخ قد يثير بعض التساؤلات؛ إذ قد يعترض البعض على من يدعي «التأليف» في التاريخ، وهذا الاعتراض مقبول في المفهوم العام؛ فالتاريخ لا يمكن تأليفه بالمعنى الدارج؛ إذ إن التأليف في المعنى الدارج يعني: أن المؤلف قد قام باختلاق الأحداث واختراعها، كما هو الحال في مؤلف القصص الخيالية والروايات. ولكن معنى كلمة تأليف في معجم المعاني الجامع فيما يخص الكتابة هو «مصنف أو كتاب يدوّن فيه علم أو أدب أو فن»، وكذلك ألَّف الكتاب: «كتبه، جمع مادته وصاغ أفكاره». بينما «ألَّف خبرًا: اختلقه».

وإن كان هذا الكتاب لا يقدم جديدًا كمرجع في أحداث التاريخ؛ لأنها موثقة في الكم الهائل من الكتب والمراجع، إلا إن من متطلبات قراءة المستقبل أن يقرأ المرء الماضي، حتى وإن كانت الأحداث موضوع البحث قد وقعت في مناطق جغرافية بعيدة، وحضارات مختلفة.

فهذا الكتاب ينتمي إلى ذلك النوع الثاني من كتابة التاريخ، التي تسعى إلى تقديم الدروس من الماضي، اعتمادًا على الكتب والمراجع المتوفرة عن تلك الفترة التاريخية؛ فهو بحث من خلال المراجع المتوفرة، واستخلاص تسلسل الأحداث كما هي مذكورة في المراجع الموثقة، ولكنها معلومات مرتبة حسب تأثير كل منها في ما يتبعه. وكذلك اختيار الأحداث التي اعتبرتها مهمة ومفصلية في سير الأحداث، وتطابقها مع ما يجري من أحداث في وقتنا الحاضر.

ولذا فإن هذا البحث لا يسرد الأحداث التاريخية الخاصة بثورات الشعوب ويقتصر عليها، وإنما ـ وهذا ما يميّز هذا البحث ـ يحاول ربط

أحداث ثورات الشعوب بما سبقها من أحداث، حسب رؤية الباحث، وما لها من أثر في تهيئة الظروف لقيام ثورات الشعوب.

وكما سيأتي بالتفصيل لاحقًا في هذا الكتاب؛ فإن الباحث قد توصل إلى أهمية الإصلاح الديني الذي مرت به أوروبا في القرن السادس عشر، وأثرت هذه الحركة في ما أتى بعدها من تطورات، وكذلك إلى أهمية عصر التنوير بعد ذلك في القرن السابع عشر، ودور عصر التنوير في وضع البيئة المناسبة لثورات الشعوب التي جاءت بعده؛ مما نتج عنه تهيئة القارئ إلى تفهم أسباب ثورات الشعوب والمطالب التي كانت تحظى بالأولوية على سلم قادة تلك الثورات.



مقدمة

هناك مقولة تتكرر بأن التاريخ يعيد نفسه، وبدراسة الأحداث المهمة في تاريخ الإنسانية نرى أن هذه المقولة تعكس الكثير من الواقع، وهذا شيء منطقي؛ فالإنسان في داخله لم يتغير. لقد تغيرت وتطورت الوسائل والأدوات، ولكن المشاعر والمفاهيم العامة موجودة منذ الأزل؛ وإن تطورت الحرية والأسلوب في التعبير عنها.

وفي أوقات الفتن تختلط الأمور ويحتار الحكيم، وقد تظهر الحالة على غير ما هي عليه في حقيقتها؛ فقد تظهر الأمور المعقدة وكأنها قضية واحدة بسيطة، وقد تظهر القضية الواحدة البسيطة ذات الحل المباشر وكأنها قضايا متشابكة ومعقدة، والتاريخ يزخر بأمثلة من الأخطاء التي ارتكبت في التشخيص لطبيعة الفتنة، مما أدى إلى آثار ونتائج كارثية.

وعندما تكون الفتنة مفتعلة من طرف له مصلحة؛ فإن محرك الفتنة يلجأ غالبًا إلى خلق أحداث موازية بعضها حقيقي وبعضها وهمي، وهذه الأحداث المفتعلة تؤدي إلى التغطية على الحجم الواقعي للفتنة، وكذلك إلى تحويل الأنظار عن المصدر الحقيقي لها.

وهذا الأسلوب ليس بجديد ولا هو من الخيال، وإنما هو شبيه بما يقوم به السحرة الاستعراضيون الذين يشغلون أعين الجمهور وانتباههم بحركات جانبية لا علاقة لها بالخدعة البصرية، وكذلك تتم الخطط العسكرية على التمويه وخداع العدو بهجمات جانبية تشغل العدو عن موقع الهجوم الرئيس وزمانه.

وهذا البحث يختص بثورات الشعوب الأوروبية في عام ١٨٤٨م، وكلمة

(ثورة) ذات مدلول تاريخي مهم في عالمنا العربي المعاصر؛ فقد عانت العديد من الشعوب من سلسلة مما أُطلق عليه «ثورة»، وهي بالحقيقة لم تكن ثورات بل هي انقلابات عسكرية، وهناك فرق كبير بين الثورة والانقلاب؛ فالثورة تطلق على حراك شعبي واسع النطاق من أجل أهداف يطالب بها عامة الشعب، والثورة ـ خصوصًا في بداياتها ـ تكون شاملة لفئات الشعب كافة، وبمشاركة الأطياف السياسية والفكرية كافة، والثورة تكون نتاجًا لضغوط سياسية واجتماعية واقتصادية أضرت بغالبية طبقات المجتمع، والثورة دائمًا تسعى إلى التغيير الشامل في الدولة ومؤسساتها؛ فالغرض ليس فقط السيطرة على الحكومة، ولكنه أهم من ذلك؛ بإدخال التغييرات السياسية والقانونية والاجتماعية في كل مظاهر الحياة في المجتمع.

ولا يمكن أن تكون للثورة ساعة صفر؛ فالثورة تنطلق بشرارة عادة ما يستصغرها النظام، فإذا هي قد تحولت إلى ثورة عارمة تأكل كل ما في طريقها، وإن كانت الثورة نتيجة لتراكمات من الضغوط التي أشرنا إليها أعلاه، إلّا أنها تظهر وكأنها عفوية وعشوائية، ولكنها بالحقيقة يمكن توقع حدوثها بمتابعة الأحداث وطريقة تعامل النظام معها.

والعديد من الثورات تم توقعها من قبل رجال ذوي نظرات ثاقبة، وقدموا النصيحة تلو الأخرى للأنظمة لإصلاح الأوضاع قبل أن يحدث ما لا يحمد عقباه، ولكن دون استجابة من رؤوس النظام التي عادة ما تستجيب للبطانة الفاسدة التي دائمًا ما تصور لها أن الأوضاع تحت السيطرة، وأن الحل الأمني هو الحل الوحيد لاستمرار النظام في السلطة.

وأما الانقلاب فهو تحرك فئة قليلة ذات مصالح مشتركة هدفها هو الاستيلاء على السلطة، وغالبًا ما يكون الانقلاب عسكريًا، ويكون خاضعًا لتخطيط طويل الأمد، مع تحديد ساعة الصفر وكأنها عملية عسكرية، كما قد يكون الانقلاب بتواطؤ من أحد الأجنحة داخل السلطة، ولكن العامل المشترك في الانقلابات، هو أن الهدف الأساسي هو الاستيلاء على السلطة.

ويحاول القائمون على الانقلاب دائمًا أن يصوروا حركتهم بأنها ثورة، ويصرّون على إطلاق هذه التسمية عليها ويكرهون تسميتها بالانقلاب،

والهدف الحقيقي للانقلاب هو سيطرة فئة قليلة على الحكم لتحقيق مصالحها الخاصة تحت مسميات وشعارات لا صلة لها بالثورة، وقد وقعت في العالم العربي وعدد من دول العالم الثالث سلسلة من الانقلابات العسكرية بمسميات مختلفة، وكلها أدت إلى هدم مؤسسات الدولة وأصّلت مبدأ الصراع على السلطة.

وفي هذا البحث يحاول الباحث أن يأخذ القارئ في رحلة مختصرة ومركّزة حول التحول التاريخي في أوروبا؛ ففي العام ١٨٤٨م قامت ثورات شعبية في أغلب دول أوروبا؛ وإن كانت هذه الثورات لم تستمر لفترات زمنية طويلة، إلّا أنها هزت عروش أوروبا ومهدت الطريق للتغييرات التي جاءت فيما بعد، ووضعت أوروبا على طريق الحداثة والاستعداد للتحول الكبير الذي حدث في القرن العشرين.

ففي هذا الخط الزمني يركز هذا البحث على الثورات التي قامت في عام ١٨٤٨م وتداعياتها التي جاءت فيما بعد، ولكن لكي نصل إلى تلك النقطة من الزمن؛ فمن الواجب أن نسير بشكل سريع ومختصر في المراحل الزمنية التي سبقت هذا التاريخ؛ وذلك لأن هذه الثورات لم تحدث هكذا دون مقدمات.

كما إنه من المفيد أن نبيِّن أن هناك مفاهيمَ مفصلية يتوجب على الشعوب أن تحسمها قبل أن تتمكن من المضي في عملية التطوير والحداثة.



الباب الأول

ركائز التاريخ السياسي في أوروبا



نستنتج من دراسة مراحل التاريخ السياسي للحركات السياسية الشعبية في أوروبا، أن هناك ثلاث ركائز أساسية للوصول إلى المستوى الذي يشكل قاعدةً صلبة؛ لأن تنطلق منها الشعوب وتأخذ زمام أمور حكومتها بنفسها:

الركيزة الأولى: الإصلاح الديني.

الركيزة الثانية: التنوير الفكري.

الركيزة الثالثة: اكتساب الشعوب ثقتها بنفسها للتحرك والتضحية من أجل حريتها وكرامتها لتبدأ ثوراتها.

ولا يعني ذلك أن هناك أوقاتًا زمنية ونطاقًا لتعريف هوية كل ركيزة وتحديدها، وبداية ونهاية كل واحدة على حدة، وإنما هي مساحات تقديرية تقاس كل منها غالبًا بما فيها من أحداث في فترة زمنية معينة. وكل مرحلة عبارة عن صراع بين قادة الفكر في المجتمع، الذين عادة ما يكونون من القلة القليلة التي لا تحظى حتى بالقبول من عامة الجماهير الذين من أجلهم يضحي هؤلاء المصلحون، وبين النظام الحاكم.

كما أن هذه الركائز ليست محددة البداية والنهاية؛ بل قد تتداخل مع بعضها البعض، وقد تتوقف الأحداث والتطورات في إحداها لفترة بسبب ظروف طارئة، ثم تعود بعد سنوات لمتابعة المسيرة. وكما تتعلم الشعوب من دروس الماضي في محاولاتها لكسب حرياتها؛ فإن الأنظمة المتسلطة أيضًا تتعلم من أسباب فشل ما سبقها من أنظمة حاكمة في قهر الشعوب.

ولذا نرى دائمًا التجديد في الأساليب والخطاب في هذه الحرب

المستمرة بين الحق والباطل، وبين المظلوم والظالم، وكلما أصبحت الشعوب أكثر وعيًا وشجاعة، كلما كانت الأنظمة أكثر شراسة وخبثًا في تعاملها .

الفصل الأول

دراسة تمهيدية لثورات الشعوب في أوروبا

لا يمكن دراسة الثورات في أوروبا دون العودة إلى الفترة ما بعد حروب نابليون في أوروبا في عام ١٨١٥م، وقبلها الثورة الفرنسية وما جرى فيها من سيطرة عامة الشعب، من فقراء ومن عمال كادحين، وعامة المستضعفين، الذين كانت طبقة النبلاء تنظر إليهم بأنهم الرعاع والغوغاء، على الساحة كما هو المصطلح الثوري.

ولم تخلُ الثورة من مجموعة من المثقفين الذين اصطفوا مع المظلومين، وكان لهم دورهم المميز في صياغة الأفكار والشعارات والمبادئ للثورة التي ألهمت باقي الثورات في العالم للقرون اللاحقة. ومنظر سيطرة عامة الشعب على باريس والأرياف، والمقصلة التي أقاموها لأعداء الثورة، هذه المناظر لم تغادر مخيلة الطبقة الأرستقراطية في أوروبا؛ فهم قد وجدوا فيها مصيرهم المحتوم إن هم سمحوا بتكرار تجربة ثورة فرنسا في بلدان أوروبا الأخرى.

ولذا فقد كانت ردة الفعل لدى الطبقة الأرستقراطية هي التوجه والتمسك بالفكر المحافظ الذي يقطع الطريق أمام الطبقات العاملة، من الحصول على أية مكاسب أو دور في المشاركة في الحكم، والسعي نحو نظام حكم مركزي وراثي يقوم على أن الملك هو ظل الله في الأرض، وعليه فمن الإثم تحدي الرغبة الإلهية في الوقوف أمام حق الملك الذي وهبه الله لهذا الإنسان، كما أن لهذا الملك هالة وذاتًا لا يجوز المساس بها لا بالنقد ولا بالنقاش، وهو فوق القانون، وفوق المساءلة.

ولكن مع التطرف في هذه الأفكار التسلطية ظهرت وتطورت أفكار معاكسة تقوم على مبادئ الحريات العامة، وحفظ الحريات الفردية والمساواة

أمام القانون، وحرية الصحافة، والفصل بين الكنيسة والدولة. وهذه الأفكار التحررية - الليبرالية - كانت نتاجًا لبداية فترة التنوير في أوروبا، ومراحل التنوير قد غطت جوانب الحياة كافة.

فهي مشهورة في حركة التنوير من داخل الكنيسة التي أدت إلى ظهور مفكرين كانوا من علماء اللاهوت، وجدوا أن ممارسات الكنيسة في الجوانب السياسية والاقتصادية لا تتماشى مع المبادئ الأساسية التي دعا إليها سيدنا عيسى عليه السلام. وصُدموا من الفساد الذي كان يهيمن على رجال الكنيسة بتواطئهم مع السلطة وظلمهم لعامة الشعب لتحقيق مكاسب مادية وسياسية شخصية تتنافى مع تعاليم الدين؛ فسعوا إلى محاربته.

وقد ساهمت الثورة الصناعية في تحريك عجلة الحريات بإحداث تغييرات جذرية في المجتمع، وأهم منجزات الثورة الصناعية في الحقل الاجتماعي، هو خلق طبقة اجتماعية واقتصادية وسطى ما كان لها أن تكون لولا الثورة الصناعية التي غيرت قاعدة الاقتصاد من المجتمع الزراعي الريفي إلى مجتمع صناعي مدني.

وهذه الطبقة الوسطى المستحدثة أصبحت لها قدرات مالية ومفاهيم أخلاقية غير مرتبطة بالطبقة الأرستقراطية؛ فقد حرصت العائلة في هذه الطبقة على تعليم أبنائها، وخصوصًا التعليم الجامعي، وهؤلاء المتعلمون أصبحوا هم أصحاب المهن الراقية، مثل المعلمين والأطباء والمحامين والمهندسين. وهذا أمدهم بالثقة بالنفس والاعتداد بالقدرات والمكانة، وبالتالي؛ فعلى العكس من أجدادهم لم يتقبلوا أن هناك حقًّا إلهيًّا للطبقة الأرستقراطية في المكاسب والمراكز التي يحصلون عليها بحكم المولد فقط، وليس بسبب الكفاءة والمقدرة.

كما ظهرت في الفترة نفسها أيديولوجية حديثة بجانب الفكر الليبرالي، وهي فكرة أو نظرية الاشتراكية، وهي أيضًا فكرة تعتبر من نتاج الثورة الصناعية، وإذا كانت الليبرالية تستهدف الطبقة الوسطى؛ فإن الاشتراكية تتوجه إلى الطبقة الأدنى وهم أفراد الطبقة العاملة، عمال المصانع الذين تعرضوا إلى ظلم واستغلال من أصحاب المصانع بحماية سلطة الدولة.

وهذه الأيديولوجية لا تُعنى بالحريات الفردية بقدر ما تُعنى بتقرير من له

حق تسيير الدولة؛ فالفكرة تقوم على أن طبقات المجتمع كافة، بما فيها طبقة العمال، لها الحق في المشاركة بالتساوي في حكم الدولة، وأن الفائدة تعود على الجميع عند نجاح الدولة، والهدف النهائي لهذه الأيديولوجية هو خلق مجتمع خالٍ من الطبقات؛ حيث يكون الكل متساوين في الحقوق والواجبات.

وقد تنبأت النظرية بأنه سيتم تحقيق ذلك عندما تثور طبقة العمال - البروليتاريا - وتستولي على السلطة. وجاءت النظرية الاشتراكية وأفكارها في كتاب نشره كارل ماركس وفريدريك إنجلز بعنوان: «البيان الشيوعي» The Communist Manifesto[١].

وحيث إن الكتاب قد صدر في عام ١٨٤٨م؛ فإن هذا يشير إلى أن المؤلفَيْن قد تأثرًا بالأحداث التي كانت تجري في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبقية الأقطار الأوروبية، وإلى أن هذه الأحداث التي تابعَا تطورها ألهمتهما بتصورات للمجتمع القادم القائم على سيطرة الطبقة العاملة على مصادر الإنتاج في المصانع، وبالتالي الاستيلاء على الحكم في الدولة.

وبالطبع فإن الأفكار التي دعا إليها هذان الفيلسوفان الثوريان لم تلقَ قبولًا لدى الحكام والطبقة الأرستقراطية بحكم التمسك بسيطرتهم على السلطة، وكذلك الطبقة الوسطى الصاعدة التي وجدت في هذه الدعوة إثارة طبقية بين مكونات المجتمع دون تحقيق أهداف حركة الليبرالية من العدالة والمساواة والحريات الفردية.

وحتى قيام الثورة الفرنسية الأولى في عام ١٧٨٩م، كان هناك شيء من القدسية على كيان المَلَكية؛ فلم يكن هناك أحد يجرؤ على التشكيك في وجود العائلة المالكة كمؤسسة لها الحق في حكم البلاد، ولكن الثورة الشعبية في فرنسا وما تبعها من إعدام الملك والملكة ومزيد من الإعدامات والملاحقات للنبلاء وأفراد الطبقة البرجوازية، قد هزَّت هذه القناعة؛ بل وأسقطتها.

---

(١) ENGELS, KARL MARX AND FRIEDRICH. *THE COMMUNIST MANIFESTO.* LONDON: WORKERS' EDUCATIONAL ASSOCIATION, 1848.

وبعد سقوط نابليون ومؤتمر فيينا في عام ١٨١٥م، تضافرت جهود السياسيين في أوروبا على العودة إلى قدسية الأنظمة الملكية، وذلك تحت غطاء الاستقرار السياسي في دول أوروبا؛ وهذا الاستقرار يقرر الالتزام بالحدود القائمة للدول الأوروبية، ويقوم على ثلاث ركائز: شرعية الملكية، وسلطة الكنيسة (المؤسسة الدينية)، وتمييز الطبقة الأرستقراطية.

وقد أعادت القوى المنتصرة المجتمعة في فيينا في عام ١٨١٥م النظامَ الملكي في فرنسا، من خلال إعادة لويس الثامن عشر لعرش فرنسا باعتباره وريث عرش عائلة البوربون، ولكن سنوات الفرار واللجوء إلى بريطانيا لم تؤثر في تغيير أفكاره، ولم تجعله يتقبل دستورًا فرنسيًّا يقوم على فصل السلطات وديمقراطية الحكم ومزيد من الحريات.

فقد عاد إلى العرش وهو متشدد في أفكاره، وإن كان قد وافق على مضض أن يكون هناك مجلس للنواب، ولكنه احتفظ لنفسه بالسلطة الحقيقية في إقرار القوانين التي هو فقط له حق تقديم مشاريعها للمجلس من خلال وزراء يعينهم هو، كما أنه احتفظ بالملف الأمني في البلاد بيده منفردًا. وفي النهاية؛ فإن لعبة الديمقراطية الشكلية قد فشلت تمامًا على يد شارلز العاشر، أخي لويس الثامن عشر والذي اعتلى العرش بعد أخيه في عام ١٨٢٤م.

وفي الإمبراطورية النمساوية، كانت قد تكونت لدى ميتيرنيخ (المستشار النمساوي) قناعة بأن الإصلاحات الليبرالية تقود بالضرورة إلى الثورة على الملكية، وهذه القناعة نبعت من أحداث الثورة الفرنسية على الملك لويس السادس العاشر وانتشار الفكر الثوري في سائر أرجاء أوروبا، وقد نتج عن تلك الأحداث تغييرات في حدود أوروبا؛ فقد تم إنشاء دولة جديدة هي بلجيكا.

كما حدثت تغييرات في وضع هولندا، وأوضاع عدة إمارات وممالك في ألمانيا، ولذا فإن ميترينخ قد عقد العزم على عدم السماح لأية تغييرات إضافية، وبقناعته بأن التغييرات الكبرى تحدث نتيجة للاستجابة للمطالبات بالإصلاحات السياسية؛ فرأى أنه من الواجب عليه أن يقف في وجه الحركات الليبرالية ويمنع التغييرات ولو كانت شكلية أو مستحقة، وهذه النقطة مهمة لتفهم التطورات السياسية في أوروبا في تلك الفترة؛ وذلك بسبب موقع ميترينخ ومركزه.

فإن ميترينخ كان الوزير الأول ورئيس الحكومة في الإمبراطورية النمساوية، وكانت الإمبراطورية النمساوية هي القوة المهيمنة على الملكيات في أوروبا، وقد اكتسبت هذه الإمبراطورية هذه المكانة الخاصة والمهمة في تاريخ أوروبا عمومًا، وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر خصوصًا بسببين: الأول القوة العسكرية؛ فقد اشتهرت العسكرية النمساوية، وهي جزء من الشعب الألماني والأخت الكبرى للممالك الألمانية، بالانضباط العسكري والحرفية والشجاعة.

وكانت القوة العسكرية في تلك العصور هي التي تحدد مكانة الدول، وأما العامل الآخر الذي هيأ لهذه الإمبراطورية المكانة العالية والكلمة المسموعة في أوروبا، فهو عامل اجتماعي؛ فالعائلة الإمبراطورية النمساوية هي عائلة آل هابسبورغ، وقد اتبعت هذه العائلة سياسة التزاوج مع العائلات المالكة الأوروبية.

ومع الوقت أصبحت الهابسبورغ هي العائلة المحورية التي تلتقي معها أغلب العائلات المالكة الأوروبية، وأصبح على من لديه الرغبة في كسب المكانة العالية من أمراء أوروبا أن يسعى إلى الزواج من بنات هذه العائلة، وبذلك تشابكت العائلات المالكة في أوروبا من خلال الزواج، وإن لم يمنع هذا من الحروب بينهم، إلّا أنها فتحت قنوات ومصالح متشابكة، وبذلك فقد استفاد ميترينيخ من هذا الوضع الخاص لعائلة الهابسبورغ، الذي أتاح له أن يمارس دور الأخ الأكبر في أوروبا(٢).

---

(٢) RAPPORT, MICHEAL. *1848 YEAR OF REVOLUTION*. NEW YORK: BASIC BOOKS, 2009.



الفصل الثاني

أوروبا في مرحلة ما قبل ١٨٤٨م

لكي نستوعب بوضوح الظروف التي قادت إلى ثورات الشعوب في أوروبا في عام ١٨٤٨م؛ فإن الباحث عليه أن يبدأ من نقطة في التاريخ السابق. وعند استعراض تاريخ أوروبا قبل ذلك التاريخ، يقف الجميع أمام الحدث الذي هزَّ أوروبا؛ بل وتعداها إلى قارات أمريكا وآسيا وأفريقيا؛ وذلك الحدث هو الثورة الفرنسية التي قامت في عام ١٧٨٩م، وهي الثورة الشعبية الفعلية، كما أنها الثورة الأوروبية الأولى التي أدت إلى تغيير في نظام الحكم، وسالت الدماء في طريقها، دماء العائلة المالكة ودماء الشعب على السواء.

وهي الثورة التي اشتهرت بتطبيق اختراع المقصلة في الميادين، كما أنها الثورة التي ألهمت جميع شعوب العالم بشعارها «الحرية والأخوة والمساواة»، وإعلان حقوق الإنسان والتأكيد على حرية الفرد واحترام كرامته، وكان من نتائجها المباشرة إلغاء الملكية وإقرار النظام الجمهوري، وتثبيت مبدأ الفصل بين السلطات، وفصل الدين عن الدولة، وإقرار مبدأ المساواة بين المواطنين، وضمان حرية التعبير.

كما تم القضاء على الأنظمة الاقتصادية القديمة، وتم فتح المجال لتطوير نظام اقتصادي رأسمالي حر، وتحديد مقاييس موحدة، ومكاييل جديدة، كما تم إلغاء نظام تسلط ملَّاك المقاطعات؛ أي الإقطاعيين (Fuedelism)، وإلغاء امتيازات النبلاء ورجال الدين ومصادرة أملاك الكنيسة.

وكانت العدالة الاجتماعية من أهم إنجازات هذه الثورة، وكذلك إقرار مبدأ مجانية التعليم وتطبيق إجبارية التعليم، وتوحيد اللغة الفرنسية وتعميمها.

وهذه الأفكار المتقدمة لم تأتِ من فراغ، ولا من مظاهرات الشوارع،

وإنما قدر الله أن تكون هذه الثورة في زمن تواجد فيه عمالقة من المفكرين والفلاسفة الفرنسيين، أو أنها وُجِدت لتواجد هؤلاء المفكرين، منهم: فولتير (١٦٩٤ ـ ١٧٧٨م)، وديدرو (١٧١٣ ـ ١٧٨٤م)، ولامتريه (١٧٠٩ ـ ١٧٥١م)، وهلباخ (١٧٢٣ ـ ١٧٨٩م)، وجان جاك روسو (١٧٢١ ـ ١٧٧٨م).

ومع أن عمر الثورة كما تمناها الثوار لم يدم إلّا سنوات قليلة، عاد بعدها النظام الدكتاتوري ليمسك بالسلطة متجسدة في شخص نابليون بونابارت، ولكن تم الحفاظ على الكثير من المكاسب الخاصة باحترام حرية الفرد وكرامته، ومفاهيم العدالة الاجتماعية والنظام الاقتصادي الحديث، والتخلص من سلطة الكنيسة، وتبوأت الثقافة الفرنسية مركزًا عاليًا في الحضارة الإنسانية، وأصبح الدستور الفرنسي مرجعًا لدساتير الدول إلى يومنا هذا.

وهذا الزخم الثوري والتغييرات البركانية التي حدثت في فرنسا، وهي الدولة العظمى والكبرى في أوروبا، هزت عروش ملوك أوروبا وقلوبهم في كل دولها، وقد باشرت تلك الأنظمة منذ البداية التدخل لمساعدة النظام الملكي على البقاء، وتم إجهاض الثورة من قبل البورجوازية والمستفيدين الذين قاموا بدعم جنرال شاب كورسيكي في الجيش الفرنسي، هو نابليون بونابارت، ودفعه للسيطرة على زمام الأمور بدعوى ضبط الأمن والقضاء على الغوغائية في الشوارع.

وقد قام هذا الشاب بالدور المطلوب منه بدرجة كبيرة أثارت إعجاب السياسيين، ولكن هذا الشاب الطموح لم يتوقف عند دوره بقيادة الجيش؛ بل إنه وجد في نفسه تأهيلًا لدور أكبر وطموح أعلى، وبذلك تحول هذا الضابط إلى دكتاتور عسكري، ومن ثَمَّ كانت الخطوة التالية المقبولة في ذلك العصر هي إعلان نفسه إمبراطورًا على فرنسا، وقد أظهر الضابط بونابارت عبقرية فذة في معاركه العسكرية، حتى إنه دوّخ الممالك الأوروبية وأجبر عائلة الهابسبورغ، وهم ملوك أوروبا من عاصمة الإمبراطورية النمساوية فيينا، أن يزوجوه ابنتهم مرغمين.

هناك مقولة تنسب إلى ميترينخ، وهو الذي كان المستشار (رئيس الوزراء) في الإمبراطورية النمساوية في فترة ثورات ١٨٤٨م، وكان يعتبر

مهندس العلاقات والأنظمة في أوروبا في القرن الثامن عشر، بأنه: «عندما تعطس فرنسا، تصاب أوروبا بالزكام»[١].

وهذا كناية عن تأثر بقية أوروبا بكل ما يحدث في فرنسا، ولذا فحتى بعد أن تخلصت أوروبا بمعاونة القوى الرجعية في فرنسا من بقايا الثورة الفرنسية، وخلال سنوات قليلة مكّنت لدكتاتورية نابليون من أن تحكم فرنسا، ولكن استمر هاجس الثورات الشعبية ماثلًا أمام أعين رموز الأنظمة في أوروبا.

ولذا فإن الأنظمة المتسلطة، وإن كانت تشن الحروب والمؤامرات ضد بعضها البعض، إلّا أنها تعلم جيدًا أن الشعوب تتشجع وتقتدي بالأخرى، وأن أي نجاح يحققه أي شعب، سيكون حافزًا للشعوب الأخرى لكي تحذو حذوه.

ولذا نرى أن الأنظمة المجاورة قد تتقاعس في بداية الثورة الشعبية في التحرك لمساعدة النظام التسلطي، وذلك نكاية في ذلك النظام، ولكن هذه الأنظمة نفسها تسارع في نهاية الأمر إلى تقديم كل الدعم، بما فيه الدعم العسكري المباشر لإفشال الثورة الشعبية، وضمان إجهاضها لصالح أطراف رجعية تسلطية.

ولا يمنع؛ بل يستحسن لتلك الأنظمة أن تسقط البلاد في فوضى وإراقة الدماء ودمار اقتصادي وتنافر طائفي؛ وذلك لكي يكون الدرس قاسيًا على الشعوب المراقبة للوضع، ومن ثَمَّ توصل الرسالة إلى شعوبها بأن نتيجة الثورة على النظام القائم هي الفوضى والدمار والمزيد من المآسي، والشعوب عادة لا تحبذ التغيير، وهي على استعداد لتحمل أنوع المشاق والتضييق كافة، في سبيل الاستقرار والأمان، على أن يكون هناك أمل في التغيير ولو ببطء إلى الأفضل.

ولكن عندما تصل الشعوب إلى مرحلة تيأس منها من وجود أي أمل للتغيير إلى الأفضل، وعندما تجد أنه لم يتبق لها ما تخسره؛ عندئذٍ يسقط حاجز الخوف والهيبة، وتنطلق الثورة، عندما تصل الأمور إلى هذه المرحلة،

---

(١) BELTS, RAYMOND F. *BRITANNIA, EUROPE IN RETROSPECT* 2015. 2015.

تكون هي نقطة اللاعودة؛ فإما أن يسقط النظام، وإما أن تستعر حرب داخلية، وليست حربًا أهلية، فهي حرب بين النظام بأجهزته العسكرية والأمنية ضد الشعب، وحينئذٍ يطلق النظام كل ما لديه من أنصار ومرتزقة وأسلحة وعلاقات خارجية ضد الشعب الأعزل.

وتاريخ الثورات في أوروبا في القرون الماضية يحكي المراحل التي مرت بها دول أوروبا الغربية في ثورات شعوبها؛ فقد خاضت مسيرة طويلة من الصراع والدماء والخسائر حتى وصلت إلى الاستقرار المبني على الثقافة السياسية الناضجة التي تتمتع بها حاليًا هذه الدول، ولذا فإن التغيير في أغلب الأحيان لا يتحقق بسلام وسهولة، ويظهر أن هذه هي سنة الحياة التي ما زالت تتكرر إلى يومنا هذا في عدة مناطق من العالم.

الفصل الثالث

الوضع الاجتماعي في أوروبا خلال الأعوام ١٨٤٠ ـ ١٨٤٨م قبيل عام الثورات

هنا نناقش جانبًا آخر من مؤثرات ثورات الشعوب في أوروبا، والذي يمكن أن يكون الجانب المهم في ثورات الشعوب كافة وفي مختلف العصور، وهو دراسة الجانب الاجتماعي للثورات، والنظر في كيفية تأثير الجانب الاجتماعي في إشعال الثورات وفي مسيراتها.

في منتصف القرن التاسع عشر كان غالبية سكان أوروبا من الفلاحين الفقراء البسطاء، وهذه الحقيقة لا تنطبق على سكان الأرياف فقط، وإنما أيضًا كانت هذه هي الحالة لما عليه التركيبة السكانية في المدن.

ففي المدن الكبرى من ألمانيا والتشيك التي كانت تعتبر أكثر مناطق أوروبا تقدمًا في الصناعة، كانت نسبة الفلاحين في تلك المناطق تتراوح بين ٤٠٪ إلى ٥٥٪ من مجموع السكان، وأما في فرنسا فقد كانت النسبة تصل إلى ٦٤٪ من السكان، وأما في البلاد في شرق أوروبا وجنوبها والتي كانت أقل تطورًا؛ فقد كانت النسب أعلى من ذلك.

وعلى سبيل المثال، في جنوب الإمبراطورية النمساوية كانت نسبة الفلاحين تبلغ ٨٥٪ من السكان. وفي مملكة صقلية في جنوب إيطاليا كانت نسبة الفلاحين الفقراء تشكل ٨٩٪ من السكان. وبسبب سيطرة الزراعة على اقتصاد كل البلاد في أوروبا؛ فقد كان من البديهي أن ما يحدث في الزراعة له الأثر الكبير في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثَمَّ السياسية في كل بلد منها[١].

---

(١) SPERBER, JONATHAN. "THE EUROPEAN REVOLUTIONS, 1848-1851." 1. CAMBRIDGE, U.K.: CAMBRIDGE UNIBERSTY PRESS, 1994.

وفي أواخر القرن الثامن عشر شهدت أوروبا موجات من القحط بالإضافة إلى أثر الحروب في تهجير الفلاحين وتخريب الأراضي، هذه الأوضاع بالضرورة سببت قلة الإنتاج الزراعي وخصوصًا في الحبوب والبطاطس التي كانت تشكل الغذاء الأساسي للسكان، وبالتالي فعندما يقل المحصول المعروض ترتفع الأسعار. وارتفاع أسعار الغذاء يضر بالفقراء وحتى الطبقة الوسطى، ويؤدي إلى الاضطرابات الأمنية والسياسية، ولكن بالطبع أكبر من يستفيد هم كبار ملَّاك الأراضي الزراعية.

ولكن في أوائل القرن التاسع عشر تحسن الإنتاج الزراعي، وهذا قد أدى إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية بشكل كبير؛ فانعكست الأوضاع؛ إذ استفاد الفقراء وتضرر ملَّاك الأراضي.

ولكن بعد العام ١٨٢٠م بدأت الأسعار في الارتفاع مرة أخرى، ومع ارتفاع الأسعار تزامنت بداية تطبيق الثورة الصناعية في تقنية الزراعة في الدول المتقدمة على غيرها مثل بريطانيا وأجزاء من فرنسا وهولندا وشمال ألمانيا؛ إلا إنه في جنوب أوروبا لم تتغير الأساليب الزراعية لتواكب التقدم العلمي، وبالتالي عجزت عن تلبية زيادة الطلب بسبب زيادة السكان، وأوضح مثال على ذلك جزيرة صقلية، التي كانت تعتبر سلة الحبوب للإمبراطورية الرومانية القديمة، إلا أن أسلوب الزراعة لم يتغير منذ ذلك التاريخ قبل المسيح، وكانت حكومة مملكة الصقليتين تطبق سياسة تهدف إلى وضع سقف على سعر الخبز؛ فقد كانت تفرض الضرائب على تصدير الحبوب بينما تسمح باستيرادها بحرية.

وهذه السياسة بالفعل نجحت في الإبقاء على أسعار الخبز منخفضًا، وكان الهدف الحكومي هو توفير الغذاء الضروري لغالبية السكان؛ إذ إن معظمهم من الفقراء، وبالتالي قطع الطريق على أي اضطرابات سياسية.

ولكن هذه السياسة سببت فقدان الحافز لدى الفلاحين لتطوير الإنتاج الزراعي وزيادته، وبذلك بقيت تقنية الزراعة ومستواها على الأساليب نفسها والإنتاج نفسه كما كانت عليه منذ ألفي عام، وفي هذه المناطق وأغلب مناطق إيطاليا وبقية شرق أوروبا وجنوبها، كان ٩٥٪ من المقيمين في المناطق الزراعية من الفلاحين الذين كانوا مجرد أُجراء على الأرض، ولم

يكونوا يملكون ولا حتى قطعًا صغيرة من الأراضي كما هي في مناطق شمال أوروبا[٢].

وبجانب زراعة الحبوب التي كانت تشكل الغذاء الأساسي للفلاحين؛ فقد كانت هناك مناطق أخرى من أوروبا والتي كانت مناسبة لزراعة محاصيل أخرى، ومن أهم هذه المحاصيل: زراعة العنب وأنواع أخرى من الفاكهة، وتربية دودة القز لاستخراج خيوط الحرير.

وهذه المحاصيل لها إغراءاتها بأسعارها أو أسعار المنتجات التي تنتج منها مثل صناعة النبيذ من العنب، ولكن الإشكالية في هذه المحاصيل ذات شقين: أولًا أنها لا تغني الفلاح عن شراء المواد الغذائية الأساسية؛ فالفلاح لا يستطيع أن يخزن هذه الأغذية لإطعام أسرته؛ بل إن عليه أن يبيعها ليحولها إلى نقود، ثم يستعمل هذه النقود لشراء أغذية؛ وثانيًا أن هذه المحاصيل قصيرة العمر؛ أي إنها تفسد خلال أيام قليلة؛ خصوصًا أنه لم تكن توجد التقنية المناسبة لحفظ الأغذية خلال فترات النقل من مكان إلى آخر، ولم تتوفر وسائل النقل السريعة.

وكان هناك نوع ثالث من العمل المرتبط بالأرياف والزراعة، وهو تربية المواشي وإنتاج الحليب. وهذا العمل اختص به سكان مناطق المرتفعات من جبال وتلالٍ لكون أراضيهم مع أنها خصبة إلا أنها غير مسطحة ولا تصلح لزراعة محاصيل عليها، ولكن ما يميّزها هو أنها تصلح للأعشاب والحشائش الطبيعية والمزروعة.

وهكذا أصبحت مناطق جبال الألب مختصة بتربية الأبقار وتجارة الحليب ومنتجاته، إلا أن سكان أراضي المرتفعات لم يكونوا في حال أفضل من زملائهم الفلاحين في المناطق المنبسطة؛ بل إنهم قد يكونون أسوأ حالًا؛ إذ كانوا يضطرون سنويًّا إلى أن يتركوا قُراهم ويرحلوا إلى المزارع الكبيرة للعمل في مواسم الحصاد أو البحث عن أعمال بناء.

وهذا مؤشر على الأحوال المتردية لسكان مناطق المرتفعات، ومما

---

(٢) SPERBER, JONATHAN. "THE EUROPEAN REVOLUTIONS, 1848-1851." 1. CAMBRIDGE, U.K.: CAMBRIDGE UNIBERSTY PRESS, 1994.

يؤكد حالة هذه الفئة من الأوروبيين ما وجد في سجلات تحصيل الضرائب في عدد من الحكومات الأوروبية التي تصنف سكان الجبال والتلال بأنهم أفقر الشعوب، وأنهم يعيشون على حافة المجاعة.

ولكن منذ الثورة الفرنسية وفي حالات قبلها، وفي القرن الثامن عشر، كانت هناك خطوات اتخذها بعض الحكام المتنورين قياسًا على زمانهم، مثل الإمبراطور النمساوي جوزيف الثاني (١٧٦٥ ـ ١٧٩٠م) الذي بدأ في إلغاء سخرة الأرض وحسّن أوضاع الفلاحين نوعًا ما.

ولكن في القرن التاسع عشر وبسبب المتغيرات الاقتصادية وأساليبها الحديثة وكذلك دخول عناصر التصنيع في الزراعة أيضًا، أدى ذلك إلى قناعة ملّاك الأراضي بضرورة وفائدة تحديث أساليب الزراعة عن طريق إعادة النظر في استخدام الأيدي العاملة في الزراعة، وإدخال المكننة المتوفرة، مع اتباع وسائل تأجير الأيدي العاملة لفترات قصيرة للقيام بأعمال محددة ثم المغادرة. وهذه الأفكار أدت إلى الاستغناء عن تواجد أعداد كبيرة من فلاحي السخرة على الأراضي طوال أيام السنة.

وفي الفترة الزمنية بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت هناك المرحلة الانتقالية الحاسمة، التي شهدت تحول المجتمع الأوروبي من مجتمع قائم على النظام الإقطاعي إلى نظام اجتماعي وسياسي حديث، وهذا التحول كان جزءًا من الصراع الاجتماعي والسياسي الذي شهدته أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر.

وكانت أيضًا هي الفترة التي برز فيها الاهتمام بالتكنولوجيا في أوروبا، وظهر ذلك واضحًا في الاهتمام الكبير الذي حظي به المعرض الدولي الذي أقيم في لندن في عام ١٨٥١م. وركّزت بريطانيا في ذلك المعرض على عرض الآلات والمكائن الحديثة التي تم اختراعها وتصنيعها في بريطانيا، وكذلك المنتجات المصنعة بالوسائل الحديثة.

وكانت بريطانيا فخورة بالمستوى العالي الذي وصلت إليه التقنية والصناعة في بريطانيا، حيث كانت في ذلك العصر، وهو القرن التاسع عشر، هي الرائدة والمتميزة عن باقي دول أوروبا في مجال الصناعة؛ فقد كانت صناعة القاطرات والمكائن البخارية ومكائن النسيج والسكك الحديدية

وأفران الصلب، تعتبر قمة التكنولوجيا آنذاك، ولكن في عموم أوروبا؛ فقد كان الاقتصاد ما زال يقوم بالأساس على القطاع الزراعي، وكانت الغالبية العظمى من الأيدي العاملة تشتغل بالزراعة، وأما بقية العمالة فأغلبها كان يعمل في قطاع الحرف اليدوية.

وأما أهم صناعة وأكبرها؛ فقد كانت تتركز في قطاع النسيج، سواء نسيج القطن أو الصوف. وكان أقرب نظام إنتاجي قائم في ذلك الوقت إلى نظام التصنيع، هو تجميع مئات وبعض الأحيان آلاف من العمال الحرفيين يعملون كل على حدة في ما يسمى بالمصانع، وهي في الحقيقة ليست كذلك، كما أن هذه المصانع لم تكن قائمة على المكننة؛ بل على الجهود البشرية الفردية.

وهؤلاء العمال يعملون لصالح مستثمر رأسمالي الذي يوفر لهم بدوره الموادَّ الأولية وأدوات العمل، ثم يشتري منهم المنتج النهائي بأسعار هو الذي يحددها بعد أن يخصم قيمة المواد الأولية والأدوات، ويقوم الرأسمالي بتسويق هذه المنتجات لحساب شركته، وتتراوح طبيعة هذه المنتجات بين الأقمشة القطنية والصوفية، وبين صناعة السكاكين وأمواس الحلاقة والمنتجات الجلدية والمنقوشات ذات المدلولات الدينية.

ولكن منذ ذلك الزمن وحتى قبل ذلك كانت هذه المهن منظمةً، وكان هناك ما يشبه النقابة لكل مهنة، وكانت لهذه النقابات أو الاتحادات سلطة كبيرة في تحديد من يحق له العمل في تلك المهنة وتحديد الأسعار وأجور العاملين، ولكن منذ الثورة الفرنسية وبداية القرن التاسع عشر تعرضت هذه الاتحادات للقمع والحل من قبل السلطات والمحاربة من الاقتصاديين المؤيدين لحرية السوق والتجارة، الذين يرون في تحكم الاتحادات قيودًا على المنافسة الحرة.

وكان هناك قطاع آخر من الأيدي العاملة:

الجزء الأول منه كان من الرجال العاملين في الأعمال المتدنية التي لا تحتاج إلى كفاءة، وهي الأعمال القائمة على القوة الجسدية مثل عمل الحمالين في الأسواق والعمال في الموانئ والأعمال اليدوية البسيطة الأخرى، وهؤلاء كانوا يشكلون أعدادًا لا يستهان بها، وكان أغلبهم من الوافدين من الأرياف.

وأما **الجزء الثاني** فكان من العاملات في خدمة البيوت، وهذه الفئة أيضًا من النساء القادمات من الأرياف، وكن يشكلن نسبة تصل إلى ١٥٪ من سكان المدينة. وبالطبع فهؤلاء الخدم من رجال ونساء لم يكونوا من المهاجرين الأجانب، ولكنهم كانوا أوروبيين من هذه الدول نفسها التي يعملون بها ولكنهم كانوا من الفقراء البسطاء، وكما ذكرنا سابقًا من الفلاحين وسكان الأرياف.

كانت التركيبة الاجتماعية في المجتمع الأوروبي في بداية القرن التاسع عشر ما زالت مرتبطة بالتركيبة القائمة على وجود العائلات الأرستقراطية في أعلى الهرم الاجتماعي، وهذه العائلات هي التي تعود في أنسابها الرفيعة إلى العصور الوسطى، وكلها تقريبًا تقوم ثروتها على امتلاك المقاطعات من الأراضي الزراعية، وبين العديد منها ارتباطات بالنسب دون الاعتبار لبلد العائلة.

وهذه الشريحة كانت في ذلك الوقت هي الفئة الغالبة على طبقة الأغنياء والمؤثرين في المجتمع. ثم تأتي بعدها طبقة النبلاء وبمسافة كبيرة إلى أسفل طبقة كبار التجار وملَّاك البنوك. ثم بعدهم تأتي مجموعة ملَّاك المصانع.

أما فئة التجار وأصحاب البنوك والمصانع فكانوا يعتبرون من البرجوازيين حديثي النعمة، وقد اكتسبوا مكانتهم الاجتماعية المرتفعة بفضل ثرواتهم. ثم تأتي بعد ذلك الطبقة الوسطى، وتتكون هذه الطبقة من ملَّاك الأراضي والعقارات الصغيرة والمهنيين من محامين وقضاة ومدرسين وأطباء وكبار موظفي الدولة. وهاتان الطبقتان (الأرستقراطية والأغنياء والطبقة الوسطى) تشكلان ٢٠٪ فقط من مجموع السكان.

ثم بعد ذلك تكون الغالبية من أفراد الشعب وهم الطبقة الفقيرة من مختلف المهن، سواء أكانوا فلاحين سخرة على الأراضي الزراعية أو عمال مصانع أو خدمًا في البيوت أو في أعمال أخرى لتوفير قوت يومهم، وهؤلاء يشكلون الـ٨٠٪ الباقية من مجموع الشعب.

بالطبع هذه النِّسب تختلف من دولة إلى أخرى، ولكن هذه النسبة تعطي فكرة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا في العقود الأولى من القرن التاسع عشر، وهي السنوات التي سبقت ثورات الشعوب.

وكما لاحظنا في القرن العشرين الصعوبات التي مرت بها الدول النامية في آسيا وأفريقيا، وأهمها كانت الزيادة غير المحكومة في عدد السكان، والأثر السلبي لهذه الزيادة ينبع من أن التنمية والخدمات ومصادر الغذاء والإنتاج والسكن كلها تتلاشى وتتآكل أمام ارتفاع نسبة الزيادة.

ووصلت معدلات الزيادة منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر إلى ١٪ سنويًا، وهذا يعتبر معدلًا عاليًا. وعلى سبيل المثال؛ فقد كان تعداد سكان الإمارات والممالك الإيطالية في بداية القرن التاسع عشر (العام ١٨٠٠)، يقدر بـ ١٧ مليون نسمة. ولكن في منتصف القرن؛ أي بعد خمسين سنة، أصبح تعداد السكان في إيطاليا ٢٤ مليون نسمة. بينما تعداد الألمان من دون حساب الألمان في الإمبراطورية النمساوية في عام ١٨١٦م كان يقدر بـ ٢٢ مليون نسمة، وفي العام ١٨٥٠م أصبح تعداد السكان في الإمارات والممالك الألمانية يقدر بـ ٣٣ مليون نسمة، بينما في فرنسا ارتفع عدد السكان من ٢٦ مليون نسمة في بداية القرن التاسع عشر إلى ٣٦ مليون نسمة في منتصف القرن[٣].

ولم تكن دول أوروبا مهيأة للتعامل مع هذه الزيادات في تعداد السكان، ولم تكن هناك أنظمة اقتصادية دولية كما هو موجود في القرن العشرين لمساعدة الدول المتضررة. وحيث إن الإنتاج الزراعي والصناعي قائم على الحرف اليدوية، فلم يستطع أن يواكب الزيادة في الطلب بسبب الزيادة في أعداد السكان؛ فقد كان من الطبيعي أن ترتفع أسعار المواد الضرورية للحياة الكريمة مثل الغذاء والملبس والمسكن.

وأصبحت مداخيل ربِّ العائلة في غالبية الشعب غير كافية لمواكبة هذا الارتفاع، فيما عدا بريطانيا التي كانت متقدمة على بقية دول أوروبا؛ فقد كانت بريطانيا سباقة في إدخال تقنيات متقدمة بالنسبة إلى عصرها في الزراعة والصناعة، وبذلك استطاعت أن تواكب زيادة الطلب على المواد الضرورية والاستهلاكية من خلال زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة العرض والحفاظ على

(٣) ERIC VANHAUTE, RICHARD PAPING, AND CORMAC O GRADA. *IEHC 2006 HELSINKI, THE EUROPEAN SUBSISTENCE CRISIS OF 1845-1850: A COMPARATIVE PERSPECTIVE*. 2006. 2014.

الأسعار وحتى تخفيضها(٤).

وقد يتوقع الباحث بأنه من المنطقي أنه بزيادة عدد السكان، فإن ذلك يعني: زيادة عدد المستهلكين وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات بأنواعها، مما يشجع قطاع الاستثمار في مجال إنتاج هذه المواد المطلوبة، ولكن ما حدث هو أن كبار المستثمرين أحجموا عن الاستثمار في مجال الإنتاج، وحولوا أموالهم إلى الاستثمارات التي اعتبروها مضمونة مثل القروض للحكومات، أو المضاربة في العقار والمنتجات الزراعية؛ هذا الوضع سبَّب الجمود في الاقتصاد القومي لكل دولة أوروبية على مدى عقود، وهذه الحلقة المغلقة من زيادة السكان وتدني الإنتاج وانخفاض القوة الشرائية للعملة وإحجام الاستثمار الخاص في المشاريع طويلة الأجل، تتكون من هذه العناصر المتداخلة ولا يمكن معالجة أحدها إلّا بحل العناصر الأخرى.

ونظرًا لطبيعة الجمود الاقتصادي؛ فإن رأس المال الخاص يهدف دائمًا في استثماراته إلى الأعمال ذات المردود السريع، والتوجه نحو الاستثمارات القابلة للتسييل بسرعة. ولذا فلم يكن رأس المال يهتم بالاستثمار طويل الأجل، وعليه فلم يكن هناك اهتمام من المستثمرين بإدخال التكنولوجيا المتقدمة ولا تحديث المصانع ولا البحث عن أساليب الزراعة الحديثة.

وأمثلة من هذه الأوضاع المؤسفة ما زالت موجودة في عدد من دول العالم الثالث؛ حيث إنه بسبب سوء إدارة الحكم تدخل الدولة اقتصادها في هذه الحلقة المفرغة التي تؤدي إلى جمود الاقتصاد؛ بل وفي الغالب إلى تراجع التنمية، والتراجع في التنمية يحدث عندما يبدأ، مع الزمن وضغوط زيادة عدد السكان، تآكل ما سبق إنجازه من خدماتٍ وتنظيم وبنية تحتية، وبالتالي فالدولة تكون في تراجعٍ مستمر، ومع الوقت يزداد الضغط ويصبح الانفجار الاجتماعي والسياسي مُحققًا لا محالة.

كانت أوروبا في القرن التاسع عشر قارة تختلف تمامًا عما هي عليه اليوم في القرن الحادي والعشرين؛ فقد كان غالبية سكانها من الفلاحين

---

(٤) SPERBER, JONATHAN. "THE EUROPEAN REVOLUTIONS, 1848-1851." 1. CAMBRIDGE, U.K.: CAMBRIDGE UNIBERSTY PRESS, 1994.

البسطاء، حتى إن كلمة «فلاح» أصبحت مترادفة مع مفهوم الجهل والتخلف، وهذه صورة قد لا يتقبلها القارئ بسهولة مقارنة بما يراه الآن من تقدم ورخاء يعم كل فئات الشعب الأوروبي، حتى إن الفلاحين الذين ما زالوا يعملون بالزراعة فإنهم يتمتعون بنفس مستوى المعيشة والخدمات العامة والتواصل بالوسائل الحديثة المتقدمة مثلهم مثل سكان العاصمة، إن لم تكن أحوالهم أفضل من سكان العاصمة.

وبالطبع، فإن هذه الأوضاع تختلف وتتراوح النسب فيها من دولة لأخرى. فعلى سبيل المثال، كانت فرنسا وألمانيا دائمًا تتمتعان بنسبة أكبر من سكان المدن ومن العاملين في الصناعة مقارنة بالفلاحين.

وفي العموم، فإن الدول في غرب أوروبا وشمالها تمتعت دومًا بمستوى أفضل من المعيشة والتصنيع، بينما تخلفت دول شرق أوروبا وجنوبها في تلك المجالات، ولكن في عموم أوروبا، لم يكن الفلاح يملك الأرض؛ بل إن غالبية الأراضي كانت ملكيات واسعة للنبلاء، وكان الفلاحون يعملون على قطع من هذه الأرض كأُجراء أو كانوا يستأجرون الأرض من المالك مقابل مبلغ محدد أو نسبة من المحصول.

وشهد بداية القرن التاسع عشر زيادةً مطّردة في عدد السكان في الدول الأوروبية، ولأن الثورة الصناعية لم تبدأ في غالبية هذه الدول؛ فقد سببت هذه الزيادة إرباكًا شديدًا لغالبية أفراد المجتمع، وقد استطاعت بريطانيا التعامل مع هذا الوضع بسبب دخولها في مجال الإنتاج والتصنيع قبل غيرها من دول أوروبا؛ إذ إن بريطانيا قد اعتمدت على استخدام وسائل حديثة في الزراعة، مما مكّن عددًا قليلًا من المزارعين من إنتاج كميات من المحاصيل الكافية لإطعام كل الأفواه في بريطانيا، وتوفر كميات كافية من الغذاء في الأسواق أدى إلى استقرار الأسواق والأسعار.

وأما بقية الأيدي العاملة المتوفرة في السوق بسبب زيادة السكان، فإن المصانع التي قامت بسبب الثورة الصناعية قد استوعبت كل ما هو متوفر حتى إن لم تكن عمالةً متدربة[٥].

---

(٥) SPERBER, JONATHAN. "THE EUROPEAN REVOLUTIONS, 1848-1851." 1. CAMBRIDGE, U.K.: CAMBRIDGE UNIBERSTY PRESS, 1994.

وأما بقية الدول في أوروبا، فإنها لم تكن بمستوى بريطانيا في التصنيع، ولذا فقد تراكمت أمامها عدة عوامل ومصاعب لم تلق لها حلولًا، ومن ذلك مثلًا أن الزراعة استمرت بطريقتها البدائية ولم تستطع مواكبة المتطلبات الإضافية بسبب زيادة عدد السكان، فأصبح هناك نقص في توفر المواد الغذائية في الأسواق، وأدى هذا النقص إلى زيادة الأسعار في المنتجات الغذائية مما زاد من معاناة غالبية الشعب، وأصبحت شعوب أوروبا أقرب إلى المجاعة.

ومما زاد في تفاقم الأمور أن الزيادة في عدد السكان لم تجد لها أماكن عمل تستوعبها، ولم تُحل هذه المشكلة إلّا بعد بداية الثورة الصناعية التي أدت إلى إنشاء المصانع ودخول هذه الأيدي العاملة إلى مجال العمل فيها. هذا ملخص عام للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول أوروبا في الفترة قبيل ١٨٤٨م.

وفي هذه الفترة نفسها كان هناك قطاع يشكل عنصرًا أساسيًّا في تطور الدول، وهو قطاع المواصلات؛ فقد بدأت أوروبا في إنشاء خطوط السكك الحديدية، وهذه مشاريع ضخمة وبحاجة إلى استثمارات هائلة وتستغرق سنوات لإتمامها، ولكنها ذات فوائد ضرورية لنمو أي اقتصاد؛ فالسكك الحديدية تمكن من نقل المحصولات الزراعية من مناطق إنتاجها إلى الأسواق التي هي بحاجة لها بسرعة لم تكن معهودة من قبل، وبالتالي فإن المحاصيل تصل إلى الأسواق قبل التلف وهذا ما لم يكن ممكنًا من قبل، كما أن مشاريع إنشاء الخطوط تستوعب أعدادًا كبيرة من العمالة وتحرك الاقتصاد وتنشطه، ولكن هذه المشاريع تحتاج إلى وقت كبير لكي تكتمل المنظومة الاقتصادية، ولكي تؤتي ثمارها ويستفيد منها الغالبية من الشعب.

ولكن كان من الملاحظ حسب الأرقام المتوفرة أن هناك قلة ممن استفادوا من هذه الأوضاع، وتحسنت مستوياتهم المادية والاجتماعية، إلا إنه من المؤكد أن الغالبية العظمى من شعوب أوروبا قد شهدت تراجعًا في وضعها الاقتصادي والاجتماعي؛ فازداد الفقراء فقرًا، وانحدرت شرائح من الطبقات الوسطى إلى دائرة الفقر، وحيث إن هذه الدول كانت رأسمالية في أنظمتها؛ فإن شعوبها عاشت الجانب الأسوأ من الرأسمالية في تلك الفترة،

وهذا ما شجع نمو الفكر الاشتراكي والشيوعي وأوجد القناعات لدى كارل ماركس وفريدريك إنجلز من خلال تجاربهما الشخصية ومشاهداتهما المباشرة لمعاناة غالبية الشعب، لكي يدعوا إلى قيام نظام شيوعي يقضي على الإقطاعية والبرجوازية التي تستغل الشعوب حسب النظرية التي وضعاها.

كانت المجتمعات في أوروبا تمر بتغييرات سريعة وكبيرة منذ مطلع القرن التاسع عشر، ومن أهم أسباب هذه التغييرات: تطور الأساليب الصناعية، وبداية حدوث تحرك المجتمع من مجتمع يعتمد على الزراعة إلى مجتمع يعتمد على الصناعة.

وبداية الثورة الصناعية هي التي أطلقت هذه التغييرات الاجتماعية والاقتصادية وساهمت إلى حد كبير في التغييرات السياسية التي لحقت بها، ومن أهم نتائج الثورة الصناعية وآثارها: التحوُّل في المجتمع من الأرياف إلى السكن الحضري في المدن بقرب المصانع، وما تبع ذلك من اكتظاظ المدن وسوء المساكن والخدمات.

وهنا جاء دور الفلاسفة والمنظرين والمفكرين في تحليل الأوضاع الاجتماعية واقتراح الحلول وإطلاق النظريات التي ما زال بعضها يتردد إلى يومنا هذا.

وكانت هناك ثلاثة اتجاهات رئيسة في الفكر الاقتصادي الاجتماعي: الأول هو الفكر المبني على الاقتصاد الحر ويقع تحت مسمى الرأسمالية، والثاني هو المبني على الاتجاه المعاكس والذي أطلقه الألماني كارل ماركس، وهو النظرية الاشتراكية ويقع تحت مسمى الشيوعية؛ والثالث هو نظرية المجتمع المثالي - يوتوبيا - التي أطلقها المفكران الفرنسيان سينتت سايمون وتشارلز فورير.

١ - الرأسمالية:

الرأسمالية كممارسة كانت موجودة لعدة قرون قبل القرن التاسع عشر، ولكنها كانت ممارسات محدودة بالمفهوم الضيق لرأس المال في التجارة أو الصناعات الصغيرة المحدودة؛ فمنذ القرن الثاني عشر كان هناك مفهوم متعارف عليه؛ يعني: رأس المال القائم على المعادن الثمينة أو مبالغ من

النقود والاستثمارات النقدية، وهذا لتمييزها عن وسائل الثروة التقليدية مثل المواشي وممتلكات عينية أخرى كانت تستخدم كأسس للثروة والتجارة.

ثم في القرن السابع عشر بدأ يظهر مصطلح «رأسمالي» كصفة لطبقة أو سياسة اقتصادية، وقد استعمل هذا المصطلح عدة مفكرين في عدد من الكتب والمبادئ منذ ذلك التاريخ، ولكن يعتبر أول من استعمل مصطلح «رأسمالية» بشكل واضح كجزء من نظرية اقتصادية، هو المفكر الفرنسي الاشتراكي لويس بلانك في عام ١٨٥٠م.

وكذلك قام كارل ماركس وفريدريك إنجلز بمناقشة الرأسمالية وشرورها حسب قناعاتهما، في عدد من كتبهما التي قدما فيها نظرية الاشتراكية، ولكن كنظرية اقتصادية، فإنه قبل ذلك وفي منتصف القرن الثامن عشر، تقدم كل من المنظر الفيلسوف الإسكوتلندي ديفيد هيوم في كتابه «صفات الطبيعة الإنسانية» ١٧٣٨م.

وبعده الفيلسوف الاقتصادي السياسي الإسكوتلندي آدم سميث في كتابه «ثروات الأمم» ١٧٧٦م، بفكر جديد حول الرأسمالية، وقام كل منهما على حدة بتقديم مفاهيم جديدة وذات أطر واضحة ومحددة.

وكان أهم ما قدماه هو أن الاقتصاد العالمي بأكمله قابل للنمو، وأن النمو الاقتصادي في دولة ما لا يعني أنه سيكون على حساب الاقتصاد في دولة أخرى، كما كان يُعتقد سابقًا، وكان تركيز سميث في دعوته يقوم على تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد إلى أدنى حد، على أن تكون التجارة والصناعة ووسائل الإنتاج بيد القطاع الخاص[٦].

وأهم خصائص الرأسمالية هي:

أولًا: أن هذا المصطلح ليس بمصطلح يعبر عن نظرية اقتصادية بحتة، وإنما هي حالة اقتصادية وسياسية واجتماعية. وبالأساس فإنها تقوم على الثروة الفردية وحق الفرد المطلق في السعي في تنمية ثروته الشخصية، وفي

(٦) BERRY, CHRISTOPHER. UNIVERSITY OF GLASGOW-ADAM SMITH BUSINESS SCHOOL. 2012, AMADEO, KIMBERLY. THEBALANCE.COM, CAPITALISM: DEFINITION. n.d.

ملكية العقار وممتلكات أخرى خاصة به، وأن هذا الحق شرعيٌّ ويستحق الدفاع عنه، وأن الدولة قائمة لضمان هذا الحق والدفاع عنه، وأنه من حق الفرد التصرف في ثروته كما يشاء، وكذلك الحق في الاستثمار ضمن حدود القانون، في كل المجالات التي يقررها هو بإرادته الحرة.

وألّا تكون هناك قيود تحدّ أو توجّه الفرد نحو طبيعة الاستثمار أو مكان الاستثمار محليًّا أو دوليًّا، ولا على ماهية المنتجات أو العمالة، ولا على الأسعار أو الأرباح، ولكن مع ازدياد عجلة الإنتاج الصناعي بسبب الثورة الصناعية وتوسع التبادل التجاري بسبب سهولة المواصلات من خلال السكك الحديدية والسفن البخارية؛ فقد احتاجت المصانع إلى المزيد والمزيد من الأيدي العاملة، ونتج عن ذلك أمثلة من الاستغلال البشع، وخصوصًا استغلال الأطفال في العمل في المصانع لساعات طويلة وأعمال خطرة ومعاملة سيئة.

وفي بداية القرن التاسع عشر (١٨٢٠ ـ ١٨٣٠م) تفاقمت هذه الممارسات إلى حد كبير، وانطلقت الصيحات والمناداة بضرورة وضع القوانين التي توفر الحماية للعمال وتحسن بيئة العمل، وكان من المطالبات أيضًا توفير الرعاية الصحية والتعليمية للعمال، والعمل على وضع حد أدنى للأجور.

وقد تولى الاشتراكيون قيادة هذه المطالبات مطالبين بالمزيد من التدخل الحكومي، طارحين فكرهم بأنه لابدَّ من التدخل الحكومي للحد من الجشع الفردي الذي يقوم دائمًا على استغلال الطبقات الفقيرة لتحقيق مكاسب شخصية، وهذا ما سنناقشه إن شاء الله في الفقرة القادمة.

٢ ـ الاشتراكية:

الاشتراكية أيضًا نظام اقتصادي واجتماعي اكتسب صبغة سياسية كما هو الحال في النظام الرأسمالي، ولكنه أيضًا نظام واسع التعريف؛ إذ إن مجاله قد اتسع على مر العصور، كما أن العديد من المجتمعات والدول قد طورت هذا النظام ليتكيف مع خصوصيات الحكم والمجتمع فيها، ولكن بشكل عام، فإن الفكرة الأساسية في النظام الاشتراكي تقوم على تعزيز الملكية

المشتركة إما من خلال ملكية الدولة، وإما من خلال الجمعيات التعاونية، وإما من خلال مساهمات عامة مشتركة وليست فردية.

والهدف الرئيس للنظام الاشتراكي هو إزالة الفوارق بين الربح الذي يحققه أفراد بسبب ملكية مصدر إنتاج، وبين العمال الذين هم في الحقيقة العاملون لإنتاج هذا الربح. ويتحقق هذا الهدف من خلال أن يكون العمال شركاء في المصنع، وبالتالي شركاء في الربح أيضًا.

وما يميز النظام الاشتراكي عند تطبيقه في الدولة هو التخطيط المركزي؛ أي إن الدولة تقوم بوضع الخطط، وهي غالبًا لخمس سنوات، تحدد فيها أهداف الدولة في مجال الإنتاج، وكمية الإنتاج، وعلى وسائل الإنتاج الالتزام بهذه الخطط لتحقيق أهداف الدولة، وذلك بغض النظر عن رغبة المنتجين ولا رغبة المستهلكين واحتياجاتهم.

والدولة على أية حال تملك كل الثروات الطبيعية لمنع استغلالها من عدد محدود من الأفراد وحرمان بقية أفراد المجتمع. كما تملك الدولة وسائل الإنتاج لضمان عدالة معاملة العمال.

هذه هي الخطوط العريضة لخطوات تطبيق الاشتراكية، ولكن مع مرور السنوات ومع التجارب العملية؛ فقد تطورت فلسفة الاشتراكية وأصبحت كل دولة تأخذ منها ما يناسبها ويتوافق مع نظامها السياسي والاجتماعي، وبذلك أصبح مصطلح الاشتراكية يختلف اختلافًا كبيرًا بين دول وأخرى؛ فعلى سبيل المثال، في دول أوروبا الغربية هناك العديد من الأحزاب السياسية التي تتبنى مسمى الاشتراكية في تعريفها بأفكارها.

والمقصود هنا في فكر هذه الأحزاب هو السعي نحو العدالة الاجتماعية، والاهتمام باحتياجات الطبقة الفقيرة مع تطبيق الضرائب التصاعدية على الأغنياء والشركات، وتحويل هذه المبالغ المحصلة من الأغنياء إلى مساعدات وضمانات للتعليم والصحة والبطالة للمحتاجين.

وليس التدخل في سوق الإنتاج ولا المساس بالملكية الخاصة ولا توجيه أصحاب رؤوس الأموال والمصانع نحو اتجاه معين تحدده الدولة، ولكن تتدخل الدولة في ضمان حقوق العمال بما يخص الحد الأدنى من

الأجور، والعدالة في المعاملة وفي تحديد ساعات العمل، وحماية حق العمال في تكوين النقابات والإضراب من ضمن قوانين العمل المعمول بها في الدولة.

كما أن هذه الأحزاب لا تدعو بأي حال من الأحوال إلى المس بالنظام السياسي الديمقراطي، ولا المساس بالدستور ولا مبدأ تداول السلطة، على أن يحدد صندوق الاقتراع بحرية كاملة نوع الحكومة التي يختارها الشعب.

وأما في دول العالم الثالث، فإن هناك العديد من الجمهوريات التي تضع ضمن اسمها كلمة الاشتراكية، ولكن غالبًا ما تكون هذه التسمية مجرد اسم للتغطية على طبيعة نظام دكتاتوري قائم على مجموعة مستفيدة من العسكر، أو من طائفة أو عائلة واحدة، تقوم باستغلال ثروات البلاد تحت مسمى الاشتراكية.

وأما النموذج المتطرف من الاشتراكية فهو الشيوعية، وهي النظرية التي توصل إليها كارل ماركس وفريدريك إنجلز باعتبارها نموذجًا مطورًا عن الاشتراكية. والشيوعية كذلك هي نظام اقتصادي اجتماعي وسياسي، وتقوم أساسًا على مبدأ الملكية المشتركة لمصادر الإنتاج، وتهدف إلى إزالة الطبقات الاجتماعية وإزالة النقود وحتى إزالة الدولة.

وضمن أنصار الشيوعية هناك معسكران رئيسان: الأول هم الماركسيون المتقيدون بأفكار كارل ماركس كما وردت في كتاباته، والمعسكر الثاني هم الفوضويون الذين يدعون إلى إلغاء كل أنظمة المجتمع وقيوده ليكون كل أفراد المجتمع متساوين، ولا سلطة من أي شخص أو مجموعة أو حزب أو حكومة على أفراد هذا المجتمع.

وقد قدم كارل ماركس وفريدريك إنجلز أفكارهما حول الشيوعية والاشتراكية خلال فترة ثورات الشعوب في أوروبا في عام ١٨٤٨م، وكانا يتصورَا أن دولة مثل ألمانيا أو بريطانيا هي المؤهلة لتبني نظرية الشيوعية، وتقديره هذا كان قائمًا على أن هاتين الدولتين من أكثر دول أوروبا تقدمًا في الثورة الصناعية، وبالتالي فإن فيهما أكبر عدد من العمال، وكان تقديره كذلك هو أن العمال هم الذين سيقودون ثورة الشعوب ويؤسسون الدولة الشيوعية، ولكن طبعًا ما حدث بعد ذلك أن أكثر دولتين تخلفًا صناعيًا -

وهما روسيا والصين ـ هما اللتان أصبحتا في بداية القرن العشرين دولتين شيوعيتين.

ولكن كما نعلم الآن أنه بعد تجربة سبعين سنة؛ فقد تخلت كلتا الدولتين عن الفكر الشيوعي عمليًا، وقامتا بتطبيق نوع من النظام الرأسمالي المبني على حرية السوق[(٧)].

٣ ـ النظرية الثالثة وهي (يوتوبيا) المدينة الفاضلة:

وهي ليست نظرية حديثة وليست أيضًا نظرية عملية، وعلى عكس النظريتين السابقتين فإنه لم تقم تجربة فعلية لتطبيق هذه النظرية، وهي ليست بالفكرة الجديدة، وإنما هي فكرة قديمة طرحها أفلاطون منذ عدة قرون قبل المسيح، حيث إنه في صيغة كتابه عن الجمهورية وصف مدينة فاضلة ينتج أفرادها أفضل وأكثر ما يستطيعون ولكن يأخذون فقط قدر ما يحتاجون.

وبذلك فإن الجميع يعيشون مطمئنين، وكل فرد يحصل على ما يكفيه، ولعدم إمكانية تحقق هذه الفكرة؛ فقد أصبحت تدلُّ على المكان الخيالي، ثم وردت الفكرة بقوة في القرن السادس عشر في عام ١٥١٦م في كتاب توماس مور المعنون: «يوتوبيا»[(٨)].

ولكن في بداية القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي تعنينا في هذا البحث، عادت الفكرة إلى الظهور بسبب المعاناة التي كانت تمرُّ بها المجتمعات الأوروبية في تلك الفترة مع بداية النهضة الصناعية، والمصاعب الاقتصادية والغليان السياسي. فقد كان المفكرون يبحثون عن نظام مثالي يقدم السعادة لكل أفراده، وفي الحقيقة؛ فقد تكون هذه المثالية هي أساس الفكرة الاشتراكية والشيوعية وبذرتها.

---

(٧) RICHARD DAGGER, TERENCE BALL. ENCYCLOPEDIA BRITANNICA. 1999.

(٨) HERTZLER, JOYCE ORAMEL. *THE HISTORY OF UTOPIAN THOUGHT*. NEW YORK: COOPER SQUARE PUBLISHERS, 1965.

الفصل الرابع

الحكومة في القرن التاسع عشر

إن هناك فرقًا شاسعًا بين ما تقوم به الحكومات في أوروبا من مسؤوليات تجاه شعوبها منذ القرن العشرين، وما كانت مسؤوليات الحكومات ودورها في القرن التاسع عشر. في ذلك الوقت كان دور الحكومة محدودًا جدًّا، وبالتالي فلم تكن هناك حاجة لتوظيف موظفين في الحكومة لمتابعة أعمالها؛ إذ إن أعمال الحكومة كانت محصورة في إدارة المحاكم لحل الخلافات، وتأمين النظام العام والصرف على الجيش، وجمع الضرائب من الشعب للصرف على هذه المسؤوليات، ولإثراء خزينة الملك وحاشيته.

الحكومة:

لم يكن للحكومات في منتصف القرن التاسع عشر وما قبل ذلك، دور اجتماعي في خدمة الشعب كما هو معروف الآن؛ فلم تكن الحكومة مسؤولة عن الصحة العامة، ولا عن التعليم، ولا عن الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين، ولا عن مكافحة البطالة، ولا الضمان الاجتماعي بأنواعه.

ولم تكن للحكومة سياسة توظيف؛ إذ إن الحكومة لم تكن تقوم بتلك المهام الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فلم تكن للحكومة أجهزة وهيئات ووزارات كما نعرف من تنظيم الحكومات في الوقت الحالي، فلم تكن الحكومات توظف الأعداد الكبيرة من الموظفين للقيام بهذه الأعمال، ولم يكن للمواطنين ملجأ في الحكومة عند الكوارث أو حتى الاحتياجات الصحية والاجتماعية، وحتى الجوانب الثقافية مثل تشجيع الفنون أو الآداب والعلوم، فإنها تعتمد على رؤية الحاكم ورغباته وميوله الشخصية في اختيار دعم نشاطات بذاتها أو شخصيات فنية أو أدبية لذاتها؛ وذلك لإثراء بلاطه وليس لفائدة ثقافة الشعب.

وكان محور الفلسفة الحكومية هو الدين؛ فقد كانت الكنيسة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بدائرة الحكم، فلم تكن أوروبا قد وصلت بعد إلى مرحلة فصل الدين عن الدولة، وكانت الدولة هي التي تقوم بتعيين القساوسة في الكنائس، وكانت تشرف على تعليم رجال الدين، كما كانت لا تتردد في التدخل أيضًا في القرارات (الفتاوى) الدينية التي تعلنها الكنيسة لأتباعها إن شعرت الدولة أن لهذه الفتاوى انعكاسات سياسية.

وأما في القطاع الاقتصادي فلم تكن الحكومة معنية بتنمية الاقتصاد، ولا خطط التنمية، ولا الاستثمار في المشاريع التي تحرك الاقتصاد، ولا معنية كذلك بتوفير فرص العمل للمواطنين الداخلين في سوق العمل، وإنما كانت علاقة الحكومة بالاقتصاد بالضرائب التي تفرضها وتجبيها الحكومة ورسوم الجمارك وأشباهها؛ وكان الاقتصاد مبنيًّا على مقدار الذهب والفضة الذي تملكه الدولة.

وأقصى ما كانت تقدمه الدولة لخدمة الاقتصاد هو بناء وسائل النقل التي كان أهمها القنوات البحرية أو النهرية، ومن ثَمَّ أصبحت السكك الحديدية هي وسيلة النقل المتقدمة، التي تحرص الدول على توفيرها لدعم التجارة، وغير هذا فلم تجد الدولة مبررًا للصرف على المشاريع أو رواتب الموظفين.

وعليه؛ فقد كانت أعداد الموظفين في الدولة محدودة جدًّا، وكانت نسبة موظفي الدولة إلى إجمالي تعداد السكان نسبة متدنية جدًّا؛ فعلى سبيل المثال في الإمبراطورية البروسية التي تعتبر من أشد الدول الأوروبية انضباطًا واهتمامًا بالتطبيق الأمني، كانت نسبة رجال الأمن إلى تعداد السكان هي وجود رجل أمن واحد لكل سبعة آلاف مواطن.

بينما في الوقت الحاضر وفي مختلف الدول؛ فإن نسبة عدد رجال الشرطة إلى تعداد السكان تتراوح ما بين رجل أمن واحد لكل مائتين وخمسين نسمة، إلى رجل أمن واحد لكل خمسمائة نسمة. وعلى سبيل المثال ففي برلين التي كان إجمالي تعداد السكان فيها في النصف الأول من القرن التاسع عشر يصل إلى أربعمائة ألف نسمة كان هناك فقط مائتين وأربعة

من رجال الشرطة لخدمة المدينة[١].

ويجب ألّا ننسى أنه لم يكن هناك نظام دولة متكامل كما نعرفه الآن؛ بل إن النظام موزع بين الملك باعتباره السلطة العليا، والكنيسة ذات التأثير المباشر على عامة الشعب، ثم هناك النبلاء الذين يشكلون السلطة الفعلية بين الملك والشعب؛ فالنبلاء هم ملّاك الأراضي وهم المتحكمون في رقاب العامة في المناطق الريفية التي كانت تشكل سكن غالبية الشعب. ولكن الاستثناء الوحيد هو المؤسسة العسكرية؛ فقد كان للجيش المكانة ذات الأهمية القصوى ليس فقط في المحافظة على كيان النظام، ولكن أيضًا في المحافظة على وجود الدولة.

فقد كان من المألوف في ذلك الزمن أن تقوم دولة باحتلال دولة أخرى بكاملها أو أجزاء منها؛ ولذلك فقد احتفظت كل دول أوروبا تقريبًا - فيما عدا بريطانيا - بوجود جيش رسمي قائم على التجنيد الإجباري، بينما بريطانيا وصلت إلى مرحلة الاستقرار من خلال تكوين جيش قائم على الاحتراف التطوعي.

وفي منتصف القرن التاسع عشر كان الجيش دائمًا هو الملجأ الأخير الذي تلجأ إليه الحكومة لقمع الشعب، ولذا فقد كان من المألوف رؤية العسكر في شوارع المدن أو في قتال المتظاهرين المدنيين في الشوارع، وكانت مرتبة الضباط تقتصر على أبناء الطبقة الأرستقراطية.

وكما سبق ذكره، فإن دور الحكومة في توفير الخدمات كان محدودًا، وإن كان هناك تفاوت بين الأنظمة والتنظيم في الحكومات بين الدول الأوروبية؛ ففي الغرب من أوروبا وشمالها كانت هناك حكومات مركزية إلى حد ما، وكانت حكومات تلك الدول تمارس سلطاتها المركزية من خلال الملك، ولذا فقد كانت أقرب إلى شكل نظام الدولة الحديث، ولكن بالطبع مع غياب الديمقراطية وعدم الاعتراف بالحريات واندماج الدين مع الدولة.

وأوضح مثل على هذا النموذج هو النظام في فرنسا بعد عودة الملكية؛

---

(١) DEFLEM, MATHIEU. "INTERNATIONAL POLICING IN NINETEENTH CENTURY EUROPE." 1996. *DEFLEM.BLOGSPOT.COM.*

إذ حافظت الدولة على وحدتها وكيانها، وكان للملك فيها سلطات مركزية قوية، وكان للنبلاء دور محلي في إدارة شؤون ممتلكاتهم ولكنهم تابعون للملك ومطيعون له في كل الأوقات.

ولكن عندما نتحرك إلى الشرق من أوروبا نرى أن السلطة المركزية تفقد قوتها وتنتقل تلك القوة إلى النبلاء في مقاطعاتهم، ويكون كل نبيل في المقاطعة بمثابة الحاكم المحلي لكل القضايا، وتكون صلته بالعاصمة والقصر الملكي مقتصرة على دفع الضريبة المقررة وبعض الهدايا للملك وتوفير عدد من الفلاحين والفرسان عند طلب الملك لتشكيل جيش للدفاع عن الملك أو الدولة.

وكانت السلطة المركزية غير معنية بما يجري في تلك المقاطعات ما دامت ولاءات النبلاء متوجهة للملك، وما دامت الضرائب السنوية تأتي إلى خزينة الدولة والهدايا إلى القصر الملكي.

وعلى سبيل المثال، ففي مملكة هنغاريا، التي كان لها ملك خاص ولكنه يخضع لإمبراطور الهابسبورغ في فيينا، في تلك المملكة كان هناك أربعة آلاف وثلاثمائة موظف لدى الدولة فقط لخدمة كل أغراض الدولة، بما فيهم العمال التابعون للدولة في مناجم الملح وموظفو البريد؛ علمًا بأن تعداد سكان هنغاريا في ذلك الزمن كان يزيد على عشرة ملايين نسمة، ولا شك أن هذا رقم من الصعب تقبله في زمننا هذا، حتى ولو أن بعض الدول قد بدأت تتجه نحو خصخصة الكثير من الخدمات، أو تكليف شركات خاصة للقيام بأعمال نيابة عن الحكومة، ولكن ليس هذا وجه المقارنة؛ فقد كان سبب تدني عدد موظفي الدولة لا يعود إلى الكفاءة ولا إلى سياسة الخصخصة، ولكن السبب هو أن الحكومة ـ الدولة ـ لم تكن ملتزمة بتقديم أي خدمات للمواطنين ما عدا تلك التي سبق ذكرها؛ فالعلاقة بين الدولة والمواطن كانت علاقة تبعية وليست علاقة حقوق مواطنة، فكان المواطن هو الذي يخدم الحكم، وليس العكس كما هو متوقع الآن، وفي بعض الأحيان يتكرم الحاكم على الرعية بخدمة أو منحة أو قانون، وتعتبر هذه مكرمة من الحاكم وليس حق المواطن على الدولة.

وفي الزمن الحالي تصرف الدولة من ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من الناتج القومي

مصروفات مباشرة لتقديم الخدمات العامة للمواطنين، وهذا مقارنة مع ٥٪ أو ١٠٪ على الأكثر من الذي كانت تصرفه الحكومات للأغراض نفسها في القرن التاسع عشر في أوروبا.

وبينما نرى في زمننا هذا أن على الحكومة مسؤولية كبرى ودقيقة في متابعة عمل الدولة والتأكد من سلامة الاقتصاد ومن تعديل سعر العملة نسبة إلى عملات الدول الأخرى، خصوصًا وأن الاقتصاد بين الدول في زمننا هذا متداخل، والتجارة البينية بين الدول في أقصى درجاتها؛ ففي الماضي كانت أسعار العملات ثابتة؛ إذ كانت مرتبطة مباشرة بالذهب أو الفضة الموجودة فعليًّا لدى كل دولة، وكانت الوحدة من العملة مرتبطة بما تعادله من وزن الذهب، ولذا فلم تكن الحكومات تتدخل في سعر العملة[٢].

وأما الأمن فقد كان له مفهوم يختلف عن تعريفه في عصرنا هذا؛ ففي ذلك العصر كان الأمن المهم هو أمن أسرة الحاكم وحماية ممتلكاتها بما فيها حدود الدولة، وكذلك الحال مع النبلاء الذين لديهم فرسانهم ورجالهم التابعون في مقتطعاتهم. ولذا فقد كان الأمن في المدن الكبيرة محدودًا ومحصورًا في الساحات والمراكز المهمة، أما في القرى والمدن خارج العاصمة فالتواجد الأمني رمزي، وأما في الأرياف والطرق الخارجية فالخدمات بأنواعها معدومة؛ ولذا فقد كانت العصابات وقطاع الطرق منتشرة في تلك الأماكن، وكان السفر منفردًا يشكل مخاطرة كبيرة، ولذا فقد كان يلجأ المسافرون بين القرى والمدن إلى التجمع في قوافل حيث تكون الحماية في العدد.

وبالطبع؛ فقد كانت الحالة تختلف من دولة لأخرى، وأما الحدود بين الدول فقد كانت رمزية، وكانت الحركة وعمليات التهريب من دولة لأخرى سهلة وعامة.

وقد يتساءل الباحث عن كيفية استطاعة الدولة فرض سيطرتها على الجماهير وخصوصًا في الأماكن البعيدة.

---

(٢) SPERBER, JONATHAN. "THE EUROPEAN REVOLUTIONS, 1848-1851." 1. CAMBRIDGE, U.K.: CAMBRIDGE UNIBERSTY PRESS, 1994.

وهنا نرى كيف أن الكنيسة تقوم بهذا الدور، وهذا جزء من منظومة التنسيق والائتلاف بين الكنيسة ونظام الحكم؛ فقد كانت المصالح بين نظام الحكم والمؤسسة الدينية متداخلة ومشتركة، وكان كل طرف يقوم بمسؤوليته تجاه دعم الآخر وتثبيت سلطته.

وقد تعرضنا في هذا البحث في موضع آخر حول دور الكنيسة بشكل شامل، ولكن هنا نخص بالتنويه دور المؤسسة الدينية في دعم سلطة المؤسسة الحاكمة؛ ففي ذلك الوقت كان الأوروبيون ما زالوا مرتبطين بالدين وبالكنيسة باعتبارها ممثل الإله على الأرض، وكان لرجل الدين الدور الأكبر المؤثر في فكر الأفراد وحياتهم وخصوصًا عامة الناس من البسطاء، وكانت الرسالة التي توجهها الكنيسة لرعاياها دائمًا ما تقوم على أن طاعة الملك والسلطة هي من الإيمان، وأن على المؤمن أن يصبر على ظلم الحاكم الذي سينال جزاءه في الآخرة، وأنه لا تجوز الثورة على الحاكم مهما بلغ ظلمه.

وهكذا كانت رسالة الكنيسة أسبوعيًّا في قداس يوم الأحد إلى عامة الشعب تدعو إلى استقرار الأمر للسلطة الحاكمة، وبذلك كانت الكنيسة تسهل على السلطة مهمة السيطرة على البلاد بأقل عدد من رجال الأمن، وكانت هذه أسس التعاون بين الكنيسة والنظام، فهي شراكة مصالح، ولم تكن الدولة تتدخل في أمور الكنيسة ما دامت الكنيسة لا تتدخل في أمور الدولة، وتحظى الكنيسة من الدولة بالمعاملة الخاصة في كونها معفاةً من الضرائب مع أنها من كبار ملَّاك الأراضي.

ولكن بالطبع فعلاقة الدولة بالكنيسة في القرن التاسع عشر لم تكن قريبة كما كانت في القرن الثامن عشر؛ فقد كان للثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩م الأثر الأكبر في تحجيم دور الكنيسة، وحتى بعد صعود نابليون إلى الحكم، ثم عودة الملكية في عام ١٨١٥م فقد استمرت الحكومة في فرنسا في اتباع سياسة الابتعاد عن المؤسسة الدينية، وعدم إعطاء الكنيسة تلك المعاملة الخاصة.

ولكن هذا الوضع كان الاستثناء في أوروبا؛ فقد استمرت بقية دول أوروبا - ما عدا بريطانيا - في التعامل مع الكنيسة وكأنها جزء وشريك في الحكم، ولكن مع انتشار التعليم وانتقال الثقافة، ومع وجود الطباعة

والسكك الحديدية فقد ازداد الوعي عند العامة وخصوصًا عند النخبة في المجتمع، وبذلك فقد تناقصت مقدرة الكنيسة على التأثير في الجمهور.

وأما عن علاقة النظام (الحكومة) بالشعب؛ فقد كانت تقوم على علاقة الحاكم الفرد بالرعية، وكانت علاقة الدولة بالشعب علاقة محددة بنشاطات قليلة محدودة؛ ولذا فقد كانت مساحات الخلاف، أو الصراع في بعض الأحيان بين السلطة والرعية لا تزيد عن علاقتين رئيستين هما: تحصيل الضرائب، والخدمة في الجيش. وهاتان العلاقتان هما اللتان تشكلان مصدر الشد والصراع.

ففيما يخص الضرائب، فعامة الشعب وخصوصًا الفلاحين البسطاء وصغار التجار ينظرون إلى جبي الضرائب باعتباره شكلًا من أشكال الظلم الواقع عليهم؛ فمن جانب، فهم لا يرون أي منافع أو خدمات تقوم بها الدولة مقابل هذه الضرائب، ومن جانب آخر فهم يرون أنهم ـ البسطاء في المجتمع ـ هم الذين يتحملون العبء الأكبر في دفع الضرائب، بينما النبلاء والكنيسة الذين يشكلون الطبقة الأكثر ثراءً في المجتمع معفيون من الضرائب.

ولذا فقد كانت هناك أحداث تصل إلى حد العراك بين الفلاحين وجباة الضرائب، وهذه الاحتكاكات لم تكن منظمة ولم تكن مبيتة مسبقًا، وإنما غالبًا ما كانت وليدة غضب بسبب سوء تقدير جابي الضرائب وسوء معاملته واعتراضات دافعي الضرائب على المبالغة والفساد الذي كان يمارسه جباة الضرائب.

وكان هناك نوعان رئيسان من الضرائب: أولهما الضريبة على الأرض، وهذه الضريبة مرتبطة بنوع الأرض وطبيعة استخدامها ومساحتها وموقعها ومردودها، وهي ضريبة مباشرة. والضريبة الأخرى هي التي تفرضها السلطة على المواد الاستهلاكية، والتي كانت تعتبر ضريبة غير مباشرة وتقديرية في أغلب الأحيان كالضريبة على المأكولات والمشروبات مثل اللحوم والحبوب والقهوة والسكر.

وحتى يتفادى المواطنون دفع هذه الضريبة، فإنهم يلجأون إلى المواد المهربة من خارج البلاد، ويكون التهريب منظمًا من الدول المجاورة التي تكون فيها الأسعار أقل.

وقد اتضحت حدة المقاومة والكره لهذه الضرائب عندما مرت أوروبا في فترة من فشل المحصول الزراعي في عام ١٨٢٨ والعام ١٨٣٢م؛ وهذه الأوضاع أدت إلى اضطرابات في عدة ممالك أوروبية، فاضطرت سلطات هذه الدول إلى إلغاء هذه الضريبة أو تخفيضها لاحتواء الاضطرابات الشعبية.

وأما السبب الآخر للصراع بين السلطة والمواطنين فهو التجنيد؛ فالجيش كان يقوم على مبدأ التجنيد الإجباري مثل أغلب الجيوش في ممالك أوروبا، وهنا أيضًا يشعر الفقراء والبسطاء، وهم محقون في ذلك، بأن أبناءهم هم المعرضون أكثر من غيرهم من الطبقات الاجتماعية الأعلى لطلبهم للتجنيد، وإن كان الجنود من هذه الطبقة الفقيرة، فإن الضباط والقادة من طبقات النبلاء والأغنياء، كما أن الجنود كانوا يتعرضون للمعاملة السيئة والاستغلال من قبل الضباط وممثلي الحكومة، ولذا فقد كان المواطنون يلجأون إلى إخفاء أبنائهم الذين وصلوا إلى سن التجنيد عندما يأتي ممثل الحكومة لحصر المؤهلين للتجنيد، كما تُبيِّن سجلات إحصاءات السكان أنه كانت هناك زيادة غير طبيعية في أعداد الإناث في الشريحة العمرية الخاضعة للتجنيد، وهذه من وسائل إخفاء وجود ذكور حتى لا تتم ملاحقتهم للتجنيد.

كما إنه لا شك أن هذه الأوضاع تفسح المجال لدفع الرشاوى لممثل الحكومة لكي يغض النظر أو يسجل بيانات غير صحيحة عن الأبناء لكي يتفادوا التجنيد. وهذه الممارسة ما زالت موجودة في بعض دول العالم الثالث إلى يومنا هذا.

كما كانت هناك سوق رائجة لتأجير بديل يقوم مقام المجند بالخدمة، وهذا البديل يقوم بالمهمة إما بعلم السلطات وموافقتها وإما بانتحال شخصية المجند. وهذا كان ممكنًا في ذلك الزمان لغياب الوسائل الأكيدة للتعرف إلى الهوية الشخصية. ولكن بالطبع كانت هذه وسيلة مكلفة لتجنب التجنيد لم يكن يقدر عليها إلّا المقتدرون ماليًّا.

وحيث إن الاختيار للتجنيد يتم بحسب تواريخ الميلاد في سحوبات مثل سحوبات اليانصيب؛ فقد كانت هناك أيضًا كتب الأدعية والمشعوذون الذين يلجأ إليهم العامة لكي يضمنوا عدم ظهور تواريخ ميلادهم ضمن المطلوبين للخدمة.

كما كانت هناك شركات تبيع بوليصة تأمين، بحيث إن شركة التأمين تقوم بدفع المبلغ اللازم لتأجير البديل في حال تم استدعاء المؤمن عليه للخدمة، وقد يستغرب ويشك القارئ في وجود هذه الممارسات في الدول الأوروبية، ولكن هذه الأوضاع التي تشبه الممارسات في أكثر دول العالم الثالث تخلفًا الآن كانت بالفعل موجودة على نطاق واسع في أغلب الدول الأوروبية، وذلك في منتصف القرن التاسع عشر.

ولا شك عندما نرى اليوم العدالة والنظام والديمقراطية السائدة في أوروبا في مختلف دولها وأنظمتها؛ سواء أكانت جمهورية أم ملكية، فإننا نعجب من التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتقني الذي مرت به تلك الدول، وفي مدة زمنية تعتبر قصيرة في عمر الشعوب، وتصبح بذلك تجربة تلك الدول أكثر ضرورة للدراسة واستخلاص العبر والدروس.

ولم يكن الصراع بين السلطة والمواطنين ينتهي بانتهاء مرحلة التجنيد، وإنما وجود معسكرات فرق الجيش التي عادة ما تكون قريبة من المدن والقرى، يؤدي إلى الكثير من الاحتكاك والصراع بين الجنود وأهل المدينة.

وإذا كان في الوقت الحاضر وجود قاعدة عسكرية قريبة من إحدى المدن يشكل مصدر أعمال ورزق ودعم اقتصادي للمدينة، فإنه في ذلك الزمن في القرن التاسع عشر في أوروبا كان وجود قاعدة عسكرية يشكل كارثة على المدينة وعلى المواطنين؛ فقد كان الجنود وضباطهم غير منضبطين في التعامل مع السكان المدنيين، وكان من حق الجنود السكن في البيوت إذا ضاقت عليهم ثكناتهم العسكرية، كما كانت تحدث الكثير من المشادات بين الجنود والأهالي بسبب تحرش الجنود بنساء الأهالي، كما كانت أعداد كبيرة من المومسات يتبعن معسكرات الجنود ويسكن بالقرب منها مما يؤذي سكان المدينة أو القرية، ويضاف إلى ذلك ممارسات الجنود في السكر والعربدة في الطرقات، مما يقود بالتأكيد إلى العراك مع الأهالي.

وإضافة إلى هذه الجوانب الاجتماعية، فإن هناك أيضًا جوانب اقتصادية سلبية على المدن القريبة من معسكرات الجيش؛ فقد كان من المقبول أن يقوم الجنود في أوقات استراحاتهم بأعمال يدوية في المدن القريبة لكسب بعض النقود، خصوصًا وأن أغلب هؤلاء الجنود كانوا من طبقة الفقراء

المعدمين، وكان هؤلاء الجنود مستعدين للعمل مقابل مبالغ زهيدة باعتبار أن هذه المبالغ تشكل مكاسب إضافية غير محسوب حسابها، ولكنهم بعملهم هذا وبأعدادهم الكبيرة يتسببون في فقدان العمال من أهل هذه المناطق مصادر أرزاقهم، ويسببون خللًا كبيرًا في الاقتصاد الهش للقرية أو المدينة.

وبذلك فإن العلاقة بين المواطنين والجيش لم تكن علاقة احترام وثقة، وإنما كانت علاقة شك في النوايا وكره في الممارسات؛ فقد كان الجيش يمثل يد العقاب التي تفرضها السلطة على المواطنين، وكان الجيش الجهة التي تأخذ أبناءهم للمواجهات الحربية التي لا تعنيهم، وكان الجيش قائمًا على أموال الضرائب التي تغتصبها السلطة من الشعب، كما كان الجيش ـ من غير قصد ـ مصدر منافسة وتضييق في أرزاق العامة.

فليس من المستغرب أن يتعرض الجنود إلى اعتداءات وخطف وحتى اغتيالات من المواطنين، ولم يكن هذا من خلال حركة مقاومة منظمة، وإنما من خلال مبادرات شخصية وفردية، ومن جانبهم؛ فقد كان الجنود يفقدون السيطرة على أنفسهم في مواقف تدخلهم لفض مظاهرات أو قمع قلاقل، فيقومون بحملة قتل عشوائية وتخريب لكل ما هو في طريقهم.

أنظمة الحكم في أوروبا في القرن التاسع عشر

في العام ١٨١٥م كانت أوروبا قد خرجت للتو من الحروب النابليونية، وكانت الأنظمة والعائلات الحاكمة مهزوزة لم تزل تعيش كابوس جيوش نابليون وهي تخترق حدود بلادهم وتحتل عواصمهم وتجعلهم لاجئين في تلك البلاد البعيدة عن متناول نابليون، فكانت العقلية التي تسيطر على أذهان الحكام ونفسياتهم في أوروبا تقوم على الحساسية المفرطة تجاه أي مساس بما يعتقدونه بحقهم الإلهي في الملك وفي الحكم المطلق.

ففي مطلع القرن التاسع عشر، كانت الغالبية العظمى من دول أوروبا ذات نظام ملكي استبدادي، والاستثناء من ذلك هو الاتحاد السويسري الذي كان جمهورية مكونة من عدة كانتونات (ولايات ذات استقلال ذاتي)، كما كانت هناك عدد من المدن الجمهورية الصغيرة في الاتحاد الألماني، ولكن الأغلبية تبقى ملكيات وإمبراطوريات.

وكان الملك يحكم دون الحاجة إلى موافقة الرعية، وحتى تلك الدول التي كان لديها مجلس برلمان، فإن أعضاء هذا البرلمان لا يمثلون غالبية الشعب كما هو مفترض؛ فلم تكن هناك عدالة ولا مساواة في التمثيل النيابي، ولم تكن النساء محرومات من حق التصويت والترشيح والانتخاب فقط، ولكن حتى بين الرجال كانت هذه الحقوق مقتصرة على طبقة واحدة وقائمة على ملكية الأرض ومساحة هذه الملكية. وعلى سبيل المثال، ففي فرنسا التي تعتبر من الدول المتقدمة في مجال حقوق المواطنين، فإن المواطنين المسموح لهم بالانتخاب لمجلس النواب يشكلون ٥٠٪ فقط من إجمالي عدد السكان في فرنسا في ذلك الوقت[١].

(١) RAPPORT, MICHEAL. *1848 YEAR OF REVOLUTION*. NEW YORK: BASIC BOOKS, 2009.

ومع ذلك، فإن فرنسا وبلجيكا وهولندا والنرويج وبعض الدول الألمانية الصغيرة كانت تقوم على نظام الملكية الدستورية؛ أي إن هناك ملكًا ولكن أيضًا هناك دستور لتنظيم الحكم ورسم العلاقة بين الملك الحاكم وبين الشعب، ولكن كما أشرنا سابقًا، فإن هذا المصطلح لا يمثل نظامًا ديمقراطيًّا صحيحًا؛ بل إنه نظام شكلي ولكنه في ذلك الوقت كان يمثل نقلة كبيرة من النظام القديم الذي استمر قائمًا في عدد كبير من الممالك الأوروبية إلى نظام يسعى ويعترف بضرورة وجود نوع ما من المشاركة الشعبية، كما يعطي نوعًا من الحريات الفردية المحدودة، وكذلك يعطي القضاء حدًّا من الاستقلالية والاحترام وتحدد الأذرع الثلاث للحكومة وهي: التشريع والتنفيذ والقضاء.

وكان الجانب التشريعي ـ أي: البرلمان ـ يتكون من مجلسين: المجلس الأدنى وهو مجلس النواب ويتم انتخاب أعضائه عن طريق غير مباشر؛ أي إن هناك نوعًا من التوكيلات قائمة على ملكيات الأراضي، وهؤلاء الوكلاء هم الذين لهم حق الانتخاب.

ثم هناك المجلس الأعلى، وهذا المجلس يكون أعضاؤه من النبلاء والطبقة العليا من المجتمع، وكانت موافقة البرلمان مطلوبة لإقرار الضرائب وتشريع القوانين وتخصيص ميزانيات أجهزة الدولة.

وكان الملك ـ بحسب الدستور ـ هو رأس الدولة، ولكن دوره في الحكومة كان فعليًّا وتنفيذيًّا أكثر مما هو عليه الحال الآن؛ حيث إنه رمزي، وكان هو القائد العام للقوات المسلحة، كما كان هو رأس الحكومة التنفيذية في الوقت ذاته، وكان يرأس مجلس الوزراء الذين يختارهم هو.

وفيما عدا بريطانيا التي كانت في ذلك الوقت قد قطعت شوطًا متقدمًا في ممارسة الديمقراطية بما في ذلك ضرورة موافقة البرلمان على تعيين الوزراء، وكذلك حقه في إقالتهم من مناصبهم، فإن البرلمانات في بقية الدول الأوروبية في ذلك الوقت لم تكن تملك هذا الحق، ولم يكن البرلمان بالقوة التي تمكنه من معارضة الحكومة التي يرأسها الملك.

وكان الملك يختار وزراءه من أعضاء البرلمان كما كان الحال في فرنسا وبلجيكا، أو من كبار موظفي الدولة كما كانت الممارسة في بقية الدول.

وهكذا كان الحال في تلك الدول التي كانت تعتبر متقدمة في مجال تطبيق الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وأما في بقية دول أوروبا مثل الدول الإيطالية والإمبراطورية النمساوية والمملكة البروسية، فلم تكن هناك دساتير بالمرة ولم تكن هناك رقابة من أية نوع على ممارسات الحاكم، ولم تكن هناك ضمانات للحقوق المدنية، وبالتأكيد لم يكن هناك تقبل من الدولة لحرية الصحافة ولا حرية التعبير ولا حق تكوين الأحزاب؛ فقد كان الحكم للملك حكمًا فرديًا مطلقًا.

ولكن من الناحية العملية، فإن هذا الحاكم المطلق أيضًا عليه قيود وإن كانت غير مقننة ولم تنبع من الدستور، وهذا النوع من القيود يتغير حسب الظروف، فكان الملك يدير البلاد من خلال الوزراء الذين يعينهم، والذين غالبيتهم من كبار موظفي الدولة، ومن خبرتهم في أعمالهم، فإنه من غير المستغرب أن يقوم أحدهم في مجال اختصاصه بمراجعة الملك في تلك القرارات التي يتخذها الملك ولا تتوافق مع الصالح العام أو صالح الدولة، ولا تعني هذه المواقف بأي حال من الأحوال أن هناك من الوزراء من يتحدى الملك أو يعصي أوامره، ولكن كان يفعل هذا مع تأكيده على الطاعة الخالصة للملك؛ إلّا إنه دائمًا هناك من المخلصين الذين يرون تقديم المصلحة العامة ومصلحة الدولة على مصلحتهم الخاصة بكسب رضى الملك عنهم.

وهناك نوع آخر من القيود التي كانت على الملك، هو دور النبلاء الذين يجب على الملك أن يحسب لهم حسابًا، وأن يأخذ مصالحهم بالاعتبار؛ وكان هناك نوع من العهود التي تحتم احترام الإقطاعيين وحقوقهم خصوصًا في الأراضي التي يملكونها ويديرونها هي وما عليها من بشر وأنعام، وكانت في بعض هذه الإقطاعيات مجالس لإدارتها أو لتمثيل المقاطعة في العاصمة.

وكان التمثيل يقوم على أساس الطبقات الاجتماعية، فكان النبلاء لهم تمثيلهم الخاص بهم، وكذلك كان المهنيون لهم تمثيلهم الخاص بهم، وفي بعض الحالات يكون للفلاحين أيضًا تمثيل خاص بهم.

وبالطبع فلم تكن هناك عدالة في توزيع أعداد الأعضاء ولا نسبة التمثيل؛ فقد كانت أعداد الأعضاء من طبقة النبلاء ونسبتهم هي الأكثر

دائمًا، مع أن عدد النبلاء كان هو الأقلية في البلاد، وكانت كل طبقة تنتخب من يمثلها من فئتها الاجتماعية التي تنتمي إليها، ولم يكن هناك تواصل بين هذه المجالس والفئات التي تمثلها؛ فبعض الدول مثل مملكة بروسيا والإمبراطورية النمساوية كانت تمنع نشر محاضر اجتماعات هذه المجالس، فكان عامة الشعب مغيبين تمامًا عما يجري في هذه المجالس التي يفترض أنها تقرر مصائرهم.

ولكن مع كل المثالب والنواقص في هذه المجالس، فإنها كانت تشكل أحد القيود التي يجب أن يضعها الملك في الاعتبار، وإن كان القرار النهائي بيد الملك، إلّا إنه لا شك أن على الملك الاستماع إلى ما تقوله هذه المجالس، وبالتالي فإن قراره سيكون مبنيًّا على عدة اعتبارات، أحدها الرغبة الشعبية.

وأما العنصر الآخر الذي كان له اعتبار وثقل في الدولة، وقد يشكل بعض القيود على الملك فهو المؤسسة الدينية؛ فالكنيسة التي يمثلها رجال الدين لها الأثر القوي على عامة الشعب، وخصوصًا على البسطاء والفلاحين، ويضاف إلى قوة الكنيسة أنه في عدد من دول أوروبا، فإن الكنيسة تعتبر من أكبر ملّاك الأرض، وهذه القوة الاقتصادية لها أكبر الأثر على وضعها السياسي في البلاد، ولذلك فعلى الملك أن يحترم مكانة الكنيسة ليس بالضرورة من منطلق الإيمان الديني، ولكن من منطلق الكسب السياسي لقوة شعبية واقتصادية لتكون حليفًا وسندًا للقصر.

وكان هناك تفاهم غير مكتوب بين الطرفين، بحيث تكون المنفعة متبادلة بينهما. فالملك من جانبه يظهر ـ وخصوصًا أمام العامة ـ احترامه وتبجيله لرجال الدين، وأن يترك الكنيسة تمارس الدعوة والوعظ للعامة مع جمع التبرعات والضرائب للكنيسة، وأن يستثني الكنيسة من ضرائب الدولة، وأن الملك ورجاله لا يتدخلون في أمور الكنيسة ولا محاسبة رجالها. وفي المقابل، يقوم الوعظ في الكنيسة على الدعوة لضرورة طاعة الملك وأن هذه الطاعة هي من الإيمان، وأن يظهر رجال الكنيسة الاحترام والطاعة للملك، وعدم التفوه بأي نقد أو اعتراض على تصرفات الدولة حتى ولو تمادت الدولة في ظلم الرعية، ومن يتجرأ من رجال الدين على توجيه أي نقد أو

تحفظ على تصرفات الحاكم أو رجاله، فعلى الكنيسة أن تمنعه وتعاقبه وأن تظهر الكنيسة في كل الأوقات والمواقف وقوفها مع النظام القائم.

كما كان هناك الإعلام ودوره المؤثر، ولكن لم يكن بعد هناك ذلك الانتشار لوسائل الإعلام أفقيًّا وعموديًّا؛ بل كان انتشار الإعلام محدودًا بالنسبة إلى ما نعيشه في عصرنا هذا، ولكنه بمقياس ذلك العصر وقياسًا على وسائل المواصلات والاتصالات المتوفرة حينذاك؛ فقد كان الإعلام متواجدًا على الساحة السياسية وله الدور المؤثر، وكان الإعلام أساسًا؛ يعني: الجرائد، فهي وسيلة الإعلام وهي التي ينتظرها المواطنون وتتناقلها الأيدي، ولكن كانت التكنولوجيا في الطباعة محدودة وفي بداية مراحلها؛ فقد كان يجري في المطابع صف الحروف باليد وهذا نظام يستغرق وقتًا طويلًا ويحدّ من عدد الصفحات، كما أنه أسلوب معرض لكثير من الأخطاء؛ وبذلك فقد كانت الصحف لا تزيد على ست إلى ثماني صفحات، ولم تكن الصحف تصدر يوميًّا؛ بل إن أغلب الصحف كانت أسبوعية، كما أن الصحف قد تكون متوفرة في العواصم يوم صدورها، ولكنها لم تكن تصل إلى المدن الأخرى إلّا بعد مرور أيام بسبب طبيعة وسائل المواصلات.

ولذا فقد كانت بعض المدن تصدر جريدة محلية خاصة بها، ولم تكن الجرائد تطبع بالأعداد الهائلة التي مرت بها الصحف الأوروبية في القرن العشرين قبل عصر الإنترنت؛ بل إن كبريات صحف أوروبا في ذلك الوقت كانت تفتخر بطباعة بضع عشرات من الآلاف من النسخ وأوسعها انتشارًا تلك التي كانت تصدر في باريس، وأما بقية الصحف في باقي دول أوروبا؛ فقد كانت تطبع بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف نسخة.

أما الصحف المحلية في المدن فقد كانت نسخها لا تتعدى بضع مئات من النسخ، كما أن الأوضاع الاقتصادية للمواطنين لم تكن تسمح لهم بحرية اقتناء الصحف كما يشاؤون، ولذا فقد كانت المقاهي والبارات والمطاعم والنوادي تشتري عددًا من الصحف، وتكون هذه الصحف وسيلة لجذب الزبائن الراغبين في قراءة الصحف، وبذلك فإن حقيقةَ رقم القراء الذي يتداول الصحف أكبر بكثير من عدد النسخ المطبوعة.

ولكن مع ذلك، فإن عدد القراء يشكل نسبة محدودة من الشعب،

وبالطبع فإن نسبة انتشار الجرائد تختلف من بلد لآخر، ففي دول غرب أوروبا مثل فرنسا وبريطانيا كان هناك انتشار واسع للجرائد بسبب انتشار التعليم وعدد المواطنين المتمكنين من القراءة وارتفاع مستوى المعيشة، وذلك على خلاف دول شرق أوروبا التي كانت تعاني من الفقر وارتفاع نسبة الأمية.

ولكن مع هذا التواجد المحدود للجرائد التي كانت هي المحور الأساس للإعلام في ذلك الوقت، فإنه قد كان للجرائد تأثير محسوس على الشعب، مما كان يثير المخاوف والتوجس من قبل السلطة؛ ولذلك فقد تم وضع القيود والقوانين التي تستخدمها السلطة للحدّ من حرية الصحافة وتأثيرها، فمنذ البداية كان القانون ينص على أن إصدار أي جريدة يتطلب موافقة مسبقة ورخصة حكومية، وبذلك فإن السلطة تملك القرار لتحدد لمن تصدر الترخيص ومن تحرم من الترخيص، وكذلك فقد كان هناك ما يسمى بقانون المطبوعات، الذي يشمل كل أنواع المطبوعات بما فيها الجرائد والمجلات والكتب والمطويات وحتى الروايات وغيرها، وهذا القانون يعطي السلطة الحق في الرقابة المسبقة على كل ما ينشر؛ وبذلك فإن كل ما تريد أن تحجبه السلطة عن الشعب، تستطيع أن تمنع طباعته.

ولكن مع كل هذه القيود، فإن تاريخ الصحافة في أوروبا في ذلك الوقت لم يخلُ من مواقف شجاعة قامت فيها بعض الصحف بتحدي سلطة الرقيب أو تجاوزها بطريقة أو بأخرى. ولكن حتى في دول غرب أوروبا التي لديها دستور يجيز حرية الصحافة ويحميها، فإن السلطة كانت دائمًا ما تجد وسائل لوضع العراقيل أمام الصحف ومحاولة التحكم فيما ينشر فيها.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك هو ما وضعته السلطة الفرنسية في عام ١٨٣٥م من قانون يحتم على أصحاب الصحف أن يودعوا لدى الحكومة مبالغ كبيرة على سبيل الضمان في حالة كانت هناك حاجة لتغريم الجريدة لمخالفتها أحد القوانين. وكذلك كان على الجريدة أن تحدد شخصًا يكون مسؤولًا أمام السلطة عن كل مخالفة تقوم بها الجريدة، وهذا الشخص يتعرض للتهديد بمقاضاته وتعرضه للسجن جراء كل ما تكتبه الجريدة، وخصوصًا التعرض للعائلة الحاكمة أو المساس باستقرار الحكم والأمن في

البلاد. وبمثل هذه الممارسات تكون لدى السلطة أدوات قانونية لمعاقبة كل أصوات المعارضة والنقد تحت مظلة القانون.

ولكن كلما أغلقت السلطة قناة من قنوات التعبير، فإن الجماهير تحاول دائمًا أن تجد منافذ أخرى لتمارس فيها حرية التعبير بسلمية وعلنية، ولذا فقد وجدت الجماهير متنفسًا من خلال إقامة ندوات واحتفالات تحت مسميات مختلفة لا تعكس هدفها السياسي الحقيقي، وأشهر هذه التجمعات هي الحفلات التي أقامها المعارضون في عدد من دول أوروبا في عام ١٨٤٧م، والتي قادت إلى ثورات الشعوب في العام التالي.

وقد تم اللجوء إلى هذه الحفلات؛ لأن التجمعات السياسية تتطلب الموافقة المسبقة من الجهات الأمنية، وهذا مما يعرف الناشطون أنه لن يتحقق، وبالتالي فقد تم اللجوء إلى ترتيب التجمعات تحت مسمى حفلات أو ولائم، ويقوم المنظمون بوضع تذاكر للدخول لإضفاء نوع من الإجراء الشكلي على التجمع، ولكن عادة ما تكون أسعار الدخول متدنية وفي متناول الجميع، وفي الحقيقة فإن الأكل والمشروب المعروض كان رمزيًا؛ فالكل يعلم أن الغرض هو التجمع السياسي. ولذا فقد كانت هذه الحفلات تجذب الآلاف من المواطنين الناشطين والمهتمين بأمور الدولة. ومن خلال هذا التجمع يكون إلقاء الخطب السياسية المعارضة والكلمات التي تلهب مشاعر الجماهير.

وبجانب الحفلات، كان الناشطون أيضًا يقومون باستخدام المناسبات الدينية والتاريخية التي توفر غطاءً قانونيًا للتجمع، ليقدموا الخطابات والكلمات السياسية.

ثم كانت هناك مناسبة الانتخابات التي ترتبها السلطة، وهذه الانتخابات تعطي الناشطين الغطاء المثالي لممارسة حرية التعبير وجمع الجماهير، فمن باب التواصل مع الناخبين، يقوم الناشطون بعرض أفكارهم وكأنها جزء من الحملة الانتخابية، خصوصًا وأن الانتخابات في ذلك الزمان كانت تتطلب التواجد الفعلي للتواصل، كما أنها كانت تجري تحت أجواء احتفالية.

وهكذا يتفنن الناشطون في البحث عن مسميات للتواصل مع الجماهير، كما كانت السلطة تتفنن كذلك في محاولة منع هذا التحرك قبل اللجوء إلى القمع المكشوف.

وإن كانت السلطة لم تكن تسمح بمجرد التجمعات وحرية التعبير السلمي، فإنها ـ السلطة ـ كانت أكثر تشددًا في رفض أي شكل من أشكال التنظيمات السياسية والحزبية، ولذا فقد كانت القوانين في أغلب دول أوروبا تمنع تشكيل الأحزاب السياسية، وهذه القوانين تصدرها السلطة تحت ادعاءات منها الحرص على الوحدة الوطنية، أو تفادي أن تقوم قوى أجنبية باستغلال الأحزاب لأغراض الإضرار بالوطن، أو لتفادي الفوضى السياسية أو لمنع الصراعات الداخلية. ولكن مثل كل عائق آخر، فإن الشعوب أو النشطاء منهم دائمًا ما يجدون بدائل يحققون من خلالها ما يطمحون إليه.

وقبل العام ١٨٤٨م لجأ النشطاء السياسيون إلى عدة صور من التنظيمات تخفي وراءها تنظيمًا حزبيًا، وأحد هذه التنظيمات هو العمل المشترك في مجال واحد؛ فعلى سبيل المثال، كان الصحفيون في إحدى الجرائد النشطة في باريس في الحقيقة هم نشطاء حزبيين ذوي توجهات يسارية، ويستخدمون عملهم بالجريدة الناطقة باسم حركتهم غطاء لتحركهم الحزبي ولتجمعاتهم وبياناتهم الحزبية، ووسيلة للتواصل مع الجماهير المتعاطفة مع أفكارهم.

وكذلك كانت الحالة منتشرة في الإمارات الألمانية، ولكن هذا الأسلوب أيضًا يعرض الحزب إلى سهولة الملاحقة من قبل السلطات التي تسعى إلى إغلاق الجريدة تحت أي تهمة تراها مناسبة.

ولكن في الدول التي تمارس المزيد من القمع، فإن النشطاء يضطرون إلى اللجوء إلى تكوين تجمعات سرية، وقد انتشرت مثل هذه المجموعات في الإمارات الإيطالية وكذلك في الأراضي الخاضعة للقيصرية الروسية. ومن أشهر هذه التجمعات هي الحركة التي أسسها الناشط المناضل الإيطالي مازيني؛ الذي أسس حركة أسماها «إيطاليا الفتية».

وقد لاقت هذه الحركة دعمًا وانتشارًا كبيرًا من الجماهير الإيطالية، وكذلك أسس الوطنيون البولنديون ومن رومانيا حركات وطنية مناهضة للحكم الروسي في بولندا وفي رومانيا وفي غيرها من الدول الأوروبية، وفي حال المزيد من التضييق والملاحقة، فإن العديد من زعماء ورموز هذه الحركات كان يهربون إلى باريس؛ حيث أمكنهم ممارسة نشاطاتهم مع اللاجئين من أبناء بلادهم. ولكن هذه الحركات غير المرخصة تواجه إشكالية كبيرة؛ إذ إن

الحركة السياسية عندما تلاقي القبول من الجماهير وتزداد أعداد الأعضاء والجماهير المتعاطفة معها، فإنها تواجه السؤال حول ما هي الخطوة بعد هذا الانتشار.

في الحالات الطبيعية؛ حيث تسمح الحرية بتحرك الأحزاب، فإن الخطوة الطبيعية أمام الحزب هي خوض الانتخابات واختبار حقيقة الدعم الشعبي، ولكن في حالة العمل السري، فإن هذه الحركات لا تجد أمامها طريقًا إلّا الخروج على النظام القائم في محاولة لإسقاطه من خلال ثورة شعبية.

وهذا ما حدث لجميع هذه الحركات السرية في أوروبا في الفترة التي سبقت العام ١٨٤٨م؛ فقد قامت في إيطاليا وفي بولندا وفي ألمانيا وغيرها ثورات مسلحة شعبية، ولكن لأنها لم تكن ذات تنظيم، ولا تملك السلاح المناسب ولا الأعداد الكبيرة من الأعضاء التي تستطيع مواجهة الجيش الرسمي؛ فقد انتهت هذه الثورات بمقتل أو اعتقال وتشريد أعضائها، ولكن جذور هذه الحركات قد استمرت تنبض بالحياة إلى أن تهيأت الظروف الوطنية وقامت الثورات الشعبية في عام ١٨٤٨م في أغلب الدول الأوروبية.



الفصل الخامس

مؤشرات ثورات الشعوب

إن الثورات ـ وخصوصًا تلك التي هي ثورات الشعوب ـ لا تحدث ضمن برنامج زمني محدد مسبقًا، فمن الممكن توقعها ولكن لا يمكن التنبؤ بتوقيتها، وإنما تأتي غالبًا بشكل مفاجئ اعتمادًا على عدة عوامل بعضها يمكن تقديره مثل زيادة البطالة والفقر وانهيار العملة الوطنية وازدياد التعسف والقمع في السلطة، والبعض الآخر غير منظور مثل حادثة مفاجئة أو حتى إشاعة موقف معين أو موت شخص من السلطة أو قيام ثورة في دولة مجاورة.

وكانت هناك مؤشرات حول التململ الشعبي والاتجاه نحو الثورة، وقد سبقت ثورات العام ١٨٤٨م ثورات وقلاقل في عدة دول أوروبية، كانت هي الممهدة لموجة الثورات المعروفة في التاريخ، بعد الحروب الأوروبية ضد نابليون حدثت عدد من التغييرات السياسية والاضطربات التي لم ترقَ إلى ثورات، ولكنها بلا شك كانت مقدمات للثورات التي حدثت بعد عقدين أو ثلاثة من الزمن.

ومن أشهر هذه الاضطربات هو ما حدث في بولندا في عام ١٨٣٠م؛ ففي ذلك الوقت كانت بولندا واقعة تحت حكم القيصر الروسي باعتبارها جزءًا من الإمبراطورية الروسية، وقد بدأ التمرد من النبلاء البولنديين عندما جنّد القيصر الجيش البولندي لاستخدامه في قمع الاضطرابات في عدد من بلاد أوروبا، وقد دام هذا التمرد حوالي عشرة أشهر دموية استخدم فيها القيصر مائة وعشرين ألفًا من الجنود من روسيا لقمع هذا التمرد. وقد تبع المعارك الدموية بين الطرفين اعتقال ثمانين ألفًا من البولنديين تم اقتيادهم

مكبلين بالسلاسل إلى معتقلات سيبيريا الرهيبة(١).

كما كانت هناك محاولات للثورة في إيطاليا ولكن أيضًا تم القضاء عليها من قبل جيش الإمبراطورية النمساوية، وكذلك كانت هناك محاولات في أجزاء أخرى من أوروبا تم القضاء عليها بقوة ووحشية من جانب القوى المحافظة، وبعد انتهاء موجة هذه الأحداث، استطاع المحافظون في الحكومات أن يستخدموا تخويف الحكام من عودة الاضطرابات لتمرير أجندات من التراجع في القوانين والأنظمة الديمقراطية ودفع الحكام لتبني المزيد من وسائل القمع والتضييق على الحريات الفردية والفكرية والمزيد من التسلط الأمني بحجة حماية النظام والتصدي لدعوات الثورة والفوضى.

وكان المستشار النمساوي ميترينخ مؤمنًا بأن الثورة مرض فرنسي؛ ففي العام ١٨٢٢م كتب إلى قيصر روسيا رسالة يقول فيها: «إن الدعوات للثورات الشعبية قد تخطت الفواصل القومية والحدود السياسية، وباريس هي المدينة التي تحتضن اللجنة التي توجه المتطرفين في أوروبا»(٢)..

ومع المبالغة في تقدير ميتيرينخ؛ إلّا إن هناك الكثير من الواقع في تقديره؛ فقد شهدت باريس في عام ١٨٣٠م حركة نشطة من المفكرين والليبراليين الذين لم يعاصروا الثورة الفرنسية الكبرى في عام ١٧٨٩م، ولكنهم كانوا يعيشون في التطلعات الرومانسية التي تنادي بها شعارات تلك الثورة، ويتطلعون إلى نشر هذه الأفكار وإعادتها إلى الحياة مرة أخرى.

ومن هذه المجموعات ظهر أفراد اعتبروا أنفسهم ثوارًا محترفين؛ أي أنهم نذروا حياتهم للعمل الثوري والعمل على الإطاحة بالأنظمة الرجعية. وكان جيسوب مازيني من هؤلاء الثوار، وهو إيطالي من مواليد جنوا، قد نذر حياته ليس فقط من أجل تحرير إيطاليا من سيطرة النمسا، وإنما أيضًا لتوحيد إيطاليا لتكون جمهورية موحدة؛ وهو من الذين تبنوا أفكار الثورة الفرنسية الأولى، وكان يرى ضرورة التحرك الشعبي بشكل مظاهرات، حتى

---

(١) RAPPORT, MICHEAL. *1848 YEAR OF REVOLUTION*. NEW YORK: BASIC BOOKS, 2009.

(٢) RAPPORT, MICHEAL. *1848 YEAR OF REVOLUTION*. NEW YORK: BASIC BOOKS, 2009.

ولو فشلت الحركة الثورية ولم تتحقق نتائج فورية ملموسة، وكان يرى أنه حتى لو كانت النتيجة هي الفشل، فإن هناك فائدة منها، وقال: «إن الأفكار (الثورية) تنضج بسرعة إذا سُقيت بدماء الشهداء».

وكان يرى أن كفاح الثوار اليوم ليس من أجل الجيل الحاضر، وإنما من أجل أجيال المستقبل، كما كانت له رؤية عجيبة في أن الثورات قادمة لتعم دول أوروبا، وكان يرى أن مستقبل أوروبا ـ بعد أن تتخلص من الأنظمة الملكية الرجعية ـ في أن تكون أوروبا بقومياتها كل منها حرة متساوية ولكل منها خصوصياتها، مع تركيزه على الأخوة التي يجب أن تجمع شعوب أوروبا.

كما كان هناك الثوري الإيطالي الشهير جيسوب غاريبالدي، الذي كان منفيًّا من موطنه في شمال إيطاليا، وكان في عام ١٨٣٣م يحارب مع الثوار في البرازيل والأروغواي. وكان غاريبالدي متابعًا لأفكار مازيني من خلال النشرة الصحفية التي كان ينشرها مازيني خارج إيطاليا.

كانت لمازيني رؤية في أن ينشئ جبهة ثورية أوروبية واحدة، وعندما كان منفيًّا في بيرن أنشأ تجمعًا مصغرًا من مجموعة من الثوار من بولندا وألمانيا وإيطاليا، وأطلق على هذا التجمع مسمى «أوروبا الفتية».

وكان مازيني قد أنشأ في عام ١٨٣١م تجمع «إيطاليا الفتية» وذلك عندما كان منفيًّا في مارسيليا، ولم يكن هذا التجمع شعبيًّا بأي مقياس، فحسب التقديرات لم يضم هذا التجمع أكثر من ألف عضو داخل إيطاليا، وكان هناك عدة آلاف خارج إيطاليا.

ولا شك أن قلة الأعداد من العضوية لا تعكس عدم انتشار الدعوة وقبولها، ولكن في ذلك الزمان لم تكن وسائل الاتصالات متاحة للجميع ولا هي ذات كفاءة؛ بل كان التواصل يقتصر على التواصل بين النخب في المجتمع، وذلك بالطبع بسبب العوائق التكنولوجية، ولكن ثبت من تاريخ الحركات الثورية الشعبية في ذلك الزمان، أو حتى في زماننا هذا ـ أنه إذا ما كانت هناك عوائق تمنع التواصل والاتصالات، مثل موانع حكومية أو تكنولوجية، فإن كلمة الثورة دائمًا ما تجد لها قنواتٍ تنفذ منها للوصول إلى

المتلقين، كما قطرات الماء التي تنفذ من الصخور. وهذا ما حدث فعلًا في أوروبا في ذلك الزمن، وهذه هي سنَّة الحياة.

وعودة إلى مازيني وأفكاره الثورية، فإن أفكاره لم تقتصر على إيطاليا، كما ذكرنا في السابق، وإنما كان يحمل هموم أوروبا كلها، وكان الثوار في باقي بلدان أوروبا أيضًا يتابعونه ويشاركونه في هذه الهموم؛ بل وكانوا يستمدون منه الأفكار والدافع لمواصلة الكفاح واستمرار الأمل أمام العوائق والنكسات.

وهذا التضامن والإعجاب كان موجودًا على الرغم من التاريخ الدموي والعداء التاريخي بين تلك الدول الأوروبية، بالإضافة إلى اختلاف اللغات وتعددها بينها، ويضاف إليها اختلاف المذاهب الدينية بين الكنائس وبغضها لبعضها البعض إضافة إلى الصراع الاقتصادي بينها، هذه كلها عوامل تفرّق، ولكن الشعوب لديها الاستعداد للتفاهم ومد يد المساعدة لبعضها، ويتضح أن العامل الأساسي في العداء بين الدول، هو الحكام وليس الشعوب.

وكان دعاة الثورات في ذلك الزمن معرضين لكل أنواع الملاحقة والإرهاب من الأنظمة، وكان عليهم تقديم التضحيات من أجل توصيل دعوة الثورة إلى الشعوب، ومع أن التاريخ يسجل أن ثورات العام ١٨٤٨م جاءت عفوية من الشارع ومن أفراد لا يجمعهم حزب ولا فكر سياسي يوحدهم، ولكن ما أخرجهم، وأكثرهم مواطنون عاديون، هو وصول الظلم من السلطة إلى الدرجة القصوى التي لم يعد المواطن العادي بعدها يبالي بما تفعله السلطة من قمع وانتقام؛ إلّا أن هؤلاء الثوار كانوا متواجدين في العمل الثوري وكانت لديهم الأفكار والأطروحات والمطالب التي تعدل ميزان الحكم ليكون أقرب إلى جانب العدالة واستعادة بعض حقوق المواطنين.

وبالطبع، فإن معايير الحقوق والعدالة متغيرة من زمن لآخر، وإن ما قامت من أجل تحقيقه ثورات ١٨٤٨م وما طالبت به الشعوب تعتبر مطالب متواضعة ولا ترقى إلى قبول الشعوب في القرن الحادي والعشرين. ولكن عندما حدثت الثورة الشعبية وأثبتت أنها ثورة وليست فورة، عندها تحرك الثوار كل في مدينته، ليأخذوا مواقعهم في إدارة الثورة وتحديد أهدافها النهائية والمرحلية؛ وذلك بما يملكون من خبرة وحسن اتصالات مع القوى الثورية الأخرى لتوحيد الجهود والدفاع عن الثورة.

ويلاحظ أن الثورات الشعبية يكون لها زخم كبير في بدايتها، كما أنها تحدث صدمة أولى لدى قيادات السلطة تفقدها اتزانها للفترة الأولى، ولكنها ـ السلطة ـ سرعان ما تستعيد وعيها وتبدأ في إجهاض الثورة، وهنا يكون دور نخبة الثوار الذين يستطيعون تنظيم الحشود لحماية الثورة، وغالبًا ما يلجأ أعداء الثورة إلى الإساءة إليها باتهام العناصر الثورية بأنها سرقت الثورة، وهم بذلك يغفلون عن حقيقة الأحداث، فهؤلاء الثوار هم وحدهم القادرون على توجيه الثورة والعمل على استمرارها، ومن دون خبراتهم وقدراتهم تتحول الثورة إلى مظاهرة يسهل على النظام ضربها وتخويف جماهيرها ومن ثَمَّ إجهاضها.

ومن جهتها، فإن السلطات أيضًا لها وسائلها وخططها للمحافظة على وضعها. ومن النادر أن يستسلم النظام القائم بسهولة لرغبات الشعوب في التغيير، وإن حدث، فإن ذلك يكون إرغامًا وليس اقتناعًا. وعادة ما يكون التراجع من النظام بما يمكن أن يسمى تراجعًا تكتيكيًّا، فترة يلتقط فيها النظام القديم أنفاسه ثم يعود بقوة ليضرب الثوار والثورة تحت ادعاءات مختلفة نتطرق إليها مستقبلًا بإذن الله، من خلال أمثلة واقعية وتطبيقات تاريخية في تلك الفترة.

والشعوب عمومًا لا تحبُّ بل وتتفادى التصادم مع السلطة؛ ولذا فهي تقبل ببعض القيود التي تفرضها السلطة تحت حجج المحافظة على الاستقرار والصالح العام، ومحاربة الإرهاب وإنقاذ الاقتصاد في البلاد من الفوضويين والحاقدين وعملاء الدول الأجنبية، وغيرها من العبارات التي لا يصدقها العامة، ولكن يتظاهرون بقبولها لأنهم بالفعل لا يريدون إلّا العيش بسلام في ظل الحد الأدنى من الكرامة.

ولكن مع تزايد الاتصالات وتنوعها وديمقراطيتها، ومع نمو مفاهيم جديدة في دور المجتمع والفرد في تقرير مصيره، ومنها انتشار التعليم بين أفراد الشعب كافة، فلم يَعُد التعليم مقتصرًا على الطبقة العليا في المجتمع، وتطور فكرة المجتمع المدني والعمل من أجل قضايا إنسانية والدفاع عن الحقوق العامة والفردية، كل هذه العوامل غيرت عناصر الصراع بين العدالة والظلم، وبين الطغاة والشعوب.



الفصل السادس

الممارسة السياسية الشعبية

أولًا: الجمعيات والمنظمات والنوادي الشعبية:

بسبب القيود على حرية الفكر والإعلام فقد لجأ الناشطون إلى اتباع وسائل أخرى لتخطِّي القيود المفروضة من السلطة، وكانت إحدى الوسائل هي إنشاء جمعيات تهدف إلى نشاطات سياسية، ولكن تحت غطاء غير سياسي.

وكانت هذه الجمعيات تنشأ تحت مسميات مختلفة لا علاقة لها بالسياسة، حتى إن بعضها كانت جمعيات تنشأ وتتابع نشاطها السياسي تحت غطاء البحث العلمي، أو التجمع المهني أو العمل الاجتماعي أو النشاط الرياضي، وكذلك النشاط الفني من موسيقى ومسرح.

فلم تكن الأنظمة تسمح بالعمل الحزبي المكشوف، والأحزاب بشكلها السياسي المنظم لم تظهر على الساحة السياسية الأوروبية ـ عدا بريطانيا التي تمتعت بوجود أحزاب سياسية منذ القرن السابع عشر ـ إلّا بعد منتصف القرن التاسع عشر؛ فقد كانت هذه الجمعيات الأهلية منابرَ للتعبير عن الرأي الشعبي، وغطاءً للعمل السياسي، وكانت تمارس نشاطها علنًا بالشكل القانوني بالفعل، ولكن بين الاستراحات يتجمع الجمهور لمناقشة القضايا السياسية بحرية.

وتتحول قاعات الجمعية إلى منابر لعرض القضايا وتحديد المواقف، وخلال هذه الجلسات أو الاجتماعات غير الرسمية يتم وضع الخطط للتحركات السياسية على الساحة وإعداد البيانات ونشر الأفكار، كما كانت هذه التجمعات ـ تحت مظلة وغطاء الجمعيات والنوادي الأهلية ذات النشاط

الاجتماعي والثقافي - مصدرًا ومناسبة مهمة لتبادل المعلومات ونشرها حول تطورات التحرك السياسي في البلاد.

ومع اقتراب العام ١٨٤٨م، عام الثورات، وخلال بدايات تلك الثورات فقد بدأت العديد من هذه الجمعيات والمنظمات في البحث والتواصل مع الجمعيات ذات الأغراض المتشابهة المتواجدة في المدن والمناطق الأخرى من البلاد.

وجرت عدة محاولات تحقق بعضها للتنسيق وتشكيل شبكة موحدة من هذه الجمعيات ذات المبادئ المتشابهة، وهذه الشبكات من عدة جمعيات ومنظمات قد تطورت في السنوات التي تلتها لتكون هي أساس الأحزاب التي تشكلت في أوروبا، وأصبحت هي أساس العمل السياسي الديمقراطي في بلدانها[١].

وقد برزت ظاهرتان مميزتان في تلك الفترة:

أولاهما: انتشار الفكر الاشتراكي كإطار للعمل السياسي.

والثانية: هي ظهور الجمعيات النسائية ذات الأهداف السياسية وانتشارها.

فأما الجمعيات ذات الفكر الاشتراكي، فهي تقوم على فلسفة اجتماعية وسياسية واقتصادية تقدم نفسها كبديل عن الأوضاع القائمة، وتعتبر نفسها الحركة التي جاءت للدفاع عن مصالح العمال وحقوقهم، خصوصًا وأن الحركة العمالية قد أصبحت مؤثرة في الساحة الاجتماعية في البلاد بعد الثورة الصناعية وانتشار المصانع في أوروبا، وتحول أعداد كبيرة من المواطنين من الأرياف إلى المدن للعمل في تلك المصانع، وما صاحب الثورة الصناعية من سوء معاملة وظلم واكتظاظ وفقر وسوء حالة في أماكن عمل هؤلاء العمال وسكنهم.

ولذا فقد صادفت هذه الحركة ترحيبًا وقبولًا من قطاع مهم من أفراد المجتمعات الأوروبية، وقد تميزت النوادي والجمعيات ذات التوجه

---

(١) GOLDSTEIN, ROBERT J. *POLITICAL REPRESSION IN 19TH CENTURY EUROPE.* LONDON: ROUTLEDGE, n.d.

الاشتراكي بسهولة التنسيق وسرعته بين بعضها البعض في مختلف المناطق؛ فهي وإن كان إنشاؤها قد قام على الأساس المحلي لكل مدينة أو مقاطعة، فإنها قامت على أساس فكري واحد، ولذا فقد كان من السهل التنسيق بينها، حيث إن أهدافها مشتركة.

والظاهرة الثانية هي انتشار الجمعيات النسائية، ومشاركة المرأة في العمل السياسي بهذا القدر والشكل المنظم تعتبر نقلة نوعية كبرى في وعي كل أفراد المجتمع، وحقهم في الاهتمام بمصيرهن ومصير بلادهن السياسي، وإن كانت بداياتهن هي نشاطات داعمة لنشاطات الجمعيات الرجالية، إلّا أنها تعتبر خطوة كبيرة قادت المرأة في أوروبا ليس فقط إلى المشاركة الفعلية ولكن أيضًا إلى أخذ زمام القيادة في عدد من الأحزاب السياسية.

ومع الوقت تطورت هذه المنظمات التطوعية والنوادي الثقافية لتكون مؤسسات ذات تنظيم إبداعي في تسيير أمورها من خلال إدارتها لأمورها الإدارية ومواردها المالية ومواقفها السياسية؛ فقد تطورت هذه المنظمات والجمعيات لتتوجه نحو الشفافية من خلال نشر محاضر اجتماعاتها وميزانياتها وأسماء أعضاء مجلس الإدارة وقياداتها، ووضع آلية واضحة لكيفية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومحاسبة القيادات والتحكم في التوجهات السياسية من خلال التصويت.

كما توجهت الجمعيات إلى أن تأخذ صفة التمثيل الوطني، بحيث أن يكون نشاط الجمعية وعضويتها شاملة لكل مناطق الوطن وليس مقتصرة على مدينة أو بالأكثر منطقة واحدة كما بدأت سابقًا، ولكن بالطبع كانت هذه الجمعيات لها صفة أو رابط يجمع أعضاءها، فكما ذكرنا أعلاه فإن العمال وأفراد الطبقة الفقيرة يتوجهون نحو الانضمام للجمعيات ذات التوجه الاشتراكي، وأبناء الطبقة الوسطى يتجهون نحو منظمات ذات برنامج معتدل أكثر مبني على السعي نحو الأمن والاستقرار دون التصادم، وأبناء الطبقة الأغنى يتوجهون نحو الجمعيات ذات التوجه المحافظ، وهكذا[٢].

---

(٢) EVANS, RICHARD J. *THE PURSUIT OF POWER, EUROPE 1815-1914*. LONDON: PENGUIN BOOKS, 2016.

ثانيًا: الأحزاب السياسية:

كان للأنظمة الحاكمة في أوروبا في ذلك الزمان ـ فيما عدا بريطانيا كما أشرنا سابقًا ـ موقف رافض لإنشاء أحزاب سياسية في البلاد؛ فقد كانت الأنظمة والمؤسسات المتضامنة معها، وحتى بعض المفكرين في العالم الثالث إلى اليوم، ينظرون إلى الأحزاب السياسية على أنها ليست أدوات للديمقراطية؛ بل إنها على العكس من ذلك، من العوائق الأساسية أمام تحقيق الديمقراطية الحقيقية.

وتوجه التهمة للأحزاب بأنها غالبًا ما تكون مطية ووسيلة لوصول السياسيين الانتهازيين، كما يحذر المعارضون لإنشاء الأحزاب بشدة من إمكانية استغلال قوى أجنبية للأحزاب، ومن خلالها التغلغل في السياسة المحلية واختراق الأمن الوطني.

ومن أهم المحاذير على إنشاء الأحزاب عند المعارضين هو وسائل تمويلها؛ فالمحذور هو أن تلجأ قوى داخلية أو أجنبية إلى استغلال حاجة الأحزاب للتمويل ليكون لها مدخل للتدخل في سياسة الحزب وفي دفع مرشحيها للفوز بترشيح الحزب، وبالتالي التحكم والتوجيه للحزب لأغراض لا علاقة لها بخدمة الوطن أو المواطن.

والمحذور الآخر هو الوصول بالبلاد إلى حكم الأقلية وتسلطها من خلال نشاطات الحزب المنظم، وهذا المحذور بالذات ما زال يقدم إشكالية كبرى، خصوصًا وأن هناك أحداثًا تاريخية استطاعت فيها أحزاب فاشية استغلال الديمقراطية للوصول إلى الحكم من خلال انتخابات ديمقراطية، ثم انقلبت هذه الأحزاب على النظام الديمقراطي وأظهرت وجهها الحقيقي في التسلط والدكتاتورية.

وبالطبع، هناك ردود مضادة وقوية حول هذه الاتهامات من قبل القوى المؤيدة لتشكيل الأحزاب، ومن أهمها هو أن الأحزاب هي آليات مفتوحة لكل فئات الشعب، وتكسب الأحزاب شعبيتها بقدر تواصلها مع المواطنين، وقناعتهم بالمبادئ والبرامج التي يطرحها كل حزب. ومن خلال آلية الحزب وإمكانياته، فإن الأشخاص من أصحاب القدرة الإدارية والقيادية ـ ولو كانوا ينتمون للطبقات الفقيرة والمتوسطة ـ

قادرون على أن ينافسوا المتنفذين من الأغنياء أو من المؤسسة الدينية.

ويمكن أن تكون من أهم فوائد الأحزاب السياسية هي المساهمة إلى حد كبير في تثبيت الهوية الوطنية للأفراد وتخطي الفوارق الطائفية والعرقية؛ فالأحزاب تقوم بحكم القانون بإنشاء الأحزاب؛ لأنه لا يسمح لها بأن تقوم على أسس دينية أو طائفية أو عرقية؛ فالحزب يجب أن يقوم على برنامج سياسي وطني واضح وعلني، وأن تكون أهدافه معلنة ووسائله قانونية، وأن يكون ملتزمًا بالدستور وبالممارسة الديمقراطية.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ أي بعد ثورات الشعوب، بدأت تظهر الأحزاب في غالبية دول أوروبا، وقد كان عدد كبير منها قائمًا على الأوضاع المشتركة للأعضاء؛ فقد كانت أشهر وأنشط حركة هي حركة الأحزاب الاشتراكية، وهي الأحزاب التي قامت على الفكر الاشتراكي الذي قدمه كارل ماركس وفريدريك إنجلز في عام ١٨٥٠م، وهذه الأحزاب كانت جاذبة للعمال والطبقة الفقيرة في أوروبا، وكانت مراكز قوتها في المدن وحول المناطق الصناعية، وهي عادة ما تكون مراقبة من قبل السلطات، ولم تكن هناك ثقة متبادلة بين الطرفين.

وكانت الأحزاب الاشتراكية تميل إلى النهج الثوري أكثر مما هي ملتزمة بالنهج الديمقراطي، وفي الجانب الآخر، كانت هناك أحزاب تميل إلى الجانب الديني، ومؤسسو هذه الأحزاب من المحافظين المعتدلين، ولكن كانت هناك أيضًا أحزاب مشكلة أو مدعومة من الكنيسة مباشرة، فبعد ثورات الشعوب، وما عانته الكنيسة من ابتعاد عامة المواطنين عن الكنيسة واعتبارهم أن المؤسسة الدينية تقف في صف الأنظمة المتسلطة ضد الشعوب؛ فقد رأت الكنيسة أن يكون لها وجود سياسي؛ وذلك لتحسين صورة الكنيسة، وللدفاع عن المبادئ والأفكار المحافظة التي تتبناها الكنيسة، وخصوصًا وأن العديد من الأنظمة قد تحولت سلميًّا إلى النظام الديمقراطي البرلماني، وأصبح للبرلمان دور مهم في إصدار التشريعات القانونية التي تؤثر بشكل مباشر في الأوضاع الاجتماعية وفي مناهج التعليم وفي علاقة الدين بالدولة، واختيار المسؤولين في المراكز المؤثرة في إدارة الدولة.

كما كانت هناك الأحزاب ذات الطابع الاقتصادي الإصلاحي، وهناك

بلا شك الأحزاب التي تلقى الدعم من النظام الحاكم وتشكل أساس الحركات الموالية للحكومة، ومن الطبيعي أن يتطور الحزب وأن تتطور أفكاره وأهدافه وأساليبه مع الوقت ومع تجدد الدماء في أعضائه وقياداته، والحزب الذي لم يتطور، أو قاوم فكرة التطور وجد نفسه محصورًا في زاوية ضيقة من الفكر وبدأ يفقد تواجده على الساحة السياسية للبلاد.

وهناك العديد من الأمثلة لأحزاب كهذه كانت في الماضي هي المسيطرة على الساحة السياسية، ثم فقدت دعم الجماهير لها، وتخلت عنها قواعدها الشعبية، حتى اضمحلت وانتهت، ولكن مع الوقت فإنه في غالبية الدول الديمقراطية تتجمع الأحزاب في قطبين كبيرين:

الأول: حزب يمثل المحافظين، حيث يقوم برنامج هذا الحزب على النظرة المحافظة في القضايا الاجتماعية والسياسية، مع الإيمان بضرورة الحرية في الاقتصاد وعدم تدخل الدولة في الحركة الاقتصادية. وعادة ما يكون هذا الحزب مقبولًا لدى الطبقة الوسطى والغنية.

ومن الجانب الآخر، هناك الحزب الذي يمثل يسار الوسط، والذي عادة ما يكون برنامجه قائمًا على الرعاية الاجتماعية، وتوفير الدعم الحكومي للفقراء من خلال الضرائب المفروضة على الأغنياء. وعادة ما يميل الحزب إلى الليبرالية في برنامجه السياسي والاجتماعي، ولكن حتى داخل الحزب الواحد عادة ما تكون هناك توجهات ذات ميول يمينية وأخرى يسارية.

ثالثًا: الحركة العمالية:

بدأت الحركات العمالية في أوروبا مع بداية الثورة الصناعية، وفي بداية القرن التاسع عشر أصبحت الحركات العمالية أكثر فعالية ونشاطًا، وقد قوبلت تلك الحركات بالقمع والعنف أحيانًا من قبل السلطة أو من قبل أصحاب الأعمال بدعم وتواطؤ من السلطة، وكانت من أهم القضايا التي فجّرت الخلافات العنيفة هي مطالبة العمال بأن يكون لهم حق تكوين النقابات العمالية.

وكانت بداية الحركات العمالية هي تنظيم العمال والمطالبة بحقوق وامتيازات لكل حركة على حدة، وقد كانت المطالبة بأجور عادلة، وتحديد

ساعات العمل في اليوم، وتحسين ظروف العمل، وتوفير السلامة في المصانع، والمطالبة بيومين استراحة في الأسبوع، كما كان موضوع استغلال الأطفال في العمل في المصانع من القضايا الحساسة والمخزية، ولكن مع الوقت، وتزايد التنظيم النقابي في الحركات العمالية، والتواصل الذي حدث بين المجموعات العمالية في المدن وفي البلد الواحد، ثم بعد ذلك التنسيق والتنظيم بين مختلف الحركات العمالية في عدد من الدول الأوروبية، كل هذه التطورات أدت إلى أن تكون الحركة العمالية حركة سياسية أيضًا تتعدى خطوط العمل من أجل الحقوق العمالية فقط لتشمل الحقوق الوطنية.

في هذه الفترة نفسها تبلورت الأفكار السياسية المرتبطة بالحركة العمالية، وأشهرها النظريات الماركسية.

وتبنت الحركة العمالية الأفكار السياسية التي صنفت فيما بعد بأنها أفكار يسارية وماركسية، ووجد العمال في هذا الخط السياسي توافقًا مع الحركات العمالية في بقية الدول الأوروبية، وأصبحت الحركة العمالية حركة عالمية بتنسيق مع الأحزاب اليسارية وإشرافها وتشجيعها، وقد حاولت الكنيسة أن تقدم نفسها بديلًا عن الحركة اليسارية في دعم الحركة العمالية، ولكن مواقفها كانت أضعف مما كان يتطلع إليه العمال.

وبالطبع فقد تطورت الحركة العمالية فيما بعد إلى اتجاهين، ففي دول غرب أوروبا تحولت الحركات إلى أحزاب سياسية ذات توجهات يسارية واشتراكية، ولكنها كانت أحزابًا وطنية غير مرتبطة بالخارج، بالإضافة إلى النقابات العمالية التي أصبحت متخصصة - حسب طبيعة المهن - في الدفاع عن مصالح أعضائها المعيشية، ولكن الأحزاب العمالية حافظت على مسمى حزب العمال.

وأما في دول شرق أوروبا؛ فقد كانت الحركات العمالية معرضة لكل أنواع القمع والملاحقة والمراقبة من السلطات، ولذا فلم تستطع أن تتطور إلى أن تكون أحزابًا وطنية، واستمر الحال هكذا حتى بعد عقود عندما جاءت الثورة البلشفية في روسيا وكونت الاتحاد السوفيتي.

والحركة البلشفية هي الجناح المتشدد من الحزب الماركسي الذي نشأ في نهاية القرن التاسع عشر، وهذا الجناح المتشدد كان بقيادة لينين وستالين

وتروتسكي، وكان هذا الجناح يمثل أقلية في الحزب الماركسي، ولكنه كان الأكثر تشددًا والتزامًا بأفكار ماركس، وعندما قامت الثورة في روسيا وسقطت الملكية في فبراير ١٩١٧م، كانت الأحزاب الحاكمة هي الجناح المعتدل من الحزب الماركسي بالائتلاف مع الاشتراكيين والليبراليين، ولكن في أكتوبر ١٩١٧م استطاع جناح البلشفيين إسقاط حكومة الائتلاف في انقلاب عسكري والسيطرة على الحكومة في بيترسبورغ عاصمة الإمبراطورية الروسية في ذلك الوقت.

ثم بعد استقرار الأمور للبلشفية تغير مسمى الحزب إلى الحزب الشيوعي، فانضوت هذه الحركات العمالية تحت جناح الحزب الشيوعي الروسي، بقوة السلطة وأصبحت الحركة العمالية العالمية تدار من موسكو(٣).

رابعًا: الحركة النسائية:

كانت المرأة في المجتمع الأوروبي في القرن الثامن عشر ما زالت تعيش على هامش المجتمع، وكان دورها محدودًا، ولم يكن بعد قد سمح للمرأة أن تشارك في الانتخابات ولا نشاطات الحياة العامة؛ وإن كانت هناك استثناءات هنا وهناك فهي محدودة، وإن كانت الثورة الصناعية قد ساهمت إلى حد كبير في إخراج المرأة للعمل في المصانع، ولكن المساهمة الأكبر جاءت مع انتشار المدارس وتشجيع التعليم للبنات.

أما في القرن التاسع عشر، فكانت هناك حركات نسائية لها أهداف ولها تنظيم ولها صوت مسموع على الساحة، وبالطبع فقد كانت شدة الحراك وقوته تختلف من بلد أوروبي إلى آخر، وهذه القوة تعتمد إلى حد كبير على التعليم وعلى هامش الحرية التي تسمح به السلطة. فعلى سبيل المثال؛ فقد كانت الحركات النسائية أنشط الحركات في بريطانيا وفي فرنسا، وهاتان الدولتان هما الأكثر تقدمًا وحرية وتصنيعًا، وكلما قلَّ أثر الثورة الصناعية، وتضاءل حجم مشاركة المرأة في التعليم، وكلما ازدادت قوة السلطة في قمع الرأي العام - كلما قلَّ نشاط الحركات النسائية.

---

(٣) GAFFINEY, CHRIS, "THE WORKERS MOVEMENT FROM 1848 TO 1917." n.d, *MARXISTS.ORG.*

وكانت المطالبات النسائية في البداية تدور حول حقوق المرأة في المساواة في أمور الزواج، وفي كفالة الأبناء، ولكن مع الوقت بدأت الحركة النسائية تأخذ أشكالًا أكثر مساهمة في المجتمع، وقد انقسمت الحركة النسائية إلى قسمين رئيسين: الأول استمر بالاهتمام بالقضايا الاجتماعية والعمل من أجل تحسين ظروف المرأة في المجتمع، وأما القسم الآخر؛ فقد اتجه للعمل السياسي بشكل عام، وركزت هذه الفئة على حق المرأة في المشاركة في العمل العام، ورفعت شعار المطالبة بالمساواة السياسية، وأهمها هي المطالبة بحق الترشيح والانتخاب، وحق المساواة في تقلد المناصب السياسية والمشاركة في إدارة الدولة.

وقد نجحت المجموعة الأولى إلى حد كبير في توفير المساواة الاجتماعية في التعليم وفي الأمور العائلية، ولكن المجموعة الثانية ذات التوجه السياسي لم تحقق التقدم نفسه؛ وإن كان أغلب هذه المطالب السياسية قد تأخر إلى القرن العشرين في أغلب دول أوروبا، إلا إن المرأة في أوروبا أوجدت لنفسها منبرًا مؤثرًا لتحقيق المساواة والعدالة، وبالطبع فإن الحركة النسائية لم تتطور إلى أن تكون هناك أحزاب خاصة للنساء، فهذا ضد ما كانت تدعو إليه المرأة، ولكن الذي تحقق هو أن المرأة أصبحت عضوًا مؤثرًا في كل الأحزاب السياسية في أوروبا، ومع الزمن وصل بعضهن إلى رئاسة الحزب، وإلى رئاسة الحكومة[٤].

(٤) STUURMAN, EDITED BY TJITSKE AKKERMAN AND SIEP, PERSPECTIVES ON FEMINIST POLITICAL THOOUGHT IN EUROPEAN HISTORY, LONDON: ROUTLEDGE, 1998.

الباب الثاني

ثورات الشعوب في أوروبا في عام ١٨٤٨م



بدأت تلك السلسلة من الثورات الشعبية في بداية العام ١٨٤٨م، وكانت هذه الحالة فريدة في تاريخ شعوب العالم، فلم يسبق أن شهد العالم انتقال ثورات شعبية بمطالب متشابهة من دولة إلى أخرى بهذا الزخم وهذه السرعة، ولا شك أن التطور التكنولوجي الذي شهدته أوروبا في القرن التاسع عشر مهَّد لإمكانية انتقال الأفكار الثورية بالسرعة التي لم تكن ممكنة في القرن السابق؛ ففي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، شهدت أوروبا ثورة صناعية غيرت من كل مظاهر الحياة فيها، وتواكب معها بناء السكك الحديدية التي اختصرت المسافات وقلصت أوقات السفر بين دول أوروبا، ويضاف إلى ذلك انتشار استعمال التلغراف وتطور أنظمة الطباعة للجرائد والكتب. هذه كلها عوامل ساهمت إلى حد كبير في إمكانية انتقال الأفكار والأخبار من دولة إلى أخرى.

ولكن هناك مصدر آخر للثورات لا يقل أهمية عن الحركات ذات الدوافع والمطالب السياسية، وهذا المصدر هو الأخطر على الأنظمة من النشطاء السياسيين، ذلك العامل هو الوضع الاقتصادي والاجتماعي لعامة الشعب، فعندما كانت المجتمعات في أوروبا تقوم بالأساس على الإقطاعيات الزراعية، وكان غالبية السكان يعيشون في الأرياف؛ فقد كانت الأوضاع مستقرة ولم يبالِ أو بالأحرى لم يكن غالبية الناس في الريف على علم بما يدور في المدينة من صراعات سياسية.

ولكن في بداية القرن التاسع عشر كان هناك تغيير مصيري يحدث في أوروبا؛ إذ الثورة الصناعية قد بدأت، وتلك الفترة الانتقالية من الصناعات التقليدية اليدوية إلى وسائل الإنتاج الآلية ولو بشكل بدائي، وكان الأثر

الاجتماعي والاقتصادي لهذه النقلة، هو فقدان الصناعات التقليدية وانتهاء الحاجة إلى الأساليب القديمة لمختلف الصناعات بإحلال الآلات الحديثة مكانها، مما يعني: أن الكثير من الصناع التقليديين سيفقدون فرص العيش، إلا أن العمل في المصانع لم يأخذ وضعه في خلق فرص عمل جديدة إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وتزامن ذلك مع سوء الإنتاج الزراعي؛ مما أدى إلى هجرات من الريف إلى المدن بحثًا عن حياة أفضل موعودة لم تتحقق، كما تزامن مع هذه العوامل أيضًا الزيادات المطردة في عدد السكان في أوروبا، فتحولت المدن إلى أسوأ أوضاعها، وعجزت البنية التحتية البدائية أن تتعامل مع أعداد غير مسبوقة من السكان، وتلوث هواء المدن من مداخن المصانع التي كانت تعمل بلا رقابة ولا ضوابط، ونبتت المساكن العشوائية كالأعشاب الوحشية من دون مرافق ولا تصريف مجارٍ ولا مياه شرب صحية، وكان العمال يكدحون في المصانع لمدة أكثر من أربع عشرة ساعة في اليوم، دون أي اعتبار لحقوقهم، ولم تكن توجد في ذلك الوقت النقابات العمالية المؤثرة، وحدث خلل كبير في الأوضاع الاجتماعية.

وهكذا وصلت الشعوب إلى أوضاع ميؤوس منها، وازدادت النقمة على النظام ورموزه الذي يحمّلونه مسوؤلية البؤس الذي يعيشون فيه، وفي الوقت نفسه لم يتطور الاقتصاد المبني على التصنيع إلى الحد الذي تنشأ من خلاله طبقة وسطى متمتعة بمستوى اقتصادي واجتماعي مستقر.

والطبقة الوسطى التي كانت موجودة في المجتمعات الأوروبية في ذلك الحين، وخصوصًا في فرنسا وبروسيا، كانت تتكون من الفئات التقليدية، فهم من طبقة التجار والمهنيين وكبار موظفي الحكومة وضباط الجيش والشرطة وأصحاب العقارات، وينضم إليهم أيضًا المهنيون مثل الأطباء والمحامين والمهندسين، وهؤلاء أيضًا ممن عانى من الصعوبات الاقتصادية في هذه الفترة، فهؤلاء قد توفر لهم قدر جيد من التعليم وهم يسعون بذلك إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والارتقاء بمستواهم الاجتماعي، ولكن في تلك الفترة الصعبة لم تكن هناك فرص عمل كافية لاستيعاب هؤلاء المتعلمين؛ فالمجتمع لم يتوصل بعد إلى مرحلة التطور للاستفادة من خدمات

هؤلاء المحامين والأطباء المتخصصين والفنانين المبدعين وغيرهم، كما أن النظام الحكومي لم يتطور بعد ليوظف المتخصصين الجدد، ولم تكن الحكومات تملك المقدرات المالية لاستيعاب تلك الأعداد الكبيرة، فأصبحت هذه الطبقة قابلة للتحرك ضد النظام القائم، وهي التي عادة ما تكون متقبلة للنظام القائم ولا تحبذ أي قلاقل تطيح بمكاسبها.

ولكن في تلك الفترة في منتصف القرن التاسع عشر كانت أوروبا في مرحلة التحول الاقتصادي والاجتماعي الجذري، وكانت تلك المرحلة تتطلب الكثير من الوقت والتضحيات والثمن الباهظ لتحقيق التغيير إلى الأفضل من التحديث والعدالة الاجتماعية، يدفعه الكل بما فيهم الطبقات المحتاجة الأكبر إلى ضرورة هذا التغيير.

وهناك أيضًا من العوامل الطبيعية التي ساهمت في زيادة معاناة العامة ومضاعفتها، وهو حدوث مجاعات بسبب ما مرت به أوروبا من سوء الأحوال الجوية التي أدت إلى انخفاض شديد في إنتاج المحاصيل الزراعية، خصوصًا وأن الزراعة لم تتطور بعد ولم يتم الاستفادة من الثورة الصناعية في دعم الإنتاج الزراعي ولا حفظ المحاصيل، وهذا بدوره أدى إلى هجرة المزيد من الفلاحين من الريف إلى المدن.

ومع زيادة عدد السكان بشكل عام وتفاقم شح الغذاء؛ فقد ارتفعت الأسعار إلى مستوياتٍ عجز عامة الشعب عن توفيرها، وبالتالي فقد ساءت الأمور أكثر وتضاعفت أعداد الذين يعيشون حياة أدنى من المستوى المقبول حتى في ذلك العهد المتدني.

ومع استمرار النظام القديم في تبعية الفلاحين لمالك الأرض، ونظام السخرة الذي يجبر المقيمين في أرض النبلاء أن يعملوا بلا مقابل لفترات متفاوتة في السنة، هذه كلها عوامل توافرت في فترة زمنية واحدة واصطدمت بجيل واحد أُتيح له أن يطلع على أفكار تتحدث عن الحرية والعدالة والمساواة والحقوق المدنية، وأن يتاح له كذلك قدر من التعليم يفتح آفاق ذهنه على مفاهيم جديدة من حقه في العيش الكريم.

ومع أن وضع العمال في المصانع كان أفضل من زملائهم الفلاحين وبقية العامة، إلا إنهم لم يكونوا أفضل حالًا من حيث فقدان حقوقهم عند

أصحاب المصانع، فلم تكن هناك معايير للرواتب، ولم تكن هناك ضمانات صحية أو اجتماعية، ولم يهتم أصحاب العمل بجانب السلامة في مصانعهم، وبالطبع لم تكن هناك بعد النقابات العمالية التي تحمي مصالح العمال وتحمي حقوقهم، وعلى سبيل المثال؛ فقد كان يقدر بأن حوالي ٧٠٪ من دخل العامل يصرف على شراء الغذاء الأساسي لعائلته(١).

وفي تلك الفترة شهدت أوروبا موجات من هجرة الأوروبيين إلى أمريكا الشمالية بحثًا عن لقمة العيش، وكانت المساكن في المدن عبارة عن مبانٍ مكتظة غير صحية وغير آمنة، والطرق ضيقة مليئة بالأوساخ والقاذورات التي يرميها السكان من منازلهم، حيث لا مجاري صحية ولا مياه ولا تصريف أمطار، والصغار يلعبون في الطرقات حفاة عراة، وكان يقدر أن نصف الأطفال في أوروبا لم يعيشوا ليبلغوا سن الخامسة.

هذه الصورة المؤلمة لأوروبا في النصف الأول من القرن التاسع عشر موجودة الآن في القرن الحادي والعشرين في العديد من دول العالم في آسيا وأفريقيا وجنوب أمريكا، وأوروبا لم تكن تملك من الثورات الطبيعية التي تملكها الكثير من دول العالم الثالث، كما أن أوروبا لم تكن أمامها تجارب من سبقوها لتتعلم منها في كيفية تحقيق الرفاه والعيش الكريم لمواطنيها؛ وحتى للاجئين إليها من دول أخرى، فهل تستطيع دول العالم الثالث والثاني أن تستفيد من معاناة أوروبا في القرن التاسع عشر وتختصر تلك المعاناة على شعوبها؟

في السنوات التي سبقت العام ١٨٤٨م شهدت أوروبا في أرجائها كافة أوقاتًا صعبة، ففي العام ١٨٤٦م كان هناك انخفاض شديد في المحاصيل الزراعية في موسمين متتاليين، مما أدى إلى ارتفاع شديد وسريع في كلفة الغذاء الأساسي.

بالإضافة إلى ذلك؛ فقد كانت أوروبا تشهد تراجعًا اقتصاديًا أدى إلى فقدان الآلاف من العاملين وظائفهم، وشهدت البلدان ازديادًا حادًا في نسبة

---

(١) JONES, PETER, THE 1848 REVOLUTIONS, ESSEX, U.K.: PEARSON EDUCATION LIMITED, 1991.

البطالة، وكانت الطبقة العاملة هي الأكثر تأثرًا، فهؤلاء كانوا على حافة المجاعة وكانت كل مداخيلهم تُصرف لشراء الغذاء الأساسي، وفي هذه الفترة كانت الثورة الصناعية قد بدأت في تغيير سبل التصنيع، وأصبحت المصانع تعتمد على الآلات أكثر من اعتمادها على الأيدي البشرية.

وجود كل هذه الظروف مجتمعةً أدى إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وإلى انتشار نقمة غالبية الشعب على الأنظمة، وإلى انتشار الأفكار الثورية والمعادية للأنظمة التقليدية، وهذه الأوضاع هي التي مهدت الأرضية الصالحة لثورات ١٨٤٨م، والتاريخ يوضح أن الثورات لا تحدث بالصدفة؛ بل بوجود عوامل وعناصر هي التي تؤدي حتمًا إلى ثورة الشعوب، ما لم تبادر الحكومات إلى معالجتها بحكمة ونظرة بعيدة، وتكون مستعدة لتقديم حلول وتغييرات جذرية وتقبّلها، وليس خطوات شكلية لامتصاص الغضب الجماهيري.

هذه الظروف القاسية والسيئة في أوروبا أدت بالكثير من المفكرين على اختلاف أنواعهم إلى محاولة التعامل مع هذه الأوضاع المأساوية، ففي الأدب ركّز الأدباء على إظهار المعاناة والظلم كما هو موجود في رواية فيكتور هوغو «البؤساء»، وفي المجال السياسي بدأت تظهر الأفكار والنظريات السياسية المتطرفة.

وفي علم الاجتماع عكف المفكرون على تحليل هذه الأوضاع وآثارها على المجتمعات الأوروبية، ولأول مرة ظهرت إلى الوجود نظرية الاشتراكية من خلال طرح الفرنسي المتطرف بيير ليرو (Leroux) في عام ١٨٣٢م.

يرى ليرو وآخرون أنه يجب حل المشكلة الاجتماعية أولًا ثم التفكير في الإصلاح السياسي، وكان هناك ممن كان لهم طرح أكثر واقعية وعلى أسس علمية، مثل كارل ماركس وهو من الذين كانوا يطرحون حلولًا عملية لإنشاء مجتمعات على أنقاض المجتمعات التقليدية، تقوم على العدالة الاجتماعية وقيادة الطبقة العاملة المنتجة(٢). ولكن الكل كان متفقًا على أن الأوضاع

---

(٢) Edited by MARTIN BREAUGH, CHRISTOPER HOLMAN, RACHEL MAGNUSSON, PAUL MAZZOCCHI, AND DEVIN PENNER, *RADICAL DEMOCRACY, THE RETURN TO POLITICS IN POST-WAR FRANCE*, TORONTO, CANADA: UNIVERSITY OF TORONTO PRESS, 2015.

الاجتماعية والاحتقان الاجتماعي من جراء وجود غالبية لا تملك شيئًا وأقلية تملك كل شيء - ستؤدي حتمًا إلى ثورة شعبية لا يمكن السيطرة عليها.

ويكون من أهداف هذه الثورة انتزاع الاحتياجات بالقوة ممن يملكون الثروة، ومن سمات ثورات كهذه: الفوضى والتخريب والانتقام؛ إذ إنه في حالة الثورة الشعبية، يصعب قيادة الجماهير والسيطرة عليهم، وكانت علامات الغليان الشعبي والاحتقان الاجتماعي واضحة للمحللين الاجتماعيين في بعض تلك البلاد. فعلى سبيل المثال، في هامبورغ في ألمانيا وفي بدايات العام ١٨٤٠م، كانت مؤشرات الحقد الاجتماعي صريحة من المعدومين والمحرومين تجاه الآخرين المرفهين، وكان واضحًا أن الجماهير المحرومة قد وصلت إلى حافة الانفجار.

فعندما يكون الفردُ فاقدًا الملكية لأبسط المقومات، فإنه يصل إلى مرحلة من عدم المبالاة لحجم الخسائر؛ لأنه لا يملك ما يمكن أن يفقده، ويكون على استعداد لتخريب كل ما يملكه هؤلاء الآخرون الذين يملكون كل شيء.

وابتداءً من العام ١٨٤٠م، شهد ذلك العقد من الزمن القلاقل وعدم الاستقرار في عدد من المدن الأوروبية؛ خصوصًا في تلك التي قطعت شوطًا في الثورة الصناعية؛ فقد كان هناك كساد اقتصادي أدى إلى فقدان الآلاف لوظائفهم، وكما ذكرنا سابقًا فقد تزامن هذا الكساد مع كارثة فشل المحاصيل الزراعية وخصوصًا الحبوب التي كانت تشكل أساس الغذاء للأغلبية، كما تفاقمت الأزمة الغذائية في إصابة محصول البطاطس بمرض أفسده، وكانت البطاطس هي الغذاء البديل للحبوب، وهذه محاصيل غذائية أساسية لغالبية الشعوب وليست ثانوية يمكن الاستغناء عنها.

ونتج عن هذه الكارثة مجاعات في أوروبا أدت إلى موت وهجرة الملايين، كما دفعت إلى انتشار أعمال عنف مرتبطة بمحاولة الحصول على لقمة تُبقي على الحياة، وانتشرت الأمراض وخصوصًا مرض التيفوئيد.

وفي ذلك الوقت لم تكن الحكومات تقوم بدورها في توفير الضمانات الاجتماعية والصحية لرعاياها، وتفاقمت هذه الظروف السيئة على غالبية الشعوب، التي لم ترَ بديلًا عن الأنظمة لتحملها كل المسؤولية في الأوضاع المأساوية التي يعيشوها.

وبالطبع، فإن قوى المعارضة والليبراليين ساهموا في تغذية هذه المشاعر العدوانية للأنظمة القائمة، ولو أن ذلك لم يتطلب جهدًا كبيرًا لإقناع الشعوب بفساد الأنظمة التي تحكمهم وعدم أهليتها.

إن الثورات الشعبية كانت تتطلب المرور بمرحلة الإصلاح الديني ومن ثمَّ عصر التنوير؛ وذلك لتهيئة الفكر الفردي والجمعي لقبول قيام ثورات شعبية تتحدى السلطة الدنيوية والسلطة الدينية، وقد بدأت الثورة أول ما بدأت في أوروبا في فرنسا، وكما سيأتي، فإن ذلك ليس مستغربًا؛ ففرنسا كانت مهدًا للثورة الفرنسية الكبرى في عام ١٧٨٩م. وسبق أن بيَّنا آثار هذه الثورة على أوروبا وعلى العالم أجمع.

ثم انتشرت الثورات بانتشار أخبار الثورة الشعبية في فرنسا إلى بقية دول أوروبا، وفي هذا الفصل سنذكر بتفصيل أكثر أمثلةً من تلك الثورات المرتبطة بدول وشعوبٍ بعينها؛ ابتداء بفرنسا التي بدأت فيها الثورة في عام ١٨٤٨م.

وكان حق التصويت في فرنسا قبل ثورة العام ١٨٤٨م محصورًا على الطبقة المقتدرة، بينما الغالبية الكادحة محرومة من المشاركة في انتخابات البرلمان، ولكن ذلك لم يحرم هذه الفئة العظمى من الشعب من المتابعة السياسية لما يجري في البلاد، وذلك من خلال الاهتمام المتزايد بمتابعة الأحداث والآراء المتداولة في الصحف اليومية الواسعة الانتشار، كما كانت هناك لقاءات عامة لإلقاء الخطب السياسية؛ وحيث إن الحكومة قد منعت التجمعات لتفادي إعطاء الفرص للمعارضة لتنظيم الشارع وتحريكه، فإن المعارضة لجأت إلى بديل إقامة دعوات الاحتفالات في القاعات المخصصة للاحتفالات واعتبار التجمع حفلًا، وخلال هذا الحفل المزعوم تُلقى الخطب السياسية للتحريض على الحكومة، وبالدرجة الأولى على النظام الملكي في فرنسا الذي عاد إلى الحكم بعد أن أسقطته ثورة ١٧٨٩م.

انتقلت أخبار الثورة في فبراير ١٨٤٨م وما نتج عنها من سقوط الملكية في فرنسا إلى أرجاء أوروبا كافة وزلزلت عروشها، وحينها سارع بعض الملوك في أوروبا إلى النظر بجدية إلى مطالب الشعوب بإصدار دساتير ترضي الجماهير، ولكن هذه الخطوات دائمًا ما تكون قاصرة عن طموحات الشعب، وتلاقي معارضة من بطانة الملك التي تنظر إلى مصالحها الخاصة

دون اعتبار لمصلحة الوطن، ولكن المهم في تلك الفترة أن هناك عاملًا استجد على الساحة ليعلن دخول عصر جديد، ذلك هو عصر الاتصالات السريعة، عصر التلغراف والقطار والسفينة البخارية، هذه العناصر ساهمت إلى حد كبير في نقل المعلومات والتفاصيل إلى الجماهير في حينها، مقارنة بما كان عليه الوضع قبل هذا التاريخ عندما كانت الأخبار تستغرق شهورًا لتنتقل من دولة إلى أخرى، وهذا الوضع هو أقرب ما يكون إلى ثورة الاتصالات التي يمر بها العالم في العصر الحالي؛ فالقرن الحادي والعشرون يتميز أيضًا بثورة في الاتصالات من خلال الهواتف الخلوية والإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، والأهم انتشار محطات التلفزيون الفضائية.

ومن العوامل التي ساهمت في انتشار مبدأ الثورة على النظام الملكي والتحول إلى النظام الجمهوري في عدد من الدول الأوروبية، هو وجود العمالة الأجنبية في المدن الفرنسية؛ فقد كانت توجد جاليات أوروبية كبيرة العدد من العمال خصوصًا في المدن الفرنسية الكبرى. فعلى سبيل المثال، كان في باريس وحدها في ذلك التاريخ ١٨٤٠٠٠ من العمال الأوروبيين، وكان هناك ٥٥٠٠٠ عامل ألماني وآلاف أخرى من بولندا وبقية الدول الأوروبية.

وبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية فقد أصبح أغلب هؤلاء عاطلين عن العمل، ولكن غير قادرين أو غير راغبين في العودة إلى بلادهم، وهؤلاء أصبحوا أرضًا خصبة للأفكار الثورية وتصديرها إلى ديارهم، وطبيعة ظروف العمل كانت تجعل من العمال كافة يشعرون أنهم ينتمون إلى فئة واحدة تتخطى عقبات اللغة والدين والانتماء العرقي. وهذه من الأساسيات التي بُني عليها المانيفستو الشيوعي الذي كتبه ماركس وإنجلز في عام ١٨٤٨م، والمبني على مبدأ عولمة العمال، ومنها جاء شعار الشيوعية الشهير «يا عمال العالم اتحدوا».

ومن خلال شعور الأخوة هذا فقد تبادل العمال من الدول الأوروبية الأفكار الثورية والطموحات الوطنية، ونقلوها إلى النشطاء في بلادهم، وقد واجهت هذه الثورات تحدي بناء أنظمة ليبرالية دستورية، وفي الوقت نفسه مجابهة أوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة وبائسة ومعالجتها. كما أن المشاعر

القومية كانت في أعلى مستوياتها، فكانت الشعوب في ألمانيا وإيطاليا والمجر ورومانيا وبولندا والتشيك والكروات والصرب تطمح إلى تحقيق استقلالها وإلى توحيد ترابها في دول قومية ليبرالية وديمقراطية، ولكن مع أهمية المشاعر القومية، فإنها كانت ذات حساسية تعارضت مع الدساتير الليبرالية التي سعت إليها، فلا تخلو دولة إلا وبها أقليات من قوميات أخرى، وهنا اصطدمت المشاعر القومية بمبادئ الحقوق المدنية لكل المواطنين دون تمييز. ولكن في زمن الثورات تسيطر المشاعر على العقل والمبادئ، خصوصًا وأن هذه كانت التجربة الأولى لهذه الشعوب لتكون قريبة من تحقيق صور من الكرامة والحرية الفردية؛ ولذا فقد أدى هذا التصادم بين الاعتزاز بالقومية الواحدة وبين حقوق المواطنين الآخرين إلى توترات بين الأغلبية والإثنيات التي كانت تعيش معها.

والمشكلة الأُخرى كانت تتجسد في انقسام الثورة إلى معسكرين رئيسين، وهما: الديمقراطيون المعتدلون والديمقراطيون المتطرفون، وهذا الانقسام لم يكن فكريًّا ونظريًّا فقط، وإنما تطور إلى أن يصبح صراعًا عنيفًا، فاكتفى المعتدلون بالمطالبة بحكومة برلمانية، بينما طالب المتطرفون بالديمقراطية حالًا بالإضافة إلى إحداث تغييرات اجتماعية كبرى.

وهذا الانقسام بين الثوار الذين تعاونوا معًا ونجحوا بسهولة في إسقاط نظام المحافظين أدى إلى تفكك الثورة وأضعف الحركات التحررية والديمقراطية، ليس فقط تلك التي قامت في عام ١٨٤٨م، ولكن حتى تلك المستقبلية في أوروبا.

وهناك قضية ثالثة لا تقل خطورة وأهمية عن قضايا الديمقراطية والحكومة البرلمانية، وهي القضية الاجتماعية، وهي تدور حول معالجة الفقر المدقع والأوضاع المأساوية التي كانت تعيشها الطبقة الفقيرة في الأرياف والمدن على السواء، فمع التطور الصناعي في أوروبا وأثر ذلك في نمو الاقتصاد، إلا أن هذا النمو لم يحسّن من أوضاع الطبقة الفقيرة؛ بل بسبب غياب القوانين العادلة ازدادت أوضاع هذه الطبقة سوءًا بسبب استغلال أصحاب المصانع بالإضافة إلى سوء معاملة النبلاء أصحاب الأراضي الزراعية للعاملين. وكِلَا الطرفين، الديمقراطيين والليبراليين، لم يعالجا القضايا الاجتماعية، ولم تكن لهما خطة عملية لتخفيف معاناة الفقراء.

في الوقت ذاته الذي كان الديمقراطيون والليبراليون يتصارعون على مدى تطبيق الديمقراطية، ظهرت حركة لم ترَ في هذا الصراع جدوى، وإنما جاءت على أساس معالجة قضية الفقراء، هذه الحركة التي أصبحت تعرف باسم الاشتراكية قدمت نفسها كبديل عن فلسفة البرجوازيين. ومنذ ذلك التاريخ أصبح العامل الاجتماعي، وقضية معالجة الفقر، وتخفيف معاناة الفقراء من أهم القضايا المتواجدة على أجندات كل ثورة.

وفي الأوقات المفصلية في حياة الشعوب يشاء الله أن يكون هناك أفراد تكون لهم الأدوار المحورية في تاريخ تطورها سلبًا أم إيجابًا، وفي أوروبا لا يمكن أن يُذكر تاريخها دون الرجوع إلى تاريخ نابليون وحروبه في أوروبا التي كان لها أكبر الأثر في إحداث تغييرات سياسية وجغرافية واجتماعية، ومن قوة أثر نابليون؛ لأن تأثيره لم ينتهِ بهزيمته ونفيه ومن ثَمَّ موته؛ بل إن آثاره امتدت لسنوات طويلة بعد مماته.

والرجل الآخر الذي يُذكر أيضًا في تاريخ أوروبا الحديث وعلى النقيض من نابليون، هو الأمير كليمينز فان ميترينيخ، هذه الشخصية التي ارتبطت بعائلة هابسبورغ، وهي العائلة المالكة على رأس الإمبراطورية النمساوية، وهي العائلة التي ارتبطت بها أغلب العائلات المالكة الأوروبية نسبًا ورحمًا، فحين كان نابليون يهز عروش أوروبا التقليدية ويطيح بها، كان همُّ ميترينيخ أن يثبت تلك العروش ويمد في حياتها.

بدأ ميترينيخ حياته العملية في خدمة الهابسبورغ في عام ١٨٠١م، حيث أصبح سفيرًا للإمبراطورية النمساوية في إمارة ساكسوني، وفي العام ١٨٠٦م، كانت جيوش نابليون تكتسح سهول وسط أوروبا وجبالها ومدنها ولا شيء يقف في طريقها.

وفي ذلك العام أقدم نابليون على إلغاء ما يسمى بالإمبراطورية الرومانية المقدسة ذات التاريخ من ألف عام، وهذه الإمبراطورية كانت عبارة عن لقب يتوّجه البابا لمن يختار، وبعد أن قام نابليون بإلغاء هذا المسمى، وهز عروش أوروبا التقليدية، بدأ ميترينخ يفكر في الحاجة إلى وجود إمبراطورية ذات حكومة قوية مهيمنة على الدول في أوروبا، ويكون دورها في ترتيب البيت الأوروبي وحل النزاعات والدفاع عن الأنظمة الحاكمة.

وقد وصل إلى القناعة بأن ملوك الهابسبورغ هم المؤهلون للقيام بهذا الدور من خلال الإمبراطورية النمساوية ومن عاصمتهم في فيينا، ولم يكن تفكير ميترينخ بدافع قومي؛ بل إنه كان يفكر في دولة متعددة الأعراق تحمي الدول الصغيرة في أوروبا وتحافظ على المنظومة الاجتماعية والسياسية في أوروبا الوسطى.

وقد كان لحروب نابليون أثرها في نفوس الطبقات المالكة والنبيلة في أوروبا، بما أسقطت من أنظمة تقليدية، وأيضًا ـ وهذا الأهم ـ بما حملته من أفكار الثورة الفرنسية عن الحرية والمساواة، وكانت الدعوة إلى الليبرالية والاشتراكية التي بدأت أيضًا تنتشر في أوروبا، تمثل الدعوة إلى الثورة على الأوضاع القائمة، وبالتالي فقد اتخذت الأنظمة القائمة موقفًا واضحًا من تحذير شعوبها من أن هذه الدعوات ستقود البلاد إلى الفتن والدمار، هذا ما كانت الأنظمة القائمة تروج له وتحذر شعوبها من مغبة الثورات التي ـ حسب الدعاية من الأنظمة ـ لا تحترم الحياة ولا الدين ولا الملكيات الخاصة.

وكانت التحذيرات والتخويف لجميع فئات الشعب من أن الليبراليين سيفتحون الأبواب أمام الجموع الثائرة المتعطشة لدماء كل من يعمل مع أو ضمن النظام القائم.

كان الفكر المسيطر في ذلك الوقت والذي انعكس على قناعات ميترينخ (مستشار الإمبراطورية النمساوية)، أن النظام الملكي الصحيح هو نظام الملكية المطلقة؛ ولذا ففي العام ١٨٢٠م عندما بدأ قيصر روسيا آنذاك، ألكسندر الأول، في التفكير في العمل على وضع دستور للبلاد، اضطرب ميترينخ من هذا المنحى وكتب حالًا إلى القيصر الروسي يثنيه عن هذه الفكرة، ويبيِّن له مكانة الملوك باعتبارهم آباء للشعب، آباء لهم السلطة المطلقة كتلك التي يمتلكها كبير العائلة، وأنهم ـ أي: الملوك ـ يعرفون كيف يحكمون منفردين بحكمة وعدالة، بعيدًا عن ألاعيب الأحزاب السياسية التي تقود المجتمع إلى الدمار، ويحذره من هؤلاء المتحزبين الذين يهددون سلامة المجتمع، والذين هم الليبراليون والاشتراكيون، الذين يطالبون بالدساتير والاستقلال والوحدة السياسية، وعلى الحكّام عدم الاستجابة لهذه الطلبات، حتى ولو كانت الاستجابة شكلية لتفادي الثورة.

وأكد أنه يجب تثبيت الاحترام للأوضاع القائمة، وأن تتمتع الحكومات بالحرية في التصرف حيال سلامة شعوبها، والذي يعني: في أغلب الأحيان المحافظة على بقاء الأنظمة؛ باعتبار أن كل دعوة ومطالبة بالإصلاح السياسي والمشاركة الشعبية في نظر السلطة هو إخلال بالنظام وتهديد للاستقرار في البلاد، وبالتالي مساس بسلامة الشعب. ووجَّه دعوة عامة إلى ملوك أوروبا؛ بأن يكون هناك تضامن بين الحكومات لمحاربة الأحزاب المطالبة بوضع دساتير لبلادهم.

ولكن بالنسبة إلى ميترينيخ، فإن الحكم المطلق لا يعني الحكم المنفرد؛ بل على الملك أن يحكم من خلال قوانين ومؤسسات إدارية، ومع موقفه هذا وأفكاره هذه التي تميل إلى دعم الدكتاتورية، إلا أنه مقارنة بالممارسات السائدة للأنظمة الدكتاتورية في هذا الزمن، فإن نظام الحكم في الإمبراطورية النمساوية لم يكن قمعيًّا بشكل كامل؛ فقد كان هناك هامش من العدالة تلتزم به الحكومة، وكانت الإدارة الحكومية ذات كفاءة وعلى درجة عالية من النزاهة.

كما أن ميترينيخ استعمل تأثيره في الحكومات الأوروبية الأخرى؛ لكي يدفعهم إلى إدخال تعديلات طفيفة وشكلية على أسلوب الحكم لتخفيف الضغط على الشعب، ولتفادي انفجار الثورات.

وعلى سبيل المثال، فإنه في عام ١٨٢١م قام ميترينيخ بالوفاء بوعده بأن الإمبراطورية النمساوية على استعداد لتقديم المساعدة العسكرية إلى ملك نابولي لقمع الثورة الشعبية في مملكة نابولي، ولكن في مقابل أن يقدم الملك فرديناند الأول ملك نابولي تنازلات طفيفة للشعب. وهذا الموقف ليس بسبب قناعة ميترينيخ بحق الشعوب في الحرية وبضرورة إدخال إصلاحات سياسية؛ بل بهدف تهدئة الأوضاع في أوروبا عمومًا وفي جيران الإمبراطورية خاصة.

وكان ميترينخ وكل ذوي الفكر المحافظ متخوفين من أن وجود ثورات شعبية تطالب بالدستور في عدة مناطق؛ سيؤدي حتمًا إلى سقوط هيبة وهيمنة الإمبراطورية النمساوية وآل الهابسبورغ، والتي يعتبرها ميترينيخ هي الحافظة والضامنة لاستقرار الأوضاع السياسية في أوروبا.

أما روسيا فقد كانت دائمًا دولة محكومة بشخصية مركزية وتقبلت شعوبها الدكتاتورية الفردية على مر العصور باعتبارها قدرهم الذي لا يستطيعون أن يعيشوا من دونه، ولكن كانت دائمًا هناك عوامل خارجية تتغلغل إلى أعماق المجتمع وتترك آثارها رغمًا عن قوانين السلطة ورجالها، وهذا ما حدث في روسيا في بداية القرن التاسع عشر، ففي خلال الحرب الأوروبية على نابليون في عام ١٨٤٨ كان الجيش الروسي يشارك القوى الأوروبية الأخرى في المواجهات العسكرية مع قوات نابليون الفرنسية، وقادت هذه المشاركة إلى أن يكون الضباط الروس وهم على رأس قواتهم ينتقلون من موقع لآخر حسب متطلبات الخطط الحربية المشتركة، وقادتهم الحرب عبر البلاد الأوروبية إلى أن وصلوا إلى فرنسا، واحتلت القوات الروسية باريس بمشاركة القوات الألمانية والبريطانية وغيرها.

وهذا التواجد في باريس ولفترات طويلة أدى إلى الاحتكاك الثقافي بين الضباط الروس وزملائهم من الجيوش الأخرى، كما عرّضهم إلى التعرف إلى الثقافة السياسية في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وما يدور في ذلك الوقت من أفكار سياسية متحررة، وهي أفكار ما كان يمكن للضباط المتعلمين أن يطّلعوا عليها في بلادهم بهذه التفاصيل لولا جو الأخوة في الحرب التي جمعتهم بتشكيلة من الضباط من باقي بلاد أوروبا. وبذلك انتقلت مفاهيم الحرية والمساواة والحكم الدستوري إلى أذهان الضباط الروس، وكانت هذه هي بذرة الثورة الشعبية في روسيا.

ولكي تضمن الدكتاتوريات المتسلطة إبقاء قبضتها على شعوبها، فإنها تسعى دائمًا إلى حجب الأفكار النيرة عن شعوبها، وذلك عن طريق إغلاق الحدود وتعقيد سفر مواطنيها إلى الخارج وتضييق دخول غير المواطنين إلى البلاد، وحتى إلى حد اعتبار التواصل مع الأفراد الأجانب جريمة ضد أمن الدولة، بالإضافة إلى تشديد الرقابة على الإعلام المحلي، الذي هو تحت سلطة الدولة على أية حال، ومنع دخول المطبوعات الخارجية إلى البلاد ما عدا تلك التي تشيد بالنظام الدكتاتوري، وفي العصور الحديثة نرى الأنظمة الدكتاتورية تمنع على مواطنيها امتلاك وسائل الاتصالات الحديثة مثل الفضائيات التلفزيونية والإنترنت والهواتف المتنقلة.

ومن الملاحظة لما كان يمارسه النظام في العراق في عهد صدام حسين، وفي كوريا الشمالية في عهد كيم إل سونغ وأبنائه من بعده، وفي ألبانيا في عهد أنور خوجة، ورومانيا في عهد تشاوشيسكو، وبقية الحكومات الدكتاتورية من أمثال هؤلاء، من ملاحظة هذا يرى المراقب أن هذه الوسائل فعالة ولها آثار واضحة على المجتمع؛ حيث يصبح غالبية المواطنين في حالة من الذهول والغيبوبة المؤقتة ويكون همهم هو تأمين احتياجاتهم الفردية والمعيشية، حتى إن بعضهم يؤمن بأنهم يعيشون في أفضل الحالات وأنهم أفضل من الشعوب الأخرى في الدول الأخرى.

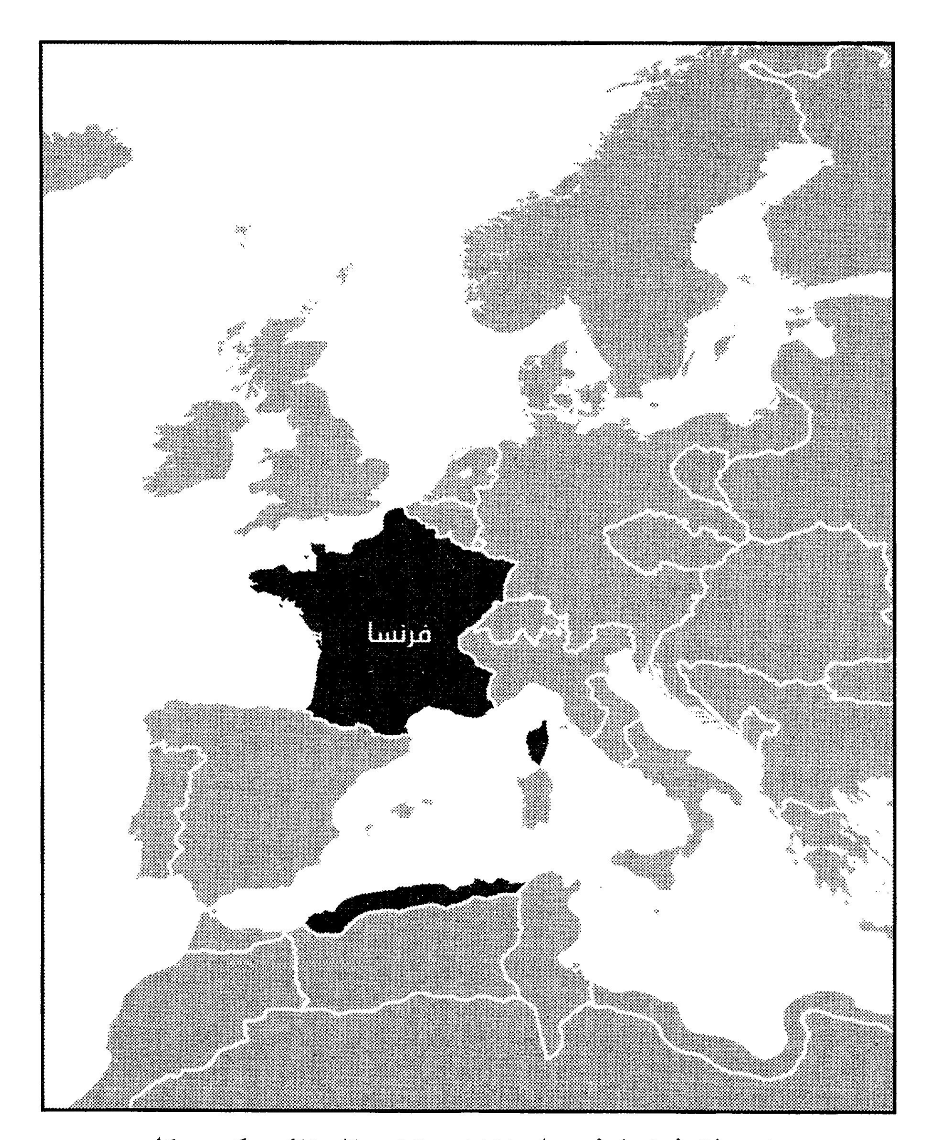
وهذه الأنظمة التي ذكرناها ما هي إلا عينة من الأمثلة المتطرفة، ولكن هناك العديد من الدول التي خضعت لنظام دكتاتوري متسلط ولكن بدرجات متفاوتة على حسب طبيعة البلاد وثقافة المجتمع وإمكانياته الاقتصادية.

وعودة إلى روسيا، فبالفعل قد أثمرت تلك الاتصالات وذلك الاحتكاك والتبادل الثقافي مع العالم الخارجي الذي حدث دون قصد بين ضباط الجيش الروسي وبقية الضباط الأوروبيين، ففي العام ١٨٢٥م قام عدد من ضباط الجيش الروسي الذين تشبعوا بأفكار الحرية والنظام الدستوري كما رأوها من تجربتهم في الخارج، قاموا بحركة تمرد في ديسمبر ١٨٢٥م.

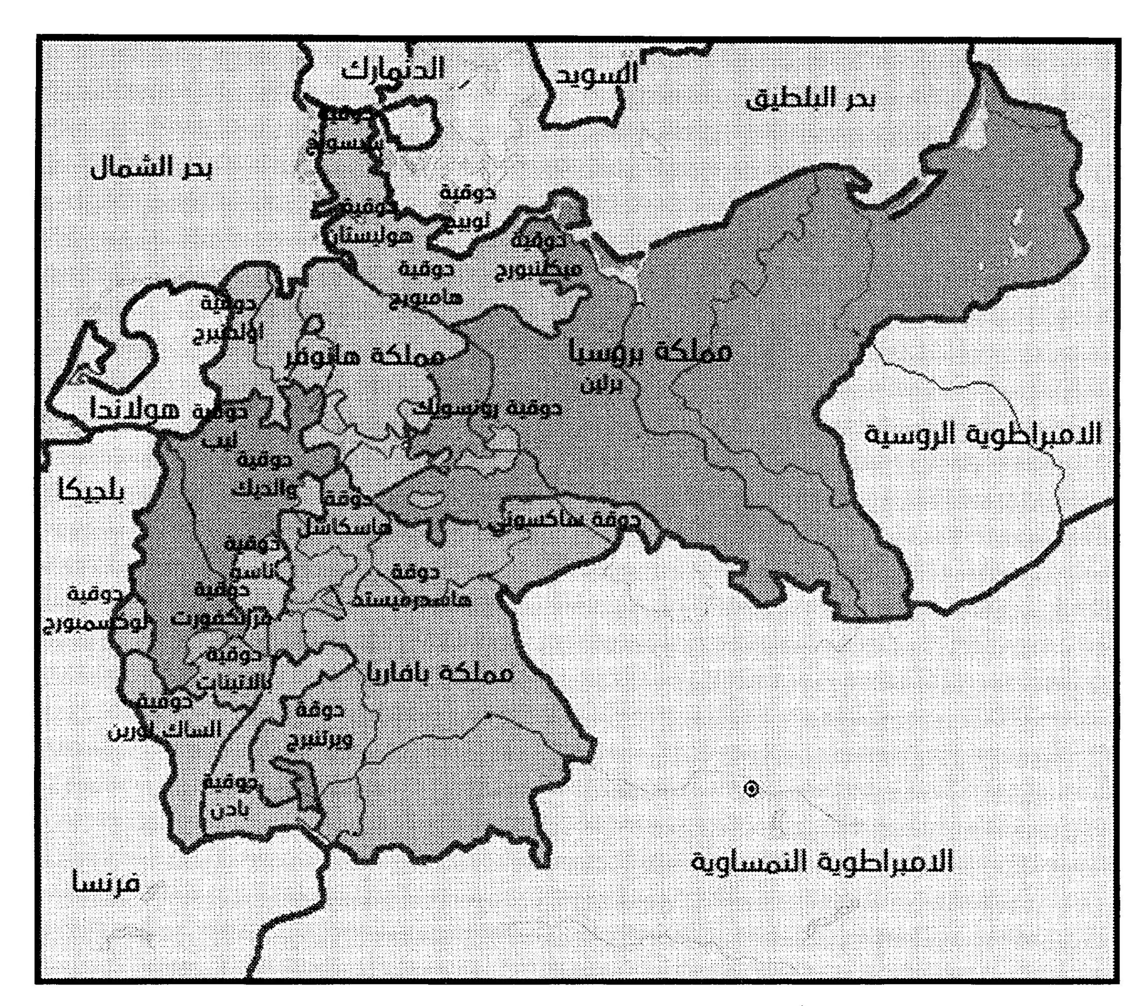
وقد استغل الضباط الظروف الغامضة التي صاحبت الوفاة المفاجأة للإمبراطور ألكسندر الأول، للقيام بحركة تمرد في سانت بيترسبرغ وأوكرانيا، ومع أن هذه الحركة تم سحقها بسرعة من قبل القوات الموالية، إلا أنها تركت أثرها في نفس القيصر الجديد، وكذلك أصبحت جزءًا من تاريخ الشعب والعسكر في روسيا، ولم يتخطَّ القيصر الجديد نيكولاس الأول الصدمة والمرارة التي تركها هذا التمرد في نفسه، فدفعه هذا الشعور إلى المزيد من التشدد.

خرائط:

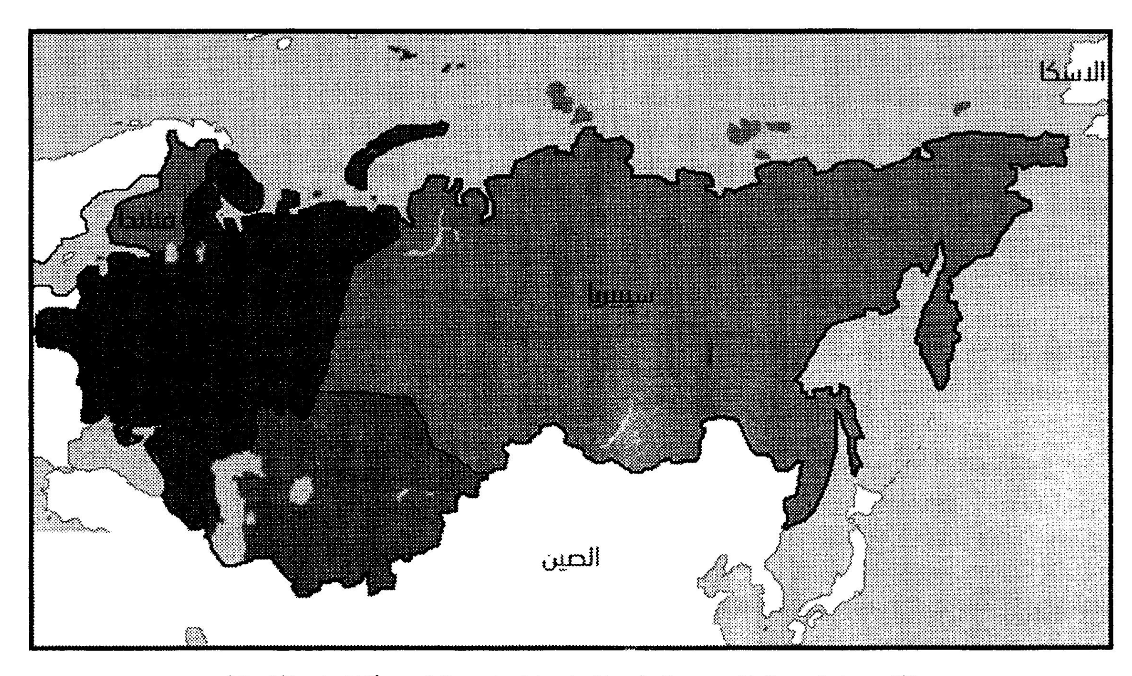
أوروبا في عام ١٨٤٨م



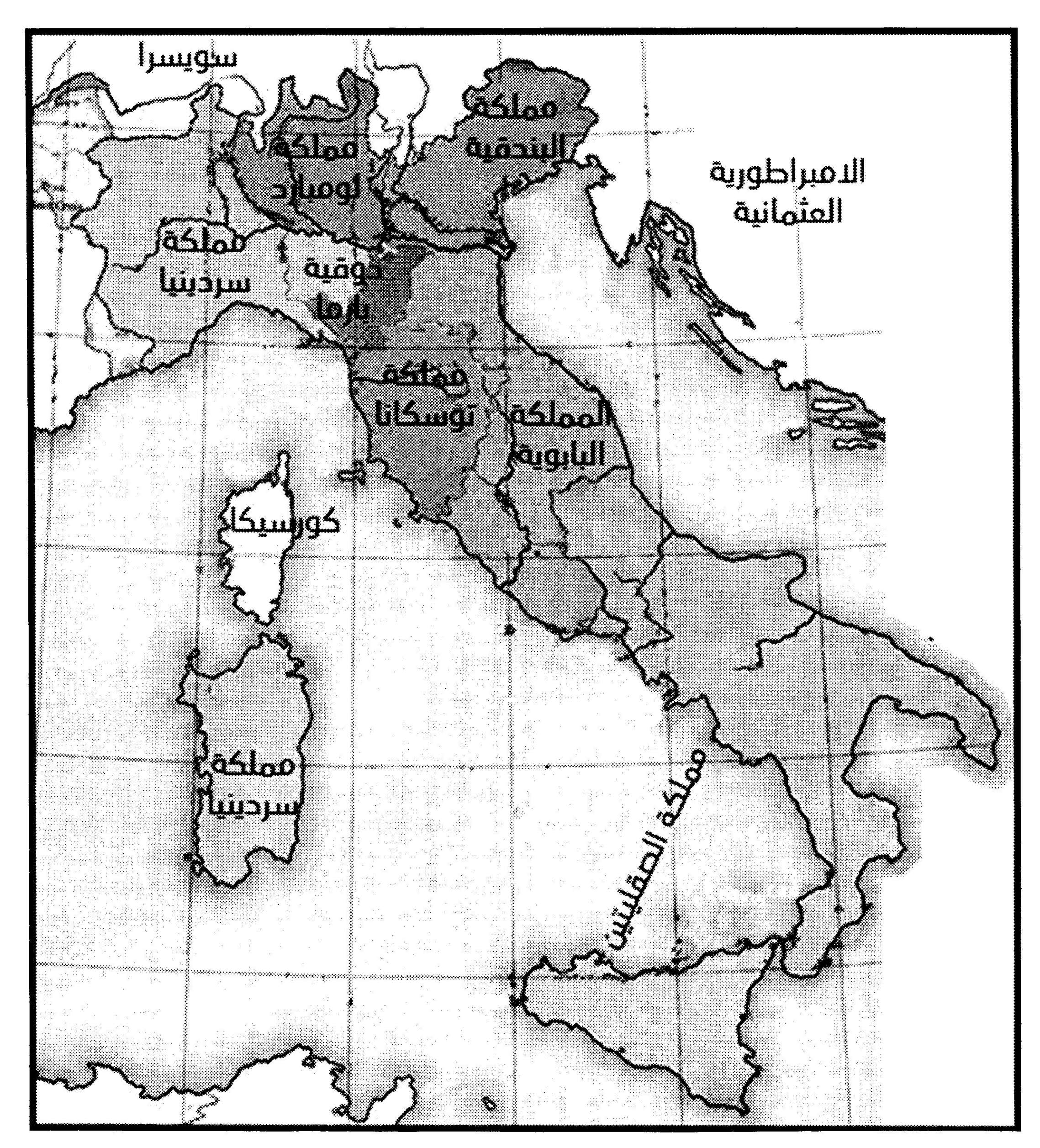
خريطة فرنسا في عام ١٨٤٨م وتضم الجزائر وكورسيكا



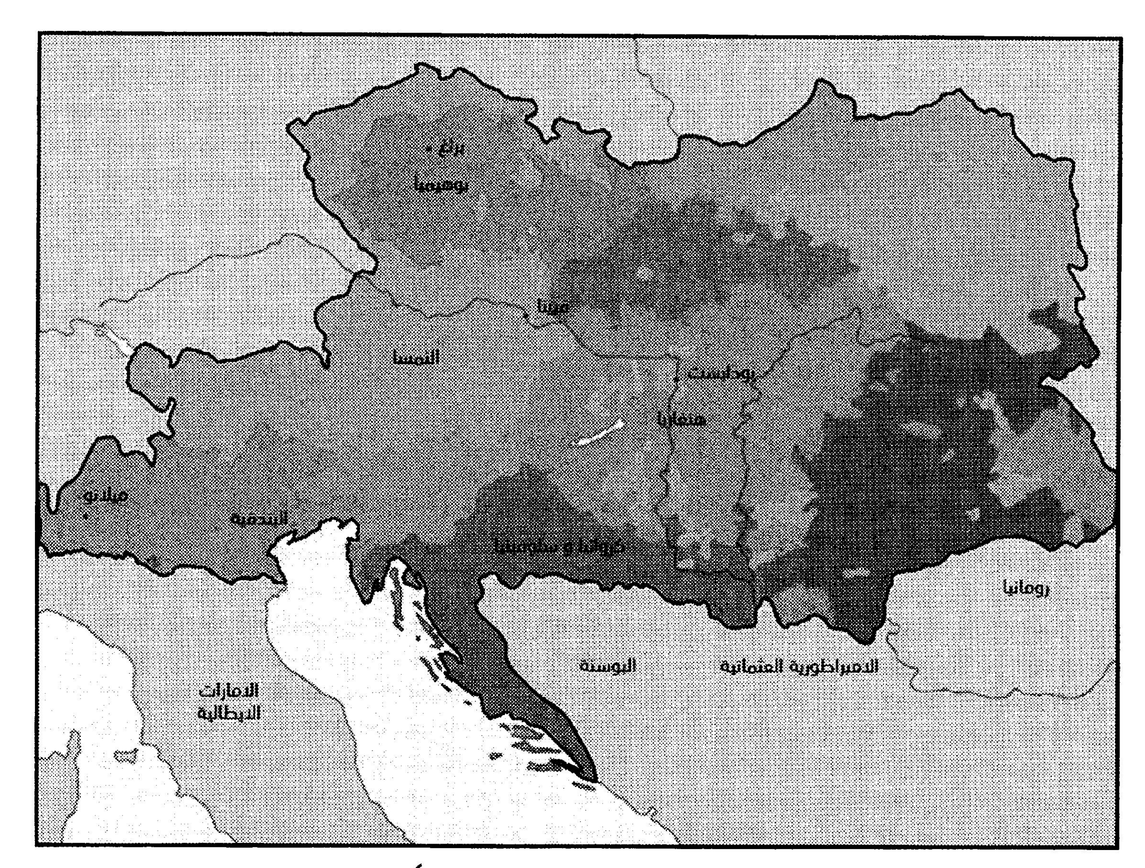
إمبراطورية بروسيا الألمانية مع توضيح عدد من الممالك والإمارات المستقلة ذاتيا



الإمبراطورية الروسية في العام ١٨٤٨م وتضم فنلندا والاسكا



عدد من الممالك والإمارات الإيطالية ما عدا كورسيكا التي كانت فرنسية



الإمبراطورية النمساوية في عام ١٨٤٨م، وهي من بولندا شرقًا إلى ميلانو غربًا، ومن التشيك شمالًا إلى سلوفانيا وكرواتيا جنوبًا.

الفصل الأول

الثورة الفرنسية الأولى ١٧٨٩م

عندما يقال الثورة الفرنسية بعبارة مطلقة، فإن المقصود دون لبس لأي كان - هي الثورة التي حدثت في فرنسا في عام ١٧٨٩م، وهي تعتبر أم الثورات في العالم، مع أنها لم تكن الأولى في العالم؛ بل هي في الحقيقة نتاج من عدة مؤثرات منها - على سبيل المثال - الثورة الأمريكية في عام ١٧٧٦م التي شاركت فيها فرنسا الملكية لدعم الأمريكان في ثورتهم ضد الإمبراطورية البريطانية. كما أنها لا تعتبر النموذج الناجح ولا المثالي للثورة؛ فقد مرت بمراحل متعددة من العنف والإرهاب والمد والجزر، كما أنها في النهاية أوصلت دكتاتورًا إلى الحكم، وهو نابليون الذي أعطى نفسه لقب إمبراطور.

ولكن بغض النظر عن النتيجة النهائية، فإن هذه الثورة تبقى هي أعظم ثورة في تاريخ أوروبا إن لم يكن في العالم، وامتد أثرها إلى خارج أوروبا أيضًا، ودراستها في التمهيد لثورات الشعوب الأوروبية في عام ١٨٤٨م فرض واجب؛ لأن المؤرخين يجمعون على أن هذه الثورة الفرنسية هي أم الثورات الأوروبية التي جاءت بعدها بحوالي ستين سنة، وأن الثورة الفرنسية كانت هي الدافع والنموذج الرومانسي لتحرك الشعوب وانتصارها على أسيادها من ملوك ونبلاء.

ومن المفارقات أيضًا في هذه الثورة أن الحروب التوسعية التي قام بها القائد العسكري الفذ الشاب نابليون، واستعماره لأغلب دول أوروبا وامتداده بحملاته العسكرية إلى مصر جنوبًا وموسكو شمالًا، ساهمت بشكل مباشر وأساسي في نشر فكر الثورة الفرنسية، وهذا هو الذي ميّز الثورة الفرنسية.

فالثورة الفرنسية حظيت بمفكرين وفلاسفة قادوا الثورة؛ بناء على مبادئ

ومصطلحات أصبحت أساسًا لكل الثورات التي جاءت بعدها، وإن كانت الثورة الأمريكية تفتخر بالمبادئ التي جاءت في الدستور الأمريكي الذي وضعه مؤسسو جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المبادئ التي رسمها قادة الثورة الفرنسية تفوقت عليها في الانتشار والقبول.

لا يوجد هناك سبب معين يمكن أن يكون هو السبب الذي أدى إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م؛ بل ومثل كل الثورات بعدها، تكون هناك تراكمات من الأسباب، ولكن أيضًا مثل كل الثورات قد تظهر أنها حدثت فجأة وعشوائيًا، ولكنها في الحقيقة كانت تنمو على مدى سنوات، ولها مؤشرات قد يكون بعضها واضحًا والبعض الآخر تحت السطح. ومن السهل دائمًا النظر إلى العوامل الاقتصادية، فهي غالبًا ما تكون الشرارة التي تؤدي إلى الثورة الشعبية، ففي الأعوام التي سبقت هذه الثورة مرت فرنسا بالتزامات وقرارات سياسية كان لها آثار مباشرة على حياة عامة الشعب، وهنا لا نتكلم عن البطالة أو السكن، ولكن وصلت الأمور إلى ندرة الغذاء الأساسي للعائلة الفرنسية[١].

كانت فرنسا طرفًا في أكثر من نزاع خارج حدودها مما كبّدها مصاريفَ هائلة وأثقل اقتصادها، وكان آخرها دور فرنسا في الثورة الأمريكية عام ١٧٧٦م، وقد قامت فرنسا بتوفير الدعم الاقتصادي والسلاح والدعم العسكري على مستوى الخبرات القيادية، وهذا الدعم جاء استجابةً لدعوات رجال الثورة الأمريكية للمساعدة ضد بريطانيا، وهي العدو التقليدي لفرنسا، وكان للعوامل الطبيعية أيضًا دورها، إذ حدثت عواصف ثلجية قضت على أغلب المحاصيل الزراعية والضرورية لمعيشة الفلاحين والعامة طوال العام؛ وهذه الحروب كانت تتطلب مبالغ كبيرة يتم استنزافها من خزينة الدولة، ولكن المشكلة الأساسية أن خزينة الدولة لم تكن تجد مصدرًا لتعويض تلك الأموال، ولمعالجة هذا الخلل؛ فقد قام الملك لويس السادس عشر بتكليف أكثر من شخصية اقتصادية لدراسة وضع ميزانية الدولة واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها، وقد أجمعت كل الآراء على ضرورة إعادة ترتيب نظام

(١) CRANSTON, MAURICE, "THE FRENCH REVOLUTION: IDEAS AND IDEOLOGIES." MAY 1989, HISTORY TODAY 2012, BERRY, CHRISTOPHER, UNIVERSITY OF GLASGOW-ADAM SMITH BUSINESS SCHOOL 2012.

الضرائب؛ إذ كان نظام الضرائب المطبق غير منطقي تمامًا؛ فقد كان النبلاء والطبقة الأرستقراطية ورجال الكنيسة معفيين من الضرائب، وكانت الطبقة الوسطى والفلاحون هم الوحيدين المفروضة عليهم الضرائب، التي كانت تُجبى بكل تعسف وعنف، خصوصًا وأن الطبقة الغنية هي القادرة على الدفع، وهي التي تصل مقادير ضرائبها إلى مبالغ كبيرة تعزز من ميزانية الدولة.

ومع هذه العوامل الاقتصادية وآثارها الاجتماعية؛ فقد كان هناك عامل مهم لا يمكن إغفاله لما له من آثار على المجتمع الأوروبي بأكمله ومن ثَمَّ امتد للعالم، ذلك هو بزوغ فجر عصر التنوير، ويظهر أن عصر التنوير هو العامل الأساسي في تجهيز مفاهيم عموم الشعب لتقبل إمكانية تقبل المساس بالنظام القائم، سواء كان النظام السياسي متمثلًا في الملك، أو النظام الديني متمثلًا في الكنيسة ورجالها، أو النظام الاجتماعي الذي كرس مفهوم الطبقية، وفرض على الفرد أن يتقبل وضعه الاجتماعي وألَّا يتطلع إلى الترقي إلى الطبقات العليا.

ولأهمية هذه الثورة؛ فقد حظيت بدراسات مكثفة من المؤرخين في مختلف القارات والعصور واللغات، محاولين تحليلها والبحث عن مسبباتها وأسباب تحولها إلى الدكتاتورية ومن ثَمَّ فشلها، وما هو السر الذي جعلها حاضرة في أذهان كل الشعوب والثوار حين التفكير في الثورة.

وحتى سنوات متأخرة من القرن العشرين كان المحللون مقتنعين بتفسير النظرية الماركسية والقائم على الصراع بين الطبقات، ولكن في التسعينيات من القرن الذي شهد سقوط الشيوعية في روسيا ودول أوروبا الشرقية اتضح للمحللين والمؤرخين عدم أهمية النظرية الماركسية التي كانت تحلل هذه الثورات على أساس الصراع بين طبقات البروليتاريا الفقيرة والمعرضة للاستغلال من البرجوازيين والنبلاء، ولكن بالطبع لا يمكن إغفال حقيقة المصاعب الاقتصادية وارتفاع الأسعار وشح الغذاء بسبب فساد المحاصيل الغذائية.

ولا شك أن الفوضى في النظام الاقتصادي، والصرف على حروب باهظة التكاليف وأهمها الحرب التي خاضتها فرنسا في دعمها للولايات

الثائرة في أمريكا ضد بريطانيا، خصوصًا وأن هذه الحرب التي كلفت فرنسا الكثير لم يكن لها عائد على فرنسا، لا شك أن هذا كله كان من أسباب قيام الثورة.

كما كانت هناك عدة عوامل مساعدة، أهمها هي العزلة التي عاش فيها الملك بعيدًا عن أوضاع البلاد في قصر فرساي واعتماده على ما تنقله له البطانة المحيطة به، والتي لا تتطابق مصالحها بالضرورة مع مصلحة الملك ومصلحة البلاد، ولكن قد يكون العامل الأساسي هو بداية عصر التنوير الذي حرر العقول وشجع على حرية التعبير عن الرأي، والعنصر الفاصل كان توفر وسيلة التواصل مع الجماهير بأعداد كثيفة وبكلفة رخيصة، وذلك باستخدام المنشورات والكتب التي لم يكن بالإمكان إنتاجها بهذه الغزارة لو لم تكن هناك الطباعة، التي كانت الوسيلة الحديثة والأولى في ذلك الزمان.

وهذه الحرية والشجاعة في التعبير عن الرأي السياسي حركت الشارع، وأدهشت الجماهير التي لم تتعود على ذلك الأسلوب في التعامل مع الحكام والسلطة، فألهبت المشاعر، وشجعت الجماهير للخروج إلى الشارع وأخذ حقوقهم وتحدي السلطة.

كان هناك تذمر عام من عدة طبقات وموجه لأكثر من جهة؛ فقد كان هناك تذمر من المثقفين تجاه السلطة المطلقة التي يتمسك بها الملك وبطانته، وكان هناك تذمر يشترك فيه الفقراء والعمال والبرجوازيون تجاه الميزات التي يتمتع بها النبلاء، كما كان هناك تذمر عام من ممارسات الكنيسة الكاثوليكية وسيطرتها على الرأي العام والمؤسسات بالتوافق مع السلطة الحاكمة.

كما كانت هناك رغبة في إطلاق الحرية الدينية، وكان هناك التذمر من رجال الدين في الأرياف تجاه رجال الكنيسة الأرستقراطيين، وكانت هناك المشاعر الطامحة للمساواة السياسية والاقتصادية بين جميع أفراد الشعب، وبالطبع فقد كان هناك الداعون إلى إلغاء الملكية وقيام حكم جمهوري، وكان هناك إجماع على كراهية الملكة ماري إنطوانيت النمساوية الأصل، واتهامها بأنها جاسوسة تعمل لصالح بلدها الأصلي النمسا.

بدأت السلطة السياسية في مملكة فرنسا في المعاناة من المصاعب بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد. وسوء الأوضاع الاقتصادية لم

يأتِ فجأة بسبب كوارث غير منظورة؛ بل إن الكل كان على دراية بسوء هذه الأوضاع وأسبابها؛ حتى إن أكثر من وزير للمالية يعينه الملك وبعد دراسة الأوضاع يجد الوزير أنه لا مفر من مراجعة أسلوب الإيرادات والمصروفات في الميزانية، وأن أول الحلول يجب أن يكون تعديل نظام الضرائب؛ فقد كانت الدولة تعاني من النقص في الموارد.

وكانت الحكومة تلجأ إلى فرض المزيد من الضرائب، ولكن المشكلة المعقدة أن عامة الشعب وغالبيتهم من الفقراء هم الذين يتحملون العبء الأكبر من هذه الضرائب؛ فقد كان النبلاء ورجال الكنيسة معفيين من دفع الضرائب، أو أن الضرائب التي تجبى منهم رمزية ولا تتناسب مع ملكياتهم، وهم الذين يمثلون الفئتين اللتين تشكلان أكبر ملَّاك للأراضي في الدولة، ولكن كلما يأتي وزير للمالية ويقترح تعديلًا نسبيًّا في الضرائب لكي يمكن تحصيل جزء من مستحقات الدولة وسد العجز في الميزانية، يصطدم بأصحاب المصالح الأقوياء والمسيطرين على الملك وينتهي به الحال أن يُقال أو يستقيل.

بعد أن رأى الملك أن الأمور تسير من السيئ إلى الأسوأ، لجأ إلى الدعوة إلى مجلس نيابي مشترك كانت آخر جلسة له في عام ١٦١٤م، وكان هذا المجلس مشكلًا من ثلاثة أقسام: القسم الأول ممثلون عن الكنيسة التي كانت قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية كبرى، والقسم الثاني من المجلس كان الممثلين عن النبلاء القدامى والجدد، وأما القسم الثالث فهو الذي يضم الممثلين عن بقية الشعب، والذين كانوا يمثلون حوالي ٩٥٪ من مجموع الشعب، ولكن كانت أعداد ممثلي هذه الأقسام في المجلس متساوية، مما عكس الظلم والتهميش لغالبية الشعب.

ولكن عندما دعا لويس السادس عشر المجلس في مايو ١٧٨٩م، فإنه عدل في هذه النسب بأن زاد من عدد القسم الثالث إلى الضعف، ولكن مع ذلك فإن عدد الأعضاء من النبلاء ورجال الكنيسة يزيد عن عدد ممثلي عامة الشعب بأغلبية.

وابتداء فقد باشر المجلس في إجراءات التثبت من مؤهلات الأعضاء، وهنا انقسمت الآراء؛ فالنبلاء يريدون أن يكون ذلك عن طريق أن تقوم كل

فئة بتثبيت أعضائها، بينما أصرت فئة العوام أن يكون ذلك أمام جميع الأعضاء، وأما رجال الكنيسة فإنهم ادّعوا أنهم بحاجة إلى وقت للتفكير، وفشلت الجهود في التوفيق بين الآراء[٢].

وفي ١٠ يونيو ١٧٨٩م اجتمع أعضاء الفئة الثالثة (عامة الشعب)، ودعوا الفئتين الأخريين للمشاركة، ولكن أعضاء الكنيسة والنبلاء لم يستجيبوا للدعوة، وبعد يومين من الانتظار، بدأ الاجتماع دون حضور فئتي النبلاء ورجال الكنيسة، وتم إجراء تثبيت الأعضاء المتواجدين، وبعد نقاش وُصِف بأنه كان أكثر تشددًا تجاه الأوضاع في البلاد، أعلن المجلس نفسه بأنه هو المجلس الوطني الممثل الشرعي للشعب، ودعوا الفئات الأخرى للمشاركة ولكنهم أعلنوا أنهم ماضون في ممارسة الدور النيابي بكل الصلاحيات، سواء حضر الآخرون أم لم يحضروا.

وفي محاولة لمنع هذا المجلس من الاجتماع، قام الملك لويس السادس عشر بإغلاق أبواب قاعة البرلمان بحجة أن هناك أعمال إصلاحات وديكور يقوم بها الديوان الملكي لتجهيز القاعة لحضور الملك لإلقاء كلمة سامية، ولكن أعضاء المجلس قرروا مواصلة الاجتماعات النيابية ولو في مكان آخر غير قاعة المجلس.

وفي ٢٠ يونيو، وجدوا ملعب تنس مغطى فتم اختياره مقرًّا لمجلسهم وباشروا العمل به بأداء القسم؛ ولذلك أطلق المؤرخون على هذا المجلس اسم «مجلس التنس»، وبدأوا أعمالهم بالتعهد بأنهم لن يتوقفوا حتى ينجزوا إعداد دستور وطني للبلاد، وكذلك سُمي هذا القَسَم بقَسَم ملعب التنس، عند ذلك قام أغلبية رجال الكنيسة وبعض النبلاء بالمشاركة في الاجتماع، كما بدأت رسائل التأييد تأتي من مختلف المدن الفرنسية[٣].

وتزامن مع هذه الأحداث أيضًا قيام الملك في ١١ يوليو بعزل المستشار

---

(٢) GUETTNER, DARIUS VON, *THE FRENCH REVOLUTION*, MELBOURNE, AUSTARALIA: CENGAGE LEARNING, 2015.
"THE FRENCH REVOLUTION AND EUROPE-ITS ECHOES, ITS INFLUENCE, ITS IMPACT." JANUARY 2016, RESEARCHGATE.

(٣) EVANSON, GEORGES LEFEBVRE translated by ELIZBETH MOSS, *THE FRENCH REVOLUTION from its origins to 1793*, london: ROUTLEDGE AND KEGAN PAUL, 1962.

جاكوز نيكر، وهو من أصل سويسري، والذي اكتسب تعاطفًا شعبيًّا بسبب دعوته لإصلاح النظام المالي في الدولة، كما كان نيكر أيضًا عضوًا في المجلس الوطني ومتضامنًا مع فئة العوام، وربطت الجماهير بين هذه الخطوة وخطوات أخرى مثل توافد أعداد كبيرة من الجنود وعدد كبير منهم من المرتزقة الأجانب إلى العاصمة، باعتبارها من محاولات الملك لإجهاض عمل المجلس الوطني.

وبدأت المظاهرات في الخروج ثم تطورت الأمور إلى المزيد من العنف وانتشرت أعمال العنف في أرجاء باريس كافة، وانضمت أعداد من جنود الحرس الوطني بأسلحتهم إلى المتظاهرين(٤).

وفي ١٤ يوليو هاجمت مجموعات من المتظاهرين قلعة الباستيل للحصول على الأسلحة والذخائر المخزنة هناك، وبعد مناوشات بين المهاجمين وبين المدافعين سقطت القلعة.

وهنا أمر يستحق التوضيح، وهو أنه خلافًا للشائع، فإن الباستيل لم يكن ذاك السجن الرهيب الذي عانى داخله الثوار، ولم يكن يحوي بين جدرانه الآلاف من السجناء؛ بل إن المعلومة الموثقة أن سجن الباستيل كان فيه سبعة مساجين فقط، وكانوا محكومين في قضايا ذات طبيعة إجرامية وليست سياسية، ولكن كانت هذه القلعة رمزًا للتسلط والظلم والتعسف؛ ولذا فقد ارتبطت بداية الثورة الفرنسية باقتحام سجن الباستيل.

وأمام هذه الأحداث لم يجد الملك بدًّا من التراجع؛ حيث عاد إلى باريس بقصره في فرساي، وأعلن قبوله مطالب الثورة، واعترف بالمجلس الوطني وأعاد فريدريك نيكر إلى موقعه، ولكن هذه الخطوات جاءت متأخرة، وانتشرت أعمال العنف والفوضى في باريس، مما اضطر غالبية النبلاء إلى مغادرة باريس، وكان أن لجأ بعضهم إلى الدول المجاورة، وبدأوا في تمويل ثورة مضادة، وتحريض ملوك أوروبا على العمل والدعم للثورة المضادة.

(٤) HIPPOLYTE TAINE, TRANSLATOR: JOHN DURAND, *THE FRENCH REVOLUTION, VOLUME I*, INDIANAPOLIS, INDIANA, U.S.A.: LIBERTY FUND, 2002.

وفي أواخر يوليو انتشرت الثورة من أجل الحرية والسلطة الشعبية في عموم فرنسا، حتى في الأرياف بدأ سكانها في تكوين مليشيات والعمل على تسليح أنفسهم استعدادًا للدفاع عن فرنسا الثورة ضد أي هجوم معادٍ للثورة من خارج فرنسا، وبدأت بعض هذه المليشيات في مهاجمة قصور النبلاء وإثارة الرعب في أرجاء فرنسا كافة، واختفى الأمن وتبخر دور الدولة في حفظه.

وفي أغسطس قام المجلس الوطني بإلغاء الإقطاع وميزات النبلاء ورجال الكنيسة، كما ألغى ضريبة الـ١٠٪ التي كانت تُدفع للكنيسة، وأصدر المجلس إعلان حقوق الإنسان وحقوق المواطنة، وهو عبارة عن مبادئ وليس دستورًا قانونيًّا.

وبدأ المجلس في كتابة مسودة دستور جديد للبلاد، وقد حاول بعض الأعضاء طرح فكرة أن يكون هناك مجلسان: أحدهما هذا المجلس الوطني، والآخر يكون مجلس شيوخ يقوم الملك بتعيين أعضائه. والملاحظة هنا أن الثورة إلى ذلك الوقت لم تتجه نحو إلغاء الملكية، وإنما كان أهم أهدافها هو مجرد فرض إصلاحات سياسية.

كما طرح النبلاء المشاركون في المجلس إنشاء مجلس أعلى منتخب من النبلاء، ولكن كل هذه المقترحات رُفضت من الأغلبية، وتم اعتماد العمل من خلال مجلس واحد، وأن يكون للملك صلاحية إعادة القوانين للمجلس في حالة عدم موافقته عليها، ولكن ليس له حق الرفض في حال إصرار المجلس على الموافقة، في هذه الأثناء كانت الأوضاع الاقتصادية تتراجع دون معالجة، فكلف المجلس نيكر وآخرين للتعامل مع هذا الجانب.

وفي ٥ أكتوبر من العام ١٧٨٩م خرجت مجموعات من النساء المتظاهرات وبدأن في التجمهر والسير نحو مبنى بلدية باريس؛ مطالبين بتحسين الأوضاع الاقتصادية، وخصوصًا مواجهة الصعوبات الجمة في توفير احتياجات المتطلبات المعيشية اليومية.

وعندما لم تجد المتظاهرات الرد الشافي من المسؤولين هناك، اتجهت مظاهرة من حوالي سبعة آلاف امرأة إلى قصر الملك في فرساي، وكن يحملن معهن مختلف الأنواع من الأسلحة المحدودة الفردية البسيطة. وكان

من مطالب المتظاهرات أن ينقل الملك إقامته إلى باريس ليكون على اطلاع مباشر على معاناة الشعب.

وكان القصر محميًّا بفرقة من الحرس الوطني مكونة من حوالي عشرين ألف جندي لحماية الملك، وهاجمت النسوة القصر وقتلوا عددًا من الجنود واقتحموا ساحة القصر. وبدلًا من المزيد من القتل، قام قائد الحرس الوطني بإقناع الملك بقبول مطالب المتظاهرات حقنًا للدماء، وبالفعل قَبِلَ الملك النصيحة وانتهت المظاهرة، وفي اليوم التالي غادر الملك وعائلته قصر فرساي متحولًا إلى باريس بحماية الحرس الوطني.

وعودة إلى عهد الثورة الأول وإلى المجلس الوطني؛ فقد بدأت التكتلات في المجلس في الظهور بحسب القناعات والمواقف السياسية؛ فقد كان هناك الأرستقراطيون الذين كانوا يمثلون التيار المحافظ، وقد أُطلق عليهم بأنهم جناح اليمين؛ إذ إنهم كانوا يجلسون متكتلين إلى اليمين في القاعة، وكانوا يمثلون المعارضة للثورة الشاملة، وكانوا يدعون إلى إصلاحات سياسية مع الاحتفاظ بالنظام الملكي على أن يكون على نمط الملكية الدستورية المطبق في بريطانيا، وكان هناك الحزب الوطني الذي كان يجلس أعضاؤه في وسط ويسار الوسط في القاعة، وكان هناك في أقصى اليسار المتطرفون بزعامة روبسبير.

وفي ١٤ يوليو ١٧٩٠م، احتفل الفرنسيون بأول ذكرى لاقتحام سجن الباستيل، وقد شارك الملك والعائلة المالكة في الاحتفال، وخلال الاحتفال جرت مراسم أداء قسم الولاء «للأمة والقانون والملك»، وبذلك أصبح ١٤ يوليو هو اليوم الوطني للجمهورية الفرنسية إلى يومنا هذا.

وكما يحدث في الثورات التي تقوم على العداء لفئة معينة أو طبقة بذاتها من المجتمع، تسعى الثورة إلى تفريغ البلاد من هذه الفئة، ونتيجة لهذه النظرة العدائية لفئة أو طائفة بأكملها، يخسر المجتمع أعدادًا كبيرة ممن يشكلون قادة وروادًا في عدة مجالات، وهذا ما حدث في الثورة الفرنسية؛ إذ إن الثورة وجهت عداءها للمعتدلين البورجوازيين، ولم يكن أغلب هؤلاء سيئين أو معادين للثورة والإصلاح؛ بل كانوا في الغالبية مهنيين أو تجارًا أو علماء ومفكرين، ولكن الثورات بدعوى تطهير المجتمع من النظام القديم

تقوم باضطهاد كل من كان له دور بارز في المجتمع، ومن أول الضحايا لعمليات التطهير هم القادة من رجال الجيش، ومع أن أغلب هؤلاء من العسكر المحترفين الذين ينأون بأنفسهم عن الصراعات السياسية، إلا أنهم يتعرضون للملاحقة والاضطهاد من رجال الثورة؛ وذلك خوفًا من تحرك الجيش ضد الثورة، وبذلك تخسر البلاد عناصر محترفة ذات خبرات وتأهيل عالٍ، وكل هذه الفئات عندما ترى بوادر الملاحقة من دون تفرقة ولا أسس قانونية عادلة، فإنها تسارع إلى مغادرة البلاد والهجرة إلى بلاد أخرى تستقبلهم وتستفيد من خبراتهم الجاهزة. وهذا ما حدث في الجيش الفرنسي الذي هجره غالبيةُ الضباط المؤهلين، فأصبح الجيش مشتتًا بلا قيادة مهنية محترفة، وتجرأ الجنود على عصيان بل ومهاجمة الضباط، تحت الادعاء بأن هذا الضابط معادٍ للثورة.

واستمر المجلس الوطني في العمل على إعداد الدستور، واتخذ المجلس عددًا من القرارات والقوانين الملحّة وجرى تطبيقها فورًا؛ فقد تم فصل القضاء عن المؤسسة الملكية، كما تمَّ إلغاء التوارث في مناصب الدولة ما عدا منصب الملك، وبدأ القضاء في ممارسة المحاكم من خلال نظام المحلفين، وحافظ الدستور على حق الملك في اقتراح إعلان الحرب، على أن يوافق المجلس التشريعي على الإعلان، وألغى الدستور المقترح كل الحواجز التجارية بين مناطق الدولة الفرنسية.

وكان الملك لويس السادس عشر يتابع التطورات في البلاد، وكان غير راضٍ عن اتجاه الأمور، ولكنه لم يكن راغبًا في إظهار معارضته للمجلس الوطني حتى لا تتصعد الأمور في المواجهة المكشوفة مع الثورة أكثر مما هي عليه، وحافظ الملك على موقفه رافضًا الاستجابة لنصيحة زوجته وأخيه اللذين كانا ينصحانه باتخاذ موقف أكثر تشددًا ووضوحًا ضد الثورة، ويعملان على إقناعه بضرورة دعم المعارضين اللاجئين خارج البلاد العاملين لإجهاض الثورة.

ولكن في شهر يونيو من العام ١٧٩١م؛ أي بعد عامين تقريبًا من قيام الثورة، قرر الملك أنه من الأسلم له ولعائلته أن يغادر البلاد ويلجأ إلى منطقة قريبة من الحدود الفرنسية مع الإمبراطورية النمساوية في ذلك الوقت،

وغادر الملك متنكرًا وفي حماية فرقة موالية من الجيش الفرنسي، ولكن في الطريق وقبل الوصول إلى مقصده تم اكتشاف شخصيته، وأُلقي القبض عليه وعلى عائلته وتمت إعادتهم إلى باريس، وتم وضعهم في أحد القصور الملكية تحت الحراسة.

وفي باريس استعرض المجلس الوطني واقعة محاولة هروب الملك، وناقش المجلس اقتراحًا بعزل الملك باعتباره خائنًا عندما قرر اللجوء إلى دولةٍ عدوَّةٍ.

وحيث إنه حتى في تلك الأيام كان غالبية الأعضاء يرون الإبقاء على النظام الملكي بدلًا من التغيير إلى النظام الجمهوري؛ فقد توصل المجلس إلى توافق حول الحفاظ على الملك رمزًا للبلاد دون سلطات فعلية، ولكن أحد الأعضاء من النشطاء المتشددين أعد وثيقة تنادي بأن الشعب قد عزل الملك منذ أن حاول الملك الفرار، ووضع الوثيقة خارج المجلس لجمع توقيعات المواطنين عليها، فتجمعت أعداد كبيرة من المواطنين مؤيدة لاعتبار الملك خائنًا.

وتحسبًا لمواجهة أي أعمال عنف أو اقتحام لقاعة المجلس، قام قادة المجلس الوطني بالطلب من السلطات الأمنية التواجد للحفاظ على الأمن وحماية المجلس، وتحرك الحرس الوطني لفك التجمهر، وخرجت الأمور عن الانضباط ونتج عنها إطلاق النار على المتظاهرين، وكانت نتيجته مقتل عشرات من المواطنين.

وفي هذه الأثناء تطورت الأمور خارج البلاد بتحركات مضادة للثورة؛ إذ قام ملك بروسيا الإمبراطور ليوبولد الثاني، بالاجتماع بأخي الملك لويس السادس عشر وإعلان إنذار لسلطات الثورة بإطلاق سراح الملك، وإلّا فإن الجيش البروسي والقوات الفرنسية من اللاجئين على استعداد لغزو فرنسا وتحرير الملك بالقوة. ومع أن المقصد من البيان كان معنويًا أكثر منه فعليًا، إلا أن ردة فعل الشارع الفرنسي كانت عنيفةً ضد هذا التدخل، وأدى هذا الموقف إلى تصعيد الأوضاع، وإلى دعم حجة المتطرفين على حساب المعتدلين.

ولكن من الناحية الإجرائية؛ فقد حافظ المجلس على وجود الملك

لاستكمال خطوات التغييرات التي تجري في البلاد، ولذا فبعد أن أنجز المجلس الوطني مسودة الدستور، قدمها إلى الملك لويس السادس عشر الذي اعتمد الدستور وكتب على المسودة: «سأحافظ على الدستور في البلاد، وأدافع عنه من أي اعتداء من الخارج، وأساعد على تطبيقه بكل الوسائل المتاحة لي».

ثم وجه الملك خطابًا إلى المجلس، وقوبل خطابه بالتأييد والاستحسان من الأعضاء والجمهور، وبذلك أنجز المجلس الوطني أعماله في سبتمبر ١٧٩١م.

بعد أن أنهى المجلس الوطني أعماله حلَّ نفسه، وتكوّن محله المجلس التشريعي، وحسب الدستور الجديد؛ فقد تكوّن المجلس التشريعي من سبعمائة وخمسة وأربعين عضوًا، كان منهم ١٦٥ مؤيدًا للملكية الدستورية وهم يمثلون اليمين، وكان هناك ٣٣٠ من الليبراليين الجمهوريين والثوريين الراديكاليين، الذين كانوا يمثلون اليسار، وكان هناك ٢٥٠ من الأعضاء المستقلين، ولكن هذا المجلس صادف العراقيل منذ بدايته، وكانت هناك مواجهات بين الملك وبين الأعضاء حول عدد من القوانين.

وقد حدد بعض المؤرخين ستة أسباب لفشل المجلس الوطني والثورة في تحصين مكاسبها وهي كالآتي:

أولًا: أن الملك لم يصل إلى حد القناعة التامة بحدود سلطاته الدستورية، ولم يكن جادًّا في التعاون مع الثورة؛ بل كان يحاول أن يكسب الوقت لحين تحقق الدعم الخارجي لقمع الثورة، بينما كان موقف المجلس معه غير حازم ولا حاسم، وبالتالي فقد مرَّ الوقت دون اتخاذ توجه واضح للدولة.

وثانيًا: أن جهود الثورة في المواجهة مع المؤسسة الدينية أنهكتها وسببت تآكل التأييد الشعبي لها الذي اكتسبته في البداية.

ثالثًا: أن الاقتصاد تدهور خلال فترة الثورة خصوصًا بعد قيام الحكومة بطباعة المزيد من الأوراق النقدية من دون غطاء، مما أدى إلى تضخم فاحش وتقلصت إمكانيات الشعب ومدخراته إلى حد كبير، مما أدى إلى

تذمر الشعب وإصابته بالصدمة لما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية.

رابعًا: أن سكان الأرياف كانوا يطالبون الثورة بإلغاء نظام الضرائب الذي كان يثقل كاهلهم، ولكن بسبب أوضاع البلاد الاقتصادية فلم يكن بإمكان حكومة الثورة الاستجابة لهذا المطلب، وبالتالي فبالنسبة إلى المزارعين والفلاحين، فهم لم يحققوا أي مكاسب من الثورة.

خامسًا: أن طبقة العمال في المدن لم يتقبلوا أن يروا الملّاك والمهنيين والمثقفين يفوزون بثمار الثورة بدلًا من العمال الذين يعتبرون أنفسهم هم الأحق بقيادة الثورة، باعتبار أن الثورة قامت ونجحت بدماء العمال الذين تحملوا العبء الأكبر في مرحلة الكفاح المسلح.

سادسًا وأخيرًا: أن المحاولات الخارجية لإجهاض الثورة بالقوة أدت إلى التطرف من قبل قيادات الثورة واللجوء للعنف في المواجهات الداخلية والخارجية.

وفي أغسطس ١٧٩٢م قامت مجموعة من المليشيا الشعبية بمهاجمة القصر الذي كانت تسكنه العائلة المالكة في باريس، وبعد إبادة أفراد الحرس السويسري المكلفين بتوفير الحماية للملك، أخذوا الملك وعائلته سجناء لديهم، وفي جلسة خاصة للمجلس لم يشارك فيها إلا ثلث الأعضاء تقريبًا، غالبيتهم من المتطرفين، قرر الحاضرون تعليق النظام الملكي.

وظهر ضعف الحكومة الوطنية أمام التصرفات الفوضوية التي بدأ يقوم بها المتطرفون في باريس ودعواتهم للجماهير للقيام بها في المدن الأخرى؛ فقد قام المتطرفون باقتحام السجون وقتل المسجونين من رجال الكنيسة وغيرهم ممن يعتبرونهم أعداء الثورة، وحظيت دعوتهم للمدن الأخرى بالقبول من البعض، ولكن حتى من ضمن الكتلة المتطرفة، فكان هناك المعتدلون منهم وهناك الأكثر تطرفًا.

واستمرت الفوضى حتى انتهت انتخابات المؤتمر بمشاركة كل الذكور في البلاد، وكانت مهمة المؤتمر هي كتابة دستور جديد، وأصبح المؤتمر هو الحكومة الحقيقية التي تدير البلاد، وفي ثاني يوم من اجتماع المؤتمر الوطني تم إلغاء الملكية وإعلان فرنسا جمهورية في ٢٢ سبتمبر ١٧٩٢م.

ومن العام ١٧٩٢م وحتى العام ١٨١٥م انشغلت فرنسا في حروب متواصلة مع عدد من دول أوروبا؛ فقد كان هناك مجموعة من المتطرفين يريدون تصدير الثورة ومبادئها إلى بقية الدول، كما أن الملكيين أيضًا كانوا يدفعون باتجاه المواجهات العسكرية، آملين أنه أيًّا كانت نتيجة الحروب فإن الثورة ستخرج من هذه الحروب ضعيفة.

وكان هناك في الطرف الآخر المعارضون للحرب خوفًا على فرنسا؛ لأنهم يتوقعون أن فرنسا غير قادرة على تحمل الحرب في هذه الفترة، ولكن كان هناك أيضًا من الثوريين المتطرفين - مثل روبسبير - الذين كانوا يعارضون الحروب؛ لأنها ستعزز من قوة الملكية والعسكر، وأن الحروب ستثير الكراهية في نفوس الشعوب الأوروبية ضد الثورة الفرنسية.

وفي أبريل من العام ١٧٩٢م أعلنت فرنسا الحرب الوقائية على النمسا، وسارعت بروسيا في دخول الحرب متحالفة مع النمسا، ودخلت الجيوش البروسية الأراضي الفرنسية دون مقاومة تذكر، ولكن في سبتمبر ١٧٩٢م استطاع الجيش الفرنسي أن يرغم البروسيين على الانسحاب، وتبع هذا الانتصار الفرنسي انتصارات أخرى في بلجيكا وأجزاء من ألمانيا، وسقطت أغلب أراضي هولندا التابعة للإمبراطورية النمساوية في يد القوات الفرنسية، وبذلك اصطدمت فرنسا ببريطانيا والمملكة الهولندية.

وفي يناير ١٧٩٣م تم إعدام الملك لويس السادس عشر، مما أثار حفيظة العوائل المالكة في أوروبا التي كانت مرتبطة عائليًّا بعضها ببعض، وتحالفت بريطانيا وهولندا وبروسيا وإسبانيا بالإضافة إلى أغلب ممالك أوروبا على حرب فرنسا، وفي الحال اتضح عدم مقدرة جيش فرنسا الجمهورية على مجابهة كل هذه الجيوش مجتمعة، وبدأت الهزائم تتوالى.

وفي ربيع العام ١٧٩٣م تراجع الجيش الفرنسي عن الأراضي التي كان قد احتلها، وتزامن مع هذا الوضع قيام تمردات في عدد من المقاطعات الفرنسية، ولكن خلال انشغال قيادة قوات الجمهورية الفرنسية بالثورة الداخلية، لم تقم القوات الأوروبية بالمبادرة للاستفادة من ضعف الجبهة الداخلية في فرنسا، مما أعطى القوات الفرنسية الفرصة والوقت الكافي لتنظيم صفوفها وسحق التمرد الداخلي.

وفي صيف ١٧٩٤م استطاعت القوات الفرنسية أن تعكس الوضع في الجبهة، وأن تسجل انتصارات على الجيوش الأوروبية، حتى إنه في أوائل عام ١٧٩٥م استطاعت القوات الفرنسية احتلال مملكة هولندا مرة أخرى، وفي هذه المرة قامت فرنسا بإسقاط العائلة الملكية هناك، وإلغاء النظام الملكي وإنشاء جمهورية هولندية، واعتبار هولندا دولة تابعة لفرنسا. وهذه الانتصارات قادت إلى تفكك التحالف العسكري ضد فرنسا، ولم يبقَ من هذا التحالف إلا بريطانيا والنمسا(٥).

وكما هي الحال في كل الحروب، فإن أول ما يتأثر هو الاقتصاد؛ فالحروب مكلفة للدول، وتنعكس آثارها على المواطن في معيشته وحياته، وإن كانت القيادة تحاول دائمًا أن تحافظ على أسعار المواد الغذائية الأساسية، وأن تحول نقمة المواطن تجاه تجار مواد الغذاء الذين بدورهم لا يترددون في استغلال الظروف الصعبة وشح السلع في تضخيم الأسعار.

وهذه الأوضاع شجعت وساهمت على أن يتولى المتطرفون القيادة في الحكومة، وانعكس هذا على قرارات الحكومة التي أصبحت متطرفة أكثر فأكثر، وبدأت الحكومة بوضع سقف لأسعار بعض المواد الأساسية من الحبوب، ثم توسعت القائمة لتشمل كل المواد الغذائية ومواد أخرى، وهذا بدوره أدى إلى اختفاء أغلب السلع، فقامت الحكومة بإرسال مجموعات من المسلحين للتفتيش في الأرياف لاعتقال الفلاحين المخالفين ومصادرة المواد التي في المخازن. ولكن كل هذه الإجراءات وما صاحبها من تعسف وعنف، كانت ذا مفعول لفترة قصيرة ثم عادت الضائقة على الجميع بأشد مما كانت.

كما شهدت هذه الفترة (١٧٩٣ ـ ١٧٩٤م) أسوأ أوقات الثورة الفرنسية، وهي الفترة التي يُطلق عليها عصر الرعب، والتي سيطر فيها المتطرفون على الحكم، وبرز الرجل القوي في اللجنة القيادية، وهو في العادة يكون الأكثر تطرفًا، وهو ماكسميليان روبسبير، وكان يُطلق عليه لقب «غير القابل للإفساد»، وكان روبسبير دمويًا في تعامله مع منافسيه وأعدائه، كما كان من

---

(٥) EVANSON, GEORGES LEFEBVRE translated by ELIZBETH MOSS, *THE FRENCH REVOLUTION from its origins to 1793*, london: ROUTLEDGE AND KEGAN PAUL, 1962.

أشد الداعين إلى التعامل بشدة مع أعداء الثورة في الداخل والخارج، ويُقدر بأنه قد تم إعدام من ١٥٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠ شخص بآلة الجليوتان (المقصلة) من المتهمين بالعداء للثورة(٦).

وقامت الثورات والقلاقل في مختلف أنحاء فرنسا ضد حكومة الثورة الدكتاتورية، وكان أن تعاملت معها الحكومة بقسوة وعنف أدى إلى مقتل بين ١١٧٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠٠ مواطن، فضلًا عن مواجهة حرب خارجية وحروب أخرى داخلية أنهكت الحكومة واضطرتها إلى اللجوء للتجنيد القسري، وإلى إنشاء مليشيات ثورة أو ما سمي بجيش الثورة (حرس الثورة)، كما كانت المحكمة الثورية مشغولة بإصدار أحكام الإعدامات ضد كل من يتهم بالعداء للثورة.

وكان على رأس المحكوم عليهم قياديون في الثورة نفسها، ولكنها تصفية حسابات والتخلص من الأجنحة المعتدلة أو المنافسة من زعماء الثورة.

وقد ناقش المؤرخون هذا التحول في فكر الثورة وفلسفتها التي قامت من أجل الحرية والقانون وحقوق الشعب ضد الظلم والتسلط والدكتاتورية، ثم تحولت إلى تبني الظلم والتعسف وانتهاك القانون والدكتاتورية، فكان هناك التفسير الماركسي الذي يعزو هذا التحول إلى الأخطار الخارجية والمؤامرات الداخلية المعادية للثورة، مبررًا اضطرار الثورة إلى اللجوء لهذا الخط، وبالتالي فإن روبسبير وأعوانه أبطال وليسوا خونة للثورة، وهناك من المؤرخين الذين يأخذون بأن العنف هو جزء موجود أصلًا في مبادئ الثورة منذ البداية، وهناك من المؤرخين من يقول بوجود كل من هذين التفسيرين في الوقت نفسه.

وفي يوليو ١٧٩٤م حدثت انقسامات وثورة داخل المؤتمر الوطني مضادة للتطرف الذي يسيطر على مسيرة الثورة ودكتاتورية روبسبير وأعوانه، واتخذ المؤتمر قرارًا بإعدام روبسبير وعدد من أعوانه، وهنا نرى تحقق مقولة: «إن الثورة تأكل أبناءها».

---

(٦) EDITORS, SPARKNOTES, "THE FRENCH REVOLUTION (1789-1799)." 2005, *SPARKNOTES.*

وبسيطرة المعتدلين على مقاليد الحكم، بدأوا بملاحقة أعضاء كتلة روبسبير والمحسوبين عليه والإسراع بإعدامهم، حتى سمى المؤرخون هذه الفترة بعصر الرعب الأبيض.

ولكن الأوضاع الداخلية لم تتحسن؛ بل استمرت الأزمة الغذائية الشديدة في البلاد، كما استمر التذمر والقلاقل والاضطرابات، وكانت اللجنة التنفيذية التي كانت تدير البلاد لا تثق في الديمقراطية تحسبًا لأعداء الثورة، لذا بادرت اللجنة إلى ملاحقة المعارضين والمنتقدين لسياستها، وازداد اعتماد اللجنة والمؤتمر العام على الجيش في قمع المعارضة في الداخل وحرب الأعداء في الخارج، مما أعطى المزيد من النفوذ والسيطرة للجيش على أمور الدولة.

وفي جبهات القتال، حافظت الجيوش الفرنسية على انتصاراتها في أوروبا، ولكن بريطانيا لم تستسلم بعد تفكك التحالف الأول، وعملت الدبلوماسية البريطانية وأموالها اللامحدودة في ذلك الزمان على إنشاء تحالف آخر في عام ١٧٩٨م يتكون من روسيا والدولة العثمانية والنمسا، وسُمي هذا بالتحالف الثاني.

وحقق التحالف الثاني انتصارات سريعة أدت إلى تراجع الجيش الفرنسي، وتحرير الأراضي التي كانت قد احتلها، وفي نوفمبر ١٧٩٩م قاد الجنرال نابليون الانقلاب العسكري ضد المؤتمر الوطني واستلم الجيش الحكم في البلاد.

واكتسب نابليون المكانة والشهرة والقوة نتيجة لقيادته الناجحة خلال الحروب التي خاضتها القوات الفرنسية تحت إمرته، ففي عامي ١٧٩٧ - ١٧٩٩م استولى نابليون على إيطاليا التي كانت مقسمة إلى عدة ممالك وتحت سلطات مختلفة، وقد أعاد نابليون تنظيم الممالك الإيطالية بما فيها مملكة البابا الذي أرسله نابليون إلى فرنسا، كما ضم بلجيكا إلى فرنسا، وأنشأ في هولندا وسويسرا جمهوريات تابعة لفرنسا، وغير خريطة أوروبا باستيلائه على معظم دولها، وأصبحت فرنسا هي القوة العظمى في القارة.

حظيت الثورة الفرنسية الكبرى في عام ١٧٨٩م باهتمام كل الأطراف؛ فقد قام كل من المحافظين بدراستها بدقة لتفادي تكرارها في بلدانهم، كما

قام الإصلاحيون بمراجعة أحداثها بتمعن، لكي يكتشفوا كيف ضلت الثورة عن طريقها المعتدل الذي هدفوا إليه، وكذلك الثوريون الذين فقدوا ثمار ثورتهم إلى الدكتاتورية تدارسوا وبحثوا عن أخطائهم التي سمحت للدكتاتورية أن تسرق الثورة.

ولكن تبقى الثورة الفرنسية الكبرى وبغض النظر عن نتائجها النهائية، هي الثورة الملهمة لثورات الشعوب في أوروبا بشكل أساسي، وفي بقية بلدان العالم بعد ذلك، فكان للثورة الفرنسية الأثر المباشر في عام ١٨٤٨م في تحريك شعوب أوروبا لتقوم بثوراتها التي تلتها في العشرات من الممالك والإمارات الأوروبية وفي أوقات متقاربة.

وهنا نرى أن التكنولوجيا كان لها الأثر الفعّال في انتشار الثورة وأخبارها من بلد لآخر، ففي عام ١٧٨٩م احتاج الأمر إلى عدة أسابيع لنقل تفاصيل أخبار الثورة، ولكن في عام ١٨٤٨م، وبفضل القطار والتلغراف؛ فقد كانت الأخبار تنقل التفاصيل أولًا بأول، وهذا من العوامل الأساسية في تشجيع الشعوب على الثورة أسوة بجيرانهم، ونقل بذور الثورة وتكتيكاتها من بلد لآخر.

واستطاعت المعارضة الليبرالية أن تسيطر على الأوضاع مستغلة ضعف الأنظمة القديمة، وترددها في استحداث إصلاحات كان من الممكن أن ترضي شريحة كبيرة من المواطنين، ويضاف إلى ذلك تراكم الأوضاع الاقتصادية السيئة التي ساهمت إلى حد كبير في تململ الطبقة الوسطى بالإضافة إلى الطبقة الفقيرة، وتتحمل الأنظمة النصيب الأكبر من فشلها وهزيمتها، ففشل الأنظمة القائمة كان بسبب غياب القيادة القادرة، بقدر ما هو سوء الأوضاع الاقتصادية والعزلة بين النظام والمجتمع المدني.

ولذا فعندما واجهت هذه الأنظمة المظاهرات الضخمة، وبدأت عمليات الثورة في الشوارع، بدأت السلطة في فقدان توازنها، وانهزمت داخليًّا قبل هزيمتها في الشوارع، مما أدى إلى تخلي فئات من العسكر والسياسيين عن النظام والانضمام إلى الثورة.

ويذكر أحد مرافقي الملك الفرنسي لويس فيليب أنه عندما قرر الملك التنازل عن العرش استجابة لمطالب الثورة، لاحظ المرافق تبخر حاشية

الملك من حوله خلال ساعات، فهؤلاء لم يساعدوه بالنصيحة الصالحة عندما كان يمكن تفادي الغضب الشعبي، وعندما تأزمت الأمور وسقط الملك سارع هؤلاء إلى الهروب والتخلي عنه بكل سرعة.

بينما في الجانب الآخر نرى أن مثل هذه الظروف الدقيقة مملوءة بمشاعر الوطنية والبحث عن الكرامة، والمستقبل الأفضل الذي يساهم ويشارك فيه الجميع، من دون مهمشين، ومن دون طبقية بغيضة، ومن دون فساد يقضي على أحلام الشباب.

فلم تكن ناتجة بسبب ضعف النظام فقط، ولكن قوة الثوار النابعة من وحدة الشعب، واستعداده للتضحية هي العامل المهم الذي يضع النجاح في كفة الثورة، وهذا انعكس في الوحدة بين طبقات الشعب التي كانت متنافرة أو على الأقل غير متعاونة، فكانت صفوف الثوار في الشوارع تضم النبلاء والمفكرين ورجال الدين والعمال والفقراء والنساء والأطفال.

هذه هي الوحدة الاجتماعية التي تعزز من نجاح الثورة الشعبية، والملاحظ في ثورات أوروبا هذه، أن الفلاحين في الأرياف كان لهم دور كبير في تأييد الثورة؛ فالفلاحون في العصور الماضية كانوا تابعين لأسيادهم من ملّاك الأرض، ولكنهم في هذه الفترة كانوا داعمًا أساسيًّا للثورة ومن أسباب نجاحها.

وكذلك كان الدور المهم للطبقة الوسطى من مالكي العقارات والتجار متوسطي الحال في مساندة الثورة، والطبقة الوسطى تقليديًّا تكون من مؤيدي النظام القائم والاستقرار، حتى وإن كانت مواقفها مواقف ليبرالية تؤدي إلى توجيه اللوم والانتقاد للنظام، فإنها لا تتعدى حدود الانتقاد، ولا ترقى إلى الدعوة إلى الثورة أو القيام بها والمشاركة فيها، ولكن ما حدث في تلك السنة (١٨٤٨م) كان مختلفًا؛ إذ انفصمت العلاقة بين الطبقة الوسطى وبين النظام، وانعكس هذا الانفصام في الميادين كافة.

يذكر المفكر السياسي الفرنسي تاكوفيل، أنه خلال تلك الثورة صادف كتيبة من الحرس الوطني الفرنسي، وهم في طريقهم للانضمام إلى الثوار، ومن المعروف أن الحرس الوطني يضم في غالبيته أبناء الطبقة الوسطى، وقد برروا موقفهم من تركهم الدفاع عن النظام والانضمام إلى صفوف الثوار، بأن

كل الأخطاء تتحملها الحكومة، وعليهم ـ الحكام ـ أن يتحملوا الأخطار، لماذا نموت نحن من أجل أفراد أساءوا إدارة الدولة إلى هذه الدرجة؟!

ولكن هذه الوحدة الاجتماعية لم تدم طويلًا؛ فقد كانت قائمة على افتراض غير حقيقي، وهذا الافتراض هو أن الشعب قد انتصر بشكل دائم على النظام القديم، وهذا قد يكون حقيقة في فترة زمنية في بداية الثورة ونشوة انتصارها، ولكن النظام القديم ـ الذي بالفعل قد تعرض لهزيمة كبرى وضربات موجعة أدت إلى تفكك كياناته ومقومات قوته ـ لم ينتهِ تمامًا، وحافظ على وجوده الرمزي وعلاقاته الداخلية والخارجية الصالحة للاستخدام في الوقت المناسب، كما حافظ على مصادره المالية بطريقة أو أخرى.

وكذلك الافتراض بأن الثورة الشعبية قد نجحت بشكل نهائي، قام على الفكرة النبيلة بأن الثورة تشكل بداية جديدة للمجتمع، حيث تتحد طبقات المجتمع الجديد وتتعاون معًا من أجل تعزيز الحرية المكتسبة في ظل النظام الليبرالي الذي يتسع للجميع.

ولكن بعد أن استقرت الأمور للثورة، برزت مشكلتان تؤديان إلى تمزيق هذا المجتمع المثالي الذي حلمت به الثورة: المشكلة الأولى كانت مسألة الأوضاع السياسية للأقليات المتواجدة في المجتمع في مجتمع ليبرالي، والمشكلة الثانية كانت كيفية مجابهة الفقر الذي كانت تعيش فيه الشريحة الأكبر من المجتمع.

الفصل الثاني

الكنيسة والثورة الفرنسية

من أهم إنجازات الثورة الفرنسية هو التحول في مركز القوة من الكنيسة إلى الدولة، وكانت الكنيسة تشكل مركز ثقل في أمور الدين والدنيا في الدولة، وكانت تملك حوالي ١٠٪ من الأراضي في المملكة، كما كانت معفية من دفع الضرائب للدولة؛ بل كانت تحصّل ١٠٪ ضريبة على كل مدخول في البلاد.

وكان التسلط المطلق وجبي الضرائب وممارسات الفساد من رجال الكنيسة من أسباب كراهية الشعب للمؤسسة الدينية، وخصوصًا من الأقلية البروتستانت الذين يؤيدون أن تقوم الدولة بتحجيم دور الكنيسة ورجالها، كما كان لرجال عصر التنوير - مثل فولتير - الأثر الكبير في الدعوة إلى تحجيم دور الكنيسة، وتهيئة الرأي العام لقبول سيطرة الدولة على المؤسسة الدينية.

وكما ذُكر سابقًا؛ فقد بدأ المجلس الوطني في إلغاء حق الكنيسة في فرض الضرائب وجبايتها على المواطنين، وفي نوفمبر أعلن المجلس مصادرة جميع الأراضي التي تملكها الكنيسة، ووضعها تحت سلطة الدولة لاستخدامها لأغراض تخدم الدولة.

وأخذت الدولة على عاتقها مسؤولية رواتب العاملين في الكنيسة، وصرف المساعدات للفقراء والمرضى والأيتام، وبدأ المجلس في بيع أراضي الكنيسة لتعزيز ميزانية الدولة.

وفي أواخر العام ١٧٨٩م، قام المجلس بإلغاء نظام التعهد بالرهبنة، وفي فبراير ١٧٩٠م، أعلن المجلس حل كل المؤسسات الدينية، وتشجيع الرهبان والراهبات على ترك هذا الالتزام والعودة للحياة الطبيعية.

وفي يوليو ١٧٩٠م، صدر القانون المنظم لرجال الدين؛ إذ أصبحوا - حسب هذا القانون - موظفين في جهاز الدولة، ووضع لهم كادر رواتب، كما أدخل نظام اختيار القساوسة بالانتخاب، وقد اعترض الكاثوليك على نظام الانتخاب؛ لأنه يسحب من البابا في روما حق تعيين القساوسة في الكنائس.

وفي نوفمبر من العام نفسه، اشترط المجلس على رجال الكنيسة أن يؤدوا قسم الولاء للدستور المدني، وقد أدى هذا إلى انقسام رجال الدين: ٢٤٪ منهم قبلوا بتبعيتهم للدولة المدنية ودستورها، والباقي رفضوا مؤكدين تبعيتهم للبابا في روما.

وهذا الرفض من غالبية رجال الكنيسة دفع رجال الثورة إلى ملاحقة رجال الدين وإرغامهم على أداء القسم بالولاء للدستور، أو النفي أو حتى الإعدام لمن يصرّ على الرف(١).

ومن القرارات الغريبة والطريفة التي اتخذتها قيادة الثورة، هو جعل الأسبوع عشرة أيام، وهذا القرار جعل من الصعوبة على الملتزمين الكاثوليك تذكّر يوم الأحد للذهاب إلى الكنيسة، ولكن حتى العمال تذمروا من هذا القرار الذي قلص أيام العطلة الأسبوعية من ٥٢ يومًا إلى ٣٧ يومًا فقط.

وقد ساءت العلاقة بين الدولة ورجال الدين لدرجة كبيرة وبغير مبرر مقبول، وخصوصًا في عصر الرعب اللاحق الذي تولى فيه روبسبير رئاسة اللجنة العليا، وفي تلك الفترة بذلت سلطة الثورة جهودًا كبيرة في سبيل تقليص دور الدين المسيحي وفصل الدين عن الدولة، بما في ذلك وضع رجال الكنيسة في السجون أو قتلهم وهدم الكنائس والأديرة وكل رموز الدين في البلاد.

كما حاولت السلطة الثورية أن تلغي المناسبات الدينية وتحل محلها مناسبات وطنية وقومية، وهذه الهجمة الموجهة إلى الكنيسة والدين بالذات أدت إلى ولادة رد فعل واسع النطاق عند عامة الشعب، الذين رفضوا تفريغ

---

(١) Betros, Gemma, "THE FRENCH REVOLUTION AND THE CATHOLIC CHURCH." december 2010, *HISTORY TODAY*, 2012.

المجتمع من الدين المسيحي ومحاولات السلطة في إحلال أفكار فلسفية محل الدين، حتى وصلت الأمور إلى حد مهاجمة رجال الثورة وممثلي السلطة، والتعاطف مع رجال الدين وحمايتهم.

وعندما وجدت قيادة الثورة أن التصادم المباشر مع الدين ورجاله لم ينجح، طرحت فكرًا جديدًا قائمًا على أن التأمل والعقل كافيان للتعرف إلى وجود الخالق، وبالتالي فلا داعي لوجود الكنيسة ورجالها لممارسة الدين، ولكن كل جهود الثورة في محاربة الدين لم تفلح في اقتلاع الإيمان من قلوب الشعب، وهذه من أخطاء الثورة الفرنسية الكبرى.

فالممارسات السيئة التي كان يقوم بها رجال الدين لا تمثل الدين المسيحي، وإنما هي استغلال من رجال الكنيسة للدين، وكان على الثورة أن تفرق بين الدين وبين ممارسات رجال الكنيسة، وكان من الممكن أن يكون الدين عاملًا مساعدًا للثورة؛ حيث إن مبادئ المساواة والعدالة والإخاء لا تتعارض مع الدين.

وفي العام ١٨٠١م عندما استلم نابليون السلطة المطلقة في الدولة، فهم بعبقريته أنه لا جدوى من محاربة رجال الدين، فقام بالتفاهم مع البابا بيوس السابع حول وضع الكنيسة في فرنسا، ومن خلال لجنة اشترك فيها ثلاثة أعضاء يمثلون نابليون وثلاثة يمثلون البابا، تم الاتفاق على أن الكنيسة الكاثوليكية هي الكنيسة المعترف بها.

ورد الاعتبار للكنيسة في الدولة ولكن بصفة شكلية وليست فعلية، وتم التوقيع على اتفاق بهذه الصورة، وكان المستفيد الأكبر من هذا الاتفاق هو نابليون نفسه الذي كسب تأييد الشعب الفرنسي دون أن يتنازل عن شيء من سلطته.

ويروى أن نابليون قال لأخيه لوسيان: «إن القادة المنتصرين لا يدخلون في صراع مع رجال الدين؛ بل إنهم يستطيعون احتواءهم واستغلالهم».

واستمر هذا الوضع للعلاقة المتأزمة بين الدين والدولة في فرنسا لعدة عقود، حتى تم حسم الأمر نهائيًّا في عام ١٩٠٥م، حين قامت الجمهورية الثالثة بفصل الدين عن الدولة بشكل نهائي وقاطع.



الفصل الثالث

تأثير الثورة الفرنسية؟

للثورة الفرنسية آثار لم تتمتع بها ثورة أو حركة أخرى في تاريخ الإنسانية، فهي جاءت بمبادئ إنسانية راقية، وإن كانت هذه المبادئ لم تُطبق في السنوات الأولى إلا أنها كانت الأساس الذي قامت عليه الثورة، واستمرت كل الحركات الشعبية والفكرية فيما بعد تهدف إلى تطبيق هذه المبادئ.

كما أنها حققت انتشارًا شعبيًّا بين شعوب العالم، وتحظى الثورة الفرنسية بنظرة رومانسية لم تحظَ بها أي ثورة في العالم، ولم يخفت بريقها على مر الزمن، ويمكن تحديد أسباب تأثير الثورة الفرنسية عالميًّا وتاريخيًّا في النقاط التالية:

أولًا:

أن الثورة الفرنسية وضعت حدًّا واضحًا لصلاحيات الملك والنبلاء، وهي لم تكن ثورة بسيطة لتغيير النظام، ولكنها انطلقت من مفاهيم عصر التنوير والإصلاح الديني، ولذا فهي أولًا ثورة شعبية شارك فيها كل فئات الشعب، وكلهم جاءوا لإسقاط مبادئ مضى على تطبيقها قرون، وهي المبادئ القائمة على الحق الإلٰهي للملك، وحقوق النبلاء المطلقة على العاملين في أراضيهم، وهيمنة الكنيسة على حياة المواطنين ووضع رجالها فوق القانون والمحاسبة والنقد، فعملت الثورة الفرنسية على إقامة مبادئ مبنية على فكر التنوير مكان تلك المبادئ المطبقة منذ قرون.

ولذا فبالرغم من الدماء التي جرت في باريس والمدن الفرنسية الأخرى ببشاعة وبكثير من الظلم والتعسف، فإنها طوت بذلك عصور التسلط من الفئة

القليلة على عامة الشعب، ومقارنة بالثورة في بريطانيا التي أدت إلى إنشاء ملكية دستورية، حتى ولو أنها مرت بحرب أهلية، إلا أنها حافظت على التوازن بين فئات الشعب، وحفظت الكثير من التقاليد إلى يومنا هذا.

ولذا فلا يعتبر الباحث ما حدث في بريطانيا ثورة؛ بل هي أقرب إلى التطور السياسي والاجتماعي حتى وإن كان في بعض الفترات غير سلمي، وبسبب دراماتيكية الأحداث في الثورة الفرنسية وما صاحبها من قصص رومانسية وأدبية، فهي قد سيطرت على خيال الكتّاب والفلاسفة والثوار في العالم إلى يومنا هذا.

لقد هدفت الثورة الفرنسية منذ بدايتها إلى القيام بعملية إلغاء العصر الماضي بالكامل، وكأنهم كانوا يعملون على تمزيق كل صفحات تاريخ فرنسا والبداية في كتابة صفحات جديدة، مع أن الثورة لم تسر بنظام منطقي، وجابهت الكثير من العوائق والمطبات، والتشعب في طرقات غير ممهدة، حتى انتهت بأن يقوم ضابط عبقري من جزيرة كورسيكا لا ينتمي للطبقة الأرستقراطية ولا لمنتدى المثقفين والمفكرين ولم يشارك في قيادة الثورة، بالقفز إلى كرسي السلطة ليثبّت نفسه دكتاتورًا ثم إمبراطورًا على فرنسا وأغلب بلاد أوروبا.

ثانيًا:

كان للثورة الفرنسية موقف حاد من المؤسسة الدينية الرئيسة التي هي الكنيسة الكاثوليكية، وأسباب ذلك أن الكنيسة ورجال الدين كانوا في تحالف قائم على المصالح المتبادلة مع المؤسسة السياسية التي كان يمثلها الملك، وهو صاحب الحق الإلهي المطلق في الحكم كما تعلن الكنيسة وتذكر المؤمنين في الكنيسة في خطب أيام الأحد.

ومن جانبه، فإن الملك يعطي للكنيسة حرية التحرك في دائرة الوساطة بين المؤمنين والرب، وما يتبع ذلك من ضرائب وتبرعات وهبات للكنيسة يقدمها المساكين والأغنياء طمعًا في المغفرة والتوبة والجنان في العالم الآخر.

ولذا فإن الثورة وحتى قبل قيامها قد ربطت بين الكنيسة والملك،

واعتبرت فساد الملك والنبلاء وفساد الكنيسة ورجالها متلازمين، وعندما قامت الثورة ونجحت في تسلم السلطة وتحجيم النبلاء والملك، لم تتأخر في ملاحقة رجال الدين والعمل على القضاء عليهم وعلى تأثيرهم في عامة الشعب.

كما صادرت ممتلكات الكنيسة لكي تحدّ من إمكانياتها المالية؛ بل وقد حاولت في أوجها أن تلغي الدين المسيحي وتنهي وجوده في كل فرنسا، حتى إنها طرحت مفاهيم جديدة غير مرتبطة بالديانة المسيحية للعقيدة وحاولت الترويج لها.

وهذه الخطوات الخطيرة هي تمامًا ما حاولت الثورة الماركسية أن تكرر فعله في روسيا بعد نجاح الثورة البلشفية في عام ١٩١٧م، ولكن هذه الجهود باءت بالفشل وأوجدت ردود فعل سلبية من عامة الشعب، وخصوصًا الفقراء الذين قامت الثورة من أجلهم.

فقد استفز العداء الذي أبدته الثورة للدين عامة الشعب، ومهّد للانقلاب على الثورة، وكان أول ما عمله نابليون عندما استولى على السلطة من اللجنة الثورية، هو التوصل إلى صيغة تعايش توافقي بين الدولة والكنيسة، وهو بالحقيقة لم يُعِد أي شيء إلى الكنيسة، ولكنه خفف الضغط والملاحقة على الكنيسة ورجالها، وحافظ على هيمنة الكنيسة الكاثوليكية على الجانب الديني للمجتمع، مع الحد من سلطة الكنيسة وعدم تدخلها في أمور الدولة.

بل وأصبح القساوسة يأخذون رواتب من الدولة، وبهذه الطريقة فإنهم أصبحوا مجرد موظفين تابعين مثلهم مثل الآلاف من الموظفين المدنيين.

ثالثًا:

أن الثورة بتطبيقها لأفكار عصر التنوير وصعود عامة الشعب إلى المستوى الذي يشاركون فيه عمليًّا في توجيه الأحداث التي غيرت وجه بلادهم إلى الأبد، فإنها حركت وأوجدت - بقصد أو بغير قصد معلن - إطلاق شرارة الشعور القومي في نفوس الفرنسيين.

وبدورهم، فإن أفراد الجيش الفرنسي قد نقلوا هذا الشعور إلى بقية شعوب أوروبا، وهذا الشعور القومي المرتبط بأرض محدودة ولغة وأصول

مشتركة مع المواطنين الآخرين، هو مفهوم جديد على كثير من الشعوب التي كان ارتباطها وتبعيتها لمن يملك الأرض ويسيطر عليها بالقوة، حتى ولو لم يكن من أهل هذه البلاد ولا يتكلم لغتهم وغير مرتبط بهم.

ومفهوم القومية هو مفهوم حديث نسبيًا، ولكنه مفهوم مهم جدًا وذو أثر كبير في التطورات التي حدثت في خريطة العالم منذ القرن الثامن عشر وإلى يومنا هذا، وما زالت القومية هي الأساس والدافع لتكوين الدول، وإن كانت حروب فرنسا على الدول الأوروبية وعلى مصر هي حروبًا استعمارية وتوسعية قائمة على فكر العصور الوسطى، فإنها أصبحت قناة لنقل أفكار عصر التنوير ومبادئ الثورة الفرنسية، خصوصًا تلك المتعلقة بالجوانب السياسية والقانونية التي جاءت من خلال النظام الذي كان يتبعه الاستعمار الفرنسي بنقل النظم الفرنسية وفرضها بالقوة على البلاد التي يحتلها.

رابعًا:

نجحت الثورة في وضع الدستور، وأهم من ذلك في فرض احترام الدستور كمؤسسة، حتى وإن مرت فترات عديدة لم تلتزم فيها السلطة بقوانين الدستور، سواء كانت السلطة ملكية أو جمهورية، يمينية أو يسارية، ولكن على الأقل، فإن الكل كان يحافظ على وجود الدستور ولو كان غير مؤثر تمامًا.

وكان هدف الثورة منذ البداية، هو أن تنهي الحكم المطلق في أي صورة كان، وحتى عندما استولى نابليون على السلطة، فإنه حافظ على وجود الدستور مع أنه أعلن نفسه إمبراطورًا.

وكانت شخصيته طاغية على الحكومة إلا أنه وجد أن وجود الدستور هو استكمال لمؤسسات الدولة، وأصبح الدستور الفرنسي أساسًا لكثير من دساتير دول العالم وخصوصًا تلك الحديثة التحرر، وحتى عندما تأتي حكومات متعاطفة مع المؤسسة الدينية أو طبقة النبلاء، فإنه لم تستطع أي حكومة أن تعيد ميزات طبقة النبلاء أو رجال الدين.

ومن مؤشرات نجاح الثورة الفرنسية أنها أبقت شعارها (الحرية، والمساواة، والأخوة) بشكل دائم جزءًا من الحياة الفرنسية، وقد حاولت

حكومة فيشي اليمينية خلال الحرب العالمية الثانية أن تلغي هذا الشعار، وأن تحل محله شعار «العمل، والعائلة، والوطن»، ولكنها فشلت وانتهى وجودها خلال أعوام قليلة عاد بعدها شعار الثورة ليصبح هو شعار الجمهورية الخامسة الحالية.

خامسًا:

الثورة الفرنسية جاءت على هتافات الأخوة والمساواة والحرية، ونتج عنها مبادئ انتشرت في العالم أجمع على مر السنوات، وبغض النظر عن الالتزام بتطبيق هذه الشعارات أو تجاوزها في بعض الأحيان، إلا أن هذه المبادئ كان لها أكبر الأثر في تكوين مجتمعات حديثة متجانسة. وأهم هذه المبادئ عندما ترجمت إلى التطبيق العملي، هي مساواة المواطنين أمام القانون، وحرية الفكر والعقيدة.

وقد نجح النظام الثوري بعد استقراره في تحسين النظام القضائي وتطويره إلى أن أصبح نموذجًا عالميًا تقتدي به الدول، وحرّم تعذيب المتهمين للحصول على اعترافاتهم، وفتح المجال أمام حرية المواطن في الزواج المختلط دينيًا باعتبار هذا من صلب حرية الفرد في الاختيار، وهذه كلها مبادئ أصبحت الآن من بديهيات الحياة، ولكنها في عام ١٧٨٩م كانت أفكارًا جديدة تتحدى التقاليد والمعتقدات والحقوق التي يدعي الملوك والنبلاء أنها حقوق إلٰهية.

ومن أفضل الأمثلة للتأثير المباشر الذي أوقعته مبادئ الثورة الفرنسية خارج حدودها، هو قيام الدولة السويسرية على أسس حديثة استعارت من الثورة الفرنسية مبادئ المساواة للمواطنين وقبول الاختلافات الحضارية، حتى إن سويسرا احترمت اللغات المختلفة لمكونات شعبها، فأقرت رسميًا ثلاث لغات رسمية هي: الفرنسية والألمانية والإيطالية.

ولم تسعَ الدولة ولا الشعب الأغلب عددًا بالقوة أو القانون أو التصويت الديمقراطي إلى تهميش لغات الأقلية وثقافتها، وإنما حولت هذا التنوع والاختلاف إلى مصدر قوة بدلًا من كونه مصدر ضعف وتفكك، ولم يكن ذلك ممكن الحدوث لو لم تحترم حرية المواطن الفردية وحرية معتقداته وثقافته.

الناحية الفكرية للثورة الفرنسية:

من الناحية الفكرية، فإن للثورة الفرنسية الأولى آثارًا واضحة في عصرها وفي كل العصور اللاحقة وحتى يومنا هذا، ولا يتناسب حجم آثارها مع السنوات القليلة التي حكمت فيها هذه الثورة، ولا مع نجاحاتها على الأرض السياسية؛ فالفكر الذي بنت عليه الثورة فلسفتها والذي حاول رجالها أن يترجموه إلى قوانين ومبادئ تقود البلاد وتنظم الحياة بكل أوجهها، أصبح جزءًا خالدًا من الحضارة الإنسانية، وأصبح أساسًا طبيعيًّا لكل ثورة بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو لغة شعبها.

ومن أكبر الثورات التي استعارت واستفادت من دروس الثورة الفرنسية، هي الثورة البلشفية في روسيا في عام ١٩١٧م، ومع أن هذه الثورة قامت على الفكر الذي وضعه كارل ماركس، إلا أن فكر ماركس نفسه قد تأثر بشكل مباشر بفكر الثورة الفرنسية، واتضح هذا التطابق في التطبيق الذي سعى إليه الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في محاولته لتكرار التجربة الفرنسية.

ولكن مع تجاوز الأحداث التي اعتبرها رجال الثورة الشيوعية أخطاء أو قصورًا في الثورة الفرنسية، ومن أهداف الثورة الشيوعية، هو بناء مجتمع تعم فيه المساواة والإخاء مع مفهوم مختلف عن الحرية الفردية، ولكن بالطبع فإن هذا لم يحدث؛ فالأفكار والأهداف كانت نبيلة، ولكن العامل البشري دائمًا ما يكون هو الحاسم في تاريخ الإنسانية؛ فقد فشلت الثورة الشيوعية في تحصين الثورة من التسلط الفردي والدكتاتورية.

ولم يخلُ تاريخ الثورة البلشفية والدولة السوفيتية من الاعترافات اللاحقة بإمكانية أن يحيد القادة عن خط الثورة، وأن يطغى الفساد وحب التسلط على إنجازات الثورة، وأن دائمًا ما يأتي دكتاتور جديد بدلًا من السابق، وبذلك ابتليت الثورة الشيوعية بدكتاتورية الحزب، ومن ثَمَّ دكتاتورية الفرد، إلى أن سقطت الثورة وسقطت معها الأفكار التي جاءت من أجلها.

أثر الثورة الفرنسية في دول أوروبا:

كما ذكرنا سابقًا، فإن الثورة الفرنسية تشكل نقطة مهمة في تاريخ

الإنسانية، وإن آثار الثورة الفرنسية امتدت عبر حدودها وعبرت القارات، كما أن تأثيرها لم يكن وقتيًا ولا مرتبطًا في فعاليته بزمن محدد تفقد بعده الثورة مفعولها، وإنما كان عابرًا للزمن وعابرًا للحدود الجغرافية.

وإن كان هذا أثر الثورة الفرنسية في العالم، فمن باب أولى أن تكون للثورة الفرنسية أكبر الأثر في دول أوروبا، ولكن بالطبع، فإن هذا الأثر يختلف من دولة لأخرى بحسب العلاقة التاريخية، والموقع الجغرافي، والأوضاع الداخلية لكل بلد.

على سبيل المثال؛ فالعلاقة بين فرنسا وبريطانيا لها خصوصية، فبريطانيا لها تاريخ طويل من الصراع مع فرنسا وتكررت الحروب بينهما، كما أن بريطانيا قد توصلت إلى نظام ملكي دستوري يحفظ حقوق الشعب ويحافظ على الملكية، ولذا فإن بريطانيا لم تتقبل الثورة الفرنسية كما أنها كانت تخشى وتتوجس من أي نظام فرنسي قوي يؤدي حتمًا إلى النزاع والحرب مع بريطانيا، ولم تكن راضية عن دموية الثورة ولا التعامل المذل مع العائلة المالكة والنبلاء؛ فالنموذج البريطاني يهدف إلى التوازن بين الطبقات والتغيير البطيء المدروس المبني على التطور وليس القفز السريع.

وقد اتخذت بريطانيا موقفًا معاديًا من الثورة الفرنسية، ودخلت في التحالف المضاد للثورة عسكريًّا وماليًّا ودبلوماسيًّا، ولا شك أن بريطانيا لم تتولّ هذه المسؤولية حبًّا في العائلة الملكية الفرنسية، ولكنها لم تشأ أن تكون على قرب منها جمهورية قوية تسعى إلى تصدير أفكارها الثورية.

وأما ألمانيا فقد تأثرت بالأفكار الليبرالية التي تبنتها الثورة خصوصًا تلك المتعلقة بحرية الاقتصاد وتطوير القوانين ونظم الزراعة، وكان الأثر الأكبر للثورة الفرنسية في ألمانيا، هو تشجيع روح القومية بين الشعب الألماني، ولكن بالطبع، فإن بروسيا والنمسا قد اتخذتا منذ البداية موقفًا عدائيًّا واضحًا من الثورة، خصوصًا في دفاعهما عن العائلة المالكة التي كانت مرتبطة عائليًّا بملوك ألمانيا والنمسا.

وكذلك كان تأثير الثورة الفرنسية في بقية الدول بدرجات مختلفة، ولكن

بالتأكيد كان التأثير بشكل دائم ولم يكن تأثيرًا عابرًا لفترة زمنية معينة[١].

وأما الولايات المتحدة الأمريكية، فإن لها وضعية تاريخية خاصة مع فرنسا، فإن فرنسا ساعدت ودعمت المستعمرات البريطانية في أمريكا والثائرة على التسلط البريطاني، وبذلت الجهود في دعم الأمريكيين في حرب ١٧٧٦م التي أدت إلى استقلال الولايات الأمريكية، علمًا بأنه في ذلك الوقت كانت فرنسا ملكية، ولكن كان هناك تعاطف شعبي كبير مع طموحات الأمريكيين في الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير.

وهذا التعاطف لم يأتِ من فراغ، وإنما تأثرًا بكتابات فولتير وروسو وديدرو وغيرهم من الفلاسفة الذين بشّروا بحقوق الشعوب وحريات الأفراد، واتفقت السياسة مع هذا التعاطف الشعبي؛ فالساسة الفرنسيون أرادوا إضعاف بريطانيا بتقليص مستعمراتها.

وهكذا فقد كان لفرنسا الملكية دور كبير في مساعدة الأمريكيين الثائرين حتى استقلت المستعمرات الأمريكية، وتم توقيع وثيقة الاستقلال مع بريطانيا في باريس في عام ١٧٨٣م، ولذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت متعاطفة مع فرنسا في كل الظروف، خصوصًا وأن شعارات الثورة الفرنسية تعكس المبادئ الأمريكية التي بُني عليها الدستور الأمريكي، ولذا فالتأثير الفرنسي في أمريكا كان سابقًا للثورة الفرنسية، ولكن الأفكار نفسها التي أشعلت الثورة الفرنسية هي ذاتها التي تبنتها الثورة الأمريكية قبلها بعشر سنوات تقريبًا[٢].

---

(١) DARON ACEMOGLU, DAVID CANTONI, SIMON JOHNSON, JAMES ROBINSON, "THE CONSEQUENCES OF RADICAL REFORM: THE FRENCH REVOLUTION." APRIL 2009, *SCHOLAR.HARVARD.EDU.*

(٢) GUETTNER, DARIUS VON, *THE FRENCH REVOLUTION*, MELBOURNE, AUSTARALIA: CENGAGE LEARNING, 2015.

"THE FRENCH REVOLUTION AND EUROPE-ITS ECHOES, ITS INFLUENCE,ITS IMPACT." JANUARY 2016, *RESEARCHGATE.*

الفصل الرابع

الثورة الشعبية في فرنسا (عام ١٨٤٨م)

انطلقت شرارة الثورات الشعبية في أوروبا من باريس، وعندما انتقلت أخبار الثورة الشعبية في فرنسا، أصاب الحكام من جيران فرنسا حالة شديدة من الذعر والتوجس؛ وذلك بسبب ذكريات الثورة الفرنسية الأولى التي مهدت لنابليون أن يقود الجيوش الفرنسية ليجتاح أوروبا ويخضعها للحكم الفرنسي.

وقد بدأت أحداث الثورة الشعبية في ٢٢ فبراير في عهد الملك لويس فيليب (ملك فرنسا ١٨٣٠ ـ ١٨٤٨م)، وعند وصول أول الأخبار عن الثورة في فرنسا، استنفرت كل الدول المحيطة بفرنسا جيوشها ووضعتها على الحدود مع فرنسا تحسبًا للمغامرات العسكرية للثوار، ومن جانبهم، فإن الثوار الراديكاليين كانوا يتوقعون أن تقوم الحكومة الثورية المؤقتة باتباع سياسة عسكرية توسعية تثأر بها للأمة من هزيمتها في عام ١٨١٥م، وذلك عندما تكالبت كل دول أوروبا على فرنسا وأرغمتها على الاستسلام والانكفاء داخل الأراضي الفرنسية، ونتج عنها اقتطاع أجزاء من التراب الفرنسي ثم إضافتها إلى عدد من الدول المجاورة ترضية وتعويضًا لدول التحالف المضاد.

وفي تتبع تاريخ فرنسا السياسي في تلك الفترة بداية من ١٨٣٠م وحتى قيام الثورة الشعبية في عام ١٨٤٨م، يجد الباحث مثالًا للتغيير الذي يمكن أن يحدث للحاكم منذ استلامه للسلطة، وهل السلطة هي التي تغير الحاكم، أم هي البطانة المستفيدة، أم أنه لم يحدث هناك تغيير في الواقع، ولكن الحاكم كان يتظاهر بصفات تساعده على كسب التأييد له للوصول إلى الحكم، ومتى وصل يبدأ في إظهار وجهه الحقيقي.

وهذه دراسة تاريخية موجزة عن لويس فيليب قبل أن يصبح ملكًا لفرنسا، فقبل الوصول للعرش، كان لويس فيليب معروفًا بمواقفه الليبرالية، وكان أبوه دوقًا ينتمي إلى أحد فروع عائلة البوربون، وهي العائلة المالكة في فرنسا، ولكن الأب كان من المساندين للثورة الفرنسية ضد تسلط الملك لويس السادس عشر في عام ١٧٨٩م.

ومن الأب تشبع الابن بالأفكار الليبرالية وأصبح من المؤيدين للحكومة الثورية في باريس، وقد حارب في صفوف قوات الثورة في بدايات معارك حكومة الثورة الفرنسية في عام ١٧٩٢م ضد تحالف من قوى ملكية أوروبية، وذلك بعد فشل الملكية الدستورية وسقوطها وإعلان الجمهورية.

وفي عام ١٨٣٠م، كانت هناك ثورة أخرى في فرنسا، وقد نجحت هذه الثورة في إزاحة الملك شارلز العاشر، وقامت بتنصيب لويس فيليب على عرش فرنسا في العام ذاته (١٨٣٠م)، وبقي في الحكم إلى سقوط الملكية في عام ١٨٤٨م.

وكانت فرنسا قد مرت بفترات سياسية متقلبة؛ فقد كانت هناك الثورة الفرنسية الأولى أو التي يمكن أن نطلق عليها الثورة الفرنسية الكبرى في عام ١٧٨٩م، وهي الثورة التي أدت إلى قيام الجمهورية وإعلان القوانين والمواثيق الشهيرة المرتبطة بالثورة الفرنسية، ثم استيلاء نابليون على الحكم في عام ١٧٩٩م معلنًا نفسه إمبراطورًا في عام ١٨٠٤م، وما تبع ذلك من حروب سميت بالحروب النابليونية التي توسعت فيها سيطرة فرنسا على أوروبا، ثم تكالبت الدول الأوروبية على فرنسا وأسقطت نابليون في عام ١٨١٥م.

ومع أن فترة حكم نابليون تعتبر قصيرة نوعًا ما، إلا أنها كان لها أكبر الأثر في تاريخ أوروبا، وحتى خارج أوروبا، من عدة نواحٍ، فخططه العسكرية وعبقريته في إدارة المعارك ما زالت تدرس في الكليات العسكرية، وكذلك إدارته السياسية للبلاد التي حكمها، ولكن الأكثر أثرًا هو انتشار أفكار الثورة الفرنسية التي حملها نابليون وجنوده إلى الدول التي احتلها حتى وصلت إلى مصر خلال وجوده القصير فيها.

وهذه الأفكار ما زالت لها وقعها على دساتير دول العالم ومؤسساتها،

ولها أكبر الأثر في نشر الثقافة الفرنسية في العالم وجعلها لفترات طويلة منافسة للثقافة الإنجليزية ومن ثمَّ الأمريكية.

وفي بداية حكمه، كان لويس فيليب حريصًا على إظهار قناعاته بمبادئ الثورة، وطبق تغييرات شكلية مثل العودة إلى علم الثورة ذي الثلاثة ألوان والمتبع في فرنسا حتى الآن، والبساطة في احتفالات تنصيبه ملكًا، وعدم الإشارة إلى سلطة الملك الإلهية، ولكنه توقف عند هذه الأشياء الرمزية التي لم تشبع رغبة الليبراليين الباحثين عن التغيير الحقيقي إلى الديمقراطية وليس الاكتفاء بخطوات شكلية، والتي أراقوا دماءهم في ثورة ١٨٣٠م من أجلها، وقد كان النظام الجديد يحاول أن يجد خطًّا متوسطًا بين تطرف ملوك البربون السابقين في الغلو في الدكتاتورية وبين تطرف ثورة ١٧٨٩م التي استولى فيها الغوغاء على الأمور وتمادوا في إراقة الدماء ونشر الفوضى، وتجنب المغامرات الخارجية.

وللأمانة فقد حققت فرنسا نموًّا غير مسبوق في ظل الاستقرار وتوجيه الجهود نحو التنمية، كما تم التركيز على بناء البنية التحتية للدولة، وخصوصًا بناء خطوط السكك الحديدية التي ساهمت إلى حد كبير في وضع فرنسا على أعتاب الثورة الصناعية وتحولها إلى دولة صناعية.

وبالإضافة إلى عدم رضى الليبراليين عن مستوى المشاركة في السلطة، كانت هناك أيضًا المعارضة من الطبقة الوسطى والحرفيين وصغار التجار الذين يذكرون تضحيات آبائهم في ثورة ١٧٨٩م، وكان لهؤلاء توجهان: الذين يرون العودة إلى النظام الجمهوري هو الحل الأمثل لضمان الحريات والديمقراطية، والداعون إلى العودة إلى نظام ملكي، ويفضلون أن يكون الملك من سلالة نابليون، الذي ينظرون إلى عصره بعين رومانسية حين كانت فرنسا تسيطر على أوروبا وجنودها في موسكو ومصر وحتى المكسيك.

وهذا يتعارض مع سياسة النظام الجديد الذي يريد أن يؤمن فترة من السلم في فرنسا بعد الحروب التي أنهكتها؛ ولذلك فلم يحاول النظام الثوري إلغاء اتفاقية ١٨١٥م التي وضعتها القوى المتحالفة بعد هزيمة جيوش نابليون، والتي حاولت فيها تلك القوى المحافظة أن تعيد تنظيم الدول الأوروبية للحفاظ على السلام والاستقرار، ولكن ما نتج عنها هو إعادة

الأنظمة الملكية القديمة مع إعادة رسم الحدود والسلطات بالتوافق لتجنب الحروب الأوروبية والمنازعات على المستعمرات في آسيا وأفريقيا، ولم يكن هناك أي اعتبار لرغبات الشعوب أو مطالبها في الحرية والعدالة.

وفي تلك الفترة الحرجة من تاريخ فرنسا كان المفكر والفيلسوف الألماني كارل ماركس من المتابعين لهذا التطور الذي يجري في فرنسا، وقد فسر هذه التنمية بأنها أشبه ما تكون بشركة مساهمة ترأسها العائلة المالكة لاستغلال ثروات البلاد وعرق الكادحين، ومع أن الملك حاول أن يظهر بمظهر الحاكم المتواضع، إلا أن ذلك لم يفِد ولم يقنع دعاة الجمهورية بصدق الملك، فقامت عدة ثورات في مدن عدة، وقام النظام باستخدام القوة في قمع هذه الانتفاضات، حتى إن قصة فيكتور هوغو الشهيرة «البؤساء» مبنية على الانتفاضة والمذبحة اللاحقة في باريس في عام ١٨٣٤م.

ومع ازدياد التذمر الشعبي، فإن النظام لم يتوقف ليراجع مواقفه، وإنما تصلب في مواقفه معتمدًا على الدعم من الفئات المستفيدة من الوضع القائم، والخائفة من حدوث ثورة أخرى تربك التنمية في البلاد.

هذا الموقف الداعم للنظام من عدة شرائح من المجتمع شجع الحكومة على المزيد من التضييق على الحريات، ومراقبة الصحف وملاحقة كل نقد يُكتب، ووضع القيود على الجمعيات السياسية ونقابات العمال، وهذه القيود والمضايقات من الحكومة قادت إلى ظهور مجموعات مناهضة للحكومة تعتمد على أسلوب الثورة المسلحة ضد النظام، مستشهدة بما يعانيه المعارضون المسالمون، ومنذ ذلك التاريخ بدأت سلسلة من المظاهرات الثائرة يقابلها المزيد من التطرف، وبالتالي المزيد من القمع من قبل البوليس، حتى وصلت الأمور إلى محاولة اغتيال الملك في عام ١٨٣٥م، التي قتل خلالها أربعة عشر شخصًا مع نجاة الملك من المحاولة الدموية.

وبالطبع نتج عن ذلك المزيد من التشدد الحكومي، وازدادت ملاحقة النظام للصحافة بكل الأشكال، وصدرت قوانين في سبتمبر ١٨٣٥م تضع من خلالها المزيد من القيود على حريات الرأي، وأصبح من الجرائم ضد الدولة اقتراح أو طرح نظام حكومي مختلف عن النظام القائم.

كما تشددت الحكومة في ملاحقة من توجه لهم تهمة الإساءة لذات

الملك، ولكن هذه الخطوات لم تردع المعارضة ولا نجحت في تكميم أفواه المعارضة؛ بل استمرت وازدادت المشاعر المناهضة للنظام والتعبير عنها بالوسائل المتاحة في ذلك الوقت، وازدادت المسافة بين النظام وأصحاب الأفكار النيرة الذين كانوا مساندين للحكم.

بل وتخلى الملك عن النوايا الليبرالية التي ميزته عن بقية الحكام من سلالة البربون الذين سبقوه في الحكم، وكان هناك المزيد من الفرز بين فئتين من المعارضة، فكان هناك المعتدلون الذين كانوا يأملون ويثقون في جدوى المعارضة بالوسائل السلمية من خلال القنوات القانونية، وإقناع النظام بقبول إجراء تعديلات سياسية إلى المزيد من الحريات والمشاركة، أما المتطرفون فقد كانوا لا يرون بديلًا عن الكفاح المسلح لإسقاط النظام الملكي، وبدأوا في تشكيل المجموعات الثورية التي تم تحضيرها سرًّا للقيام بالثورة الشعبية المسلحة.

كانت الثورة الشعبية في فرنسا في عام ١٨٤٨م مختلفة في أسبابها عن تلك الثورات التي تزامنت معها في ألمانيا وإيطاليا وهنغاريا، على سبيل المثال، ففي هذه الدول كانت ثورات شعوبها ذات طابع سياسي وطني، حيث كانت هذه الدول مقسمة إلى العديد من الدول والإمارات، وكان هدف الثورات الأول هو تحقيق الاستقلال من السيطرة الأجنبية وتوحيد البلاد تحت شعارات وطنية.

وأما فرنسا فهي أصلًا كانت ولعدة قرون دولة موحدة ومستقلة؛ فالثورة الفرنسية كانت ثورة من الطبقة العاملة التي كانت تحاول أن تستحدث جمهورية فرنسية تقوم على العدالة الاجتماعية؛ فالطبقة البرجوازية والنبلاء تسيطر على الاقتصاد والسياسة في الحكومة وفي البرلمان.

وكان ثلاثة أرباع الشعب يعيشون في الأرياف معتمدين على الزراعة في حياتهم، وكان المحصول الزراعي يكفي بالكاد لغذاء المزارع وعائلته، وتتبقى عليه الديون المتراكمة لملّاك الأراضي، ولكن بسبب الجهل وتأثير رجال الدين والنبلاء، فإن الغالبية العظمى من الفلاحين كانوا محافظين في نظرتهم السياسية، فهم مؤيدون للنظام الملكي، مقارنة بالنظام الجمهوري أو الاشتراكي، ولكن هذا لا يعني سعادة الفلاحين بالنظام الملكي القائم؛ بل

إنهم كانوا يكرهون النظام القائم بما يمثله من ظلم واقع عليهم، وخصوصًا الضرائب التي تحصلها الحكومة منهم، فهم الذين يتحملون العبء الأكبر من تمويل الدولة والبلاط، ومع ذلك، فإنهم لا يتخلون عن تأييد النظام الملكي.

وأما العمال سواء كانوا حرفيين أو صناعيين، فكانوا يعانون في تلك الفترة من الآثار الأولية للثورة الصناعية التي بدأت فرنسا بالأخذ بها، وأدى ذلك إلى إدخال المكائن في المصانع، وبالتالي الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال اليدويين، وهؤلاء العمال متواجدون بأغلبهم في باريس العاصمة وفي المدن الكبرى.

وقد أدى هذا إلى أن تكون الطبقة العاملة منفتحة على الأفكار التي يطرحها المفكرون السياسيون، وهذا ما جعلهم يلقون باللائمة في معاناتهم على النظام الملكي بكل حِدة ووضوح.

وقد تظهر فرنسا في ذلك الزمان بأنها دولة تعيش في بحبوحة من العيش مقارنة مع دول أوروبا الأخرى، ولكن في حقيقة الأمر فإن المستفيد من المشاريع والتطور هم قلة من المتنفذين، بينما يعاني غالبية الشعب من الفقر والمرض وحتى المجاعة.

ولم تكن الحكومة مكترثة بأوضاع الطبقة العاملة، وأما البرلمان فإنه يمثل طبقة رجال الدين والنبلاء والبرجوازيين المستفيدين، وكان الملك ورئيس وزرائه متفقين على الحد من أية قوانين إصلاحية خصوصًا تلك التي توفر الحماية والضمان للعمال؛ لأنهما كانا مقتنعين أن هذه القوانين الإصلاحية هي بطبيعتها عناصر من النظام الاشتراكي.

وفي أواخر العام ١٨٤٧م، تعاون الملك لويس فيليب مع فرانسوا بيير جيزو (١٧٨٧ - ١٨٧٤م)، والذي كان شخصية سياسية مؤثرة وكان وزيرًا للتعليم ثم رئيسًا للوزراء - لإصدار أوامر من الحكومة ومن الملك تؤكد على رفض أي قوانين ذات طابع اشتراكي، وكرد فعلٍ على هذا التوجه المحافظ من الملك والحكومة، اضطر المعارضون المعتدلون إلى تنظيم تجمعات سياسية لعرض وجهة نظرهم، ولتوجيه الجماهير، آملين أن تقود هذه المظاهرات إلى إقناع الملك والحكومة بأهمية النظر في إصدار قوانين تحقق درجة من العدالة الاجتماعية.

ويخطئ من يظن أن ثورات الشعوب تأتي مفاجئة؛ فالانقلابات العسكرية والتصفيات الداخلية بين رموز النظام قد تأتي بشكل مفاجئ ولكن ليس كذلك ثورات الشعوب، وكذلك فإن الأنظمة تجتهد لكي تصور أن هذه الثورات ما هي إلا قلاقل يثيرها البعض من الحاقدين والضالين المدفوعين من قوى أجنبية.

وكما ذكرنا سابقًا، فإن الشعوب لا تحبذ الشغب ولا تتمنى الثورات؛ ولذا فإن الشعوب تتحمل الكثير من ممارسات الأنظمة وأخطائها وخطاياها، وتصبر على الحرمان ودرجات من الظلم والفقر، ولكن عندما تتراكم هذه الأمور ويزداد استهتار النظام بالشعب وحقوقه، فإن غليان الشعب - وإن لم يكن ظاهرًا إلى السطح - يصل في النهاية إلى مرحلة الانفجار، وعندئذ فلا مغفرة لرموز النظام ولا مهادنة ولا عودة أو تراجع عن المطالب التي عادة ما يكون سقفها قد ارتفع مع ارتفاع درجة الغليان والغضب، وهكذا كانت الأمور في يناير ١٨٤٨م في أغلب دول أوروبا؛ فقد أدى تراكم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى ارتفاع درجة الرفض الشعبي للأنظمة القائمة وممارساتها.

وقد انتبه أحد السياسيين الفرنسيين، وهو عضو في البرلمان، إلى الوضع الخطر للبلاد، فحذر زملاءه في البرلمان في أواخر يناير من أن فرنسا على فوهة بركان قارب على الانفجار، وهو أليكسس دي توكويفيل (١٨٠٥ - ١٨٥٩م)[1]؛ حيث قال: إن هذه الهزات لن تكون في فرنسا وحدها، وإنما ستعم أوروبا كافة. وناشد الحكومة أن تستوعب هذا الوضع الخطر، وأن تستجيب للتعديلات التي طرحها البرلمان، وأن تكون جادة في محاربة الفساد، ولكن الغالبية الموالية للحكومة في البرلمان رفضت النظرة التشاؤمية - كما أطلقوا عليها - لهذا النائب، واستهانوا بمداخلته التي اعتبروها تمثيلية درامية، وحتى المعارضة في البرلمان لم تأخذ تحذيره على مأخذ الجد، واعتبروا أن هذا النائب والمؤرخ المرموق قد تعدى الحدود في طرحه التاريخي، ولكن التاريخ أثبت صحة التوقعات التي طرحها هذا النائب، وأنه لا يمكن الاستهانة بعِبر التاريخ ودروسه.

---

(١) ROBERTSON, PRISCILLA, *REVOLUTIONS OF 1848, A SOCIAL HISTORY*, PRINCETON, NEW JERSEY, U.S.A.: PRINCETON UNIVERSITY PRESS, 1982.

ومنذ العام ١٨٣٣م كان جيزو من خلال رئاسته لحزب من الناشطين المساندين لسياسة الملك لويس فيليب، يخطط ويعمل - بتنسيق مع الملك ومباركته - من أجل إجهاض الأفكار الإصلاحية، ففي عام ١٨٣٣م، أدخل تعديلات على نظام الانتخابات التي أدت إلى سيطرة كاملة من المحافظين على البرلمان.

وفي العام ١٨٤٧م، أصبح جيزو رئيسًا للوزراء، مما دفع الليبراليين والجمهوريين المعتدلين إلى تنظيم حفلات - سميت كذلك للتحايل على قانون منع التجمعات السياسية - واستخدام هذه الحفلات لطرح وجهات نظر المعارضة لسياسة الحكومة.

وكان هناك حفل مرتب ومعلن عنه في يوم ١٣ فبراير ١٨٤٨م، احتفالًا بمناسبة ذكرى عيد ميلاد جورج واشنطن (٢٢ فبراير ١٧٣٢م)؛ ونظرًا لأنه من الواضح أن الغرض الحقيقي هو التجمع السياسي وليس الاحتفال بعيد ميلاد جورج واشنطن؛ فقد قامت الحكومة بمنعه، وهنا تحرك المتطرفون من المعارضة ونظموا مظاهرة يوم ٢٢ فبراير.

ومن دون أي قصد مسبق؛ فقد تحولت هذه المظاهرة إلى ثورة؛ فقد قام المتظاهرون، من دون قيادة موحدة، بوضع المتاريس في طرقات باريس، وتوافدت أعداد أكبر من المتظاهرين، وبدأت الحشود من المتظاهرين تهتف منادية بسقوط الملك ورئيس وزرائه.

وخلال فترة قصيرة شهدت العاصمة أيامًا من العنف في المدينة، ولم يتحمل الملك انفجار الأوضاع بهذا الشكل السريع والعنيف، فتنازل عن العرش وهرب إلى بريطانيا.

وقد كانت هذه الثورة ونتائجها مفاجئة للجميع، حتى للمعارضة المتطرفة، وكانت تتصف بأنها ثورة الطبقة العاملة؛ فقد كانت طبقة العمال هي الأكثر تضررًا في فترة حكم الملك لويس فيليب ورئيس الوزراء جوزيت.

وعندما استقرت الأمور للثوار، تم ترتيب انتخاب حكومة مؤقتة، وشارك في هذه الحكومة المؤقتة الشاعر الكبير لامارتين ليكون مسؤولًا عن الشؤون الخارجية، وكذلك تم اختيار زعماء المعارضة المعروفين في مراكز

مختلفة في الحكومة، وكان من أول اهتمامات الحكومة هو إصدار قرارات في صالح العمال. ولكن العمال تمادوا في التعبير عن إحباطاتهم الماضية، واستمروا في ممارساتهم العنيفة ضد ما اعتبروه رموزَ الظلم الذي وقع عليهم؛ فقد توجه عنفهم تجاه العمالة الأجنبية التي يلومونها في سرقة فرص العمل من العمالة الوطنية.

وكذلك المكائن في المصانع لم تسلم من غضب العمال الذين رأوا فيها وحوشًا حديثة تسببت في الاستغناء عن الآلاف من العمال، ولم تكن هذه بطالة عابرة؛ بل إنها كانت عامة في طبقة العمال التي هي أصلًا فقيرة، ثم تراكمت الضغوط على هذه الطبقة بما كان من فشل موسم المحصول الزراعي في عام ١٨٤٦م، والكساد الاقتصادي الذي تلاه في عام ١٨٤٧م، وما نتج عن ذلك الكساد من غلاء فاحش في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وعجز الغالبية عن توفير الوجبة الأساسية لهم ولعائلاتهم، ولم تستطع الجمعيات الخيرية أن تتعامل مع أمواج المحتاجين الجائعين[٢].

والتفاصيل التي نُقلت عما حدث في فبراير من العام ١٨٤٨م وأدى إلى نجاح الثورة الفرنسية في ذلك العام وهروب الملك من فرنسا، تعطي فكرة عن كيفية تطور الأمور خارج كل الحسابات، وكما ذكرنا سابقًا، فإن الأحداث بدأت بشكل عادي يوم ٢٢ فبراير عندما دعا المعتدلون إلى تجمع كبير في وسط العاصمة باريس، للتعبير عن اعتراضهم على قرار الحكومة الصادر في شهر فبراير؛ والقاضي بمنع التجمعات تحت أي مسمى.

وقد لاقت الدعوة استجابة من كافة أطراف المعارضة؛ بل إن المتطرفون دعوا إلى مظاهرة كبرى في الموقع ذاته، وهنا تخوف المعتدلون من خطورة الموقف وإمكانية التصادم العنيف بين المتظاهرين والسلطة، فاتخذوا قرارهم بإلغاء التجمع، وقد وافقهم بعض الجمهوريين، ولكن الوقت كان متأخرًا لتوصيل قرار تأجيل المظاهرة؛ فالاتصالات لم تكن بالكفاءة المتوفرة في عصرنا هذا لتسمح للقيادات بالتواصل مع الجماهير بكثافة وخلال لحظات، ولكن الملك لويس فيليب في قصره كان في ليلة يوم

---

(٢) PRICE, ROGER, *THE REVOLUTIONS OF 1848*, LONDON: MCMILAN EDUCATION LIMITED, 1988.

الإثنين مسرورًا بقناعته بأن الدعوة للمظاهرة قد فشلت، وأن قيادات القوى المعارضة قد تخاذلت وتخلت عن جماهيرها؛ فقد كان الملك يردد بأن هذه الحركة لن تخرج عن أن تكون «عاصفة في فنجان» كما وصفها هو، ولكن في اليوم التالي وعندما رأت القيادات الحركية أن الجماهير قد حضرت بأعداد كثيفة في اليوم الموعود على الرغم من محاولة إلغاء المظاهرة، قرر الحاضرون المضي في التجمع ولكن بأن ينفض التجمع حالما تبدأ بوادر التصادم مع السلطة، ويتم إلغاء التجمع والانسحاب.

وعلى ذلك تم الاتفاق بين جميع الأطراف، ولكن أحداث ذلك اليوم، يوم الثلاثاء ٢٢ فبراير، تنبئ عما يمكن أن تتطور إليه الأمور دون تخطيط من أي طرف، حيث جاء المتظاهرون من كل فئة من المجتمع منادين بمحاربة الفساد والحد من الخروج على الدستور.

ومن الجانب الحكومي؛ فقد كان هناك في مقابل المتظاهرين قوات من الفرسان الذين تعاملوا في البداية بشكل جيد مع الجماهير ينم عن انضباط مهني راقٍ، حتى إنهم عندما وصلت الفرقة إلى مقابل المتظاهرين، أوقف الفرسان خيولهم وأغمدوا سيوفهم ورفعوا التحية للجماهير التي ردت عليهم بالهتاف.

وكان يتوجب على الملك ورموز النظام أن تعي وتفهم هذا التصرف، وانقضى ذلك اليوم بسلام ودون مواجهة، ولكن الجماهير استمرت في التواجد في الشوارع وبدأ البعض منهم في ارتداء أزياء رسمية.

وفي اليوم التالي، ٢٣ فبراير، ومع ازدياد عدد المتظاهرين في الشوارع والطرقات، تحركت قوات حكومية أخرى، وبدأت الجماهير بقذف الجنود بالأحجار، فكان رد العسكر عنيفًا، بأن أشهروا سيوفهم وتقدموا تجاه جموع المتظاهرين ضاربين يمينًا وشمالًا، وسقط الضحايا إثر ذلك، ومنها امرأة عجوز توفيت حال سقوطها.

وكما يحدث في مثل هذه الظروف؛ فقد تناقلت الجموع أخبار العنف وسقوط الضحايا، فتفاعل المواطنون مع هذه الأخبار السيئة، فاندلعت الاشتباكات في أنحاء باريس كافة، وسارع المواطنون إلى تسليح أنفسهم، بعضهم بقضبان الحديد من سكة القطار، والبعض الآخر بأسلحة حصلوا

عليها من محلات بيع السلاح بعد تكسير أبوابها(٣).

وسارعت كل مجموعة من الحركات السياسية إلى محاولة ترتيب أمورها والتحسب لكيفية تطور الأمور التي لم يحسب حسابها أحد، وأما أفراد الحرس الوطني فقد كانوا متعاطفين مع الشعب في ثورته، ومع إنهم لم يكونوا مؤيدين لإسقاط النظام الملكي وإحلاله بالنظام الجمهوري، إلا إنهم كانوا أيضًا متململين من الفساد الحكومي المتفشي، ولذا فقد تقاعسوا عن الاستجابة لمواصلة التصدي للمتظاهرين، وانسحبوا من المدينة.

وخلال هذه الأحداث المفاجئة والمتصاعدة والدموية، كان الملك لويس فيليب معاندًا في الاستجابة لمطالبات الشعب بتغيير رئيس وزرائه فرانسوا جيزو المشهور بفساده وعدم كفاءته، كما كان معاندًا في إدخال إصلاحات سياسية، ولكن عندما ساءت الأمور ورأى الملك أن الأوضاع أصبحت حرجة بالنسبة إليه، قرر أن الوقت قد حان للتخلص من رئيس الوزراء المكروه والتضحية به لعل الشعب يرضى، وأعلن ذلك للبرلمان، وحيا أعضاء المعارضة هذه الخطوة معتقدين أنهم أخيرًا قد استطاعوا التغيير في نهج الحكومة دون المساس بالنظام الملكي.

وانتشرت الأخبار في شوارع المدينة بين الثوار المتحفزين وراء المتاريس، وهدأ إطلاق النار وعمت الفرحة بين المواطنين، ولكن الضغط الشعبي استمر انتظارًا للتغييرات الأخرى الواجبة تجاه اتخاذ خطوات حقيقية لإصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعية.

وفي مساء ذلك اليوم كانت هناك جموع مبتهجة بإسقاط رئيس الحكومة تسير في شوارع المدينة، وهي تحمل العلم الفرنسي التقليدي ذا الثلاثة ألوان: الأحمر والأزرق والأبيض، وكانت تهتف مناديةً بالإصلاحات دون التطرق للملك ولا المساس به، فحتى ذلك الحين لم يكن هناك اعتراض على النظام الملكي بذاته، وسارت المظاهرة بكل سلمية وتنظيم.

ولكن في أحد الشوارع كانت هناك فرقة من الحرس تحمي مقر استراحة

---

(٣) ROBERTSON, PRISCILLA, *REVOLUTIONS OF 1848, A SOCIAL HISTORY*, PRINCETON, NEW JERSEY, U.S.A.: PRINCETON UNIVERSITY PRESS, 1982.

رئيس الوزراء المقال في وزارة الخارجية، وعندما سمع قائد الفرقة أصوات المتظاهرين ورأى المشاعل التي كانوا يحملونها، أمر جنوده بقطع الشارع أمام المتظاهرين احترازًا لحماية رئيس الوزراء المقال في مقر إقامته.

وعندما وصلت المظاهرة إلى مواجهة الجنود توقفوا وجهًا لوجه، ولكن دون احتكاك، ولكي يدفع المتظاهرين إلى الخلف قليلًا، أمر الضابط جنوده بتركيب السنكي على البندقية وذلك استعراضًا للقوة فقط، ولكن دون التقدم نحو المتظاهرين، في هذه اللحظة الحرجة انطلقت رصاصة يعتقد أنها بالخطأ، ومع أنها لم تصب أحد إلا أنها تسببت في إرباك الجنود المتحفزين، فباشروا دون أوامر إطلاق الرصاص عشوائيًّا تجاه المتظاهرين.

وحيث إن المتظاهرين لم يكونوا متحسبين للمواجهة، وبسبب قصر المسافة بين الجنود والمتظاهرين؛ فقد أدى إطلاق النار إلى مقتل خمسين متظاهرًا، وهرب المتظاهرون في كل اتجاه بحثًا عن ملجأ يحميهم من الرصاص المنهمر عليهم.

وبعد أن هدأت المعركة، وهي في الحقيقة معركة من طرف واحد، واسترد المتظاهرون وعيهم بعد الصدمة من وحشية تعامل الحرس الحكومي مع المواطنين العزل، انتشرت الجموع في شوارع المدينة، وفي منتصف الليل كانت العربات تحمل جثث قتلى المظاهرة وتسير في الشوارع السكنية تتبعها الصيحات منادية بالانتقام.

كان الشعب في حالة غليان بسبب المجزرة بعد أن كان فرحًا مؤملًا بحال أفضل، وعندها شعر الملك بالموقف الحرج الذي هو فيه، قام بتكليف رموز المعارضة بتشكيل الحكومة، ولكنه أيضًا عين المارشال توماس روبرت بوجو قائدًا عامًّا للقوات المسلحة الفرنسية، وكان المارشال بوجو عسكريًّا له سمعة سيئة في التعامل مع المدنيين؛ إذ إنه كان حاكم مستعمرة الجزائر وقائد القوة العسكرية الفرنسية فيها، وكان يطلق عليه الجزار بسبب ممارساته العنيفة تجاه المواطنين الجزائريين والمغاربة.

ولكن ثيرز وباروت من رموز المعارضة اللذين كلفهما الملك بتشكيل الوزارة بذلَا جهودهما آملين في تهدئة الأمور، وتصرفا بشجاعة؛ حيث نزلا إلى الشارع وكانا ينتقلان من نقطة تجمع الثوار إلى أخرى، محاولين إقناع

الثوار بترك مراكزهم والعودة إلى منازلهم وأعمالهم، ولكنهما فوجئا بأن صيحات الثوار التي كانت تهتف لهما بالأمس، أصبحت تهتف الآن: «لا نريد الجبناء، الشعب هم السادة». وتحولت الهتافات إلى المناداة بالجمهورية وسقوط الملك والملكية.

وفي الصباح الباكر أطلق القائد العسكري الجديد جنوده في أنحاء المدينة لإزالة المتاريس من الشوارع، ولكن بتوجيهات الملك أمر الجنود بمفاوضة الثوار أولًا حتى يمنع سفك المزيد من الدماء، وفي هذه المرحلة تحول غالبية جنود الحرس الوطني إلى جانب الشعب، واستطاع الثوار السيطرة على قافلة للذخيرة، وبدأ الثوار التوجه ببطء نحو القصر الملكي.

وبسبب تطور الأمور للأسوأ وخروج الأمور عن السيطرة وشعوره بعجزه، تقدم النائب المعارض ثيرز الذي عينه الملك رئيسًا للوزراء باستقالته بعد يوم واحد من تعيينه، وهرب من باريس وهو في حالة ذهول، وبسبب غياب أطراف ممثلة للثورة للتفاوض ومحاولة التوصل إلى حلول سلمية، أصبحت الأمور مقتصرة على المواجهات العنيفة بين الشعب من جهة والنظام وعسكره من جهة أخرى، فكانت النتيجة أن تواصل القتال في الشوارع، وكانت الغلبة للجماهير الغاضبة والمستعدة للتضحية في سبيل التخلص من هذا النظام الظالم، وكانت أصوات القتال في الشوارع تقترب أكثر فأكثر من القصر الملكي.

وفي هجوم الثوار على أحد المراكز العسكرية القريبة من القصر وبعد قتال عنيف، قام الثوار بحرق المركز مما أدى إلى استسلام الجنود، وشاهدهم الملك الذي كان يراقب الأحداث ويتابعها مع مستشاريه الذين كانوا يتطوعون له بكل أنواع النصائح المتضاربة.

وتحت إلحاح أحد المستشارين الداعين إلى الاستجابة لمطالب الشعب، وعندما اتضح للملك أن قواته قد انهارت أمام الثوار، قام الملك بتوقيع وثيقة التنازل عن العرش إلى حفيده الطفل، وخرج هو وزوجته متخفيًا إلى بريطانيا حيث توفي هناك في عام ١٨٥٠م.

حالما تم الإعلان عن تنازل الملك عن العرش، اندفعت الجماهير واقتحمت القصر الملكي دون أي مقاومة من الحرس، ودخلت الجموع إلى

ردهات القصر وغرفه، وتداول الثوار على الجلوس على العرش، ثم قاموا بتكسير الأثاث والمرايا وكل ما تصل أيديهم إليه.

ثم انتقلت الأحداث إلى قاعة البرلمان، حيث تم إعلان الجمهورية للمرة الثانية في تاريخ فرنسا، وبسرعة قامت قيادة الثورة بإعلان الحكومة الانتقالية التي ضمت زعماء من المتطرفين الجمهوريين وكذلك من المعتدلين، وكانت هذه خطوة حكيمة تدل على صدق الروح الوطنية؛ فالثورة الشعبية يجب أن يكون فيها متسع لكل الأطياف، ولا يمكن إقصاء أي طرف؛ فقد كان من الممكن للثوار الجمهوريين أن يستأثروا بالحكم، حيث إنهم من تحمل المضي في الثورة إلى أن تحققت الإطاحة بالنظام الملكي، وكان من الممكن أن يتهموا المعتدلين بأنهم خذلوا الثورة، وأنهم كانوا على استعداد للتفاهم مع الملكية، ولكنهم يعلمون أن الوطن والعمل الوطني يستوعبان الجميع، وأن بناء الدولة الحديثة يتطلب جهود الجميع ويتسع لكل الأطياف.

تقييم عهد الملك لويس فيليب الذي أطاحت به الثورة:

قد يكون من المفيد للقارئ التعرف - ولو باختصار - إلى تاريخ الملك لويس فيليب وشخصيته والأحداث الخاصة التي كونت شخصيته، والفائدة المرجوة من هذه النبذة، هي فهم تأثير شخصية الحاكم وتحول هذه الشخصية مع الوقت، وأثر البطانة المحيطة به في قراراته، كما نرى كيف أن أحد الملوك الذي كان يُعد من الحكام المؤهلين ليقودوا البلاد إلى العدالة والاستقرار، قد حاد عن هذا الطريق، فأصبح في نظر الشعب حاكمًا ظالمًا يجب إسقاطه، بعد أن كان الشعب ينظر إليه باعتباره الملك المتواضع المحب لشعبه.

في العام ١٨٤٧ كان الملك الفرنسي لويس فيليب من الملوك الذين يعدون من الرجال الطيبين، وكان طيبًا خلوقًا مع عائلته ومع المحيطين به، وكان له تاريخ مشرف في العمل الوطني فقد كان من الذين قاتلوا في حروب الثورة الفرنسية الأولى في عام ١٧٨٩م في صف الثوار، وكذلك كان أبوه، فيليب إيجاليت، حيث كان هو الوحيد من أفراد العائلة المالكة الذي صوت لإعدام الملك لويس السادس عشر، وبعد أن ساءت الأحوال في فرنسا

وصراع الثوار فيما بينهم، غادر لويس فيليب فرنسا وذُكر أنه سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتجول فيها واطلع على مختلف نماذج الحياة في تلك البلاد الديمقراطية الواسعة والمتنوعة.

ومن القصص غير الموثقة التي تروى عن زيارته إلى أمريكا، أنه أحب فتاة أمريكية من فيلادلفيا، وطلب يدها للزواج، ولكن أباها رفض قائلًا: ما دام هذا الأمير لاجئًا، فإنه غير كفؤ لابنتي، وإذا أُعيد إلى عرش فرنسا فإن ابنتي ستكون غير كفؤة له، وفي النهاية تزوج لويس فيليب ابنة ملك نابولي، وعاد إلى فرنسا في عام ١٨١٥م بعد هزيمة نابليون.

وتمت إعادة عائلة البوربون إلى عرش فرنسا برعاية القوى العظمى في أوروبا، وكان الملك لويس الثامن عشر هو من تولى العرش في ذلك الحين، ثم بعد وفاته في عام ١٨٢٤م اعتلى العرش أخوه شارل العاشر، وكان شارل العاشر سيئًا في إدارة الحكم وأوسع المجال لرجال الكنيسة وللنبلاء للتحكم في البلاد وأمورها على حساب عامة الشعب، كما إنه لم يلتزم بوثيقة الحريات التي بموجبها أعاد الحلفاء عائلة البوربون إلى عرش فرنسا، والتي تدعو إلى حكم أكثر ليبرالية وأقرب إلى الديمقراطية الملكية كسبًا لرضا الشعب، وقام البرلمان برفض قوانين تقدمت بها الحكومة تهدف إلى تضييق الخناق على حرية الصحافة.

وفي ١٧ مارس ١٨٣٠م، سحب البرلمان الثقة من الحكومة ومن الملك، وفي اليوم التالي قام الملك بحل البرلمان وتأجيل الدعوة إلى انتخابات جديدة لمدة شهرين مما أثار شكوك المعارضة في نوايا الملك، وعندما جرت الانتخابات عادت المعارضة إلى البرلمان بأغلبية ساحقة، فما كان من الملك الذي قطع كل صلاته مع الشعب، إلا أن قام بحل البرلمان المنتخب مرة أخرى، وأصدر مراسيم ملكية علق فيها حرية الصحافة، وحرم الطبقة الوسطى من التجار من المشاركة في الانتخابات العامة، ونشرت هذه المراسيم الملكية في الصحف الموالية في ٢٦ يوليو في عام ١٨٣٠م، وبشعور الحكومة بتململ الشعب، قامت بنشر الجيش والحرس الملكي في شوارع العاصمة في المساء، وتواجد الجنود في الشوارع شكّل استفزازًا للجماهير، فبدأت الجماهير بقذف الجنود بالحجارة والطابوق، ورد الجنود

بإطلاق النار في الهواء للتحذير، ولكن بعد ذلك تطورت الأمور وسقطت ضحايا من الشعب، فحملت الجماهير بعض جثث الضحايا ودارت بها في الشوارع هاتفة: «يسقط الوزراء، يسقط الأرستقراطيون»، وهكذا قامت ثورة فرنسا الثانية، التي يُطلق عليها ثورة يوليو أو «ثورة الثلاثة أيام المجيدة».

وفي اليوم التالي استمرت أعمال العنف والقتال في كل أرجاء المدينة، وفي ذلك الوقت كان الملك في قصره المسمى سانت كلود، والذي يبعد عن باريس بحوالي خمسة كيلومترات، وكان وزراء الملك يحيطونه علمًا بتطورات الأمور في العاصمة، ولكنهم كانوا يؤكدون له بأن الأوضاع ستستقر وأن الحكومة تسيطر على الأمر، وأن أعمال العنف ستتوقف خلال مدة وجيزة؛ لأن الذخيرة ستنفد من الثوار، وكانت هناك محاولات من بعض الحكماء من رجال الأعمال والقادة العسكريين للتوسط لتسوية الأوضاع سلميًّا ولإيقاف نزيف الدم، وأصدروا وثيقة ترجو من الملك إلغاء القرارات التي أصدرها، ملقين فيها اللوم على الوزراء دون المساس بالملك، ولكن لم يجدوا أحدًا من المقربين من الملك يقبل بنقل الوثيقة إليه في قصره، ولكن القائد العسكري طلب من الملك التوجيه وسرعة التصرف؛ حيث إنه حذره بأن ما يحدث الآن في باريس هو ثورة وليس مظاهرات احتجاج كما كانت، وبسبب عناد الملك أو عدم معايشته للواقع الخطير؛ فقد تفاقمت الأمور للأسوأ، وتطورت إلى أن أصبحت المدينة كلها في ثورة ضد الملك، واختفى الموالون له، واستطاع الثوار السيطرة على القصر الملكي في باريس وعلى مبنى بلدية المدينة، وأعلنت الثورة إنشاء ملكية دستورية.

وفي ٢ أغسطس ١٨٣٠م تنازل الملك شارلز العاشر وكذلك ابنه ولي العهد عن حقهم الدستوري، وغادروا باريس إلى بريطانيا، ومع أن الملك المخلوع كان يأمل أن يتحول العرش إلى حفيده، إلا أن الحكومة الثورية المؤقتة اختارت قريبه لويس فيليب الذي وافق أن يحكم من خلال الدستور، وجاء لويس فيليب إلى العرش في عام ١٨٣٠م، وهو من عائلة أورليانز وهي متفرعة من عائلة البوربون، وذلك بناء على ما ذكرنا من سجله وسجل أبيه في مساندة الثورة وسمعته الطيبة، وعند تتويجه زكّاه القائد الفرنسي المحبوب لافاييت، حيث قال بأن هذا الملك سيلتزم بما جاء في وثيقة الحريات،

وبأنه سيحيط نفسه بمؤسسات جمهورية في الشكل والمضمون؛ بل إن الملكية الفرنسية ستصبح من أفضل الجمهوريات.

وكان لويس فيليب مقبولًا من البرجوازيين الذين كانوا يأملون أن يتحسن الاقتصاد الفرنسي في ظل ملكية مستقرة، كما كان مقبولًا من حركة الجمهوريين بسبب تاريخه المشرف في المشاركة في جانب الثورة في السابق، ولم تكن فترة حكم الملك لويس فيليب سيئة، فهو قد التزم إلى حد ما بوثيقة الحريات، كما إنه عمل على تحديث البنية التحتية وفتح المشاريع العامة في فرنسا، ولكنه أهمل جانبين كانا مهمين للشعب الفرنسي: حيث كان الشعب الفرنسي يتطلع إلى المجد، والحاجة إلى الضمان الاجتماعي.

وفي عهد لويس فيليب، بدأت مشاريع السكك الحديدية بالتوسع، كما بدأت المصابيح الزيتية بإضاءة المدن الفرنسية، وأعمدة التلغراف لنقل المعلومات والأخبار بسرعةٍ لم تكن معهودة في السابق، وتسارع إنشاء المصانع وتطوير الصناعات، وانتقلت الصناعات من العمل الفردي العائلي في البيوت إلى المصانع الضخمة، وكان رئيس الوزراء يقول للبرجوازيين إن هذه فرصتكم لتكوين الثروات، وبسبب إدخال المكننة في صناعة النسيج؛ فقد أصبحت المنسوجات القطنية والصوفية في متناول الجميع حتى الفقراء أصبحوا قادرين على شراء أقمشة بعد أن أصبح سعرها مناسبًا بسبب الإنتاج الآلي الكثيف والرخيص.

وبالإضافة إلى التنمية الصناعية والحضارية، فإن فرنسا في عهد لويس فيليب تمتعت بهامش واسع من حرية التعبير مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى في ذلك الزمان، حتى إن الصحف الفرنسية كانت لا تتردد في نشر القصص والأخبار المثيرة عن الملك وعائلته، وكان القضاء يقوم على المحاكمة من خلال نظام المحلفين، وهو النظام الذي قامت ثورات في أوروبا من أجل المطالبة بتطبيقه، ولكن بالنسبة إلى السياسيين الواقعيين، فإن أكثر من شخص رأى وحذر أن هناك قضايا إن لم تجابه فإنها ستؤدي إلى انفجار شعبي ضد النظام.

ومن أشهر من نبه إلى ذلك هو المفكر السياسي وعضو البرلمان الفرنسي أليكسس دي توكويفيل، الذي أشرنا إلى تحذيره في الصفحات

السابقة، وهو الذي قام في بداية العام ١٨٤٨م في مجلس النواب وألقى كلمة هزت فرنسا وأوروبا بعدها ببعد نظره؛ فقد قال: «الطبقات العاملة غير مهتمة بالشعارات السياسية، ولكنكم ألا ترون أن الاهتمام أصبح من أجل الأوضاع الاجتماعية؟ وأن الأفكار التي في صدورهم ستهز قواعد هذا المجتمع، هم يقولون بأن كل من هو أعلى منهم غير قادر وغير مؤهل لإدارة الحكم، وإن توزيع الثروة غير العادل يتركز بين القلة من المجتمع، وعندما تتأصل هذه الأفكار وتتجذر في المجتمع، فإنها عاجلًا أم آجلًا ستقود إلى ثورات عنيفة، نحن نائمون على بركان، ألا تشعرون بالأرض تهتز من تحت أقدامكم؟ إن رياح الثورة قد بدأت، والعاصفة بدت من الأفق»(٤).

وعودة إلى الحكومة المؤقتة للثورة؛ فقد برز الشاعر الفرنسي الثائر لامارتين الذي أصبح بمثابة وزير خارجية حكومة الثورة، وكان يحاول أن يضفي خطًّا معتدلًا على الثورة، وكان عليه أن يجادل ويقنع القوى المتطرفة بتعديل مواقفهم ومطالبهم المتطرفة، مع الحرص على عدم شق صفوف الثوار وعدم إدخال الثورة في مرحلة الصراع الداخلي بين أبناء الثورة.

فعلى سبيل المثال، كان المتطرفون يطالبون أن تتبنى الثورة العلم الأحمر علمًا جديدًا للجمهورية الثانية لفرنسا، وكان على لامارتين أن يجتهد في إثارة المشاعر الوطنية لديهم ليقنعهم بأهمية الإبقاء على العلم الثلاثي الألوان علمًا وطنيًّا، حيث إنه «حمل الحرية في جنباته إلى كل أرجاء العالم»، كما ساهم لامارتين مع بقية المعتدلين في إلغاء عقوبة الإعدام عن الجرائم السياسية، كما أعلن ما أسماه «مانيفيستو لأوروبا»، وهو إعلان يهدف إلى طمأنة بقية دول أوروبا بأن الجمهورية الفرنسية الثانية لا تسعى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولا تعمل على تصدير الثورة، وأن فرنسا لا تنوي ولا تخطط لحروب توسعية كما حدث في الجمهورية الأولى وإمبراطورية نابليون، وأعلن أنه من الممكن جدًّا التعايش السلمي بين النظام الجمهوري والنظام الملكي، كما أعلن رفضه للظلم الذي وقع على فرنسا من خلال اتفاقيات عام ١٨١٥م بعد هزيمة جيوش نابليون، إلا أنه

---

(٤) ROBERTSON, PRISCILLA, *REVOLUTIONS OF 1848, A SOCIAL HISTORY*, PRINCETON, NEW JERSEY, U.S.A.: PRINCETON UNIVERSITY PRESS, 1982.

أعلن أن فرنسا قبلت بهذه الاتفاقيات وأي تعديلات عليها لن تكون بشكل انفرادي وإنما بالتوافق مع الدول الأوروبية الموقعة عليها، ولكن في الوقت نفسه وإرضاء للقوى القومية الفرنسية؛ فقد أطلق لامارتين كلمات قوية إلى كل من تسول نفسه الاعتداء على فرنسا، محذرًا بأن فرنسا خصم قوي وعنيد وأنها قادرة على نقل الحرب خارج حدودها، كما أن فرنسا لن تتردد في مد يد المساعدة لحماية جيرانها، خاصة إيطاليا وسويسرا اللتين تسيران في الطريق نحو الديمقراطية.

وذلك إذا تدخلت القوى المحافظة الخارجية لتغيير الأوضاع في تلك البلاد بالقوة، كما أعلن أن فرنسا تهدف إلى أن تصبح قدوة ومثلًا طيبًا من خلال ممارساتها الديمقراطية وليس بقوتها، وأنها ليست بحاجة إلى التدخل بأي طريقة أو وسيلة في شؤون جيرانها الداخلية.

ولكن المتطرفين من الثوار لم يكونوا مقتنعين بهذا الأسلوب الدبلوماسي الذي يعتبرونه مهادنًا للأنظمة الرجعية، فكانوا نشطين في توفير الدعم للثوار في الدول الأوروبية الأخرى في كفاحهم لإسقاط الحكومات في بلادهم وإقامة الجمهوريات الثورية، وكانت الحكومة المؤقتة في فرنسا غير قادرة وغير راغبة في الدخول في مواجهة مع هؤلاء الثوار ومنعهم من تصدير الثورة بالقوة، وإن كان الثوار الفرنسيون لم يتدخلوا بشكل مباشر في إثارة الثورات في البلاد المجاورة، ولكنهم ساهموا بشكل فعّال في دعم أبناء الجاليات من العمال واللاجئين من هذه الدول من خلال تسليحهم ونقلهم إلى الحدود ليقوم هؤلاء بواجب الثورة، ولم تكن الحكومة موافقة على هذه المواقف، ولكنها لم تملك إلا أن تغض الطرف عنها تجنبًا للصدام مع المتطرفين الفرنسيين.

ولم تكن هذه المغامرات من قبل المتطرفين تشكل خطرًا حقيقيًّا على الحكومات ولم تسفر عن أية نتيجة مؤثرة؛ إذ إن الحكومات في بلجيكا وإيطاليا استطاعت التعامل مع الغزاة بكل سهولة والقضاء عليهم، ولكن لامارتين تحمّل المسؤولية الثقيلة من الجهد الدبلوماسي في تسوية الأمور الناتجة عن هذه التدخلات مع حكومات هذه الدول والدول التي تساندها مثل بريطانيا التي كانت ضامنة لاستقرار بلجيكا.

ومن المدهش أن لامارتين نجح إلى حد كبير في تسوية العلاقات مع تلك الدول المجاورة، ونجح كذلك في إقناعهم بعدم قبول الحكومة بممارسات الفئات المتطرفة ونشاطاتها، ولكن في الوقت نفسه أوضح لهم أن الحكومة المؤقتة ليست في وضع مستقر يسمح لها أن تضرب أو تبدأ في ضرب الفئات الخارجة عليها، وقد قضى لامارتين وقتًا وبذل جهدًا مع سفراء الدول الأوروبية، كلٌّ على حدة، شارحًا لهم بالتفصيل الأوضاع المحلية والتوازن الدقيق الذي يحكم فرنسا حتى لا تنفجر حرب أهلية، وأثمرت جهوده في كسب ثقة هؤلاء السفراء في الحكومة الثورية المؤقتة، معربين عن ثقتهم بالحكومة القائمة، مع تعهدات من حكوماتهم، بما فيها روسيا، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا[٥].

(٥) JONES, PETER, *THE 1848 REVOLUTIONS*, ESSEX, U.K.: PEARSON EDUCATION LIMITED, 1991.

الفصل الخامس

ألمانيا: مرحلة ما قبل الثورة

ليست ألمانيا من الدول الأوروبية القديمة مثل إيطاليا وبريطانيا وفرنسا ذات التاريخ المرتبط بالإمبراطورية الرومانية، ولكنها تطورت لتكون قوة مؤثرة في أوروبا، وبدأ العمران فيها عندما استوطنت قبائل جرمانية في المنطقة الشمالية من أوروبا وجنوب أراضي إسكندنافيا.

وفي القرن الأول قبل الميلاد توسعت هذه القبائل جنوبًا وشرقًا وغربًا، وبذلك أصبحت هذه القبائل على احتكاك مع القبائل الأخرى مثل الغال والسيلتك والسلاف وغيرها من القبائل المستوطنة في وسط أوروبا، وفي بداية القرن الثاني بعد الميلاد كانت هذه القبائل قد مدت نفوذها واستقرت على ضفاف نهر الراين وفي معظم أراضي ما يسمى في الوقت الحاضر بألمانيا.

وفي القرن الثالث تحركت هذه القبائل جنوبًا واخترقت حدود الإمبراطورية الرومانية، ثم تطورت هذه المستوطنات إلى أن شكلت دوقيات حسب استقرار القبائل في أراضيها، ثم انقسمت الإمبراطورية الرومانية في بداية القرن الرابع إلى إمبراطوريتين: إحداهما الشرقية وعاصمتها القسطنطينية، والأخرى الغربية وعاصمتها روما، ومن ثَمَّ وفي أواخر القرن الرابع استطاعت قبائل القوط أن تهزم الإمبراطورية الغربية وتضعفها، ويعتبر عام ٤٧٦ هو التاريخ المعتمد لسقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية عمليًّا، وبعد هذا التفكك للإمبراطورية الرومانية الغربية، استقوت القبائل الجرمانية وتطورت الدوقيات التي كانت خاضعة إلى روما لتكسب استقلاليتها وتتكون منها ممالك ألمانيا وإمبراطوريتها.

في بداية القرن العاشر توحدت عدة دوقيات ونصبت أحد ملوكها ليكون

إمبراطورًا رومانيًا مقدسًا، وفي نهاية القرن العاشر، توج أول بابا ألماني في روما، وشهد القرن الثاني عشر المزيد من الامتداد الألماني جنوبًا حتى شمل أراضي من شمال إيطاليا، وخلال هذه الفترة لم تكن ألمانيا دولة واحدة، ولكن كانت كل إمارة أو دوقية كيانًا سياسيًا مستقلًا لها أميرها، وإن كان هناك نوع من التضامن بين هذه الإمارات، حيث كان يخضع جميع الأمراء والملوك لإمبراطور واحد يتم الاتفاق عليه.

وكانت جميع الشعوب الألمانية تدين بالديانة المسيحية الكاثوليكية وتتبع البابا في روما، ولكن في عام ١٥١٧م حدث تطور كان دينيًا وفكريًا في بدايته، ولكن الأحداث الناتجة عنه غيرت وجه أوروبا والدين المسيحي إلى الأبد؛ إذ إنه في ذلك العام قام مارتن لوثر وتنبرغ في ألمانيا، بإعلان نقاطه الخمس والتسعين التي فند فيها المفاهيم الدينية التي كانت تفرضها الكنيسة في روما على المسيحية مقارنة بممارسات البابا ورجال الكنيسة.

وقد أدت حركته هذه وبعد صراع وكفاح والعديد من حملات الاضطهاد والمحاكمات والإعدامات إلى أكبر انقسام في العالم المسيحي؛ فقد ولد المذهب البروتوستاني في ألمانيا، وانتشر في العديد من شعوب أوروبا وحمله المهاجرون إلى أمريكا، ولكن كان هناك ثمن باهظ لهذا الاختلاف في تفسير المفاهيم الدينية؛ فقد قامت في ألمانيا حرب دينية بين المذهبين بدأت في عام ١٦١٨م ولم تنتهِ إلا في عام ١٦٤٨؛ أي استمرت ثلاثين سنة قضت على حوالي ٣٠٪ من الشعب الألماني[١].

كما أن موقع ألمانيا الجغرافي في أوروبا يضعها في حالة تأهب وشكوك دائمة، ففي الشرق تقع حدودها مع الإمبراطورية الروسية، وفي الجنوب الغربي تقع حدودها مع فرنسا، ومع أن ألمانيا لها حدود مع دول أوروبية أخرى، ولكن هاتين الدولتين ـ روسيا وفرنسا ـ كان لهما وضع خاص؛ فقد كان تاريخ ألمانيا عبارة عن حروب مع إحدى هاتين الدولتين أو كلتيهما معًا، واستمر هذا الوضع لقرون عديدة حتى الحرب العالمية الثانية؛ لذلك ففي عام ١٨٤٨م كانت ألمانيا تشعر أنها محصورة بين فكي كماشة

---

(١) COY, JASON P, *A BRIEF HISTORY OF GERMANY*, NEW YORK: FACTS ON FILE, 2011.

شرسة، فمن ناحية، كانت ألمانيا في طريق الجيش الروسي المتحفز للانحدار جنوبًا لسحق الثورات في أوروبا.

ومن ناحية أخرى، كانت هناك الجمهورية الفرنسية الفتية المتحمسة لتصدير أفكارها، وهكذا كانت ألمانيا بين نظامين: الأكثر رجعية في أوروبا من جانب، والنظام الثوري الجديد في فرنسا من جانب آخر، ولم تكن ألمانيا دولة واحدة قوية؛ بل كانت - كما سبق ذكره - مقسمة إلى عدة ممالك وإمارات تحت مظلتين رئيستين: في الشمال إمبراطورية بروسيا، وفي الجنوب الإمبراطورية النمساوية.

في هذه الأثناء، كان ميترنيخ - المستشار ورئيس الوزراء في الإمبراطورية النمساوية - يشجع النبلاء في المناطق الخاضعة لسلطة الإمبراطورية على أن يدرّسوا لغتهم الوطنية وتاريخ أوطانهم، وكان يعتقد أنه بإشغال النبلاء - وهم النخبة في شعوبهم - بالثقافة العامة ودراسة اللغات والتاريخ، فإنه يبعدهم عن الخوض في السياسة.

وكانت الإمبراطورية النمساوية تحت سلطة عائلة الهابسبورغ تضم خليطًا من شعوب أوروبا؛ فقد كان هناك الألمان في النمسا، وكان هناك المجر والتشيك والكروات والصرب والرومانيون وغيرهم، وكل من هؤلاء له لغته الخاصة وتاريخه واعتزازه بقوميته إلى حد التطرف، ولكن ما لم يحسب ميترنيخ له حسابًا، أن دراسة اللغة وتاريخ قوميتهم شجعت الشعوب - والنخب منها على الأخص - على الحنين والسعي إلى استعادة الماضي وتحقيق الاستقلال لأوطانهم.

وقد انتبه ميترنيخ إلى هذه الحقيقة متأخرًا، ولكنه تحرك بأسرع ما يمكن، ففي عام ١٨٣٧م أمر بملاحقة رموز الحركات التحررية واعتقالهم ولو كانوا نبلاء ونوابًا في البرلمان الإمبراطوري، ولكن كما يثبت من التاريخ مرات ومرات، فإن الملاحقة والسجن لا يمنعان الثورات؛ بل على العكس من ذلك؛ فالقمع يتحول إلى وقود ويهيئ الساحة لبروز المزيد من القادة، والأخطر أن هؤلاء القادة الجدد عادة ما يكونون أكثر تطرفًا وأقل تسامحًا مع النظام من أولئك الأوائل الذين يسجنهم النظام(٢).

---

(٢) "history of germany." n.d, *wikipedia*.



الفصل السادس

الممالك الألمانية: بداية الثورة

كانت ألمانيا المحطة التالية في الثورة الأوروبية، فعندما وصلت أخبار الثورة الفرنسية إليها كان طلبة الجامعات هم الأكثر تجاوبًا وتعاطفًا مع الثورة الشعبية في فرنسا، ومن الجامعات تحرك الطلبة بشكل تلقائي رافعين العلم الألماني القديم ذا الثلاثة ألوان: الأسود والأحمر والذهبي.

وانتقلت العدوى بسرعة إلى الليبراليين والمتطرفين على السواء، وبدأت المظاهرات والتجمعات في الساحات والشوارع، وكانت المطالب تتمحور حول حرية الصحافة وتطوير القضاء واعتماد دستور لكل دولة ألمانية مع استحداث برلمان منتخب موحد لكل ألمانيا، وقد سارع حاكم إمارة بون في الاستجابة لمطالب المتظاهرين بعد يومين من المظاهرات، ومن ثَمَّ تبعه عدد من الأمراء في الإمارات الأخرى، ولكن البعض من الأمراء عاند واتخذ موقفًا متشددًا مما أدى إلى تصعيد العنف، والبعض الآخر فضل التنازل عن العرش إلى ابنه بدلًا من الرضوخ لمطالب الشعب.

في ذلك الوقت الحساس الذي كانت تمر به كل إمارة وحسب ظروفها الخاصة ومن خلال صراع الشعب مع الحاكم لإدخال تعديلات وإصلاحات مستحقة لا تمس من هيبة الحاكم ومكانته، كان الليبراليون والمتطرفون يعملون بجهد بحثًا عن معادلة وفرصة لاستغلال الشعور القومي المتنامي للشعوب الألمانية والتقدم خطوة أو خطوات نحو توحيد ألمانيا في دولة واحدة، واتفقت الفئات الليبرالية على أن الخطوة الأولى هي المضي قدمًا في إنشاء مجلس وطني من الثقات من كل أطياف الشعب الألماني.

وهنا يجب التوضيح أن الثورات الشعبية اجتاحت الإمارات الألمانية الصغرى التي يطلق عليها ألمانيا الثالثة، أما ألمانيا الأولى والثانية فهما:

الإمبراطورية النمساوية في الجنوب وعاصمتها فيينا، والإمبراطورية البروسية في الشمال وعاصمتها برلين، وهما من الشعوب الألمانية ولكن قوة الحكم المركزي وسطوة النظام الأمني أدى إلى أن تتأخر قليلًا الثورة في هاتين الدولتين، وعندما وصلت الأخبار عن الثورة في فرنسا إلى فيينا، تجمعت الجماهير في الشوارع والمقاهي وبدأت في التعبير بشكل فردي عن تأييدهم للثورة والتعبير بحرية عن الطموح نحو تغييرات ديمقراطية في الإمبراطورية النمساوية، أما المستشار ميترينيخ، فإنه قلل من شأن الثورة واستبعد تأثيرها في النظام في النمسا، وكذلك أيده رئيس البوليس في الإمبراطورية، كأن حالهم يقول إن النمسا مختلفة، وإن إمبراطورية الهابسبورغ غير معرضة لمثل هذه الثورات.

بروسيا (شمال ألمانيا):

تشكل إمبراطورية بروسيا وعاصمتها برلين الجزء الشمالي من ألمانيا الحالية، ولم يعد لها وجود كدولة، ولكن كان لها تواجد أوروبي مؤثر في الأزمان الماضية، والاسم بروسيا هو من اللفظ الإنجليزي، وتشابه هذه التسمية مع تسمية روسيا لا أصل له، ولا علاقة بين الشعب البروسي الذي هو جرماني مع الشعب الروسي الذي هو من الشعوب السلافية، وإنما الاسم بالألماني هو بروسين، وله أصل تاريخي متعلق باسم فرقة من الفرق الكاثوليكية ذات الطابع الديني العسكري، واحتلت هذه الفرقة الأراضي الواقعة شمال ألمانيا الحالية في القرن الثالث عشر، ثم أنشأت دوقية حملت الاسم نفسه، وتطورت هذه الدوقية لتكوّن دولة قوية.

وقامت الثورات الشعبية في أوروبا على فكرة إمكانية سقوط النظام الواحد المتسلط، وإمكانية نجاح الشعوب في ثوراتها، وأصبح من الواقع السياسي أن الشعوب أيضًا لها الحق في إبداء رأيها في مسار حياتها، وأن على الحاكم أن يستمع لها ويتجاوب معها ولا يتحداها أو يستهين بمطالبها، وبدأت فكرة الحرية تحرك شعوب أوروبا عمومًا، وانتشرت الفكرة بين الشعوب الألمانية سواء في بروسيا في الشمال، أو في الدوقيات والإمارات الألمانية في الوسط، أو في الإمبراطورية النمساوية في الجنوب، للمطالبة بحقوقها أسوة بالشعوب الأخرى، وكان من الواضح أن الشعب الألماني في

بروسيا على وشك الثورة، وأن الساحة الشعبية متأهبة ومنتظرة للقيام بحركة تؤدي إلى تحقيق العدالة والحرية، وكان كل المطلوب هو انطلاق شرارة صغيرة تتسبب في إشعال الثورة.

وقد بدأت الثورة العارمة بتجمعات من الطلبة، وفي هذه التجمعات كان الطلبة يتناقلون أخبار الثورات الشعبية في أوروبا، علمًا بأن غالبية هؤلاء الطلبة لم يكونوا من المنتمين لأحزاب سياسية، ولا حتى من المهتمين بالسياسة، ولكن اهتمامهم جاء من دافع الحماس الوطني لتحقيق حياة أفضل ومستقبل أفضل لبلادهم ولهم، وكانت هناك لجنة حكومية دائمة مشكلة منذ بداية الثورات في أوروبا في يناير ١٨٤٨م، للنظر في تطوير القوانين في البلاد، ولكن في أوائل شهر مارس فاجأ الملك فريدريك وليم الرابع الشعبَ بأن قام بحل هذه اللجنة بدعوى أنها تقود البلاد إلى الخلاف الحزبي، وأنه في وقت الأزمات فإن البلاد بحاجة إلى الوحدة بدلًا من الفرقة، ودعا الشعب إلى الالتفاف حول ملكهم فهو أفضل صديق لهم.

والمفارقة أن هذه الحجة ما زالت تستخدم إلى اليوم من قبل الحكام الذين يستمعون إلى بطانة السوء ويضعون مصالحهم الضيقة الآنية فوق مصلحة البلاد، وهذا التحجج بالحرص على الوحدة الوطنية والاستقرار، ما هو إلا غطاء لاستمرار الأوضاع السياسية في البلاد والوقوف في طريق التغيير.

وفي اليوم التالي، وكان يوم الأحد، انتشر الطلبة والأكاديميون والصحافيون والفنانون والعمال والموظفون العامون في شوارع العاصمة برلين، وتكونت تجمعات آنية لم يكن مخططًا لها مسبقًا ولم تكن تعبر عن تجمعات حزبية أو طائفية، وإنما هي جموع شعبية وطنية مخلصة تحت مظلة عمل وطني خالص، ومن ثمَّ وبعد إلقاء الكلمات والخطب عن وعود الملك ثم القيام بحل لجنة تعديل القوانين، قامت الجماهير بإعداد وثيقة تنادي بالعودة الفورية للمجلس البرلماني، وإطلاق حرية الصحافة، وكلها مطالب لا تمس حقوق الملك ولا تسيء إلى العرش، وتسابقت الجماهير بالتوقيع عليها من دون دوافع حزبية، ورُفعت الوثيقة إلى الملك باعتباره رأس الدولة الذي يلجأ إليه الشعب في مطالبه، ولكن الملك رفض استلام الوثيقة ظنًّا منه

أو من مستشاريه أنه بهذا الأسلوب المتعالي يقطع الطريق على الثورة، فما كان من المتظاهرين إلا أن أرسلوا الوثيقة إلى الملك عن طريق البريد.

وهنا نرى كيف يقطع الحاكم باختياره علاقته مع الشعب، فيدفعهم بذلك إلى البحث عن وسائل أخرى غير مباشرة لتوصيل مطالبهم المشروعة إليه، ولكن عادة ما يتمادى الحاكم في غيه، وعندئذ يصل الشعب إلى مرحلة اليأس والكفر بالنظام القائم، ويبدأ في الالتفاف حول من ينادي بإسقاط النظام برمته وإنشاء نظام جديد يقوم على تطلعات الشعب ومصالح الأمة، وفي صباح اليوم التالي، ازدحمت شوارع برلين بأعداد كبيرة من المتظاهرين حاملين الأعلام الألمانية القديمة بألوانها الثلاثة: الأسود والذهبي والأحمر، وعند رؤيته لهذه الجموع المحتشدة، أبدى رئيس الشرطة للملك عدم قدرته ورجاله على السيطرة على هذه الأعداد الكبيرة، ونصح الملك بأن يستدعي فرقة الجيش المرابطة قرب العاصمة للتعامل مع الوضع الحرج، فوافق الملك على هذا الاقتراح، وحتى تلك اللحظة كانت الجماهير متحمسة، ولكنها كانت مسيطرة على تصرفات أفرادها، وكانت الأجواء أقرب ما تكون إلى الاحتفالية منها إلى الثورة، ولكن عندما نزلت القوات المسلحة إلى الشوارع، وكانت قريبة من المتظاهرين، أصبح منظر الجنود في الشوارع مصدر إثارة لاستفزاز الجمهور.

ومما زاد الطين بلة، أن الملك أمر بجلب قوات من المقاطعات الأخرى لتعزيز قواته في برلين، وهذا التواجد للعسكر في الشوارع يؤدي بلا محالة إلى أحداث احتكاك وإن كانت فردية، إلا أنها تنتقل أخبارها عبر الحشود لتسمم الأجواء أكثر فأكثر، ومرت خمسة أيام استمرت خلالها المظاهرات، وكانت المشاعر العدوانية من الطرفين فيها تتصاعد والأوضاع تتأزم، وخصوصًا عندما بدأ الجنود محاولة تفريق الجموع بالقوة مستخدمين أسلحتهم، وتحولت مشاعر المتظاهرين إلى العدوانية الواضحة، وبدأ المتظاهرون بقذف الجنود بالحجارة.

وفي تلك الفترة وصلت الأخبار عن إعفاء ميترينيخ المستشار النمساوي من منصبه استجابة للمطالب الشعبية في الإمبراطورية النمساوية؛ فقد اتضح للملك في بروسيا أن الظروف لا تسير في صالحه، فكان أن استمع في هذه

المرة إلى مستشاريه المعتدلين بدلًا من المستشارين المتشددين الذين كانوا ينادون بأن يأمر الملك الجنود بإطلاق النار على المشاغبين كما أسموهم، وأن ذلك كفيل بتخويف البقية وتفريق الجميع.

وتلى ذلك إصدار الملك مرسومًا بإلغاء الرقابة على الصحافة، ودعوة البرلمان للاجتماع لمناقشة إدخال إصلاحات على القوانين في البلاد، وتبني علم جديد للبلاد واستحداث قوات بحرية ألمانية، وهذا الأخير كان مطلبًا للوطنيين، وبعد إعلان المرسوم تجمعت الجماهير حول القصر، وعندما خرج الملك إلى الشرفة ليطل منها على الجمهور، هتفت الجماهير له فرحة باستجابة ملكها لمطالبها المشروعة، وهذا يبيِّن أن الشعوب مستعدة تلقائيًّا لقبول القليل من الحاكم إذا أظهر استعدادًا لسماعهم، ولكن الجماهير أيضًا قد بدأت في الهتاف مطالبة بتقليص سيطرة العسكر، إذ كانت الدولة في بروسيا قائمة على نظام عسكرة الدولة من حيث الانضباط والولاء، والملك مرتبط بالعسكر الذين لهم الأولوية في كل شيء، وكانت مناداة الشعب متمثلة في أصوات الليبراليين الذين يطالبون بأن يستمد الملك سلطته وقوته من الشعب وليس من المؤسسة العسكرية.

وهذا وضع لم يتغير بداية من الخلفاء العباسيين في بغداد والأمويين في قرطبة الذين اعتمدوا على الجنود المرتزقة لحمايتهم، مرورًا بهذا الزمن في أوروبا، حتى العصر الحديث، حيث يعتقد الحاكم بأنه في مأمن على كرسي الحكم عندما يكون وجوده مستمدًّا من المؤسسة العسكرية، ولكن بالطبع، فإن المؤسسة العسكرية لا تستسلم بسهولة؛ فقد تنحني قليلًا ومؤقتًا أمام غضب الشعب، وقد تكون على استعداد للتضحية ببعض الأفراد منها ممن يمكن التخلي عنهم، ولكنها تكون دائمًا متحفزة ومستعدة لإظهار حقيقتها البشعة في قمع الشعب[١].

ولذا فعندما وصلت هتافات الجمهور إلى مرحلة المناداة بتقليص دور العسكر والمساس بامتيازاتهم وسلطاتهم، تحرك ممثلو العسكر والمعروفون بالمحافظين المحيطين بالملك وأقنعوه بضرورة إظهار القوة وعدم الاستسلام

(١) FREDERICK ENGELS, EDITED BY KARL MARX, *REVOLUTION AND COUNTER REVOLUTION IN GERMANY*, LONDON: LAWRENCE & WISHART, 1969.

للغوغاء، واستطاع المحافظون إقناع الإمبراطور بتعيين الجنرال فون بريتوتز، وهو من الجنرالات المتشددين، ليكون حاكمًا لبرلين، وبدأ الجنرال بريتوتز باستعمال القوة في طرد المتظاهرين المعتصمين في الميدان الرئيس في العاصمة، وخلال هجوم الجنود والاحتكاك بين المتظاهرين والجنود انطلقت رصاصتان غير معروفي المصدر، ولم يُصب أحد بسوء، ولكن مجرد سماع صوت إطلاق الرصاص استفز المتظاهرين وأثار المشاعر، فانطلقت الإشاعات في المدينة وانتشرت الفوضى.

وحاول رئيس الوزراء الجديد أن يهدئ الأمور، ولكن دون جدوى فقد وصلت الأمور إلى نقطة لا رجعة فيها بعد فقدان الثقة بالنظام، وخلال ساعات قليلة انتشرت مئات الحواجز التي أقامها المتظاهرون في شوارع المدينة، وانتشرت أعلام ألمانيا القديمة فوقها وفوق المباني في تحدٍّ واضح للوضع القائم، وقد استخدم سكان المدينة العربات ومواد البناء وأكياس البضائع وكل ما تصل إليه أيديهم ويجدونه صالحًا لمقاومة هجوم الجنود، ليكون فعّالًا في منعهم من العبور، والتحم الحرفيون والفنانون والصحافيون وصغار ملّاك الأراضي والتجار والمدرسون والطلبة والعمال وصغار الموظفين في جبهة واحدة، ومن الجانب الآخر؛ فقد تحفز الجنود للمواجهة مع ما أصبح الآن العدو في نظر ضباطهم.

وشارك النساء والأطفال في جلب الطعام للمتظاهرين المدافعين عن الحواجز، وبدأت معركة برلين كما أُطلق عليها، عندما بدأ الجنود هجومهم لإزالة الحواجز وإخلاء الشوارع والميادين، وقد بدأ الاشتباك بقيام الجنود بإطلاق المدافع في المقدمة للتمهيد لهجومهم على الحواجز، وذلك حسب الخطط العسكرية في معارك الجيوش، دون أي تقدير أن هذه الحرب ليست ضد أعداء الوطن ولكنها ضد أبناء الوطن الذين أُوجد الجيش من أجل حمايتهم والدفاع عنهم، ولكن المدافعين كانوا على استعداد لمثل هذه الخطط؛ فقد كانت هناك حواجز متتالية واحدًا خلف الآخر، فعندما تبدأ المدافع بضرب الحاجز الأمامي، يكون المتظاهرون قد أخلوه واحتموا بالحاجز الثاني أو الثالث أو حتى الرابع، وعندما يتقدم الجنود إلى الحاجز يبدأ المتظاهرون بإطلاق البنادق عليهم، وترشقهم النساء بالحجارة من أعلى أسطح البيوت، وكانت هذه المعركة هي أشرس معارك ثورات ١٨٤٨م.

وعندما تتحول شوارع المدينة الضيقة إلى ساحة حرب، ويكون الجنود في مواجهة الأهالي تختل لدى الجنود الصورة تمامًا، فهم غير متعودين على محاربة أطفال ونساء ومدنيين يحاربون عند بيوتهم، وقد استمرت المعركة الرهيبة في الشوارع طوال الليل، وسقط تسعمائة قتيل منهم ثمانمائة من المدنيين، واشتعلت الحرائق في البيوت، وفي النهاية المتوقعة، سيطر الجيش على الطرق الرئيسة في المدينة، ولكن لم تتحقق الهزيمة الحاسمة للمتظاهرين، ورأى القائد العسكري هبوط الروح المعنوية لرجاله من جراء قتال النساء والأطفال والمدنيين؛ ولذا فقد توجه إلى الملك بتقريره بأنه إذا لم يتم سحق كل أشكال المقاومة الشعبية خلال الأيام القليلة القادمة، فإنه سيضطر إلى سحب جنوده إلى خارج المدينة، حيث ينوي أن يحاصر المدينة ويبدأ في قصفها بالمدافع حتى يستسلم المتظاهرون.

وكان الملك حائرًا بين إنهاء الثورة وبين دماء شعبه التي يراها تسيل، وهنا لم يجد من مستشاريه من ينصحه بالاستماع إلى صوت شعبه بدلًا من صوت العسكر، فطلب القائد العسكري من الملك الإذن بمعاودة الهجوم لمحاولة سحق الثورة، فوافق الملك على قيام الجيش بشن الهجوم، مشترطًا عدم إطلاق النار، ويتضح كم هو سخيف هذا الشرط من الملك الذي حاول أن يطمئن ضميره بأنه غير راضٍ عن القتل الذي يجري على شعبه، بينما الحل بيده في الاستجابة لمطالب شعبه المشروعة، وفي هذه الظروف الصعبة والحساسة، تهيأ للملك أحد السياسيين الذين غامروا في سبيل وطنهم واستقرار ملكهم وحفظ أرواح مواطنيهم وأن يقف بكل شجاعة في وجه العسكر المتشددين، وأن يعرض على الملك بديلًا عن استخدام آلة القمع والقتل.

صاحب هذه النصيحة هو الأرستقراطي جورج فون فينكي الذي اجتهد للوصول إلى ديوان الملك وعرض وجهة نظره ونصيحته للملك مباشرة، بأن القتال والقتل لن يتوقف ما دام الشعب لا يثق في الملك؛ ولذا فأول خطوة تعزز مكانة الملك أمام الشعب أن ينسحب الجيش من المدينة، وأن تترك سلامة الملك عهدة في يد المواطنين، عندئذ سيستيقظ شعور الولاء للملك وتكون هذه بداية الحل لهذه الأزمة، وكان أن قابل المتشددون هذا الطرح بالضحك العالي في حضرة الملك، فما كان من هذا السياسي الليبرالي إلا

أن صرخ فيهم بأنهم يضحكون الآن ولكن في اليوم التالي لن يستطيعوا الضحك(٢).

وفي منتصف تلك الليلة أمر الملك قائد الجيش بإيقاف العمليات العسكرية وكتب منشورًا إلى الشعب يعدهم فيه بأنه يتعهد بسحب الجيش من المدينة في حال استجاب المتظاهرون إلى الوسائل السلمية وقاموا بتفكيك الحواجز، وكان خطابه لطيفًا مع الشعب، حيث إنه خاطبهم ملقبًا نفسه بأنه أبو الجميع، وقد قابل الشعب هذا الخطاب بشيء من عدم التصديق، ولكن على أية حال ساد نوع من الهدنة في المدينة، وأمر الملك بعودة كل الجنود إلى ثكناتهم حالًا، وقوبلت هذه الخطوات المهدئة باعتراض من المتشددين المحيطين بالملك، فهم لا يرون بديلًا عن سحق المتظاهرين وقمع كل صوت مناهض للنظام.

وأما الشعب فلم يكن فرحًا أيضًا بهذه الهدنة؛ إذ إنهم يرون الجثث ملقاة في الشوارع التي باشروا في حملها على العربات، ومروا بها أمام القصر لكي يراها الملك، وبعد ذلك أعلن الملك بأنه قد تبنى علم ألمانيا القديم الذي رفعه الثوار، وأعلن قبوله بأن بروسيا جزء من ألمانيا الكبرى التي تسعى الشعوب الألمانية إلى إقامتها.

وفي ٢١ مارس كان الملك يتجول في شوارع برلين على حصانه وبحماية المليشيات الشعبية التي تشكلت حديثًا، وكان الملك لابسًا ملابس بألوان العلم الألماني التقليدي إعلانًا لقبوله بمبدأ ألمانيا الكبرى، ووجه الملك شكره وتقديره للمليشيات الشعبية لما قامت به من إزالة الحواجز من شوارع برلين، وردًا على ذلك، هتف الأفراد بحياة الملك منادين به إمبراطورًا لألمانيا الموحدة، بعد هذا الموقف التوافقي بين الحاكم والمحكومين بأيام قليلة غادر الملك وعائلته برلين إلى مدينة بوتسدام، وكانت هذه الخطوة بناء على نصيحة القادة العسكريين وإلحاحهم، والذين كانوا يخططون لاختطاف الملك ونقله عنوة خارج برلين بعيدًا عن سيطرة الثوار.

وتغير وجه برلين بعد خلوها من الجيش؛ فقد أصبحت بكاملها مدينة

---

(٢) ROBERTSON, PRISCILLA, *REVOLUTIONS OF 1848, A SOCIAL HISTORY*, PRINCETON, NEW JERSEY, U.S.A.: PRINCETON UNIVERSITY PRESS, 1982.

تحرسها مليشيات الشعب ويضبط الأمن فيها خليط من الطلبة والعمال والحرفيين من الطبقة الوسطى والفقراء الذين كانوا فخورين بملابسهم العسكرية ورتبهم التي قسموها بينهم، وكان الطلبة يقضون أوقاتهم في حراسة القصر الملكي، بينما كان العمال يتجولون في الشوارع لمراقبة الأمن، وبسرعة تغيرت نفسية المواطنين وأصبحت هناك نفسية جديدة سائدة في المدينة، وهي تتميز بشعور الفخر والثقة والموالاة للوطن.

وانتشرت المطبوعات في اختبار للحريات المكتسبة، حتى إن الأطفال الذين كانوا يعيشون على بيع الورود وعلب الكبريت في الشوارع تحولوا إلى بيع الجرائد وتوزيع المنشورات، فهي قد أصبحت أكثر دخلًا، وقامت الثورة باستحداث مشاريع الهدف الأساسي منها هو توفير العمل للعمال العاطلين، وبلغ من عجائب التوافق بين الطبقات، أن الفنانين في برلين شكلوا فرقًا من الموسيقيين للعزف في مواقع العمل للترفيه عن العمال وهم يؤدون أعمالهم.

ولكن بجانب هذا الوجه المشرق السعيد لمجتمع برلين في ثورته، فإنه كان هناك جانب آخر مخالف، وهذا ما أشار إليه فريدريك إنجلز، من أن الكل بما فيهم الليبراليون كانوا متخوفين من حركة العمال ودورهم في الثورة بعد نجاحها، ولذا فقد كانت هناك قيود على قبول العمال في المليشيا الثورية، وكانت هناك مجموعة صغيرة أغلب أعضائها ينتمي للطبقة الوسطى يعملون من أجل إزالة المخاوف والشكوك بين فئات المجتمع الثوري، وخصوصًا تلك الشكوك تجاه طبقة العمال، حتى إنهم كانوا يخاطرون بالتواجد في المنتصف بين المليشيات الثورية وبين العمال عندما تحدث اشتباكات مسلحة، بهدف وضع حد للتقاتل بينهم، وانتشرت الإشاعات والقصص عن فقدان الأمن.

وأصبح أهل العاصمة وخصوصًا الطبقة البرجوازية في خوف وقلقٍ من المستقبل، ونتج عن ذلك هجرة السكان القادرين من العاصمة إلى مناطق أخرى، ويقدر بأن حوالي سبعين ألف مواطن قد هجروا العاصمة في تلك الفترة القصيرة؛ ولذا فلما عادت المجموعة الأولى من جنود الجيش الحكومي في ٣٠ مارس إلى العاصمة عمت فرحة بين عموم المواطنين؛ وذلك لأن عموم المواطنين كانوا متخوفين من تدهور الأمن، وكانوا يأملون أن يقوم الجيش بحماية المدنيين.

ومع أن الملك أعلن أنه يوافق على كتابة دستور للبلاد، ولكنه للأسف لم يكن مقتنعًا بأن الاستجابة لمطالب شعبه هي الطريق الصحيح؛ بل إنه قد قام بذلك مرغمًا، وهذا ما جعله يحمل الضغينة ضد الثورة والثوار ويضمر الشر ويتحين الفرص، خصوصًا وأنه كان محاطًا بالمتشددين من النبلاء الذين كانوا يفضلون لو سمح لهم الملك باستخدام قواتهم لسحق الثوار، ولكن في ذلك الوقت كان على الملك أن يتجاوب ولو ظاهريًّا مع مطالب الشعب.

وتمت دعوة البرلمان للاجتماع، والذي تحددت من خلاله الدعوة لانتخابات المجلس النيابي لبروسيا في أوائل شهر مايو ١٨٤٨ لكتابة دستور جديد للبلاد، وجرت الانتخابات دون عوائق تُذكر، واجتمع البرلمان المنتخب في ٢٢ مايو، وكانت هناك مطالب من الليبراليين بأن يحضر الملك جلسة البرلمان كما هو جارٍ في البرلمان البريطاني، ولكن الملك فريدريك رفض الحضور باعتبار أن ذهابه إلى البرلمان يقلل من مكانته التي كان يرى أنها أعلى من البرلمان، فكان الحل أن يذهب الأعضاء إلى قصر الملك لتكون الجلسة الأولى بحضور الملك ولكن في قصره، وكان الملك قد حذّر بأنه سيقوم بحل البرلمان إذا أصر الأعضاء على حضوره، وكذلك كان أيضًا موقفه تجاه البرلمان إذا تدخل البرلمان في العلاقة بين الملك والجيش.

وفي الجلسة الأولى قدم الملك مسودة دستور، ولكن المجلس رفض المسودة مباشرة دون مناقشتها، وتم تشكيل لجنة من الأعضاء لكتابة الدستور الجديد، وعندما بدأت المناقشات في المجلس حول كتابة الدستور الجديد وتشريع القوانين التنظيمية اتضح عدم توافق توجهات المجلس مع الحكومة التي هي من خارج المجلس، مما أدى خلال أشهر قليلة إلى استقالة رئيس الوزراء وتعيين آخر بدلًا منه، ولكن مع كل الصعوبات التي واجهها البرلمان، إلا أنه للأمانة التاريخية قد أنجز العديد من القوانين المهمة ذات التوجه الليبرالي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، إلا أن الملك لم يعتمد إلا القليل من هذه القوانين، وبالتالي فإنه لم يجرِ تنفيذها إلا بعد سبعين سنة عندما سقطت الملكية في ألمانيا، في تلك الظروف خيم على المدينة جو من القلق وعدم الثقة بين جميع الأطراف.

وبدأت مجموعات من المواطنين بالتظاهر مطالبة بتسليح مليشيا من

المواطنين لا تقتصر على الطلبة وأصحاب الأملاك، وإنما أيضًا تشمل الفئات الأخرى من العمال والحرفيين، وعندما شاع أن الحكومة قد بدأت بسحب الأسلحة من ترسانة الأسلحة في المدينة، اتجه المتظاهرون إلى المستودع، وهناك أخبروا قائد الحامية التي تحرس المستودع بأن الثورة قد اندلعت في مدينة بوتسدام حيث يقيم الملك؛ ولذا فلا أمل له هو وجنوده المائتين الحصول على أية مساعدة من القوات الملكية.

وفي الوقت نفسه، تسلق بعض المتظاهرين الحائط ودخلوا إلى المبنى من نوافذ الطابق الثاني، وحالما رأى الجنود نجاح المتظاهرين في الدخول حتى حدثت فوضى وارتباك في صفوف الجنود، وسارعوا في الهرب من كل مكان، ولكن كان المتظاهرون في انتظارهم في الأسفل، حيث أخذوا منهم أسلحتهم وتركوهم في سبيلهم، واستولى المتظاهرون على المستودع دون حدوث أي ضحية ما عدا جنديًّا واحدًا أصيب عندما قفز من نافذة من الطابق الثاني.

وانتهت المواجهة بهذا الشكل، ولكن المحافظين الرجعيين استغلوا هذه الحادثة للتدليل على الفوضى التي أصبحت عامة في المدينة، وارتفع صراخهم منادين بضرورة تدخل الجيش بدعوى ضبط الأمن في برلين، بينما قام أحد قادة الحركة العمالية الثورية، وهو ستيفان بورن ـ وسنأتي على تفاصيل نشاطه في فقرة قادمة ـ بالتبرؤ من هذه الأعمال الفوضوية مقدمًا إثباتات أن المجموعة التي قامت بمهاجمة مستودع الأسلحة كانت مدفوعة من قبل حزب الرجعيين.

وكانت الحركة الرجعية قد بدأت بتنظيم صفوفها واستعادة أنفاسها بعد الصدمة الأولى، وكانت الفئات الرجعية تمثل شرائح مختلفة من المجتمع؛ فقد كان هناك الرجعيون من الأساس الذين كانوا يمثلون رموز النظام السابق ولا يرضون التنازل عن ميزاتهم واستغلالهم للطبقات الأدنى، كما كان هناك المنافقون والطفيليون الذين كانوا مستفيدين من فساد النظام السابق ويسوءهم فقدان فرص استفاداتهم.

وكان هناك المواطنون المسالمون الذين فزعوا من العنف والفوضى وفقدان الأمن لدرجة أنهم أصبحوا يتمنون العودة إلى زمن الحكم السابق

مضحين بالحرية مقابل الأمن، وحتى بعض المثقفين والمفكرين الذين كانوا هم عماد الثورة فكريًّا أصبحت تساورهم الشكوك حول جدوى الثورة، وبدأوا يتراجعون عن تلك الأفكار الليبرالية التي كانوا ينادون بها قبل الثورة.

وبالطبع، فإن الملك فريدريك ويليم كان هو الرمز والرئيس للحركة الرجعية، خصوصًا بعد أن غادر برلين إلى بوتسدام؛ فالملك في بوتسدام قد عزل نفسه تمامًا عما يجري في برلين، كما عزل نفسه عن الأفكار الليبرالية ورموز الثورة؛ فقد امتنع عن مقابلة أعضاء البرلمان وحتى عن مقابلة الوزراء، وأحاط نفسه بمجموعة من المحافظين الرجعيين، وكونت المجموعة المحيطة به سورًا قويًّا ولم تسمح لأي شخص بمقابلة الملك ما لم يكن من الموثوق بهم من هذه المجموعة؛ أي إنه لا ينقل للملك إلا ما هو مقبول من هذه المجموعة، وبذلك أصبح الملك ـ باختياره ـ سجينًا لفكر واحد، وأصبح معزولًا عن شعبه، غير مطّلع على حقيقة ما يجري في البلاد التي يحكمها، وإنما معلوماته كلها تنبع من مصدر واحد، وذات توجه واحد، وتنقل له جانبًا واحدًا من الصورة.

وكان من أشهر قادة الحركة العمالية في تلك الفترة الحرجة كان الشاب ستيفان بورن، الذي أشرنا إليه سابقًا، ففي عام ١٨٤٨م كان بورن يبلغ الثالثة والعشرين من العمر، وبحسب قانون الانتخابات في ذلك الوقت؛ فقد كان غير مؤهل بعد لخوض الانتخابات للبرلمان، وكان يعمل لدى طباع لتعلم المهنة، وكانت مهنة الطباعة مهنة مهمة في ذلك العصر الذي كانت فيه الطباعة تمثل آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا، ولكن هذا الشاب كان شغوفًا بالتعلم وطموحًا لتحقيق إنجازات أكبر من أن يكون فقط بارعًا في الطباعة؛ فقد كان يستغل فترة استراحة الغداء ليذهب إلى الجامعة في برلين للاستماع إلى بعض المحاضرات، كما كان مهتمًّا بالدفاع عن حقوق العمال، ومطالبًا بالعدالة لهذه الفئة من المجتمع من خلال منشورات يكتبها ويطبعها بنفسه، كما كان ينادي بتوفير سبل التعليم لطبقة العمال.

ثم كانت النقلة المهمة في تاريخ كفاحه عندما قرر في عام ١٨٤٧م أن يقضي سنة يتجول فيها في بعض دول أوروبا الغربية، وخلال ترحاله لم يقضِ وقته في السياحة، وإنما كان يقضي الوقت في التواصل مع الحركات

العمالية في تلك البلاد والتعلم من تجاربها، ثم كانت الفرصة الكبرى في حياته السياسية عندما وصل إلى باريس، وهناك قابل الفيلسوف والحركي الشيوعي فريدريك إنجلز والذي قام بدوره بتقديمه إلى زميله كارل ماركس، ومن هذه اللقاءات تأثر بورن كثيرًا بالفلسفة الشيوعية وتوثقت العلاقة بينه وبين زعماء الشيوعية، وقد ساهم ماركس وإنجلز في دعم بورن في حراكه العمالي الثوري، ولكنهما انقلبا ضده بعد ذلك؛ إذ إن ولاءه كان دائمًا للحركة العمالية لتنال حقوقها وليس للحزب الشيوعي أو الفلسفة الماركسية.

وحال عودته إلى برلين نذر بورن حياته للعمل من أجل الحركة العمالية، والغريب أن البوليس في بروسيا لم يجد في بورن قائدًا ثوريًّا يستحق المتابعة الدقيقة أو السجن كما حدث مع نشطاء ثوريين أقل تأثيرًا منه، وكان شعاره هو أن على العمال أن يهتموا بأمورهم بأنفسهم وعدم انتظار الآخرين أن يقدموا لهم ما يحتاجونه، وقام بإعداد نظام تبرعات ورسوم يدفعها كل عامل إلى صندوق مخصص للصرف على احتياجات العمال وعائلاتهم، فلم يكن يرى أن هناك فرصة للدعوة إلى حركة شيوعية؛ بل كان يعمل دومًا من أجل تحسين أوضاع العمال دون تخطي ذلك الخط إلى الكفاح من أجل إقامة نظام شيوعي في ألمانيا، وكتب بذلك إلى ماركس.

وكانت مطالب العمال تتركز حول ضمانات اجتماعية للعمال، وإنشاء جمعيات تعاونية، وتعليم مجاني، كما طالبوا بالسكن للعمال والمساواة للنساء، وتطبيق الضرائب على الأغنياء، وتحديد ساعات العمل بعشر ساعات في اليوم، وهذه المطالب تختلف عن مطالب الثورة الشعبية التي تنادي بمطالب أكثر عمومية وتمثل اهتمامات الطبقة الوسطى، وتتركز على الحريات العامة وحرية الصحافة والتمثيل النيابي والحكومة الدستورية، وصلاحيات الملك.

وفي صيف ١٨٤٨م كان المجلس الوطني المنتخب في بروسيا يناقش الدستور المقترح، ويحاول أن يصل إلى صيغة مقبولة من كل الأطراف بما فيها الملك، ولكن لم يستطع المجلس أن يتخطى العُقد والعقبات التي تنشأ من التجارب الأولى في ممارسة الديمقراطية وبوجود فئات سياسية واجتماعية ذات مصالح متضاربة، ولكن في المقابل، فإن الجماهير في الشارع تواجدت

في الساحات والميادين ورفعت الشعارات وعلقت اللافتات الضخمة المنادية بالإسراع في تطبيق الديمقراطية.

وهذه كانت ردود فعل على نشاطات وتحركات الرجعيين الذين كانوا يراهنون على تحرك الجيش لقمع الثورة وإعادة النظام السابق، وأما الشعارات التي كان يرفعها الرجعيون تبريرًا لدعوة الجيش للتدخل والسيطرة على الأوضاع، فهي البحث عن الأمن والاستقرار في البلاد، وكانت مجموعات من المتظاهرين تجوب الشوارع منددة بالرجعيين، وكانت هناك تجمعات استفزازية أمام مقار ومحلات المشاهير من الرجعيين المحسوبين على النظام السابق، كما هدد المتظاهرون أعضاء المجلس الوطني الذين لا يصوتون لصالح إرسال قوات عسكرية لمساعدة نشطاء الحركة الديمقراطية الذين كانوا محاصرين في فيينا.

وفي هذه الظروف وفي ٢١ من شهر أكتوبر ١٨٤٨م، اتخذ الملك قراره بتعيين عمه الكونت براندن بيرغ رئيسًا للوزراء، وكان هذا الأمير من المحافظين ولكنه لم يكن يملك أية خبرة سياسية أو إدارية، فهو قد قضى كل وقته ضابطًا في الجيش وهذه هي حدود خبرته وثقافته، وكان المطلوب منه أن يشكل حكومة من الرجعيين المتشددين لمواجهة الأوضاع في برلين، وكان رد فعل المجلس أن ضاعف من جهوده في محاولة للتوصل إلى صيغة من الدستور يتم إقرارها لتكون ملزمة للملك، كما أرسل المجلس وفدًا برئاسة رئيس المجلس إلى بوتسدام لمقابلة الملك والطلب منه تعيين حكومة معتدلة يستطيع المجلس العمل معها، ولكن الملك عندما استمع إلى الطلب خرج غاضبًا من القاعة دون أي تعليق ولا رد، فما كان من أحد الأعضاء إلا أن صرخ بأعلى صوته ليسمعه الملك: «هذه المشكلة مع الملوك، إنهم لا يحبون سماع الحقيقة».

وكانت القوى الرجعية بانتظار مبرر قوي للتدخل العسكري، فجاءت المناسبة عندما حدث صخب وصراع داخل المجلس، وتطور النقاش إلى حد الموافقة على اقتراح أن الشعب الألماني يرغب في إقامة نظام جمهوري، وأحاطت الجماهير بمبنى المجلس في جو من الفوضى، وكان أحد قادة القوى الديمقراطية قد صرح بأنه قد عُرض مبلغ من المال عليه مقابل أن يقود

مظاهرة فوضوية وأعمال عنف تبرر استدعاء الجيش للسيطرة على المدينة.

وكان هذا العرض قبيل هذه الفوضى داخل المجلس وخارجه! ولم يتم بعدها الكشف عن المتسبب في هذه الأحداث، وبالفعل تحركت القوات إلى مشارف برلين تسبقهم فرقة موسيقى الجيش عازفة المارشات العسكرية، وعندئذ تأكد لدى أعضاء المجلس أن الملك عازم على حل المجلس، فانعقد لتمرير قرار يدعو الشعب إلى عدم دفع الضرائب، وكانت المليشيات الثورية تقوم بحماية المجلس، ومن هذه الحادثة كان التطبيق الفعلي للثورة المضادة لإجهاض الثورة الشعبية.

وبدعوى حفظ الأمن دخلت القوات البروسية بقيادة الجنرال رانكل على رأس أربعين ألف جندي حدود المدينة في طريقها إلى المراكز المهمة فيها، وفي اجتماع لتحديد الموقف ومناقشة الدفاع عن المدينة قرر مجلس المدينة وضباط الحرس الوطني أنه لا فائدة من المواجهة العسكرية مع القوات الحكومية؛ ولذا فمن الأسلم للجميع تسليم أسلحة الحرس الوطني واعتماد خطة للمقاومة القانونية والسلمية من أجل المطالبة بالديمقراطية، وبالطبع لم يلقَ هذا الموقف قبولًا من الراديكاليين الذين كانوا يلومون الليبراليين المعتدلين على مواقفهم الداعية إلى التفاهم مع البلاط الملكي، ويعتبر الراديكاليون أن هذا التحرك العسكري من جانب الملك لهو أكبر دليل على استحالة التوافق مع القوى الرجعية، وأن العملية الديمقراطية التي سمح بها الملك في السابق كانت مجرد هدنة لحين أن تستجمع الرجعية قواها لتعود وتسحق الشعب وتفرض سيطرتها، وقامت السلطات الملكية بحل الحرس الوطني، وفرض السيطرة العسكرية الكاملة على برلين، وملاحقة أعضاء البرلمان ومنعهم من عقد أي اجتماع[٣].

وعبر تاريخ أوروبا توالت أحداث العنف التي تنذر بما سيأتي من ثورات في المستقبل، ولكن قلما تنظر الأنظمة إلى حقيقة الأمور، وغالبًا ما تتخذ واحدًا من اتجاهين: إمّا تجاهل تلك المؤشرات واستصغارها وتحريك الإعلام الحكومي والموالي لتسفيه الحركات المعارضة ورموزها، وإمّا

(٣) RAPPORT, MICHEAL, *1848 YEAR OF REVOLUTION*, NEW YORK: BASIC BOOKS, 2009.

التحرك بكل قوة وعنف لقمع التحركات بكل ما تملك السلطة من قوة، ويكون ذلك بالملاحقة الأمنية والاغتيالات وتلفيق التهم وتكميم وسائل الإعلام المضادة وحتى المعتدلة، وزج القيادات والأتباع في السجون، وكلا الطريقين يقودان إلى المزيد من القلاقل واتساع الهوة بين النظام ومعارضيه، وكلا الطريقين يؤديان إلى أن تكسب المعارضة المزيد من المتعاطفين والمساندين.

وفي تلك السنوات كان هناك عامل مهم غالبًا ما تستغله الأنظمة لصالحها، وذلك هو العامل الديني، ففي ذلك الزمن في أوروبا كانت الكنيسة ما زالت تبسط سلطتها على الشعوب، وخصوصًا الطبقات الفقيرة التي عادة ما تكون أكثر تمسكًا بالدين من الطبقة الغنية، بينما عادة ما تكون الكنيسة متضامنة مع النظام من خلال مصالح متبادلة، وكان الملوك يحكمون من خلال إقناع الشعب بأن الحاكم ممثل للإله على الأرض وعلى المؤمنين أن يتقبلوا هذا الأمر الإلٰهي، وهنا يكمن دور الكنيسة في حض المؤمنين على الطاعة والولاء للملك لكي يكسبوا رضا الرب ويستحقوا المغفرة ويسمح لهم بدخول الجنة بعد الموت، حيث يستمتعون هناك بكل الملذات التي حُرموا منها على هذه الأرض.

ومن أوضح الأمثلة المأساوية على أهمية هذا الوهم وتأثيره في جموع الفقراء من الشعوب المسحوقة ما حدث في عام ١٨٤٦م في جاليسيا، وهي مملكة في شرق أوروبا كانت تقع على جزء من أراضي ما يعرف الآن بجمهورية بولندا وجمهورية أوكرانيا، وكانت تقع تحت سلطة الإمبراطورية النمساوية، وتحت الحكم المباشر للنبلاء البولنديين بينما غالبية السكان من الأوكرانيين، وكان غالبية هؤلاء الأوكرانيين مما يعرف في ذلك الوقت بعبيد الأرض؛ أي الفلاحين الذين هم بمثابة عبيد يعملون سخرة في الأرض الزراعية تحت رحمة مالك الأرض من النبلاء وسلطته، وتمتد العبودية لتشمل ذرياتهم التي تصبح بالتبعية فلاحين لهذه الأرض وتحت سلطة هذا النبيل.

وفي ذلك العام (١٨٤٦م) تحرك النبلاء البولنديون في محاولة لإثارة الفلاحين في ثورة وطنية قومية للتخلص من حكم الهابسبورغ النمساوي، ولكسب تعاطف الفلاحين ومساندتهم؛ فقد أعلن النبلاء الوعد بضمان الحرية

لكل الفلاحين من عبوديتهم لملَّاك الأراضي، ولكن رغم تلك الوعود لم يستجب الفلاحون لدعوة الثورة؛ بل قاموا بمقاومة الثورة بثورة مضادة قتلوا فيها ١٢٠٠ من النبلاء البولنديين وعائلاتهم، وحرقوا أربعمائة من مساكنهم.

والسبب والدافع وراء هذا الموقف من الفلاحين كان الجهل المتفشي بين الفلاحين وقيام الإمبراطور النمساوي باستخدام الدين كعامل أساسي في محاربة الثورة؛ فقد ذكّر الإمبراطور الفلاحين الجهلة بحقه الإلٰهي في الحكم، وواجبهم كمتدينين طيبين أن يلتزموا بالطاعة والولاء المطلقين للإمبراطور حتى ينالوا رضى الرب، حتى إنه يقال: إن الإمبراطور استخدم حقه الإلٰهي في تجميد الوصايا العشر التي من ضمنها أنه لا يجوز للمسيحي الطيب أن يقتل نفسًا، وذلك حتى يقوم الفلاحون بقتل النبلاء وعائلاتهم دونما خوف من غضب الرب عليهم؛ حيث إن الإمبراطور قد سمح لهم بذلك؛ فقد أصدر الإمبراطور ما يمكن أن يُطلق عليه فتوى، يجمد فيها وصية السيد المسيح عليه السلام بتحريم قتل النفس، ويسمح فيها الإمبراطور للفلاحين بقتل النبلاء الثائرين وعائلاتهم دون خشية من عقاب الرب(٤).

وأما في الممالك والإمارات الألمانية الأخرى؛ فقد كانت أيضًا مشاعر الثورة على النظام الملكي ملتهبة، وكانت عضوية النوادي والجمعيات التي هي في الحقيقة أحزاب سياسية وإنما مشهرة تحت مسميات ونشاطات رياضية وموسيقية، في ازدياد، كما أتيحت الفرصة للنواب الليبراليين في برلمان بروسيا أن ينادوا بإصدار دستور متطور ودائم، فما كان من الملك فريدريك وليم الرابع إلا أن حلَّ البرلمان، ولكن الرسالة قد وصلت إلى الشعب، وخرجت تنظيمات متطرفة أكثر تطالب بمزيد من الحريات وإلغاء قوانين الرقابة وكذلك بوجود برلمان منتخب للإمارات والممالك الألمانية كافة.

وفي عودة إلى الماضي القريب من العام ١٨٤٨م، للنظر في مسببات الشعور القومي القوي وإلى الأفكار الثورية الدائرة حول الحرية والمساواة، يجد الباحث أنه في الفترة بعد انتهاء حروب نابليون بدأ الشعور بالقومية ينمو لدى عامة الشعب الألماني، خصوصًا وأنه بدأت تنتشر أفكار التنوير

---

(٤) RAPPORT, MICHEAL, *1848 YEAR OF REVOLUTION*, NEW YORK: BASIC BOOKS, 2009.

وشعارات الثورة الفرنسية التي حملها الجنود الفرنسيون معهم خلال فترة احتلالهم للأراضي الألمانية، ولكن سياسيًّا؛ فقد كانت ألمانيا كما نعرفها اليوم مجزأة إلى قطع صغيرة من إمارات وممالك ودوقيات، وكان قد وصل عددها إلى ثلاثمائة كيان مستقل خلال قيام الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ثم تم تقليصها إلى تسعة وثلاثين كيانًا مستقلًّا بعد أن ابتلعت الكيانات الأكبر تلك الأصغر منها.

وتجاوبًا مع الشعور القومي؛ فقد تم أخيرًا التوصل إلى اتحاد فيدرالي ألماني (دايت) ضم عددًا من الكيانات الكبرى وبعض المدن المستقلة، وكان أكبر هذه الكيانات مملكة بروسيا، وتم إنشاء مجلس فيدرالي يجمعها ويتابع سياسة خارجية موحدة تحفظ حقوق الدول الأعضاء، وكذلك يساهم في التعاون الاقتصادي بين مكونات الاتحاد، ولكن هذا المجلس كان مجلسًا ضعيفًا شكليًّا لا يملك الأدوات الفعلية لتطبيق القرارات، أشبه ما يكون بمجلس تعاون بين الدول الأعضاء منه إلى مجلس اتحاد فيدرالي.

ولكن غالبية الألمان كانوا على قناعة بأن هذا المجلس مع ضعفه، إلا أنه خطوة مهمة نحو توحيد ألمانيا، وقد كانت الوحدة الألمانية هي المطلب الأساسي للقوميين الألمان الذين اصطفوا مع الليبراليين في هذا الهدف؛ فالقوميون والليبراليون على حد سواء، كانوا مقتنعين بأن ألمانيا الموحدة توفر فرصة أفضل لضمان الحريات الفردية والحماية للمواطنين، بالإضافة إلى أن الطبقة الوسطى كانت ترى أن الوحدة بين الكيانات الألمانية تعزز من التجارة الداخلية بينها، وتقوي المركز التجاري لألمانيا.

ولكن وبعد إنشاء الكيان الفيدرالي، تحطمت هذه الأمنيات أمام حقائق الواقع؛ فالطبقة الأرستقراطية لم ترضَ أن تتخلى عن مكاسبها وسطوتها التي تستمدها من دكتاتورية القيصر فريدريك ويليم (١٨٤٠ ـ ١٨٦١م)، فجاءت الحكومة الفيدرالية ممثلة للقيصر وممثلة للأرستقراطيين فقط دون غيرهم، وتم إغفال دور الليبراليين والقوميين وتواجدهم في الحكومة.

ومن أقوى المؤثرين في سياسة ألمانيا الفيدرالية كان الأمير فون ميترنيخ (١٧٧٣ ـ ١٨٥٩م) الذي سبق وأن أشرنا إليه، ومع أنه لم يكن سياسيًّا في بروسيا؛ بل كان وزير الخارجية ثم المستشار (رئيس الحكومة) في

الإمبراطورية النمساوية التي هي دولة ألمانية ذات شعب ألماني، ولكن وبسبب قوة الإمبراطورية النمساوية ومكانة عائلة الهابسبورغ في أوروبا فقد كان له الدور المؤثر.

ومن الأساس، فإن هذا الرجل الطموح القوي في مواقفه وأفكاره وإخلاصه للطبقة الأرستقراطية التي ينتمي إليها كان له الدور الأكثر تأثيرًا في تاريخ أوروبا، فإن كان نابليون مؤثرًا في كتابة التاريخ الأوروبي من خلال حملاته العسكرية، فإن ميترينخ سطر التاريخ الأوروبي بعد ذلك من خلال دبلوماسية القصور.

والتزامًا بثقافة طبقته الأرستقراطية؛ فقد كان ميترينخ محافظًا ملتزمًا في فكره، وكان يكره الليبرالية، وقد حاربها منذ بداية ظهورها في وسط أوروبا لكونها فكرًا حديثًا آتيًا من بريطانيا، وكان له التأثير الأكبر في التدخل في الأحداث في ألمانيا، وعندما قامت مظاهرات من الطلبة في ورتبرغ، قام ميترنيخ بدفع مجلس الدايت الألماني بإصدار مراسيم «كارلسباد» في سبتمبر عام ١٨١٩م والتي وضعت الجامعات في أقطار ألمانيا كافة تحت الرقابة لتمنع نشر الأفكار الليبرالية.

وكانت تتم مراجعة محاضرات الأساتذة من قبل الرقابة الرسمية قبل السماح لهم بإلقائها على الطلبة للتأكد من أنها لا تشمل ترويجًا للأفكار الليبرالية، كما تتابع إصدار المراسيم التي تفرض الرقابة على الصحافة، وحق التفتيش والمصادرة، كما تم منع المظاهرات وحتى لبس الألوان التي ترمز إلى الدعوة للقومية(٥).

ولكن هذه القوانين الصارمة والتضييق على الشعب لم تمنع الطلبة من الخروج في المظاهرات مطالبين بالحريات متحدّين حظر المظاهرات، وفي هذا الوضع كان هناك طرفان كل منها على نقيض الآخر: فميترينخ يدفع إلى المزيد من الحزم تجاه ما يعتقده فوضى، وفي أقصى الطرف الآخر هناك ماركس وإنجلز يدعوان إلى ثورة شاملة ويريان في ألمانيا المكان المناسب لكي تنتصر مسيرة الطبقة العاملة وتحقق الدولة الشيوعية، وذلك قياسًا على

---

(٥) STAFF, BRITANNICA'S EDITORIAL, "CARLS DECREES." 1998, *ENCYCLOPEDIA BRITANNICA.*

الزيادة المطردة في أعداد العمال في المصانع الحديثة التي انتشرت في المدن، وقد أدى ذلك إلى هجرات متواصلة من الريف إلى المدن.

وقد شهدت تلك الفترة غياب الرقابة الحقيقية على المصانع، فأدّى ذلك أيضًا إلى الحالة المزرية والخطرة لأماكن العمل، والاستغلال البشع للعمال، وخصوصًا النساء والأطفال منهم، وكانت ساعات العمل تصل إلى أربع عشرة ساعة متواصلة في اليوم، وفي المقابل فإن الرواتب متدنية بالكاد تكفي لقوت يوم واحد، وبسبب هذه الأوضاع تصاعدت حدة الصراع بين الطبقة العاملة وبين الطبقات الأخرى.

ثم بدأت الأوضاع في التدهور بشكل أكبر؛ فقد تعرض الاقتصاد الألماني إلى تباطؤ في الأعوام ١٨٤٦ ـ ١٨٤٩م، وتفاقم الوضع بوجود نقص كبير في المحاصيل الزراعية في عموم أوروبا، وانتشرت المجاعة في الاتحاد الألماني، فأدت هذه العوامل كلها إلى تفاقم نقمة عامة الشعب على السلطة وإلى دفع الناس إلى الخروج إلى الشوارع في المدن الرئيسة ليعبروا عن استيائهم من إدارة الدولة والمطالبة بالحريات والمشاركة في الحكم، وكان رد فعل السلطات المحلية هو اللجوء إلى القوة لقمع المظاهرات، ورد الفعل من السلطات هذا لم يتغير على مر العصور، مما يُظهر أن قليلًا من أصحاب السلطة يستفيد ويتعلم

من دروس التاريخ، وبدلًا من إحداث تغييرات عادلة تُرضي الجماهير، استمرت السلطات في استعمال العنف ضد المتظاهرين، وكان غالبية قادة المظاهرات من المفكرين من الطبقة الوسطى، بينما الجهد والتضحية في الشارع يقدمهما العمال والطلبة، وشهدت برلين أشد تلك المظاهرات عنفًا؛ إذ تحولت المظاهرات إلى حرب شوارع، حيث أقامت الجماهير الثائرة المتاريس لتوقف تقدم الجنود، وسالت الدماء في الشوارع، وقد ناشد القيصر فريدريك وليم الرابع المواطنين بالهدوء، ولكنه لم يقدم شيئًا مقنعًا للجماهير، ومع أنه حاول أن يظهر أنه متعاطف مع الثوار؛ إذ إنه شارك في جنازة القتلى من الثوار مرتديًا ألوان الثورة، إلا إن الشعب لم يسمع شيئًا ولم يرَ خطوات عملية تحقق ولو جزئيًّا مطالبهم.

في تلك الأوقات كان الليبراليون والطبقة العاملة متحدين على هدف

واحد يجمعهم، وهو إزاحة سيطرة القوى الرجعية المحافظة عن السلطة، ولكن كان لكل فئة أهدافها الفرعية الخاصة بها؛ فالليبراليون من الطبقة الوسطى كانوا يهدفون إلى توحيد ألمانيا على أسس من المبادئ الليبرالية ويعتبرون هذه هي الأولوية، وأن الظروف ملائمة تمامًا لتحقيق هذه الأهداف، بينما الطبقة العاملة ترى أن تغيير النظام السياسي والاجتماعي هو الهدف من الثورة.

ومع تفاقم الأوضاع سارع أفراد الطبقة الأرستقراطية بمن فيهم القيصر، إلى مغادرة المدن الرئيسة متوجهين إلى مواقع آمنة في الأرياف، وتخلوا عن مقاومة الأحداث التي كانت تتطور بسرعة، وعلى أثر وجود هذا الفراغ السياسي قام الثوار بإجراء انتخابات سريعة لعقد البرلمان الجديد في فرانكفورت، وقد تميز هذا البرلمان بكون غالبية أعضائه من الطبقة الوسطى، وقد كان عدد كبير منهم من أساتذة الجامعات ومن في مستواهم من الثقافة والتعليم.

واجتمع البرلمان الألماني الموحد في ١٨ مايو من العام ١٨٤٨م في مدينة فرانكفورت، وشهدت بداية اجتماعاته الكثير من المشاعر الجياشة المملوءة بالأمل، ولكن مع مرور الوقت، اتضح عدم مقدرة المجتمعين على التوصل إلى قرارات مصيرية، وبدأت تتضح الصعوبات التي يواجهها المجتمعون في الواقع؛ فقد كان غالبية الأعضاء من المثقفين الأذكياء، ولكن العمل السياسي يتطلب أكثر من الذكاء الأكاديمي؛ فالعمل السياسي يتطلب نظرة واقعية تتخطى المبادئ والمواقف المثالية لكي يستطيع الساسة التوصل إلى حلول تحظى على قبول الغالبية؛ فقد قضى الأعضاء أوقاتًا طويلة في استعراض الأفكار والنظريات من كل عضو.

ولا شك أن السياسي الناجح هو القادر على التوصل إلى أفضل ما يمكن والتقدم بالمقترحات التي تحوز على قبول الأغلبية وتأخذ بعين الاعتبار آمالهم وتخوفاتهم، فعلى سبيل المثال، كان هدف الثورة المتفق عليه من جميع الأطراف هو وحدة ألمانيا فورًا، ولكن البرلمان قضى وقتًا طويلًا يناقش وضع النمسا، فبعض الأعضاء يعتبر النمسا جزءًا أساسيًّا من ألمانيا ويجب دمج النمسا مع دولة ألمانيا الموحدة، بينما يرى البعض الآخر أن

الإمبراطورية النمساوية تضم أعراقًا أخرى غير ألمانية، وعليه فقد عارضوا دمج النمسا في الدولة الألمانية ودعوا أن تقتصر ألمانيا الموحدة على الدول الداخلة في الاتحاد الألماني الفيدرالي في وقته، وهذه المعضلة استغرقت وقتًا طويلًا من البرلمان ووضعته في فترة اللا قرار وجو من الخلاف والانقسام.

وكما كان الثوار والمفكرون في إيطاليا منقسمين حول الوحدة الاندماجية الكاملة تحت جمهورية إيطالية واحدة أو دولة فيدرالية تضم الإمارات والممالك القائمة، فكذلك كان الحال في ألمانيا؛ فقد كان هناك الثوار الذين كانوا لا يقبلون بأقل من جمهورية واحدة موحدة ديمقراطية، بينما كان كل ما كان يسعى إليه المعتدلون هو أن تقوم الإمارات الألمانية بالانضمام إلى فيدرالية ألمانية وأن تقوم كذلك بإصدار دساتير عصرية تضمن لشعوبها الحريات الفردية والسياسية، وكان المعتدلون يعتقدون أن هذا هو السبيل الأمثل والأسهل والواقعي لتحقيق الحريات والوحدة الألمانية؛ فقد كانوا يفضلون الحرية من دون وحدة على أن تكون هناك وحدة من دون حرية، وهذا الانقسام المبدئي بين الليبراليين وإن كان يظهر أنه اختلاف في الأسلوب وشكلي، إلا أنه كان نقطة ضعف قاتلة في مسيرة الحركة الليبرالية(٦).

وكانت ألمانيا حائرة بين اختيارين مطروحين: الأول التوجه نحو إنشاء جمهورية ديمقراطية، والثاني هو ملكية دستورية برلمانية، كما كان هناك السؤال الكبير الذي واجهه المفكرون الألمان في مستقبل ألمانيا الموحدة، وهو أين تقع حدود ألمانيا الجغرافية؟ وهذا سؤال معقد ويؤدي إلى المزيد من التعقيدات، فهناك أقليات ذات أصول ألمانية مستقرة ضمن حدود دول أخرى مثل الأقليات الألمانية في بولندا وسويسرا، وهناك أقليات غير ألمانية لها مناطقها الخاصة ولكن ضمن الحدود التاريخية لممالك ألمانية، وهناك التساؤل الكبير حول وضع الإمبراطورية النمساوية؛ فالشعب النمساوي هو ألماني الأصل ولغته وتاريخه مرتبطان ببقية الممالك الألمانية.

---

(٦) AXEL KORNER, EDITOR, *1848-A EUROPEAN REVOLUTION*, LONDON: PALGRAVE MCMILLAN, 2000.

ولكن في الوقت نفسه، فإن الإمبراطورية النمساوية تضم العديد من الدول والشعوب الأوروبية من غير الأصول الألمانية، فهل يتم ضم النمسا فقط إلى الاتحاد الألماني؟ أو هل يتم أيضًا ضم الشعوب الواقعة تحت سلطة الإمبراطورية النمساوية؟

ولم تكن هذه أسئلة نظرية يناقشها الأكاديميون؛ بل هي قضايا حساسة أدت إلى انقسامات حقيقية بين جموع الثوار، وكانت من القضايا القومية التي قضى البرلمان الثوري في فرانكفورت وقتًا طويلًا في مناقشتها، ومن جراء هذا النقاش، انقسم النواب إلى قسمين: الراديكاليون المتطرفون الذين ينادون بألمانيا الكبرى دون أي اعتبار للقوميات الأخرى، والليبراليون الذين يرون أن هناك حقوقًا قومية أيضًا للشعوب الأخرى.

ولكن كان السؤال الأول الذي طُرح للنقاش في أول اجتماعات المجلس، هو النظام المستقبلي الذي تقوم عليه دولة ألمانيا الموحدة، فبدأ الراديكاليون بعرض وجهة نظرهم وهي أنه لا بديل عن أن تكون ألمانيا جمهورية واحدة مركزية ديمقراطية، وفي الجانب الآخر، رد الليبراليون المعتدلون في مرافعة مضادة بأنهم مع قناعتهم بضرورة أن تكون ألمانيا دولة قوية وأن تنجح في كونها رائدة ومؤثرة حضاريًا، ولكنهم يرون أن الوضع الأمثل هو احترام خصوصية كل إمارة ومملكة، ولذا فهم يطرحون أن تكون ألمانيا دولة فيدرالية دستورية مكونة من ممالك دستورية، يرأسها إمبراطور يختاره البرلمان.

وكان العدد الإجمالي لأعضاء البرلمان هو ٥٧٤ عضوًا ممثلين عن مجالس الممالك الألمانية وآخرين من ذوي الكفاءة والسمعة المحترمة، ومن مجمل أعضاء البرلمان كان عدد الأعضاء الليبراليين المعتدلين والمتقبلين لاستمرار النظام الملكي هو ٤٢٥ عضوًا؛ لذا فلم يكن من الصعب التنبؤ بالتوجه الذي سيتخذه البرلمان في ما يخص نظام الحكم المستقبلي الذي سيقرّه.

وهذا الوضع الذي يبيّن استحالة موقف الجمهوريين، أدى إلى انسحاب عدد من الجمهوريين من البرلمان، بينما فضّل بعضهم البقاء لعلهم يستطيعون التوصل إلى حل وسط يحقق فيدرالية ألمانية تستوعب طموحات الملكيين

والجمهوريين، وهكذا حدث انقسام آخر من بين الثوار، وقد تأكد هذا للراديكاليين من الثوار بأن الثورة الرجعية المضادة قد بدأت، وكانت القناعة «بأنه لا توجد حماية للحريات العامة إلا تحت ظل نظام جمهوري».

ولكن تبيَّن للراديكاليين أنه لا فرصة للتوصل إلى النظام الجمهوري من خلال القنوات القانونية؛ لذا فقد غادرت المجموعة المنشقة إلى دوقية بادن، حيث يجد الجمهوريون الدعم الأكبر لأفكارهم، ويضاف إلى ذلك أنه عبر الحدود وعلى الجانب السويسري، ومن أفراد الجالية الألمانية المتواجدة هناك تم إنشاء مليشيا تهدف إلى تطبيق النظام الجمهوري في ألمانيا بالقوة.

ولكن ثبت أن الراديكاليين قد تمادوا في تقدير قوتهم وفي تقديرهم لمدى تجاوب الشعب معهم في الثورة من أجل النظام الجمهوري، كما اتضح أن الثورة بشكل عام لم تقضِ تمامًا على القوى الرجعية، وبذلك، وبعد الصدمة الأولى فقد بدأت تظهر إشارات حول عودة تحرك القوى الرجعية أولًا في دوقية بادن، فكان أن لجأت الحكومة الثورية في بادن للحكومة الفيدرالية الألمانية من أجل طلب المساعدة العسكرية، ووافق البرلمان الفيدرالي على إرسال المساعدة العسكرية إلى دوقية بادن، وقد حاول بعض الثوار المعتدلين تهدئة الأمور بين الأطراف تفاديًا لقيام حرب أهلية، ولكن الأمور تفاقمت بسرعةٍ حالت دون التحكم بها، خصوصًا بعد القبض على أحد رموز دعاة الجمهورية هناك.

وقد بدأت الأحداث بمسيرة من أعداد قليلة ثم أصبحت بالمئات من المهنيين والطلبة والعمال، وكان المتظاهرون قد تسلحوا بما أمكنهم الحصول عليه، وكان أغلب أسلحتهم عبارة عن أسلحة بيضاء، ولم تستطع المجموعات أن تتجمع بشكل منظم، كما لم تتمكن المليشيات الألمانية التي تشكلت في سويسرا من عبور الحدود إلى ألمانيا؛ وذلك بسبب إصرار حكومة سويسرا على الحفاظ على حياديتها في عدم السماح لأي تدخل من الجانب السويسري.

وكذلك فرنسا، التي كانت مصدر إلهام الثوار الجمهوريين، فإنها تواصلت مع الحكومة في بادن وبافاريا لتخبرهم بأن الحكومة الفرنسية غير قادرة على ضبط الثوار الألمان المتواجدين على أراضيها، وبذلك تخلي

مسؤوليتها عن أي تصرف يأتي من الجالية الألمانية في فرنسا، ولا تعتبر تصرفاتهم معبرة عن دعم الحكومة الفرنسية، ومع ذلك، فإن الثوار الألمان في فرنسا أجروا اتصالًا مع قادة الحركة في بادن طلبًا للتنسيق، ولكن هؤلاء القادة لم يكونوا على ثقة كاملة بالفرقة القادمة من فرنسا؛ ولذا فلم تكن تعليماتهم واضحة ولا دقيقة، وفي الوقت نفسه، كانت هناك مجموعة أكبر من الثوار داخل الدوقية تحاول أيضًا التنسيق مع المجموعات الأخرى.

وفيما كان الراديكاليون الجمهوريون يحاولون التجمع والتنسيق وهم في مجموعات متفرقة ودون قيادة واحدة ولا خطة عمل متفق عليها، كانت الحكومة الليبرالية في بادن تنظم صفوفها، وهي قد حصلت على الدعم العسكري بثلاثين ألف جندي من الحكومة الفيدرالية بالإضافة إلى القوات المحلية، وبذلك فإن الحكومة الليبرالية المحلية أصبحت تملك قوة عسكرية منظمة متفوقة، وأصبح الصراع بين الثوار المعتدلين والراديكاليين غير متكافئ، وتلاقت القوتان في قرية كانديرن في بادن.

ومنذ البداية لم تكن هناك فرصة تذكر للراديكاليين أمام الجنود المحترفين المسلحين بشكل جيد، وفي ذلك اللقاء تشتت أفراد القوة الراديكالية، ومَن لم يقتل سارع بالهروب دون تنظيم، واستطاع البعض الهروب من خلال عبور الحدود إلى سويسرا ليسلم من ملاحقة الجيش الفيدرالي، والبعض الآخر منهم تجمع في فرايبورغ حيث لاحقتهم القوات النظامية وقضت عليهم، وفي هذه الأثناء عبرت المجموعة القادمة من فرنسا الحدود، وعندما وصلتهم أخبار الكارثة التي حلت بزملائهم قرروا عدم التسرع بمواجهة القوات النظامية، وقدروا أنه من الأفضل محاولة البحث عن بقايا قوات الراديكاليين المشتتة لضمهم إلى صفوفهم والتنسيق معهم.

وقررت تلك المجموعة القادمة من فرنسا المسير نحو الحدود السويسرية، حيث سمعوا بتواجد بعض فلول زملائهم، ولكن خلال مسيرهم في منطقة الغابة السوداء، قامت القوات النظامية بنصب كمين نتج عنه القضاء على غالبيتهم بشكل مأساوي، وكان هذا الصراع بين الجمهوريين الراديكاليين والمعتدلين ضربة موجعة للثورة بشكل عام، حيث قام المعتدلون باتهام الجمهوريين بخرق النظام الدستوري المتفق عليه، وأن الراديكاليين لا

يترددون في اللجوء للقوة لتحقيق أهدافهم حتى ولو كانوا يمثلون الأقلية، ولكن بالنسبة إلى الراديكاليين، فإنهم كانوا على قناعة بأنهم يضحون ويعملون من أجل مصلحة الشعب.

وهذه التضحيات لم تثنِ الراديكاليين عن عزمهم من الاستمرار في الكفاح إلى أن تتحقق أهدافهم في إقامة جمهورية ديمقراطية، فهم يعترفون بأنهم قد خسروا معركة ولكنهم لا يعترفون بأنهم قد خسروا الحرب ضد الرجعية؛ بل على العكس، فإن الجريدة المتحدثة باسمهم قد استمرت في النداء إلى الثوار تدعوهم للقيام بثورة ثانية تؤدي إلى وضع دكتاتورية شعبية تقوم بدورها بإنشاء جمهورية ديمقراطية.

وفي تلك الأثناء انفجرت قضايا الأقليات الإثنية الموجودة ضمن أراضي ما تم تعريفه بأنها ألمانيا الكبرى، وإحدى هذه الأقليات هي الأقلية الدنماركية؛ فقد كانت هناك مقاطعتان متداخلتان بين ألمانيا والدنمارك، وكان هناك خلاف تاريخي حول ما إذا كانت هاتان المقاطعتان تتبعان ألمانيا أو أنهما تتبعان الدنمارك، وتصاعد هذا الصراع مع إصرار الألمان على ضم المقاطعتين داخل حدود ألمانيا الكبرى بغض النظر عن طموحات الدنماركيين الموجودين فيهما وأعدادهم، فتسبب هذا الموقف الألماني في هيجان الشعب الدنماركي، مما قاد إلى شغب ومظاهرات في كوبينهاجن لمطالبة الحكومة الدنماركية بحماية حقوق الدنماركيين المقيمين في تلك المناطق.

هذه المظاهرات الشعبية والأوضاع السياسية الحساسة أرغمت الملك الدنماركي على إعفاء الحكومة المحافظة وتكليف حكومة ليبرالية في مكانها، وقد قامت الحكومة بخطوات لتأمين حرية الصحافة، وتحسين أحوال عامة الشعب، ومنع السخرة والاستعباد، كما أعلنت الحكومة الدنماركية اندماج دوقية شليسويغ ـ تلك الدوقية محل الخلاف مع ألمانيا ـ مع الدنمارك تحت مظلة دستور ليبرالي.

وفي ردة فعل على هذا القرار من الدنمارك، أعلن البرلمان الألماني أن هذه الدوقية جزء من التراب الألماني ويجب أن تكون إحدى مقاطعات الفيدرالية الألمانية، وبناء على هذا الإعلان، توجهت الحشود الشعبية من

الألمان المتحمسين من أنحاء البلاد كافة لإظهار التأييد للتحضير العسكري الذي تقوم به مختلف الدوقيات الألمانية لضم هذا الجزء بالقوة، ولكن الجميع يعلم أن المتطوعين المتحمسين لا يقومون مقام الجيش المحترف؛ ولذا فقد توجه البرلمان بدعوة الجيش في إمبراطورية بروسيا للتدخل وإيقاف اتحاد شليسويغ مع الدنمارك بالقوة، وبالفعل تحرك الجيش البروسي القوي خلال أيام من برلين واستطاع السيطرة على كل أراضي المقاطعة؛ بل وحتى المضي قدمًا في احتلال أراضٍ دنماركية.

أظهرت هذه الأزمة بين المطالب الألمانية القومية وبين الدنمارك، أنه حينما تصطدم المبادئ الليبرالية مع المطالب القومية، فإن الأولية والأفضلية تكون للطموحات القومية، كما أظهرت أن القوى الرجعية ما زالت تتمتع بالقوة؛ إذ اضطرت الحكومة الثورية في برلين إلى الاستعانة بحكومة بروسيا الرجعية لمساعدتها في العمليات العسكرية لتحقيق أهداف قومية، ومن جانب آخر كانت هناك أيضًا أزمة مشابهة بين ألمانيا وبولندا.

وفي بداية الثورة الشعبية في ألمانيا اتخذ البرلمان قانونًا يمنع الدولة الألمانية من التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأنه لا يحق لألمانيا أن تتسبب أو تساهم في سلب حريات الأمم الأخرى واستقلالهم، ولكن ثورات ١٨٤٨م التي قامت على أسس الليبرالية والوحدة القومية، اصطدمت بطموحات جيرانهم والأقليات المتواجدة ضمن حدودهم الجغرافية، ومع الوقت فقد انتصرت المشاعر القومية الضيقة على مبادئ الأخوة الثورية مع الثوار من القوميات الأخرى، وعند خطوط التماس بين الإثنيات المختلفة، اشتعلت نار الصراع المسلح بين رفاق السلاح في الثورة، وهذه كانت الثغرة التي استطاعت أن تنفذ من خلالها القوى المحافظة ومنها بدأوا الثورة المضادة.

وهذه من الممارسات التي لم تتوقف الأنظمة عن استغلالها على مر العصور، حيث نرى كيف يتم تفجير بيوت العبادة لتقوم من بعدها معارك بين الطوائف في المجتمع الواحد، وكذلك الاغتيالات لرموز من إحدى الأقليات لتثور بعدها فيتم اغتيال آخر من الطائفة الأخرى، وهكذا حتى تشتعل الحرب الأهلية بين رفاق الأمس وتبدأ عناصر النظام القديم في التحرك بحجة الدفاع

عن الأقليات وعن الوحدة الوطنية وتراب الوطن الواحد، والهدف الحقيقي هو ضرب الثورة والثوار والعودة إلى النظام القديم ولو بصورة شكلية مختلفة وواجهات جديدة.

الفصل السابع

الإمبراطورية النمساوية

الإمبراطورية النمساوية مرتبطة بالعائلة المالكة أكثر مما هي مرتبطة بالدولة النمساوية، وهي في الحقيقة إمبراطورية عائلة الهابسبورغ أكثر مما هي إمبراطورية تخضع لدولة محددة، وكما ذكرنا في مواضع أخرى، فإن الشعب النمساوي هو جزء من الشعب الألماني؛ فالألمانية هي حضارتهم وهي لغتهم، والشعب النمساوي يمثل أقلية في الإمبراطورية النمساوية؛ ولذا فمن الصعب أن يكون البحث عن الثورات في ألمانيا دون الإشارة تكرارًا إلى وضع النمسا ضمن الاتحاد الألماني من جانب وإلى الوضع السياسي في النمسا من جانب آخر.

كما إنه لا يمكن البحث في موضوع الثورات في النمسا دون دراسة الثورات في البلدان التي تقع ضمن الإمبراطورية النمساوية مثل شمال إيطاليا وبولندا وهنغاريا والتشيك ومناطق أخرى من أوروبا، وهذا التداخل قد يسبب بعض اللبس والغموض لدى الباحث والدارس والقارئ، ونظرًا لأن كلًّا من هذه الشعوب لها تاريخها وثقافتها، وبالتالي كفاحها وثورتها من أجل طموحاتها وتطلعاتها القومية؛ فإنها تستحق أن نفرد لكل واحدة منها جزءًا خاصًا يحكي ثورة شعبها ولو باختصار، خصوصًا وأن لكل من هذه الثورات خاصيتها في تسلسل أحداثها.

في هذا الجزء يدور البحث حول الثورة الشعبية في النمسا كما هي بحدودها الألمانية، ففي بداية القرن التاسع عشر، كانت الإمبراطورية النمساوية في أسوأ حالاتها؛ فقد كان النظام الحاكم في الإمبراطورية من أكثر الأنظمة الأوروبية تخلفًا وتسلطًا، وكانت أجزاؤها المختلفة ذات الشعوب المتفرقة لا تجمعها أي مشاعر من الوحدة والشعور بالمواطنة.

بل إن العنصر الوحيد الذي يجمع هذه الشعوب تحت علم واحد هو الإمبراطور بسلطته وقواته لا غير، حتى وسائل المواصلات التي كانت تعتبر حديثة في ذلك الزمان وهي السكك الحديدية، لم يكن الإمبراطور يرى فائدة منها ولم يقبل تنفيذها، لذا فقد كان النمساويون الألمان، مواطنو فيينا والأقاليم التابعة لها، لم يكونوا على اتصال ولا اهتمام بما يجري في الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية؛ بل إن القوميات التي تتكون منها الإمبراطورية، مثل بولندا وهنغاريا (المجر) والتشيك وإيطاليا، لا يجمعها أي عامل مشترك يجعلها تشعر بأنها تنتمي إلى وطن واحد، ويظهر أن العائلة المالكة كانت تقبل؛ بل وتشجع هذا التفكك، فكانت سياسة السلطة تقوم على التفرقة بين شعوبها لاستخدام بعضها ضد الآخر.

ونقل عن الإمبراطور النمساوي فرانسيس أنه قال: «لا بأس في أن شعبي غريب عن بعضه البعض، في هذه الحالة لا تصيبهم الأمراض نفسها، ومن تنافرهم نحقق تطبيق النظام، ومن الكراهية المتبادلة بينهم نحقق السلام والاستقرار»، ولكن هذا العلاج لم ينفع؛ فقد قامت الثورات في كل أجزاء الإمبراطورية، وأُصيبت الشعوب المختلفة بأمراض الثورة التي كانت السلطة تخشى منها وتحاول جاهدة أن تتخطاها، وهي أمراض الديمقراطية والليبرالية والقومية كما تراها السلطة الإمبراطورية.

وحتى ضمن حدود النمسا الألمانية؛ فقد كانت الطبقية طاغية على الحياة السياسية والاجتماعية في فيينا، فكانت طبقة النبلاء هي المجموعة الوحيدة من البشر الذين لهم اعتبار، وأما بقية الشعب فلا وزن لهم ولا مجال أو قنوات أمامهم للتفاعل والتأثير في نشاطات الدولة وسياساتها، وكان الإمبراطور يشبه نفسه بالأب الحازم مع أبنائه، ولكن هذا الحزم من أجل استمرار السلطة والاستبداد، وليس من أجل مصلحة أبنائه كما يسميهم.

وفي العام ١٨٤٧م تدخلت النمسا في الحرب الأهلية التي قامت في الاتحاد السويسري بين الليبراليين والمحافظين، وبالطبع؛ فقد تدخلت القوى المحافظة ممثلة في حكومة النمسا لدعم حركة المحافظين بالمال والسلاح، ولكن في النهاية انتصر الليبراليون وقادوا سويسرا على الطريق الذي أوصلها

إلى المستوى الراقي والرفاهية والاستقرار، مع أنها بلاد صغيرة في المساحة ومحدودة في الموارد الطبيعية، وفي ذلك العام أيضًا عاد البرلمان المجري للعمل ضمن الإمبراطورية النمساوية، وفي هذه المرة عاد الليبراليون إلى العضوية كرد فعل من المواطنين على الاضطهاد الذي مارسته الحكومة ضد الليبراليين.

وفي بداية العام ١٨٤٨م كانت السلطة في يد الإمبراطور فيرديناند الأول (١٧٩٣ - ١٨٧٥م)، وكان قد جاء إلى الحكم في عام ١٨٣٥م بعد والده فرانسيس الثاني، وكان فيرديناند يعاني من مشاكل صحية؛ بل كان يعتبر متخلفًا عقليًّا، ولكن بالرغم من تخوف الأب فرانسيس من انتقال الحكم لشخص غير كفؤ وغير طبيعي كما هو ابنه فيرديناند، خصوصًا وأن السلطات الفعلية في الدولة في يد هذا الحاكم، فإن الأب لم يشأ أن يغير في أسلوب انتقال الحكم، وفضّل أن ينتقل الحكم ملتزمًا بالتقاليد الملكية إلى شخص غير قادر وغير لائق على أن ينقل الحكم إلى من هو كفؤ لهذه القيادة؛ فالأب أراد أن يلتزم بتقاليد العائلة، ولم يشأ أن يعطي الفرصة لأي كان بتقييم صلاحية ابن الملك في اعتلاء العرش كما هي التقاليد، ونظرًا لمعرفة الإمبراطور الأب بعوائق الابن؛ فقد أوصى ابنه بأن يعتمد على مشورة الأمير كليمنس ميترينيخ، وأوصى صديقه ورئيس وزرائه ميترينيخ أن يكون دائمًا إلى جانب ابنه، ولكن مع المعوقات العقلية للابن، إلا أنه كان محبوبًا من الشعب الذي كان متأثرًا من أسلوبه المتواضع مع الجميع، وكان يبرر إخفاقاته بأنه ضحية للبطانة الفاسدة المحيطة به، وكان كل من حواليه من العائلة والأصدقاء يراقبون تصرفاته بكل دقة؛ نظرًا لأنه لا يمانع من توقيع أي ورقة يقدمها له أي شخص، ونُقلت عنه عبارة يقول فيها: «إنه من السهل ممارسة الحكم، ولكن الجزء الشاق من الحكم هو كتابة اسمي»، خصوصًا وأن أي شيء يوقعه الإمبراطور يصبح قانونًا نافذًا، ولذا فقد كان الجهد الأكبر من المستشارين والمسؤولين هو حماية فيرديناند من الوقوع في مشاكل تؤدي بالتبعية إلى مشاكل في الإمبراطورية[١].

---

(١) ROBERTSON, PRISCILLA, *REVOLUTIONS OF 1848, A SOCIAL HISTORY,* PRINCETON, NEW JERSEY, U.S.A.: PRINCETON UNIVERSITY PRESS, 1982.

ومن هذا المنطلق كان المستشارون يخشون من أن يتنازل فيرديناند عن بعض سلطاته مما يضع الملك الذي يليه في وضع صعب، وأنه بينما يستطيع ملك قادر ومتمكن عقليًّا أن يقدم للشعب بعضًا من التنازلات، فإنه على مستشاري الملك غير المؤهل عقليًّا أن يمنعوه من تقديم أي تنازلات للشعب، ولكن هذا الموقف المتعنت بعدم التفكير بأي تنازل للشعب لا يناسب التعامل مع الثورة الشعبية؛ إذ إنه يؤدي بالضرورة إلى استفزاز الطرف الآخر، ويغلق أبواب التفاهم، ويعطي المتطرفين الدافع والمبرر لرفع سقف المطالب، وهذا الوضع على النقيض مما كانت عليه الأوضاع في فترة حكم الأب فرانسيس؛ فقد كان متمكنًا ذهنيًّا؛ بل وكان من مدمني العمل.

ولذا فقد استطاع أن يكوّن بيروقراطية عاملة في الدولة، وأن يتابع أعمال موظفي الدولة مما ساهم إلى حد كبير في استمرارية هذه الإمبراطورية التي كانت متخلفة عن باقي دول أوروبا في العلوم والتقنية والإدارة، وكان يدير البلاد منفردًا، دون وجود مجلس وزراء، ولا حتى وزارات؛ بل إنه لديه مكاتب للحربية، وللعدل، والأمور الإدارية، والخارجية، وهذه المكاتب تابعة مباشرة لإدارة الإمبراطور، وكان الإمبراطور يقوم كل يوم بمراجعة القضايا الواردة إليه من هذه المكاتب، ثم يسجل على كل ورقة قراراته وأوامره، وهذه الأوامر والقرارات تذهب بشكل منفصل لكل جهة، وبالتالي فلا تعلم الجهات عن أعمال بعضها البعض.

والأسوأ من ذلك هو أنه حسب التقليد المتبع في سلطة الإمبراطور المطلقة، فإن الإمبراطور لا يذكر سبب رفضه أو قبوله لأي توجيه يتخذه، ولذا فإن المكتب الموجه إليه القرار لا يعلم سبب الرفض، وبالتالي فلن يستطيع أن يقدم اقتراحًا بديلًا يتوافق مع رغبة الإمبراطور، ويمكن أن تكون الحسنة الوحيدة لهذا الأسلوب في إدارة الدولة، هي أن أي مواطن يستطيع أن يوجه تظلمًا إلى الإمبراطور مباشرة لعرض قضيته، وإن كان هذا الأسلوب بالطبع غير عملي في إدارة دولة، ولن يحقق العدالة.

ومن الأحداث التي تعكس كيفية إدارة الحكم في عهد الإمبراطور فرانسيس، هو أنه في إحدى سنوات القحط الزراعي ـ كانت الزراعة أساس الاقتصاد ـ تقدم عدد من مُلّاك الأراضي في إحدى المقاطعات إلى

الإمبراطور بعريضة استرحام يطلبون فيها أن يتكرم الإمبراطور بتخفيض الضريبة على القمح مؤقتًا، وفي تلك السنة فقط، فما كان من الإمبراطور الغاضب على جرأة الرعية إلا أن قام برفض الطلب؛ بل لم يكتفِ بذلك فقط فأصدر أمرًا بحرمان هذه المقاطعة بأكملها من مساعدات الإغاثة.

وبعد هذه المركزية الشديدة والفردية التسلطية والمقدرة الذهنية والجسدية على العمل اليومي المتواصل لمتابعة كل صغيرة وكبيرة في سائر أرجاء الإمبراطورية الممتدة في وسط أوروبا التي كان يمارسها الإمبراطور فرانسيس، يأتي الإمبراطور فيرديناند على الطرف الآخر من تلك المقدرة، ولكنه متورط في النظام نفسه والقيود نفسها، وسارت المكاتب والأجهزة البيروقراطية على النمط والمنوال نفسيهما ولو من دون توجيهات جديدة، وكان على الأمير ميترينيخ أن يأخذ الدور الأكبر في تسيير أمور الدولة باسم الإمبراطور.

ولكن المعضلة أن ميترينيخ، مع أنه مقتدر إداريًّا وعسكريًّا، إلا إنه في عام ١٨٤٨م كان قد بلغ الثلاثة والسبعين من عمره، فكان يعاني من آثار الشيخوخة، في سمعه وقدراته الجسدية، وكان محافظًا وتقليديًّا في تفكيره؛ لذا فقد كان من الصعب عليه التعامل مع أوضاع الثورة، عوضًا عن تفهم تطلعات الشعوب ومطالباتها.

وهكذا أصبح ميترينيخ، الذي كان البطل القومي في الحرب ضد نابليون بونابارت في عام ١٨١٥م، في نظر شعوب الإمبراطورية هو الشيطان الذي يقف في وجه الإصلاحات السياسية والاجتماعية لتحقيق الحد الأدنى من تطلعات الشعب، بينما كان همُّه في نظره هو أن يقوم بمسؤولية الحفاظ على السلام في أوروبا، والحفاظ على الإمبراطورية من التمزق، وكان على يقين أن المطالبات القومية للشعوب ستؤدي بلا شك إلى تمزق كل دول أوروبا، وبأسلوبه الفردي والمركزي، فلم يسمح ميترينيخ أن يكون هناك آخرون لديهم الخبرة والصلاحية يقومون بالمهام التي يتولاها في الإمبراطورية بعد غيابه عن الساحة السياسية لأي سبب كان.

وفي الوضع الضعيف والمتفكك من العائلة الحاكمة وفقدان القيادة القوية التي تضمن توحيد الصف، تبدأ الطموحات في الوصول للحكم تظهر،

والمؤامرات تحاك، فكانت هناك الدوقة صوفيا، وهي زوجة أخي الإمبراطور وولي عهده الدوق فرانز كارل، ولم يكن هذا الأخ متطلعًا إلى أن يكون حاكمًا؛ ولذا كان هدف زوجته هو توصيل ابنها فرانز جوزيف الذي شارف على الثامنة عشرة إلى عرش الإمبراطورية النمساوية، وقد جاهدت للعمل من أجل تحقيق هذا الهدف، وأجرت الاتصالات السرية مع كل الأطراف ابتداء بميترينيخ ومن ثمَّ حتى القوى الليبرالية من قادة الثورة، وأبدت الدوقة صوفيا للمعارضة استعدادها لتحقيق تنازلات من بعض سلطات الإمبراطور في حال وصول ابنها للعرش، وكانت لها شخصية طاغية حتى إنه كان يقال عنها إنها هي الرجل الوحيد في قصر الحكم، ومن ضمن التنازلات التي كان ينادي بها الليبراليون هي استقالة أو إقالة ميترينيخ؛ إذ إنهم كانوا يعلمون أنه هو من يقف من وراء رفض الإصلاحات السياسية، وكانت صوفيا على استعداد لقبول التخلص من ميترينيخ في خطوة لترضية المعارضة الليبرالية مقابل دعمهم لتولية ابنها فرانز جوزيف عرش الإمبراطورية.

وكانت الثورة الشعبية التي قامت في فيينا ذات طبيعة تختلف عن الثورات التي قامت في باقي مناطق الإمبراطورية، ففي تلك المناطق مثل بولندا وهنغاريا والتشيك وشمال إيطاليا، كانت الثورات ذات طابع قومي تعمل من أجل الاستقلال ومن أجل الوحدة الوطنية، بالإضافة إلى المطالبة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية وإلى تطبيق العدالة، وتحسين أوضاع الفلاحين والعمال، ولكن في فيينا، فإن محرك الثورة كان الطبقية؛ فقد كانت غالبية الشعب تشعر بالغبن الواقع عليها مع أنهم كانوا فخورين بكونهم نمساويين ألمانيين.

ولذا فقد بدأت المظاهرات الشعبية الاحتجاجية وخصوصًا من أبناء الطبقة الوسطى، ولم تكن المطالبات تمس تغيير النظام ولا تحمل شعارات العداء للعائلة الحاكمة، ولكنها كانت تتركز على المطالبة بالإصلاح السياسي والاجتماعي والمزيد من الحريات الفردية وحرية الإعلام؛ فقد كانت الصحف تخضع لرقابة الدولة، وكان التجسس ومتابعة نشاطات المواطنين تجري على نطاق واسع من قبل أجهزة الدولة، كما كان من أول المطالب لتحقيق الإصلاح السياسي هو عزل المستشار (رئيس الوزراء) ميترينيخ؛ وذلك لقناعة المواطنين بأن ميترينيخ هو العائق الذي يقف أمام الإصلاحات السياسية والاجتماعية.

وقد حدث في عام ١٨٤٢م وفي خلال إحدى الفترات التي كان فيها ميترينيخ في عطلة خارج البلاد، أن حصل بعض الأكاديميين ومحامين ورجال أعمال على موافقة من البوليس بتكوين نادٍ للقراءة في فيينا، ولم يكن هذا النادي إلا واجهة لعقد لقاءات ومناقشات حول القضايا الوطنية، ولم تكن هناك اجتماعات حزبية ولا تدبير مؤامرات تمس بالأمن، ولكن بالنسبة إلى الأنظمة المتسلطة فإن التجمعات بين المثقفين لا ينتج عنها الخير.

وقد غضب ميترينيخ عندما عاد وعلم بهذه الرخصة، ولكنه لسبب ما لم يلغها، ولكنه أمر البوليس بمراقبة كل التحركات في النادي وتسجيل كل المناقشات ووضع قوائم بأسماء كل من يشارك في الاجتماعات، وفي ظل هذه الرقابة البوليسية امتنع العديد من المثقفين عن المشاركة؛ إذ إن وجود اسم الشخص على قائمة عضوية هذه الجمعية يؤثر في مستقبله السياسي والعملي والوظيفي، وفي العام ١٨٤٧م كان هناك كساد شديد تعاني منه الإمبراطورية وبقية دول أوروبا عمومًا، ولا شك أن الوضع الاقتصادي ساهم إلى حد كبير في إطلاق شرارة الثورة الشعبية، ولم تكن المعاناة اليومية من نصيب الفلاحين وحدهم، ولكن العمال أيضًا كانت معاناتهم شديدة؛ بل يمكن أن تكون أشد من الفلاحين.

وكان سكان المدن من الطبقة الفقيرة يعانون من الفقر إلى درجة المجاعة، وتروي إحدى القصص أن أرملة ذبحت أحد أبنائها لتطعم الأبناء الآخرين، وكانت فتيات المصانع يقضين الوقت حاملين الوسادات انتظارًا للزبائن لممارسة الدعارة بمقابل ما يسد جوعهن وعائلاتهن، وبسبب انخفاض الإنتاج الزراعي؛ فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى حد لم يكن بإمكان العامل أن يوفر الحد الأدنى من الغذاء المتوفر، وهو البطاطس، وازدادت البطالة وخصوصًا في مجال الأعمال المهنية كصناع الأحذية والخياطين، وصانعي الأثاث، وكان النظام حذرًا من تحركات العمال الذين يعتبرون فئة جديدة على المجتمع الزراعي منذ العصور الوسطى، ولكن حركة العمال في فيينا كانت نشطة بسبب وقوع الظلم على العمال ومعاناة الجوع التي كانت تعانيها عائلاتهم، ولم تكن الحركة العمالية ذات أهداف فكرية وثورية لتحقيق مبادئ الاشتراكية أو تغيير النظام، وإنما كانت حركة من أجل العدالة والبحث عن الحياة الكريمة.

وهذه حادثة تم توثيقها تبيِّن عدم اهتمام الحركة العمالية في فيينا بالشعارات الثورية، فيُذكر أن كارل ماركس كان متابعًا للحركة العمالية في فيينا وكان متفائلًا بحركة العمال فيها بناء على المعاناة التي يمر بها أفراد هذه الفئة، حتى إنه جاء إلى فيينا في سبتمبر ١٨٤٨م لمقابلة العمال والتأكد من أهداف الحركة وفرص نجاحها، ولكنه خرج من المقابلة يائسًا من النتيجة؛ إذ إنه وجد ـ كما روي نقلًا عنه ـ أن قادة هذه الحركة غير مؤهلين فكريًّا لقيادة الثورة الاشتراكية المبنية على الفلسفة التي طرحها في كتبه ومقالاته التي كان يأمل في انطلاقها في إحدى مدن موطنه ألمانيا.

وكما جاء سابقًا فإن كل المطبوعات سواء كانت صحفًا أو كتبًا أو حتى إعلانات كانت تخضع لمراقبة الرقيب المسبقة وموافقته، وإن الرقابة لم تكن مقتصرة على المطبوعات المحلية، وإنما أيضًا كانت هناك رقابة دقيقة على المطبوعات الواردة من الخارج، حتى إن أكاديمية العلوم كانت تشتكي من صعوبة الحصول على الكتب العلمية من الدول الأخرى، وتدخلت مؤسسات الدولة في كل صغيرة وكبيرة في مختلف أوجه النشاطات في المجتمع للتأكد من توافق كل مخرجات المجتمع مع التوجه العام للدولة.

وكانت الرقابة تطبق على نصوص المسرحيات، وعلى كلمات الأناشيد والأغاني، وحتى الحقائق التاريخية لم يكن مسموحًا ذكرها كما حصلت، فكان مسموحًا مثلًا أن تذكر كتب التاريخ أنه خلال الحرب مع نابليون في الأعوام (١٨٠٣ ـ ١٨١٥م)، أن القوات الفرنسية تقدمت، ولكن من الممنوع أن تذكر هذه الكتب أن القوات النمساوية تراجعت وانسحبت أو هُزمت، وحتى الرسائل البريدية كانت تخضع للرقابة والمراقبة العلنية والسرية، حتى إن التجسس على الرسائل كان يشمل الرسائل بين رجال الأعمال، والتجار، ورجال البنوك، وحتى الدبلوماسيين المحليين والأجانب.

ويضاف إلى ذلك التجسس الذي كان يقوم به البوليس على المواطنين الذين يشتبه بهم أنهم ذوو ميول ليبرالية، ولذا فقد كان الحمل ثقيلًا على الجهاز الأمني، وقد انشغل هذا الجهاز بمتابعة هذه التفاصيل الصغيرة، لدرجة أنه لم يكن بحالة تسمح له بتوقع الثورة الشعبية عندما جاءت، ولكن كل هذه الإجراءات والقيود والرقابة لم تنجح في منع الأفكار النيرة من

الانتشار؛ فقد كانت هناك جلسات ولقاءات يتم فيها طرح معاني الحرية ومتطلبات الإصلاح والتحديث المطلوب، وفي أغلب الأحيان، فإن هذه الأفكار يتم تناقلها على شكل رمزي يحتمل أكثر من معنى تفاديًا لملاحقة الرقابة والبوليس[٢].

وأما جامعة فيينا؛ فقد كان فيها حوالي ألفي طالب، وللطلبة في كل المجتمعات، وطوال التاريخ وحتى يومنا هذا، دور الريادة في الثورات الشعبية، وكان أغلب طلبة الجامعة من الفقراء والقليل من أبناء الطبقة المتوسطة، وقد يبدو هذا غريبًا، ولكن السبب في ذلك أن أبناء طبقة النبلاء وكبار رجال الدولة يترفعون عن الدراسات المهنية، ويستنكفون عن مشاركة أبناء الشعب في الجامعة نفسها؛ فقد كانت هناك جامعة خاصة لهؤلاء النبلاء تقوم فيها الدراسة على تحضيرهم لوظيفتين فقط: إما العمل الدبلوماسي، وإما رتب الضباط في الجيش، ولذا فقد كان طلبة الجامعة في فيينا مهيئين لمسيرة الثورة في عام ١٨٤٨م.

ويضاف إلى ذلك وجود الأساتذة الليبراليين، والنظر إلى حالة الطلبة من الفقر وصعوبة المعيشة والشعور بالظلم الواقع والمستقبل المظلم، يبيِّن كيف كانت الأجواء مناسبة لبذر الثورة ورعايتها في نفوس الطلبة، كما كان لوجود طلبة من بلدان أخرى مساهمة فعالة في نقل الأفكار الثورية ونشرها، ومع أنه لم تشجع الدولة الطلبة النمساويين على الدراسة في البلدان الأخرى، وذلك عن طريق عدم الاعتراف بأي شهادة جامعية من خارج حدود الإمبراطورية؛ أي إن النمسا لم تكن تعترف بأي جامعة في العالم غير جامعاتها، إلا إن حكومة الإمبراطورية سمحت لبعض الطلبة الأجانب بالدراسة في جامعاتها.

وسبب سماح أو تغاضي البوليس عما يجري في الجامعة من تناقل للأفكار الثورية ولو على مستوى متواضع، هو أن ميترينيخ نفسه كان محبًّا للعلوم، وخصوصًا الطب، ولذا فقد كان يسمح بهامش معين من الحرية في كليات الطب والعلوم، ولكن حبَّه للعلم لم ينفعه في أن يربط بين التقدم

---

(٢) RATH, R, JOHN, *THE VIENNESE REVOLUTION OF 1848*, AUSTIN, TEXAS, U.S.A.: UNIVERSITY OF TEXAS PRESS, 1957.
THE VIENNESE REVOLUTION OF 1848, AUSTIN, TEXAS: UNIVERSITY OF TEXAS, 1957.

العلمي وضرورة الحرية الفردية والعامة، والمثير هو أن الطلبة في بداية العقد الرابع من القرن التاسع عشر بدأوا في التواصل مع العمال، ونجحوا في تكوين صداقات وعلاقات وثيقة بينهم كطبقة مثقفة وبين طبقة العمال، وهذا بلا شك انعكس بشكل كبير على نجاح الثورة الشعبية من خلال التوفيق بين طبقتين مختلفتين اجتماعيًّا وثقافيًّا.

وفي بداية العام ١٨٤٨م كانت كل فئات المجتمع النمساوي في فيينا تتحدث عن الحاجة إلى التغيير والإصلاح، وكان الجميع ينظر إلى فرنسا باعتبارها النموذج المناسب لإحداث الإصلاحات السياسية والاجتماعية، وكانت كل الطبقات مقتنعة بأن فيينا هي التي تستطيع قيادة الإمبراطورية إلى المستقبل من خلال الإصلاحات المماثلة لما حدث في فرنسا، وكانت النظرة الشاملة للثورة تتخطى الطموحات القومية الخاصة؛ ولذا فقد كانت مختلف القوميات في الإمبراطورية تعمل معًا بتوافق من أجل المطالبة بالإصلاحات.

وفي بداية شهر مارس ١٨٤٨م كانت هناك مظاهرات متفرقة في المدينة تنادي بالإصلاحات، وفي ١٣ مارس كان البرلمان يعقد جلسة معتادة في مبنى البرلمان في فيينا، وفي ذلك اليوم انطلقت مظاهرات من عامة المواطنين ومن الطلبة واتجهت إلى البرلمان، فكان الطلبة يهتفون بحياة الإمبراطور ولكنهم كانوا يطالبون بعزل ميترينخ كبداية لتطبيق إصلاحات حديثة في البلاد، وكانت هناك قوات إمبراطورية تحرس البرلمان.

وكانت هذه القوات من الإقليم الإيطالي الواقع ضمن سلطة الإمبراطورية النمساوية، وفي محاولة لضبط الأمور، صدرت الأوامر لهذه القوة بالسيطرة على الوضع، ولكن الأمور تطورت بسرعة ودون خطة مسبقة، وكما هي غالبًا الحالة في مثل هذه الأحداث، حدثت مواجهات أدت إلى قيام القوات بإطلاق النار على المتظاهرين، وعلى إثر ذلك، وحال انتقال خبر إطلاق النار على المتظاهرين المدنيين العزل إلى بقية السكان، انفجرت الأوضاع في المدينة، وبدأت أعمال العنف في مختلف مناطق فيينا، ففي الوقت الذي كانت فئات الطلبة تناضل في محيط مبنى البرلمان، بدأ العمال في أعمال الشغب في ضواحي المدينة، وتطورت أعمال العنف لتشمل تحطيم المصانع، وحرق الفلل، وإتلاف كل ما يرمز للسلطة والنظام، وفي

فترة بعد الظهر نشرت الحكومة قوات في الشوارع في محاولة لضبط الأمن، ولكن هذا التصرف أدى إلى مزيد من الاحتكاك بين الطرفين مما زاد من فرص الاشتباكات ومن سقوط الضحايا، وعندما رأى الطلبة الدماء تسيل والممتلكات تُحرق، فإنهم ومن باب الحرص على الأرواح والممتلكات عرضوا أن يكوّنوا مليشيات مساندة للحكومة في ضبط الأمن، إذا استجابت الحكومة لطلباتهم.

وتزامن هذا التحرك الثوري في النمسا مع التحرك في هنغاريا التي كانت ضمن أراضي الإمبراطورية النمساوية، وسنأتي على ذكر تفاصيل الثورة الشعبية في هنغاريا، ولكن المهم هو أنه من الخطوات التي قام بها البرلمان الهنغاري هو إعداد وثيقة للإصلاح السياسي، وكان لهذه الوثيقة تأثيرها في تطور الأمور في فيينا بعد أن تُرجمت إلى الألمانية، وكانت هذه الوثيقة أحد الدوافع لكي يقوم التقدميون والليبراليون بجمع آلاف من التوقيعات على وثيقة تطالب بحكومة برلمانية والمشاركة النمساوية في الإصلاحات التي تجري في الاتحاد الألماني.

وعند تقديم هذه الوثيقة، تبلور لدى رموز النظام وهم الذين يشكلون الدائرة الضيقة من المؤثرين حول الإمبراطور، تبلورت ردود فعلهم في اتجاهين متناقضين: أحدهما يرى الاستجابة لبعض تلك المطالب لكي لا تتفاقم الأمور، والآخر ـ ومنه ميترينيخ ـ يرى أنه يجب عدم إظهار أي ضعف تجاه المطالب الشعبية، وذلك تحت التحجج بأنه يجب المحافظة على هيبة النظام وقوته، وهذه الفئة نجحت في الحصول على موافقة الإمبراطور على موقفها.

وقد كان لتدخل فئة الطلبة أكبر الأثر في ضخ دماء جديدة وشابة في عروق الثورة، وكان الغالبية من هذه الفئة هم طلبة جامعة فيينا، وإن تدخلهم إلى جانب الليبراليين ومشاركتهم في الثورة أعطى للثورة أبعادًا تدحض الاتهامات بأن هؤلاء القادة السياسيين يسعون لمصالح حزبية خاصة، وتضعها في صورتها كثورة شعبية ذات فكر وأمانة وطنية، وقام الطلبة بتمرير منشور يحددون فيه مطالبهم التي تتركز حول المطالبة بحرية الصحافة والتعبير عن الرأي والدين والتعليم.

وكذلك إصلاح التعليم والتمثيل الشعبي في الحكومة، ومشاركة كل الألمان من مختلف الممالك الألمانية تحت مظلة ألمانيا الموحدة، وقد شجعتهم الخطبة الدينية يوم الأحد التي أكد فيها القس أن الطلبة منتصرون في نضالهم ما داموا يملكون الشجاعة، ولا شك أن هذا القس يمثل استثناء عن بقية رجال الكنيسة الذين كانوا عادة ما يصطفون مع النظام القائم، ولا يشجعون على الخروج عليه، وهذا الموقف من رجل الدين يعتبر خروجًا على الممارسة التقليدية التي عادة ما تقف في صف النظام القائم، داعين أفراد الشعب المؤمنين إلى طاعة ولي الأمر وإلى التزام الهدوء مع تقبل التضحيات في هذه الدنيا لكي ينالوا كل ما يتمنوه في الآخرة.

وفي صباح اليوم التالي، خرج الآلاف من الطلبة من قاعات المحاضرات إلى الشارع في اتجاه المباني الحكومية، وهذا المنظر المهيب للطلبة بخروجهم الذي يتحدون فيه الحكومة بسلطتها نَفَخَ في نفوس بقية أفراد الشعب الرغبة والاستعداد للتضحية من أجل تحسين أوضاع الوطن، فتبعتهم جموع من المهنيين والمتعلمين من محامين وأطباء وفنانين وشاركوهم في المظاهرة، ولكنْ أفراد السلطة والمستفيدون من وجودها لم يستوعبوا أهمية هذا التجمع الذي ضم صفوة المجتمع، ولم يقدروا ما تحمله هذه الفئات عادة من حب صادق لبلادها ورؤية صحيحة للمستقبل.

ولذا فقد كان تعليق زوجة ميترينيخ عندما رأت المظاهرة ومن فيها، بأن هؤلاء المتظاهرين سيكونون سعداء لو خُصص لكل واحد منهم كشك لبيع السوسج، وهذا يبيِّن ضحالة التفكير وتفاهة رموز النظام والمقربين منه عندما يقومون بتفسير كل تحرك على أنه رغبة لتحقيق كسب مادي، وأنه من خلال رشوة الشعب بفتات من أموال الدولة يمكن شراء الذمم وضرب الثورة.

وقام ممثلون عن المتظاهرين بتسليم الوثيقة التي أعدها الطلبة إلى رئيس المجلس الفيدرالي الألماني، ولكن النواب لم يكونوا على قدر الأحداث؛ فقد تقدموا إلى الطلبة بوثيقة معدلة تطالب الإمبراطور بمطالب اعتبرها الطلبة وعموم المتظاهرين هزيلةً وهزليةً ولا تعكس أدنى طموح الشعب.

وارتفعت أصوات المتظاهرين تنادي بالدستور، وفي هذه اللحظات حدثت صدفة من تلك الصدف غير المقصودة ولكنها محورية في تغيير

الأحداث؛ فقد قام حارس أبواب المجلس بواجبه الروتيني الذي يؤديه كل يوم وفي الساعة نفسها، وذلك بقفل الأبواب الجانبية للمجلس، ولكن المتظاهرين عندما رأوا ذلك ظنوا أنها رسالة استفزاز مقصودة من المجلس، وأنه قد تم اعتقال ممثليهم الذين دخلوا المجلس لحمل الوثيقة وتسليمها إلى الرئيس، فثارت ثورتهم وهجموا على الأبواب وفتحوها عنوة ودخلوا إلى قاعة المجلس.

وهنا تصرف رئيس المجلس بحكمة لاحتواء الوضع؛ إذ إنه طالب بالهدوء ووعد المتظاهرين بأن المجلس سيتبنى مطالبهم الليبرالية وسيقوم هو شخصيًّا بحمل الوثيقة إلى الإمبراطور، واستجاب الطلبة وبقية المتظاهرين لدعوة رئيس المجلس، فانسحب المتظاهرون بانتظام ودون عنف وخرجوا من المجلس واتخذوا طريقهم إلى القصر الملكي، ولكن في هذه الأثناء، كان الجنود قد غادروا ثكناتهم وصدرت إليهم الأوامر بحماية القصر وتفريق المتظاهرين مع محاولة تفادي إراقة الدماء قدر الإمكان.

وفي الوقت ذاته كان العمال المتواجدون في الضواحي الصناعية المحيطة بالمدينة خارج الأسوار، يحاولون الوصول إلى داخل المدينة للمشاركة مع الطلبة في ثورتهم، ولكن الجنود كانوا قد سبقوهم وأغلقوا بوابات المدينة ومنعوهم من الدخول، وحاول العمال المتسلحون بالأخشاب وقضبان الحديد أن يشقوا طريقهم عبر إحدى تلك البوابات، ولكن الجنود نجحوا في التصدي لهم ودفعهم بعيدًا عن بوابات المدينة.

وأما الأحداث داخل المدينة فقد تطورت إلى الأسوأ؛ إذ إن المواجهة بين المتظاهرين والجنود قادت إلى أن يفقد أحد الضباط أعصابه ويأمر جنوده بالتحرك نحو المتظاهرين شاهرين أسلحتهم مع تثبيت السنكي على البنادق، وأصدر الضابط الأمر بإطلاق النار، وعندما دوت الطلقات الأولى سقط أربعة قتلى من المتظاهرين، وارتبكت الحشود وجرى المتظاهرون كل في اتجاه، مما أدى إلى مقتل امرأة تحت أرجل المتظاهرين الفزعين، وانتشرت المعارك في الطرقات بين المتظاهرين وبين الجنود.

وفي هذه الأثناء نجح العمال في اقتحام إحدى البوابات وشق طريقهم إلى داخل المدينة، والتحمت قواهم مع المتظاهرين البرجوازيين والطلبة

فأصبحوا قوة لا يستهان بها، وفيما سيطر الجنود على الطرق الرئيسة، كانت الطرقات الفرعية تحت سيطرة الثوار الذين وضعوا المتاريس، ووقف الطلبة والعمال وراءها للدفاع عن مواقعهم، وفي محاولة من الثوار البرجوازيين لتلافي المزيد من إراقة الدماء، تقدمت مليشيا البرجوازيين باقتراح تطبيق هدنة مع تعهدهم بحفظ الأمن مع قيام القوات الحكومية بالانسحاب من فيينا وأن يشكل الطلبة مليشيا خاصة بهم، وأن يتم إعفاء ميتيرينيخ من منصبه، وفي البداية قبل النظام كل الشروط ما عدا إعفاء ميترينيخ.

واستمر الموضوع معلقًا حتى مساء ذلك اليوم (١٣ مارس) عندما اتضح للنظام أنه لابدَّ من التضحية بالمستشار استجابة لرغبة الشعب، وطُلب من ميترينيخ أن يقدم استقالته كخطوة أولى من الحكومة في الاستجابة لطلبات المتظاهرين، وفي اليوم التالي تم الإعلان عن استقالة ميترينيخ، وإطلاق حرية الصحافة وإلغاء الرقابة، وخلال أسبوع غادر ميترينيخ فيينا إلى بريطانيا مع عائلته ولم يعد إليها إلا في مايو من العام ١٨٥١م؛ أي بعد نجاح الحركة الرجعية وإجهاض الثورة.

وفي شهر مارس من العام ١٨٤٨م كانت الثورة تحقق نجاحات سريعة؛ فقد تم تكوين الحرس الوطني وفتح أبوابه لتسجيل الثوار ضمن صفوفه وتم تجنيد أربعين ألف متطوع قاموا بحماية المدينة وشوارعها، وانتشرت الدعوات لكتابة دستور للبلاد، وتغيرت الروح المعنوية في الشارع؛ فقد حل الأمل بالمستقبل محل الإحباط، ولأول مرة شعر النمساويون أن بلادهم قفزت من الصفوف الخلفية في أوروبا إلى المقدمة، وفي خضم هذه الأحداث لم يفقد الشعب حبه وثقته في الإمبراطور؛ فقد كان الشعب مقتنعًا بأن الإمبراطور المحبوب من الشعب هو بذاته شخص طيب مع شعبه، ولكن المشكلة تكمن في المستشارين المحيطين به، والآن وقد تخلص الإمبراطور من هؤلاء المستشارين السيئين فالأمور ستكون إلى الأفضل(٣).

وما أن أُعلن عن إعفاء ميترينيخ من منصبه حتى عمت الفرحة في شوارع فيينا، ولكن كان هناك تخوف من أن الحكومة قد تتخذ موقفًا متصلبًا

---

(٣) ROBERTSON, PRISCILLA, *REVOLUTIONS OF 1848, A SOCIAL HISTORY*, PRINCETON, NEW JERSEY, U.S.A.: PRINCETON UNIVERSITY PRESS, 1982.

تجاه المتظاهرين، خصوصًا وأن آخر قرار اتخذه ميترينيخ هو إعطاء القائد العسكري صلاحيات كاملة لتطبيق الأمن والهدوء في العاصمة، وبالفعل؛ فقد أعلن القائد العسكري الذي كانت قواته خارج العاصمة ولكنها في وضع محاصرتها فعليًّا، أعلن السيطرة على العاصمة، واستطاع منع المظاهرات فيها، ولكن المظاهرات في الضواحي قد استمرت.

وفي الخامس عشر من مارس قام الإمبراطور بجولة في المدينة، وقد قوبل بالهتافات المؤيدة له من الجماهير المتواجدة في الشوارع، وفي نهاية النهار توصل المحيطون بالملك بمن فيهم القائد العسكري إلى أنه قد حان الوقت للموافقة على إعلان دستور يرضي الشعب تفاديًا لتصعيد الأمور، وفي مساء اليوم ذاته تم الإعلان من القصر الملكي عن دعوة ممثلي كل مناطق النمسا للمشاركة في مجلس يناقش دستورًا للبلاد ويقره.

وما إن أُعلن عن هذه الدعوة حتى عمت فيينا فرحة عارمة من كل أطياف الشعب، واختفت عناصر الشرطة السرية وظهرت الكتب التي كانت ممنوعة، والجرائد التي كانت تتداول في السر أصبحت توزع في العلن، وسار أفراد مليشيات الثورة جنبًا إلى جنب مع أفراد الجيش الحكومي، وهيمنت على المدينة أجواء من الود والإخاء بين كل أفراد المجتمع، وهنا يتضح أنه من سنة الحياة أن تنصاع الحكومات لرغبات الشعوب التي عادة ما تكون في البداية منطقية ومتواضعة، ومطلب الدستور يحفظ حقوق كل الأطراف، ويؤمن الاستقرار في البلاد، وهو يحمي الحاكم كما يحمي المحكوم، فأَمَا كان من الأجدر لو جاءت هذه الخطوة المستحقة منذ البداية وحقنت الدماء؟!

وهذا التوافق والقبول من الشعب بمجرد الوعد من الحاكم يبيِّن رغبة الشعب الصادقة في المحافظة على الأوضاع، وأن الشعب لا يلجأ إلى العنف أو التفكير في إسقاط النظام إلا عندما يتمادى النظام في الاستهانة به وبمطالبه المشروعة، وكذلك فإن هذه الصورة الجميلة للشعب المتعايش بكل فئاته، تبيِّن رغبة الشعب في السلام والأمن ولو كانت مع أدنى حالات الحرية والعدالة، ويفند حجج الفاسدين والمفسدين في الدولة الذين يقفون ضد كل تطور سلمي للديمقراطية الصحيحة في البلاد، ويخوفون الحاكم من

المطالب الشعبية ليس حبًّا في الحاكم ولكن حفاظًا على مكاسبهم المحرمة ومصالحهم الفاسدة.

ولكن العائلة المالكة والمحيطين بها كان لهم تصورهم الخاص بهم، وكانوا يخططون في السر لما هو مخالف للموقف الشعبي، فبعد أن استقرت الأوضاع في العاصمة، خرجت العربات من القصر الملكي وكأن العائلة ذاهبة في نزهة اعتيادية إلى ريف العاصمة، ولكن ما أن وصلت العربات إلى حدود المدينة وخرجت من بوابتها، حتى أسرعت في طريقها إلى مدينة إنزبروك، حيث تقع قصور العائلة المالكة محاطة بالأهالي الموالين لهم وبحماية القوات الملكية.

ولم يستوعب الراديكاليون في فيينا خطورة خروج الإمبراطور بهذه الطريقة؛ بل إنهم سخروا من عملية الهروب وشبهوها بمحاولة هروب الملك الفرنسي لويس السادس عشر خلال الثورة الفرنسية الأولى، ولكن التاريخ أثبت أن هؤلاء الراديكاليين لم يكونوا موفقين في التشبيه، فإن الثوار الفرنسيين لم يتركوا الملك يهرب؛ بل إنهم قبضوا عليه وأعادوه إلى باريس حيث حوكم، وقُطعت رأسه، ونظرًا لبقية من ثقة من سكان فيينا في ملكهم؛ فقد كانوا يشعرون بالخجل والحيرة من السبب الداعي إلى هروب الإمبراطور الذي لم يتعرض لأي مضايقة من الثورة؛ بل وعلى العكس؛ فقد استمر غالبية الشعب ما عدا الراديكاليين في التعبير عن حبهم لهذا الإمبراطور المسكين، وأرسل الثوار برسالة عليها ثمانون ألف توقيع من المواطنين يرجون فيها من الإمبراطور العودة للعاصمة، ولكن الإمبراطور لم يجب على الرسالة، وبعد ثلاثة أشهر أرسلت حكومة الثورة كتابًا رسميًّا تعلم فيها الإمبراطور بضرورة عودته إلى فيينا.

وفي إنزبروك كان الإمبراطور ومستشاروه يدرسون خطط إلغاء الإصلاحات ومبرراته، والتي وافق الإمبراطور عليها في بداية الثورة، ولكن كخطوة أولى ومهدئة للوضع وتخوفًا من أن يتطرف قادة الثورة في اتخاذ خطوة قد تصل إلى عزل الإمبراطور؛ فقد رأى الإمبراطور ورجاله أن يستجيب لدعوة حكومة الثورة، وعاد الإمبراطور إلى فيينا شاعرًا بالإهانة التي لحقته من خلال رضوخه لرغبة عامة الشعب، وهو الذي يمثل السلطة الإلٰهية

المطلقة على الأرض، وبالطبع فإن هذه الأحداث في فيينا لم تكن منفصلة ولا معزولة عما كان يحدث في الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية من ثورات في هنغاريا، وفي شمال إيطاليا، وفي بوهيميا وكرواتيا، وغيرها من أراضي الإمبراطورية.

وفي هذه الأثناء كان الإمبراطور وعدد من كبار أفراد العائلة المالكة والنبلاء يجتمعون خارج فيينا للتخطيط لكيفية قمع الثورة، ومع الوقت بدأت الدعوات القومية تظهر إلى السطح، ومنها بدأت الخلافات ومحاولات سيطرة قومية على أخرى، وبدأ الكروات في مهاجمة المجريين (هنغاريا) الذين كانوا يهددون فيينا، آملين أن يحسب النظام في فيينا هذا الموقف لصالحهم في المستقبل، وقرر النظام في فيينا أن يرسل قوات لمساندة الكروات ضد المجريين، فأدى هذا التطور إلى المزيد من العنف في فيينا، حتى وصل الأمر إلى حد قيام عناصر من الشعب بالقبض على وزير الحربية وشنقه على عمود إنارة في أحد الشوارع، فأفزع هذا المنظر العائلة المالكة وجعلهم يغادرون فيينا مرة أخرى.

وبعد شهر تقريبًا وبسبب أحداث المظاهرات الشعبية العنيفة التي أدت إلى قيام المتظاهرين باعتقال وزير الحربية وشنقه، غادر الإمبراطور وأعضاء بلاطه فيينا مرة أخرى إلى أولمتز في حماية الجيش في ٧ أكتوبر ١٨٤٨م، ومن هناك بدأ التجهيز لتنفيذ الحركة المضادة وعملية سحق الثورة الشعبية وإلغاء المكاسب التي حققتها، وبعد الانتهاء من إعداد الخطة واستنفار القوى المساندة للملك، بدأ الهجوم على فيينا الذي انتهى في ٣١ أكتوبر بهزيمة الثوار.

وفي أكتوبر ١٨٤٨م تقدمت قوات الإمبراطورية مكونة من فرق تم جلبها من عدة مناطق من الإمبراطورية، وأحاطت هذه القوات بمدينة فيينا وقامت بمحاصرتها، وكانت قوات الثوار تتكون من خمسة عشر ألف متطوع يقودهم أحد الشعراء الثوار، بينما كان عدد قوات النظام المحيطة بالعاصمة تبلغ سبعين ألف جندي من الجنود المدربين والمسلحين، وفي ٣١ أكتوبر انتهت المعارك بسقوط أكثر من ألفي ضحية من الثوار، وبعد الاستيلاء على المدينة، قام النظام بالقبض على قادة الثورة وشنقهم دون محاكمة، بينما نجح البعض منهم في الهرب إلى هنغاريا.

وفي المنفى الاختياري للإمبراطور وعائلته ورجاله في مدينة أولمتز، كانت هناك نقاشات مصيرية تجري بين المؤثرين من أفراد العائلة حول عجز الإمبراطور فيرديناند في إدارة البلاد، وضرورة التغيير لمواكبة الأحداث الجسيمة العاصفة بالإمبراطورية، ونظرًا لأن فيرديناند لم تكن له ذرية؛ فقد أصبح العرش من حق أخيه الدوق فرانز كارل الذي لم يكن مهتمًا كثيرًا بتولي العرش، ولا شك أن صوفيا زوجة فرانز كارل وأم فرانز جوزيف لها اليد في هذا الموقف، فانتقلت أحقية العرش إلى الابن فرانز جوزيف وذلك في الثاني من ديسمبر ١٨٤٨م، ولا شك أيضًا أن التوقيت لم يكن عبثيًّا؛ إذ إن الأم صوفيا كانت تنتظر بلوغ ابنها سن الثامنة عشرة ليكون مؤهلًا لتولي العرش، وبهذا التغيير بدأت حقبة جديدة في تاريخ الإمبراطورية النمساوية وفي استمرارية حكم عائلة الهابسبورغ؛ إذ إن فرانز جوزيف حكم لمدة ثمانية وستين عامًا حتى الحرب العالمية الأولى (حكم من ديسمبر ١٨٤٨م إلى نوفمبر ١٩١٦م).

الفصل الثامن

إيطاليا

كانت إيطاليا في وقت الثورة الفرنسية عام ١٨٤٨م عبارة عن إمارات وممالك يصل عددها إلى ثلاثين إمارة ومملكة، وهذا التقسيم لم يكن تقسيمًا تاريخيًّا؛ بل إن إيطاليا كانت موحدة منذ فترة الإمبراطورية الرومانية القديمة قبل المسيح، ثم استمرت في وحدتها بعد تبني الإمبراطورية الرومانية للديانة المسيحية وحتى بعد انقسام الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع إلى الإمبراطورية الشرقية (البيزنطية) وعاصمتها القسطنطينية، والإمبراطورية الرومانية الغربية وعاصمتها روما، وكانت الإمبراطورية الغربية تشمل أراضي إيطاليا الحديثة، وبسبب ذلك؛ فقد استمرت إيطاليا موحدة باعتبارها جزءًا من الإمبراطورية الرومانية.

وفي القرن الخامس سقط الحكم المركزي في الإمبراطورية الغربية، ولكن استمرت إيطاليا موحدة تحت حكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة، التي كانت تحكم من ألمانيا، وفي القرن التاسع بدأت بوادر الاستقلالية تظهر في عدد من المدن الإيطالية التي تطورت اقتصاديًّا وتوفر لها نبلاء أقوياء يحكمونها، ومع الوقت تطورت تحالفات بين بعض هذه الإمارات وتحولت بعض هذه التحالفات القوية إلى ممالك، وقد بلغت هذه الإمارات أقصى درجات الاستقلال ابتداء من القرن الحادي عشر، واستمرت كذلك إلى القرن التاسع عشر، ولكن هذه الفترة الطويلة من استقلال أجزاء إيطاليا ومدنها عن بعضها البعض لم تؤدِّ إلى الانفصال والاختلاف في الثقافة واللغة؛ فقد حافظ الإيطاليون على الشعور بأنهم في النهاية شعب واحد، وحافظوا على اللغة الواحدة التي تجمعهم، كما حافظوا على اعتزازهم وفخرهم بأنهم إيطاليون قبل أن يكونوا من ميلانو أو روما أو نابولي أو فينيسيا أو غيرها من الممالك والإمارات الإيطالية.

وحين جاءت الثورة الفرنسية الكبرى في عام ١٧٨٩م ونتج عنها الحروب النابليونية وانتهت باحتلال جيوش نابليون عدة ولايات إيطالية وتوحيد حكمها تحت إدارة واحدة، انتعشت المشاعر القومية في إيطاليا وتصاعدت الدعوات للوحدة الإيطالية، وكان هناك اتجاهان مختلفان: فكان هناك المعتدلون الذين كانوا ينادون بالوحدة بين الإمارات تحت ظل حكومة فيدرالية تحفظ للأمراء مراكزهم، بينما كان الجمهوريون لا يرون بديلًا عن إقامة جمهورية واحدة ديمقراطية تلغي الإمارات والملكيات، وصاحبت مشاعر الوحدة الإيطالية بأنواعها الأصوات التي تنفخ في تلك المشاعر، وتتغنى بتمييز العنصر الإيطالي عن غيره، وتفوق الإيطاليون على نظرائهم الأوروبيين، وفيهم الفرنسيون المحتلون، في إبداعاتهم التي يضاف إليها مركز روما الديني على رأس العالم المسيحي، ووجود البابا الذي يرأس الكنيسة ويشكل الثقل الروحي لكل المسيحيين الكاثوليك في العالم.

ومن أهم تبعيات انقسام إيطاليا إلى ممالك صغيرة، نمو الولاءات المحلية لهذه الممالك والتي مع مرور الزمن أصبحت ولاءات قوية، كما أنه كانت هناك أجزاء مهمة من إيطاليا واقعة تحت سلطة الإمبراطورية النمساوية، وبالتالي فقد كانت هناك حركة مضادة تسعى إلى تنمية وتشجيع الولاء للإمبراطورية النمساوية وليس للقومية الإيطالية، وجاءت الثورات في عام ١٨٤٨م لتوفر الفرصة للشعب الإيطالي للتعبير عن طموحاته القومية.

وكان لتلك الحركات الشعبية هدفان: أولهما التحرر من تسلط الإمبراطورية النمساوية في الأجزاء التابعة لها، والثاني توحيد الممالك الإيطالية في ظل دولة واحدة، وفي النهاية، فإن كانت الجيوش الإيطالية قد استطاعت الوقوف في وجهة الجيش الإمبراطوري النمساوي، إلا إن الإيطاليين قد فشلوا في تحقيق الوحدة المنشودة، وهناك تفسيران لهذا الفشل: الأول أن الإيطاليين لم يكن لديهم تعريف واضح لطبيعة الوحدة الإيطالية التي كانوا يسعون إلى تحقيقها. والثاني أن ولاءات الإيطاليين للممالك الصغيرة التي ينتمون إليها كانت قوية الحضور بما طغى على شعور الانتماء لإيطاليا الكبرى، وإن كان هناك تصور عام ورغبة رومانسية بوجود دولة إيطالية حديثة وموحدة.

إيطاليا تحت الاحتلال الفرنسي:

كان العائق الأول أمام وحدة الوطن الإيطالي هو وجود تلك الممالك والإمارات الصغيرة التي كانت تحكمها عائلات محلية، ولكن غالبية هذه الأنظمة تعرضت للزوال وإماراتها للاحتلال من قبل القوات الفرنسية بقيادة نابليون الذي احتل كل الأراضي الإيطالية في عام ١٧٩٦م، ومع أن القوات الفرنسية تعرضت للهزيمة عندما اتحدت القوى الأوروبية لمحاربة نابليون وانسحبت من إيطاليا، إلا أن الأفكار التي حملتها القوات الفرنسية معها لم تغادر؛ فقد حملت القوات الفرنسية معها أفكار الثورة الفرنسية في كل البلاد التي احتلتها.

وقد ساهمت هذه الأفكار التنويرية إلى حد كبير في توعية الطبقات المثقفة وكذلك العامة إلى مفاهيم جديدة تستند على دعوات الثورة الفرنسية من حرية وأخوة ومساواة، وثقة كبيرة في مقدرة الفرد في استخدام العقل والمنطق، وحق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه، وقد طبق الفرنسيون هذه الأفكار في المناطق التي كانوا يسيطرون عليها، ولم تكن هذه الأفكار منتشرة شعبيًا في أوروبا في ذلك الوقت.

ومن حسنات الحكم النابليوني في إيطاليا، أنه أدخل نظمًا إدارية لتحسين الأداء ونجح في ذلك إلى حد كبير، كما أعاد تنظيم التعليم وتحديثه وأتاح حق التعليم للذكور والإناث، كما جعل الدراسة في الجامعة مجانًا، وأنشأ كلية جامعية في كل مقاطعة، وتمتعت جميع فئات الشعب بحماية القانون بشكل متساوٍ وعادل، وجرى تطوير القطاع القضائي والتأكيد على نزاهة القضاة، وأصبحت أبواب الوظائف مفتوحة لكل المواطنين والأفضلية للكفاءة، حتى إن الجنرال الفرنسي بيب، قال بأن إيطاليا تحت الحكم الفرنسي حققت تقدمًا في كل القطاعات خلال عشر سنوات أكثر مما تم تحقيقه في ثلاثة قرون، ومع أن إيطاليا كانت خلال الحكم الفرنسي من العام ١٨٠٨ إلى العام ١٨١٣م، يحكمها ملك دكتاتور هو جوزيف بونابارت وهو أخو نابليون، إلا إن الحقيقة التاريخية أن إيطاليا استفادت كثيرًا من الاحتلال الفرنسي.

ومن النتائج المضافة للاحتلال الفرنسي هو بزوغ فكرة القومية الإيطالية

وانتشارها، والفكرة القومية تقوم على وحدة اللغة والعادات والحضارة والتاريخ، (لا شك أن هذه الحركات القومية في أوروبا هي التي استوحى منها دعاة الوحدة العربية الحديثة مبادئ الأحزاب القومية العربية)، والشعور بالقومية كان دافعًا قويًّا للشعوب للنضال من أجل حرية بلادهم واستقلالها، وهذا ما جعل الدعوة القومية تشكل خطرًا قويًّا على المحافظين الذين كانوا ملتزمين بمفهوم الحقوق الإلهية التقليدية للملك؛ وذلك لوجود التعارض بين سلطة الحاكم المطلقة والاعتراف بالهويات القومية، وعلى سبيل المثال، فإن الإمبراطورية النمساوية كانت تضم خمس قوميات رئيسة بجانب القوميات الصغيرة الأخرى، وكانت الطبقة الحاكمة، وهم آل هابسبورغ، تجتهد لفرض الثقافة الألمانية واللغة الألمانية على كل فئات الشعب؛ وذلك لتقليص الشعور القومي لدى الأقليات وإحلال الولاء للإمبراطورية النمساوية بدلًا من القومية.

وفي غياب نظام ديمقراطي سليم وعدالة اجتماعية، فإن مشاعر القومية تجعل نظام تعدد القوميات في دولة واحدة صعب الاستمرار، ولغياب التعددية الديمقراطية لم تجد القوميات بدًّا من أن تدعو إلى حكومات خاصة لكل فئة منهم، وكان العديد من الحكام وأفراد الطبقة الحاكمة المحافظين يربطون بين الدعوة القومية والليبرالية، والليبرالية ترى أن نظام الحكم المثالي هو أن تكون هناك حكومة ذات قبول شعبي من خلال نظام ديمقراطي، وكان رجال الدولة في ذلك العصر يرون أن القومية والليبرالية أفكار متطرفة وخطيرة، وأن الليبرالية تمثل خطرًا مباشرًا على سلطانهم، ويفسرونها بأنها دعوة مضادة للعقيدة الدينية واعتبارها إهانة للإله الذي وهب السلطة للسلطان، ولذلك فقد كان همّ المحافظين هو غمس كل آثار الليبرالية لكي تبقى الشعوب خاضعة للسلطة المركزية[1].

وبعد هزيمة نابليون ونفيه في عام ١٨١٥م، اجتمع الحكام المنتصرون في فيينا لكي يعيدوا ترتيب أقطار أوروبا ولإعادتها إلى الوضع الذي كانت عليه قبل أن يقوم نابليون باجتياحها؛ بل وإلى فترة ما قبل الثورة الفرنسية،

---

(١) GREGORY, DESMOND, *NAPOLEON'S ITALY*, DANVERS, MASSCHUSETTS, U.S.A.: ROSEMONT PUBLISHING & PRINTING CORP., 2001.

وتمت إعادة الملكيات التقليدية إلى عروشها من خلال موجة الفكر المحافظ التي اجتاحت أوروبا، وبذلك فقدت شعوب إيطاليا الحريات والكفاءة الإدارية التي اكتسبتها وقت الحكم النابليوني.

كما نتج عن مؤتمر فيينا في تلك السنة إعادة تشكيل الحدود الإيطالية وممالكها، لكي يتحقق نوع من الضمان الجغرافي لحماية أوروبا من أي تحرك عسكري فرنسي معادٍ في المستقبل، وأصبحت إيطاليا تتكون من عشر ممالك: خمس منها يحكمها ملوك من عائلة الهابسبورغ النمساوية، واثنتان يحكمها ملوك من عائلة البوربون الفرنسية، واثنتان يحكمها ملوك إيطاليون، والبابا يحكم روما وما حولها، وجاءت قرارات مؤتمر فيينا لتحقيق رغبات المؤتمرين في تكريس الملكيات التقليدية بكل سلطاتها المطلقة، ولم يراعِ المؤتمرون رغبات الشعوب ولا حقوقهم في قراراتهم؛ بل كان كل همهم هو محاصرة فرنسا ووضع إيطاليا ودول أوروبا الأخرى تحت حكم محافظ تقليدي.

إيطاليا بعد هزيمة نابليون:

وبعد العام ١٨١٥م، اتضح للإيطاليين أن التقسيم الذي فرضه مؤتمر فيينا والحكام الذين جاء بهم وفرضهم أعضاء هذا المؤتمر لا يصب في مصلحة إيطاليا، وأنه غير مجدٍ ولا يحقق أي كفاءة في إدارة الممالك التي يحكموها، ومن هنا بدأ بعض المفكرين الإيطاليين في البحث عن السبل التي يمكن أن تقود إيطاليا إلى التحديث والتطور.

وكان الجواب الأول هو ضرورة توحيد التراب الإيطالي كبداية لهذا التطور، وهكذا فخلال الخمسة عشر عامًا بعد مؤتمر فيينا عادت ونمت الحركة القومية في إيطاليا، والتي كان هدفها هو السعي إلى وحدة التراب الإيطالي في ظل دولة مستقلة ذات نظام ديمقراطي، وكان من أول أهداف هذه الحركة، هو التخلص من هيمنة الإمبراطورية النمساوية، ومن ثمَّ إمكانية أن تنشأ دولة ليبرالية موحدة وحديثة.

وبدأت تظهر وتبرز شخصيات وطنية مؤهلة لقيادة الشعب لتحقيق هذه الطموحات، ومن أشهر هذه الشخصيات: جوسيب مازيني (١٨٠٥ ـ ١٨٧٢م)

المولود في جنوا، وقد عاش وترعرع فيها، حيث بدأ في تكوين قناعاته بحتمية توحيد إيطاليا في مملكة واحدة لكي يحقق الشعب الإيطالي طموحاته في الاستقلال والديمقراطية والتقدم، وقام بنشر أفكاره في كتب يدعو فيها إلى تحرير إيطاليا وتوحيدها باعتبارهما واجبًا مقدسًا يرقى إلى أن يكون عقيدة دينية، وأدى نشاطه هذا إلى اعتقاله عدة مرات، دون أن تؤدي الملاحقة والاعتقال إلى أن يتنازل عن مبادئه ويتوقف عن نشاطه السياسي.

وبعد أن ملّت السلطة من إصراره على مبادئه والاستمرار في كفاحه، قامت في العام ١٨٣١م بنفيه خارج الأراضي الإيطالية، ولكن استمر مازيني في العمل من أجل وطنه وهو في المنفى، وكان من رأي مازيني أن إيطاليا بحاجة إلى شرارة تشعل الثورة في مختلف ممالك إيطاليا وتوحد الشعب في كفاحه، ولتحقيق ذلك وكخطوة عملية؛ فقد قام في عام ١٨٣١م بتأسيس جمعية تضم مجموعة من الإيطاليين المنفيين للكفاح من أجل إقامة جمهورية إيطالية موحدة، وهنا يظهر أن مازيني قد تحول من فكرة العمل من أجل إقامة المملكة الموحدة إلى تبني العمل من أجل إقامة الجمهورية الإيطالية الواحدة، وأطلق على هذه المنظمة اسم «جمعية إيطاليا الفتاة».

وقد كانت هناك حركات أوروبية شبيهة بها، بعضها أُنشئ قبلها وبعضها بعدها، فعلى سبيل المثال، كانت هناك حركة «ألمانيا الفتاة»، و«بولندا الفتاة»، ثم «تركيا الفتاة»، ونمت المجموعة وانتشرت أفكارها، وبالطبع فقد منعت كل الحكومات في ممالك إيطاليا دخول أو طبع منشورات جمعية إيطاليا الفتاة، باعتبارها منظمة تعمل ضد أمن الدول الإيطالية واستقرارها، ولكن كل جهود الممالك الإيطالية مجتمعة وكذلك جهود حكومة الإمبراطورية النمساوية في محاربة هذه الأفكار الثورية لم تفلح؛ بل وعلى العكس من ذلك فإن أفكار مجموعة إيطاليا الفتاة وجريدتها قد ازدادت في الانتشار وازداد تأثيرها بين الجماهير[٢].

وفي إيطاليا بالذات كانت هناك خصوصية لا يوجد لها مثيل في بقية دول أوروبا، ففي إيطاليا وفي روما بالتحديد كان يقيم البابا وفيها يجلس

---

(٢) RAPPORT, MICHEAL, *1848 YEAR OF REVOLUTION*, NEW YORK: BASIC BOOKS, 2009.

على عرش المملكة البابوية، ولم يكن البابا كما هو الآن رئيسًا للكنيسة الكاثوليكية وأبًا روحيًا للمؤمنين المسيحين، وإنما كان في ذلك العصر شخصية سياسية وحاكمًا فعليًّا بصلاحيات الملوك، بالإضافة إلى تأثيره الديني والمعنوي الكبيرين في الشعوب والملوك في أوروبا، وكانت المملكة البابوبة في وسط إيطاليا وعاصمتها روما دولة قائمة بذاتها، وليس مجرد منطقة رمزية في وسط مدينة روما يطلق عليها الفاتيكان كما هو الحال الآن، ولذا فإن مازيني والشخصيات الأخرى العاملة من أجل وحدة إيطاليا واستقلالها، يعلمون أن البابا هو الشخص المؤثر في نجاح وحدة إيطاليا.

وكان الجالس على عرش البابوية في ذلك الوقت هو البابا غريغوري السادس عشر، وكان من المعروف عن هذا البابا أنه من المحافظين المتشددين، حتى إنه بلغ من تشدده أنه منع مد سكة القطارات في المملكة البابوية، وكذلك منع الإضاءة بفوانيس الغاز، ومنع التلغراف في كل الولايات البابوية، وكان من أشد المؤيدين لمبدأ الحق الإلٰهي للملك، وبذلك فقد كان على وفاق تام مع السلطة في النمسا، ولكن في عام ١٨٤٦م توفي البابا غريغوري السادس عشر، وحسب النظام المعمول به في الكنيسة الكاثوليكية فقد اجتمع مجمع الكرادلة للتداول وانتخاب أحدهم ليكون البابا الجديد، وكان لدى المفكرين والنشطاء الأوروبيين أملٌ بأن يختار الكرادلة البابا الجديد ممن يستطيع أن يقود الكنيسة إلى التطور وإحداث إصلاحات تتماشى مع الأحداث الجسيمة التي تمر بها أوروبا بأكملها.

وقد كانت مفاجأة لملوك أوروبا وصدمة مخيبة لآمالهم عندما انتخب مجلس الكارادلة كاردينالًا غير مشهور، وكل ما كان يعرف عنه أنه كان ذا أفكار ليبرالية نوعًا ما، وبذلك تم تتويج البابا بيوس التاسع بابا في الفترة (١٨٤٦ ـ ١٨٧٨م)، وكان أول قرار اتخذه البابا بيوس التاسع هو إصدار العفو عن السجناء السياسيين وكذلك السماح للمنفيين بالعودة أحرارًا دون ملاحقة قانونية، وهذا القرار أعطى الإشارة إلى الليبراليين بأن هذا هو البابا الذي كانوا في انتظاره، ويبقى الآن أيضًا من أمنيات الليبراليين أن يأتي أحد ملوك إيطاليا ويتطوع بالتنازل عن صلاحياته المطلقة، ويقر وجود دستور ديمقراطي، ويقود الحركة الوطنية في باقي ممالك إيطاليا ومناطقها.

بداية أحداث الثورة:

بدأت أعمال العنف في ميلانو في رأس السنة في عام ١٨٤٨م، وكانت مقاطعة لومباردي وعاصمتها مدينة ميلانو من ضمن الأراضي الإيطالية التي استولت عليها الإمبراطورية النمساوية وضمتها إليها بعد الحروب النابليونية، وكانت السلطات النمساوية تتعامل مع سكان ميلانو باعتبارهم شعبًا مستَعمرًا وليس جزءًا من شعوب الإمبراطورية، وكان أهالي ميلانو في هذا الوقت من الشعوب المتقدمة والمتحضرة، فبدأوا يتململون من هذا الاستعمار ومن المعاملة التي تضعهم في طبقة أدنى من النمساويين، وكانت السلطات النمساوية تبالغ في فرض الضرائب والرسوم لتجميع أكبر قدر من الأموال لتعزيز خزينة فيينا، وكانت هناك أنواع مختلفة ومسميات للضرائب التي يفرضها المستعمر على الشعب في ميلانو؛ ولذا فحين شعر أهالي ميلانو أن الضرائب التي تفرضها السلطة النمساوية على التبغ فيها الكثير من التعسف والظلم ولا مبرر لها؛ فقد دعوا إلى التوقف عن التدخين ومقاطعة شراء التبغ.

وكان رد فعل القوة النمساوية المتواجدة في المدينة استفزازيًّا؛ فقد شجع الضباط جنودهم على التدخين في الشوارع ونفخ الدخان في وجوه المواطنين، فأدى هذا التصرف الطفولي السخيف إلى تشابك بين أحد المواطنين وأحد الجنود، وبسرعة تطورت الأمور إلى تجمهر المواطنين وتدافعهم، ومن ثَمَّ هجوم الجنود عليهم وإطلاق النار بكثافة، وفي نهاية الحادثة كان القتلى من المواطنين ستة والجرحى خمسين.

وقد حذر قائد القوة النمساوية في إيطاليا حكومته في فيينا بأن القوة المتواجدة لديه لا تكفي لصد أعمال العنف والشغب المتوقعة، وطالب الحكومة النمساوية بإرسال تعزيزات عسكرية بسرعة، ولكن رئيس الوزراء النمساوي المخضرم ميترينيخ تجاهل هذا الطلب، واعتبره مبالغة غير مبررة، والمأساة أن النبلاء الإيطاليين وأتباعهم لم يكونوا يخططون للثورة، ولكنهم كانوا يأملون أن تكون الوسائل السلمية في إظهار تذمر الشعب من المعاملة المهينة التي يتعرضون لها في بلادهم كفيلةً بإقناع الحكومة الإمبراطورية في فيينا بأن تنظر في حلول سياسية ترضي المواطنين، وأن تكون هذه الوسائل السلمية للتعبير عن الرأي تحمل رسائل واضحة وقوية لقيادة النظام، وكانت

المطالب الشعبية عبارة عن مطالب متواضعة، فهي لا تمس سلطة النظام ولا تهز أركانه، ولا هي تطالب بإسقاطه؛ بل كل ما تطلبه الشعوب هو الحد من الفساد وشيء من العدالة واهتمام النظام صدقًا باحتياجاتهم واحتياجات أسرهم الضرورية، ووضع نوع من الأمل في فرص حياة كريمة لأبنائهم.

ولم تتوقف الثورة في ميلانو؛ بل امتدت إلى المقاطعات الإيطالية المجاورة في شمال إيطاليا، وكانت الحكومة النمساوية مقتنعة أنها بقواتها المتواجدة في تلك المقاطعات قادرة على سحق الثوار، وهذا ما وعد به القائد النمساوي رجاله بأنهم بشجاعتهم قادرون على كسر مقاومة الإيطاليين، وهكذا يتضح كيف يتسنى لقائد عسكري متعجرف يحاول أن يثبت كفاءته لرموز النظام أن يتسبب في إشعال ثورة لها عواقب وخيمة حتى على النظام الذي يخدمه، وعندما تبلورت الثورة لم يكن هناك مكان للمعتدلين، ولم يكتفِ الشعب بمطالبه الأولى التي استخف بها النظام من إصلاحات معتدلة ترضي الشعب وتقوي النظام.

ثم انطلقت الثورة الفعلية في جنوب إيطاليا وفي صقلية بالتحديد، فأهالي هذه الجزيرة كانوا قد وصلوا إلى درجة كبيرة من الانفجار من جراء الظلم الذي كانوا يعانون منه من ممارسات عائلة البوربون الفرنسية التي كانت تحكمهم من مسند إمارتهم في مدينة نابولي، والتي كانت تتجاهل كل احتياجاتهم ومطالبهم، ولذا فقد بدأوا ثورتهم بكل وضوح ودون تردد، فبدأوا بوضع المتاريس في الطرقات ونصبوا عليها العلم الإيطالي القومي ذا الثلاثة الألوان: الأحمر والأبيض والأخضر، وتسلحوا بكل ما وصلت إليه أيديهم من أسلحة بدائية صنعوها في بيوتهم، ولم تكن الثورة مقتصرة على أهل المدن، ولكن كانت هناك أيضًا مشاركة من ساكني الأرياف الذين جاء بعضهم للمشاركة في الثورة.

كما جاء قسم آخر لاقتناص الفرص للنهب والسلب، وكما هو الحال في كل الثورات الشعبية؛ فقد بدأ الثوار بمهاجمة مراكز الشرطة ونقاط الأمن، التي كانت تمثل الخط الأول للنظام في إذاقة الشعب المهانة والظلم، وتسابق المتظاهرون إلى حرق سجلات الشرطة التي كانت تشكل سيوفًا مسلطة على رقاب الأبرياء لملاحقتهم وتلفيق التهم لهم وتتبع حياتهم وخصوصياتهم.

وكان رد فعل الحكومة تجاه هذه الأحداث هو إصدار الأوامر إلى الجيش بإطلاق النار من المدافع على الجمهور، وكانت النتائج الأولى هي سقوط الضحايا من المتظاهرين، ولكن المتظاهرين لم يفروا بل استمروا في التقدم غير آبهين بنيران المدافع، وفي النهاية لم تستطع قوات الجيش الصمود أمام الزخم الشعبي الزاحف عليهم، فانسحب الجيش من مواقعه داخل المدينة إلى مواقع بعيدة خارجها، ولم تتوقف الثورة في المدن ولكنها امتدت إلى الأرياف، حيث شارك الفلاحون المستعبدون في الثورة، وارتفعت ألسنة اللهب في كل مكان، وقام الفلاحون بحرق سجلات الضرائب وسجلات الأراضي التي كانت تمثل الظلم الذي كان يمارسه النظام على هؤلاء الفلاحين.

وقام الثوار بتشكيل لجنة لإدارة المدينة برئاسة أحد النبلاء الإيطاليين المعتدلين، وكانت اللجنة الثورية مكونة من ليبراليين معتدلين وديمقراطيين متطرفين، والفرق بينهما في ذلك الوقت، هو أن المعتدلين يطالبون بإصلاحات سياسية وإصدار دستور يضمن الحقوق والحريات والمشاركة الشعبية في الحكم من خلال برلمان منتخب، وكل ذلك تحت مظلة نظام الحكم الملكي الحالي واستمراره، وأما المتطرفون فهم في الغالبية ينادون بإلغاء نظام الحكم الملكي وتوحيد إيطاليا في جمهورية ديمقراطية واحدة، وبالطبع، فإن اهتمام اللجنة الأول كان هو استتباب الأمن في المناطق الخاضعة لهم وتسيير أمورها لسد احتياجات المواطنين.

وكما هو رد الفعل المتوقع للأنظمة المتسلطة التي ترى في العنف والقمع السبيل الوحيد للتعامل مع الشعوب؛ فقد جهز الملك فرديناند حملة عسكرية من نابولي إلى صقلية لكبت الثورة في صقلية، ولكن ما إن غادر الملك وجيشه المدينة في طريقهم إلى صقلية حتى انتشرت أخبار ثورة صقلية، وكان هذا الخبر هو الشرارة التي أطلقت الثورة في نابولي، وبسرعة انتشرت الإشاعات عن أن الآلاف من الفلاحين قادمون من الأرياف لمهاجمة المدينة، كما تحرك الليبراليون في المدينة بقيادة النبلاء المعتدلين لمطالبة الملك بقرارات إصلاحية ترضي الجماهير وتهدئ بها ثورتهم، وخوفًا من تفاقم الأمور وفقدان السيطرة بالكامل، استجاب الملك في خطوة متواضعة بإعلانه الوعد بإصدار دستور على غرار الدستور الفرنسي لعام ١٨١٤م.

وانتشرت في بقية مناطق إيطاليا أخبار الثورة في صقلية ونابولي وإنجازاتها وتجاوبت معها الجماهير في مختلف المناطق، وكانت الأعين تراقب ردود الفعل في روما، حيث يقيم البابا رئيس الكنيسة الكاثوليكية ويمارس سلطاته أيضًا باعتباره ملكًا على مملكة روما وأريافها، والبابا له وضعية خاصة باعتباره ممثلًا للرب على الأرض (خليفة الله) حسب معتقد الكاثوليك في ذلك الزمن.

ولكن في تلك اللحظات الحاسمة من تاريخ إيطاليا، فشلت المؤسسة الدينية في أن تقف مع المظلومين؛ فقد اختار البابا أن يصدر بيانًا يصلي فيه أن يعم السلام والاستقرار في مملكة صقلية ونابولي، فاستفز هذا البيان الجماهير الإيطالية التي كانت تأمل من هذا الرمز الديني أن يبدي تأييده للثوار ولمطالبهم بالوحدة الإيطالية، وكان واضحًا أن البابا كان يحاول أن يبطئ من مسيرة الثورات وأن يضعها في حدودها الإقليمية، وأن يحافظ قدر الإمكان على الأنظمة القائمة مع بعض التنازلات التي تهدئ الجماهير ولا تغير الأنظمة، ولذا فقد تجمهر أهالي روما في الساحة الرئيسة مساءً حاملين المشاعل، وقاموا بتمزيق أعلام البابوية ذات اللونين الأصفر والأبيض ورفعوا بدلًا منها علم الوحدة الإيطالية ذا الثلاثة الألوان: الأحمر والأبيض والأخضر.

وفي اليوم التالي، انتشرت أخبار أن الإمبراطور النمساوي أرسل قوات نمساوية لقمع الثورات في الممالك الإيطالية، فدعت هذه الأخبار الجماهير إلى التجمع بشكل أكبر مطالبين البابا بتجهيز جيش للتوجه شمالًا للتصدي للقوات النمساوية ومنعها من دخول الأراضي الإيطالية، والغريب أن بعض التقارير ذكرت أن الجماهير كانت تهتف بالموت للكاردينالات والقساوسة، فما كان من البابا إلا أن وعد بتغيير الحكومة وتوزير عدد من المواطنين العاديين من غير رجال الدين، ولكن كانت مطالب الجماهير هي وضع دستور يضمن الحريات والحقوق وينظم الدولة، وقد كان البابا ممتنعًا عن وضع دستور، ولكنه في النهاية رضخ لمطلب الجماهير لإنقاذ الموقف، وكذلك فعل ملك توسكاني في الشمال الإيطالي الذي أنقذ عرشه بإصدار دستور يرضي المواطنين.

وتزامنت هذه الأحداث في الممالك الإيطالية مع أحداث أخرى في باقي أوروبا كان لها الأثر في تعزيز الثورات في إيطاليا، أولها كانت الثورة التي بدأت في باريس وانتشرت في بقية فرنسا، وكما في بقية الثورات الشعبية وعلى مر العصور، دائمًا ما يكون هناك الثوار المعتدلون الذين تكون مطالبهم عادة تقتصر على المطالبة بإصلاحات سياسية ومزيد من الحريات، على أن تكون هذه الإصلاحات ضمن النظام السياسي القائم، ومن الجانب الآخر، يكون هناك المتطرفون الذين ينادون بإلغاء النظام القائم بالكامل واستحداث نظام بديل يحقق مطالب الإصلاح السياسي، ويضمن الحريات والمساواة لأفراد الشعب كافة.

وخلال الثورة فإن هاتين الفئتين تكونان متحالفتين في بداية التحرك، ولكن ما إن تتطور الأمور أكثر وتبدأ المواجهة مع السلطات إلى مرحلة العنف، حتى يبدأ الفرز بين المتظاهرين، فهناك المعتدلون الملتزمون بقناعاتهم الداعية إلى البحث عن وسائل للتفاهم مع النظام القائم ومحاولة التغيير من خلال النظام، وكل ما هو مطلوب هو إيصال الرسالة إلى القيادة آملين أن القيادة ستستجيب لهذه المطالب، وهناك المتطرفون الذين لا يرون أن هناك أملًا في القيادة والنظام القائم ولا فائدة من تشتيت الجهود للسعي وراء أوهام، وكما هو متوقع، تكون هناك في كل فرقة أطياف من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

في تلك الفترة كانت النمسا تحتل مقاطعتين من الأراضي الإيطالية وأهم مدنهما: ميلانو وفينيسيا (البندقية)، وهاتان المدينتان كانتا تغليان منذ أحداث مقاطعة التبغ في أوائل يناير ١٨٤٨م، وكان ميترينخ عندما كان مستشارًا للإمبراطورية حريصًا أن يجنب إيطاليا عدوى الثورات الشعبية باستخدام كل الوسائل الأمنية لعزل هاتين المقاطعتين عن بقية إيطاليا.

ولكن عندما وصلت أخبار الثورة الفرنسية الثانية في عام ١٨٥٠م إلى إيطاليا، قام المعتدلون الليبراليون في ميلانو بتنظيم مسيرة سلمية لمطالبة السلطات النمساوية بمزيد من الحكم الذاتي ضمن الإمبراطورية النمساوية ومزيد من الحريات في المقاطعات الإيطالية التي تحكمها النمسا، ولكن رد فعل السلطات النمساوية كان صداميًا بإعلان حالة الطوارئ في المقاطعتين

الإيطاليتين، وبذلك تصعدت الأمور من مطالب سلمية متواضعة لا تضر السلطة ولا تتحدى وجودها إلى مواجهات تدفع بالشعب إلى تصعيد المطالب بعد اليأس من صلاحية الحكم الحالي والبحث عن بدائل تحقق طموحات الشعب.

ولذا فعندما وصلت الأخبار بسقوط ميترينخ الذي كان يمثل الفكر المتشدد ضد الشعوب، اجتمعت قيادات الثورة في ميلانو وكان أمامها طريقان: إما الانتظار حتى تتضح نوايا السلطة في فيينا حول الدستور، وإما استغلال فترة الفراغ للقيام بثورة فعلية لطرد النمساويين من إيطاليا بالقوة، وفي النهاية اتفق الحاضرون على التريث واتباع الطرق السلمية في الاحتجاجات، وعدم التصادم مع القوات النمساوية المتواجدة حقنًا للدماء، واستطاع قائد المجموعة الإيطالية إقناع الحاكم النمساوي بعدم إخراج العسكر النمساوي إلى الشارع حتى لا يحدث احتكاك بين المتظاهرين والعسكر.

وفي ١٨ مارس ١٨٤٨م خرج الآلاف من الإيطاليين في مسيرة في شوارع ميلانو حاملين علم إيطاليا القومي واللافتات ذات العبارات الثورية، بينما كانت النساء يطلون من النوافذ مؤيدين للمتظاهرين ملوحين بألوان العلم الوطني الإيطالي القديم، وهو بالألوان الأحمر والأبيض والأخضر، وأمام هذه الجموع، لم يكن أمام الحاكم إلا أن استجاب لعدد من المطالب مثل إلغاء الرقابة على الصحافة والقبول بتشكيل حرس وطني إيطالي.

ولكن الأمور في ذلك الوقت الحرج بدأت تخرج عن سيطرة المعتدلين، حيث قامت مجموعة من المتظاهرين باقتحام المبنى الحكومي وحجزت الحاكم في مكتبه، وهنا شعر القائد العسكري النمساوي الذي كان يراقب الأوضاع بتوتر، بأن عليه التدخل بقواته لتحرير الحاكم وتطهير مبنى الحكومة من المتظاهرين، فصدرت الأوامر بنزول القوات النمساوية إلى الشارع لحماية المباني الحكومية، وتم وضع القناصة على أبراج الكاتدرائية للتحكم في الميدان وإثارة الرعب بين المتظاهرين، وكان هذا الإجراء سببًا في استفزاز الجماهير، وأدى إلى تصعيد الأمور، فقد سارع المتظاهرون إلى وضع تعزيزات لحواجز الطرق مستخدمين أحجار الأرصفة وحتى الأرائك

وأثاث النوم من بيوتهم والمقاعد الخشبية من الكنائس، وقد تصدر الشباب المطالبون بالجمهورية الديمقراطية أوائل صفوف الثوار، ثم انضم لهم الحرفيون والعمال الذين أصبحوا عماد الانتفاضة التي جاءت بلا تخطيط مسبق.

وبالطبع فقد كان هناك المعتدلون من المتظاهرين الذين دعوا زملاءهم إلى التريث وعدم استخدام الأسلحة حتى لا تكون هناك مذبحة لهؤلاء الثوار المتحمسين أمام جنود القوات النمساوية المحترفين، ولكن في خضم الحماس الوطني الثوري لم تلقَ تلك النصيحة أذنًا صاغية إلا من القلة القليلة، ففتح التجار مخازنهم للثوار، وساهم كل من له علم بمبادئ الكيمياء في صنع بارود للبنادق، واشترك الطلبة والعمال والنساء والأطفال في بناء الحواجز.

وبادر الثوار الجمهوريون في مارس ١٩ بتشكيل مجلس من أربعة أشخاص لإدارة معارك الشوارع، وكانت هناك محاولات من الداخل لتأجيل إعلان مقاطعة لومباردي جمهورية مستقلة، وكانت حجة الداعين إلى التريث في ذلك الإعلان، هي أنه في حال إعلان الجمهورية فإنهم سيفقدون دعم المقاطعات الإيطالية التي يحكمها الملوك، وفي العشرين من الشهر ذاته، أي بعد يوم واحد، بدأت المعارك بين الطرفين، وهنا اتضح أن الظروف تجري لصالح الثوار، فالجنود المحترفون من الجيش النمساوي غير مدربين على حرب الشوارع، وفي كثير من الأحيان لم يكن الجنود يرون العدو المكون من رجال ونساء وأطفال مختبئين وراء الأبواب والنوافذ والحوائط، وفي الأزقة الضيقة، فكان الجنود لا يرون العدو، بل فقط يسمعون صيحات تخرج من كل مكان تنادي بالحرية والاستقلال.

في مثل تلك الظروف وعندما تكون السلطة بكل قوتها في حرب ضد الشعب، وعندما يصل الشعب إلى مرحلة حمل السلاح ضد السلطة، فإن الأمور تكون قد وصلت إلى أسوأ مراحلها، إذ إن الحرب بين الشعب والسلطة لا تحكمها مواثيق ولا أخلاق؛ ولذا فهي أسوأ أنواع الحروب وأقذرها، وهذا ما حصل في شوارع ميلانو وميادينها، وانطلقت الاتهامات من كلا الطرفين حول المجازر الفظيعة التي ارتكبها كل طرف بحق الآخر،

وانتشرت القصص المرعبة عن الممارسات الوحشية التي ارتكبها أفراد هذا الطرف أو ذاك الطرف تجاه النساء والأطفال والرجال من المنتمين للطرف الآخر.

ولكن مع مرور الأيام استطاع الثوار التقدم والسيطرة على مناطق من المدينة، ولم يجد قادة القوات النمساوية أمامهم من خيار إلا التراجع والانسحاب إلى القلعة الواقعة على أطراف المدينة للاحتماء داخلها، وتقدم قائد الحامية النمساوية إلى الثوار بعرض هدنة لوقف الأعمال الحربية في المدينة.

وقد ثبت أن هذه الفترة الحرجة هي أصعب فترة تمر بها الثورات الشعبية، فمع بشائر النصر تبدأ الخلافات بين الثوار في الظهور، خصوصًا إن كان هناك طرفان مختلفان في الهدف النهائي للثورة: أحدهما يسعى إلى تحقيق جمهورية، بينما يسعى الآخر إلى ملكية ديمقراطية، وهذه كانت أخطر المخاطر التي كانت تحيط بالثورة؛ فالثورات الشعبية تبدأ بتلاحم كل أفراد الشعب وطوائفه، ولكن عندما يتحقق أو يصبح النصر قريبًا، تبدأ الخلافات في الظهور وتتفاقم، وما لم يكن هناك حكماء مقبولون وقادرون على توجيه الثورة، فإن خطر الحرب الأهلية بين الثوار وارد، وليس ببعيد أن يحول رفاق الكفاح والسلاح بنادقهم إلى صدور رفاق الأمس، الذين كانوا بالأمس على استعداد للتضحية من أجلهم.

ولكن هذه الثورة وانتصارها في بدايتها أشعل الحركات القومية الإيطالية في الممالك الإيطالية الأخرى، وهذه هي الشرارة التي كان يتنبأ بها المناضل الإيطالي مازيني، والتي كان يأمل أن تمتد إلى سائر أجزاء إيطاليا، وفي الوقت الصعب الذي تمر به ميلانو للدفاع عن الثورة فيها ضد القوات النمساوية، كانت الأنظار تتجه إلى الملك إلبرت، ملك مملكة البيدومنت في شمال إيطاليا، لكي يقود قوات إيطالية مشتركة تدافع عن الثورة في ميلانو.

وكان الملك إلبرت يمثل الملك الواعي الليبرالي، وكان يُنظر إليه على أنه هو الملك الصالح الذي على استعداد للتضحية بسلطته وكرسيه في سبيل الشعب الإيطالي، وكان بالفعل قد أقر إصدار دستور للبلاد في ٤ مارس ١٨٤٨م؛ أي قبل الثورة في فيينا، ولكن هذا الملك الصالح كان حكيمًا

أيضًا، فقد كان يتخوف على شعبه ومملكته من الاندفاع في المجابهة الحربية مع الإمبراطورية النمساوية، وقد ثبت فيما بعد صحة مخاوفه(٣).

كما كان هناك البابا بويس التاسع الذي كان الشعب الإيطالي أيضًا يأمل أن يجد فيه الحاكم الصالح الذي يقود إدخال إصلاحات سياسية واجتماعية في الممالك الإيطالية، وقد بدأ البابا بويس التاسع بالفعل على هذا الخط بإدخال إصلاحات إدارية في المملكة البابوية لتحسين كفاءة الإدارة، وبذلك فقد حاز على ثقة الشعب الإيطالي ودعمه، مع وضع الآمال الكبار على دوره المستقبلي في استقلال إيطاليا ووحدتها، ولذا فعندما قامت المواجهة بين القوات النمساوية وقوات مملكة البيدومنت، فقد ارتفعت المطالبات الشعبية بأن يرسل البابا جنوده للاشتراك في الحرب إلى جانب قوات الثورة.

وكان البابا مترددًا باعتباره ليس فقط ملكًا دنيويًّا ولكنه أيضًا رأس الكنيسة الكاثوليكية، والتزامًا بتعليمات الكنيسة فإن الحرب الوحيدة التي يسمح له دينه أن يمارسها هي الحرب الدفاعية، ولكن الشعب لم ينتظر أن يجد البابا حلًّا لهذه المعضلة الدينية، وكونوا قوات شعبية انطلقت من روما إلى شمال إيطاليا لمساعدة القوات المشتركة من ميلانو ومن قوات الملك إلبرت.

وتكونت القوات الإيطالية من القوات الشعبية من لومباردي والبندقية وقوات مملكة البيدومونت وقوات روما بالإضافة إلى قوات جاءت من نابولي ومن توسكاني ومن مقاطعات إيطالية أخرى، ومن خلال انطلاق المشاعر القومية الجياشة، وحتى قبل بداية المواجهات العسكرية مع القوات النمساوية فقد حملت هذه المشاعر مملكتي لومباردي والبيدومونت للاتحاد وتكوين مملكة واحدة أطلقوا عليها مملكة شمال إيطاليا، وفي هذه الظروف الدقيقة والحاسمة من مجابهة جيش الإمبراطورية النمساوية، انشغلت الدولتان بمسألة الوحدة وما يترتب عليها من إجراءات عديدة، ولكن على أية حال، فقد

---

(٣) "REVOLUTIONARY TURMOIL THE ITALIAN STATES IN 1848." n.d, *AGE OF THE SAGE.ORG.*

"REVOLUTIONS OF 1848." n.d, *WIKIPEDIA*, 17 8 2016.

"REVOLUTIONS OF 1848 EUROPEAN HISTORY." n.d, *ENCYCLOPEDIA BRITANNICA* 17 8 2016.

كانت النتائج الأولية للمواجهات مع الجيش النمساوي لصالح الإيطاليين.

ولكن في نهاية أبريل أعلن البابا من روما أنه لا يستطيع الموافقة على المشاركة في حرب ضد دولة كاثوليكية، ويعني بذلك عدم جواز محاربة الإمبراطورية النمساوية، وأمر بسحب القوات البابوية من التحالف الإيطالي، كما دعا الملوك والأمراء الإيطاليين إلى الالتزام بواجبهم الديني في طاعة أمر البابا، ولكن التبرير الذي قدمه البابا لفتواه لم يقنع المراقبين الذين رأوا أن التبرير الأقرب للحقيقة هو أن البابا كان متخوفًا من أن محاربته للقوات النمساوية سيؤدي إلى انفصال الكنيسة في النمسا عن سلطة كنيسة روما، كما حدث في بريطانيا في عهد هنري الثامن منذ ثلاثة قرون عندما أدى الموقف العدائي بين روما ولندن إلى انفصال الكنيسة الإنجليزية وخسرت روما جزءًا كبيرًا من مناطق هيمنتها.

ومع كل المبررات الدينية التي حاول البابا أن يدعم بها موقفه، إلا أن الشعور القومي كان طاغيًا؛ مما أدى إلى خسران البابا الجديد لتعاطف الشعب في روما معه، وإلى قناعة الكثيرين بأنهم كانوا مخدوعين عندما اعتقدوا أن هذا البابا ليبرالي في تفكيره وسياسته، وتماشيًا مع موقف البابا، فقد قامت مملكتا نابولي وتوسكاني بسحب قواتهما، وبذلك أصبحت لومباردي والبودمنت وحدهما في مواجهة قوات الإمبراطورية النمساوية، ولكن هذه الخطوة من البابا لم تمر بسلام، حيث كان الشعب في المملكة البابوية مستاءً من الموقف المخجل الذي اتخذه البابا، حتى تحول هذا الاستياء إلى تململ، ثم تطور إلى كراهية للبابا وحكومته، وانفجرت الأوضاع في روما في نوفمبر ١٨٤٨م عندما خرجت الجماهير في شوارع روما بعد عدة حوادث، واستطاعوا محاصرة قصر البابا ومحاولة اقتحامه، ولكن البابا استطاع الهرب بمساعدة السفير الفرنسي.

وبهروب البابا أصبحت روما في يد الثوار، وعلى الفور دعت قيادة الثورة إلى إجراء انتخابات لمجلس نيابي يقود المملكة إلى حكم ديمقراطي عادل، ومن ضمن النواب الذين تم انتخابهم لمجلس روما كان المناضل القومي مازيني، ونظرًا لشهرته وشعبيته في أرجاء إيطاليا كافة، فقد نجح في الانتخابات وأصبح من أول المرشحين لتولي منصب في حكومة روما

الثورية، وتم إعلان إقامة النظام الجمهوري في روما التي اعتبرها مازيني نواةً لتحقيق حلمه الكبير في إقامة جمهورية كبرى تضم الأراضي الإيطالية كافة، وبدأت الحكومة الثورية باتخاذ قرارات ذات شعبية، مثل إلغاء الضرائب التي كان يفرضها البابا، وكذلك الإسراع في إرسال القوات من روما لمساعدة ميلانو في حربها ضد النمسا.

وقد ثبت فيما بعد أن هاتين الخطوتين كان لهما الأثر السلبي على وجود الجمهورية؛ إذ إن إلغاء الضرائب حرم الدولة من الدخل الذي كان يغطي مصاريف الدولة، وبالتالي فقد عجزت الحكومة أن تنفذ أيًّا من المشاريع العامة، وأما المسارعة بإرسال القوات من روما لمساعدة ميلانو، فقد أدى إلى فراغ روما من وجود قوات تحميها؛ ولذا فقد أصبحت روما سهلة الاحتلال عندما جاءت القوات الفرنسية لإعادة البابا بويس إلى عرشه، وهذا ما سيأتي ذكره في الجزء الخاص بمرحلة إجهاض الثورة إن شاء الله.

الفصل التاسع

بولندا

في القرن التاسع عشر كانت بولندا أجزاء ممزقة بين عدة دول وممالك، وكان الشعب البولندي أيضًا موزعًا كأقليات قومية من ضمن الإمبراطوريات الروسية والبروسية، والنمساوية ودوقيات صغيرة، وللتذكير حتى لا يُخلط بين روسيا وبروسيا، فإن بروسيا دولة يسكنها شعب جرماني لا علاقة له مع الشعب الروسي الذي هو سلافي كما هو عنصر البولنديين، وكانت بروسيا في القرن السادس عشر دوقية تابعة في فلك مملكة بولندا، وكانت بولندا في القرنين العاشر والحادي عشر مملكة عظيمة في أوروبا، ولكن في عام ١١٣٨هـ قام الملك بوليستو الثالث بتقسيمها بين أبنائه مما أضعفها، ثم توحدت مرة أخرى في عام ١٢٩٥هـ.

وفي القرن السابع عشر بدأت الدولة في التآكل والانحطاط، حيث دخلت بولندا في عدة حروب أنهكتها، منها حروبها مع الدولة العثمانية، ومن أبرزها الانتصار الذي حققه الملك البولندي على العثمانيين في عام ١٦٧٣هـ والذي أنقذ فيه فيينا من السقوط أمام القوات العثمانية التي كانت تحاصرها، وفي القرن الثامن عشر بدأت عدة حركات ونشاطات سياسية ومحاولات لتطوير الأنظمة في المملكة البولندية، ولكن هذه التحركات مزقت المجتمع البولندي وخصوصًا النبلاء، وأدت القلاقل وعدم الاستقرار إلى تدخل قوى خارجية جاءت بدعوى مساعدة الملك للسيطرة على الأوضاع.

وفي عام ١٧٧٢م جرى تقسيم بولندا بين الإمبراطوريات الثلاث: بروسيا والنمسا وروسيا، وهكذا أصبح الشعب البولندي ممزقًا بين ثلاث دول على أرضه التي لا يحكمها، ولكن هذا الوضع السيئ لم يفقد البولنديين

ارتباطهم بتاريخهم المجيد، ووحدة شعبهم واستقلالية بلادهم، وهذه المقدمة المختصرة جدًّا ضرورية لتعريف القارئ بخلفيات الكفاح البولندي.

في العام ١٨١٥م قام ملك بروسيا بتقديم عدد من القوانين التي تعزز من القومية البولندية، وذلك في محاولة لكسب ولاءات النبلاء البولنديين، ومن هذه الخطوات: الاعتراف باللغة البولندية وبالثقافة والحضارة البولندية، ولكن بروسيا كانت تهدف في الحقيقة وتعمل دومًا على جرمنة البولنديين وعلى جرمنة الأراضي البولندية من خلال تشجيع هجرات الألمان إلى تلك الأراضي والاستقرار بها مع تشجيعهم على العمل والتجارة.

ومع أن الألمان كانوا على يقين من إصرار البولنديين على التمسك بحقهم في الاستقلال في دولة بولندية موحدة، إلا أن بروسيا مارست سياسة مزدوجة في محاولاتها لإذابة بولندا ضمن الدولة الألمانية، وإحدى هذه المحاولات كانت من خلال الفرض القصري لتغليب اللغة والثقافة الألمانيتين على اللغة البولندية بالقوة، كما كانت السلطة الألمانية تركز على طبقة النبلاء من البولنديين، والعمل على سحب ولائهم لألمانيا بعيدًا عن القيصر الروسي، فقد كان الشعبان الروسي والبولندي مشتركين في الأصل باعتبارهما من الشعوب السلافية، فهما أقرب إلى بعضهما البعض من الألمان الذين ينتمون للعنصر الجرماني، وفي البداية فقد نجحت سياسة التأثير في الطبقة الأرستقراطية، كما كانت هناك سياسة القمع والإرهاب التي كانت تمارسها الأجهزة الأمنية البروسية وبالتعاون مع أجهزة الأمن الروسية ضد الحركات القومية البولندية، وخصوصًا تلك التي تهدف إلى استقلال الأراضي البولندية من بروسيا.

وبدأت الحكومة البروسية منذ العام ١٨١٩م في إلغاء اللغة البولندية في المدارس وإحلال اللغة الألمانية محلها، وفي العام ١٨٢٥م زادت حدة معاداة النظام البروسي لكل ما هو بولندي، وكما هو في وضع كل شعب مقهور؛ فإنه كان هناك اتجاهان من النضال القومي البولندي: فقد كان هناك من يرى إمكانية العمل ضمن النظام البروسي القائم للوصول إلى قيام دوقية بولندية ذات وضع خاص ضمن الإمبراطورية البروسية، وهناك الفريق الثاني الذي ينادي بقيام دولة قومية بولندية مستقلة، وأدى هذا إلى تشديد المراقبة

الأمنية وقيام السلطات الأمنية البروسية بوضع العديد من الناشطين القوميين البولنديين في السجون، كما قامت فرقة أمنية مشتركة روسية وبروسية بملاحقة كل الناشطين وكشف الخلايا القومية البولندية واعتقال أعضائها.

ومنذ العام ١٨٣٠م وحتى العام ١٨٤٨م ازدادت حدة الممارسات الأمنية القمعية من الأمن البروسي والأمن الروسي ضد الحركات القومية البولندية، وأعلنت حالة الطوارئ في الأراضي البولندية، وأعلنت بروسيا أنها تعارض استقلال بولندا؛ وذلك تخوفًا من أن دولة بولندا المستقلة ستطالب بلا شك بإعادة الأراضي التي تم استقطاعها من بولندا عندما تم تقسيمها، وعندما اعتلى فريدريك ويليم الرابع العرش البروسي في عام ١٨٤٠م قدم بعض التنازلات للبولنديين، ولكنها في الحقيقة كانت إجراءات شكلية ولم تكن تعكس قناعة صادقة بحقوق الشعب البولندي، ولكن حتى وقت متأخر كانت الحركات القومية قائمة على عاتق النخبة من الطبقات الراقية، ومن المتعلمين ومن ملّاك الأراضي، وأما غالبية الشعب، فقد كانوا من سكان الأرياف من غير المتعلمين، وغير واعين بحقوقهم القومية والإنسانية[١].

بداية الثورة:

في مارس ١٨٤٨م وبعد نجاح الثورة في برلين، قام الملك فريدريك ويليم الرابع بإصدار العفو العام في بولندا، وأتبع ذلك بإطلاق سراح المساجين السياسيين البولنديين، بما فيهم من كانوا قادة وزعماء وشبابًا في الحركات القومية البولندية، كما تم إنشاء فيلق عسكري ثوري بولندي تم تسليحه من قبل قادة الثورة البروسية، وأعلن قادة الفيلق أنهم يحاربون ضد روسيا جنبًا إلى جنب قوات الثورة البروسية من أجل ألمانيا الموحدة وبولندا المستقلة، وكان هناك متطوعون من برلين، بالإضافة إلى عودة الثوار البولنديين الهاربين خارج البلاد وخصوصًا الذين كانوا لاجئين في فرنسا للانضمام إلى كفاح الثورة البولندية، وتم إنشاء اللجنة الوطنية البولندية في مدينة بوزنان.

---

(١) CIENCIALA, ANNA M, "POLAND THE STRUGGLE FOR INDEPENDENCE: 1795-1864." JANUARY 2004, HISTORY 557.

وكانت اللجنة حكيمة في تعديل مطالبها بدلًا من الاستقلال الفوري؛ بأن تركز مطالبها على إدخال تعديلات تنظيمية تضع أمور بولندا في أيدي مسؤولين بولنديين بدلًا من الألمان، وهذا الموقف المعتدل جلب الكثير من الترحيب لدى قادة الثورة الألمانية في برلين، خصوصًا وأن برلين كانت تسعى إلى كسب البولنديين إلى صفهم في محاربة روسيا، التي كانت تتحرك لضرب الثورة في ألمانيا وإعادة النظام القديم، مع ملاحظة أن الثورة الألمانية لم تلغِ الملكية، بل حافظت على الملك نفسه، وكانت تهدف إلى التوصل إلى نظَام ملكي دستوري، ولكن هذا الوضع لم يكن مقبولًا من قيصر روسيا وحكومته، فإن وجود نظام دستوري على حدود بلاده سيمتد أثره إلى شعبه الروسي، والذي سيتجرأ للمطالبة بإدخال الإصلاحات نفسها.

في ٢٠ مارس ١٨٤٨م بدأت المظاهرات في مدينة بوزنان، وهي مدينة تقع في الغرب من بولندا ومن أقدم المدن في البلاد، وكانت بداية الثورة هو ما أبداه البولنديون من خلال التضامن مع الثورة الألمانية في برلين ومن ثَمَّ تشكيل فرقة ثورية مسلحة من الثوار البولنديين الذين كانوا متواجدين في برلين، وتحركت هذه القوة من برلين إلى مدينة بوزنان البولندية، ومن ثَمَّ تشكلت اللجنة الوطنية التي أرسلت ممثلين عنها إلى برلين لتقديم مطالب الشعب البولندي إلى الملك فريدريك ويليم الرابع في برلين.

وفي اليوم التالي خرجت مظاهرات شعبية اشترك فيها الألمان الليبراليون إلى جانب البولنديين مطالبين باستقلال بولندا، وكان المتظاهرون الألمان يرفعون علم الثورة الألمانية بألوانه الأسود والأحمر والذهبي، بينما رفع البولنديون رمز الثورة البولندية وهو العلم الوطني البولندي بلونيه الأحمر والأبيض، كما أصدرت اللجنة الوطنية قرارًا بالاعتراف بحقوق الأقلية اليهودية في البلاد، وكان اليهود في بولندا يشكلون أقلية مؤثرة تبلغ نسبتها حوالي ٦٪، بينما كان السكان من أصول ألمانية يشكلون ٣٤٪ من مجموع السكان، ولكن كان قادة الثورة يرفضون بكل حزم مشاركة أي ألماني أو يهودي في عضوية اللجنة الوطنية، ولكن في الوقت ذاته، فقد كانت قيادة الثورة البولندية حريصة على أن تحافظ على علاقة طيبة مع قيادة الثورة في برلين؛ لذا فلم ترفع قيادة الثورة البولندية شعار المطالبة باستقلال بولندا في البداية، وإنما التركيز كان على محاربة روسيا التي كانت العدو المشترك للألمان والبولنديين.

ثم بدأت تظهر مؤشرات مزعجة، أولها قيام مجموعة من سكان المنطقة من الألمان في مارس ٢٣ بالإعلان عن تكوين لجنة وطنية للألمان في بولندا، وبسبب غياب الانضباط الأمني من سلطة الاحتلال البروسي، بدأت تظهر ممارسات عنف ضد اليهود، مما أدى إلى أن يتجه أبناء الجالية اليهودية إلى الالتجاء إلى الألمان ودعم اللجنة الوطنية الألمانية، وقد ازدادت وتيرة الاعتداءات من مجموعات مسلحة على أفراد وعائلات من غير البولنديين، حتى إن اللجنة الوطنية الألمانية وجهت كتابًا إلى اللجنة الثورية البولندية تشتكي وتحذر البولنديين فيه من مغبة استمرار هذه الممارسات ضد المواطنين المحسوبين على الجالية الألمانية.

وتشير المذكرة إلى أن هذه الممارسات تسيء إلى الأمة البولندية، وتقلل من شأن تعاطف الشعب الألماني وشعوب أوروبا مع القضية الوطنية البولندية، وبعد تطور تلك الأحداث بأيام قليلة تحولت الأحداث المتفرقة إلى مصادمات رسمية بين البولنديين بكل طوائفهم من عامة وفلاحين ونبلاء في جانب، والعنصر البروسي الألماني من جانب آخر، وكان الأساس في الصراع هو القوات البروسية التي تمثل قوات الاحتلال الألماني للبلاد.

وفي الجانب الآخر من الحدود الألمانية البولندية داخل الأراضي الألمانية، تحركت الأقلية البولندية التي كانت أراضيها ضمن الإمبراطورية البروسية، وشكلت لجنة بولندية ضمن الأراضي البروسية البولندية، ولكن خلال أيام استعادت السلطة البروسية تماسكها وضربت الحركة البولندية بقسوة ووضعت زعماءها في السجون.

ويفسر بعض المؤرخين الدعم الكبير الذي أظهره الألمان للحركة البولندية الوطنية مع أنها تؤدي إلى مطالبة بولندا بالاستقلال عن بروسيا واستعادة أراضيها التي ضمتها بروسيا، بأن هذا الدعم لم يكن بدافع القناعة بالأحقية البولندية في التمتع بقوميتها واستقلالها، ولكن كان الغرض منه هو استغلال طموحات الشعب البولندي وتطلعاته لمجابهة عدو الألمان التقليدي، وهو الدولة الروسية، فقد كان مهمًّا للإمبراطورية البروسية أن يكون البولنديون هم الحاجز الأول أمام أي عدوان روسي على أراضيها.

ولكن عندما تضاءلت إمكانية العدوان الروسي، وتضخمت الحركة

القومية البولندية، تغيرت المعادلة السياسية، وفي نظر العديد من الزعماء الألمان، تحول البولنديون من حلفاء إلى أعداء، وتشكلت عدة لجان تمثل الألمان المقيمين في الأراضي البولندية، وقد توجهت هذه اللجان إلى برلين مطالبة بضم الأراضي التي يعيشون عليها إلى الاتحاد الألماني؛ وذلك بدعوى حماية الأقلية الألمانية من اعتداءات القوميين البولنديين على أرواحهم وممتلكاتهم.

وكان الإعلام الألماني يردد ما يتعرض له الألمان المقيمون في الأراضي البولندية من انتهاكات لكسب تعاطف الدول الأوروبية، ويبرر بذلك أي خطوات عسكرية تتخذها الإمبراطورية البروسية لقمع الحركة القومية البولندية، حتى إن الألمان الليبراليين تغير موقفهم المساند والمتفهم لطموحات البولنديين القومية، وأصبحوا يطالبون الحكومة البروسية بحماية الجالية الألمانية المقيمة في بولندا، ومن جانبهم، فإن الألمان في بولندا بدأوا بتكوين مليشيات مسلحة لحماية مناطقهم.

في ٢٣ مارس من العام ١٨٤٨م سمح الإمبراطور البروسي لوفد بولندي بمقابلته واستمع إلى مطالبهم، خصوصًا حول إعطاء بولندا حق الحكم الذاتي، وأظهر الإمبراطور موافقته على تحقيق هذا المطلب للشعب البولندي وخرج الوفد سعيدًا بهذه النتيجة، ولكن بعد خروج الوفد البولندي اجتمع الإمبراطور بقادته العسكريين وأمرهم بالتحضير لعملية عسكرية لغزو بولندا وسحق الحركة البولندية القومية.

وفي أبريل من العام نفسه صوّت البرلمان البولندي من بوزنان على رفض الانضمام إلى الاتحاد الألماني، وذلك تأكيدًا على الرغبة البولندية في الاستقلال، ومن الجانب الآخر، وبعد هذا التصويت بيوم واحد أعلنت اللجنة الوطنية الألمانية في بولندا رفضها للتضامن الألماني البولندي وأكد بيانها أن الألمان سيستمرون في السيطرة على المناطق التي يعيشون فيها حتى ولو قامت الدولة البولندية، وبعد هذا البيان بيوم واحد، تحركت القوات البروسية وحاصرت مدينة بوزنان.

وتفاديًا للمواجهة الدموية، فقد قررت اللجنة الوطنية البولندية حل المليشيات البولندية الشعبية، ولكن مع ذلك، فقد ازدادت حدة المواجهة بين

الطرفين، وفي أواخر شهر أبريل بدأت القوات البروسية هجومها على المدن البولندية وارتكبت عدة مجازر فيها، ومن جانب البولنديين، فلم يجدوا أمامهم إلا اللجوء إلى المقاومة المسلحة بأسلوب حرب العصابات في الأرياف، حيث إنه كان من غير الممكن الدخول في مواجهات عسكرية أمام الجيش البروسي، وأمام هذه التطورات الخطيرة، فقد قامت اللجنة الوطنية البولندية بحل نفسها في بيان وجهت فيه اللوم إلى الجانب الألماني بالخيانة والخديعة(٢).

(٢) HANS HENNING HAHN, EDITTED BY DIETER DOWE, *EUROPE IN 1848: REVOLUTION AND REFORM*, NEW YORK OXFORD: BERGHAHN BOOKS, 2000.



الفصل العاشر

هنغاريا

كانت هنغاريا في الأزمان السابقة للقرن التاسع عشر إمبراطورية كبرى في أوروبا، ولكنها مثل بولندا انحدرت وتفككت حتى أصبحت دوقيات وأراض مستعمرة ضمن الإمبراطورية النمساوية، ولكن الشعب الهنغاري بما يختلجه من شعور قومي لم يتوقف عن التطلع إلى الاستقلال والتخلص من السيطرة الأجنبية، ولكن الزعماء كانوا على استعداد للقبول بوجود علاقة شكلية مع النمسا من خلال استمرار اعتبار الإمبراطور النمساوي ملكًا على هنغاريا، كما حذّر الزعيم الوطني الهنغاري كوسوث بأنه على سلالة الهابسبورغ أن تختار بين استمرار وجودها من خلال التغيير الديمقراطي أو التشبث بنظام متعفن والتعرض لخطر السقوط.

وفي أواخر مساء الرابع عشر من مارس من العام ١٨٤٨م، جاءت الأخبار العاجلة من فيينا إلى بست عاصمة هنغاريا لتنقل تفاصيل الثورة هناك وقبول الإمبراطور النمساوي بإعفاء ميترينيخ من منصبه، وهنا تصرف حاكم هنغاريا الممثل عن الإمبراطور بكل حكمة؛ إذ إنه أظهر تجاوبًا صادقًا مع تطلعات الشعب، فبدأ بالمبادرة بدعوة البرلمان الفرعي في هنغاريا للاجتماع، وعرض الموقف الحساس عليهم والتطورات التي تحدث بتسارع في أنحاء الإمبراطورية كافة، وضرورة التحرك لاحتواء الموقف قبل أن تتفاقم الأمور وتصل إلى درجات خطيرة.

ومن حسن حظ هنغاريا شعبًا وحكومة أن هذا الحاكم لم يرَ أن احتواء الموقف يستدعي استخدام العنف وزج زعماء الشعب في السجون وقمع الحريات بالقوة، بل إنه رأى بدلًا من ذلك أن من المنطق والعدالة والحكمة أن يتخذ البرلمان قرارات تمثل رغبات الشعب، وأن يتعجل ممثلون عن هذا

المجلس بالذهاب حالًا إلى فيينا لمقابلة الإمبراطور والطلب منه أن يعتمد هذا الرغبات لإعلانها للشعب وامتصاص أية تحركات تدعو للعنف.

وبالفعل فقد تجاوب النواب مع الحاكم واعتمد المجلس المطالب التي تقوم على أن تكون هناك حكومة هنغارية منفصلة عن حكومة النمسا، وأن تتوحد الأراضي الهنغارية في دولة واحدة، وأن يكون هناك تمثيل أكبر للشعب الهنغاري في البرلمان المحلي، وحمل عدد من النواب هذه المطالب مع الحاكم مغادرين إلى فيينا في اليوم نفسه، وفي اليوم التالي فجرًا وصل الوفد إلى فيينا وقابلوا الإمبراطور الذي كان في حالة مزرية، وما كان أمام الإمبراطور إلا قبول هذه المطالب، وبدأ بتعيين زعيم المعارضة رئيسًا للوزراء.

ولكن بسبب صعوبة الاتصالات المباشرة بين العواصم، فقد حدثت أمور وسارت في اتجاهات مختلفة دون علم الأطراف المعنية بها، ففي الوقت نفسه الذي كان فيه الزعماء السياسيون يحصلون على بعض التنازلات من الإمبراطور، كانت هناك ثورات شعبية حقيقية تتفاعل في مدن بودابست وبراغ وميلانو والبندقية، وهذه المدن كلها كانت تقع ضمن هيمنة الإمبراطورية النمساوية، ففي بودابست تحرك الراديكاليون وانضم إليهم الطلبة والصحافيون لإشعال ثورة شعبية ترفع شعارات مطالبة بالطموحات القومية للشعب الهنغاري[١].

وخلص التجمع الشعبي الكبير في العاصمة بست، والذي ضم كل فئات المجتمع، إلى إعداد وثيقة تشمل اثني عشر بندًا يعتبرها الثوار مطالب أساسية، وأهمها المطالبة بدستور عصري، وحرية الصحافة، وصلاحية البرلمان في محاسبة الوزراء، وبرلمان فاعل، والعدالة الاجتماعية، وحرية المعتقدات الدينية، والمساواة في الضرائب، وإدخال نظام المحلفين في القضاء، وإنهاء كل أشكال استغلال ملّاك الأراضي للعاملين فيها، وانسحاب كل القوات الأجنبية من الأراضي الهنغارية.

وفي اليوم التالي تجمعت الجماهير لتستمع إلى الشاعر الهنغاري بيتوفي

---

(١) B. SZABO, JANOS, "HUNGARY'S WAR OF INDEPENDENCE." 1999, *HISTORYNET.*

الذي قرأ وثيقة المطالب الاثني عشر من خلال دوي التصفيق والهتافات المؤيدة، ثم قرأ قصيدة وطنية كتبها لهذه المناسبة، وفي هذه القصيدة أعلن الشاعر القسم بأن الهنغاريين لن يكونوا عبيدًا بعد اليوم، وكان لهذه القصيدة الأثر الكبير في إثارة الحماس في الجموع التي توجهت نحو مقر الحاكم في مدينة بودا عبر نهر الدانوب، وفي الطريق إلى هناك كانت الجماهير تتكاثر بأعداد غير مسبوقة وتتحول إلى حشود ثائرة.

وعند تقديم الوثيقة إلى رئيس المجلس لم يملك المجلس إلا اعتمادها بالكامل، فتم تعيين لجنة لإدارة البلاد في المرحلة الانتقالية مكونة من الراديكاليين والليبراليين، وتم تشكيل حرس وطني للدفاع عن الثورة، وخلال المواجهة بين الجموع الشعبية والحامية العسكرية النمساوية، وبسبب غياب التعليمات من فيينا التي كانت مشغولة بنفسها، لم يملك قائد الحامية إلا الاستسلام، ووافق الحاكم الممثل للإمبراطور النمساوي على طلبات الجماهير كما اعتمدها الإمبراطور في فيينا، فتشكل مجلس نيابي وطني.

وقام الإمبراطور بتكليف السياسي الأرستقراطي لاجوس باثياني لتشكيل أول حكومة وطنية هنغارية، وهي أول حكومة في هنغاريا تعمل على أسس ديمقراطية وخاضعة لسلطة البرلمان الوطني، وقد أصدرت الحكومة عدة قوانين تصب في تدعيم طابع النظام السياسي الديمقراطي في البلاد، كما مست بعض المطالب الوطنية المؤدية إلى تقليل الهيمنة الإمبراطورية النمساوية على البلاد.

وكان الهدف هو محاولة التوصل إلى صيغة تجعل من الإمبراطور النمساوي ملكًا رمزيًا على النمط الدستوري، ومن هذه القضايا الحساسة أن يتم صرف كل الضرائب التي تجبى من هنغاريا داخل البلاد ولا تحول إلى دار المالية في فيينا، كما طالبت الحكومة أن تكون الفرق العسكرية الهنغارية العاملة ضمن الجيش الإمبراطوري خاضعة لسلطة البرلمان الهنغاري، وكذلك كافة القوات الإمبراطورية المتواجدة على الأراضي الهنغارية.

وفي يونيو ١٨٤٨م نظمت الحكومة وأشرفت على إجراء انتخابات برلمانية، تقوم لأول مرة على أسس التصويت الشعبي المطلق بدلًا من النظام القديم الذي كان قائمًا على التمثيل الإقطاعي للنبلاء، وكان رئيس الوزراء

باثياني وطنيًا مخلصًا كما كان إداريًا كفؤًا، إلا إنه واجه صعوبات وعراقيل جمة، حيث كان بين ضغوط الإمبراطور النمساوي الذي كان يحاول أن يحافظ على سلطاته، وبين المتطرفين الهنغاريين الذين كانوا يسعون إلى استقلال البلاد بالكامل.

وبدأ المتطرفون المحافظون في تشكيل مليشيات مسلحة وتكوين جيش لمهاجمة الحكومة الدستورية والاستيلاء على السلطة لإنهاء حالة الاستقلال الدستوري وإعادة هنغاريا إلى السلطة المباشرة للإمبراطورية النمساوية، ومما عقّد وضع الثورة الهنغارية، أن هنغاريا في ذلك الزمن كانت تضم أممًا أخرى مثل كرواتيا وسلوفاكيا وأجزاء من رومانيا وأجزاء من صربيا وأوكرانيا التي كانت تسعى أيضًا للاستقلال والانفصال عن هنغاريا.

وأمام هذا الوضع المعقد وإمكانية الحرب الأهلية داخل هنغاريا التي أصبحت تلوح في الأفق، حاولت الحكومة الهنغارية كسب دعم الإمبراطور النمساوي ضد المتطرفين المحافظين، ولكن الإمبراطور خذل الهنغاريين بإصدار أوامره في أغسطس إلى حكومة هنغاريا بعدم إنشاء جيش وطني هنغاري، وفي سبتمبر قام جوزيف جيلاجيك، وهو من النبلاء الكروات وجنرال في الجيش النمساوي وأحد المتطرفين المحافظين، بقيادة جيش من الكروات لغزو هنغاريا للقضاء على الثورة الدستورية الهنغارية.

الفصل الحادي عشر

التشيك

كانت التشيك أو مملكة بوهيميا كما كان يطلق عليها في القرون السابقة، هي أراض يعيش عليها فرع من الشعوب السلافية، وقد كانت المملكة في نهاية القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر في أوج قوتها وتوسعها الجغرافي بسيطرتها على الأراضي المحيطة بها.

وخلال حكم شارل الرابع (١٣٤٦ ـ ١٣٧٨هـ) الذي كان ملكًا على مملكة بوهيميا، كان أيضًا يحمل لقب إمبراطور روما المقدسة، وكانت المملكة في أقصى درجات الحضارة بالنسبة إلى ذلك العصر، فقد كانت العاصمة براغ من أكبر المدن في أوروبا ومن أجملها، وأنشئت فيها جامعة شارل الشهيرة، ولكن مع مرور الزمن ضعفت الدولة كما هي سنة الحياة، وفي بداية القرن السادس عشر تم ضم أراضي مملكة بوهيميا إلى عرش الهابسبورغ بالوراثة.

وفي منتصف القرن السادس عشر تمتعت مدينة براغ بالمزيد من التألق والتوسع خصوصًا في عهد الإمبراطور رودولف الثاني الذي جعلها عاصمة إمبراطورية الهابسبورغ، وازدهرت فيها الفنون والإبداعات الحرفية التي ما زالت آثارها حتى يومنا هذا، واستمرت مملكة بوهيميا بالحكم الذاتي ضمن أراضي الإمبراطورية النمساوية، ولكنها فقدت أجزاء مهمة من أراضيها استولت عليها إمبراطورية بروسيا، كما شهدت أجزاء من مناطقها سيطرة جاليات ألمانية عليها.

وفي نهاية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بدأت تنتشر في عموم دول أوروبا ومنها بوهيميا المشاعر القومية والوعي بالخصوصية القومية، مثل التاريخ واللغة القومية وحق الاستقلال والحكم الدستوري، ولا شك أن

الثورة الفرنسية الأولى في عام ١٧٨٩م وحروب نابليون، قد ساهمت إلى حد كبير في بعث المشاعر القومية في أوروبا.

ولذا فعندما قامت الثورة الفرنسية الثانية في أوائل العام ١٨٤٨م ووصلت أخبارها إلى مختلف المدن في أوروبا ومنها مدينة براغ عاصمة بوهيميا، تحركت القوى القومية وقوى المعارضة وحركة الليبراليين لمطالبة السلطات بالمزيد من الحريات الفردية والإعلامية وإجراء إصلاحات سياسية والتوصل إلى حكم دستوري، وأما القوميون المتطرفون فإن مطالبهم شملت الاستقلال التام لمملكة بوهيميا.

وما إن وصلت إلى براغ أخبار الثورة في باريس والاضطرابات في إيطاليا وتراجع سلطة الإمبراطورية في النمسا وتخبطها، حتى تكثفت التجمعات وخصوصًا من طبقة المثقفين، وعندما وصلت الأخبار من باريس حول إشهار الجمهورية في فرنسا، ولتفادي آذان البوليس تناقل النشطاء خبر إقامة الجمهورية في فرنسا عن طريق الهمس، فهكذا كانت وسيلة التواصل الاجتماعي في تلك الأيام.

ولا شك أن تلك الطريقة بطيئة ولا تخلو من أخطار وتتطلب جهدًا كبيرًا، ومقارنة مع ما يتوفر لنا في القرن الحادي والعشرين من وسائل عجيبة ومثيرة بحيث يستطيع الفرد أن يوصل الخبر إلى الآلاف بل إلى الملايين في ثوانٍ ومن دون جهد وبلا كلفة، متخطيًا كل الحواجز والمسافات والعوائق، نرى الشجاعة والجهود المطلوبة في ذلك الزمن لتمرير الأخبار، وبناء على تلك الأخبار، قامت إحدى المنظمات الليبرالية بالدعوة إلى تجمع شعبي.

وهنا تحركت بعض العناصر المحافظة من التجار وأصحاب المصانع ودعوا الحاكم إلى تسليح الحرس في المدينة وإلى إعلان حظر التجمهر، وعكس هذا الموقف من هذه الفئة تخوفها من ثورة العمال وهيجانهم، والذين يشكلون العنصر العددي الأكثر كثافة والأساسي في الحركات الثورية إضافة إلى طلبة الجامعات، ولكن حاكم ولاية بوهيميا رفض هذه المطالب تفاديًا لاستفزاز الجماهير، وخوفًا من المواجهة العنيفة.

وفي اليوم الموعود للتجمع، احتشدت بضعة آلاف كلهم من التشيكيين، ولم يشاركهم أحد من ذوي الأصول الألمانية المستوطنين في بوهيميا، وهذه

إشارة واضحة إلى الطبيعة القومية للمظاهرة وللثورة المرتقبة، وبعد مداولات بين قيادات المتظاهرين صدرت وثيقة تطالب بالحريات، وإعلان دستور للبلاد، ونظام قضائي متطور، وتحسين أوضاع العمال، والمطالبة بوحدة أراضي تشيكيا التاريخية وأن يكون لها مجلس نيابي واحد، واعتماد اللغة التشيكية رسميًا على قدم المساواة مع اللغة الألمانية التي هي اللغة الرسمية للإمبراطورية النمساوية، وكذلك تخفيض عدد الجيش، ومنع تعيين الأجانب في الوظائف.

وتم انتخاب لجنة مكونة من عشرين ممثلًا عن المتظاهرين لإعداد الوثيقة التاريخية وتجهيزها لتوقيع الجماهير عليها، بعد إتمام ذلك قام الآلاف من المواطنين بالتوقيع عليها تغمرهم مشاعر التفاؤل بمستقبل بلادهم والإصرار على النضال الوطني، وفي مساء اليوم ذاته، وصلت الأخبار من فيينا أن الإمبراطور قد أصدر وعدًا بإعلان دستور للإمبراطورية، فهاجت الجماهير من الفرحة في طرقات المدينة، وانتشرت الاحتفالات العشوائية بهذه المناسبة.

وهكذا الشعوب، فهي تفرح باستجابة الحاكم لأدنى مطالبها ولو كانت على شكل وعود، فالشعوب لا تسعى إلى العنف إلا عندما تصل إلى مرحلة تشعر فيها أن الحاكم قد أغلق أبوابه وأذنيه أمام كل نصيحة ومشورة صادقة، وكسبت كلمة الدستور معاني ومكانة عاليتين في المجتمع، وأصبحت هي أكثر كلمة متداولة، وتكونت مليشيات وطنية لضبط الأمن الداخلي وحماية الممتلكات العامة والخاصة من أية أعمال إجرامية[١].

وقررت قيادة الثورة في براغ تشكيل وفد لمقابلة الإمبراطور النمساوي وتسليمه وثيقة المطالب الشعبية، وصل الوفد التشيكي إلى فيينا وقابل الإمبراطور لتسليمه الوثيقة يحدوهم الأمل بقبولها ولو بالوعود، وكان الشعب في مقاطعات التشيكيا قد تجهز للاحتفال بإعلان قبول المطالب، باعتبارها مطالب أساسية ومشروعة ولا تمس صلاحيات الإمبراطور وحقوقه، ولا تنادي بالانفصال عن الإمبراطورية.

(١) COHEN, GARY, "PRAGUE UPHEAVALS OF 1848." 2004, *ENCYCLOPEDIA OF 1848 REVOLUTIONS, OHIO UNIVERSITY.*

ولكن الحاكم والبطانة حوله شعرت، أو استمعوا لمن نقل لهم بأن الأقلية الألمانية المتواجدة في بلاد تشيكيا غير راضية عن تلك المطالب، لذا فقد استمع الوفد التشيكي من الإمبراطور إلى كلمات مبهمة لا ترقى حتى إلى وعود واضحة، وانتقل خبر هذا الفشل إلى العاصمة براغ، فانتشر الخبر وتحولت فرحة الجماهير إلى غضب وبدأت ترتفع الصيحات والهتافات منادية بإعلان الجمهورية.

وهكذا خسر النظام شعبًا كاملًا بسبب استماع الحاكم لبطانته الفاسدة وقصر نظره الذي دفعه إلى الصدام مع شعب كان قابلًا به ملتجئًا إليه، وهذه الثورة الجديدة من الشعب أدت إلى صياغة وثيقة أخرى تحتوي على مطالب أكثر تشددًا، فهي تنادي بوحدة الأراضي التشيكية بالكامل يمثلها برلمان عصري واحد، وأن تكون مملكة مستقلة لا يجمعها مع الإمبراطورية النمساوية إلا خضوع الملك للإمبراطور شخصيًّا.

وكما كانت الأوضاع في هنغاريا وبولندا وعدد من الدول الأوروبية، فقد كانت هناك شعوب مختلفة الأصول مستوطنة في مناطق ضمن مناطق القومية الأكثرية، وهذه الحالة حدثت بسبب أن حدود البلاد مرسومة حسب قوة الدولة في الاستيلاء على أراضي جيرانها وليس على أسس قومية، أو كما حدث مع العنصر الألماني سواء من بروسيا أو النمسا، حيث تستولي إحدى هاتين الإمبراطورتين وتفتح المجال للألمان من شعبها الباحثين عن حياة أفضل للهجرة بأعداد كبيرة للاستيلاء على أفضل الأراضي الزراعية والاستقرار فيها لعدة أجيال، ولكنهم دائمًا ما يحافظون على ثقافتهم ولغتهم، وقليلًا ما يندمجون مع الشعوب التي يعيشون على أراضيها بل إنهم يحولون المناطق التي يعيشون فيها إلى أراضٍ ألمانية بكل مظاهرها.

ولذا فقد كانت هذه الحالة قنابل موقوتة تثير الحروب بين ألمانيا وجيرانها، واستمرت هذه الحالة حتى قيام الحرب العالمية الثانية، وخلال ثورة شعب تشيكيا في عام ١٨٤٨م، كان الليبراليون من الأقلية الألمانية واقفين مع الشعب التشيكي في مطالبه المنصبة على الحكم الدستوري وإطلاق الحريات العامة والفردية والحكم الذاتي، ولكن غالبية المواطنين من ذوي الأصول الألمانية توقفوا عند حد المطالبة بالاستقلال الكامل، كما

كانوا دائمًا حريصين على تأكيد هويتهم المتميزة عن بقية الشعب الذي يعيشون على أرضه من خلال تكوين لجنة خاصة بهم ترعى مصالحهم وتتحدث باسمهم(٢).

وحدثت المواجهة بين الثوار التشيك والقوات الإمبراطورية النمساوية في براغ في عام ١٨٤٨م، ونتيجة لهذا التجمع الثوري في براغ ردًّا على رفض الإمبراطور النمساوي الموافقة على المطالب الأولى، اتفق المتظاهرون على وثيقة جديدة تصعّد من خلالها سقف المطالب الشعبية لتكون بوهيميا والمقاطعات التشيكية الأخرى مملكة مستقلة تمامًا ما عدا وجود علاقة مباشرة بتبعية الملك صوريًّا للإمبراطور النمساوي، وقدم ممثلو التجمع الوثيقة إلى الحاكم النمساوي في براغ الذي لم يجد مفرًّا من اعتمادها ورفعها إلى الحكومة النمساوية في فيينا مع التوصية بقبولها، محذرًا وزير الداخلية من تبعات عدم التجاوب مع المطالب الشعبية.

وبالفعل كان هناك جانب من التعقل في الحكومة النمساوية، ففي ٨ أبريل من العام ١٨٤٨م جاء الرد الإمبراطوري بقبول معظم ما جاء في الوثيقة مع إدخال بعض التعديلات خصوصًا تلك المتعلقة بوحدة الأراضي التشيكية، وكذلك الموافقة على إدخال اللغة التشيكية ولكن ليس باعتبارها لغة وطنية وحيدة، بل باعتبارها لغة ثانية مرادفة للغة الألمانية الرسمية، وبهذا الإعلان تكون الثورة الشعبية قد حققت أغراضها دون إراقة الدماء، وقد تحقق ذلك بسبب حكمة وتعقل الحاكم الإمبراطوري في بوهيميا، رودولف ستاديون، وتعامله الحكيم والمساند للمطالب العادلة للشعب كان له أكبر الأثر في تهدئة النفوس والسيطرة على الجموع الحاشدة والغاضبة من دون اللجوء للعنف ولا استنفار الجيش والبوليس.

كما أن هذا الحاكم العاقل لم يكتفِ بتعامله مع الثوار، بل إنه كان صادقًا وصريحًا في التعامل معهم ومع الحكومة المركزية في فيينا، فلا شك أن توصيته الواضحة والشجاعة إلى الحكومة المركزية بقبول مطالب الشعب

---

(٢) SPERBER, JONATHAN, "THE EUROPEAN REVOLUTIONS, 1848-1851." 1, CAMBRIDGE, U.K.: CAMBRIDGE UNIBERSTY PRESS, 1994.

كان لها الأثر الأكبر في تحييد رجال البلاط الذين كانوا يدفعون الإمبراطور إلى اتخاذ مواقف متشددة ضد الثورات الشعبية.

ومع الأسف، فإنني لم أجد مراجع ومعلومات تفصيلية عن هذه الشخصية باللغة العربية ولا الإنجليزية تتحدث بتفاصيل أكثر عن تاريخ هذا الرجل أو عن دوره الفعال إبان الثورة الشعبية في تشيكيا(٣).

---

(٣) JOSEF POLISENSKY, TRANS, BY FREDERICK SNIDER *ARISTOCRATS AND THE CROWD IN THE REVOLUTIONARY YEAR 1848*, ALBANY, NEW YORK, U.S.A.: STATE UNIVERSITY OF NEW YORK PRESS, 1980.

الفصل الثاني عشر

دول ذات أوضاع خاصة

كانت الثورات الشعبية عامة في أغلب دول أوروبا، ولكن تلك الثورات كانت متفاوتة في المطالب والحدّة، فقد كانت هناك الدول التي وصلت فيها الثورة إلى المواجهات العسكرية، وكان هناك بعض الدول التي كان فيها العنف محليًّا والمواجهات كانت مع رجال الأمن، وبعضها اكتفت فيها المواجهة بين الشعوب والحكومات فيها بالمظاهرات السلمية، كما كانت هناك بعض الدول التي لم تتعرض للثورة مطلقًا، أو تلك التي كانت الثورة فيها محدودة مثل إسبانيا والبرتغال والإمبراطورية الروسية والإمبراطورية العثمانية، وعدم ظهور تحرك شعبي في هذه الدول إلى قوة السلطة في كل دولة والقمع الوقائي الذي مارسه النظام فيها لإيقاف مد الفكر الثوري.

ولكن كل هذه الأنظمة في النهاية سقطت وتحولت الدول إلى نظام جمهوري، فيما عدا إسبانيا التي خاضت حربًا أهلية ضارية بين الملكيين والجمهوريين، إلى أن تحولت إلى نظام فاش في بداية القرن العشرين، ولكن في النهاية استقرت على نظام ملكي دستوري ديمقراطي، أما الدول الأخرى التي لم تتعرض للثورات وبأسباب تختلف عن الأنظمة القمعية، فهي بريطانيا وبلجيكا والدول الإسكندنافية.

إسبانيا والبرتغال:

كانت تجارب الدول الأوروبية للثورات الشعبية متفاوتة، ولم تكن كل الثورات الشعبية في أوروبا مصاحبة للعنف، ففي إسبانيا وهي المجاورة لفرنسا، كانت هناك ردود فعل شعبية واهتمام ومتابعة للثورة في فرنسا في عام ١٨٤٨م.

وهنا يجب ألا نغفل مشاعر الإسبان والبرتغاليين السلبية تجاه فرنسا، نتيجة لما قام به نابليون وجيشه من احتلال إسبانيا والبرتغال في بداية القرن التاسع عشر، وتحديدًا في عام ١٨٠٧م، ثم الثورة الشعبية الإسبانية ضد الاحتلال الفرنسي في عام ١٨٠٨م، وخصوصًا ما قام به الجنود الفرنسيون من اعتداءات وانتهاكات للكنائس والأديرة الدينية، وممارسات أخي نابليون الذي نصبه ملكًا على إسبانيا، وما تبع ذلك من حروب استمرت حتى العام ١٨١٤م عندما استطاعت جيوش التحالف المكونة من بريطانيا وإسبانيا هزيمة الجيش الفرنسي وتحرير البرتغال وإسبانيا.

وقد كان هناك اهتمام وتتبع لما يجري في فرنسا، ولكن لم تكن هناك مشاعر المشاركة الثورية، ولذا فقد كان هناك اهتمام جماهيري، ولكن لم يكن هناك حشد جماهيري عارم يهدف إلى إزاحة الحكومة القائمة، وكانت هناك بعض التمردات العسكرية في أنحاء متفرقة من البلاد، ولكن وجود رجل عسكري قوي على رأس الحكومة الإسبانية، وهو الجنرال رامون نارفياز، كان هو العامل الحاسم في قمع أي تحرك سواء كان يمينيًّا أو يساريًّا.

وكان الجنرال نارفياز رئيسًا للوزراء في عهد الملكة إيزابيللا الثانية (١٨٣٣ ـ ١٨٦٨م)، وبسبب شخصيته القوية وثقة الملكة به، فقد استطاع الجنرال نارفياز إقناع أعضاء المجلس الوطني ـ الكورتيز ـ أو إجبارهم على تعليق قانون الحريات المدنية وتخصيص الميزانيات اللازمة لمجابهة احتياجات الأمن في مواجهة أية تحركات مضادة للحكومة، كما علق عمل البرلمان لمدة تسعة أشهر.

وبذلك قاد هذا الرجل القوي إسبانيا في ظروف صعبة في أوروبا، وهو مع أنه تصرف كدكتاتور عسكري إلا أنه يُحفظ له أنه كانت له توجهات ليبرالية في أنه قاد البلاد في طريق وسط بين النظام الملكي الكاثوليكي القديم وبين النظام الجمهوري الثوري، ومما ساعده في مواقفه هذه، هو الدعم والثقة التي كان يحظى بها من الملكة إيزابيللا الثانية، كما كان يحظى بقبول الأغلبية الشعبية باعتباره عامل الاستقرار السياسي

والاجتماعي في البلاد[١].

وكذلك البرتغال، فقد كانت تحت قيادة جنرال قوي، متفق مع رؤية الجنرال نارفاز في إسبانيا، وذلك هو الجنرال سالدهانا الذي كان يقود البلاد من خلال دستور محافظ يمثل الأفكار الوسطية بين الرجعيين والليبراليين المتطرفين.

وكان الجنرال سالدهانا رئيسًا للوزراء في عهد ملك البرتغال فيرديناند الثاني (١٨٣٧ ـ ١٨٥٣م)، وقد طبق الجنرال سالدهانا الحزم نفسه والقوة نفسها في إحباط أي محاولة ثورية، مثل ما قام به الجنرال نارفاز في إسبانيا، وبذلك نجح الجنرال سالدهانا في أن يحافظ على الاستقرار السياسي في البرتغال، وبذلك فإن إسبانيا والبرتغال بالحقيقة لم تتعرضا لثورات شعبية كتلك التي تعرضت لها العديد من الدول في أوروبا، وهذه ملاحظة تستحق المزيد من الاهتمام؛ نظرًا لقرب إسبانيا والبرتغال جغرافيًّا من فرنسا.

ولكن الأغلب أن التجربة التاريخية التي ذكرناها أعلاه من الاحتلال الفرنسي لشبه الجزيرة الأيبيرية، هي التي جعلت غالبية الشعب الإسباني والبرتغالي لا يثق في أي تحرك ثوري في فرنسا[٢].

بريطانيا:

وأما بريطانيا فهي من الدول الأوروبية التي تخطت مرحلة الثورات في عام ١٨٤٨م بسلام ومن دون أحداث أمنية كبيرة، والذي هيأ لبريطانيا المناعة من ثورة شعبية عامة، هو البنيان القوي للحياة الدستورية ومؤسساتها، وكذلك نضوج المجتمع المدني الذي لم يستجب للقوى المتطرفة، وأهم ما وفر الحماية لاستقرار الحياة السياسية في بريطانيا، هي التقاليد البريطانية في تنظيم العلاقة بين الحاكم والرعية.

---

(١) RAPPORT, MICHEAL, *1848 YEAR OF REVOLUTION*, NEW YORK: BASIC BOOKS, 2009.

(٢) R.S.ALEXANDER, *EUROPE'S UNCERTAIN PATH 1814-1914*, CHICHESTER, WEST SUSSEX, U.K.: WILEY-BLACKWELL, 2012.

وهذا التقليد لم يأتِ هكذا ولكن جاء بعد صراعات ودماء سالت، ولم يكن الصراع شعبيًّا، بل كان بين الملك ومسانديه من جانب وقادة من النبلاء ورجال الدين من جانب آخر، وتكون بريطانيا بذلك قد سبقت بقية دول أوروبا في التطور السياسي، ولذا فعندما جاءت ثورات الشعوب، كانت بريطانيا محصنة ضد امتداد تلك الثورات إليها، وإن كان التطور السياسي لم يبلغ مستواه الديمقراطي كما نفهمه في أيامنا هذه، إلا إنه في ذلك الوقت كان يرضي شريحة كبيرة من المجتمع وخصوصًا الطبقة الوسطى كما سنرى لاحقًا، والأهم هو وجود آلية وقنوات مفتوحة لإدخال المزيد من التعديلات الإيجابية على العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وإن كانت بريطانيا لا تملك حتى اليوم دستورًا رسميًّا، فإن لديها وثائق وتجارب وتقاليد موثقة متراكمة على مدى عصور تعتبر هي الأسس التي يستند عليها السياسيون والقياديون في الدولة لاستنباط توجه الدولة، وأساس هذه الوثائق هو ما يسمى بالماجنا كارتا.

الماجنا كارتا:

هي مصطلح باللغة اللاتينية ويعني: الميثاق العظيم، كما يُطلق عليها كذلك الماجنا كارتا ليبيرتاتوم وتعني بالترجمة من اللغة اللاتينية: الميثاق العظيم للحريات.

وهي مجموعة من الوثائق على مدى عدة قرون تحكم العلاقة بين ملوك إنجلترا مع الرعية، (في ذلك الزمان كان تعريف الرعية يقتصر على النبلاء ورجال الكنيسة والأحرار)، وأشهر هذه الوثائق هي التي تم إبرامها في عام ١٢١٥هـ مع الملك جون، ولم يكن إبرامها برغبة الملك ولا رضاه، ولكنها فُرضت عليه بالقوة وتحت سلطة السلاح واتفاق غالبية وأقوى النبلاء في إنجلترا، وفيها تعهد النبلاء بتجديد الولاء للملك ولكن في مقابل أن يلتزم الملك بعدة بنود، إن أخل بأي منها فإن لهذه المجموعة الحق في نزع سلطة الملك ومبايعة غيره.

ومن بنود الوثيقة أن الكنيسة في إنجلترا حرة من تدخل الملك في أمورها، وهناك حدود لسلطة الملك فيما يخص أموال النبلاء وممتلكاتهم، كما كان هناك بند عن الحريات، وبند عن حق المحاكمة والتقاضي، ولم

تكن هذه الصورة النهائية للعلاقة بين الملك والرعية، بل إن مثل هذه الوثائق تكررت على مدى سنوات طويلة، ومع عدة ملوك، وكلها تنضوي تحت مسمى الماجنا كارتا.

وشهدت العلاقة بين الملك والرعية (الذين كانوا عبارة عن النبلاء ورجال الكنيسة والتجار كما أسلفنا) مدًّا وجزرًا وشدًّا وجذبًا، فلم يكن سهلًا على الملك؛ أي ملك في العصور الوسطى، أن يتخلى عن صلاحياته وسلطاته المطلقة، التي كان يؤمن الملوك بأنهم يستمدونها من الإله، وتطورت بنود هذه الوثيقة مع السنوات لتكون أكثر تفصيلًا، فقد مرت بها فترات شهدت تراجعًا من خلال قيام ملوك أقوياء بما كان يُسمى قرارات تنقيح التشريعات الأساسية.

وهذه التنقيحات كانت تؤدي في أغلب الأحيان إلى إلغاء مكاسب شعبية مقابل إعادة جزء من السلطات إلى الملك، كما تم تكوين مجلس يشترك مع الملك في إقرار الضرائب والقوانين، وهذا المجلس مكون من كبار رجال الكنيسة والنبلاء وسُمي بالمجلس العظيم، وهذه أقرب وأول صورة للبرلمان في إنجلترا(٣).

أحداث العام ١٨٤٨م في بريطانيا:

كان هناك تحرك منظم يدعو إلى ستة مطالب: أولها إتاحة حق الانتخاب لكل الذكور، والمطلب الثاني هو إجراء انتخابات سنوية، والمطلب الثالث هو تطبيق المساواة في الدوائر الانتخابية، والمطلب الرابع هو تحديد وصرف الرواتب لأعضاء البرلمان حتى لا يكونوا بحاجة إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل قد تؤثر في حسن أدائهم السياسي والرقابي، والمطلب الخامس كان إلغاء شرط ملكية الأرض للمشاركة في الانتخابات.

وأما المطلب السادس والأخير فقد كان تطبيق السرية في الانتخاب، وفي عصرنا هذا، قد نجد هذه المطالب شروطًا أساسية بديهية للديمقراطية

---

(٣) JOHN, KING OF ENGLAND AND STEPHEN LANGTO, "MAGNA CARTA." n.d *WIKIPEDIA*, 2015.

السليمة، ولكن في تلك الأيام كانت هذه الأفكار أفكارًا متقدمة على زمانها ولم تكن تلاقي ذلك القبول الواسع، وقد اعتمدت قوة هذه المجموعة على المهنيين والعمال الحرفيين، ومثل أي حركة سياسية أخرى، فإنها تشمل جناحًا متطرفًا يدعو إلى استخدام الإضرابات وحتى العنف لإيصال المطالب، بينما كان هناك الجناح المعتدل الذي يدعو إلى اللجوء لنشر أفكاره من خلال تثقيف العامة وتطوير الفكر الشعبي وضغوط معنوية لتحقيق أهداف الحركة.

كان رئيس الوزراء في ذلك هو اللورد جون رسل، وهو المشهور بإصدار القوانين الإصلاحية في عام ١٨٣٢م، ولذا فهو أصلًا ليبرالي ولكن بالأسلوب البريطاني، وكان يدعو الشعب في ذلك الزمان أن يعبر عن اعتراضاته، حتى إن أحد الألمان في زيارة له إلى بريطانيا قال: إن بطون الإنكليز جائعة مثل بطون الألمان، ولكن الفرق أن الإنكليز مسموح لهم أن تقرقر بطونهم، والمعنى هنا واضح في أن قيام الحكومة بإعطاء المواطنين مساحة من الحرية في التعبير يمتص الكثير من الحدة في مواقف كل الأطراف(٤).

وعندما وصلت أنباء الثورة الشعبية في فرنسا في عام ١٨٤٨م إلى لندن، كان هناك ترقب وتخوف لدى السلطات من أن تساهم هذه الأنباء في إثارة القلاقل في بريطانيا، وتحققت هذه المخاوف نوعًا ما عندما بدأت المظاهرات في لندن وفي جلاسجو.

وكانت بدايتها للاحتجاج على مقترح قانون بزيادة ضرائب الدخل، ولكن حتى بعد سحب المقترح، فقد استمرت المظاهرات في المدينتين مع التصريح بدعم الثورة في فرنسا، وكما هو الحال في المظاهرات الشعبية غير المنظمة، فلابدَّ أن تكون هناك أعمال عنف غير منضبطة من بعض العناصر تجاه المحال التجارية وبعض المؤسسات، وكان هناك بعض الاحتكاك مع رجال الشرطة، ولكن في النهاية انتهت المظاهرات دون تصعيد خطير.

ولكن بعد ثلاثة أيام كانت هناك دعوة للتظاهر من حزب «تشارتيسم»،

---

(٤) ROBERTSON, PRISCILLA, *REVOLUTIONS OF 1848, A SOCIAL HISTORY*, PRINCETON, NEW JERSEY, U.S.A.: PRINCETON UNIVERSITY PRESS, 1982.

وقد استمد هذا الحزب اسمه من كلمة «تشارتر» وهي تعني بالعربية: الميثاق، وقد تأسس الحزب في عام ١٨٣٨م، وهو حزب غالبية أفراده من طبقة العمال، وكان أن دعا الحزب إلى خروج مائتي ألف متظاهر لمطالبة البرلمان لإدخال تعديلات وإصلاحات قانونية لتحقيق المزيد من الحريات، وكان هناك حذر شديد من السلطات من الدعوة والخوف من تطور الأمور إلى أوضاع تمس الأمن العام، وكان اهتمام الحكومة بالاحتمالات الأمنية جادًّا إلى درجة أن الحكومة أقنعت الملكة فيكتوريا وعائلتها بمغادرة لندن إلى قصر العائلة في جزيرة وايت بعيدًا عن القلاقل.

كما قامت الحكومة بتنظيم الأمن بوضع رجال الشرطة على الجسور على نهر التيمز، ومع وجود تعزيزات عسكرية لمساندة الشرطة في وقت الضرورة القصوى، على أن يتم ذلك بحكمة؛ إذ إن هذه القوات كانت مخفية عن أنظار الجمهور لتفادي استفزاز المتظاهرين، كما أنه تم اعتماد خمسة وثمانين ألف مواطن مدني لمساعدة الشرطة، وساهمت هذه الترتيبات إلى حد كبير في السيطرة على الأوضاع في بريطانيا، وجنبتها القلاقل والعنف والاضطرابات.

ولم تكن الخطط الأمنية ولا الحزم العسكري هو السبب، ولكن أسباب عدم تجاوب غالبية الشعب مع دعوات التصادم مع السلطة، تعود بالأساس إلى وجود نظام ديمقراطي عادل، وإلى قوانين تطبق على الجميع بالتساوي، وإلى حكومة تمثل الشعب، وإلى حاكم يخضع للقانون ولقرارات الشعب، وإلى وجود برلمان يمثل الشعب تمثيلًا حقيقيًّا، يتحسس رغبات الشعب ويستجيب لمطالبه، وبذلك حافظ النظام في بريطانيا على استقراره واستقرار البلاد على مدى قرون متخطيًا الكثير من الصعاب والحروب والأزمات، وحتى المعارضة فإنها منضبطة في معارضتها، بحيث إنها حذرة في أنها لا تمس مصالح البلاد وتكون ومطالبها محدودة بالإصلاحات وليس الانقلاب على الأوضاع القائمة، وهذه المظاهرة الكبرى انتهت بتكوين لجنة من المتظاهرين تحمل مطالبهم إلى البرلمان(٥).

---

(٥) JONES, PETER, *THE 1848 REVOLUTIONS*, ESSEX, U.K.: PEARSON EDUCATION LIMITED, 1991.

بلجيكا:

وأما بلجيكا، فهي منذ إنشائها في عام ١٨٣٠هـ باستقطاعها من هولندا اختارت نظام الملكية الدستورية، وبالتالي فلم يكن هناك داعٍ للثورة على النظام، ولكن كانت هناك تحركات من بعض النشطاء البلجيكيينً الذين كانوا يعملون في فرنسا، فقد قامت هذه المجموعة بتكوين مليشيا ثورية تهدف إلى تغيير نظام الحكم في بلجيكا من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري على غرار الجمهورية الفرنسية، ولكن نظرًا لعدم وجود دعم وتأييد شعبي لهذه الحركة داخل بلجيكا وخارجها، فقد كان من السهل على القوات البلجيكية القضاء عليها.

وكما كان الحال في بريطانيا؛ فأيضًا سادت الحكمة والعقل في بلجيكا وهولندا؛ فالحكومة في كلٍّ من البلدين تمتعت بالحكمة في أن تقدمت بمبادرات ليبرالية وإصلاحات ديمقراطية سبقت المظاهرات والمطالبات الشعبية، مما امتص الكثير من المشاعر السلبية، وأجهض أي دعوة للمظاهرات، وانتفى أي مبرر للخروج على الحكومة، وهكذا أيضًا نجحت بلجيكا وهولندا في تثبيت استقرار البلاد والأنظمة من خلال احترام رغبات الشعوب، وما زالت سلالة هذه العائلات نفسها جالسة على عروش هذه البلاد بسلام واطمئنان(٦).

وكما جاء سابقًا؛ فإن بلجيكا في عام ١٨٤٨م كانت دولة حديثة التكوين منذ استقلالها عن هولندا في عام ١٨٣٠م، وكان الدستور البلجيكي قد تم اعتماده في عام ١٨٣١م، وهو قد كان في ذلك الوقت من أفضل الدساتير في أوروبا وأكثرها ليبرالية، وكان البرلمان البلجيكي يتمتع بحرية وسلطات لم تكن متوفرة في أي بلد آخر، ولذلك فلم تتأثر الملكية في بلجيكا بسبب انتشار الدعوات للنظام الجمهوري، واستطاعت بلجيكا أن تتخطى بسلام واستقرار مخاطر تلك الفترة الحرجة التي مرت بها أوروبا، ولكن بالطبع لم تكن الأمور مثالية لبلجيكا، فقد كانت هناك مجموعة من المناهضين للحكومة بدوافع اجتماعية.

---

(٦) PRICE, ROGER, *THE REVOLUTIONS OF 1848*, LONDON: MCMILAN EDUCATION LIMITED, 1988.

وكان الملك ليوبولد الأول من الملوك المتنورين وبعيدي النظر، فقد كان ليبراليًّا في أفكاره ومستعدًّا لتطبيق الإصلاحات، ولذا فقد سارع وأخذ المبادرة بإدخال المزيد من الإصلاحات السياسية بتوسيع قاعدة الانتخابات في المجتمع، فسحبت هذه الخطوة البساط من تحت أقدام قادة الحركة المناهضة للحكومة.

وبعد سقوط الملكية في فرنسا، قام الملك ليوبولد في فبراير من العام ١٨٤٨م بتقديم كتاب إلى مجلس الوزراء يعلن فيه استعداده للتنازل عن العرش إن رأى الشعب تغيير النظام، ولكن كان التأييد الشعبي للملك طاغيًا، فقد رفضت جميع القوى السياسية، بما فيها الأحزاب الليبرالية، تنازل الملك، واستعطفته الحكومة بطلب سحب كتاب التنازل والبقاء في الحكم.

وأما الشق الآخر من إثارة الجماهير ضد الحكومة، وهو الجانب الاقتصادي الذي يمس معاناة الطبقة الفقيرة في المجتمع بشكل مباشر، فقد سارعت الحكومة إلى ضخ المزيد من الاستثمارات الحكومية في المشاريع العامة التي توفر فرص عمل للعدد الأكبر من المواطنين، وخصوصًا في المناطق الأقل تطورًا والقرى الفقيرة.

كما قامت الحكومة بتعزيز برامجها في صرف المساعدات للفقراء وتنظيم أماكن العمل وحقوق العمال، هذه المبادرات الجادة والفعّالة والسريعة حرمت المتطرفين من استخدام هذه القضايا الشعبية الحساسة، ومع ذلك، فقد كانت هناك مجموعة متطرفة من المنادين بالنظام الجمهوري متجمعة في فرنسا، وقد قامت هذه المجموعة بتكوين عدد من المسلحين وإرسالهم عبر الحدود إلى بلجيكا للقيام بأعمال عنف على أمل أن تشجع هذه الأعمال على استقطاب مجموعات أخرى من داخل بلجيكا، ولكن قوى الأمن كانت في انتظارهم عند الحدود، وتم اعتقالهم وإجهاض الحركة المسلحة بسهولة.

وكانت الحكومة تسيطر تمامًا على الأمور، حتى إنه عندما أصدرت المحاكم أحكام إعدام بحق سبعة عشر من المقاتلين الذين عبروا الحدود، فإن الحكومة لم تجد ضرورة إلى تنفيذ الأحكام بل خففت الأحكام، وهذا

أيضًا من التصرف الحكيم الذي يعبر عن ثقة الحكومة بوضعها، ويمدّ يد التعاون مع كل فئات المجتمع ولا يغلق الأبواب أمام التصالح الوطني(٧).

الدنمارك:

في الدنمارك تفهم الملك الجديد فريدريك السابع طلبات الليبراليين، فشكّل حكومة جديدة تشمل من بين أعضائها رموز المعارضة، وأقر وضع دستور جديد يقوم على المشاركة الشعبية في السلطة عن طريق البرلمان، ومع أن العديد من ضباط القيادة العسكرية لم يكونوا راضين على هذه التنازلات، إلا إن إصرار الملك على قبولها ووضعها محل التطبيق حالًا قطع الطريق أمام أي اعتراض من المحافظين، وهذه التعديلات جنبت الدنمارك الثورات الشعبية والقلاقل، وحققت الاستقرار، وحفظت النظام الملكي إلى يومنا هذا.

ومملكة الدنمارك لها تسلسلٌ من الأحداث يبيِّن القدر الكبير من الحظ الطيب الذي قدره الله لهذه المملكة، ففي يناير ١٨٤٨م كان الملك كريستيان الثامن قد وافق على مضض على إدخال تعديلات إصلاحية دستورية تحدّ من سلطة الملك المطلقة، ولكنه توفي في الشهر ذاته ولم يتسنَّ له اعتمادها وتوقيعها لتصبح قانونًا يعمل به، ولكن ابنه فريدريك السابع الذي أصبح ملكًا بعده قرر أن يعتمد هذه التعديلات كأول عمل رسمي يقوم به من واجباته كملكٍ على البلاد.

وكان تاريخ اعتماد هذه الإصلاحات هو يناير ١٨٤٨م، فوضع هذا التوقيت المثالي الدنمارك على طريق الاستقرار وأرضى المواطنين، مما حصّن البلاد من الثورات الشعبية المحيطة بها، وكانت هناك مظاهرات في شهر مارس اشترك فيها الفلاحون والليبراليون للمطالبة بتطبيق نظام ملكي دستوري، وتجاوب الملك فريدريك مع المطالبات الشعبية؛ فعيَّن حكومة أشرك فيها زعماء من الحركة الديمقراطية، كما قبل اعتماد دستور جديد يجعل حكم البلاد شراكة بين البرلمان والملك.

---

(٧) BRISON D, GOOCH AND JOHN W ROONEY, Jr. *ENCYCLOPEDIA OF REVOLUTIONS OF 1848, BELGIUM*, 2004.

وكان هناك توافق بين القوى الديمقراطية في البلاد بضرورة إلغاء الحكم المطلق، ولكن مع المحافظة على نظام مركزي قوي في الدولة، وكان الوضع في كل البلاد في ذلك العصر متماثلًا، إذ كان الجيش بجانب واجبه العسكري في الدفاع عن البلاد من الأخطار الخارجية متواجدًا في الساحة السياسية، وله كلمة مؤثرة في الأوضاع السياسية المحلية، فكان الجيش في الدول الأوروبية هو صاحب الدور الحاسم في إجهاض ثورات الشعوب فيها، ولكن في حالة الدنمارك، فإن ضباط الجيش قد قبلوا ولو على مضض بالترتيبات الديمقراطية، ولا شك أن قبول الملك بصدقٍ وتصرفه بأمانة مع الحركة الديمقراطية، هو العامل الذي منع الجيش من التحرك لقمع الحراك الديمقراطي(٨).

السويد:

منذ القرن الثامن عشر والسويد تتبع نظامًا متقدمًا في الحكم، ففي عام ١٧٦٦م صدرت قوانين تؤكد وتنظم الحريات للأفراد وتضمن حرية الصحافة والتعبير، وقد مرت فترات كان يأتي فيها ملك يحاول أن يحدّ من الحريات، ولكن كانت هذه الفترات مؤقتة وتعود بعدها البلاد إلى النظام الدستوري القائم على الأحزاب وسلطة البرلمان واحترام الحريات، ولذا فإن ثورات الشعوب ومطالباتها بالحريات وتنظيم الحياة السياسية لم تضف مطلبًا جديدًا إلى ما يملكه الشعب في السويد ويمارسه منذ سنوات سبقت، وهكذا حافظ النظام على الاستقرار في البلاد من خلال المشاركة الفعلية والعادلة للشعب بكل فئاته في الحكم.

ولكن الأوضاع في السويد لم تستمر بمثل هذا الجو السياسي الهادئ، فإن الملك في عام ١٨٤٨م، وهو أوسكار الأول (١٧٩٩ ـ ١٨٥٩م)، كان متقلبًا في تقبله للتطور السياسي وللمشاركة الشعبية، فقد كانت ردود فعل ملك السويد على المطالبات الشعبية على النقيض من أسلوب جاراتها من الممالك، مثل هولندا والدنمارك، والتي سبقت الأحداث بأن تطوعت

(٨) KNUD J. V JESPERSEN, TRANS, BY IVAN HILL AND CHRISTOPHER WADE *A HISTORY OF DENMARK*, HOUNDSMILL, BASINGSTOKE, HAMPSHIRE, U.K.: PALGRAVE MACMILLAN, 2011.

بإدخال تغييرات ليبرالية في النظام السياسي، وبالتالي فقد نجحت في امتصاص غضب الجماهير والسيطرة على التحركات الثورية قبل تفاقمها.

وكان ملك السويد محسوبًا على الليبراليين قبل العام ١٨٤٨م، ولكن عندما بدأ انتشار الأفكار الديمقراطية في أوروبا، تخلى عن أفكاره الليبرالية وأصبح من المعارضين لإحداث أية إصلاحات سياسية؛ فأدى هذا إلى أن تتجه السلطة إلى العنف والقوة في مواجهة المتظاهرين، فعندما بدأت تظهر بوادر التحرك الشعبي للمطالبة بمزيد من الحريات والمشاركة في الحكم، قامت السلطات في السويد باستدعاء قوات الجيش لقمع المظاهرات المطالبة بالتغييرات الإصلاحية، وبالطبع، فإن تواجد قوات الجيش حول المتظاهرين غالبًا ما يؤدي إلى استفزازهم وكفيل بأن يحول التظاهر السلمي إلى تصادم عنيف، وهذا ما حدث، ونتج عن المواجهات الأولية بين المتظاهرين المدنيين وقوات الجيش سقوط ثلاثين قتيلًا.

وبسبب هذا التعامل العنيف مع الشعب، فإن الأوضاع السياسية في السويد لم تستقر لعدة سنوات، وأصبحت هناك دائرة مغلقة من المحاولات المستمرة للتحرك الشعبي وردود عنيفة من قوات الحكومة، وفي عام ١٨٦٣م رضخت الحكومة لجزء من المطالب الشعبية وقامت بإدخال تعديلات دستورية، وأدت هذه التعديلات إلى حل المجلس النيابي القديم الذي كان قائمًا على عضوية النبلاء وكبار ملَّاك الأراضي، وأنشأت برلمانًا جديدًا مكونًا من مجلسين نيابيين منتخبين، ولكن لم تكن هذه التعديلات كافية، بل كانت مقيدة بتحديد صفة الناخبين بأن يكون لهم أوضاع اقتصادية محددة لكي يتمتعوا بحق الانتخاب.

وظلت الحالة السياسية في السويد بين مد وجزرٍ وغير مستقرة، ولكن الأوضاع كانت دائمًا تتحرك في اتجاه تحسين الوضع السياسي والحركة نحو المزيد من الحريات، حتى إن المجلس استطاع أن يكتسب قوة سياسية تتحدى حتى رغبات الملك إن لم تكن تتماشَ مع مصلحة الشعب، وفي عام ١٩١٤م حدثت آخر محاولة من الملك في أن يُسقط الحكومة الليبرالية من خلال توجه الملك لكسب الشعب مباشرة، وهذا بالطبع يعني تدخل الملك في السياسة، ولكن الملك في النهاية رضخ لمطالب الشعب وتراجع عن محاولته للتدخل في السياسة.

وقام الملك بتكليف حكومة من رموز البرلمان، وكانت المهمة الأساسية لهذه الحكومة هي تقديم تعديلات دستورية لتحقيق المزيد من الممارسة الديمقراطية في البلاد، وفي عام ١٩٢١م استكملت السويد مسيرتها الديمقراطية بعد أن أقرت فتح المشاركة الانتخابية لكل المواطنين بمن فيهم النساء، وبذلك تحقق الاستقرار السياسي في البلاد وانفتحت الأبواب أمام السويد لتكون دولة تحتل المراكز الأولى في العالم في مجالات الديمقراطية والرفاهية والعدالة الاجتماعية[٩].

النرويج:

كانت النرويج جزءًا من مملكة السويد بناء على الوحدة التي فُرضت عليها في عام ١٨١٤م بعد هزيمة الجيوش الفرنسية ونشوب حرب بين السويد والنرويج، وكانت النرويج قبيل ذلك قد تمتعت بفترة قصيرة من الحياة السياسية المستقلة القائمة على دستور ليبرالي مستوحى من الدستور الأمريكي والمكسيكي، ولكن على نمط حكم ملكي دستوري، حيث يخضع الملك لسلطات البرلمان والشعب، وكان من شروط استسلام الجيش النرويجي للجيوش السويدية المحافظة على الدستور النرويجي.

وبذلك استمرت النرويج في استقلال ذاتي مع تبعية شاملة لمملكة السويد، ولكن هذه الوحدة الإجبارية لم تستمر بقناعة وهدوء ولم تؤدِّ إلى اندماج المملكتين، بل ظلت النرويج محافظة على هويتها، ومتطلعة إلى الحرية الكاملة، ففي عام ١٨٢٩م كانت هناك مظاهرات عارمة في النرويج مطالبة بالمزيد من الحريات، وكان أن استخدم الحاكم العام السويدي في النرويج القوة المفرطة في قمع هذه المظاهرات، ولم تعد الأمور إلى نوع من الهدوء إلا بعد استقالة هذا الحاكم، وكانت هناك انتخابات شعبية في عام ١٨٣٢م، وكان المهم في هذه الانتخابات هو مشاركة الفلاحين في الأرياف ليس فقط كناخبين يقومون بأداء واجبهم تجاه النبلاء وكبار ملّاك الأراضي.

بل إن التطور المثير والمهم هو أن الناخبين من الفلاحين اكتشفوا أنهم

(٩) VERVOLOET, FJODOR, "ON THE BRINK OF REVOLUTION; THE REVOLUTIONARY EVENTS OF 1848 IN SWEDEN AND THE NETHERLAND." 2015, *dspace.library.uu.nl, UTERCHT UNIVERSITY.*

يستطيعون قانونًا وعمليًّا انتخاب مرشحين منهم وليس بالضرورة من طبقة النبلاء، وهذا هو الذي حدث في تلك السنة، والذي على إثره أصبح الفلاحون غالبية في البرلمان النرويجي، ونتج عن ذلك صدور قوانين تأخذ بعين الاعتبار مصالح الفلاحين، كما أدى ذلك إلى توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وإدارة الشؤون المحلية بإقرار قانون إنشاء مجالس محلية منتخبة في البلديات.

وبذلك فإن الشعب في النرويج لم يكن بعيدًا عن الديمقراطية والحرية السياسية منذ زمن بعيد، ولذا فعندما بدأت ثورات الشعوب الأوروبية في عام ١٨٤٨م، فإن النرويج لم تكن بعيدة عن تلك الأحداث، وتأثرًا بموجة الوعي الشعبي وطموح الشعوب نحو الحريات، فقد شهدت النرويج في عام ١٨٤٨م قلاقل ومظاهرات هامشية مطالبة بتطبيق إصلاحات سياسية واجتماعية، والتي تؤدي إلى مزيد من الحريات والمزيد من المشاركة السياسية الشعبية في النرويج، ولكن السلطة السويدية المحتلة للبلاد اختارت المجابهة العنيفة لقمع المظاهرات وإجهاض الثورة عن طريق تفريق المظاهرات باستخدام القوة العسكرية، واعتقال رموز التحرك الشعبي.

وكانت الثورة الصناعية قد بدأت تأخذ دورها في النرويج من خلال إنشاء مصانع النسيج في بداية الأربعينيات من القرن التاسع عشر (١٨٤٠م)، ولكن هذا التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، أدى إلى سوء أحوال العمال في المصانع، ومن ثَمَّ إلى التذمر ثم الثورة من العمال المطالبين بحقوقهم، خصوصًا وأنه كان قد تم إنشاء نقابات عمالية لقيادتهم في محاولات الحصول على حقوقهم.

وهكذا فمع أن الثورة في النرويج كانت تهدف إلى الحصول على الاستقلال من السويد ولو بدرجة أقل من الاستقلال الفعلي، إلا إن النرويج التي تميزت بأن لها تاريخًا قويًّا في ممارسة الديمقراطية بغض النظر عن استقلالها أو تبعيتها لدولة أخرى مثل الدنمارك في الفترات القديمة، والسويد في القرن التاسع عشر، فإنها حافظت على قدر من الممارسة الديمقراطية والتي هيأت للنرويج أن تستمر في نهجها الديمقراطي في كل الظروف، بما فيها ظروف القمع الذي قامت به القوات السويدية.

ومن أبرز الأحداث التي يمكن أن تصنف بأنها ثورية في تلك الفترة هي التي تخص الناشط السياسي ماركوس ثرين، كان ماركوس مدرسًا في أرياف النرويج ولكنه كان قد كون أفكارًا إصلاحية خصوصًا تجاه العمال، ولا شك بأنه قد تبنى هذه الأفكار من خلال أسفاره وإقامته في عدد من دول أوروبا وخصوصا فرنسا، وأفكاره لم تكن ثورية بالمعنى السائد في ذلك الوقت، ولكنه كان ينتدي من خلال الصحافة والنشاط العمالي إلى العدالة الاجتماعية، وكانت أفكاره تدمج بين الاشتراكية والدينية، وقد استطاع أن يؤسس اتحادًا للعمال جذب إليه أعدادا كبيرة من الأعضاء، ولكن في العام ١٨٥٠م قامت السلطات السويدية باعتقاله واعتقال عدد من مساعديه مما أفشل هذا التحرك وأنهى النشاط(١٠).

وتبع ذلك فترة طويلة من الاستقرار السياسي الذي قام على التفاهم أن النرويج دولة ذات حكم ذاتي تماس أنظمتها الديموقراطية بحرية، ولكنها في ذات الوقت تتبع مملكة السويد في أمورها الخارجية.

وقد أدى هذا الاستقرار إلى تطور البلاد اقتصاديًا واجتماعيًا حتى وصلت البلاد إلى مراحل متقدمة من التطور، وقد استفادت البلاد من موقعها الجغرافي وموقعها على البحر فطورت أسطولها البحري حتى أصبحت البلاد رائدة في مجال النقل البحري التجاري وأصبحت ثالث دولة في العالم من حيث حجم الأسطول التجاري، وهذا بجانب تطور الصناعة والزراعة، وتنظيم العملة النرويجية المستقلة ساهم إلى حد كبير في توفير مناخ الاستقرار السياسي والرخاء للمواطنين، وما كان من الممكن لدولة غير مستقلة أن تنمو بهذا الشكل لولا ثقافة الممارسة الديمقراطية الشعبية التي هيأت الظروف الصحية لنمو حقيقي في المجتمع.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أخذت الأحزاب السياسية دورها في العمل البرلماني، ومنذ ذلك الوقت كانت الأحزاب تنقسم إلى جناحين: الأول يمثل التوجه الليبرالي، والآخر يمثل التوجه المحافظ، وفي عام ١٨٨٤م قام الملك بتكليف رئيس الحزب الذي حصل على الأغلبية

(١٠) SPERBER, JONATHAN, "THE EUROPEAN REVOLUTIONS, 1848-1851." 1, CAMBRIDGE, U.K.: CAMBRIDGE UNIBERSTY PRESS, 1994.

البرلمانية برئاسة الحكومة وتشكيلها، وبذلك أصبحت النرويج أول دولة أوروبية تكون لديها حكومة برلمانية بناء على نتائج الانتخابات، وخلال تلك الأعوام كانت المفاوضات مع السويد مستمرة في محاولات لتحقيق استقلال النرويج بالطرق السلمية، حتى تطورت الأمور إلى أنه في عام ١٩٠٥م اتخذ البرلمان النرويجي قرارًا بإجراء استفتاء شعبي على الانفصال من السويد أو الاستمرار في الوحدة، وجاءت النتيجة بأغلبية ساحقة في الرغبة في الاستقلال.

وحيث إن الأحزاب في البرلمان فضلت الاستمرار في النظام الملكي الدستوري ولم تكن هناك حركة مؤثرة في اتجاه اعتماد النظام الجمهوري، فقد بحث البرلمان عن شخصية مناسبة لترشيحه ملكًا على البلاد، واتفقت الأغلبية على عرض العرش على ولي عهد الدنمارك الأمير كارل الذي قبل به، وغير اسمه إلى هاكون السابع استمرارًا للتاريخ النرويجي العريق، ومن هذه النبذة القصيرة للتاريخ السياسي الحديث للنرويج، نرى أنه منذ البداية كانت الأجواء السياسية في النرويج تميل إلى الليبرالية والديمقراطية والمشاركة الشعبية، ولذا فحتى كون البلاد واقعة تحت استعمار دولة أو أخرى، فإنها لم تتخلَّ عن تقليدها الديمقراطي الليبرالي.

ولا شك أن هذه الثقافة الراقية في تقدير دور الشعب والحكم الدستوري، هي التي هيأت للنرويج انتقالًا سهلًا وسريعًا للاستقرار السياسي والاجتماعي، كما أن الدولة بهذا المفهوم الذي وحّد الشعب، قد استطاعت أن تحافظ على هويتها واستقرارها وأمنها أمام كل الظروف الصعبة التي مرت بها.

وتبقى من دول شمال أوروبا هولندا، فلم تحدث قلاقل ولا حتى مظاهرات تذكر في هولندا بسبب أن الملك وليم الثاني (١٧٩٢ ـ ١٨٤٩م) قرر بمبادرة منه أن يعدل في الدستور ليعطي المزيد من السلطات إلى الشعب ويحدّ من سلطة الملكية، وبالتالي أيضًا استمر الاستقرار فيها.

روسيا:

وأما روسيا فقد اتبعت الممارسة التي دأب عليها النظام الملكي في فرض سيطرته من خلال القمع والانتشار المخابراتي والضربات التي يسميها

وقائية بسجن رموز المعارضة وكل من يشتبه به من المعارضين، وإغلاق الصحف وتكميم الأفواه؛ أي الاعتماد على الدولة البوليسية في إبقاء النظام في السلطة، وهذه الممارسات ليست جديدة على روسيا، بل إن النظام الروسي في تاريخه القيصري لم يعترف بأي أسلوب آخر في التعامل مع شعبه غير هذا الأسلوب، وهذا قد يبرر الأحداث التي جرت في الثورة الشعبية في عام ١٩١٧م، والتي لم تظهر فيها رحمة ولا اعتبارات إنسانية أو قانونية للحكام ومن وقف معهم.

في عام ١٨٤٨م، باشر القيصر نيقولاي الأول وهو الحاكم الدكتاتوري المطلق، أولًا إلى استنفار قواته ووضعها على الحدود الغربية للبلاد تخوفًا وتحذيرًا من تحرك قوى أوروبية مساندة لتغيير النظام إلى داخل روسيا، وكانت عين روسيا على إعلان الجمهورية الثانية في فرنسا، وعلى نداءات الثوار في ألمانيا التي كانت تطالب بتحرير بولندا وأجزاء من روسيا التي تشمل سكانًا من ذوي الأصول الألمانية لكي تكتمل دولة ألمانيا الكبرى، ولكن القيصر لم يسعَ إلى استفزاز أي من دول أوروبا، فقد كان تركيزه على ضبط قبضته على الوضع الداخلي وعلى شعبه، ولذا فقد أعلن بأنه ليس في نية روسيا التدخل في أوروبا ما لم تنتقل الفتنة والفوضى إلى روسيا.

ورأى القيصر الروسي أن بريطانيا هي الدولة الأوروبية التي لم تتأثر بثورات الشعوب، ولكن القيصر لم يرَ، أو إنه يعلم ولكنه كان يكابر بأن سبب الاستقرار الحقيقي في بريطانيا يعود إلى وجود نظام دستوري عادل، وبذلك فلا تحتاج الشعوب للثورة، ولكنه كان يرى التعاون معها لتحقيق نوع من الاستقرار في أوروبا، كما إنه رأى أن عليه أن يعزل روسيا لحمايتها من «فيروس الثورة» كما كان يطلق على ثورات الشعوب في أوروبا.

اتخذ القيصر إجراءات سريعة وحازمة لحماية نظامه، وهنا الملاحظة العجيبة أن الأمور بعد أكثر من مائة وخمسين سنة لم تغير من تعامل العديد من الحكام مع شعوبهم، واتخذ القيصر عدة خطوات اعتبرها وقائية لحماية نظامه، أول هذه الخطوات هو منع نشر الأخبار ذات العلاقة بثورات الشعوب الأوروبية، كما أصدر أمرًا لكل رعاياه المتواجدين خارج البلاد بالعودة حالًا إلى روسيا.

وكان هدفه بلا شك هو منع اطّلاع الروس على الأفكار الثورية المتداولة في تلك البلاد الأوروبية، وإن كان هذا القانون كانت له آثار عكسية، إذ إن الثمانين ألف روسي الذين عادوا إلى بلادهم كانوا مصدرًا مهمًّا لرواية الأحداث الثورية التي رأوها في البلاد التي كانوا فيها، كما أصدر القيصر أمرًا بمنع السفر لكل المواطنين الروس ولأي غرض كان، وكذلك منع دخول الأجانب إلى الأراضي الروسية باستثناء التجار ومن لديه استثناء من القيصر شخصيًّا، وكذلك اتخذ القيصر خطوات لخنق أي تحرك للتعبير عن المعارضة الداخلية، فأنشأ لجنة عليا للإشراف على لجنة الرقابة التي يعتبر القيصر أعضاءها متهاونين تجاه المعارضة.

وكان أحد الرموز الذين تعرضوا لضغوطات اللجنة العليا، هو سيرجي أوفاروف وزير التربية الذي اعتبره القيصر متحررًا وليبراليًّا أكثر من اللازم، مع أنه قد يكون الأكثر وطنية وإخلاصًا للقيصر ولروسيا من بقية أعضاء الحكومة الذين كانوا يرون النفاق ومسايرة القيصر هي الطريقة التي يحافظون بها على مراكزهم، كما قامت الحكومة باتخاذ عدة خطوات إضافية من القمع والكبت الفكري التي اعتبرها القيصر ومستشاروه الأمنيون إجراءات وقائية لازمة لإحباط محاولات الثورة الشعبية وزعزعة الأمن وضرب الوحدة الوطنية وغيرها من الشعارات التي يستغلها الأمن الاستبدادي في كل الدول والعصور.

ولكن قد يكون الأكثر خطورة على نظام القيصر، هو تراجعه عن الخطوات الإصلاحية التي كان قد بدأ في اتخاذها سابقًا، وخصوصًا تراجعه عن القوانين التي كانت تسعى إلى تنظيم العلاقة بين الفلاحين والنبلاء ملَّاك الأراضي، وكان لذلك التراجع أكبر الأثر على نظام القيصر على المدى البعيد؛ إذ إنه ثبت في الذاكرة الوطنية أنه لا يمكن الثقة بهذا النظام، وأن أية إصلاحات يقوم بها فهي مرحلية ومؤقتة ولن يتردد في التراجع عنها وإلغائها حسب ما يراه دون أي اعتبار للشعب وحقوقه.

وفي عام ١٨٤٩م ازدادت حدة الملاحقات الأمنية للوطنيين الليبراليين، ومن أشهر المجموعات التي تعرضت للاعتقال مجموعة من الأدباء والمفكرين الروس التي كانت يطلق عليها مجموعة بيتراشيفسكي، والتي كان

أحد أعضائها الأديب الشهير فيدور ديستوفيسكي، وبالتأكيد فإن هذه المجموعة لم تكن ثورية ولا عنيفة في توجهاتها، ولكنها كانت تسعى إلى التواصل مع غالبية أفراد الشعب من طبقة الفلاحين والفقراء لنشر التوعية والثقافة حول حقوقهم ومحاولة كسبهم لتبني أفكارهم الليبرالية، وذلك لتحضيرهم على المدى البعيد ليكونوا فاعلين إلى جانب الثورة عندما تأتي في المستقبل البعيد، في ذلك العام (١٨٤٩م).

وبناء على تقارير المباحث عن نشاط المجموعة، قام الأمن باعتقال مائتين واثنين وخمسين شخصًا، واحد وخمسون من المتهمين حُكم عليهم بالنفي، وواحد وعشرون متهمًا صدرت عليهم أحكام بالإعدام، وإن كانت أحكام الإعدام قد عُدلت في اللحظات الأخيرة إلى النفي إلى سيبيريا، فإنها في مجملها كانت أحكامًا قاسية، وأدت هذه الأحكام إلى استقالة وزير التربية وإلى اتخاذ القيصر موقفًا مضادًّا من الطلبة عمومًا وطلبة الجامعة خاصة، وبناء على عداء القيصر للطلبة، فقد قرر تخفيض أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات بنسبة كبيرة، وهكذا خسرت روسيا جيلًا كاملًا من المتعلمين والمثقفين والتقنيين من أجل موقف سياسي يعطي النظام قليلًا من الزمن لا قيمة له في حساب الشعوب والأمم(١١).

قد يعتبر أن القيصر ومستشاريه الأمنيين قد حققوا نجاحًا باهرًا؛ إذ إن روسيا لم تتعرض لثورة شعبية كما حدث في بقية دول أوروبا، وقد يعتبر أن هذا انعكاس لنجاح الخطة الأمنية الوقائية، ولكن التاريخ يثبت أن العائلة القيصرية وروسيا عمومًا قد دفعت ثمنًا باهظًا لهذا النجاح الخادع، وهذا ما أثبتته الأحداث الدموية التي جرت في روسيا إبان ثورة ١٩١٧م وأودت بحياة الملايين من الشعب الروسي، وأول من سالت دماؤهم هم العائلة المالكة والنبلاء والمعتدلون.

وقبل العام ١٨٤٨م، كانت العلاقة بين نظام الحكم والنخبة من المفكرين والمثقفين الروس الذين كان غالبيتهم من النبلاء، تتميز بالشد والتراخي، ولكن المهم أنه كانت هناك علاقة وأمل قائم في إمكانية التوافق،

---

(١١) ROBERTSON, PRISCILLA, *REVOLUTIONS OF 1848, A SOCIAL HISTORY*, PRINCETON, NEW JERSEY, U.S.A.: PRINCETON UNIVERSITY PRESS, 1982.

ولكن بعد أن اختار النظام أسلوب الضرب بيد من حديد وأصبح الاضطهاد والقمع هو أسلوب التعامل مع كل من لديه فكر أو رأي مختلف عن خط النظام، انقطع آخر الجسور بين النظام والمعارضين، ورفض القيصر أخذ أي خطوات ولو بسيطة في اتجاه إلغاء نظام عبودية الفلاحين للمُلّاك النبلاء، مما كرس الشعور بالإحباط، ليس فقط لدى المفكرين الروس، ولكن حتى بين الشعوب الأخرى الخاضعة لسيطرة الإمبراطورية الروسية مثل البولنديين والأوكرانيين، وغيرهم من شعوب المنطقة.

وهذا الموقف المتشدد من القيصر نيقولاي دفع المعارضة أيضًا إلى التشدد، والوصول إلى قناعة بأنه لا يمكن إحداث تغييرات حقيقية وجذرية في تطوير البلاد إلا من خلال اللجوء للعنف، ولذا فعندما عادت أشكال المعارضة للظهور مرة أخرى في عام ١٨٦٠م، فإن لغتها كانت ثورية أكثر مما كانت عليه في السنوات السابقة عندما كانت المعارضة ذات أسلوب فكري فلسفي وسياسي.

وهكذا فإن الوضع في روسيا لم يستقر حتى قامت الثورة الروسية الكبرى في عام ١٩١٧م، فكانت ثورة دموية بدأت بإسالة دماء العائلة المالكة، وانتهت بحكم دكتاتوري دموي، استمر لمدة ثمانين سنة في ممارسة القمع والانغلاق والبطش والحجر على الفكر والرأي[١٢].

---

(١٢) YANOV, ALEXANDER, "NICOLAS I AND THE REVOLUTION OF 1848." 2014, *INSITUTE OF MODERN RUSSIA.*

الباب الثالث

الثورات المضادة



تعامل المؤرخون مع تاريخ ثورات الشعوب في أوروبا في عام ١٨٤٨م بأسلوب يتراوح بين المشككين والهازئين والرافضين لهذه الثورات، كما أن البعض صنّفها بأنها الثورات الرومانسية، كما سموها بعد ذلك بربيع الشعوب، بينما كان هناك آخرون يبرزون الجوانب السلبية منها، وتصويرها وكأنها فقاعات ذات وجود مؤقت، وأن قادة تلك الثورات لم يملكوا الكفاءة ولا الشجاعة الكافيتين لقيادة الثورة.

وأحد الأمثلة المتداولة للتدليل على ذلك المستوى المتدني للقادة، هي القصة المتداولة عن الشاعر الفرنسي الشهير لامارتين الذي كان له دور بارز في الثورة الفرنسية الثانية ثم أصبح وزيرًا للخارجية في الحكومة الثورية؛ حيث يقال أنه وقت الثورة في باريس، كان جالسًا في شرفة شقته يراقب المتظاهرين في الشارع، وفجأة قفز من كرسيه خارجًا قائلًا: «أنا قائدهم يجب أن أتبعهم»، وذلك للدلالة على انفصال قادة الثورة عن أفراد الشعب.

وبالطبع، لا يمكن تأكيد حقيقة هذه القصة ودقتها وغيرها من القصص، كما استهزأ المؤرخون بما يسمى مجلس فرانكفورت الوطني، الذي تشكل بعد الثورة في ألمانيا، فقد سماه المؤرخون برلمان البروفسورية، في إشارة إلى المستوى الأكاديمي والثقافي لأعضائه، وكيف أنهم قضوا سنة كاملة في جدل سوفسطائي يناقشون التسمية الجديدة لألمانيا الموحدة.

وأحد أهم الانتقادات لثورات الشعوب في أوروبا في عام ١٨٤٨، هو أن هذه الثورات قد فشلت في إقامة أنظمة تتوافق مع أهداف الثورات، بل إن الأنظمة التي أسقطتها هذه الثورات قد عادت إلى الحكم بصورة أو أخرى وخلال فترات وجيزة، وهذا النقد يستند على حقائق تاريخية لا يمكن

إغفالها، ولكن ما يجب ملاحظته والاهتمام به هو أن هذه الثورات بالفعل فقد قامت برغبات ومشاركات شعبية غير مسبوقة، فيما عدا الثورة الفرنسية الأولى في عام ١٧٨٩م التي سبقت هذه الثورات بنحو خمسين عامًا، والتي ساهمت في وضع بذور هذه الثورات.

وإذا كانت الدراسات التاريخية حول الثورات دائمًا ما تركز على دور هؤلاء الأبطال الذين أخذوا الدور الأهم والبارز في قيادة الجماهير وفي استثارة الهمم وتحريك الشارع، ودائمًا ما يتم تصويرهم بصورة البطولة في رفع علم الثورة والتصدي لجنود النظام والسير أمام الجماهير في تحدي الأخطار، ولكن أخيرًا وفي العقود القليلة الماضية فقط، اكتشف المؤرخون أن البطولات الفردية لا تحرك الثورات بالضرورة، وهي وإن كانت رومانسية في سردها لتلك البطولات، إلا أنها لا تفجر الثورات الشعبية.

وقد توصل المؤرخون في العقد الماضي فقط، وعند دراسة الثورات التي حدثت في دول أوروبا الشرقية في عام ١٩٨٩م، إلى أن العنصر الأساسي في ثورات الشعوب هو التحرك الشعبي الشامل، وخصوصًا من قبل عامة الشعب الذين لا تذكر أسماؤهم ولا صورهم الفردية، وهم ليسوا أعضاء في البرلمان ولا قادة جيوش.

كما إنهم ليسوا بالضرورة ثائرين في العاصمة، بل في المدن الصغيرة والقرى النائية، والأهم في هذا التوجه لدراسة تاريخ ثورات الشعوب، هو الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المصاحبة للثورة بدلًا من الأسلوب التقليدي الذي يركز على الجوانب السياسية والعسكرية.

في القرن التاسع عشر كانت أوروبا في مرحلة انتقالية حضارية مهمة جدًا، فكما سيأتي لاحقًا، فإن أوروبا قد مرت بمراحل عدة من الصراع بين رجال الكنيسة التقليديين ورجال الفكر والعلم، ولمرحلة الإصلاح الديني وضرورتها أهمية كبيرة في فتح الأبواب أمام حرية الفكر وحرية العبادة والاتصال المباشر بالخالق دون الحاجة إلى من يفسر تعاليم الدين على هواه وما يناسبه أو يقتنع به.

وبعد الإصلاح الديني أمكن أن ينطلق عصر التنوير الذي جاء بالفكر الفلسفي لتقديم مفاهيم جديدة في الاجتماع والسياسة والأخلاق وغيرها،

حيث فتح فكر التنوير ونظرياته المجال للإصلاح السياسي ثم الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي وهكذا، وجاءت الثورات الشعبية بهذه الإصلاحات، وهي ليست بالضرورة نتيجة مباشرة لهذه الثورات ولم تكن من أجندة الثورات بشكل برامج تفصيلية، ولكنها كانت مطالبات شعبية.

وحتى عندما هُزمت هذه الثورات وتم القضاء عليها وعلى قادتها، وعادت الأنظمة التقليدية والتسلطية إلى مراكز القوة والحكم، فإن هذه الإصلاحات قد حدثت بل وقامت بها الأنظمة نفسها التي حاربتها، فقد وجدت الأنظمة أنه لن يكون هناك استقرار ولا تنمية إلا إذا استجابت الحكومات والأنظمة لرغبات الشعوب وطموحاتها، وأن الحل الأمني من خلال القهر بالقوة قد يفلح لبعض الوقت ولكن مصيره إلى السقوط وجر البلاد إلى أفظع أنواع الصراعات، والأنظمة التي قاومت هذا التيار وإن كانت قد استمرت في الحكم لعدة سنوات، إلا أنها سقطت في النهاية، وكانت سقطتها عنيفة وانتقامية، وأدخلت البلاد في دورة دموية من الصراع الأهلي، وما استطاعت الدولة أن تصل إلى مرحلة الاستقرار، إلا بعد سنوات طويلة من القلاقل والعنف.



الفصل الأول

الحركات المضادة للثورات ـ خريف الشعوب: الثورة المضادة

مما يُنقل عن الأمير المستشار النمساوي ميترينيخ، أنه قال بأن هناك ثلاثة أنواع من وسائل تغيير الأنظمة: أولًا الانقلاب من داخل القصر وهو الذي يؤدي إلى تغيير رأس النظام، وثانيًا ثورة سياسية وهي تهدف إلى تغيير النظام السياسي للبلاد مثلًا من نظام ملكي إلى جمهوري، وثالثًا ثورة اجتماعية وهي التي يمكن أن تعرف بأنها الصراع بين الطبقات، ولكن في المفهوم الحديث، فإن التغيير من نظام حكم وراثي إلى نظام ديمقراطي قائم على تداول السلطة وممثلين منتخبين، يعتبر ثورة سياسية ذات أبعاد وآثار اجتماعية.

وعند دراسة ثورة ما، فإنه يجب أيضًا أن تصاحبها دراسة حول الثورة المضادة، ويقال بأنه لا توجد ثورة دون وجود ثورة مضادة، وبغض النظر حول من المنتصر، فإنه يجب دراسة تطورات مراحل الثورة وما صاحبها من ثورة مضادة من النظام القائم، فلا تكتمل الدروس والعبر إلا بعد أن نستوعب ما هي الخطوات التي اتخذتها الثورة المضادة لإفشال الثورة، وهل يمكن الكتابة عن معركة عسكرية دون الحديث عن تحركات طرفي الصراع، وعن انتصاراتها وهزائمها؟ وكذلك في الثورات يجب أن نستوعب تحركات الطرفين ونجاحات كل الأطراف وإخفاقاتها.

والثورات المضادة لديها أسلوبها المميز، فهي عادة تأتي بعد أن تكون الثورة قد قطعت شوطًا مبدئيًا؛ وذلك لأن القوى المضادة تأخذ بعض الوقت في تجميع عناصرها والتحضير للتحرك بالقوة نفسها والمقياس نفسه اللذين حدثت بهما الثورة، وعادة ما تقوم الثورة المضادة بالاستفادة من تقليد الثورة

في شعاراتها وأسلوبها ولكن دون أن تكررها؛ أي إن الثورة المضادة لا تصرح أبدًا بأنها آتية لإعادة الأوضاع لما كانت عليه، ولكنها عادة ما تلجأ إلى رفع شعارات مناهضة للثورة مستغلة بعض الأحداث الحقيقة أو المختلقة لتبرير تحركها، حتى إن بعض الثورات المضادة تدعي أنها جاءت لحماية الثورة، كما أن هذه الثورات تُظهر أنها جاءت من أجل التغيير إلى الأفضل، ولكنها في حقيقتها ثورة رجعية تهدف إلى إجهاض الثورة والعودة إلى أوضاع ما قبل الثورة ولو كانت ذات وجوه جديدة.

ومفهوم الثورة المضادة ليس مفهومًا حديثًا، ولكنه موجود منذ القديم ولو بمصطلحات ومسميات مختلفة، فقد أورد الفيلسوف أرسطو منذ القرن الرابع قبل الميلاد في كتابه «كتاب السياسة» أمثلة ونصائح عن السياسة والحكومة وفي دروسه إلى الإسكندر الأكبر حول تكتيكات الأنظمة القائمة بالقيام بضربات أو ثورات مضادة لإجهاض الحركات المناهضة لها[١].

ومن استعراض تاريخ الثورات والثورات المضادة، يمكننا القول بأن الثورة المضادة هي نتاج عالمي من التاريخ الإنساني وليست ظاهرة محلية مرتبطة بمجتمع واحد أو دولة واحدة.

ويمكن اعتبار أنه ابتداء من يونيو ١٨٤٨م، بدأت فعليًّا الثورات المضادة في أوروبا، وهي ليست ثورات بالمعنى الدقيق، وإنما المقصود بها هو تجمع القوى الرجعية لتفريغ ثورات الشعوب من مكاسبها، ولإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل العام ١٨٤٨م، وقد استطاعت القوى الرجعية أن تكسب شريحة كبيرة من الطبقة البرجوازية إلى صفوفها، وبينما فشلت الأنظمة الثورية الجديدة في مد يد العون إلى بعضها البعض، فإن الأنظمة الرجعية لم تتردد في المساعدة الفعلية لبعضها البعض لإعادة الأنظمة الساقطة.

ومع بداية الخريف في عام ١٨٤٨م، بدأت القوى المحافظة في أوروبا في استعادة جزء من توازنها ووعيها، وكانت هناك عدة أسباب ساهمت

---

(١) أرسطو طاليس، ترجمة من الإغريقية بارتملي سانتهيلير، ومن الفرنسية أحمد لطفي السيد، السياسة.n.d (69)

وساعدت في إضعاف الثورات وفتح المجال للقوى المحافظة لترى فرص إمكانية نجاح عودتها وأخذ زمام المبادرة، من هذه الأسباب: هو أن الأحداث التي تطورت في الصيف هزت إيمان الليبراليين بمسيرة الثورة والنهايات التي تتجه نحوها، فلم تكن هذه الثورات مقتصرة على تغيير النظام السياسي الفاسد والمتسلط إلى نظام ديمقراطي ليبرالي، ولكن فجأة ظهرت الثورات الاجتماعية التي لم تكن متوقعة، كما واكبتها الفوضى التي قادتها الطبقة العاملة، ففتحت هذه الفوضى والتطورات الأبواب للقوى المحافظة أن تتغلغل من خلال مخاوف العامة من فقدان الأمن بشكل كامل والتفكك الاجتماعي.

وهذه المخاوف من التفكك الاجتماعي دفعت الليبراليين باتجاه أعدائهم التقليديين المحافظين ليتعاونوا معهم طلبًا للإبقاء على الأمن، وما ترتب عن الفوضى من ركود اقتصادي زاد في تفاقم الأزمة وفي حيرة العديد من الليبراليين، ثم في تعاونهم مع المحافظين الرجعيين؛ ومن ثَمَّ الموافقة على الوسائل القمعية نفسها التي تتبعها القوى الرجعية التي كانوا يعارضونها، فأدى هذا إلى الانقسام في صفوف الليبراليين، وهذا الانقسام بين اليسار واليمين في القوى الليبرالية جلب النصر للمحافظين الرجعيين.

ومع بداية صيف العام ١٨٤٨م كانت ثورات الشعوب في أوروبا قد أسقطت الأنظمة التقليدية، وبدأت في تطبيق الهدف والشعار الأول للثورة ألا وهو الحرية، بشتى أنواعها، مثل الحريات الشخصية، وحرية الصحافة، وحرية التجمعات، وغيرها من الحريات التي كانت الشعوب محرومة منها، ولتحقيق الديمقراطية، فقد استعجل قادة الثورة في إعلان الانتخابات البرلمانية لتحقيق المشاركة الشعبية الموسعة، فبعد أن كانت الانتخابات في كثير من الدول الأوروبية مقتصرة على النخبة من النبلاء وملَّاك الأراضي، فقد جاءت الثورات لتفتح المجال أمام الأعداد الأكبر من المواطنين.

ودخلت شرائح جديدة إلى حق الانتخاب، أهمها وأغلبها من المواطنين البسطاء سكان الأرياف الذين كانوا بمثابة عبيد للنبلاء، ولم يكونوا من ملَّاك الأراضي، فلم يكونوا مؤهلين للتصويت حسب الأنظمة القديمة، ولكن هذه الانتخابات المستعجلة أفرزت نتائج لم يتوقعها النخبة من مفكري الثورة

وقادتها؛ إذ إن الناخبين الجدد كانوا بسطاء في الثقافة والوعي السياسي، كما كانوا غير قادرين وغير مدربين على حسن استعمال هذا الحق الجديد عليهم وهو حق الانتخاب.

ولذا فقد كانت توجهات الأغلبية منهم نحو انتخاب المرشحين المحافظين أو الليبراليين المعتدلين الذين تزكيهم الكنيسة، وكان الليبراليون الراديكاليون هم أكبر الخاسرين، وقد كانت هذه صدمة مُرَّة لجموع الليبراليين الذين ناضلوا في الثورة من أجل حريات الجماهير، وكانت خسارتهم في الانتخابات أمام مرشحين أقرب للمحافظين، بسبب أن الليبراليين لم يكن لهم تأثير على المستوى المحلي، ولم يكن لهم اتصال مباشر مع تلك الجماهير.

كما أنه خلال ثورات ١٨٤٨م يلاحظ المتابع لتطورات الأحداث، أنه كلما توجهت الثورة السياسية نحو إثارة الثورة الاجتماعية، كلما ازدادت حدة الثورة المضادة، وكسبت التلاحم بين أطرافها، كما أوضحت التجارب لكلا الطرفين صعوبة التحرك الثوري واستحالة نجاح الثورة من خلال القيام بالهجوم التقليدي بالمواجهات العسكرية، وإنما الأوفق من واقع التجارب التي مرت بها الثورات في أوروبا آنذاك هو الاعتماد أكثر على تجييش الجماهير بأكبر أعداد ممكنة.

وفي كل أنحاء أوروبا كانت القوى الرجعية تستعيد وعيها وتنظيمها، كما بدأت هذه القوى في أخذ زمام المبادرة السياسية، ومن أسباب تشجيع القوى الرجعية على التحرك، هو ما حدث في صيف ذلك العام (١٨٤٨م) من انقسام في قوى الثورة، إذ تحرك العمال تحت راية الحركة الاشتراكية مطالبين الثورة بإدخال تعديلات جذرية في الأنظمة السياسية، وليس فقط الاكتفاء بتعديلات دستورية.

وهذا أعطى فرصة للقوى الرجعية لكي تنشر الخوف والهلع لدى عامة الشعب بأن ما يهدف إليه العمال هو إحداث ثورة اجتماعية وليس فقط سياسية، حتى إن الليبراليين قد اصطفوا مع أعدائهم المحافظين في مواجهة حركة العمال، وكان تخوف الليبراليين قائمًا على الخوف من حدوث ثورة اجتماعية تؤدي لا محالة إلى خلل وقلاقل وعدم استقرار في المجتمع.

وفي النهاية لجأ الليبراليون إلى استخدام العنف وقوى الأمن في محاربة الحركة العمالية، وهذه من المفارقات التاريخية، ولكنها تتكرر في كل العصور، فالليبراليون يدعون إلى الثورة على الأنظمة؛ لأنها تمارس القمع والعنف ضد المواطنين، ثم تضطر القوى الليبرالية عندما تحكم إلى استخدام الأساليب نفسها التي قامت بالثورة ضدها لقمع الطبقة الأدنى اجتماعيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا، وهذا الانقسام في قوى الثورة والصراع بين عناصرها، قد أضعفها وأفقد ثقة عامة الشعب بها، وجعلها فريسة سهلة للقوى الرجعية.

وكذلك من قصور الثورات وأخطائها أنها تركت الكثير من مؤسسات الدولة من النظام القديم قائمةً، وحيث إن أغلب الثورات الأوروبية كانت ملتزمة بالحفاظ على النظام الملكي ودون الإطاحة بالعائلة الملكية، فقد استمر الملك في ممارسة حقه في تعيين الوزراء وكبار رجال الدولة، مع أن هذه الثورات قد قامت لتشكيل برلمانات لها حق محاسبة الوزراء وكبار الموظفين.

وهنا يحدث تضارب في الصلاحيات والولاءات، والأهم من ذلك أن الجيش كان من ضمن المؤسسات التابعة مباشرة لسلطة الملك، بالإضافة إلى أنه في ذلك الوقت كان غالبية الضباط من أبناء الطبقة الأرستقراطية، وهؤلاء ولاؤهم محدد الاتجاه، وهو للملك ولطبقتهم وللنظام السابق، وسنرى عند استعراض تطور الأحداث خلال الثورات المضادة في كل بلد على حدة كيف أنه كان للجيش القول الفصل في نجاح الحركة المضادة في إجهاض الثورة الشعبية، ولكن يجب ملاحظة أن هذا الوضع يكون صحيحًا في الافتراض خلال السنوات الأولى من الثورة، حيث لا يزال الجيش محتفظًا بمكوناته التقليدية.

ولذا فمن الدروس التي استوعبتها الثورة البلشفية في روسيا في عام ١٩١٧م هو القضاء على الجيش القيصري، وإنشاء جيش أساسه من الطبقة الفقيرة ومن البروليتاريا الشعبية، وكذلك فعلت بعض الثورات الشعبية العقائدية في العصر الحديث، حيث تخلصت بالأخص من غالبية الضباط الذين يشك في ولائهم للثورة، وأحلت محلهم من ينتمون إلى الثورة وعقائدها.

ومن أوضح الأمثلة في العصر الحديث على ذلك، هي الثورة التي قامت في إيران في عام ١٩٧٩م، وهي ثورة عقائدية ـ بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع عقيدة الثورة ـ قامت لإحلال نظام متكامل بدلًا من النظام القائم، وليس فقط تغيير نظام الدولة من ملكي إلى جمهوري، فقد حرص قادة هذه الثورة على تصفية أو طرد غالبية كبار ضباط الجيش وإحلال أفراد يدينون بالولاء الكامل للثورة وعقيدتها تمامًا كما فعل القادة الشيوعيون في بداية الثورة البلشفية، ولكن بلا شك، فإن هذه الخطوة الكبيرة يترتب عليها إفراغ المؤسسة العسكرية من خبرات وطاقات وكفاءات ضرورية ومهمة، ولكن بالطبع، فإن أولويات قادة الثورة الأولى هي ضمان الولاء لضمان استمرار الثورة ثم بعد ذلك تأتي الاعتبارات الأخرى.

وإضافة إلى المؤسسة العسكرية، فإن القوى الرجعية لم تتردد في استخدام الوسائل الأخرى المتاحة لتأمين القضاء على الثورة الشعبية وإعادة الأمور إلى وضعها السابق، كما لم تتردد في استخدام الأساليب نفسها التي استخدمها الثوار الليبراليون للترويج لأفكارهم ولحث الجماهير على المشاركة في الثورة، ومن أهم تلك الوسائل المتاحة في ذلك الزمان، هي الصحافة والجمعيات والمنظمات السياسية لتحريك القوى الرجعية والمتعاطفة معها، فقد ظهرت فجأة العديد من الجرائد والمجلات الجديدة التي تعتمد على أرض قوية من التمويل وعلى صحافيين متمكنين من إثارة عواطف الجماهير وتشويه صورة الثورة والظهور بمظهر الدفاع عن قيم المجتمع وتقاليده وعن الدين ورجاله.

وكان هناك أيضًا من كان ينتقد الثورة من منطلق الإخلاص والنية الحسنة، فقد حدث العديد من التجاوزات المقصودة وغير المقصودة من الثوار، وهذه الأعمال أو التوجهات دفعت بعدد من الليبراليين إلى اتخاذ موقف مضاد لممارسات الثورة واتهام بعض قادتها بمحاولة الاستيلاء على الثورة وتحولها إلى نظام دكتاتوري.

وهذا سيناريو وارد في العديد من الثورات، وهؤلاء المثاليون ساهموا، دون قصد، في تعزيز مواقف القوى الرجعية، إذ إن القوى الرجعية في غالبية الأحيان لم تظهر ولم تعلن أن هدفها هو العودة إلى النظام السابق للثورة،

بل إن أصواتها كانت تردد أنها تهدف إلى تعزيز الثورة وتصحيح مسيرة الثورة من منطلق الحفاظ على الثورة وعلى مكاسب الشعب.

وأما القضية الثانية التي كانت القوى الرجعية تستخدمها في جهودها لهزيمة الثورة، فهي قضية الأمن، فقد ركّزت الحملات الإعلامية للقوى الرجعية على الأوضاع الأمنية، وعلى ما جرّته الثورة من فوضى وبلاء وفقدان للأمن، وقد استخدمت هذه القوى أمثلة قد يكون بعضها صحيحًا، ولكن بمبالغات كبيرة لإثارة الرعب في نفوس عامة الشعب، وخصوصًا أبناء الطبقة الوسطى، ولذا فقد ركزت الماكينة الإعلامية للثورة المضادة على فقدان الأمن.

وكما رأينا من أمثلة واضحة خلال فترة ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١م، حيث يختفي الأمن بقصد من قوات الأمن المتعاطفة مع النظام القديم، أو بغير قصد من رجال الأمن الذين كانوا يرون أن الجماهير لم تكن ترحب ولا تطيق وجودهم في الشارع، ورأينا كيف أن غياب رجال الأمن أدى إلى هروب السجناء من السجون وظهور مجموعات وعصابات تستغل أوضاع البلاد المخلخلة أمنيًّا للقيام بأعمال إجرامية، وإن كان لا يمكن إثبات أن هؤلاء كلهم أو بعضهم مدفوع من قبل قادة النظام الرجعي لإفشال جهود الثورة في توفير الأمن للمواطنين، ولكن وجودهم في الشارع وانتشارهم وكذلك جرأتهم في التواجد علنًا في الشارع يثير الكثير من التساؤلات والشبهات حول كونهم مدفوعين أو مدعومين من قبل القوى الأمنية، ولكن غياب الأمن وخصوصًا في المدن الكبرى، حقق الكثير في دعم وجهة نظر القوى الرجعية بأن الثورة غير قادرة على توفير الأمن للمواطنين.

وهذا الجانب يمس سكان المدن وخصوصًا أبناء الطبقة الوسطى الذين يسعون إلى الاستقرار والأمن ولو على حساب الحرية والديمقراطية، وقد استغلت القوى الرجعية هذا الجانب بكفاءة ونجحت في إيصال هذه الرسالة إلى سكان المدن، ولم تقتصر الماكينة الإعلامية في استغلال أسوأ الأمثلة لغياب الأمن وليس فقط الأحداث التي وقعت في الدولة نفسها، ولكن أيضًا سعت الوسائل الإعلامية للقوى الرجعية إلى ضرب الأمثلة من الدول

المجاورة التي قامت بها الثورات وأدى ذلك في الأيام الأولى من الثورة إلى فقدان الأمن لعدة أسباب كما ذكرنا سابقًا، وقد نجحت القوى الرجعية في هذا الجانب نجاحًا كبيرًا، من إثارة الخوف والرعب في قلوب عامة الشعب من أن يجدوا أنفسهم في المعاناة نفسها التي مرَّ بها جيرانهم.

وأما القضية الثالثة التي استغلتها القوى الرجعية، فهي قضية الدين والكنيسة، وهذه قضية من السهل ومن المنطقي أن تقوم القوى الرجعية باستغلالها، فقد كانت الكنيسة شريكة منذ عدة قرون مع الأنظمة الحاكمة، وكان دور الكنيسة دائمًا هو السيطرة وتوجيه قلوب وعقول العامة والبسطاء من الشعب نحو الخضوع للحاكم وتقبل كل أوجه الظلم والمعاناة بدعوى أن طاعة الحاكم هي جزء من طاعة الرب حتى ولو كان هذا الحاكم ظالمًا وفاسقًا وفاسدًا، وأن جزاء الرعية الصابرين على ظلم الحاكم هو الجنة، وأكثر الفئات من المجتمع المتقبلة لهذا المفهوم والمطيعة لتوجيهات الكنيسة هم من البسطاء من الشعب في الأرياف والقرى.

ولذلك فقد كانت الثورات التي جاءت فيما بعد عنيفة تجاه الكنيسة، وكانت هذه الثورات - مثل الثورة الفرنسية والثورة البلشفية في روسيا - حريصة على التضييق على الكنيسة ومحاربة رجال الدين، وفي الحقيقة لم يكن هذا موقفًا عقائديًّا دينيًّا من مفكري الثورة، ولكن هي ردة فعل على دور الكنيسة في الأوضاع السياسية.

ولكن في عام ١٨٤٨م كان هناك من رجال الدين من لم يقبل موقف الكنيسة المتخاذل، وكانت لديه التفسيرات والتأويلات الدينية التي تجعل الكنيسة تقف إلى جانب المظلومين، وأن من واجبها بث روح الكرامة والعزة في نفوس العباد، بدلًا من الخنوع والذل، وقد اشتهر عدد من رجال الدين بهذه المواقف الشجاعة، فاستخدموا منابرهم، وبعضهم أصدر نشرات وجرائد خاصة تدعو إلى الثورة على الطغيان بكل أشكاله، وبالطبع، فقد كان جزاء هؤلاء الشجعان هو الطرد من الكنيسة والحرمان من رحمتها، وقام البابا في روما بإصدار فتاوى بهذا الصدد في حقهم، ولكن هؤلاء الرجال المخلصين لدينهم والشرفاء في مواقفهم كانوا قلة، وأما الغالب من رجال الدين فقد كانوا خاضعين مساندين لحركة المحافظين وللقوى الرجعية.

وكان شعار رجال الكنيسة الغالب هو «الملك والوطن»، وهذا الموقف من المؤسسة الدينية كان هو موقف الكنيسة الكاثوليكية وكذلك الكنيسة البروتستانتية على السواء، وقد ظهرت عدة حركات بمسميات دينية ومرتبطة بالكنيسة لمناهضة الثورة تحت شعار محاربة العلمانية، وعلى سبيل المثال، ففي أكتوبر من العام ١٨٤٨م ـ عام الثورة ـ قامت في ممالك ألمانيا أربعمائة منظمة وجمعية دينية لمحاربة العلمانية والثورة(٢).

وكانت الثورات في أشهرها الأولى قد استطاعت كسب البسطاء والفلاحين في الأرياف من خلال الشحن القومي والتواصل الإعلامي والوعود بالحرية من السخرة وبإعطائهم حق التصويت وتحقيق المساواة في الضرائب والرواتب.

وكذلك فقد وعدت الثورات بنزع حقوق النبلاء في حماية الغابات والسهول، وهذه القضية كانت قضية كبيرة ومهمة لحياة ومعيشة بل وبقاء سكان الريف وعائلاتهم، وكانت بالنسبة إلى هؤلاء البسطاء والفلاحين أهم من قضية الديمقراطية والنظام السياسي، فقد كان النبلاء يعتبرون الغابات والسهول في مناطقهم من حقوقهم الخاصة ويعتبرونها من حماهم الخاص.

وهذا شبيه بما كانت عليه بعض الأراضي في الصحراء العربية عندما كان شيخ القبيلة يحدد منطقة يعتبرها في حماه ويمنع الآخرين من الرعي فيها إلا بموافقته وتكرمه، وكانت أهمية الغابات لسكان الأرياف تكمن في ما توفره من أخشاب يقطعونها من الأشجار لاستخدامها في الطبخ والتدفئة، وأما السهول فقد كانت مهمة لرعي مواشيهم وجمع العلف وتخزينه تحسبًا لفترة الشتاء، حيث تغطي الثلوج أغلب هذه المناطق.

وبذلك نرى بإيجاز كيف أن قضية تحرير الغابات والسهول من سيطرة النبلاء كانت تشكل قضية مهمة وحساسة جدًا لحياة الفقراء والبسطاء، ولتحقيق التواصل مع هذه الفئة الكبيرة والمهمشة من المجتمع، فقد قامت قيادات الثورات بإصدار عدد من الجرائد الموجهة إلى الأرياف بالخصوص،

---

(٢) RAPPORT, MICHEAL, *1848 YEAR OF REVOLUTION*, NEW YORK: BASIC BOOKS, 2009.

وهي كانت الجرائد الأولى التي كانت توجه بالخصوص لمنطقة الأرياف، فهي كانت مناطق مغلقة أمام أي تدخل دون موافقة النبلاء ورجال الكنيسة ورضاهم.

وقد كانت هذه الجرائد توزع دون مقابل، فلم يكن هؤلاء المساكين يملكون من المال ما يمكنهم من إنفاقه على شراء الجرائد، ولم تكن هناك حاجة لتوفير أعداد كبيرة من الجرائد، فلم تكن المقدرة على القراءة والكتابة منتشرة، فقد كانت تكفي أعداد قليلة من الجرائد يقرؤها بصوت عالٍ بعض المتعلمين من سكان القرية في أماكن تجمعهم الأسبوعية لنشر الكلمة والفكرة المراد توصيلها.

وقد حققت هذه الجهود نجاحًا كبيرًا، فلأول مرة يشارك الفلاحون وسكان الأرياف في الانتخابات، بل إنهم حققوا نجاحات في الدخول في البرلمان كأعضاء وبأعداد معتبرة، وعلى سبيل المثال، ففي البرلمان النمساوي بعد الثورة الذي عُقد في يوليو ١٨٤٨م كان فيه من الأعضاء من الفلاحين ٩٢ عضوًا من أصل إجمالي أعضاء البرلمان وهم ٣٨٣.

وهذه نتيجة مذهلة لفئة من المجتمع تمارس الانتخاب والترشح لأول مرة في تاريخها، ولكن هذا التوافق بين الفلاحين والثورة لم يكن تلاحمًا حقيقيًّا، فلم يكن البسطاء في الأرياف قد وصلوا بعد إلى تلك الدرجة من الوعي لتفهم معنى الثورة الوطنية، وإنما كانت نظرتهم للثورة لما تحققه من احتياجاتهم وتطلعاتهم الخاصة بهم، ولم تكن لديهم ثقافة عامة بأهمية الأهداف الوطنية الكبرى الشاملة.

ولذا فقد كانت علاقتهم بالثورة علاقة هشة وقائمة على تحقيق مصالح ضيقة، ولذا فبعد تحقيق بعض هذه المطالب، أو عندما تعرقل تحقيق بعض المطالب، وعندما تحركت القوى الرجعية، وعندما قابل ذلك المزيد من التطرف من جانب الحركة الثورية؛ فقد عاد الفلاحون إلى ولائهم السابق للنبلاء والكنيسة وتخلوا عن الثورة، وبعض هذه الثورات تتحمل جزءًا كبيرًا من ارتداد الفلاحين عنها، فقد كانت هناك فئة كبيرة من الليبراليين الثوار هم من أصحاب الأملاك.

ولذا فعندما أقروا قانون إلغاء السخرة، واستغلال الأراضي من قبل

الفلاحين، فإنهم عالجوا الموضوع بطريقة قانونية أدت إلى أن تقوم الحكومة بدفع تعويضات مالية للملّاك مقابل الأراضي المتخلى عنها ومقابل الديون المتراكمة على الفلاحين، وقد تحمل الفلاحون العبء الأكبر في توفير هذه المبالغ من خلال ضرائب فُرضت عليهم.

وبذلك فقد شعر الفلاحون بأنهم لم يكسبوا شيئًا من وعود الثورة، بل قد زادت عليهم الأعباء، ولذا فقد عاد أغلب سكان الأرياف إلى الانضمام تحت جناح المحافظين والقوى الرجعية، مكتفين بما حققوه من مكاسب، ومنتظرين أن توفر لهم القوى الرجعية الأمن والاستقرار، وسببت هذه القضية صراعًا وانشقاقًا داخل الثورة، فقد كان الراديكاليون معارضين لدفع أي تعويضات، بينما كان المحافظون والحكومة والليبراليون يرون أنه من حق الملّاك الحصول على تعويضات بدلًا من الأراضي التي تم تحويلها للفلاحين(٣).

ولكن وبعد عقود من الزمن أصبح من الواضح أن تلك الثورات، وإن كان قد تم إجهاضها خلال فترة زمنية قصيرة، تمتد إلى عام واحد أو عامين، إلا أنها قد حققت الكثير لصالح الفلاحين والبسطاء في الأرياف، فقد تم تقطيع أوصال الإقطاع في الأقطار الأوروبية كافة، وكذلك تم إلغاء نظام السخرة، ووصلت المفاهيم الحديثة إلى الفلاحين حول حقوقهم السياسية، وحول حقوقهم المدنية، وقد تقبل النبلاء وكبار الملّاك هذه التغييرات باعتبارها تغييرات حتمية تفرضها حركة التاريخ ولا مجال للعودة للوراء، وعلى النبلاء والملّاك التعايش مع هذه الأوضاع الجديدة.

وبذلك فقد تبنت القوى الرجعية هذه الوعود وتقبلتها لضمان كسب سكان الأرياف لصالحها، وبالفعل فقد بدأت الحكومات في تطبيق هذه القوانين مع القيام بتعويض الملّاك والنبلاء، ولكن هذه المرة من خزينة الدولة وذلك لإرضاء الأطراف كافة، وقد كان هناك سباق بين الحركات الثورية وبين القوى الرجعية في كسب قلوب الفلاحين من خلال إصدار قانون إلغاء السخرة.

---

(٣) FAULKNER, NEIL, "A MARXIST HISTORY OF THE WORLD PART 52, THE 1848 REVOLUTIONS." 2011, *COUNTERFIRE.ORG.*

فقد علمت القوى الحاكمة أن هذا القرار وإن كان سيغضب كبار المـلَّاك والنبلاء، إلا أن القوى الرجعية والمحافظين ضامنون ولاء هذه الفئة ولو لم تكن راضية تمام الرضا عن الحكومة، وبالفعل فقد تعرضت الحكومات المحافظة التي قامت بهذه الخطوة للنقد الشديد من قبل النشطاء المحافظين، متهمين الحكومة بأنها قد تجاوزت حتى أشد الشيوعيين تطرفًا.

وهذه التحركات من الحكومات المحافظة لم تأتِ من منطلق أفكار مثالية ولا خطوات جادة نحو التصالح مع الشعب وتطبيق العدالة الاجتماعية، ولكن هذه الحكومات بعدما رأت قوة ثورات الشعوب ووعت أخيرًا أن الشعوب قد تصبر ولكن سرعان ما تصل الأمور إلى حد الانفجار في المدن؛ فلذا قد تخوفت الحكومات من ثورة الفلاحين وسكان الأرياف باعتبارهم الغالبية في ذلك الوقت، ولذا فقد كانت بعض تلك الحكومات حريصة على أن تسبق الثورة في كسب ساحة الريف، فهي الأخطر على النظام على المدى البعيد.

وبالفعل فقد أثمرت هذه الخطوات، فعلى سبيل المثال في الإمبراطورية النمساوية وبعد انطلاق الاضطرابات في الأرياف، أصدر الإمبراطور مراسيم باسمه مباشرة في شهري أبريل وسبتمبر من العام ١٨٤٨م تقضي بإنهاء نظام السخرة والحد من تسلط الإقطاعيين، وجاءت هذه المراسيم موقعة من الإمبراطور وصادرة منه دون العرض أو المرور على البرلمان(٤).

والرسالة هنا واضحة للفلاحين وسكان الأرياف، وبالفعل فقد أتت هذه الخطوة ثمارها، واكتفى الفلاحون بمكرمة الإمبراطور وتخلوا عن المشاركة الفعالة في الثورة وفقدوا الاهتمام بجهود الليبراليين والراديكاليين في البرلمان في فيينا الذين كانوا يناضلون من أجل حصول الفلاحين والفقراء والعمال على حقوقهم، فقد كان الفلاحون حريصين على المحافظة على المكاسب التي تحققت لهم بفضل الإمبراطور والكنيسة، بل وعندما قام أحد قادة الراديكاليين، الذي كان قد كتب قانون تحرير الفلاحين من السخرة، بجولة

---

(٤) RATH, R, JOHN, *THE VIENNESE REVOLUTION OF 1848*, AUSTIN,TEXAS, U.S.A.: UNIVERSITY OF TEXAS PRESS, 1957.

THE VIENNESE REVOLUTION OF 1848, AUSTIN, TEXAS: UNIVERSITY OF TEXAS, 1957.

في الأرياف في أكتوبر لكسب تأييد سكان الأرياف قاموا باعتقاله هو وزملاءه وتسليمهم لرجال الحكومة.

وهنا يجب أن نوضح بأنه قد ثبت أن قانون تحرير الفلاحين من السخرة والحد من سلطة الإقطاع في الريف، كان في صالح الإقطاعيين أيضًا، إذ إن النبلاء والإقطاعيين أصبحوا غير مسؤولين عن رعاية الفلاحين وعائلاتهم، فقد تحول الفلاحون من كونهم جزءًا من الأرض إلى مجرد عمال أجراء.

وبعد أن كان الفلاحون معتمدين بالكامل على كبار المُلَّاك في الاهتمام بهم وبعائلاتهم بغض النظر عن وضع المحصول الزراعي، وعن الكوارث الطبيعية، حيث كان الإقطاعي مسؤولًا عن توفير المعيشة للفلاحين على أرضه طوال مدة الزراعة بدءًا من حراثة الأرض وبذرها إلى وقت الحصاد، وهذه فترة يكون الفلاح معتمدًا فيها كليًّا على المالك في توفير جميع مستلزماته المعيشية، أصبحت هذه المسؤوليات الآن من مسؤوليات الفلاح نفسه.

ولكن تحرير الفلاحين من نظام السخرة الذي كان جزءًا من حقوق الإقطاعيين والنبلاء المكتسبة عبر القرون الطويلة من استعباد الفلاحين واستغلال البلاد، كان واحدًا فقط من الحقوق التسلطية التي يملكها هؤلاء الإقطاعيون، فقد احتفظ النبلاء والإقطاعيون بحقوق عديدة أخرى، منها حق احتكار زراعة العنب وتصنيع النبيذ وبيعه، وحق احتكار إقامة المهرجانات التسويقية لمنتجاتهم، واحتكار اصطياد الطيور والأسماك والحيوانات في الغابات والبحيرات.

ولكن في جميع الحالات، فلم يكن هناك إجماع من الفلاحين على تأييد جهة ضد أخرى، فكان بعضهم يرى الجانب الإيجابي في تحقيق هذه المكاسب دون اللجوء إلى العنف، وأن الإمبراطور له الحق في أعناقهم في السمع والطاعة، وأن الإمبراطور هو الذي يوفر لهم الحماية والأمان، بينما هناك البعض الآخر الذي يرى أن الوقت قد حان لكي يستفيد الفلاحون من الحراك الجاري في المدن، وأنه من واجبهم ومصلحتهم الانضمام للثورة، ومن هؤلاء صدرت بعض أعمال العنف التي تمثلت في حرق قصور بعض الإقطاعيين، والاستيلاء على بعض الأراضي وحرق سجلات الضرائب، كما حدث في غرب ألمانيا.

ومن جانب آخر، كان هناك التخوف الشائع من ممارسات الراديكاليين الجمهوريين الذين كانوا يرفعون شعارات تأميم الأراضي الزراعية، أو رفع الضرائب عليها، وعليه، فقد كان هناك عدد من المظاهرات التي خرجت في الأرياف تنادي بسقوط الراديكاليين وتهتف بحياة الإمبراطور.

الفصل الثاني

الثورة المضادة

فرنسا:

فرنسا هي المؤثر الأكبر في سياسة أوروبا، فلا ننسى كلمة السياسي النمساوي ميترينخ التي ذكرناها سابقًا، حينما قال إنه «عندما تعطس فرنسا، فإن أوروبا تُصاب بالزكام»، فالثورة الفرنسية الأولى في عام ١٧٨٩م نشرت أفكارها وفلسفتها وهزت عروش أوروبا.

وكذلك فإن الثورة الفرنسية الثانية في عام ١٨٤٨م كانت هي الشرارة التي تبعتها ثورات الشعوب في بقية دول أوروبا، وتتميز فرنسا عن بقية دول أوروبا بأنها كانت منذ القدم دولة موحدة ذات شعب واحد ولغة واحدة، وإن كانت تخسر أجزاء من مناطقها الحدودية أو تكسب أجزاء إضافية، فإنها حافظت على أراضيها بشكل عام، ولذا فإن الثورة الفرنسية كانت بشكل واضح تهدف إلى الحريات والمساواة والديمقراطية، ونادت بإلغاء الملكية وإنشاء الجمهورية الفرنسية الثانية.

في أبريل كانت هناك انتخابات للمجلس الوطني، وفي هذه الانتخابات فاز المعتدلون والمحافظون بأغلبية المقاعد، فأذهلت هذه النتائج وأغضبت الراديكاليين الذين شعروا أنهم قد خسروا الثورة التي قاموا بها، وحاول الراديكاليون اقتحام المجلس والسيطرة عليه، ولكن القوات الحكومية تصدت للمتظاهرين ومنعتهم من دخول البرلمان.

وفي يونيو من العام ١٨٤٨م ولتنظيم الحكومة، قررت حكومة الثورة إلغاء مراكز الورش، التي كانت توفر فرص عمل للعاطلين من العمال، واقترحت بدلًا منها أنه يمكن للعاطلين عن العمل أن ينضموا للجيش،

فصبت هذه الخطوة الزيت على النار خصوصًا لدى العمال، الذين يمثلون الجناح الراديكالي من الثورة، والعمال يشعرون بأنهم هم من قدم الوقود للثورة منذ بدايتها، وأن المعتدلين والمحافظين سرقوا الثورة منهم.

وبدأ العمال والراديكاليون عمومًا في التواجد في شوارع باريس في محاولة للاستيلاء على المدينة، وبالتالي على الحكومة، وتم بناء الحواجز في الشوارع، وحيث إن الحكومة لم تكن تثق تمامًا بالحرس الوطني، فقد رأت الالتجاء إلى الجيش النظامي، فلم يجد المجلس الوطني بدًّا من الالتجاء إلى القائد العسكري لويس يوجين كافيناك (Eugene Cavaignac Louis) الذي كان وزيرًا للحرب، وكان من المؤيدين للنظام الجمهوري، وتم تعيين كافيناك رئيسًا للحكومة، وكانت تقدر أعداد العمال الثائرين بحوالي ثلاثين إلى ستين ألفًا.

واستطاع كافيناك السيطرة على الوضع الأمني من خلال استدعاء قوات الجيش من خارج باريس، وبالإضافة إلى القوات الموالية له في باريس، فقد نجح في أن يكون تحت قيادته قوات وصل عددها إلى ٥٠٠٠٠ جندي، وقد حاول العمال الراديكاليون أن يدافعوا عن مواقعهم في الشوارع، ولكنهم لم يكونوا ندًّا للقوات المدربة والمسلحة، فسقط آلاف من الضحايا حتى تمت السيطرة التامة على المدينة وفشلت ثورة العمال، ونتج عنها إبعاد الحركة الاشتراكية عن مكونات الثورة التي اعتبرتها عدوة لها، وكان هذا بداية تفكك الثورة، ونهاية التحالف بين القوى الليبرالية التي أسقطت النظام الملكي.

وبعد نجاحه في قمع ثورة العمال، قام المجلس الوطني بدعوة كافيناك ليتسلم كافة السلطات في الجمهورية إلى حين إعداد دستور جديد، وإجراء الانتخابات، وخلال الأشهر التي كان فيها كافيناك يمارس سلطاته كرئيس مؤقت للجمهورية، لم يستطع أن يتواصل مع الجماهير ولا أن يكسب شعبية بينها، ولم يحسن استغلال الوقت ليكوّن له قاعدة من المؤيدين السياسيين؛ إذ إنه كان مطمئنًّا بأنه لا منافس له حين تجري انتخابات الرئاسة.

وفي ديسمبر ١٨٤٨م وصلت الثورة إلى نوع من الاستقرار السلمي عندما تقرر أن تجري الانتخابات الرئاسية، وكانت الأمور تجري بأن يقرر المجلس الوطني بأن يكون النظام يتبع النموذج الرئاسي الذي يعطي رئيس الجمهورية سلطات تنفيذية أقوى من رئيس الوزراء.

وحدثت المفاجأة أن ترشح لتلك الانتخابات لويس نابليون، وهو ابن أخي نابليون بونابارت، والذي كان في المنفى طوال السنين الماضية، ولم يكن هناك ما يمنع من ترشحه، وكانت شعاراته خلال الحملة الانتخابية، هي العمل نحو تطبيق القانون والنظام والأمن بحزم، مع احترام الملكيات الخاصة، والالتزام بالنظام الجمهوري، هذه الشعارات، مع اسم نابليون الذي ما زال يشكل في ذهن المواطن الفرنسي الفترة الذهبية في تاريخ فرنسا عندما كانت في قمة قوتها العسكرية والاقتصادية.

كانت هي المعادلة الفاصلة التي رجحت كفة لويس نابليون في الانتخابات، فقد حصل على تأييد القوى الرجعية المضادة لكافيناك مرشح الجمهوريين، كما كسب أصوات العمال اليساريين الذين كانوا ضحايا كافيناك عندما قمع ثورتهم، كما حصل على أصوات الفلاحين في الأرياف الذين كانوا يأملون في أن يكون لويس نابليون مثل عمه فيعيد فرنسا إلى عظمتها، وأن يخفض الضرائب كما وعدهم.

وعندما جرت الانتخابات حصل لويس نابليون على خمسة ملايين ونصف مليون صوت من أصل المجموع، وهو سبعة ملايين ونصف مليون ناخب، وبذلك فقد فاز لويس نابليون بمنصب رئيس الجمهورية، وحسب الدستور، فإن مدة الرئاسة هي أربع سنوات تجري بعدها انتخابات جديدة، ولا يحق للرئيس المنتهية ولايته الترشح لولاية ثانية[١].

ولكن الدستور الذي أعطى الرئيس سلطات واسعة مهّد أيضًا لدكتاتورية الرئيس، ولذا فمع أن مؤيدي لويس نابليون كانوا من مختلف المشارب السياسية، إلا أن نابليون كان يميل دومًا إلى تطبيق سياسات محافظة وحتى رجعية في بعض الأحيان، وكان أول المؤشرات هو أنه بدأ عهد رئاسته بتعيين الوزراء من المحسوبين على الجناح المؤيد للنظام الملكي، وقام بتطبيق سياسة قمعية في منع الحريات وإغلاق النوادي السياسية، وخصوصًا تلك المحسوبة على اليسار، كما كانت كذلك مواقفه في السياسة الخارجية، فقد أمر القوات الفرنسية المتواجدة في إيطاليا أن تقاتل بجانب قوات البابا

(١) JONES, PETER, *THE 1848 REVOLUTIONS*, ESSEX, U.K.: PEARSON EDUCATION LIMITED, 1991.

ضد قوات الثورة الإيطالية، ولو أن هذا الموقف جاء بعد تردد، واتخذ هذا القرار دون الرجوع إلى المجلس الوطني ولا إلى الوزراء.

وقد لاقت هذه الخطوة ترحيبًا كبيرًا في أوساط عامة الشعب والبسطاء باعتبارهم من الكاثوليك الملتزمين، وهم بهذه الخطوة يساعدون البابا ضد أعدائه، ولكنه أيضًا طلب من البابا أن يقدم تعديلات وإصلاحات تشريعية في الإمارة البابوية إرضاء للقوى الليبرالية، ولكنه محليًّا قام أيضًا بإعادة سلطة الكنيسة على المدارس وذلك إرضاء للقوى المحافظة في فرنسا، وجرت انتخابات المجلس الوطني في عام ١٨٤٩م، وفاز فيها المحافظون بأغلبية كبرى في المقاعد، وكانت نكسة للقوى الليبرالية.

وفي يونيو ١٨٤٩م حاول الراديكاليون القيام بثورة شعبية تصحح المسار حسب معتقداتهم، وأعلنوا أن الرئيس الحالي غير شرعي ودعوا الشعب إلى ثورة عامة، ولكن لم يكن هناك ذلك التجاوب المؤثر، فكان من السهل قمع هذه الثورة واعتقال قادتها الذين لم يستطيعوا الهرب خارج فرنسا، وبذلك خلت الساحة السياسية للمحافظين في المجلس، ولكن لويس نابليون لم يكن يريد ولم يقبل أن يكون أداة في أيدي المحافظين؛ لذا بدأ في الخلاف معهم.

وفي العام ١٨٥١م قدم نابليون اقتراحًا بتعديل المادة الدستورية التي تنص على أن مدة الرئاسة هي أربع سنوات، داعيًا إلى أن يسمح له بالترشح لفترة رئاسية ثانية بدعوى أن أربع سنوات غير كافية للعمل الرئاسي، ولكن عند التصويت على تعديل المادة في المجلس الوطني لم يحصل المقترح على أغلبية الثلثين المطلوبة.

وعند ذلك قرر نابليون بالتوافق مع مستشاريه المقربين، أن يستولي على السلطة بالقوة، وتم الإعداد لذلك الانقلاب بسرية تامة، إذ تم استدعاء قادة عسكريين موالين لمعسكر نابليون من الجزائر وتكليفهم بقيادات عسكرية في العاصمة، وفي ليلة الأول من ديسمبر ١٨٥١م قامت فرقة من الجيش بالاستيلاء على المطبعة الحكومية، والقصر الحكومي، ومكاتب الجرائد، واحتلال النقاط الاستراتيجية في باريس.

واستيقظ الفرنسيون في اليوم التالي ليروا باريس مغطاة بمنشورات تعلن

حل المجلس الوطني والدعوة لانتخابات جديدة مع توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وفي ٣ ديسمبر كانت هناك محاولة لمقاومة الانقلاب، وخصوصًا من الليبراليين، وكان منهم الكاتب الكبير فيكتور هوغو، ولكن تم قمع هذه المحاولات بسرعة وبقوة، وتم اعتقال ٢٦٠٠٠ فرد، منهم أغلب الأعضاء السابقين في المجلس الوطني.

وأُصدر قانون رقابة صارم على الجرائد، بحيث إنه لا يسمح بنشر أي خبر أو رأي سياسي دون الموافقة المسبقة من الحكومة، وأن أي جريدة مخالفة تتعرض لتعليق رخصتها أو لإلغاء الرخصة نهائيًّا، وحتى يبيِّن نابليون أن انقلابه يعكس رغبة الشعب، فقد دعا إلى استفتاء عام في ٢٠ و٢١ من ديسمبر ١٨٥١م، ولكن بالطبع كانت هناك تعليمات لحكام المدن والقرى بأنهم سيقومون بنشر اسم كل من يقاطع الاستفتاء.

وجاءت النتيجة بموافقة سبعة ملايين ونصف مليون شخص مقابل رفض ستمائة وواحد وأربعين ألفًا، وبالطبع، فقد كانت هناك أصوات عديدة تشكك في النتائج، ولكن المهم أن لويس نابليون اعتبر هذه النتيجة تفويضًا من الشعب للحكم، وهكذا، فإن هذه الأساليب التي تتبعها الأنظمة لوضع غطاء من الشرعية على خطواتها نحو الدكتاتورية ما زالت فعّالة وتمارس بعد قرن ونصف.

وفي بداية ١٨٥٢م بدأ لويس نابليون بإعداد دستور جديد للبلاد، وفي هذا الدستور أصبح نابليون مباشرة رئيسًا للمرة الثانية ولمدة عشر سنوات قابلة للتجديد لفترات أخرى دون سقف، وأصبح الرئيس فقط هو المخول بإعلان الحرب، وتوقيع المعاهدات، واقتراح القوانين بدلًا من المجلس الوطني، كما قلّص إلى حد كبير من صلاحيات المجلس الوطني، وأعاد تنظيم الحرس الوطني الذي لم يكن يضمن ولاءه، كما فرض الرقابة على أساتذة الجامعة وعلى محتويات المواد التي يدرسوها.

وفي فبراير ١٨٥٢م جرت انتخابات المجلس الوطني بناء على الدستور الجديد، وكان هناك مرشحون محسوبون على الحكومة التي تساندهم وتدعمهم بكل وضوح، وفاز مرشحو الحكومة بغالبية المقاعد، وبذلك أصبح لويس نابليون يسيطر على الرئاسة والحكومة والمجلس، ولكن السلطة

المطلقة لم تكن لترضي هذه النفس الطموحة، فهو كان يطمح أن يكون إمبراطورًا مثل عمه نابليون بونابارت، وتحضيرًا لهذه الخطوة الكبيرة، فقد قام بجولة في أرجاء فرنسا.

وفي مدينة بوردو ألقى خطابًا أوضح فيه رؤية لفرنسا عظيمة ومشاريع ضخمة ولمستقبل باهر، ثم قال في خطابه: «هكذا أرى الإمبراطورية، إذا أعدنا الإمبراطورية إلى الوجود»، وكان هذا أول مؤشر علني على هدفه في إعادة إمبراطورية بونابارت، وبالفعل، فما إن عاد إلى باريس حتى كانت هناك أقواس النصر، واللافتات المكتوب عليها: «نابليون الثالث، الإمبراطور».

ولا شك أن هذه الإعلانات كان قد جرى الإعداد لها وتجهيزها من قبل ولم تأتِ عشوائية، وبدأت العجلة الإجرائية الشكلية لإعادة الإمبراطورية من خلال المجلس الوطني الذي اقترح القيام باستفتاء في نوفمبر ١٨٥٢م حول تعيين لويس نابليون إمبراطورًا، وجاءت النتيجة كما هو متوقع بـ٩٧٪ من الأصوات مؤيدة، ولا تعني هذه النتيجة أنه بالضرورة قد جرى تزوير أرقام الاستفتاء، فقد كان واضحًا من التغطية الإعلامية ودغدغة مشاعر المواطنين والتركيز على أحلامهم بالعودة إلى زمن الإمبراطورية الفرنسية العظمى، وتسخير أجهزة الدولة وإمكانيات النبلاء في تحسين صورة المستقبل إن أصبح لويس نابليون إمبراطورًا، وهكذا.

وفي نوفمبر ١٨٥٢م سقطت الجمهورية الثانية التي قامت من أجلها الثورة، وقامت في محلها الإمبراطورية الثانية، ولكن للحقيقة فقد قام لويس نابليون في فترة وجيزة بتحقيق إنجازات غير مسبوقة، واستطاع أن ينجز في فترة زمنية قصيرة ما لم تستطع الحكومات السابقة إنجازه في عقود من الزمن، فقد تم إنجاز أعمال ضخمة في مجال إصلاح البنية التحتية للبلاد.

وركز على إنشاء البنوك للمساهمة في تحريك الاقتصاد، وأنشأ الموانئ ومد السكك الحديدية في البلاد لتسهيل حركة الشحن التجاري والسفر، وهو الذي دعم مشروع قناة السويس، وأنشأ المحلات التجارية الكبرى، وبني في عهده برج إيفل، واستصلح الأراضي الزراعية، ودعم ربط العلاقات البحرية بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مما أنعش التبادل التجاري بين البلدين.

ولكن أضخم الأعمال في وقته كان إعادة بناء مدينة باريس، فقد كانت مكتظة بالسكان، وتفتقر إلى الخدمات العامة والساحات المفتوحة، ولم تكن فيها شبكة للصرف الصحي، ولم تتوفر المياه النظيفة للسكان، ولكي يحقق لويس نابليون حلمه في تطوير مدينة باريس وجعلها أجمل مدينة في العالم، فقد كلف يوجين هاوسمان للتفرغ لإعادة إعمار باريس، وأعطاه صلاحيات مطلقة.

وقام الإمبراطور بوضع خريطة كبيرة لوسط باريس في مكتبه لكي يدرسها كل يوم، وأصدر أمرًا بتوسعة المدينة لتشمل القرى المجاورة، وأدخل نظام شبكة أنابيب الغاز والإضاءة في الشوارع، وقام بهدم الآلاف من المباني القديمة لإنشاء تلك الشوارع العريضة التي تشتهر بها باريس الآن.

كما وضع أنظمة البناء التي حددت الارتفاعات والشكل المعماري لكل المباني في المدينة، مما حافظ على جمالها وتناسقها إلى يومنا هذا، وأنشأ المباني الجميلة مثل محطات القطار والمستشفى البلدي ودار الأوبرا التي تعتبر جوهرة معمارية حتى العصر الحديث، كما بنى العديد من الحدائق والساحات الخضراء المفتوحة لكل السكان، إذ كان هدف الخطة هو إنشاء حديقة في كل حي من أحياء المدينة.

وهذه الإنجازات هي التي خلدت ذكر لويس نابليون على مر العصور، وهي تثبت أن هذا الرجل الذي وإن جاء إلى الحكم من خلال تجاوزات على النظام الديمقراطي، إلا أنه حقق رؤيته في تخليد ذكراه، حتى وإن لم ينجح في تثبيت سلالة نابليون للاستمرار في الجلوس على عرش فرنسا، كما حقق الكثير من الإنجازات الخالدة لمصلحة بلاده بغض النظر عن أهدافه الشخصية(٢).

هذه النهضة والإنجازات حققت الرفاهية والتقدم في البلاد وأدت إلى الاستقرار، كما عززت استمرار الدعم الشعبي للإمبراطور حتى ولو كان دكتاتورًا، ولكن لويس نابليون كان يتطلع إلى تحقيق إنجازات خارجية

(٢) RICH, NORMAN, *THE AGE OF NOTIONALISM AND REFORM, 1850-1890*, NEW YORK: W.W.NORTON & COMPANY, 1977.

وعسكرية حتى يكون مثل عمه نابليون بونابارت، وقد تكون هذه الرغبة هي أكبر أخطائه التي حكمت بنهاية عهده، ولتحقيق حلمه في التوسع وفرض الهيمنة على جيرانه إثباتًا لقيام الإمبراطورية الفرنسية، فقد كان سريعًا في التدخل الخارجي كلما وجد الفرصة سانحة لذلك.

وفي العام ١٨٧٠ ـ ١٨٧١م كانت هناك الحروب الفرنسية البروسية، التي نتجت عنها هزيمة نكراء لفرنسا أدت إلى احتلال الأراضي الفرنسية وإسقاط الإمبراطور لويس نابليون، وبالتالي سقوط الإمبراطورية الثانية وإقامة الجمهورية الثالثة من خلال حكومة مؤقتة.

الفصل الثالث

الإمبراطورية النمساوية

استقرت مطالب الثورات في أرجاء الإمبراطورية النمساوية في توسيع المشاركة الديمقراطية، وفي العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ولكن غالبية أعضاء البرلمان كانوا متقبلين لوجود الملكية، على أن تكون الدولة ملكية دستورية.

وأما في المناطق ذات الشعوب غير الألمانية، فإنها لم تطالب بالانفصال عن الإمبراطورية، بل إنها قبلت بوجودها ضمن النظام الإمبراطوري على أن يكون لهم نوع من الحكم الذاتي، ولكن مع إعادة سيطرة جيش الملك فرديناند على الشوارع في فيينا، قام الملك بتشكيل حكومة جديدة من المحافظين، وأتم إعادة السيطرة على مدن شمال إيطاليا.

وفي بوهيميا (التشيك) كان قادة الحركات الوطنية التشيكية والألمانية من المعتدلين المطالبين بالملكية الدستورية ثابتين على ولائهم لآل هبسبورغ - ملوك النمسا، وكما حدث في فيينا وشمال إيطاليا، فقد تحركت القوات الموالية للإمبراطورية في براغ ونجحت في السيطرة على مدينة براغ، وتم إعلان قانون الطوارئ، وحل اللجنة الوطنية في براغ، وقد رحب المواطنون من أصول ألمانية بهذه الخطوات؛ لأنهم لم يكن لديهم بعد النظر ليروا أنهم سيكونون الوجبة القادمة للثورة المضادة.

وفي هنغاريا (المجر) كانت هناك حرب ضد الإمبراطور ونظامه يقوم بها الجيش الهنغاري، وقد استطاع هذا الجيش أن يدخل فيينا، التي سارع الإمبراطور ورجاله إلى الهرب منها، وقد لاقت القوات الهنغارية الترحيب من الراديكاليين باعتبار أن القوة الهنغارية هي القادرة على الوقوف في وجه قوات الإمبراطور.

وقد مهد هذا التطور إلى أن يسيطر الراديكاليون على مدينة فيينا، ولكن هذه السيطرة كانت لفترة قصيرة؛ إذ إن القوات الألمانية من بروسيا استولت على المدينة وأخلتها من الراديكاليين، وأعادت تسليم السلطة إلى الإمبراطور الهارب، ويفسر هذا التصرف من جانب القوات من بروسيا، بأن الدافع القومي الألماني هو الدافع لكي تتدخل قوات بروسيا في النمسا لتنقذ الإمبراطور.

ولكن أيضًا يمكن أن يجري التفسير بأن هذا التصرف هو انعكاس لوقوف الأنظمة المحافظة مع بعضها لمساندة بعضها البعض في وقت الخطر الحقيقي، حتى ولو كانوا على خلاف من قبل، إذ إن الأنظمة تنظر إلى أن سقوط أحدها سيشجع الشعوب في بلادهم على القيام بالمثل؛ ولذا فيجب أن يبيِّنوا للشعوب خطورة معارضة الأنظمة القائمة وعدم جدواها، وهذا يفسر تحالف النظام الروسي مع بروسيا في توفير الحماية للنظام النمساوي، ودخول القوات الروسية إلى الأراضي الهنغارية لقمع الثورة وإعادة سلطة الإمبراطورية النمساوية، علمًا بأن الشعب الهنغاري هو أقرب إلى الشعب الروسي منه إلى الألمان.

وأما هنغاريا نفسها، فقد أعلنت استقلالها التام عن الإمبراطورية النمساوية وأعلنت المباشرة في حرب للاستقلال ضد قوات الإمبراطورية، وعلينا أن نشير هنا إلى أن المقصود بهنغاريا في ذلك الوقت يشمل حدودًا أكبر مما هي عليه خريطة هنغاريا اليوم، فقد كانت تشمل العديد من الأقليات مثل الكروات والسلوفيك والرومانيين والصرب وغيرهم.

وكانت القومية الهنغارية تشكل ٦٠٪ من مجموع الشعب لدولة ما كان يُسمى هنغاريا في ذلك الوقت، وهذه القوميات الأخرى بدورها كانت تطمح إلى الاستقلال الذاتي، وكانت متقبلة أن تحظى بدرجة من الحكم الذاتي ضمن الإمبراطورية النمساوية الكبرى، ولكن لم يكن الحال كذلك، فقد كانت هذه القوميات أقليات مضطهدة قوميًّا في دولة هنغاريا؛ ولذا فقد تحالفت هذه القوميات مع القوات النمساوية والقوات الروسية في حرب هنغاريا كرهًا في الهنغار وأملًا بأن تكافئهم الإمبراطورية النمساوية عند انتصارها.

وفي يوليو ١٨٤٩م استطاعت القوات النمساوية المكونة من ٦٠٠٠٠ جندي أن تعبر الحدود الهنغارية من الغرب، وأن تصل العاصمة بسهولة وتحتلها، كما نجحت القوات الروسية وقوامها ٣٠٠٠٠ جندي أيضًا في عملياتها في الأراضي الهنغارية من الجهة الشرقية.

وفي أغسطس من العام ١٨٤٩م اتضحت معالم هزيمة هنغاريا النهائية، وهرب القائد الثوري كوسوث إلى الدولة العثمانية، ومنها إلى مختلف الدول في ذلك الوقت مناديًا العالم بالتعاطف مع الهنغاريين، ومبينًا القمع الذي يجري في هنغاريا على يد النمسا[1].

---

(١) ROBERTSON, PRISCILLA, *REVOLUTIONS OF 1848, A SOCIAL HISTORY*, PRINCETON, NEW JERSEY, U.S.A.: PRINCETON UNIVERSITY PRESS, 1982.



الفصل الرابع

بروسيا

بعد أحد عشر شهرًا من النقاش توصل البرلمان إلى صيغة لتوحيد ألمانيا تحت سلطة دستور ديمقراطي، على أن يكون القيصر وليم فريدرك الرابع ملكًا دستوريًا، لم يصل هذا التصور إلى الصيغة المثالية التي كانت تطمح لها الثورة، ولكن الطبقة الوسطى لم تكن تعارض استمرار الملكية على أن يكون الملك رمزًا وذا صلاحيات محدودة.

وفي التصويت نجح المشروع بأغلبية بسيطة وتم إقراره، ولكن الملك وليم رفض قرار البرلمان، وقد شكّل موقفه هذا تحولًا عن فكره السابق الراغب في التغيير، فبعد شهور من متابعة الأحداث في البلاد وهو مهمش، أصبح رافضًا لأن يكون ملكًا خاضعًا لسلطة الشعب، فهو كان مؤمنًا بأن له الحق الإلهي في أن يكون هو المسيطر على الشعب وليس العكس.

وفي مارس من العام ١٨٤٩م، أرسل القيصر الجنود الموالين له إلى برلين واستطاعوا السيطرة عليها، وبعدها بدأت الثورة في البرود والتفكك، وبعد مرور ذلك الوقت لم تظهر الطبقة العاملة أي رغبة في القتال، وظلت قوات القيصر تلاحق قوات الثوار من مدينة إلى أخرى، حتى جاءت الهزيمة النهائية لقوات الثوار في مدينة بادن في يوليو ١٨٤٩م، وبهذه الهزيمة انتهت ثورة الشعب في ألمانيا.

وباختصار شديد واختزال لكثير من العوامل، فإن فشل الثورة يعود إلى وجود فئتين من الشعب يتفقان على الرغبة في التخلص من الظلم، ولا يوجد غير ذلك، فلم تكن للثورة قيادة محنكة ذات خبرة تمثل مختلف الفئات، ولم تكن هناك أهداف واضحة للثورة متفق عليها، ولم يملك القادة الخبرة للوصول بسرعة إلى اتفاقات تضمن استمرار زخم الثورة، فقيادة الثورة

تصدى لها المثقفون من الطبقة الوسطى الذين لم يقدموا أي اعتبار لأفراد الطبقة العاملة، الذين هم في الحقيقة المقاتلون في الميادين، كما أن العمال لم يكونوا مستوعبين بوضوح لماذا المثقفون يدفعونهم للقتال.

ويضاف إلى ذلك أن طبقة العمال نفسها كانت في الحقيقة منقسمة، فهي لم تكن طبقة واحدة متجانسة، بل كانت هناك اختلافات بينهم بما أوجد طبقات داخلية على حسب مهنهم وأعمالهم، وعلى سبيل المثال، فعمال المصانع، وهم يمثلون الطبقة الجديدة ذات الأهمية الخاصة في المجتمع خصوصًا في بداية الثورة الصناعية في أوروبا، لا يرون أنفسهم في الطبقة نفسها مع العمال ذوي الحرف اليدوية، وبذلك لم تتحقق نبوءة ماركس بأن البروليتاريا ستتوحد لتقوم بثورتها التاريخية، وهذا يرجع إلى غياب وجود قيادة عمالية تلتف حولها جميع فئات العمال، وبذلك أصبحت قيادة الثورة حكرًا على الليبراليين المثقفين.

وبعد أن انشغل المثقفون بالمناقشات الدستورية وجد العمال أن آمالهم بانتهاء معاناتهم لن تتحقق وليست على أولويات اهتمامات الطبقة المثقفة، ولكن مع ذلك، فقد كان هناك من يحاول أن يُسقط نظرية الاشتراكية على الدور الذي قام به العمال في الثورة، وفي العام ١٨٤٨م أصدر كارل ماركس وفريدريك إنجلز كتابهم الشهير عن الشيوعية، ولكن الحقيقة أن نظرية ماركس وإنجلز لا تعكس وضع العمال وقناعاتهم، فالعمال لم يشاركوا في الثورة بداع عقائدي، ولكنها كانت ردة فعل على الوضع الاقتصادي المأساوي الّذي كانوا يعيشون فيه.

فشل الثورة في تحقيق أهدافها وفي استمرار بقائها يمكن أن يعزى إلى ضعف تحرك الطبقة الوسطى وبطئها من ناحية، والانقسام في الطبقة العاملة، مما أتاح للرجعية الملكية أن تنظم صفوفها وتأخذ المبادرة على الأرض وتسحق الثورة بعد عام واحد.

كانت بروسيا تمثل القوة العسكرية ذات الكفاءة العالية في أوروبا، وهي وإن لم تكن إمبراطورية متمددة ومسيطرة على شعوب أخرى بأكملها، فإنها كانت مملكة متماسكة صلبة من الداخل والخارج، وذلك على النقيض من الإمبراطورية النمساوية، التي كانت متمددة وذات صيت عالٍ في أوروبا،

ولكن ضعفها الأساسي كان في مكوناتها، فهي كانت خليطًا من عدة الشعوب، ولذا فهي كانت قابلة للسقوط والتفتت، بينما كانت بروسيا قوية وصالحة لتكون نواة الوحدة والقوة الألمانية المستقبلية، وهكذا فقد تصدت بروسيا إلى ثورات الشعوب وقادت الثورات المضادة.

وفي خريف ١٨٤٨م كانت الأحداث السياسية في بروسيا ما زالت تسير نحو تشكيل مملكة دستورية، وكان الخلاف الأكبر مع المؤسسة العسكرية البروسية، والعسكر في بروسيا كان لهم الدور الأكبر في الدولة، فهم نواة ما اشتهرت به ألمانيا من الانضباط العسكري، وكان ولاء العسكر الأول والأخير للملك ولا غير؛ ولذا فعندما أصدر البرلمان قرارًا في ٩ أغسطس ١٨٤٨م يطالب العسكر بالتعاون لتطبيق وضع دستوري قانوني، قوبل هذا القرار في ديوان الملك والعسكر على أنه طعن في سلطة الملك على الجيش.

وعليه، فقد اضطرت الحكومة الليبرالية لتقديم استقالتها في ٨ سبتمبر ١٨٤٨م، وظهرت دعوات شعبية إلى الملك لإنقاذ البلاد من الراديكاليين، وهاتان الحالتان، حيث ضمن الملك ولاء العسكر المطلق له، ووجود تأييد شعبي أيًا كان مقداره ومصدره لتحرك الملك، أعطيا الملك الثقة بأنه يستطيع أن يتحرك ضد البرلمان الليبرالي، وكخطوة أولى قام بتعين وزير مختص بالتوسط بين الديوان الملكي والبرلمان، وقد حاول هذا الوزير بإخلاص للتوصل إلى صيغة وسطية ترضي الطرفين، ولكن ظهر أن الملك والبرلمان يتجهان لا محالة إلى التصادم.

وفي أكتوبر ناقش البرلمان تفاصيل الدستور، واختلف الليبراليون والمعتدلون مع المحافظين على عدة نقاط، منها حول التوجه لإلغاء الصياغة الخاصة بصفة الملك وربطها بمبدأ «أن مشيئة الملك من مشيئة الله»، كما اعترض المحافظون على توجه البرلمان لإلغاء ألقاب النبلاء، وإلغاء عقوبة الإعدام، وفي الوقت نفسه كانت القوى المحافظة تعيد ترتيب صفوفها، حيث تم إنشاء منظمة باسم «الملك والأرض الأم» لتكون واجهة شعبية لقوى النظام القديم.

وكانت أهداف هذه المنظمة هي إلغاء المكاسب التي حققتها ثورة

مارس ١٨٤٨م، والمطالبة بحل البرلمان، وإعادة سلطة الملك المطلقة إلى عهدها السابق، كما إنهم كانوا ضد توحيد الممالك الألمانية في دولة واحدة كما كانت تنادي بها الثورة، بل إنهم كانوا يسعون إلى إبقاء وضع بروسيا مملكة قائمة بذاتها، وبدأوا في تجنيد الفلاحين للظهور في مظاهرات تنادي بهذه الأهداف، وتلوح بعلم بروسيا الأسود والأبيض بدلًا من علم الثورة الأسود والأحمر والذهبي الذي يرمز إلى ألمانيا الكبرى كدولة موحدة، كما أسسوا جريدة ذات توجه محافظ متطرف لنشر هذه الأفكار.

وكان أحد كتاب هذه الجريدة أوتو فان بسمارك (١٨١٥ ـ ١٨٩٨م)، الشخصية التي أصبحت فيما بعد من أبرز الشخصيات السياسية في تاريخ ألمانيا، وكان في ذلك الوقت شابًا ويمثل الجيل الجديد من المحافظين الذين فهموا ضرورة استخدام الجماهير الشعبية كالفلاحين وفائدتهم لتعزيز قوة القوى الرجعية، أما الكبار من القوى الرجعية، فقد كانوا يستنكفون عن أن يكونوا في جبهة واحدة مع الفلاحين والغوغاء كما يسموهم، ومن مفارقات التاريخ، أن بسمارك بعد ذلك أصبح بطلًا قوميًا بسبب دوره الرئيس في توحيد ممالك ألمانيا في دولة واحدة.

وفي نهاية ديسمبر ١٨٤٨م أعلن البرلمان الألماني الموحد وثيقة الحريات الأساسية والمحصنة ضد أي تعديل عليها من أية جهة كانت، وكانت هذه الوثيقة تضمن الحريات الشخصية للمواطنين، والمساواة أمام القانون، وإلغاء الألقاب الأرستقراطية، وحرية المعتقدات الدينية، وحرية التعليم والإعلام والرأي، وفصل السلطات وخصوصًا القضاء عن تأثير السلطة السياسية فيه، وحماية حقوق الأقليات، وكانت هناك ردود فعل متفاوتة من الإمارات والممالك الألمانية تجاه هذه الوثيقة، فالبعض تقبلها كما هي، مثل إمارة ورتمبرغ، وإمارة بادن، وإمارة هيس ـ دارمستاد، بينما رفضت ممالك أخرى مثل بروسيا والنمسا وبافاريا اعتماد الوثيقة.

وكان الهدف الأول للثورة هو تحقيق وحدة الأراضي الألمانية، فقد كانت هناك مفاوضات وتنازلات بين الأطراف السياسية توصلت في النهاية إلى أن تكون ألمانيا مملكة دستورية، ونظرًا لرفض النمسا أن تكون ضمن الاتحاد الألماني، فقد اتفقت الأطراف السياسية على أن يكون ملك بروسيا ملكًا للاتحاد الألماني وسلالته من بعده.

وفي مارس ١٨٤٩م تم إقرار الدستور المقترح من البرلمان، ومن ثمَّ إقراره من ثمانٍ وعشرين إمارة ومملكة ألمانية مع رفض ثلاث إمارات، وهي هانوفر وبافاريا وساكسوني، وفي اليوم التالي تم انتخاب ملك بروسيا الملك فريدريك وليم الرابع إمبراطورًا للاتحاد الألماني.

ولكن الملك فريدريك كان مترددًا في قبول المنصب بسبب اعتراضه على تقليص سلطاته، وكان يستهزئ بالتاج الذي يقدمه له عامة الشعب، فكان يقول في مجلسه الخاص ما معناه أن هذا التاج يجعله رئيس الجزارين والخبازين، نسبة إلى عامة الشعب، وكان يقول إن الشعب يريد أن يضع طوق كلاب حول عنقي ليربطني بالثورة، كما إنه لم يكن مقتنعًا بوجود الدستور، وكان يقول: «الدساتير هي أوراق تقف بين الرب الذي يضع الملوك وبين الشعب».

وفي ٣ أبريل ١٨٤٩م أعلن الملك فريدريك رفضه الرسمي لمنصب إمبراطور ألمانيا الموحدة، ودعا الأمراء والملوك الألمان الآخرين لقمع الحركات الديمقراطية، وقد حاول بعض الراديكاليين أن يقوموا بثورات محلية في عدد من الإمارات، ولكن سرعان ما تم إحباطها وقمعها بمساعدات عسكرية من بروسيا للإمارات الألمانية[١].

(١) RAPPORT, MICHEAL, *1848 YEAR OF REVOLUTION*, NEW YORK: BASIC BOOKS, 2009.



الفصل الخامس

إيطاليا

كما ذكرنا سابقًا في الكتاب فإن إيطاليا في عام ١٨٤٨م كانت مقسمة إلى عدة ممالك وإمارات، كما كانت أجزاؤها الشمالية بما فيها مدن ميلانو والبندقية جزءًا من الإمبراطورية النمساوية، وكان من أهم أهداف الثورات الشعبية ومطالبها في إيطاليا هو توحيد كل أراضي إيطاليا ضمن دولة واحدة أو اتحاد فيدرالي واحد، وقد تكالبت القوى الرجعية في مختلف أنحاء إيطاليا لقمع هذه الثورات، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه.

شمال إيطاليا:

منذ العام ١٨١٥م كانت مناطق الإمارات الإيطالية الشمالية تعتبر من ضمن أراضي الإمبراطورية النمساوية، ولكن بالنسبة إلى الإيطاليين، فإن النمسا هي دولة محتلة، وينظرون إلى آل هبسبرغ باعتبار أنهم حكام أجانب، ولذا فقد بادرت القوى الإيطالية المختلفة إلى إعلان الثورة على الإمبراطورية النمساوية، وخصوصًا في ميلانو والبندقية، كما كانت هناك ثورات على الحكم المحلي الذي كان خارج نطاق الإمبراطورية النمساوية مثل روما ونابولي.

وأعلنت مملكة سردينيا في الجانب الشمالي الغربي من إيطاليا الحرب على النمسا، وأرسلت الجيوش لمساعدة الثورة، وكانت الإمبراطورية في وضع سيئ وعلى استعداد لقبول شروط سردينيا في التنازل عن أراضٍ لها لكي توقف الحرب على ممتلكاتها في إيطاليا، ولكن القائد النمساوي الماريشال راديتزكي نصح الإمبراطور بعدم الاستجابة لطلبات سردينيا، مؤكدًا على قدرته العسكرية على السيطرة على الأوضاع، فكان أن استجاب الإمبراطور إلى رئيس أركانه، الذي له مكانة عالية بسبب أدائه العسكري في حرب نابليون في عام ١٨١٣ ـ ١٨١٤م.

وبالفعل حقق المارشال راديتزكي وعده وهزم سريدينيا وأعاد فرض سيطرة الإمبراطورية النمساوية على ميلانو وعلى البندقية، وبذلك أنهى بقوة السلاح ثورات الشعوب في الإمارات الإيطالية الشمالية[١].

جنوب إيطاليا: مملكة الصقليتين:

الاسم الرسمي للمملكة في جنوب إيطاليا هو مملكة الصقليتين، وفي بعض المراجع الإنجليزية يشار إليها بمملكة نابولي، وهي كانت من أكبر الممالك في إيطاليا قبل توحيد إيطاليا، وهي ناتجة من اندماج مملكة صقلية مع مملكة نابولي، التي كانت قائمة في الفترة بين ١٨١٦ إلى ١٨٦٠م.

بدأت الثورة الشعبية في عام ١٨٤٨م على خلفية الحرب ضد القوات النمساوية التي كانت تحتل شمال إيطاليا، فقد تحرك الراديكاليون في نابولي وبتعاطف من أعضاء البرلمان في المملكة مطالبين الحكومة والملك بإرسال قوات لمساعدة الثوار الإيطاليين في الشمال في حربهم لطرد القوات النمساوية من الأراضي الإيطالية، كما شملت مطالب الثوار تعديل دستور المملكة لإعطاء البرلمان المزيد من الصلاحيات، خصوصًا في أمور الحرب.

وكان رد فعل الملك فرديناند في مايو ١٨٤٨م هو تحريك قوات موالية له إلى نابولي للضغط على الثوار، وسرعان ما بدأت المواجهة المسلحة في الشوارع بين الطرفين، والتي حسمتها القوات الموالية للملك لصالحها، وردًّا على ذلك استقال الوزراء الليبراليون من حكومة المملكة، فما كان من الملك إلا أن استبدل بهم وزراء ذوي اتجاهات محافظة متوافقة مع توجهاته، ولكن تحركات الملك لم تكن حاسمة في إعادة الحياة السياسية إلى ما قبل ثورة ١٨٤٨م، فقد استمرت النوادي السياسية الليبرالية في نشاطاتها.

كما استمرت المظاهرات الشعبية في الخروج ضد الملكية في نابولي وفي الأرياف، وكذلك استمر البرلمان في عمله مع أنه لم يعد يملك تلك السلطات ولا التأثير الذي كان يهدف إليه، وأما القوات الملكية فهي بدلًا

---

(١) ROBERTSON, PRISCILLA, *REVOLUTIONS OF 1848, A SOCIAL HISTORY*, PRINCETON, NEW JERSEY, U.S.A.: PRINCETON UNIVERSITY PRESS, 1982.

من التدخل لمساعدة إخوانهم الإيطاليين القوميين في الشمال، فإنها كانت مشغولة طوال الفترة المتبقية من العام ١٨٤٨م حتى العام ١٨٤٩م في تثبيت سلطة الملك على أجزاء المملكة.

وبذلك انتهى الدور الرسمي للثورة الشعبية في نابولي وصقلية، ولكنها لم تنتهِ تمامًا، فقد استمرت الحركات الليبرالية في عدة مناطق من المملكة، وعلى أية حال، فإن هذه المملكة، وإن كانت واسعة في المساحة في جنوب إيطاليا، إلا أنها لم تكن ذات تأثير كبير في الأوضاع في أوروبا، وهي من الممالك على هامش الدول الأوروبية(٢).

الدولة البابوية:

بعد قيام الحكومة الثورية في روما والإمارات البابوية التابعة لها بإعلان الجمهورية، تحركت القوى الرجعية لإفشالها، ولإعادة البابا بيوس التاسع إلى عرشه، وبسبب الوضع الديني الخاص لهذه الدولة القائمة على المؤسسة الدينية، فقد أصبح العامل الديني في النزاع في روما أوضح منه في المناطق الأخرى، وبعدما أن استعادت القوى الرجعية توازنها بعد الصدمة الأولى للثورة.

بدأت تلك القوى في محاربة الثورة والبحث عن التحالفات لاستعادة الدولة من الثورة، واستخدم رجال الدين سلاحهم الخاص بهم، وهو الدين، فكان أن نشر رجال الكنيسة الكاثوليك فتوى بلعن كل من يشارك في الانتخابات البرلمانية التي دعت إليها الحكومة الثورية في روما وخروجه من رحمة الله، كما بدأت الكنيسة في تحريك الفلاحين البسطاء المؤمنين في الأرياف ضد الحكومة الثورية، فقام بعض هؤلاء البسطاء بإسقاط أعلام الثورة ورفع أعلام البابوية على الكنائس.

وكانت ردة فعل مليشيات الثوار عنيفة في قمع مظاهر العداء للثورة، وتصاعدت الأفعال وردود الأفعال، حتى اقتربت الأوضاع من قيام حرب أهلية حقيقية، وكما حدث في الإمارات الشمالية من إيطاليا، حيث تدخلت

---

(٢) COOK, BERNARD, "TWO SICILLIES, KINGDOM OD, 1848-1849." 2004, *OHIO EDU.*

القوات النمساوية في الإطاحة بالثورة وإعادة القوى الرجعية، كذلك بحثت القوى الرجعية عن الجهة الأنسب في التدخل العسكري لإعادة البابا إلى عرشه، ومعه المؤسسة الدينية للحكم، وكان الاختيار الأنسب هو فرنسا.

في تلك الفترة، في أوائل ١٨٤٩م كان لويس نابليون بونابارت رئيسًا لفرنسا، وكانت حكومته مكونة من وزراء ذوي توجهات محافظة ورجعية، ولذا فلم يكن هناك أي تعاطف مع الحكومة الجمهورية في روما، بل إن الوزراء في فرنسا كانوا يضغطون على الرئيس لويس نابليون بأن يرسل القوات الفرنسية للإطاحة بحكومة الجمهورية وإعادة النظام البابوي في روما.

ومع أن لويس نابليون لم يكن جمهوريًا، إلا أنه كان متعاطفًا مع طموحات الشعب الإيطالي في تحقيق وحدة التراب الإيطالي، خصوصًا وأنه في أيام شبابه في عام ١٨٣٠م كان لاجئًا في إيطاليا وشارك في الانتفاضة في روما ضد البابا، وفي منتصف شهر أبريل ١٨٤٩م أمر الرئيس القوات الفرنسية بالتحرك إلى روما، ولكن من دون أوامر واضحة بالتدخل العسكري، ولذا فقد كان هناك غموض في مهمة هذه القوات، هل هي لمساندة الحكومة الجمهورية في روما ضد أي هجوم متوقع من القوات النمساوية؟ أم هي آتية لسحق الجمهورية وإعادة البابا؟

ولعدة أسابيع لم تصدر الأوامر للقوات الفرنسية بالقيام بأي عمل عسكري، ولكن وتحت الضغوط المستمرة من القوى الرجعية، قام لويس نابليون في شهر يونيو أخيرًا بتوجيه الأوامر لقواته بالتحرك لسحق حكومة الثورة وإعادة البابا للحكم، وكان هناك تحرك من القوى الجمهورية في فرنسا في محاولة للضغط على الرئيس لتغيير موقفه، ولكن لم يكن للقوى الليبرالية ذلك الحضور الكثيف في الشارع، ولا العدد المؤثر في البرلمان ولا الحكومة؛ ولذا فقد كان من السهل قمع محاولاتهم وملاحقتهم وسجن قادتهم.

لم يكن هناك تنسيق عسكري بين القوى الرجعية الكاثوليكية والمهتمة بسحق الجمهورية في روما وإعادة البابا إلى عرشه، بل كان هناك في الحقيقة تنافس وكراهية تقليدية، فقد كان الفرنسيون لا يستسيغون أن تدخل القوات النمساوية روما وتسجل إعادة البابا لصالحها، وكذلك كان الحال بالنسبة إلى

القوات الإسبانية التي كانت تتأهب للقيام بحملة عسكرية لمهاجمة الجمهورية، وأيضًا قوات مملكة نابولي التي كانت متأهبة للهجوم على روما.

وفي يونيو قامت القوات الفرنسية بمحاصرة روما لمدة شهر، وكانت القوى الجمهورية في روما بقيادة الثائر الإيطالي الشهير غاريبالدي، وإن لم تكن قواته ندًا للقوات الفرنسية النظامية، ولكن مع ذلك فقد تكاتف أبناء المدينة للدفاع عنها وتحملوا ضربات المدافع الفرنسية على رؤوسهم، وكان من الممكن أن ينجح أبناء المدينة في الدفاع لو كانت لديهم إمكانيات مواصلة الدفاع؛ إذ إن الفرنسيين أنفسهم كانوا في وضع سيئ من طول الحصار والتعرض لوباء الملاريا، مع إمكانية تدخل الحكومة الإنجليزية لاقتراح حل وسط لإنهاء القتال، ولكن لم يستطع الثوار وبمؤازرة أهل المدينة من الاستمرار أكثر مما قاموا به.

وفي ليلة ٢١ يونيو استطاعت القوات الفرنسية أن تقتحم إحدى بوابات المدينة وأن تدخل المدينة، واستمر القتال والمناوشات في عدة مواقع داخل المدينة لثمانية أيام أخرى، وأما غاريبالدي فإنه لم يقبل الاستسلام وصمم على مواصلة القتال من مواقع أخرى، فجمع الراغبين من المقاتلين الذين بلغ عددهم ثلاثة آلاف وغادر المدينة ومعه زوجته البرازيلية التي كانت تقاتل معه في كل مراحل كفاحه، ولاحقته القوات الفرنسية للقضاء عليه.

وكان غاريبالدي يأمل في الوصول إلى ساحل البحر الشرقي ليبحر إلى البندقية، وعندما وصل الساحل كان قد تبقى من قواته ثلاثمائة مقاتل فقط؛ إذ إن الباقي قد تشتت وذاب وسط سكان الأرياف، وفي البحر اعترضته البحرية النمساوية، فاضطر إلى النزول للشاطئ والاختباء في الأدغال، وهناك توفيت زوجته وجنينها الذي في بطنها من حمى الملاريا، ولكنه أخيرًا استطاع أن يفلت من ملاحقة القوات النمساوية، وأن يصل إلى جنوا حيث سُجن لفترة ثم تم نفيه خارج الأراضي الإيطالية، وبقي متنقلًا من مكان لآخر لمدة عشر سنوات خارج بلاده، حتى عاد بعدها إلى إيطاليا منتصرًا(٣).

وبسقوط روما في أيدي القوات الفرنسية سقطت الجمهورية وأعلن

---

(٣) "THE EUROPEAN REVOLUTIONS OF 1848-REACTIONARY AFTERMATH." n.d, AGE OF THE SAGA.ORG.

القائد الفرنسي عودة الحكم البابوي إلى روما، وقد حاول لويس نابليون أن يُصلح بعض الأمور؛ إذ إنه ضغط على البابا للمحافظة على عدد من الإصلاحات السياسية التي أدخلتها حكومة الثورة في عام ١٨٤٨م، وكتب إلى البابا: «إن الجمهورية الفرنسية لم ترسل جيشًا إلى روما لقمع الحريات في إيطاليا، ولكن لتنظيم هذه الحريات ومنع التطرف فيها».

ولكن البابا بويس كان متعنتًا في موقفه وأصر على ملاحقة كل من شارك في الثورة ومعاقبته، بلا مجال للعفو والتوافق، ورفض العودة إلى روما إلا بعد أن أصدر إعلانًا أعاد فيه سلطاته المطلقة، وتمت ملاحقة كل أوجه المعارضة والحريات.

وعاد البابا إلى روما في أبريل ١٨٥٠م، وبذلك انتهى فصل مهم من فصول الحركة الثورية في أوروبا، وهذا التدخل السافر من القوات الفرنسية لإسقاط الجمهورية أعطى الضوء الأخضر والغطاء للقوى الرجعية الأخرى، وخصوصًا حكومة النمسا وحكومة بروسيا، للتدخل العسكري المباشر لإسقاط أنظمة جمهورية أخرى.

الفصل السادس

الشعوب السلافية

وكما قامت الثورات ذات التوجه القومي في عدد من دول أوروبا الغربية من أجل الوحدة؛ كتلك التي حدثت في الإمارات الألمانية والإمارات الإيطالية؛ كذلك قامت مختلف الشعوب السلافية مثل التشيك، والصرب، والأوكرانيين، والبلغار، والكروات، والسلوفينيين، والبوسنيين، وشعب روسيا البيضاء أو بلوروسيا كما يطلق عليها، بمحاولة للتنسيق ومناقشة إمكانيات الوحدة بين شعوب القومية السلافية.

وفي يونيو ١٨٤٨م عقد مؤتمر في براغ من ممثلي عدد من هذه الشعوب، ولكن أغلب الحضور كانوا من التشيك، وقد ناقش المؤتمر طموحات الشعوب السلافية، ولكن تحت مظلة حكم آل هابسبورغ، باعتبار أن وجود كيان قوي مثل الإمبراطورية النمساوية يشكل ضمانة لحماية شعوب وسط أوروبا، وكانت أغلب قيادات المؤتمر من القوميين المعتدلين.

وقد يتساءل الباحث لماذا غاب الروس وهم أيضًا من الشعوب السلافية عن المشاركة؟ وكذلك لماذا فضل أعضاء هذا المؤتمر أن تكون وحدتهم تحت سلطة عائلة مالكة من العنصر الجرماني، بدلًا من التوجه نحو عائلة رومانوف التي كانت تحكم روسيا وهي من العنصر السلافي؟

وإن كانت هذه النقطة التاريخية بحاجة إلى بحث خاص، فإن الإجابة قد تكون مبنية على أن هذه الشعوب في ذلك الوقت كانت خاضعة تحت سلطة الإمبراطورية النمساوية، وكذلك أن النظام القيصري الروسي كان متشددًا في الرجعية والتسلط، ولذا فلا شك أن الأعضاء رأوا أنه سيكون من الأسهل والأسلم بالعواقب لو توجهوا نحو عائلة آل هابسبورغ المتحضرة بهذه الدعوة، ولكن في النقاط المفصلية في التاريخ تجري الأحداث خارج

نطاق التخطيط، ففي الفترة نفسها التي كان يُعقد فيها المؤتمر بكل هدوء وتوافق، بدأت مجموعات شبابية بالخروج في مظاهرات كثيفة في المدينة براغ تنادي بالحرية والاستقلال القومي.

وفي يونيو ١٨٤٨م في ذلك المؤتمر كانت القوى العمالية تشكل ثقلًا سياسيًّا مؤثرًا وواضحًا، واقتنص المحافظون وجود العمال بشكل ظاهر، فبدأوا في إثارة مخاوف عامة المواطنين وخاصة الطبقة الوسطى والمثقفين، ونشروا المخاوف من سيطرة العمال على أمور البلاد وتفردهم بالسلطة والفوضى التي يمكن أن يثيروها في البلاد واستيلائهم على المصانع والمتاجر، وفي الوقت نفسه وسواء بتنسيق مسبق أم من دون تنسيق، فقد كان وزير الحربية في الحكومة الإمبراطورية يخطط لشن حرب شاملة على الحكومات الثورية لسحقها في الشرق وفي الغرب، ففي الغرب كان الجيش الإمبراطوري يسحق الثوار في شمال إيطاليا ويحقق انتصارات على الحكومات الثورية في ميلانو والممالك المساندة لها.

وأما في الشرق، وهي منطقة بوهيميا فقد قرر الوزير تكليف الأمير المارشال ألفريد ويندسكراتز ليتسلم قيادة القوات الإمبراطورية في براغ، وقد جاء هذا الاختيار بناء على خبرة هذا النبيل في الميدان العسكري خلال الحروب مع نابليون، وكذلك - ويمكن أن يكون هذا هو الأهم - موقفه الرجعي المعلن تجاه ثورات الشعوب، فهو كان من أشد المعارضين للتنازلات التي قدمتها فيينا للثوار في براغ في مارس ١٨٤٨م والتي كانت بتوصية ودعم من الحاكم السابق رودولف ستودين، وكان عداؤه للثوار كافة سواء كانوا متطرفين أم معتدلين، وموقفه هذا لم يأتِ من فراغ، حيث سبق له أن قاد حملة عسكرية لسحق اضطرابات قام بها العمال في براغ في عام ١٨٤٤م.

ولذا فكل هذه المؤشرات تكاد تؤكد أن اختياره لم يكن عشوائيًّا، وإنما جاء ليقوم بسحق الثورة دون أي تنازلات وأن يتم ذلك بالقوة المفرطة، وحال وصول المارشال إلى مركز القيادة في براغ، بدأ في إظهار التواجد العسكري في المدينة، فضاعف من أعداد العسكر، وكثف الدوريات العسكرية في شوارع المدينة، ونصب المدافع على المرتفعات المطلة على

وسط المدينة، وكانت هذه المظاهر العسكرية مستفزة للمواطنين ومثيرة للمشاعر القومية، وقد تفاعلت الصحافة مع هذه المظاهر من خلال دعوة الجنود إلى عدم طاعة الأوامر في ضرب المواطنين، وإلى تقديم السلاح والذخيرة إلى الحرس الوطني والمليشيات الشعبية بدلًا من توجيهها إلى صدور المواطنين.

وفي ١٠ يونيو من العام ١٨٤٨م تم تنظيم حفل تحت مظلة الوحدة السلافية، ووجهت الدعوة إلى الأطراف كافة بما فيهم الليبراليون التشيك وكذلك إلى القائد العسكري المارشال ألفريد وإلى حاكم بوهيميا الجديد ليو ثون، ومرَّ هذا الحفل بسلام، ولكن بعد يومين، في ١٢ يونيو، وبعد أداء القداس أمام تمثال القديس وينسلاس في براغ، خرجت مظاهرة شملت أعدادًا كبيرة من الطلبة والعمال وأفراد الحرس الوطني وأفراد المليشيا التشيكية، وكانت شعارات المتظاهرين تنادي بعزل المارشال ألفريد.

وحدث خلال مسيرة المظاهرة أن تلاقت الحشود المتظاهرة مع وفد يمثل الجالية الألمانية في بوهيميا، والذي قد خرج للتو من مقابلة المارشال ليعبروا فيها عن دعم الجالية الألمانية له ولقواته وأساليبه، فحدثت المواجهة بين الطرفين وتدخلت مليشيا الجالية الألمانية في العراك ووضع كل جانب المتاريس في الشوارع الخاصة بالأحياء التي تقطنها كل قومية، واستمرت المعارك لمدة ستة أيام، وقام بعض أفراد القوة الشعبية التشيكية باختطاف الحاكم واحتجازه.

ومما زاد في تأزيم الأمور أنه وخلال المواجهات انطلقت رصاصة طائشة وأصابت زوجة الحاكم النمساوي الأمير المارشال ألفريد فيرديناند فقتلتها، وهذا أدى إلى المزيد من غضب الأمير، فأصدر المارشال الأوامر بتحرك قواته للسيطرة على المدينة، ولم تكن هذه مهمة صعبة للغاية، فالمتاريس التي أقامها الثوار في المدينة كانت ضعيفة ومواقعها غير مناسبة، وهذا غير مستغرب، فالثوار وقيادتهم لم يكونوا من العسكريين ولم تكن لديهم خبرة بالاستعدادات والخطط الحربية.

وفي نهاية اليوم الأول من تحرك القوات الإمبراطورية كانت تلك القوات قد أنهت استيلاءها على المدينة، ولم يبقَ أمام الثوار إلا الاستمرار

في المناوشات ومحاولات القيام بحرب عصابات، ومع أن هذه الهجمات لم تكن تشكل خطرًا على القوات النمساوية، إلا أن المارشال قرر يوم ١٥ يونيو سحب القوات من وسط المدينة، وإن كان بعض الثوار قد اعتقد أن هذا الانسحاب يعكس عجز القوات النمساوية، فقد كانوا مخطئين، فقد كانت خطة المارشال هي سحب الجيش من وسط المدينة لكي تقوم مدافعه التي نصبها على المرتفعات المحيطة بالمدينة قبل ذلك بضرب المدينة.

وخلال يومين من انهمار القذائف عشوائيًّا على المدينة لم يتبقَ فيها من مظاهر المقاومة شيء، وفي ١٧ يونيو تمت السيطرة تمامًا على المدينة وقام المارشال بإعلان حالة الطوارئ، واستكمل الاستيلاء العسكري على المدينة، وشتت أعضاء المؤتمر، وألغى كل النشاطات، ومدد فرض قانون الطوارئ في كل أرجاء بوهيميا، وبذلك تحقق سحق الثورة في جزء مهم من الإمبراطورية النمساوية، وكان ذلك بمثابة الإعلان عن بداية حصد ثمار التحرك ضد ثورات الشعوب وانتصار الرجعية[١].

---

(١) JOSEF POLISENSKY, TRANS, BY FREDERICK SNIDER *ARISTOCRATS AND THE CROWD IN THE REVOLUTIONARY YEAR 1848*, ALBANY, NEW YORK, U.S.A.: STATE UNIVERSITY OF NEW YORK PRESS, 1980.

الفصل السابع

إجهاض الثورة في بولندا

بعد النجاحات الأولية التي حققتها الثورة الشعبية في بولندا، بدأت تظهر بعض التفككات في اللجان الثورية بين الكتل الثورية المتآلفة، وأهم هذا التفكك هو الخلاف الذي نشأ بين اللجنة القومية البولندية، وبين اللجنة الوطنية الألمانية التي كانت تمثل الجالية الألمانية في بولندا، وقد استغلت القوى الرجعية في برلين هذا الخلاف، وبدأت الحكومة البروسية في إعداد الخطط لإجهاض الثورة في بولندا.

وكانت اللجنة الوطنية الألمانية قد تشكلت بإيعاز من كبار المسؤولين الألمان في الأراضي البولندية والموالين للملك في برلين، حيث قامت مجموعة من الألمان بإنشاء ما سمي باللجنة الوطنية الألمانية وذلك لتمثيل الألمان المتواجدين في الأراضي البولندية، وقرر اليهود مساندة هذه اللجنة، وبدأت الحساسيات القومية وتضارب المصالح بتغذية من النظام القديم بلا شك، تأخذ أشكالًا ومنعطفًا نحو الصراع بين الطرفين اللذين كانا بالأمس القريب حليفين، بدأت الخلافات تظهر إلى السطح عندما قامت اللجنة الوطنية الألمانية بتوجيه تحذيرات وشكاوى إلى اللجنة الوطنية البولندية حول تجاوزات بعض من البولنديين تجاه عدد من أبناء الجالية الألمانية والمصالح الألمانية.

ولكن الأمور تصعدت بين الطرفين حتى وصلت إلى حد أن قامت الجماهير البولندية بالعنف ضد المسؤولين البروسيين، وبدأت الجموع البولندية، بما فيهم النبلاء بحمل السلاح استعدادًا للمعركة المتوقعة مع الجيش البروسي، وقامت الجماهير بإسقاط كل ما يرمز إلى بروسيا وتحطيمه، وامتدت هذه الثورة إلى الجماهير البولندية المتواجدة في مناطق أخرى ضمن الاحتلال البروسي.

ولكن مع نهاية شهر مارس ١٨٤٩م كانت القوات البروسية قد فرضت سيطرتها، وتم وضع عدد من القادة البولنديين في السجون، ولكن لم تستقر الأحوال، فقد كان هناك أيضًا تصعيد من جانب الألمان المقيمين في الأراضي البولندية، حيث بدأوا في تكوين مليشيات بدعوى الدفاع عن المدنيين الألمان المقيمين، كما تعالت أصوات المستعمرين الألمان والمستثمرين وأصحاب المصالح بمطالبة الملك والحكومة الألمانية بضم هذه الأراضي إلى مخطط إنشاء ألمانيا الكبرى، حتى إن الليبراليين الألمان غيروا موقفهم واتخذوا موقفًا ضد البولنديين، مطالبين بحماية المناطق الألمانية، وفي ٤ أبريل قامت القوات البروسية بحصار بوزنان.

بعد إعلان الملك البروسي في برلين في ١٤ أبريل ١٨٤٩م عن خطته لإعادة تنظيم المقاطعات والتي فهم منها البولنديون أنها تعني الحكم الذاتي، قررت اللجنة الوطنية البولندية إلغاء تسليح المليشيات التابعة لها، ولكن القوات البروسية تجاهلت هذه الخطوة وبدأت في هجومها الشرس ضد المدن البولندية، وفي مدينة واحدة فقط - على سبيل المثال - وهي مدينة كسياز، قامت القوات البروسية بهدمها وقتل ٦٠٠ أسير وجريح من سكانها، وتعرض رجال الدين الكاثوليك للإهانات من الجنود الألمان البروتستانت، مما استفز البولنديين الفلاحين في الأرياف، فبدأوا حرب عصابات ضد القوات البروسية.

ومع كل هذا، فقد كان غالبية أعضاء اللجنة الوطنية البولندية معارضين للدخول في حرب ضد القوات البروسية، وكان أن قامت اللجنة في ٣٠ أبريل بحل نفسها، مع إصدار بيان أخير تحمّل فيه الجانب الألماني كل المسؤولية وتنعته بالخيانة والعنف[(١)].

وفي التاريخ ذاته (٣٠ أبريل ١٨٤٩م)، بدأت الأعمال الحربية من الفرق البولندية في عدة مواقع، وحققت انتصارًا على القوات البروسية، ولكن هذه الانتصارات كانت وقتية؛ إذ لم تكن هناك مصادر داعمة مستمرة،

---

(١) JOSEF POLISENSKY, TRANS, BY FREDERICK SNIDER *ARISTOCRATS AND THE CROWD IN THE REVOLUTIONARY YEAR 1848*, ALBANY, NEW YORK, U.S.A.: STATE UNIVERSITY OF NEW YORK PRESS, 1980.

ولم تستطع القوات البولندية أن تعوض خسائرها، وبعد عدة معارك استسلمت القوات البولندية بشكل رسمي في ٩ مايو ١٨٤٩م، وبينت هذه الأحداث للبولنديين أنه لا يمكن التفاوض مع الألمان بخصوص تحقيق حلم بولندا القومية، حتى إن الألمان الليبراليين الذين كانوا متعاطفين مع القضية البولندية غيروا موقفهم وأعلنوا أنهم كانوا مخطئين في تأييدهم السابق لحق البولنديين في استقلال دولتهم، وتنوعت جهود الناشطين البولنديين، فبعضهم لجأ إلى الحل السلمي، ودعوا إلى العمل من داخل النظام الألماني، وذلك من خلال الترشح للبرلمان الألماني والعمل من الداخل.

ولكن كان هناك آخرون آمنوا بأنه لا بديل عن الكفاح المسلح واستمروا في العمل العسكري من خلال خلايا وعصابات مقاومة بولندية، والأغلب لجأ إلى تعزيز مكانة البولنديين من خلال القوة الاقتصادية والسياسية بدلًا من العسكرية، مع استمرار نشر الوعي القومي البولندي والحفاظ على الثقافة البولندية والتاريخ القومي، وقد كان للنبلاء البولنديين الدور القيادي في جميع هذه التحركات.

واستمر النضال البولندي لسبعين سنة حتى جاءت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م عندما تغيرت الظروف الدولية وتحققت هزيمة ألمانيا في تلك الحرب، وفي نهاية الحرب في عام ١٩١٨م اتفقت الدول المنتصرة على إعلان الجمهورية البولندية دولة مستقلة قومية وتحقق الحلم البولندي.



الباب الرابع

الإصـــلاح

إن ثورات الشعوب في أوروبا في عام ١٨٤٨م لم تأتِ فجأة من دون مقدمات، بل هي نتيجة لعدة عوامل، ولكن من دراسة التاريخ وتسلسل الأحداث يتضح أن هناك عدة عوامل ومسببات لثورات الشعوب، فهناك مسببات عملية وظاهرة مثل تدهور الأوضاع الاقتصادية في أوروبا، وفشل المحاصيل الزراعية، وبداية الثورة الصناعية التي تسببت في فقدان الكثير من الفنيين والمهنيين التقليديين لوظائفهم؛ ومثل الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي لم تتدهور في الحقيقة عن الفترة التي سبقتها، ولكن الشعوب أصبحت أكثر إحساسًا بها.

كما أن هناك العوامل التاريخية والعوامل التي تم بذرها بلاوعي في نفوس الشعوب ثم حدثت أمور حركت هذه العوامل في الوقت المناسب، وفي حالة الشعوب الأوروبية، فإن بذور هذه العوامل هي المبادئ التي حملتها معها الجيوش الفرنسية بقيادة نابليون عندما احتلت أوروبا، ونشرتها قصدًا ومن غير قصد.

ومع أن نابليون لم يكن مثالًا للزعيم الديموقراطي في بلاده، فهو قد كان دكتاتورًا سرق الثورة الفرنسية الأولى وانتهى بإعلان نفسه إمبراطورًا، كما أنه لم يأتِ للبلاد التي احتلها مخلّصًا ومحرّرًا، وإنما محتلًّا مستعمرًا، حيث وضع أقرباءه ملوكًا بدلًا من الملوك الذين هزمهم واحتل بلادهم؛ ولكن مع ذلك، فإن أفراد جيوشه حملوا معهم مبادئ الثورة الفرنسية وثقافتها ونظمها.

وباختلاطهم مع أهل البلاد التي احتلوها، فإنهم بذروا مبادئ تلك الثورة القائمة على الإخاء والمساواة والعدالة، وظلت هذه المبادئ في

ضمائر الشعوب لعدة عقود حتى تحركت فجأة وأثمرت الثورات الأوروبية بعد أربعين عامًا من سقوط نابليون وهزيمة فرنسا الثورة، ومن الأهمية بمكان دراسة الثورة الفرنسية ولو بشكل موجز؛ وذلك للتعرف إلى الشرارة التي أطلقتها وإلى تلك التجربة الحضارية في تاريخ الإنسانية، ولكن عند البدء في دراسة الثورة الفرنسية ومسبباتها، وهي حقائق تاريخية واضحة، يقف الباحث عند السؤال حول ماهية الظروف التي هيأت للثورة الفرنسية قيامها، وما هي البذور التي كانت مدفونة في تاريخ فرنسا ودفعت الشعب للقيام بهذه الثورة النبيلة، وحين يضطر الباحث للعودة إلى الماضي خطوة أخرى، فالتاريخ سلسلة لا تنتهي من الأحداث التي تؤثر في بعضها البعض، فعلى الباحث أن يختار نقطة يجد فيها الأهمية ليقف عندها ويعتبرها البداية الافتراضية لعملية تاريخية مفصلية.

وهنا نجد أن من أهم المسببات التي فتحت عقول الفرنسيين ونفوسهم على القيام بالثورة الفرنسية عام ١٧٩٨م، هو ظهور عصر التنوير في الفترة الزمنية التي سبقت الثورة، وعصر التنوير هو العصر الذي ظهر فيه المفكرون من فلاسفة وعلماء لينطلقوا بكل حرية في التفكير والتعبير، وهذه خطوة مهمة قد لا نقدرها تمامًا في المجتمعات الحديثة، ولكن بالفعل كان هناك حكر على العقل الإنساني.

وكانت المؤسسة الدينية ورجال الدين بالتواطؤ مع الملك ورجاله قد أغلقوا أبواب التفكير ووقفوا حراسًا على الأبواب ليحاسبوا كل من يتجرأ ويحاول أن يخرج عن خط الكنيسة أو يتحدى سلطة الملك التي هي ـ بتعريف النظام ـ سلطة إلهية لا يجوز المساس بها.

ولذا فقد أصبح من الضرورة دراسة عصر التنوير والتعرف إلى الأفكار والمفكرين، وهذا يتطلب بحثًا ولو مختصرًا قدر الإمكان، حول هؤلاء المفكرين والأفكار المهمة التي طرحوها وتأثيرها في عامة الشعب وليس النخبة فقط.

ولكن عندما يبدأ البحث في عصر التنوير، يظهر السؤال الأزلي مرة أخرى، وهو لماذا؟ لماذا بدأ عصر التنوير في ذلك الوقت وفي تلك الأماكن بالذات؟ وهنا يضطر الباحث أن يأخذ القارئ معه مرة أخرى وعسى أن

تكون الأخيرة إلى الوراء، وهذه المرة ننظر إلى جذور عصر التنوير وكيف وجد هؤلاء المفكرون البيئة المناسبة للانطلاق في رحاب التفكير العلمي والفلسفي، ويجمع المؤرخون أن عصر التنوير جاء نتيجة حتمية للعصر الذي سبقه، وهو العصر الذي أطلق عليه المؤرخون عصر الإصلاح، والمقصود هو الإصلاح الديني.

وهذا ربط تاريخي منطقي، ففي العصور الوسطى في أوروبا التي يطلق عليها عصور الظلام Dark Ages، وهي بالفعل عصور مظلمة في أوروبا بينما كانت مضيئة في بلاد المسلمين من الأندلس غربًا إلى الصين شرقًا، فقد كانت أوروبا حتى القرن الخامس عشر تعيش في ظلام فكري، والسبب المباشر في ذلك هو التسلط الذي فرضه رجال الكنيسة على الثقافة والعلم في مجتمعات أوروبا كافة، والهيمنة التي فرضتها كذلك على كل جوانب الحياة، فأصبحت الكنيسة هي المصدر المعتمد لكل تفكير صالح.

ومن يريد أن يتعلم فيجب أن يكون على يد رجال الدين، وأن يكون العلم هو العلم الذي يتوافق مع آراء الكنيسة، والفن المقبول هو الذي يصور القصص التي يحكيها رجال الكنيسة، والأدب المسموح به هو الأدب الذي يمجّد الدين كما يراه البابا ورجاله، وهنا يجب أن نكون حذرين، خصوصًا بالنسبة إلى العربي والمسلم، حيث يجب أن نفصل تمامًا بين الدين وبين رجال الدين.

وهذه كانت المشكلة الكبرى التي قادت إلى ثورة رجال دين مسيحيين متنورين على البابا وعلى المؤسسة الدينية بكاملها، فقد قام البابا ورجال الكنيسة في كل مكان بتنصيب أنفسهم مقام الإله، وأصبحوا يحرمون كل ما لا يعجبهم ويحللون كل ما يتوافق مع رغباتهم.

وأصبح كل ما ينتقد رجال الدين وتصرفاتهم الفاسدة يتعرض للاتهام بأنه ينتقد الدين نفسه، فلقد لبس رجال الكنيسة لباس الدين المفصل على مقاساتهم، وتفنن رجال الدين وعلى رأسهم البابا في إيجاد التخريجات لكل ما تهوى أنفسهم، وتشابكت مصالحهم مع مصالح الملوك، وكوّنوا ثنائيًا متسلطًا على الشعوب.

وأما الدين الصحيح الذي هو موجود في الكتاب المقدس، فإنه على

العكس من ممارسات البابا ورجاله، يدعو إلى العدالة والتواضع والصدق والتضحية والتسامح ونصرة الحق والثورة على الباطل، وهذه كلها من التعاليم التي جاء بها سيدنا عيسى عليه السلام ومارسها، وهي موجودة في الإنجيل، ولكن لأنه ليس من مصلحة رجال الكنيسة أن يتعرف الشعب إلى هذه المبادئ الصحيحة ويكتشف النفاق فيهم؛ فقد احتكروا تعاليم الدين بينهم، وأصبحوا هم الوحيدين المخولين بتفسير الدين.

وهذه حالة تتكرر وتحدث في كل ديانة، وإن كانت على درجات مختلفة، ولكنها قائمة، وأهمية الإصلاح تتركز في توفير الفضاء الحر الذي يسمح للعقل الإنساني أن يحلق فيه بلا حدود، وإلّا كيف تكون الاختراعات، وكيف تظهر الأفكار الجديدة والفنون المبدعة، والدين لا يتعارض مع الفكر والإبداع، ولكن عقول رجال الدين المتسلطين هي التي تضيق بأي فكر جديد.

وبالطبع فمن المتوقع أن تظهر أيضًا أفكار هدامة، وأن يستغل ضعاف النفوس والمنحرفون هذه الحرية لكي يظهروا على السطح، وسيستغل رجال الدين المتسلطون ظهور الأفكار المنحرفة لكي يصرخوا في وجوه دعاة الإصلاح متهمينهم بأنهم هم سبب الفساد، وأنهم قد فتحوا الأبواب لإفساد المجتمع وإضعاف الأمة، ولكنها سنة الحياة، ففي كل مجتمع على هذه الأرض هناك الصالح والطالح، والفساد موجود في تلك المجتمعات الخاضعة للتسلط الديني كما هو موجود في المجتمعات المتحررة.

ولكن في المجتمع الذي يسيطر فيه رجال الدين على المجتمع، فإن الرذيلة تمارس ولكنها تحت غطاء الظلام، بينما في المجتمع المتحرر تكون جميع الأمور على السطح، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن يكون المجتمع منحلًا لا تحكمه نظم وحدود من اللياقة والفضيلة والحياء، وتركيز الإصلاح الديني في الحقيقة على حرية الفكر والإبداع، وليس على حرية ممارسة الرذيلة.

أما عبارة «سد الذرائع» فإنما هي مدخل رجال الدين المتسلطين لمحاربة كل فكر جديد ومتنور، وهذا المصطلح موجود عمليًا وليس حرفيًا في التراث الديني المسيحي، وخصوصًا الكاثوليكي، وهو يقوم على تبرير

البابا ورجال الكنيسة لمواقف الكنيسة من القضايا التي تواجهها، ويكون التبرير مستندًا على الحرص على الهدف الأسمى والأكبر، وهو الحفاظ على الدين وحماية العقيدة، وهنا تأتي أهمية الإصلاح الديني وضرورة قيامه لكي يتسنى لعصر التنوير أن يبدأ وينمو في بيئة صالحة.

وبذلك فقد أصبح من الضروري البحث بإيجاز في عصر الإصلاح الديني ورجاله، وعند هذه المرحلة من التاريخ من الممكن أن نتوقف عن العودة إلى الوراء في التاريخ، ونعتبر عصر الإصلاح الديني هو نقطة البداية لثورات الشعوب في أوروبا.

وكانت العلاقة بين المؤسسة الدينية وبين المؤسسة السياسية الحاكمة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر مختلفة تمامًا عما نراه الآن في المجتمع الأوروبي، فكانت الكنيسة هي محور الحياة للأفراد وخصوصًا لسكان الأرياف.

كما كان استغلال رجال الكنيسة للوازع الديني الإيماني للأفراد استغلالًا بشعًا يقوم على الفساد الروحي وعلى النفاق وعلى خدمة المصالح الخاصة لرجال الكنيسة وللحاكم، وقد استغلت المؤسسة الدينية هذه العلاقة القوية بين الأفراد وبين الدين وحولوها إلى علاقة تجعلهم، هم رجال الكنيسة، المتحدثين باسم الدين والموجهين لعباد الله المؤمنين، وليس من حق هؤلاء الاعتراض ولا النقد لرجال الكنيسة.

وهذه أمثلة قليلة من أشهر ممارسات الكنيسة في تلك الفترة، وهنا يجب التوضيح بأن هذه الممارسات تعكس فساد الأشخاص أنفسهم ولا علاقة لها بالعقيدة ولا بالدين نفسه:

- في الأعوام ١٣٠٥ إلى ١٣٨٧م فرضت الكنيسة ضرائب باهظة باسم الدين على أتباعها، وذلك ليس إلا طمعًا في كسب المزيد المال.

كانت المناصب في الكنيسة تُباع إلى من يدفع أكثر من الرشاوى.

من العام ١٣٧٧ إلى العام ١٤١٧م كان هناك اثنان من البابوات في الوقت نفسه، واحد في روما والآخر في مدينة إينون في فرنسا، وكان كل منهما يدعي أنه هو الممثل الشرعي للمسيح، ويتهم الآخر بأقذر التهم.

فوّض البابا نيكولاس الخامس (١٤٤٧ ـ ١٤٥٥م) ملك البرتغال بأن يشن الحرب على أفريقيا وأن يستعبد الأفارقة.

كان البابا بول الثاني (١٤٦٤ ـ ١٤٧١م) مهووسًا باقتناء الجاريات وامتلأ بيته منهن.

كان البابا أنيسونت الثامن (١٤٨٤ ـ ١٤٩٢هـ) لديه ستة عشر من الأولاد غير الشرعيين من عدة سيدات متزوجات.

وأما البابا الذي جاء بعده وهو البابا ألكسندر السادس (١٤٩٢ ـ ١٥٠٣هـ)، فقد تم تصنيفه بأنه أكثر البابوات فسادًا.

وهذه أمثلة قليلة من كثير، وقد ذُكر ما له علاقة بالبابوات الذين كانوا في ذلك الوقت يمثلون التجسيد الإنساني للألوهية على الأرض، فما بالك برجال الكنيسة في مختلف المدن والأرياف، ولكن هذه الأمثلة لا تمثل الديانة المسيحية كما جاء بها سيدنا المسيح عليه السلام، بل إنها تمثل وسائل وطرق استغلال الدين لمصالح خاصة وضيقة.

وهذا الوضع المخزي لا تختص به الديانة المسيحية فقط، بل إن تاريخ الإسلام أيضًا يحتوي على أمثلة عديدة على مدى الألف وأربعمائة عام وحتى إلى يومنا هذا، من استغلال الدين لأغراض لا علاقة للدين بها، وليس فقط الإسلام والمسيحية وإنما الأديان كافة، وحتى المبادئ الإنسانية لم تسلم من هذا الاستغلال البشع، وقد احتاجت البشرية إلى زمن طويل وصراعات دينية نتجت عنها دماء سالت من كل الأطراف، وخلافات طائفية ما زالت بعض المجتمعات تعاني منها، إلا أن دول أوروبا التي هي محل هذا البحث قد تخطت هذه المرحلة من الصراع الديني والطائفي والعرقي، ولكن ما زال هناك عدد من الدول في أوروبا والتي كانت ضمن النفوذ السوفيتي السابق، قد عانت من انفجار الصراع الديني والطائفي بعد التحرر في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، فإنها الآن تجتهد للّحاق بدول أوروبا الغربية واتخاذها نموذجًا في التعايش السلمي من خلال النظام الديمقراطي الذي يضمن الحريات بأنواعها كافة.

وكما ذكرنا سابقًا، فإن ثورات الشعوب في أوروبا لم تأتِ عشوائية،

وإنما كانت هناك مراحل استغرقت قرونًا من الزمن حتى وصلت إلى ما يمكن أن نعتبره ثورة شعبية حقيقية وليس قلاقل أو انقلابات، وهذه المراحل أساسية ومنطقية للتطور السياسي والاجتماعي في الدول، واستنتاجًا من تاريخ التطور الاجتماعي والسياسي في أوروبا، فإنه يمكن تحديد المراحل حسب حدوثها فعليًا بالآتي:

أولًا: مرحلة الإصلاح الديني.

ثانيًا: مرحلة التنوير.

ثالثًا: مرحلة الإصلاح السياسي.

رابعًا: مرحلة الإصلاح الاقتصادي.

خامسًا: مرحلة الإصلاح الاجتماعي.

سادسًا: فصل الدين عن الدولة.

تقدم المراحل أعلاه تصورًا عامًا لتلك المراحل، ولكنها قد تختلف في الترتيب من بلد لآخر، وقد يتم اختصار بعضها حسب الظروف المحلية لكل بلد، كما إنه قد تتداخل بعض هذه المراحل؛ إذ إن المرور بهذه المراحل لا يكون بمعزل عن التطورات والمؤثرات الداخلية والخارجية للبلاد، كما إنها لا تتحقق بقرارات وقوانين، ولا تطبق في وقت زمني محدد، بل هي تخضع لقانون التطور والارتقاء حسب الظروف والبيئة المحيطة، وفي الصفحات القادمة ننظر بتفاصيل أكبر لكلٍّ من هذه المراحل.

والمجتمعات الأوروبية في القرن التاسع عشر من خلال ثورات الشعوب مرت بهذه المراحل في أزمنة مختلفة، ولكن من المؤكد أن هذه الثورات ما كانت لتحدث لولا أن المجتمعات كانت مهيأة لها، ولكن هذا الاستعداد لا يعني نجاح التغيير في المجتمع بسهولة ولا بشكل منتظم ومضمون، بل قد تكون هناك نكسات، وهذا ما حدث بالفعل، والتفسير لحدوث النكسات هو أن قيادات هذه الثورات، ليس فقط القيادات السياسية وإنما القيادات الفكرية والاجتماعية أيضا، كانت في حالة ارتباك بسبب تسارع الأحداث وتحرك القوى الرجعية المضادة للثورة، وباختصار شديد نلقي الضوء على تلك الحالة لتوضيحها.

من الملاحظ أن ثورات ١٨٤٨م تركت معظم مؤسسات الدولة قائمة كما هي، وحيث إن معظم قادة تلك الثورات من الليبراليين الذين كانوا ملتزمين بالنظام الملكي، وليس من الراديكاليين الذين كانوا يهدفون إلى إقامة نظام جمهوري؛ فلم يثوروا ضد النظام الملكي ولكن لإصلاح النظام القائم والتخلص من الظلم والفساد، وكانوا يأملون أن يؤسسوا نظامًا ديمقراطيًّا حرًّا تحت مظلة النظام الملكي القائم، كما حافظوا على المؤسسات البيروقراطية في البلاد، وحافظوا على الجيش باعتباره مؤسسة وطنية للدفاع عن حدود الوطن وليس جزءًا من العملية السياسية في البلاد.

ولا شك أن الأحداث اللاحقة قد أثبتت أن القادة الليبراليين كانوا حالمين ومثاليين لدرجة الغباء السياسي في الاكتفاء بالتغييرات في رؤساء الوزارات والوزراء وبعض كبار المسؤولين في الدولة الذين فاحت روائح فسادهم، وممارساتهم الظالمة، ففي فرنسا قام الثوار بإجراء تغييرات شاملة في الأجهزة البيروقراطية والعسكرية، مما ساهم إلى حد كبير في تثبيت الثورة ورجالها، على النقيض من الثورات الأخرى التي حافظت على الأجهزة القائمة قبل الثورة والموالية للملك.

فالذي حدث هو أن هؤلاء المسؤولين من عهد ما قبل الثورة حافظوا على ولائهم للنظام الملكي، وحيث إنه في تلك الفترة لم تكن وسائل الاتصال وتعميم المعلومات قد انتشرت في أرجاء البلاد كافة، فقد كان اعتماد السكان في معرفة ما يحدث في العاصمة ومتابعتهم له تقوم على المعلومات التي يروجها شفهيًّا حاكم القرية أو محافظ الولاية، أو الموظف العام، وهؤلاء في الأغلب استمروا على ولائهم للملك، وكانوا يصورون القرارات المفيدة للمواطنين بأنها من أفعال الملك.

وأما المشاكل والنواقص فإنهم يلقونها على النظام الثوري، وكانت إمكانية قيادة الثورة في الوصول إلى المواطنين كافة، وخصوصًا في الأرياف محدودة جدًّا، فلم تكن هناك الإذاعة، ولا التلفاز، وحتى الجرائد كان توزيعها محدودًا، والقادرون على القراءة يشكلون النسبة الأقل، كما كانت هناك فئة الانتهازيين الذين لم يتحركوا ولم يناضلوا من أجل الثورة، ولكنهم كانوا سباقين إلى التلحف بألوان الثورة عندما نجحت وأمسكت بزمام

الأمور، بينما هم يخفون استعدادهم للعودة إلى تأييد النظام القديم حالما تبدأ الرياح تعصف بالثورة، وكما هي الحال في العديد من الدول التي يكون دور الجيش هو الحفاظ على النظام وليس الحفاظ على الدولة.

فإن وضع الجيش في أغلب الأحيان استمر في ولائه للملك، خصوصًا وأن كبار الضباط والقادة كانوا من الطبقات القريبة من النظام القائم والمحسوبة عليه، وأما كبار القادة فقد كانوا من طبقة النبلاء والأمراء، وقد اختلف موقف الجيش في البلاد والمناطق التي كان فيها النبلاء من المساهمين والمؤيدين للثورة.

وأما الجانب الآخر الذي كان في صالح النظام القديم وضد نظام الثورة، فقد كان استغلال المحافظين للدين، ففي ذلك الزمن كان الأوروبيون، وخصوصًا في الأرياف، من الملتزمين دينيًا، ولذا فقد كان تأثير الكنيسة كبيرًا ومفصليًا في تحديد مواقف المواطنين.

وقد استغلت القوى الرجعية هذه النقطة إلى أبعد الحدود، فقد كانت المؤسسة الدينية، وهي الكنيسة ورجالها، تروج للمؤمنين في الكنيسة بأن طاعة الملك والولاء له جزء من الدين، والخروج على الملك هو خروج على تعاليم الدين.

وبالطبع لا يتحدث هؤلاء القساوسة عن أن الظلم هو خروج من الدين، وأن الفساد ليس من الدين بشيء، وأن قتل الأبرياء خروج من الدين، وأن للفقراء حقوقًا في أموال الأغنياء، وأن القسوة والقمع ليست من الدين، فأصبحت منابر الكنائس منابر للدعوة للمحافظة على ما أطلقوا عليه قيم المجتمع، المتمثلة في الحفاظ على التركيبة الاجتماعية وعلى الملك وصلاحياته ونظامه.

وبالطبع كان هناك قلة من رجال الكنيسة الذين كانت لديهم الشجاعة والجرأة وصحة العقيدة في أن ينبهوا العامة إلى حقوقهم، وأن كل البشر سواسية أمام الله، ومن أمثلة استغلال الكنائس للدين ضد الثورة على النظام القائم ما حدث في ألمانيا، ففي بداية الثورة منذ الأشهر الثلاثة الأولى، تم إنشاء منظمة مسيحية باسم «منظمة بيوس»، وهي على اسم البابا في ذلك الوقت (١٨٤٨) الذي كان هو بيوس التاسع.

وقد جاءت هذه المنظمة بدعوى أنها أُنشئت للدفاع عن الكنيسة الكاثوليكية ضد العلمانية التي جاءت بها الثورة، وفي شهر أكتوبر، أي بعد سبعة أشهر فقط، كانت هناك أربعمائة منظمة شبيهة في ألمانيا فقط، واستطاعت هذه المنظمة بما تشمله من حوالي مائة ألف عضو أن تفرض على البرلمان الثوري الألماني دورًا لرجال الدين، ومحافظة الكنيسة على حقها في الإشراف على التعليم الديني في المدارس العامة، وقد ثبت أن الدين ـ أو بالأحرى استغلال الدين ـ كان إحدى القوى المؤثرة لكي تعيد الرعايا البسطاء في الأرياف إلى الولاء للقوى المحافظة التي كانت الثورة تعمل على إسقاطهم.

كما يحسب لصالح النظام البائد قدرته على التنظيم، مع تملكه لإمكانيات وقدرات لا يملكها الثوار، ورجال النظام القديم قادرون على استغلال كل الفرص المتاحة، بما فيها بنود حرية التعبير التي تبنتها الثورة وكانت تحرمها الأنظمة السابقة، ولكن الآن فنفس رجال هذه الأنظمة يستخدمون حرية التعبير لمهاجمة الثورة وأفكارها، فعلى سبيل المثال، بدأ رجال النظام القديم في النمسا في إصدار الجرائد الموالية لنظامهم، وفي تكوين النوادي السياسية التي تساند وتنظم تحركاتهم في صد مسار الثورة.

ومن دروس هذه التحركات المضادة للثورة ونجاح الردة في وأد الثورات الشعبية، يمكننا أن نفسر ـ وليس أن نبرر ـ ما قامت به الثورة البلشفية في روسيا في عام ١٩١٧م من هجوم دموي جنوني على كل مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وتفريغها بالكامل وإعادة تشكيلها بما يتوافق مع سيطرة الحزب الشيوعي بالكامل عليها، وكذلك من اتباع أسلوب قمع كل الأصوات المضادة وحتى لو كانوا من قادة الثورة إن أبدوا تلميحات منتقدة لمسيرة الثورة وممارساتها؛ وذلك لضمان التخلص بشكل كامل من كل عناصر النظام القديم ومؤسساته، ومصادر قوته سواء في الأفراد أو في المؤسسات، أو في مصادر تمويله.

وهذا الاستغلال للدين شمل جميع الطوائف والمذاهب، ففي الدول التي كانت تتبع المذهب الكاثوليكي كانت الكنيسة مساندة للملك وللنظام، وكذلك في تلك الدول التي تبنت المذهب البروتستانتي، ومثلها دول شرق أوروبا التي كانت تدين بالمذهب الأرثوذكسي.

وحتى تكسب تلك التحركات الدينية شرعية مدنية، فقد ظهرت فجأة في عدد من دول أوروبا جمعيات دينية ذات نشاط سياسي هدفها الوحيد هو التضامن مع النظام القديم، وكانت رسالتهم الأهم هي أنهم موجودون لحماية الكنيسة (الدين) من العلمانية الليبرالية، ولا شك أن الدين كان أحد العناصر التي ساهمت في تجنيد المواطنين البسطاء في الأرياف لصالح النظام القديم، ولكن بالطبع لم يكن موقف الكنيسة ممثلًا لجميع القساوسة ورجال الدين، بل كان هناك مجموعات من رجال الدين الليبراليين، والمؤيدين للتغيير وللثورة عمومًا كما أسلفنا.

والدين عادة يميل إلى جانب الأفكار والتقاليد المحافظة، ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال موقف الدين تجاه تأييد حزب سياسي، ولا اتخاذ مواقف سياسية واجتماعية دون فتح المجال للنقاش العقلاني والعلمي، ولا يعني المحافظة والدفاع على الأنظمة القائمة إن كانت ظالمة ومتسلطة، ولكن الأنظمة عملت جاهدة على أن تسخر الدين لإخضاع الشعوب لتسلط الحاكم.

وعلى سبيل المثال، سنورد أمثلة من النصوص الدينية التي يتداولها رجال الدين في الكنائس وخارجها لإقناع الرعية المؤمنين بضرورة السمع والطاعة للحاكم، فهناك نص عن القديس بولس يقول: «ليكون كل فرد خاضعًا للسلطات الحاكمة؛ إذ إنه لا يمكن أن تكون هناك سلطة ما لم تكن بمشيئة الله» Romans (13:1)، وهذا النص استخدمه الحكام في أوروبا لكي يقنعوا الرعية بوجوب طاعة الحاكم ولو كان ظالمًا.

وهناك نص آخر يقول: «كل من يقاوم السلطة، فإنه يقاوم قدر الله، وكل من يقاوم ستحل عليه اللعنة» Romans 13:2.

ومن Peter (2:13-2): «قدم نفسك في طاعة الإنسان من أجل الرب، سواء كان ذلك هو الملك وهو السلطة الأعلى أو المسؤولين من قبله لمعاقبة من يرتكب أعمالًا شيطانية، فهذه مشيئة الرب، فإنك عندما تعمل الخير فإنك تُسكت الرجال الحمقى الجهلة».

وهناك العديد من أمثال هذه المقتطفات، التي لا شك أنها كانت مادة مهمة يستخدمها الملوك ويروج لها رجال الدين المتعاونون معهم لكي يبقوا

الرعية في استسلام كامل للسلطة تفعل بهم ما تشاء باعتبار أن هذه هي مشيئة الله، هكذا كانت أوروبا في القرون الوسطى، ولكن حسب ما ذكرنا فإن حركة الإصلاح الديني ثم حركة التنوير كانتا أساسًا في شرح المعاني الصحيحة لتعاليم الدين الذي يحترم الفرد وحقوقه وجاء من أجل العدالة والكرامة وتثبيت السواسية بين البشر.

كما يجب أن نشير إلى أن هذه التعليمات كتبت نقلًا عن القديسين بعد سيدنا المسيح بمئات السنين؛ لذلك فلا شك أن هناك خلطًا أصاب التعاليم الدينية الصحيحة مع ما وضعه الحكام لخدمة أغراضهم الخاصة، كما أن النصوص الدينية مكتوبة إما بالعموميات الواسعة التي تحتمل أفقًا واسعًا من التفاسير

وإما هي قد جاءت في تحديد واقعة معينة بذاتها وليس حكمًا عامًّا، وهذه الوضعية الخاصة للنصوص الدينية سمحت لكل من يهدف إلى استغلال الدين إلى تحوير معانيها بما يخدم أغراضه الخاصة، وهذه الحالة لا يختص بها الدين المسيحي منفردًا وإنما مبتلى بها كل دين.

وفي تلك العصور المظلمة من تاريخ أوروبا لم تكن هناك فرص لعرض أفكار بديلة وتفاسير مختلفة ومناقشتها، ولكن بمجيء عصر التنوير انفتح المجال لتقديم تفسيرات مخالفة لما يرضاه ويستغله الحاكم والمؤسسة الدينية المتواطئة معه، كما استطاع عصر التنوير أن يحرر الفكر البشري ليس من الدين، ولكن من براثن من يقوم باستغلال الدين.

وفي الحقيقة، فإن أمر استغلال الكنيسة (الدين) من قبل النظام بدأ بشكل رسمي في عام ٣١٢هـ عندما أعلن الإمبراطور قسطنطين تحوله إلى الدين المسيحي، وذلك بعد أن كان همّ الدولة هو اضطهاد من يدين بالمسيحية، وإرعابهم وممارسة كل أنواع وسائل القمع بما في ذلك الوسائل الشنيعة في التصفية الجسدية لكل مؤمن لا يرتد عن الدين المسيحي.

ولكن مع كل هذا القمع وإرهاب الدولة، فإن عدد المؤمنين في الإمبراطورية كان في ازدياد، وكان الدين ينتشر من مدينة إلى أخرى، وكانت الإمبراطورية على وشك الانهيار عندما أعلن فجأة هذا الإمبراطور تحوله إلى الدين الذي كان يحاربه، وبهذا التحول، اكتسب الدين المسيحي حلة جديدة

من التنظيم الذي لم يكن معروفًا في الكنيسة، فقد كان الدين عبارة عن مؤمنين متفرقين في عدة مدن وملاحقين من مكان لآخر.

ولم تكن هناك كنيسة مركزية كما أصبحت الكنيسة الكاثوليكية في روما بعد ذلك بزمن، ولم يكن هناك تسلسل إداري وقيادي في الكنيسة، فلم يكن هناك البابا الذي يمثل أعلى سلطة في الكنيسة، وعندما تحول الإمبراطور قسطنطين إلى المسيحية، فإنه غيّر هذا التنظيم العشوائي إلى تنظيم ذي مستوى عالٍ، مستفيدًا من تاريخ الدولة الرومانية الشهير في التنظيم العسكري والإداري، وتحوّل التنظيم الديني إلى تنظيم سياسي في الحقيقة، ولكن بلباس ديني، وأصبحت الكنيسة تحت سلطة الإمبراطور مباشرة، وبذلك أصبح لقب الإمبراطور هو الإمبراطور المقدس.

وعلاوة على ذلك، فقد قام قسطنطين باستخدام القساوسة كممثلين رسميين عن الدولة لتطبيق القانون والعدالة، وهؤلاء القساوسة مسؤولون أمام الإمبراطور مباشرة وتبعيتهم له، مما وضع الكنيسة بأكملها تحت سلطة الإمبراطور، وتوالى استغلال كل إمبراطور بعد قسطنطين للدين المسيحي، مع استمرار إدخال التعديلات والإضافات التي تزيد من ارتباط الكنيسة بالإمبراطور، أي ربط المؤسسة الدينية بالمؤسسة السياسية، حتى جاء الإمبراطور ثيوديوس الأول الذي أعلن في عام ٣٨٠ أن الدين المسيحي هو الدين الرسمي للإمبراطورية.



الفصل الأول

الثورات والكنيسة

لاستكمال الصورة الكبيرة والمعقدة حول ثورات ١٨٤٨م وللاستفادة من دروس الماضي، فمن الواجب الدخول في تفصيل أكثر بالتركيز على دور الكنيسة في أمور المجتمع الأوروبي كافة، ومهما حاولنا تقريب الصورة للقارئ، فلن نوفي الموضوع حقه، فهذا موضوع بحاجة إلى بحث بحد ذاته، خصوصًا إذا أردنا أن نطبق بعض الدروس عن علاقة الدين بالدولة على الأوضاع في المنطقة العربية والإسلامية.

ومع وجود اختلافات جوهرية بين المؤسسة الدينية المسيحية في أوروبا في القرن التاسع عشر وبين المؤسسة الدينية الإسلامية، إلا أن هناك أيضًا مساحات متطابقة بين المؤسستين، ونحن لا نتحدث هنا عن الدين كما أنزله الله ﷻ وكما بيَّنته الرسل، ولكن نتحدث على الديانة في الممارسة من قبل رجال الدين والمؤسسات الدينية والجماعات الدينية والدعاة.

وفي دراسات تاريخ ثورات ١٨٤٨م وعلاقتها بالكنيسة في أوروبا وآثارها في ما بعد حقبة تلك الثورات، هناك نقاط تجمع هذه العلاقة وتوضح علاقة الكنيسة بالسياسة، كما تبيِّن تلك الدراسات أن هذه الثورات وتعاملها مع الكنيسة لأول مرة في تاريخ أوروبا بهذا الزخم، تُعتبر هي النقطة المفصلية التي أثرت بشكل دائم في العلاقة بين الكنيسة والسياسة.

وكان من تأثير الثورات في الساحة السياسية توسعة المشاركة الشعبية في القضايا السياسية، وهذا الناتج كان له أكبر الأثر في الكنيسة ودورها في المجتمع، وفي المقابل أيضًا، فقد كان للكنيسة والمؤسسة الدينية وفروعها أكبر الأثر في مسيرة ثورات ١٨٤٨م.

والواضح أن الثورات منذ البداية أعادت طبيعة العلاقة بين الكنيسة

والدولة (الحكومة)، حيث كانت الكنيسة قبل ١٨٤٨م تحصل على التمويل والدعم السياسي من الدولة، وكان للكنيسة الحق أن تقوم نيابة عن الدولة في السيطرة على التعليم وبعض الممارسات الاجتماعية مثل إجراءات الزواج، ولكن أيضًا كان للدولة هيمنة وفرص تدخل في أمور الكنيسة، فقد كانت العلاقة بين الدولة والكنيسة متداخلة ومصالحهما متشابكة، ولذلك فقد كانت من أولويات الثورات أن تفك هذا التشابك بين الدولة والكنيسة، وأن تحمي حقوق المواطنين بحيث إنه لا ترتبط حقوق المواطن بعضويته في الكنيسة.

ومن داخل الكنيسة، فإن المؤسسة الدينية أيضًا تأثرت بأفكار الثورة، وظهر من داخل الكنيسة من رجال الدين من ينادي بإعادة النظر في هيكلة الكنيسة والعمل نحو التطبيق الديمقراطي في اختيار رجال الدين والتدرج في مستويات القساوسة في الكنيسة، وبسبب البيئة المشجعة لحرية التفكير والأفكار الليبرالية، فقد ظهرت هناك طوائف وكنائس مستقلة عن المؤسسة الدينية التقليدية.

وأما على الساحة السياسية، فإن الثورات في اندفاعها لتوسعة قاعدة المشاركة الشعبية في الانتخابات، فإنها قد فتحت الأبواب لأعداد كبيرة من المواطنين الذين كانوا محرومين من حق المشاركة الشعبية بسبب أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وغالبية هؤلاء كانوا من الفلاحين في الأرياف.

ولأنه لم تكن هناك أحزاب سياسية قائمة تعرض برامجها على الناخبين، ولم يكن هناك وعي سياسي لدى الناخب ليختار بنفسه، لم يجد الناخب غير الكنيسة التي تعود وتربى أن يسمع منها التوجيه لكي يتلقى التقييم والتوجيه من رجال الكنيسة نحو تزكية من يروه مناسبًا ومؤهلًا - بمعايير الدين - لكي يمثل الشعب المؤمن في المجالس النيابية، وبذلك أصبحت الكنيسة ورجال الدين مؤثرين وفعالين في نجاح المرشحين، وعلاوة على القيام بدور الدفع بعدد من المرشحين الذين تنظر إليهم الكنيسة بعين الرضا، فإن الكنيسة أيضًا في بعض الحالات قد قامت بدور مباشر في إنشاء منظمات منبثقة منها ولكن ذات هدف سياسي، وخاصة لغرض الدخول في الانتخابات لتمثيل الكنيسة.

ويمكن النظر في تطور العلاقة بين الثورة الفرنسية في عام ١٨٤٨م

وموقف الكنيسة منها كمثالٍ عملي على واضع الأحداث، فخلال ثورة فبراير ١٨٤٨م في فرنسا، اتخذت الكنيسة التي تحسب تقليديًا على النظام الملكي موقفًا مساندًا للثورة، وقد انعكس هذا الموقف في خطب القساوسة الحركيين في المدن الرئيسة مثل باريس وبوردو، وفي مقالات وأخبار الجرائد الكاثوليكية في مساندة الثورة، وفي أبريل كانت أبرز الجرائد الكاثوليكية تروّج لما أسمته «الاشتراكية المسيحية»، ومن جانبهم، فقد كانت بعض هتافات العمال تقول: «تعيش الجمهورية، جمهورية المسيح».

وكان الثوار الجمهوريون يرون في مؤسسة الكنيسة القوية عاملًا مهمًّا للاستقرار، خصوصًا وأنه في تلك الأشهر الأولى من الثورة كانت أجندة الثورة والكنيسة متوافقة في المفاهيم العريضة، وفي الحقيقة، فإن الكنيسة لم تكن محبة للثورة ولكنها كانت تكره العائلة المالكة في تلك الفترة أكثر مما كانت تكره الثورة.

وفي الانتخابات التي جرت في أبريل ١٨٤٨م حققت الكنيسة من خلال مرشحيها نتائج باهرة، وأصبحت الكنيسة قوة مؤثرة في برلمان الثورة، وذلك بسبب ما سبق ذكره أعلاه من أن فتح أبواب الانتخاب والترشيح للمواطنين الرجال كافة، أدخل الفقراء والفلاحين في معادلة نجاح المرشحين أو فشلهم، فقد كانت الكنيسة تعد قائمة بالمرشحين الذين يزكيهم رجال الدين وتوزعها على المصلين التابعين لها.

وقد فاز بالفعل خمسة عشر قسيسًا مباشرة ودخلوا البرلمان، وقد احتفظ القساوسة بلباسهم الديني، وبهذا اللباس الديني جلس بعضهم في الجانب الأيسر من القاعة، وتم انتخاب السيد فيليب بوشيز، وهو من قادة الحركة الكاثوليكية الاشتراكية، رئيسًا للمجلس.

ولكن المؤسسة الدينية لم تكن متحدة ومتوافقة في مواقفها، بل كانت هناك تباينات في المواقف بين أفراد الكنيسة أنفسهم، فقد كانت هناك مجموعة تمثل اليسار السياسي ولها صحفها وناشطوها من رجال الكنيسة، وهؤلاء ينادون بالديمقراطية وضرورة حماية حقوق العمال وتوفير ظروف أفضل للطبقات الفقيرة.

وهذه المجموعة تقدمت إلى البرلمان الفرنسي بقانون لتوفير خدمات

عامة تغطي مناطق البلاد كافة، وتشمل توفير المستشفيات والمدارس ودور الأيتام ودور الرعاية ومراكز لنقابات العمال وغيرها من المرافق التي تقدم خدماتها لطبقة العمال والطبقات الفقيرة، ولكن الليبراليين انضموا إلى المحافظين والفئة اليمينية من رجال الكنيسة في معارضة هذا القانون.

وكانت الاختلافات الفكرية والفلسفية في إدارة الدولة من أسباب هذا الانقسام، ولكن أيضًا كان هناك من الأسباب الصراع الشخصي على القيادة والرئاسة للحركة الدينية، فمن الناحية الفكرية، فإن الليبراليين الكاثوليك يؤمنون بهيمنة الطبقة الوسطى في قيادة المجتمع، وهذا الفكر المتوارث من الثورة الفرنسية الأولى عام ١٧٨٩م.

وكان من أكبر اهتماماتهم هو توفير التعليم وليس حل قضايا الاجتماعية، ورفعوا شعارًا بما أسموه حرية التعليم، والهدف من مضمون الحرية في التعليم، هو السماح للكنيسة بإنشاء مدارس تشرف عليها الكنيسة مباشرة، وهذه الاختلافات الفكرية والشخصية أدت إلى انفصام التعاون بين الحركة الليبرالية والكنيسة، وكان هناك عدد من المحاولات لرأب هذا الصدع، ولكن تطور الظروف لم يسمح بعودة هذا التعاون.

والكنيسة عمومًا كانت تسير في الخط ذاته مع الطبقة الوسطى التي وإن كانت تسعى إلى التغيير في النظام فإنها لا تقصد تغيير النظام، والطبقة الوسطى دومًا لا تحبذ القلاقل والعنف السياسي، وبذلك فقد اصطفت الكنيسة مع الطبقة الوسطى، وبعد أن كانت مؤيدة للثورة أصبحت هناك فئات كبيرة من الكنيسة تميل إلى الوقوف مع المحافظين في مواجهة الجمهوريين والحركة العمالية، وقد حققت الكنيسة نجاحًا كبيرًا في مارس ١٨٥٠م في تمرير القانون الخاص بحرية التعليم، والذي أعاد للكنيسة الإشراف الكامل والإدارة المباشرة لمدارسها.

وقد اتضح هذا النجاح في الإحصائية التي بيَّنت أن عدد التلاميذ في مدارس الكنيسة في الفترة بين ١٨٥٠ إلى ١٨٦٣م قد ازداد بمعدل بلغ ضعف النمو العددي في المدارس الحكومية، وهذا المؤشر يوضح أولًا ثقة المواطنين بمدارس الكنيسة، ثم نجاح الكنيسة في إدارة كنائسها لتتفوق على المدارس الحكومية في جذب الطلبة.

ولكن بالطبع، فإن هذه النتائج لها أيضًا ردة فعل سلبية لدى الأطراف الأخرى من الاشتراكيين والديمقراطيين الذين يجدون في مدارس الكنيسة مواقع لسرقة عقول الأجيال القادمة وقلوبهم، وأصبحت هذه القضية قضية سياسية كبرى أوجدت صدعًا عميقًا بين الأحزاب والحركات السياسية في البلاد لسنوات طويلة، وبذلك انتهى الوفاق والرفقة التي كانت بين الكنيسة والثورة في بدايتها لتتحول إلى عداء بين الطرفين(١).

لقد كان الهدف والشعار الأساسي في ثورات ١٨٤٨م هو الحرية، وجاءت الثورة لتبني على هذا الشعار دعوتها لحرية المعتقد الديني وحرية ممارسة الدين، وإن كان مفهوم هذه الحرية المطلوبة وتفاصيلها تختلف من بلد أوروبي إلى آخر حسب ظروف كل بلد، وقوانينه قبل الثورة، ولكنها على العموم تدور حول إنهاء سيطرة الدولة على الكنيسة، وإلغاء رقابة الدولة على نشاطاتها، وخدماتها، والحاجة إلى موافقة الدولة على إنشاء الكنائس، وضرورة الحصول على موافقة الدولة لعقد التجمعات الدينية وعلاقة الكنيسة بالتعليم.

علاقة المؤسسة الدينية بثورات الشعوب:

١ ـ إن ثورات العام ١٨٤٨م بجانب أنها كانت ثورات سياسية واجتماعية، إلا أنها كانت أيضًا محركة للأوضاع في المؤسسة الدينية، فقد تشجعت القوى الثورية على المساس بالمسائل الدينية التي كانت في السابق قضايا محرمًا على أي شخص خارج الكنيسة أن يتعامل معها، فقد ناقشت المؤسسات الثورية السياسية قضايا لها علاقة بحصانة رجال الكنيسة، أو بتدخل الكنيسة في المدارس، أو بحق بعض المجموعات الدينية في الاستقلالية ضمن الكنيسة، كما تدخلت الثورات في إعادة تركيبة المؤسسات الدينية.

وأصبح من المقبول لدى الكنيسة أن يجلس الثوار من خارج المؤسسة الدينية لمناقشة أمور الكنيسة مع رجالها، كما أصبح من المقبول أن يشمل

---

(١) HAUPT, HEINZ GERHARD, "RELIGION AND NATION IN EUROPE IN THE 19th CENTURY." 2008, *SCIENCE.BR*.

الخطاب السياسي مصطلحات كانت مقتصرة على رجال الدين، مثل الروحانية والأخلاقيات والقيم وغيرها، هذه التجربة مرت بها فرنسا بدرجة ما خلال ثورتها الأولى في عام ١٧٨٩م، ولكن هذه هي المرة الأولى في تاريخ أوروبا وفي تاريخ الكنيسة أن تصبح هذه الممارسات منتشرة ومقبولة، ومن الممارسات الثابتة والمؤثرة في تطور دول أوروبا السياسي والاجتماعي.

٢ ـ الاستنتاج الثاني يخص الحياة من داخل الكنيسة وفي نفوس المؤمنين خلال فترة ثورات ١٨٤٨م، فقد اتضح فشل عموم البروتستانت والكاثوليك في التعامل مع العوامل والظروف السياسية في أوقات الثورات العامة والتعامل مع الجمهور في بيئة مفتوحة حرة، بينما نرى أن المتطرفين المتدينين والمنتمين إلى مذاهب مغلقة وكذلك الكنائس الصغيرة غير التابعة للمؤسسات الدينية، كانوا متواجدين على الساحة في الثورة ولكنهم مع ذلك لم يستطيعوا أن يكونوا في المقدمة بسبب عدم قدرتهم على التواصل مع الجماهير، ولا على التفوق على العلمانيين في التأثير الجماهيري، ولكن كان لهم وجود خلال الثورة وبعد ذلك خلال الثورة المضادة وفي ظل النظام الرجعي، ولكن مكاسب العلمانيين والحركات العمالية فرغت الكنائس من المؤيدين والتابعين.

٣ ـ أن الثورات شهدت سياسة استخدام القضايا والخطاب الديني لخدمة أغراض سياسية، ولكن العكس لم يحصل، أي إنه لم يتم استخدام السياسة لخدمة أهداف دينية، فقد تم استغلال الدين بكل جرأة من أجل كسب أعوان وداعمين لطرف ضد آخر، ولم تكن هناك حركات هدفها الحقيقي هو نشر مبادئ الدين وتثقيف المؤمنين بتعاليم دينهم.

الفصل الثاني

مرحلة الإصلاح الديني Reformation

من مفارقات الحياة أن الأديان جاءت لإصلاح المجتمع، حيث إن كل دين يحمل رسالة إصلاح النفس الإنسانية ووضع الطريق أمام البشر لكي تعم العدالة السياسية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، ولكن أن تتحول المؤسسة الدينية إلى العائق الذي يجب تخطيه لكي ينطلق المجتمع إلى تحقيق طموحاته وآماله في الأمن والعدالة والرخاء، فهذه هي المفارقة.

ولكن هنا يجب أن ننتبه إلى الفرق الشاسع بين الدين وتعاليمه كما نزل، وبين تفسيرات وتأويلات رجال الدين ومواقف المؤسسة الدينية، فعندما ننظر في تعاليم الدين نجدها واضحة في أنها جاءت لتنقية النفس البشرية من الناحية المعنوية والروحانية، ولتنظيم العلاقة بين أفراد المجتمع، بما يحقق العدالة والمساواة والتكافل وغيرها من المبادئ الراقية التي جاءت بها الأديان.

ولكن مع الوقت، وبعد غياب الرسل عليهم السلام، والبعد الزمني عن الرعيل الأول من تلامذة الرسل، تتكون مؤسسات دينية يديرها من يجد في لباس الدين منافع وحماية وسلطة، وبالطبع، فلا يمكن أن تكون كافة الأديان والمجتمعات متفقة ومتساوية في الظروف التاريخية، فنرى مثلًا أنه في حين أن الديانة المسيحية مرت بمراحل من كفاح ومعاناة معتنقيها خلال هجرتهم من منبع الديانة في فلسطين ثم عندما أصبحت القسطنطينية مركزا لهذه الديانة ثم بعد ذلك روما.

كما تم كتابة تعاليم سيدنا المسيح بعد مئات السنوات من هجرة عدد من حواريه إلى مختلف أجزاء العالم، ومن ثمَّ اختراع مركز البابا الذي مع الوقت اكتسب سلطة دينية مطلقة في التحريم والتحليل، كما أن البابا ـ وهذا

هو المهم في دراستنا ـ اكتسب سلطة سياسية دنيوية تضاهي، بل وتتفوق على سلطة ملوك أوروبا المعاصرين ومعيشتهم، بينما نرى أن الديانة الإسلامية لها تاريخها الخاص بها والمختلف عن غيرها، فقد سار خط الديانة الإسلامية في نجاح الدعوة في حياة الرسول ﷺ، والقرآن الكريم نزل وحُفظ في حياة الرسول.

كما أن القرآن نزل بلغة معروفة وحية ومتداولة؛ ولذا فقد كان الجميع يتساوون في فهم اللغة ومفرداتها والقصد منها، على العكس من لغة الإنجيل التي تحولت إلى اللغة اللاتينية التي لم يكن يعرفها إلا الكهنة المتخصصون، ولكن مع ذلك، فبعد سنوات من القرون الأولى للإسلام، تآكلت مفاهيم البساطة والعلاقة المباشرة بين الإنسان وخالقه، وحل محلها مفاهيم تقوم على نموذج الكنيسة الكاثوليكية، ذلك النموذج الذي أنشأ مؤسسة دينية تكون هي الوسيط بين الخالق والخلق، وأصبح أعضاء هذه المؤسسة فوق المساءلة، وأصبح لقبهم في الإسلام العلماء، كما كان لرجال الكنيسة ألقاب، حتى إنه أصبح في تعريف بعض أعضاء هذه المؤسسة الدينية أن العلم هو العلم الشرعي فقط، ورجال المؤسسة هم الأوصياء على هذا العلم.

والأفكار العظيمة لا تأتي هكذا في لحظة من الزمن، ولكنها تكون نتاج تراكمات محسوسة وبعضها غير محسوسة من الأفكار على مدى عقود أو حتى قرون من الزمن، ولكن تكون هناك لحظة ما في التاريخ يعتمدها المؤرخون نقطة للبداية.

وفي عملية الإصلاح الديني، فقد اعتمد المؤرخون جهود مارتن لوثر ورسالته التي نشرها في عام ١٥١٧م لتكون هي نقطة البداية الرسمية لمرحلة الإصلاح الديني في أوروبا وكل ما ترتب عليها من تغييرات في قطاعات المجتمع كافة، ويعتقد الباحثون في تاريخ الإصلاح الديني أن العامل الفاصل الذي ساهم في نجاح مارتن لوثر، هو استخدامه للطباعة، وهذا الاستخدام لتكنولوجيا حديثة في ذلك العصر هيأ للوثر وزملائه وسيلة للتواصل المباشر مع الجماهير دون الاعتماد على إمكانيات الكنيسة، وهنا لا نملك إلا أن نتذكر القرار السلطاني في الدولة العثمانية الذي حرّم استخدام

الطباعة الحديثة للحرف العربي، وذلك بعد أن قام جوتنبرغ الألماني باختراع آلة الطباعة الحديثة في عام ١٤٥٥م.

وقد سُمح لليهود في الدولة العثمانية بإدخال مطبعة لطباعة كتبهم في العام ١٤٨٨م، ثم للأرمن ذلك الحق في عام ١٥٦٧م، ثم للروم في عام ١٦٧٢م، ولم تتحقق الطباعة الحديثة للحرف العربي بشكل رسمي وموسع في الدولة العثمانية إلا في عام ١٧٢٧م، عندما تم إلغاء القرار أو الفتوى التي حرّمت استخدام الطباعة باللغة العربية في العالم الإسلامي، والتي استمرت فعاليتها لمدة تزيد على مائتين وخمسين سنة، وكان المستند الأساسي في هذه الفتوى أن الحرف العربي مقدس، حيث إنه حرف القرآن ولا يجوز أن يُمتهن في حروف المطبعة التي قد يطبع عليها أي شيء آخر.

كان مارتن لوثر (١٤٨٣ ـ ١٥٤٦م)، راهبًا مسيحيًّا ومدرسًا في مدينة ويتنبرج في ألمانيا، بدأ بنشر آرائه حول ضرورة إصلاح المؤسسة الدينية، وقد قامت نظرياته على ممارسات البابا التي ليست من الدين، وأهمها قيام البابا ببيع صكوك الغفران والفساد الأخلاقي والمالي الذي كان منتشرًا في المؤسسة الدينية، ولم يكن لوثر ثائرًا على الكنيسة، ولكنه كان يسعى إلى إصلاح الكنيسة من الداخل، وكان يأمل بأن تكون لدى المؤسسة الدينية الحكمة والقدرة على معالجة أمراضها بنفسها، ولكن الذي حدث هو أن المؤسسة الدينية اختارت أن تستمر في خطها في إسكات الأصوات التي تنتقدها، حتى ولو كانت هذه الأصوات صادرة من أعضائها المتعلمين المخلصين، وعليه، فتم استدعاء لوثر للتحقيق أمام مجلس الكنيسة في عام ١٥٢١م، وانتهى التحقيق معه بتثبيت إجرامه ومروقه من الدين، وبالتالي فقد حُكم عليه بالحرمان من رحمة الرب والعزل من الكنيسة.

وهذا الحكم كان فيما سبق يعني الموت المعنوي والفعلي، ولكن في حالة لوثر فقد تهيأ له من حاكم إمارة ساكسوني المنقذ الذي وفر له الحماية، وفي ظل حماية هذا الحاكم المتنور قام مارتن لوثر بترجمة الإنجيل إلى اللغة الألمانية بعد أن كان باللغة اللاتينية فقط، بل وقام بطبع الإنجيل المترجم ونشره في متناول كل من يرغب من العامة، وبذلك كسر لوثر طلاسم الدين التي كان من خلالها يسيطر الكهنة على المتدينين، وأصبح الدين وفهمه من

حق الجميع، ومنذ العام ١٥٢٤م أصبح مذهب لوثر الديانة المعتمدة في أغلب إمارات ألمانيا والدول الإسكندنافية ودول البلطيق.

ومن المبادئ الأساسية التي نادى بها الإصلاح الديني والتي تدعو إلى التخلص من هيمنة رجال الكنيسة على العلاقة بين الإنسان وخالقه، هو مبدأ أن كل مؤمن قسيس، وهذا المبدأ يرجع إلى أن «كل مؤمن هو بمثابة قسيس أمام الرب من خلال القسيس العظيم المسيح عيسى»، وأنه «هناك إله واحد، وهناك وسيط واحد بين الرب والإنسان، وهو الإنسان عيسى»، وبالتالي فلا محل لوجود وسيط بشري بين الإنسان وخالقه بعد عيسى عليه السلام.

ومرت أوروبا بهذه المرحلة، الإصلاح الديني، من خلال ردة الفعل على فساد رجال الكنيسة الكاثوليكية من مركزها في روما، وذلك عندما تعاظمت سلطة الكنيسة البابوية في روما وكذلك بالتبعية سلطة رجال الدين ممثلي البابا في بقية العواصم الأوروبية، ولكن أيضًا خرج من داخل المؤسسة الدينية رجال دين لا يُطعن في علمهم ولا في إخلاصهم لدينهم، وقد اشتهر من هؤلاء مارتن لوثر الذي أشرنا إلى جهوده في الفقرة السابقة، وجون كالفن وغيرهما من الذين برزوا في عصر الإصلاح الديني Reformation، وهو العصر الذي سبق عصر التنوير.

وهذه المرحلة بدأت في القرنين السادس عشر والسابع عشر وفتحت الأبواب واسعة للتنوير المدني من خلال التخلص من قيود الكنيسة التي وضعها رجال الدين المفسدون، وهي ليست من الدين بل هي لحماية سلطتهم وتكريسها، وبالطبع فقد أدت إلى انقسام الدين الكاثوليكي، فمنذ الأصل كانت المسيحية الغربية منقسمة إلى فئتين رئيستين هما: الكنيسة الشرقية البيزنطية وكان مقرها القسطنطينية (إسطنبول)، بحماية إمبراطور الدولة الرومانية الشرقية؛ والكنيسة الكاثوليكية ومقرها روما (الفاتيكان) وهذه بحماية بابا الكنيسة بما له من نفوذ ديني ومالي وعسكري على دول غرب أوروبا.

ويعتبر تاريخ بداية الإصلاح الديني في أوروبا هو الحد الفاصل بين نهاية العصور الوسطى، وبداية العصر الحديث، حيث إن بعض المؤرخين اعتبر أن البروتستانتية أصبحت هي المحرك للحضارة الغربية لكي تندفع إلى الأمام في الحضارة الحديثة، ولم يكن مارتن لوثر أول من رفع راية

الإصلاح الديني، بل إن هناك محاولات عديدة وعلى مدى عصور سبقت عصره، ولكن الفرق الأساسي الذي ميّز دعوته، هو أن من سبقه كان يركز على الفساد المنتشر في الكنيسة وممارسات رجال الدين، ولكن لوثر تخطى مظاهر الفساد، وركز على المفاهيم الأساسية في الدين والتي يستغلها البابا وبقية رجال المؤسسة الدينية.

وقد ركز لوثر على مبدأين في المسيحية هما: الخلاص، ورحمة رب العالمين، ونظرًا لأن لوثر نفسه كان من رجال الدين بالإضافة إلى كونه بروفسيرًا في جامعة ويتنبرغ في ألمانيا، فقد كان مطّلعًا ومتخصصًا في العلوم الدينية، فقد كان عالمًا بهذه المفاهيم وكان قادرًا على مناظرة أي أحد على المعاني الصحيحة لهذه المبادئ، ولذا فقد راعه أن يرى كيفية استغلال الدين في قيام الكنيسة بالمتاجرة بمبادئ الغفران والرحمة بادعائهم أنهم يقومون مقام الإله في إعطاء الرحمة والمغفرة، ولكن أن يتم هذا الغفران بمقابل يدفعه المؤمن إلى الكنيسة ليضمن به شراء المغفرة لذنوبه، ويضمن دخوله الجنة، رأى لوثر أن هذه الممارسات صورة بشعة من صور استغلال للدين.

وفي النقاط الخمس والتسعين التي وضعها لوثر في بيانه الذي علقه على باب الكنيسة ونشره، وبيَّن فيه أن البابا لا يملك تطهير المذنبين بقرار منه، وهنا يصل لوثر إلى المبدأ الأساسي في دعوته، وهو أن الكتاب المقدس فقط هو المرجع الوحيد في الدين، وأن المغفرة من الرب تتحقق بالإيمان وليس بالعمل، والبيان الذي نشره لوثر لم يكن القصد منه الانفصال عن الكنيسة، بل إن لوثر كان يأمل أن تأخذ الكنيسة بهذه النقاط والمفاهيم التي تعيد ممارسات الكنيسة إلى وضعها الصحيح، وكان نشاطه بهدف إصلاح الكنيسة التي هو أحد رجالها، ولكن كان رد فعل الكنيسة وبالأخص البابا عنيفًا ولا يعبر عن أي رغبة في الاستماع إلى وجهات النظر الأخرى.

ولذا ففي العام ١٥٢١م أصدر البابا قرارًا بطرد لوثر من الكنيسة وحرمانه من الرحمة الربانية، وهذا القرار قاد دون قصد مسبق من لوثر إلى حركة الإصلاح الديني الشاملة، وإلى انقسام الكنيسة الكاثوليكية وتكوين المذهب البروتستانتي، وما إن انتشر مذهب لوثر وطريقته في الوقوف في وجه الكنيسة حتى ظهر عدة نشطاء تبنوا هذه الأفكار وبنوا عليها تفاصيل أكثر، ونتج عن ذلك فروع متعددة للمذهب البروتستانتي.

والشخص الآخر الذي يعتبر من المؤثرين في إنشاء البروتستانية، هو جون كالفن، وجون كالفن، هو محامٍ فرنسي هرب من فرنسا إلى سويسرا بعد أن تحول إلى المذهب البروتستانتي، حيث نشر كتابه عن الديانة المسيحية في عام ١٥٣٦م وضمنه أفكاره الإصلاحية، فأصبح أول كتاب يضع أفكار الإصلاح الديني بشكل منظم ليكون أساس حركة الإصلاح، وانتشرت دعوة الإصلاح الديني في دول شمال أوروبا وشرقها، ولكن إيطاليا وإسبانيا كانتا من أكبر الدول الأوروبية التي حافظت على الالتزام بالكنيسة التقليدية؛ ولذلك فقد كانت هاتان الدولتان هما مركزي الحرب ضد حركة الإصلاح الديني، وذلك باعتبار أن هاتين الدولتين يمثلان معقل الكاثوليكية تاريخيًّا وسياسيًّا.

أسباب حركة الإصلاح الديني:

أ ـ كانت هناك محاولات للإصلاح الديني قبل القرن السادس عشر، ولكنها سُحقت من قبل محاكم التفتيش التي كانت تراقب بكل دقة أية محاولات للخروج عن خط الكنيسة، ولم تكن هناك رحمة ولا عقلانية من الكنيسة في التعامل مع كل من يدعو إلى إدخال إصلاحات ولو شكلية على أداء الكنيسة وممارسات رجالها، فقد أُريقت دماؤهم أو تم إحراقهم باعتبارهم منافقين وسحرة.

ب ـ في القرن السادس عشر كانت العوامل للثورة ضد الكنيسة قد نضجت، فقد تزامنت العوامل الدينية مع العوامل الاقتصادية والسياسية لتكون الأرضية جاهزة للقيام بثورة شاملة على المؤسسة الكنيسية، كما كانت هناك عناصر علمية متوفرة، ومن دونها ما كان يمكن للثورة الإصلاحية أن تنتشر، أولها وأهمها هو اختراع الطباعة، فمن دون إمكانية طباعة الإنجيل ونشره للعامة بأسعار رخيصة وبلغة مفهومة، لكانت محاولات الإصلاح الديني انتفاضاتٍ محلية ومحدودة الأثر، ولأمكن للكنيسة أن تحجّمها وأن تتخطى آثارها مثلما حدث لمصلحين من قبل كانت لديهم الأفكار الإصلاحية نفسها.

ج ـ أن حركة الإصلاح الديني لم تكن حركة تصحيحية دينية بحتة، بل لقد كانت شاملة لتغييرات سياسية واقتصادية؛ ولذا فما زال الخلاف إلى الآن حول تسميتها ثورة أو حركة إصلاح ديني، ولا شك أنها بدأت كحركة

إصلاح ديني من رجال أساسًا هم رجال دين من داخل الكنيسة، ولكن بسبب تداخل جوانب المجتمع الدينية مع الجوانب الاقتصادية والسياسية فلم يكن بالإمكان فرز هذه الجوانب عن بعضها البعض، فالكنيسة نفسها كانت مؤسسة اقتصادية وسياسية مؤثرة في المجتمع، حيث كانت في تلك العصور أغنى من الملوك، كما إنها كانت تمثل ثقلًا سياسيًّا من خلال سلطة البابا الذي كانت له دولة وجيش، ويتحكم من خلال سلطته الدينية بولاءات المؤمنين في أوروبا كافة، ويستطيع أن يعزل ملوكًا ويثبت آخرين.

وبناء على هذه المبادئ، فإن الإصلاحيين رفضوا سلطة البابا، كما رفضوا مبدأ أن العمل الصالح كفيل بقبول الفرد، كما رفضوا الإفراط في العبادة، والرهبنة من أجل مريم العذراء ﷺ والتقديس لرجال أو نساء كألقاب تطلقها الكنيسة، كما رفضوا أغلب طقوس الكنيسة مثل الصلاة للأموات، ونظام الاعتراف للقسيس، واستعمال اللاتينية في الصلوات، وغيرها مما أوضح الإصلاحيون أنها ممارسات لم يأتِ بها عيسى عليه السلام، وإنما هي دخيلة على الدين المسيحي.

أمثلة من حركات الإصلاح الديني:

الإصلاح الديني في سويسرا وبزوغ الكالفانية:

كانت سويسرا في بدايتها في القرن الثالث عشر عبارة عن مقاطعات ضمن الإمبراطورية المقدسة، وكانت بداية الاتحاد السويسري هي اتحاد ثلاث كانتونات (مقاطعات أو ولايات)، ثم توالى انضمام ولايات أخرى، وحتى القرن الخامس عشر كانت هناك ثماني كانتونات متحدة فيدراليًّا، ثم بعد العام ١٤٨١م انضمت إليها الكانتونات الأخرى، ومن القرن الرابع عشر كان لدى هذا الاتحاد استقلالية ذاتية عن الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي كانت تحت حكم آل هابسبورغ.

واشتهرت هذه الفيدرالية بالقوة العسكرية، مع أن الدولة صغيرة وعدد سكانها محدود، ولذا فقد كان الجنود المرتزقة إحدى صادرات هذه الدولة في العصور الوسطى، حتى إن البابا في روما كان يستخدمهم لحمايته، وإلى يومنا هذا هناك ثلة من الحرس السويسري في الفاتيكان يقومون بواجبهم الرمزي في حماية الفاتيكان.

بدأت الدعوة للإصلاح الديني في سويسرا في عام ١٥١٩م متزامنة مع الدعوة التي أطلقها لوثر في ألمانيا، وذلك من خلال الخطب الدينية التي كان يلقيها إليرخ زوينغلي، وكانت تردد ما كان يدعو إليه لوثر، وبناء على دعوته وبعد سنوات، تبنت زيورخ وعدد آخر من الكانتونات المذهب البروتستانتي، بينما بقيت الكانتونات الأخرى على المذهب الكاثوليكي، وأدى هذا الشق إلى حرب أهلية في الاتحاد السويسري بين الكتلتين.

وقد شكلت كل كتلة مجلسًا برلمانيًا خاصًا بها، واحد للبروتستانت وآخر للكاثوليك، مع استمرار وجود المجلس الاتحادي وعمله، والمذهل أنه حتى بعد الحرب الأهلية في عام ١٥٢٣م و١٥٣١م، فقد استطاع الاتحاد أن يبقى وينجو من الانفصال، وفي العام ١٦٤٨م حصلت سويسرا على الاستقلال الرسمي من الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وفي العام ١٧٩٨م قامت القوات الفرنسية بغزو سويسرا وتحويلها إلى جمهورية تابعة لفرنسا، واستمرت الهيمنة الفرنسية على سويسرا إلى وقت سقوط نابليون في عام ١٨١٥م، مع أن الشعب السويسري لم يتوقف عن الثورات والمقاومة خلال تلك الفترة، وفي عام ١٨١٥م انضمت كانتونات جينيف وفالياس وناشيتيل إلى الاتحاد السويسري، وبذلك اكتملت حدود سويسرا كما هي اليوم.

في العام ١٥٢٣م تبنت زيورخ المذهب البروتستانتي رسميًا، وبدأت المدينة في إجراءات التخلص من مظاهر السيطرة الدينية الكاثوليكية، وتحولت متابعة أملاك الكنيسة إلى سيطرة الدولة، وتحقق الفصل بين الكنيسة والدولة، وفي عام ١٥٣١م قامت الحرب الأهلية الدينية بين الكانتونات البروتستانتية والكاثوليكية، وقُتل زوينغلي في المعركة، وانتهت المعارك بانتصار الكانتونات الكاثوليكية، وتم التصالح على أن يكون للمذهب الكاثوليكي الأولوية في الاتحاد، ولكن تحتفظ الكانتونات التي تتبنى المذهب البروتستانتي بقانون حرية المعتقد لكل الأفراد.

وفي العام ١٥٣٦م تحولت جنيف أيضًا إلى البروتستانتية، وفي العام ١٥٣٦م تم توجيه الدعوة الأولى للداعية المصلح الفرنسي جون كالفن للقدوم إلى جنيف والإقامة فيها، مع السماح له بالقيام بترويج أفكاره الداعية للإصلاح الديني، واستقطبت جنيف بوجود كالفن رموز الإصلاح الذين كانوا

لاجئين وفارين من ملاحقة الكنيسة، ونشر كالفن وثيقته التي أكدت على قدرة الله وقدر الإنسانية المكتوب، وانتشرت أفكار كالفن من سويسرا إلى أسكتلندا وفرنسا وترانسلفانيا ودول الأراضي المنخفضة.

ولكن بعد عامين من تواجد كالفن في جنيف، وأخذه مركزًا قياديًّا فيها، قاوم أعضاء مجلس المدينة سلطة كالفن ولم يتقبلوا هذه الصيغة من المذهب وممارساته، فقاموا بطرد كالفن من المدينة في عام ١٥٣٨م، ولكن بعد ثلاث سنوات حدثت تغييرات سياسية أدت إلى دعوة كالفن للعودة مرة أخرى لتطبيق برنامجه الديني، ولكن الأوضاع لم تستقر له في البداية؛ إذ إن عددًا من العائلات التقليدية ذات النفوذ حاولت الحد من سلطاته ولكنه في النهاية تغلب عليهم، واستطاع التخلص من خصومه، وأصبح هو الزعيم الروحي والدنيوي لمدينة جنيف حتى مماته في عام ١٥٦٤م عن عمر يناهز الرابعة والخمسين.

أما الكنيسة الكاثوليكية فإنها اتخذت خطوات عملية لمجابهة خطر الفكر الديني المخالف، وخصوصًا الدعوة البروتستانتية، فقد حافظت الكنيسة على سلطتها على القضاء والاقتصاد، كما حصرت تعيين القساوسة في يد سلطة الكنيسة، ومنعت طباعة أفكار الإصلاحيين وتوزيعها، وكذلك منعت دراسة اللغة العبرية واليونانية؛ وذلك لقطع الطريق على كل من يحاول أن يدرس الإنجيل ويتفهمه من خلال اللغات القديمة مباشرة دون العودة إلى الترجمة بالتفسير الذي تقره الكنيسة.

وإن كانت هذه القرارات قد نجحت في الحد من انتشار الأفكار الإصلاحية في بقية الكانتونات، إلا أنها من جانب آخر جعلت الكنيسة تعتمد أكثر فأكثر على السلطات المدنية في تطبيق القرارت، كما اتبعت الكنيسة الكاثوليكية سياسة حثيثة في إقناع السويسريين الذين تحولوا إلى المذهب البروتستانتي لكي يعودوا إلى الكاثوليكية، وزادت الكنيسة عن طريق حكومات الكانتونات الكاثوليكية من التنسيق والتحالف مع الدولة البابوية والدول الكاثوليكية الأخرى.

وفي الأعوام (١٥٦٢ ـ ١٥٩٨م) شارك السويسريون من كلا الطرفين في الحروب الدينية الأهلية في فرنسا، وقد وقعت هذه الحروب بين الفرنسيين

الكاثوليك والفرنسيين البروتستانت (هوغونوتس)، وقد شارك السويسريون كمرتزقة وكمتطوعين، فالكاثوليك انضموا للفرنسيين الكاثوليك والبروتستانت انضموا للهوغونوتس الفرنسيين.

وفي عام ١٦١٨م اندلعت في أوروبا حرب تسمى حرب الثلاثين سنة بين أغلب دول أوروبا، وكانت ساحة المعارك أساسًا في ألمانيا، وقد بدأت هذه الحروب كحروب دينية مذهبية بين الكاثوليك والبروتستانت، ثم تحولت إلى حروب استيلاء وسيطرة بين فرنسا وحلفائها من جانب، وإمبراطورية النمسا والحكام من آل هابسبورغ وحلفائهم من جانب آخر، وفي هذه الحرب التزمت جميع الكانتونات السويسرية الحياد ولم تشارك في القتال مع أي جانب، وكذلك كان الحال مع المملكة المتحدة، وقد حاولت كل الأطراف أن تكسب المحاربين إلى جانبهم، ولكن دون جدوى.

ومع أن سويسرا عانت من عدة موجات من انتشار وباء الطاعون والجدري في القرن السادس عشر والسابع عشر، مما أدى إلى وفاة أكثر من ٨٠٪ من الأطفال في البلاد، إلا أن الاتحاد السويسري تخطى هذه الكارثة وشهدت الدولة نموًّا اجتماعيًّا واقتصاديًّا وضعها على طريق التحديث خلال الثورة الصناعية عندما جاءت، ولكن بسبب محدودية مساحة الدولة واستحالة التوسع على حساب الدول المجاورة باعتبارها كلها دولًا أكبر وأقوى من سويسرا، وهي ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، فقد تقلصت ملكيات الأراضي مع زيادة عدد السكان، وبرزت عائلات قليلة حافظت على ملكياتها الكبيرة فأصبحت هي العائلات المؤثرة في الاقتصاد والسياسة.

وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت دول أوروبا ومنها سويسرا، تعيش في ظروف تقوم على أنه لا تسامح مع أي اختلاف ديني في المنطقة الواحدة، أي إن كل منطقة أو دولة تفرض على كل سكانها مذهبًا واحدًا لا غير، وإن كان هذا الشخص يود أن يغير مذهبه فعليه أن يهاجر إلى المنطقة الأخرى التي تتبنى ذلك المذهب، وكان السكان ملزمين باتباع دين الحاكم ومذهبه، وشهد القرن السادس عشر عصر محاكم التفتيش وملاحقة السحرة، التي ينتهي أغلبها بالحرق.

خلال تلك الفترة هرب الكثير من البروتستانت الأوروبيين إلى سويسرا

وتحديدًا إلى مدينتي جنيف وباسل، وخصوصًا أن جامعة باسل وفرت جوًّا علميًّا يقوم على حرية الفكر والعقيدة، وأكثر هؤلاء المهاجرين كانوا صنّاعًا مهرة وكذلك رجال أعمال، وهؤلاء المهاجرون هم الذين وضعوا الأساس لصناعة الساعات السويسرية الشهيرة في مدينة باسل، وأسسوا البنوك في سويسرا التي أصبحت قاعدة الاقتصاد السويسري[١].

الإصلاح الديني في بريطانيا:

في هذه الفترة نفسها من القرن السادس عشر، كانت هناك أمور شخصية جدًّا تجري في بريطانيا، ولكن هذه الأحداث الشخصية تزامنت مع دعوات الإصلاح الديني، والتقت معها في تطور مذهل للأمور مما غير مسار التاريخ، ففي هذه الفترة اعتلى الملك هنري الثامن عرش بريطانيا في عام ١٥٠٩م وهو في سن السابعة عشرة بعد وفاة أخيه، وعملًا بالقواعد الاجتماعية السائدة في ذلك الزمان، فقد كان عليه أن يتزوج أرملة أخيه وهي بنت ملك مملكة الأراغون الإسبانية، وقد ولدت له عددًا من البنات دون أي ذكور، وكان العرش البريطاني مقصورًا على الذكور من أبناء الملك.

ومن حرصه على أن يكون له ولي عهد يرث العرش وتفادي حرب أهلية، فقد رغب الملك هنري في أن يطلق زوجته الإسبانية ويتزوج وصيفتها، وبما أن بريطانيا تتبع الكنيسة الكاثوليكية، فقد كان لزامًا على الملك أن يحصل على موافقة البابا لتحقيق الطلاق باعتبار أن زواجه من أرملة أخيه أصلًا غير شرعي، ولكن البابا كليمنت السابع وخوفًا من ملك الأراغون رفض أن يوافق على الطلب، فما كان من الملك هنري إلا أن أعلن انشقاق الكنيسة البريطانية عن الكنيسة الكاثوليكية في روما، وأتبع هذا الإعلان باستيلائه على ممتلكات الكنيسة.

وفي العام ١٥٣٣م تم زواج الملك هنري الثامن من آن بولين لتكون زوجته بعد طلاقه من كاثرين زوجته الأولى، واتخذ الملك عدة خطوات من خلال البرلمان ومن خلال رجال الدين الإنجليز لتثبيت الفصل بين الكنيسة

(١) MARKUS G, JUD, EDITOR "THE SWISS REFORMATION." n.d, *HISTORY OF SWITZERLAND.*

الإنجليزية والكنيسة الكاثوليكية في روما، ولم يكن من الحكمة أن يقوم بهذا الإجراء في خطوة واحدة؛ لأن الكنيسة لها تأثيرها السياسي والاقتصادي والشعبي؛ ولذا فقد قام هنري الثامن بمعالجة الموقف، من خلال خطوات محسوبة استغرقت سنوات ولكنها في النهاية حققت أهدافها.

وأخيرًا، أعلن البرلمان في عام ١٥٣٤م أن الملك هو رئيس الكنيسة، وأن إنجلترا بلد مستقل ولا يخضع لأي سلطة غير سلطة الملك، وبذلك أُلغيت سلطة البابا من روما على الكنيسة الإنجليزية، وأول وأهم نتائج هذا الإعلان هو أن الضرائب التي تجمع للكنيسة لا تذهب إلى روما كما كانت في السابق، وإنما تبقى في إنجلترا، وتحت تصرف الملك الذي أصبح هو السلطة العليا ورئيس الكنيسة، وقام في عام ١٥٣٦هـ بتوزيع نسخ من الإنجيل مترجمة باللغة الإنجليزية على الكنائس كافة ليكون متوفرًا للجميع.

كما قام الملك هنري بحل كل الأديرة في البلاد، وهذا قرار سياسي أكثر منه دينيًّا، فقد كانت الأديرة تعج بالقساوسة الذين كانوا يعيشون عالة على عامة المؤمنين، وكانت الأديرة غنية بما تملك من أراضي الأوقاف، ومن الأموال التي تجمعها من الرعية باسم الدين، وكان موقف غالبية القساوسة معارضًا لتصرف الملك مع البابا، فقد كانوا المستفيد الأكبر من بقاء النظام الكنسي كما هو؛ ولذا فإن الملك شعر بخطر الأديرة وقوتها، فقام بخطوته الجريئة بحل الأديرة والسيطرة على أموالها، وبذلك حقق هدفين مهمين: أولًا القضاء على مواقع قوة خصومه القساوسة التابعين للبابا، وثانيًا أنه أثرى ميزانية الدولة (ميزانيته هو) بالأموال التي وردت من جراء مصادرة ممتلكات الأديرة.

وقام الملك بتحقيق هذه الخطوات الجريئة من خلال رجله القوي، توماس كروميل، وبطريقة ذات غطاء قانوني وليس بطريقة عنيفة تستفز الرعية التابعين للكنيسة(٢)، وتم ذلك عن طريق مراجعة الممارسات في كل دير على حدة، وإعلان نتائج التحقيقات بطريقة تدين القساوسة وتظهر للشعب مدى الفساد المستشري في هذه الأديرة، ولم يكن ذلك صعبًا، فبالفعل كان الفساد

(٢) HANSON, MARILEE, "THOMAS CROMWELL-FACTS & BIOGRAPHY." 2015, *ENGLISHHISTORY.NET.*

المالي والأخلاقي منتشرًا بشكل فاضح في الأديرة، ولم يكن من الصعوبة إظهاره وإثباته.

كما فتح الملك وممثلوه الباب أمام السكان المحليين لتفكيك مباني الدير، وذلك أنه بعد أن يتم إثبات الفساد الأخلاقي والمالي في الدير، ودائمًا ما يتم إثبات ذلك بكل الوسائل، وبعد أن يستولي ممثلو الملك على الذهب والفضة المخزونة في الدير، تقوم اللجنة المختصة بفتح أبواب الدير للسكان المحليين لكي يقوموا بأخذ ما يريدون من أثاث، ومواد بناء وغيره من الموجودات لاستعمالهم الخاص، وبذلك يتم تحويل الدير إلى أطلال وبمشاركة السكان واستفادتهم.

وبالطبع مقابل هذا التأييد الشعبي الكبير لخطوات الملك، كان هناك عدد قليل من المعارضين لموقف الملك هنري، بعضهم من الفئة المتضررة ماديًّا ومعنويًّا بفقدان المكانة والميزات السابقة لرجال الكنيسة، وهناك البعض الآخر الذين كانوا بالفعل مؤمنين بسلطة البابا الإلهية، وأنه لا يجوز دينيًّا تحدي هذه السلطة.

وفي عام ١٥٣٦م خرج بضعة آلاف من هؤلاء المعارضين لما كان يفعله الملك في مظاهرة في وسط لندن، مطالبين بأن يترك الملك الأديرة دون المساس بها، وكانت بقيادة محام اسمه روبرت آسك، وكان رد فعل الملك هادئًا ومهادنًا ووعدهم بأنه سيدرِس هذه المطالب، فأرضت هذه المقابلة الحسنة من الملك غالبية المشاركين في المظاهرة، فاكتفوا بذلك الوعد من الملك وتشتتت المظاهرة، والحقيقة أن الملك لم ينظر مطلقًا في الموضوع، وأما بخصوص قائد المظاهرة المحامي روبرت آسك، فقد تم اعتقاله بعد ذلك وسُجن في برج لندن معلقًا حتى مات من الجوع.

ومنذ ذلك التاريخ سارت الكنيسة الإنجليزية في طريقها الخاص بها، وإن تخلل ذلك بعض السنوات التي كانت فيها ردة إلى الكنيسة الكاثوليكية مؤقتًا، ولكن في النهاية حافظت الكنيسة الإنجليزية على استقلالها.

وهذا الانفصال عن الكنيسة الكاثوليكية في روما لا يعني الإصلاح الديني بحد ذاته، ولكنه كان تصرفًا سياسيًّا وليس دينيًّا، ولكن هذا الفصل فتح الأبواب لنجاح حركة الإصلاح، حيث كانت مرحلة الإصلاح قد بدأت

قبل ذلك في القرن الرابع عشر، عندما قام جون ويكليف بترجمة الإنجيل إلى اللغة الإنجليزية، وكانت هناك حركات جادة للإصلاح دفع القائمون عليها حياتهم ثمنًا لتحديهم للكنيسة، فعلى سبيل المثال، في عام ١٥٢٠م كانت مجموعة من المفكرين في كمبردج يجتمعون ويناقشون وسائل إصلاح الكنيسة ويخططون لضرورة تطبيق الإصلاح، فتمت محاكمة جميع المجتمعين باعتبارهم منافقين وتم إعدامهم حرقًا.

وهكذا نجح الملك هنري الثامن في إنهاء سلطة البابا على الكنيسة في إنجلترا، ومنع دفع الضرائب للكنيسة في روما، واعتبر نفسه هو رئيس الكنيسة في إنجلترا، وأصبح الملك وحده هو الذي يعين القساوسة ورجال الدين في الكنيسة الإنجليزية، وقد لاقت هذه الخطوات الدعم من السياسيين ومن الإصلاحيين، فبالنسبة إلى الإصلاحيين، فإنهم وجدوا في إنهاء سيطرة البابا توافقًا مع قناعاتهم المبنية على دعوة لوثر، وبذلك فإنهم كانوا يأملون في تطبيق الإصلاحات الواجبة في الكنيسة مع وجود الدعم السياسي من الملك نفسه، وأما السياسيون، وخصوصًا الليبراليين الذين كانوا يهدفون إلى الحد من سلطة المؤسسة الدينية وتسلطها على الحياة المدنية، فإنهم كانوا يأملون أن تؤدي هذه الخطوات إلى فصل الدين عن الدولة.

مع كل الخطوات الكبيرة التي قام بها الملك هنري الثامن في اتجاه قطع العلاقات مع الكنيسة الكاثوليكية في روما، إلا أنه لم يتحول من المذهب الكاثوليكي إلى المذهب البروتستانتي، فمن الناحية الرسمية كانت بريطانيا تدين بالمذهب الكاثوليكي ولكن دون التبعية للبابا في روما، بل إن رئيس الكنيسة هو الملك بدلًا منه، ولكن ابنه إدوارد الذي أصبح ملكًا في عام ١٥٤٧م، والذي كان قد تتلمذ على أيدي معلمين بروتستانت، هو الذي أدخل في عهده تحولات حقيقية نحو المذهب البروتستانتي، فصدرت القوانين للسماح للقساوسة بالزواج، وتمت إزالة التماثيل والنقوش من الكنائس، وقام المسؤولون بتهشيم الزجاج المزخرف بالرسوم التي تحكي قصص المسيح والعذراء عليهما السلام والقديسين.

الفصل الثالث

عصر التنوير (Enlightenment)

عصر التنوير مصطلح يعود إلى المرحلة التي مرت بها أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر للدفع بالثقافة والحرية الفكرية والسعي للمعرفة، وهذه الحركة اصطدمت مع الكنيسة ومؤسساتها منذ البداية؛ وذلك بسبب ممارسات الكنيسة في العصور السابقة واستمرارها في القمع والاضطهاد الفكري والجسدي لكل من يخالف أو ينتقد الكنيسة ورجالها، وتلك الممارسات تطورت إلى أن اتخذت شكل محاكم التفتيش الشهيرة التي استمرت على مدى قرون عديدة في أوروبا، وسببت الكثير من المآسي والويلات للمجتمعات الأوروبية، ولا تزال الكتب تكتب في أوروبا عن فظاعة تلك الفترة وممارسات الكنيسة الوحشية تجاه من يخالفها الرأي، في تناقض صارخ مع المبادئ التي جاء بها ودعا لها السيد المسيح عليه السلام.

وعصر التنوير كمصطلح عامٍّ يطلق على الحركة الفلسفية التي بدأت تظهر في القرنين السابع عشر والثامن عشر كما بيّنّا أعلاه، وهي في الحقيقة لا تمثل حركة فكرية واحدة، ولا مركزًا جغرافيًّا موحدًا، بل هي طريقة فكر انتشرت في عدة بلاد في أوروبا، وتعتبر فرنسا نقطة البداية ومركز ثقل هذه الحركة، ولكن كانت هناك أيضًا حركة فكرية مماثلة في أسكتلندا وفي ألمانيا، وقد أطلق هؤلاء المفكرون عقولهم متحررة من كل القيود في ذلك الزمان، لكي تفكر في علاقة الإنسان بالكون والبيئة المحيطة به ودواخل نفسه، ولذا فإن هذه الحركة لم ترَ ضرورة لتعريف هويتها وحدودها، ولكن في الفترات اللاحقة بدأت تظهر تساؤلات حول هوية معنى عصر التنوير، ومحاولات لوضع تعريف لهذه الحركة.

وبدأت حركة التنوير في عام ١٦٥٠م، أي في القرن السابع عشر، من

خلال فلاسفة ومفكرين مثل فرانسيس بيكون (١٥٦٢ ـ ١٦٢٦م)، ورينيه ديكارت (١٥٩٦ ـ ١٦٥٠م)، وباروخ سبينوزا (١٦٣٢ ـ ١٦٧٧م)، وجون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤م)، وبيير بيلي (١٦٤٧ ـ ١٧٠٦م)، وفولتير (١٦٩٤ ـ ١٧٧٨م)، كما يضاف إليهم عالم الرياضيات إسحاق نيوتن (١٦٤٣ ـ ١٧٢٧م)، وكان مركز هذه الحركة الفكرية في فرنسا من خلال أعمال مفكرين مثل فولتير (١٦٩٤ ـ ١٧٧٨م)، ومونتيسكيو (١٦٨٨ ـ ١٧٥٥م)، وروسو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨م)، ولكنها انتشرت في مراكز عدة خارج فرنسا مثل إنجلترا وأسكتلندا وألمانيا وهولندا وروسيا وإيطاليا والنمسا، ومن أوروبا انتقلت الحركة إلى المستعمرات الأوروبية في شمال أمريكا ليتأثر بها رجال مثل بنجامين فرانكلين وتوماس جيفرسون، وهما من مؤسسي الولايات المتحدة الأمريكية ومن واضعي دستورها الشهير وإعلان الحقوق للفرد، والذي أصبح نموذجًا للفكر المتنور الذي يدعو إلى المساواة والحرية والعدالة.

ويصنف أغلب المؤرخين والباحثين الاجتماعيين أن عصر التنوير قد بدأ في منتصف القرن السابع عشر (العام ١٦٥٠م)، كما أنهم يضعون تاريخًا عشوائيًّا لتاريخ نهاية عصر التنوير، حيث قدّر المؤرخون نهاية عصر التنوير بأنها تقع بين العام الذي قامت فيه الثورة الفرنسية (عام ١٧٨٩م) وبداية الحروب النابليونية التي استمرت بين عامي (١٨٠٤ ـ ١٨١٥م)[١].

ويتضح أن رسالة التنوير يجب أن تكون للشعوب عامة وليس للنخبة القليلة من المجتمع، وهذا هو الأساس الذي تُبنى عليه الثورات الناجحة، فالنخبة قد تتخذ مواقف متخاذلة تبررها فلسفيًّا إذا وجدت أن العامة ـ أو الشارع كما يحب النخبة من المفكرين أن يطلقوا عليهم ـ لا يتفقون مع رؤيتهم، أو لا يقدموهم لمنصة القيادة، إن النخبة يعتبرون أنفسهم الأحق بقيادة المجتمع، وإذا لم تعطهم الجماهير هذا الحق، فهم ـ أي النخبة ـ لا يترددون في تحويل تأييدهم إلى الدكتاتور عقابًا للجماهير المتخلفة والقاصرة في نظرهم، فهم يرون أن ذلك أسلم من أن تتسلم الجماهير القيادة.

---

(١) GUETTNER, DARIUS VON, *THE FRENCH REVOLUTION*, MELBOURNE, AUSTARALIA: CENGAGE LEARNING, 2015.

ونظرًا لقرب المنطقة العربية من أوروبا والعلاقات اللصيقة التي تراوحت بين حروب وتحديات من جانب، وبين تعاون وتحالف إلى احتلال واستعمار من جانب آخر، فقد تأثرت بأفكار التنوير، وكانت مصر دائمًا رائدة في توجيه طبيعة العلاقة بين المنطقة العربية والقوى العظمى في أوروبا، وذلك منذ علاقتها التاريخية في عهد الدولة اليونانية ومن ثَمَّ الرومانية ثم عن طريق الدولة العثمانية ثم البريطانية والفرنسية، ولذا فقد تأثرت مصر بما مرت به أوروبا من أفكار فترة التنوير، كما أن الحملة الفرنسية بقيادة نابليون حملت معها أفكارِ الثورة الفرنسية، وقد أثرى هذا الاحتكاك الحركة الفكرية في مصر، وكان فيها دفعة كبيرة لإيجاد حراك فكري متنور لم تشهد المنطقة له مثيلًا من قبل، لكن ولعوامل داخلية وخارجية متداخلة، أُجهضت هذه الحركة وتم إغلاق بوابة التنوير أمام المنطقة العربية.

وقد تعاملت أفكار عصر التنوير مع مختلف جوانب الحياة، فكان هناك الجانب العلمي الذي تخلص من الأسلوب التقليدي المتبع في ذلك الوقت والقائم على أفكار قدماء الفلاسفة وخرافات الكنيسة، إلى الأسلوب القائم على البحث والتحقق والبراهين العملية، كما كان هناك الخوض في المفاهيم السياسية السائدة والبحث بحرية في بدائل تسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة، فمهدت تلك الأفكار لأفكار النظام الجمهوري الحديث والديمقراطيات الدستورية.

ومن الجوانب المهمة في منتجات عصر التنوير، هو مناقشة مفهوم الخلق العام، فحتى ذلك التاريخ كانت تصرفات الفرد محكومة بمعيار الأخلاق كما وضعها الدين، ومرتبطة بتعاليم الدين والحساب في الثواب والعقاب في الحياة الآخرة، والفكرة التي نادى بها فلاسفة التنوير، هي أن يقوم الفرد بعمل الخير من أجل الخير، وليس من أجل مكافأة لاحقة، وأن يمتنع الفرد عن فعل الشر لأنه سيء، وليس خوفًا من عقاب لاحق، وجاءت هذه الأفكار بسبب ممارسات رجال الكنيسة التي يشوبها الكثير من النفاق الذي كان يعاقب الفقير ويبرر للغني.

كما إن الحروب الدينية التي عانت منها أوروبا في تلك العصور والمجازر والقسوة التي ارتكبت فيها باسم الدين من كلا الطرفين، أدت

بالمفكرين إلى التوجه لهذا المفهوم، ويقوم عصر التنوير على مبادئ ونظريات طرحها علماء وفلاسفة في شتى جوانب الحياة، وكان لهذه الأفكار وقعها في تغيير مفاهيم المجتمع، ومن حسن القدر أن هذه الأطروحات قد جاءت في أوقات زمنية متقاربة، مما كان لها أكبر الأثر في التغيير على أوسع نطاق.

ونظرًا لأن حركة التنوير هي حركة علمية واجتماعية أكثر مما هي سياسية، فإنها لم تعتمد على قيام حزب سياسي، ولم تهدف إلى قيادة المجتمع سياسيًّا، ولم يسعَ قادة ذلك الفكر إلى الحصول على مناصب أو مشاركات سياسية، بل إن المفكرين والعلماء الذين يعتبرون قادة عصر التنوير كانوا يقدمون إنتاجهم الفكري إلى المجتمع دون وضع أي شروط أو طلبات أو تطلعات للمكافأة السياسية أو المادية، وكان عملهم خالصًا من أجل العلم، ولتحرير العقول من أفكار العصور الوسطى في أوروبا.

أمثلة من رموز حركة التنوير وأفكارهم:

١ ـ كان تقدم العلوم الطبيعية وعلاقتها المباشرة بالإنسان وبداية استيعابها كظواهر طبيعية يمكن التعرف إليها ودراستها، نقلة مهمة بالإنسانية في فهم البيئة التي يعيش فيها الإنسان، وقد تصدر العالم إسحاق نيوتن هذا المجال عندما نشر كتابه «مبادئ الرياضيات» في عام ١٦٨٧م، الذي طرح فيه شرحًا مبسطًا وعلميًّا لعدة ظواهر طبيعية، خصوصًا تلك المتعلقة بالكواكب والنجوم، وقد أصبح هذا الكتاب نموذجًا للعلماء والمفكرين والباحثين في عصر التنوير في كيفية التفكير العلمي لتفسير الظواهر الطبيعية، وكذلك في كيفية طرحها على أسس علمية قابلة للإثبات بالمعادلات الرياضية.

٢ ـ وأما رينيه ديكارت فقد تخصص في علم الفلسفة الحديثة، وهو يتبع أسلوب الشك والتشكيك في كل ما هو مطروح كأساس للتفكير والبحث، واعتمادًا على هذه النظرية، فهو يعتقد أن معرفة الإله والروح تنبع من الأفكار الفطرية بدلًا من الحواس الإنسانية، كما فرق بين العقل والجسد، وقد طرح ديكارت العديد من الأفكار والنظرية القابلة للجدل، إلا أنه لا شك أنه كان له الفضل في الدفع بتقدم العلوم الطبيعية في عصره، وقد هاجم المفكرين التقليديين المرتبطين بأسلوب أرسطو، الذين يتهمهم بأنهم عقبة في وجه تقدم التفكير العلمي.

وفي الفترة نفسها وبالتفكير نفسه كان أيضًا هناك الفيلسوف باروخ سبينوزا، وقد طرح سبينوزا فكره في مجال الطبيعة المنطقي في كتابه «الأخلاق» في عام ١٦٧٧م.

٣ ـ كما يعرف عصر التنوير بعصر العقل أو المنطق، وهو استخدام العقل في التجارب العلمية كما يستخدم في تقييم الأفكار النظرية، ويعتبر فرانسيس بيكون (١٥٦١ ـ ١٦٢٦م) العالم الذي أسس هذا العلم، كما يُطلق عليه «أبو الفلسفة التجريبية»، وهو الذي صاغ عبارة «أن المعرفة قوة».

٤ ـ ويمكن تعريف عصر التنوير بأنه عصر العقل المبني على الإيمان، وليس عصر الإيمان المبني على العقل، والمقصود هنا أن العصر هو عصر العقل، وأما الإيمان فهو موجود كالأرضية الثابتة، أي إن الأولوية للعقل وللفكر ضمن حدود الإيمان.

٥ ـ ولكن عندما تحررت أوروبا من سلطة الفكر الذي تبناه رجال الدين، كانت الحرية في التفكير صدمة وتجربة جديدة لم يكن المفكرون على استعداد وتأهب للتعامل معها، ولذا فقد طرح العديد من المفكرين والفلاسفة في ذلك العصر أفكارًا تشكك في الدين من أساسه، وهذه كانت ردة الفعل المتوقعة بعد الكبت الظالم، وبسبب هذا العداء بين رجال الدين وبين العقل، دفع المجتمع أثمانًا غالية، وهنا يجب أن نوضح أن الصراع ليس بين الدين والفكر، ولكن بين رجال الدين ورجال الفكر، فقد كان رجال الدين يحرّمون الحديث عن الدين وعن الحكومة؛ ولذا فقد قال الفيلسوف الفرنسي دينيس ديديرو (١٧١٣ ـ ١٧٨٤هـ): «إذا منعتني من أن أتكلم عن الدين وعن الحكومة، فلن يبقى لدي شيء أقوله».

٦ ـ كان العنصر الأساسي في فكر عصر التنوير عند الفلاسفة هو التركيز على الصفة الإنسانية للحياة وأهميتها على الدين نفسه، ولذا فهم جميعًا يرفضون الفكرة التي كان يطلقها رجال الدين المسيحي بأن الإنسان يتحمل خطيئة سيدنا آدم.

وحركة التنوير في التاريخ الأوروبي لم تتطور لتحارب المؤسسة الدينية على وجه الخصوص، وإن كانت قد نمت من رحم حركة الإصلاح الديني التي جاءت أساسًا نتيجة للخلاف مع رجال الدين التقليديين، فإنها لم تركز

على المؤسسة الدينية التي كانت قد ضعفت بعد القرن السابع عشر، وبعد ظهور حركات الانفصال عن الكنيسة الكاثوليكية، وبعد تطور الدول القومية.

ولذا فإن حركة التنوير لم تجابه الكنيسة أو المعتقدات الدينية فقط، وإنما كانت تجابه كل ما يفرض قيودًا على العقل، ولذا فإن حركة التنوير تُتهم بأنها تحارب تقاليد المجتمع وقيمه، وأساس فلسفة الحركة أن العقل الإنساني قادر أن يفهم ويستوعب دون الحاجة إلى قيادة من الآخرين، وهنا يأتي النقد لهذه الحركة بأنها تضع الثقة الكبرى في المقدرة العقلية للإنسان، وفي المقابل، فإن فلاسفة هذه الحركة لديهم شكوك كبيرة وعداء فكري لكل ما يعكس نوعًا من أنواع السلطة على العقل البشري، مثل التقاليد والخرافات والأساطير وقصص المعجزات والسحر، وغيرها مما يعتبره التقليديون ثوابت المجتمع وتاريخه.

كانت حركة التنوير حركة فلسفية ذات طابع إنساني ولها أكبر الأثر في تحرير عقل الإنسان من تسلط الغير عليه، وأهدافها نبيلة، وثمارها غيرت وجه التاريخ الإنساني، وكان لها الفضل في تهيئة الشعوب لكي تقوم بالثورات مطالبة بالمساواة والعدالة والحرية، ولكن أيضًا لها إفرازات لا تشرفها، فمن أفكار التنوير انبعثت أيضًا أفكار وعقائد تسلطية مثل فكرة الشيوعية، وأخرى عنصرية مثل الفكر النازي، وأخرى قومية تسلطية مثل النظام الفاشي، ولم تكن حركة التنوير تدعو ولا تنادي ولا تتقبل قيام أنظمة فاشية تسلطية، فهي قد جاءت أصلًا لمحاربة التسلط بكل أنواعه، ولكن هذا مثال تاريخي حول كيف يستطيع العقل البشري أن يستغل الأفكار النبيلة من أجل نوايا شريرة[٢].

وكان هناك ثلاث ثورات مرتبطة بعصر التنوير:

فهناك الثورة في بريطانيا في عام ١٦٨٨م التي أدت إلى الحد من سلطة الملك وتأكيد حقوق الشعب، والتي ساهمت إلى حد كبير في حفظ استمرار الاستقرار في بريطانيا منذ ذلك الحين إلى الوقت الحاضر.

---

(٢) EDITORS, SPARKNOTES, "THE FRENCH REVOLUTION (1789-1799)." 2005, *SPARKNOTES.*

كما أن هناك الثورة الأمريكية في عام (١٧٧٥ ـ ١٧٨٣م)، التي أساس مبادئها احترام الحريات الفردية والحد من سلطة الدولة وتأكيد سلطة الشعب، وبسبب التطبيق الصارم لهذه المبادئ، تمتعت الولايات المتحدة الأمريكية بالاستقرار والتنمية منذ ذلك الحين حتى الآن.

ثم جاءت الثورة التي تسمى أم الثورات في العالم، وهي الثورة الفرنسية (١٧٨٩ ـ ١٧٩٩م)، وهذه الثورة بالذات هزت عروش أوروبا، ومع أنه تم إجهاضها خلال سنوات قليلة من قبل نابليون الذي استولى على الحكم ثم أعلن نفسه إمبراطورًا، ولكن المهم في هذه الثورة أنها كانت بالفعل شعبية بكل المعاني، فقد تشبع كل أفراد الشعب بمبادئ الثورة، وكان الفقراء الذين كانوا يسمونهم الرعاع هم عماد الثورة، ولكن مع أن مبادئ الثورة لم تستمر في التطبيق في فرنسا، إلا أن المبادئ بحد ذاتها استمرت في نفوس كل الفرنسيين، حتى إن الجيوش التي أطلقها نابليون إلى ممالك أوروبا حمل أفرادها هذه المفاهيم كما حملتها القوانين الفرنسية التي أصبحت أساسًا لكثير من قوانين الدول في العالم ودساتيرها، كما أسلفنا القول.

دور الفلاسفة في عصر التنوير:

في مناقشة المبادئ السياسية في عصر التنوير يتقلد الفيلسوف باروخ سبينوزا المكانة الأبرز، فهو يناقش علاقة الدين بالدولة منذ ذلك الزمن، وهو يرى في العموم أن الواجب أن يخضع الدين لسلطة الدولة وليس العكس، على أن تكون الدولة ذات نظام ديمقراطي، وقد شاركه العديد من المفكرين في الحركة، ولكن هذا لا يعني أن الساحة كانت خالية للفلاسفة التنويريين الليبراليين، بل كان هناك أيضًا في الفترة نفسها من المفكرين الذين حاولوا جاهدين الدفاع عن الأوضاع القائمة ومحاولة تبريرها.

فعلى سبيل المثال، كان هناك الفيلسوف البريطاني روبرت فيلمر (١٥٨٨ ـ ١٦٥٣م)، وكان فيلمر يدافع في كتبه عن حق الملك الإلهي في الحكم الفردي المطلق، فكان يرى أن البرلمان يجب أن يكون خاضعًا لسلطة الملك، وكان يختلف مع الداعيين للديمقراطية في تفسيره أن الدولة في تركيبها تحاكي تركيبة العائلة، وحيث إن الأب هو السلطة النهائية في العائلة،

وحيث إن هذا المفهوم مقبول في المجتمع ومعترف به، فكذلك يجب أن تكون تركيبة الدولة، فالملك هو الذي اختاره الإله ليكون بمثابة الأب للدولة، وله أن يمارس سلطات الأب في عائلته.

وقد قوبلت أفكاره هذه بالسخرية من قبل الفلاسفة اللاحقين، ولكن فيلمر بعد القرن التاسع عشر اكتسب احترام النقاد ليس إيمانًا بأفكاره ولكن تقديرًا للحجج التي كان يسوقها بكل منطقية للدفاع عن فكره، بينما كان مفكرو التنوير يرون أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم يجب أن تكون بصيغة عقد يحكم هذه العلاقة، على أن تكون الكلمة الأخيرة للشعوب، وإن قامت السلطة المتفق معها بمخالفة القانون، فإنه من حق الشعب أن يثور ويعزل هذه السلطة.

العلاقة بين الإصلاح الديني والتنوير:

كان العلم في العصور القديمة، منذ بداية الحضارة الإنسانية، متداخلًا مع المعتقدات الدينية، حتى عندما كانت أوروبا تدين بديانات وثنية أو كانت مجتمعات لا دينية، وكذلك عندما تحولت أوروبا إلى المسيحية، ولأن هذا التحول جاء من الأعلى عندما أعلن الإمبراطور الروماني قسطنطين اعتناق المسيحية وانتهاء الاضطهاد للمسيحيين؛ فقد تداخلت المعتقدات الوثنية القائمة مع الديانة المسيحية.

وفي العصور الوسطى أصبح من الصعب التفرقة بين الدين والعلم، وأصبح رجال الدين يمثلون دور العلماء أمام العامة، وكانت الكنيسة ملتزمة بالرأي الذي وضعه أرسطو حول مكونات الكون، ولكن في عام ١٥٤٣م جاء العالم نيكولاس كوبرنيكوس بنظريته أن الكواكب تدور في أفلاك حول الشمس، وأن الكون ليس له نهاية، وأن الإنسان ليس هو مركز الكون.

ثم أكمل العالم جون كيبلر في عام ١٦٠٩م المسيرة حول فهم الكون، بأن أثبت بأن الكواكب تدور حول الشمس ولكن ليس على أفلاك دائرية ولكن بيضاوية، ثم تبعهم جاليليو عندما أكمل صنع التلسكوب في عام ١٦٣٣م واستعان به لدراسة الكون، وأعلن نظريته بأن الأرض كما تدور حول الشمس، فإنها أيضًا تدور حول نفسها، وتعرض للمحاكمة من قبل محاكم التفتيش في روما.

وأما فرانسيس بيكون ورينيه ديكارت فقد ساهما في التقدم العلمي المتنور من خلال الفلسفة، فقد شكك بيكون في أن يكون التفكير العقلي النظري قادرًا على أن يكتشف خبايا الكون من دون الاعتماد على التجارب العملية، ونشر نظرية الطريقة العلمية في البحث في عام ١٦٢٠م، ويمكن تلخيص دراسات ديكارت المهمة في الجملة المشهورة التي أطلقها والتي تقول: «أنا أفكر، إذن أنا موجود».

واعتمد إسحاق نيوتن على التطور الذي حدث في السنوات التي سبقت عصره في الهندسة والطبيعة والفلك ليتوصل إلى نظرياته الثلاث حول الجاذبية في عام ١٦٨٧م، وكانت هناك عدة عوامل ساهمت في إطلاق حركة الإصلاح الديني، ولكن أولها وأهمها والعامل الفاصل في نجاحها هو اختراع الطباعة في منتصف القرن الخامس عشر، واستعمال هذه التكنولوجيا التي تكفل الانتشار بكلفة قليلة هو العامل الذي كان له الأثر البالغ والسريع في الإصلاح الديني، وكان أول كتاب طبعه جوتنبرغ هو الإنجيل.

وكل هؤلاء العلماء كانوا مسيحيين متدينين مخلصين للكنيسة، ولم تكن من أهدافهم محاربة الكنيسة ولم يدر ببالهم أن يكونوا مصدرًا لتحدي العقيدة الدينية بحد ذاتها، بل إن ديكارت ـ على سبيل المثال ـ وضع دراسة لمحاولة إثبات وجود إله لهذا الكون، ومع أن الكنيسة لم تدعم دراسات هؤلاء واكتشافاتهم، إلا أنهم لم يظهروا معاداة لمعتقدات الكنيسة وممارسات رجالها.

ولكن هؤلاء لم يكونوا الأوائل في الحقيقة، بل إن هناك من سبقهم بسنوات طويلة، وهكذا الأفكار الجديدة فإنها لا تأتي فجأة من دون مقدمات، فالأفكار العظيمة لكي تظهر بثقلها، يجب أن تسبقها خطوات تهيئ لها الأجواء، وعن هؤلاء سنذكر ملخصًا موجزًا عن أفكار كل واحد منهم وإنجازاته، وهنا يجب التنويه بأن كل واحد من هؤلاء المصلحين والعمالقة بمقياس بلادهم وشعوبهم، كل واحد منهم يستحق أن يُخصص له كتاب خاص، وهناك بالفعل كتب كثيرة عنهم وعن سيرة كل منهم، ولكننا في هذا البحث نسعى فقط إلى ذكر لمحة بسيطة عن أفكارهم ومعاناة كل منهم؛ وذلك لإعطاء القارئ فكرة مختصرة عن حياتهم.

وهؤلاء الرجال كلهم كانوا أساسًا من رجال الكنيسة، ولم يسعوا إلى منصب ولم يطلبوا ميزات، ولكنهم لم يطيقوا أن يروا ممارسات رئيسهم البابا ـ وهو ذو منصب ديني مقدس ـ ولا ممارسات زملائهم من رجال الدين غارقة في الرذيلة بأنواعها، بينما هم يدعون في كل خطبة دينية في الكنيسة إلى الإيمان والصلاح والفضيلة، ويمنّون المؤمنين بالجنة إن هم اتبعوا تعاليم المسيح، ويخوفونهم بالنار إن هم خالفوا تعاليم الكنيسة.

جون ويكليف (١٣٢٩ ـ ١٣٨٤هـ):

في بريطانيا كان هناك جون ويكليف (١٣٢٩ ـ ١٣٨٤هـ)، وكان ويكليف رجل دين ومدرسًا في جامعة أكسفورد، وفي العام ١٣٧٩هـ أعلن انتقاده لممارسات الكنيسة والبابا على الخصوص، وصرح بأن رأس الكنيسة هو المسيح وليس البابا، وأن الإنجيل هو السلطة في الحياة وليس الكنيسة، ودعا إلى إعادة تنظيم الكنيسة على أساس الإنجيل.

وأهم ما قام به جون ويكليف هو أنه في عام ١٣٨٢هـ ترجم الإنجيل الذي كان باللغة اللاتينية إلى اللغة الإنجليزية، وقد استغرقت عملية الترجمة عشرين عامًا، وبمساعدة آخرين، وكانت الترجمة تنسخ بخط اليد، فكان بحاجة إلى سنة كاملة لكتابة الإنجيل الواحد، كما كانت النسخة مكلفة جدًّا، مما ألجأ الغالبية من أبناء الشعب المؤمنين وغير القادرين على شراء نسخة خاصة بهم إلى تأجير الإنجيل ودفع مبالغ أو بضائع عينية لقراءة النسخة بالساعة.

ولكن هذه التصرفات لم تعجب الكنيسة بالطبع، فأصدرت الكنيسة قرارًا بحرمان ويكليف من رحمة الكنيسة، وأُجبر على الاعتزال، ومات في عام ١٣٨٤هـ، ولكن تكونت مجموعة من أتباع فكر ويكليف الذين انتشروا في مختلف أرجاء بريطانيا، مما اضطر الكنيسة إلى أن تصدر قرارًا من خلال البرلمان لاعتبار هذه المجموعة خارجة على القانون وأن يعاقب بالإعدام كل من يؤمن أو ينشر أفكارهم، ولم يتوقف كره الكنيسة لهذا الشخص المصلح، بل إنه حتى بعد واحد وثلاثين عامًا من وفاة ويكليف قامت الكنيسة بإعلانه منافقًا، وقام رجال الكنيسة بنبش قبره وحرق رفاته وإلقائها في النهر.

يان هوس (١٣٧٣ ـ ١٤١٥هـ):

كان يان هوس رجل دين ورئيس إحدى الكنائس في براغ ـ عاصمة جمهورية التشيك حاليًّا ـ في بوهيميا، كما كان في عام ١٤٠٩هـ مديرًا لجامعة براغ، وعندما دعا إلى الإصلاح الديني قام المجمع الكنسي بحرمانه من رحمة الكنيسة، ولكنه لم يتردد في المضي في دعوته لإصلاح الكنيسة.

وفي العام ١٤١٣هـ أعلن يان هوس بيانه عن الكنيسة الذي دعا فيه إلى الآتي:

أنه ليس من سلطة البابا ولا الكرادلة أن يفتوا بما هو مخالف للكتاب المقدس، وأنه ليس على المسيحيين طاعة البابا بما هو مخالف لتعاليم الدين، كما إنه انتقد البابا علانية، وأعلن عدم جواز عبادة التماثيل وبيع صكوك الغفران.

وكانت نهايته أن تم إعدامه حرقًا في عام ١٤١٥هـ، ولكن لم تستطع الكنيسة أن تحرق أفكاره، فقد ازدادت أعداد المؤمنين بحركته، ففي العام ١٥١٧م كانت الحركة الدينية القائمة على دعوته قوية ومنتشرة في بوهيميا ولديها مطابع لطباعة أفكارها، وما زالت الحركة قائمة في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

جيرولامو سافونارولا (١٤٥٢ ـ ١٤٩٨هـ):

كان راهبًا من فرقة الدومانيكان، وفي عام ١٤٩٠م أصبح قسيسًا في كنيسة فلورنسا، ولكنه كان يدعو إلى الإصلاح الديني وفضح الحياة الشيطانية التي كان يعيشها البابا، وقد حاولت السلطات الدينية إسكاته عن طريق إغرائه بأن عرضت عليه منصب كاردينال مقابل أن يكون مواليًا لسلطة الكنيسة ولكنه رفض، وعندها تم القبض عليه وتحت التعذيب اعترف بأنه كان مخطئًا في نقده الكنيسة، ولكنه بعد إطلاق سراحه أنكر اعترافه، وفي العام ١٤٩٨م تم القبض عليه ثانية وإعدامه وحرق جثته.

وليم تايناديل (١٤٩٤ ـ ١٥٣٦م):

كان هدفه أن يضع في يد كل فلاح نسخة من الإنجيل، وهذا كان مهمًّا؛ إذ إن الكتاب المقدس كان حكرًا على رجال الكنيسة وقلة قليلة ممن

كانوا يستطيعون قراءة اللغة اللاتينية ويملكون الثمن الباهظ للنسخة الواحدة، وفي الأعوام (١٥٢٣ ـ ١٥٢٥م) قام تايندل بترجمة الإنجيل إلى اللغة الإنجليزية عندما كان منفيًّا في ألمانيا، وتمت طباعة ١٥٠٠٠ نسخة من الترجمة الإنجليزية وتم تهريبها إلى بريطانيا، وهو أول إنجيل يطبع بالإنجليزية، وفي العام ١٥٣٦م، قام رجال الكنيسة بخنقه ثم حرق جثمانه علنًا، وأما اليوم، فإن تمثاله يطل على نهر التيمز في لندن تخليدًا وتقديرًا لجهوده ومواقفه وتضحياته.

أولريخ زوينجلي (١٤٨٤ ـ ١٥٣١م):

قسيس سويسري، أصبح في عام ١٥١٩م قسيس كنيسة زيورخ، وكان يخاطب الشعب مباشرة، بدأ حركة الإصلاح الديني من خلال خطبه للمصلين، وكتب عن فساد رجال الكنيسة، وتحدى قوانين الكنيسة الكاثوليكية التي تمنع زواج القساوسة، وأثبت أنها ليست من تعاليم المسيح ﷺ، وقام هو شخصيًّا بالزواج في عام ١٥٢٤م مع بقائه قسيسًا في الكنيسة، وهاجم البابا لبيع صكوك الغفران، وفي العام ١٥٢٣م قرر المجلس الأعلى في زيورخ أن يعقد جلسة خاصة يستمع فيها إلى ادعاءات زوينجلي مع ردود رجال الكنيسة المحافظين عليها، ومن ثَمَّ اتخاذ القرار حول السماح لزوينجلي لممارسة عمله قسيسًا لكنيسة زيورخ أو حرمانه من المنصب، وحضر حوالي ستمائة من رجال الكنيسة لمناظرته، وقد طرح زوينجلي سبعة وستين بندًا هي ملاحظاته على تجاوزات الكنيسة لتعاليم الكتاب المقدس.

وفي نهاية المناظرة وجد المجلس أن زوينجلي على حق وبرأه من تهمة الهرطقة، وصدرت التعليمات من مجلس المدينة لكل القساوسة العاملين في المدينة باتباع الأفكار التي طرحها زوينجلي، ومع هذا الانتصار للفكر في مقابل القوة والعدد، إلا أن نهاية هذا المصلح كانت دموية، فقد قتل في عام ١٥٣١م خلال الحرب الثانية بين الكانتونات الكاثوليك والكانتونات البروتستانت، حيث شارك فيها زوينجلي مقاتلًا في جانب البروتستانت، وبعد العثور على جثته في أرض المعركة، قام الكاثوليك بتمزيقها ثم حرقها.

مارتن لوثر (١٤٨٣ ـ ١٥٤٦م):

لا شك أن مارتن لوثر هو الأشهر بين المصلحين الدينيين في تلك

العصور، وحركته هي الأقوى والأشد على الكنيسة، كما إنها هي الأكثر أتباعًا، وهو في الأصل قسيس وراهب ألماني، وقد حاول توجيه النصح إلى البابا مباشرة وسرًّا، ولكن بعد زيارة إلى روما ومقابلة البابا اقتنع مارتن لوثر بفساد البابا ونظام الكنيسة بأكمله، وفي العام ١٥١٧م أعلن نقده ومعارضته لممارسات البابا ومؤسسة الكنيسة من خلال خمس وتسعين نقطة، وقام بتعليق هذا الإعلان على باب الكنيسة في مدينة ويتنبرج.

ومن أهم النقاط التي ركّز عليها لوثر هي أن الغفران منحة مجانية من الله، وأن تفسير الكتاب المقدس متاح لكل مؤمن ولا يقتصر على البابا ورجاله فقط، وأن الإنجيل هو المصدر الوحيد لتعاليم الدين وليس بيد البابا، وأن لا أصل في الدين لمنع زواج القساوسة والكهنة، فكتب إليه البابا ليو العاشر آمرًا إياه أن يتراجع عن موقفه وإلّا فإن البابا سيحرمه من رحمة الكنيسة، فما كان من لوثر إلا أن قام بحرق كتاب البابا، كما طلب منه الإمبراطور شارل الخامس التراجع عن نقده هذا، ولكنه أيضًا رفض هذا الطلب واستمر في موقفه الناقد لممارسات البابا والكنيسة عمومًا، فقام البابا على الفور بإصدار قراره في عام ١٥٢٠م باعتبار لوثر من الخارجين عن الكنيسة وحرمانه من رحمة الكنيسة.

ثم قام الإمبراطور شارل الخامس بعقد مجلس من كبار القضاة من مختلف مناطق الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وهي لقب يمنح من البابا لأحد ملوك أوروبا الأقوى، وعقد المجلس في مدينة ورمز في ألمانيا برئاسة الإمبراطور نفسه، وحضر لوثر هذا المجلس للرد على الاتهامات، بعد أن حصل على ضمان سلامته من الأمير فريدريك الثالث وهو من آل هابسبورغ ويحكم ثلاث مقاطعات في أراضي النمسا، وعلى مدى أربعة شهور تقريبًا ناقش الحاضرون الآراء التي طرحها لوثر في وثيقته وفي كتبه، فقام لوثر بتفنيد الاتهامات وشرح وجهة نظره في آرائه، ثم قام المجلس بعقد جلسات خاصة لتحديد مصير لوثر والحكم بما يخص التهم الموجهة إليه، وخلص المجلس وبناء على القرار النهائي للإمبراطور، فقد قضى المجلس بإدانة لوثر ووصفه بأنه خارج على القانون، واعتباره زنديقًا، كما نص القرار على تجريم كل من يأوي لوثر أو يقدم له العون.

وفي النهاية فقد نص القرار على إهدار دمه، ولكن الأمير فريدريك وفّى بعهده، وأرسل إليه فرسانًا ملثمين أخرجوه من المدينة ووضعوه في إحدى القلاع تحت حماية الأمير، وهناك في تلك القلعة قام لوثر بترجمة الإنجيل من اليونانية إلى اللغة الألمانية، كما ألف عدة كتب لشرح أفكاره في الإصلاح الديني، وفي العام اللاحق استطاع لوثر العودة إلى مدينة فيتنبرغ، حيث كان يدرّس في جامعتها قبل هذه الأحداث، هناك وفي مدن أخرى في ألمانيا نشط لوثر في شرح أفكاره والترويج لها في خطبه الدينية وفي كتبه، ولكنه بعد ذلك تعرض لعدة أعراض من الأمراض أدت إلى وفاته في عام ١٥٤٦م في مدينة آيسبلن مسقط رأسه.

جون كالفن (١٥٠٩ ـ ١٥٦٤م):

ولد في فرنسا عام ١٥٠٩م، وحصل على الدكتوراه في القانون من جامعة باريس في عام ١٥٣٢م، وعمل في مدينة أوليون الفرنسية بالمحاماة، وفي العام ١٥٣٣م تحول كالفن من المذهب الكاثوليكي إلى المذهب البروتستانتي، وقد كتب كالفن أن هذا التحول كان مفاجئًا وبقدرة إلهية، ولما كان من أتباع مذهب لوثر، بينما فرنسا دولة كاثوليكية، فقد اضطر لمغادرتها إلى مدينة بازل السويسرية ثم إلى مدينة جنيف، وفي بازل نشر كالفن عدة كتب ومقالات أشهرها «تأسيس الديانة المسيحية».

ثم انتقل إلى مدينة جنيف ثم طُرد منها وانتقل إلى عدة مدن حتى وصل إلى مدينة ستراسبورغ، حيث بقي فيها ثلاث سنوات وكان يخطب في عدة كنائس فيها، وفي العام ١٥٤١م دعاه مجلس مدينة جنيف للعودة وممارسة نشاطه هناك، وبقي فيها حتى مماته في عام ١٥٦٤م، وفي جنيف اكتسب كالفن شهرته وقام بدور رئيس في إدارة الأمور في المدينة، وسُجلت عليه مواقفه الحادة ضد معارضيه والمختلفين معه فكريًا، وفي جنيف أضاف كالفن العديد من الكتب المهمة التي وضح فيها فكره الديني وتصوراته للإصلاح الديني، كما إنه كان يسعى إلى الحريات الخاصة والدفاع عن حقوق المواطنين.

الفصل الرابع

الإصلاح السياسي

في أواخر القرن الثامن عشر كانت هناك حركة إصلاحية في أوروبا تسعى إلى إدخال عدد من الإصلاحات السياسية في البلاد، وقد ظهرت هذه الحركة بشكل بارز في بريطانيا ثم انتقلت آثارها إلى سائر بلاد أوروبا، وكانت هذه الحركة تستهدف تعديل نظام الانتخابات بما يحقق العدالة والمساواة إلى حد ما حسب معايير ذلك الزمان.

وفي ذلك الوقت لم يكن للنساء حق الانتخاب ولم يتحقق ذلك إلا في عام ١٩١٨م، ولكن كانت المطالبات الإصلاحية تركز على تعديل طريقة حساب الأصوات، وأحقية التصويت لكل الرجال البالغين بغض النظر عن ممتلكاتهم، وسرية التصويت، وحق المرشحين في متابعة عملية الاقتراع للتأكد من سلامة الإجراءات، وضمان سلامة الناخبين والعاملين في مراكز الاقتراع من الاعتداءات، واتخاذ خطوات فعّالة لمراقبة شراء الأصوات والرشاوى وتضارب المصالح، ومراقبة مصادر تمويل الحملات الانتخابية وشفافيتها، وغيرها من الإجراءات التنظيمية الهادفة.

وهذه الحركات كانت تهدف إلى الحد من سلطة الطبقة الأرستقراطية في الساحة السياسية وتمييزها، وعلى مر السنوات وبعد جذب وشد، أقر البرلمان وعلى مراحل تطبيق العديد من الإصلاحات لتحسين أداء العملية الديمقراطية وزيادة المشاركة الشعبية وتوفير المزيد من العدالة والمساواة، ولكن يجب الإشارة إلى أن هذا التغيير في التوازن السياسي في المجتمع لم يكن عادلًا تمامًا، بل في البداية فإنه صحيح بأنه قد تم تقليص ميزات الطبقة الأرستقراطية إلى حد كبير، ولكن المستفيد الأكبر كان الطبقة الوسطى، وأما طبقة العمال فلم يحصدوا الكثير من الفوائد من هذه الحركة إلا بعد ذلك بعدة سنوات.

والملاحظ هنا أن حركات الإصلاح السياسي كانت تقوم على التطور وليس الثورة، كما إنها كانت تهتم بإصلاح الإجراءات السياسية والدفع نحو المزيد من المشاركة الشعبية والعدالة، ولم تتطرق هذه الحركات إلى تغيير الأنظمة السياسية؛ ولذا فهي لم تأتِ بثورة، وإنما هي حركات إصلاحية.

ولن نطيل أو نتعمق في هذا الجانب؛ إذ إن فصول هذا الكتاب قد ركزت على الجانب السياسي فيما جرى في الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر.

الفصل الخامس

الإصلاح الاقتصادي

مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر شهدت أوروبا تحولًا اقتصاديًّا كبيرًا نقلها من العصور القديمة إلى اقتصاد العصور الحديثة، ولكن لم تكن القارة الأوروبية متساوية في درجات التغيير ولا سرعته، فالدول التي تعرف حتى الآن بأنها دول غرب أوروبا مضت بسرعة وبكل اندفاع في الثورة الصناعية، وبدأت مظاهر هذا التحول تأخذ دورها في تغيير النظام الاقتصادي بأكمله.

وأما دول أوروبا الشرقية فإنها تأخرت إلى حد كبير عن زميلاتها الغربية، ولم يكن هذا التباطؤ حقيقة يعود إلى كسل شعوب هذه الدول، وأغلبها شعوب سلافية، ولكن في ذلك الوقت كانت هذه الشعوب تخضع موزعة بين ثلاث إمبراطوريات هرمة لا تملك مقومات التجديد ولا الطاقة المحركة التي تولدها الحرية والشعور بالكرامة، فقد كانت الأجزاء الشمالية تقع ضمن الإمبراطورية الروسية.

ثم هناك الجزء الأوسط الذي يقع ضمن الإمبراطورية النمساوية، ثم أخيرًا الجزء الجنوبي ويقع تحت سلطة الإمبراطورية العثمانية، وهذه الإمبراطوريات الثلاث سقطت وتفككت بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن الاتحاد السوفيتي الذي قام في الفترة نفسها أخضع هذه الدول كافة للسلطة الشيوعية سواء بالضم المباشر أو بتركيز حكومة دكتاتورية فيها، وتكون هذه الدكتاتوريات تابعة ومعتمدة على الاتحاد السوفيتي في بقائها، ولذا فقد كان التغيير الاقتصادي بطيئًا وغير متجاوب مع تطلعات الشعب ورغباته.

شهدت دول غرب أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر نموًّا كبيرًا في تعداد السكان يتراوح بين ٥٠٪ إلى ١٠٠٪، وما كان يمكن أن

يحدث هذا ولا تنتج عنه كارثة سكانية لولا أن وسائل الإنتاج قد تغيرت، فقد تطورت الصناعة بإدخال المكننة فأصبحت المصانع قادرة على إنتاج احتياجات الشعب، وخصوصًا الملابس ووسائل المواصلات مثل السكك الحديدية والسفن البخارية، وكذلك تطورت وسائل الزراعة، فأصبح بالإمكان زراعة مساحات شاسعة لم يكن يمكن تخيلها في الماضي، كما تم إدخال محاصيل غذائية جديدة مثل البطاطس التي وفرت الغذاء للفقراء من الشعب وبأسعار رخيصة، وبسبب هذا التحول فقد توسعت المدن، وتحولت أعداد كبيرة من المواطنين من الأرياف إلى المدن، وظهرت المصانع الكبيرة المتخصصة في صناعة محددة، وتوظف مئات من العمال في مكان واحد، بدلًا من الكراجات الصغيرة المحلية، وبدأت الاختراعات في ذلك العصر تتوالى، ومع كل اختراع تقوم صناعة جديدة تشكل لبنة جديدة في الاقتصاد الوطني، وبدأت تظهر مصادر جديدة للطاقة، فأصبح الفحم والبخار مصدرين للطاقة لتحريك المكائن في المصانع والقطارات والسفن، ثم النفط فيما بعد.

وفجأة حدث تحول في مقياس الثروة، ففي العصور الماضية كانت ملكية الأراضي هي المقياس لثروة العائلة، ولكن في هذا التحول الاقتصادي الجوهري لم تعد ملكية الأراضي تعني الثروة بالضرورة، ولكن ظهرت أنواع متعددة للثروة، فقد أصبح هناك الصناعيون من أصحاب المصانع الكبرى، وهناك أصحاب وسائل المواصلات مثل أصحاب السكك الحديدية، وأصحاب السفن البخارية، وهناك أصحاب البنوك، وأصحاب المناجم لاستخراج الموارد الطبيعية وتصنيعها أو تسويقها، كما أن لتطور وسائل الاتصالات دورًا في تعزيز الاقتصاد الوطني، فظهور التلغراف ثم التليفون بعد ذلك عزز من التبادل التجاري، وسهل المضاربات وتحويل الأموال.

كما أنه لأول مرة في تاريخ البشرية تتوسع التجارة الدولية وتغطي مسافات بعيدة وتعبر قارات، صحيح أن القوافل كانت دائمًا تعبر الصحراء والجبال، والسفن الشراعية تمخر البحار، وأشهرها طريق الحرير، أو عبر المحيط الأطلسي إلى القارة الأمريكية جنوبها وشمالها، ولكنها كانت محدودة في الكميات التي تنقلها، وتستغرق شهورًا للوصول إلى مقاصدها، ولكن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، انفتحت أوروبا في نهضتها على العالم بأجمعه بشكل غير مسبوق.

وبالطبع مع التجارة بدأت موجة الاستعمار، فتوسعت أوروبا وتمددت عبر القارات والمحيطات، وأصبحت الدول الأوروبية وحتى الصغيرة منها تضع يدها على مناطق وإمارات في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية وتستعبد أهاليها وتستغل ثرواتها الطبيعية وتحتكر بيع منتجاتها، وكانت هناك الكثير من الممارسات البشعة والإجرامية التي قامت بها الدول الأوروبية في حق هذه الشعوب، ولكن ليس هذا موضوع هذا البحث، والهدف من الإشارة إلى فترة الاستعمار الأوروبي لدول العالم، هو لغرض تبيان تأثير ذلك في الاقتصاد في أوروبا، وكيف أن أوروبا أصبحت تسيطر على موارد طبيعية وبشرية هائلة وبكلفة ضئيلة استفادت مها الدول الأوروبية في بناء اقتصادها.

والأهم من ذلك كله هو ظهور طبقة وسطى مؤثرة، فقد أفسحت هذه المجالات لظهور هذه الطبقة من الذين كونوا ثروات توفر لهم ولعائلاتهم حياة مستقلة مريحة، وأصبحت هذه الطبقة هي أكبر شريحة في المجتمع، وبالتالي أصبحت هي المؤثرة في الحياة السياسية فيما بعد، وكلما تحسن الاقتصاد وتطورت مفاهيم العدالة والمساواة، كلما كبرت الطبقة الوسطى في المجتمع، والطبقة الوسطى غالبًا ما تكون طبقة متعلمة، وتسعى دومًا إلى الاستقرار وتجد الأمان في ذلك الاستقرار، وتكون أكثر تمسكًا بالقيم والأخلاق والدين.



الفصل السادس

الإصلاح الاجتماعي

كما ذكرنا في الفقرة السابقة، فإن الحركات الإصلاحية تقوم على التطور في القوانين وليس الثورة على الأوضاع القائمة، وقد جاءت الثورات فيما بعد عندما فشلت الأنظمة في المضي بصدق في عملية التطوير الإصلاحي السياسي والاجتماعي، وقد بينًا فيما بعد كيف أن الدول التي قامت بالإصلاحات ولو بشكل متدرج، فإنها قد نجت من الثورات الشعبية، وأمّنت استقرار الأنظمة فيها.

وقد بينًا في الفقرة الخاصة بالتحول والإصلاح الاقتصاديين في أوروبا، أن ما نتج عنهما هو تكوين طبقة وسطى في المجتمع هي الأكبر والأكثر تأثيرًا، وبذلك فقد تغيرت التركيبة في المجتمع الأوروبي، وهذا التغيير هو الذي ساهم إلى حد كبير في التحولات السياسية التي حدثت في أوروبا فيما بعد.

ومن أهم الإصلاحات في المجتمعات الأوروبية كان الاهتمام بالتعليم، فبعد أن كان التعليم من الميزات التي تستمتع بها الطبقة الغنية، فإنه في القرن الثامن عشر بدأت حركة التعليم في الاستقلال عن الكنيسة، ثم كانت الخطوة الأهم وهي إقرار أن التعليم هو مسؤولية الدولة وهو حق للمواطن، وبالتالي فقد بدأت الدول في توفير المدارس ودعمها ودعم الطلبة فيها، وبدأت بعض الدول في جعل التعليم إجباريًا، ولو أنه في البداية كان مجرد تعلم القراءة والكتابة ولكنها كانت قفزة كبيرة نحو إصلاح المجتمع وبناء قاعدة صلبة من المواطنين الواعين.

إن التحول من الأرياف إلى المدن أوجد تركيبة اجتماعية معقدة، ففي القرون التي سبقت كان غالبية الشعب من سكان الأرياف، وكانت العائلات

تعيش إما في قرى صغيرة وإما على الأراضي الزراعية التي يملكها النبلاء، ولذا فقد كانت الاحتكاكات بين الناس والتواصل كذلك بينهم محدودًا، وهذا التخلخل الاجتماعي بين المجموعات يولد الارتباط الوثيق فيما بين أفراد كل مجموعة سكنية على حدة، ولكنه في الوقت نفسه يحد من التواصل فيما بين هذه المجموعات، ولكن في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما تحولت الأعداد الكبيرة من الأرياف إلى المدن، وأصبحت المدن مكتظة بسكانها، كان التواصل بين جميع السكان واقعًا، وهذا التواصل لا يعني بالضرورة جانبًا إيجابيًّا، وإنما هو إيجابي في جوانب، وسلبي في جوانب أخرى.

ومن التغييرات الاجتماعية في المجتمع الأوروبي في تلك الحقبة الزمنية المفصلية كانت الحركة النسائية، فقبل ذلك كانت المرأة مهمشة في المجتمع، ولكن بالتحول إلى المدن، ومع فتح أبواب التعليم، ومع حاجة الأسرة إلى قيام الأب والأم بالعمل لتوفير ظروف أفضل للأسرة، فقد بدأت المرأة تجد لنفسها دورًا أكبر في المجتمع، وظهرت الحركات النسائية التي كانت تنادي وتناضل من أجل تحقيق حياة أفضل للمرأة، وبدأت المرأة تشعر بإمكانياتها وقدراتها وبالاستقلال في الرأي والحياة، وبدأت تصدر القوانين في فترة ١٨٣٠ و١٨٤٠م التي توفر الحماية للمرأة في أماكن العمل، وتضمن لها معاملة مقبولة، والطريف أن هذه القوانين كانت خاصة بالمرأة، ولم يتحقق للذكور مثل هذه الحماية إلا في سنوات لاحقة.

وبالطبع لم تتجه الحركة النسائية إلى تكوين أحزاب سياسية خاصة بالمرأة، فهذا الخط يتعارض مع دعوة مساواة المرأة مع الرجل، ولكن التطور الذي حدث هو أن أبواب العمل والنشاط السياسي قد فُتحت أمام المرأة، وكانت الأحزاب الاشتراكية من أول الأحزاب التي شجعت المرأة على الانخراط في العمل السياسي من خلالها، وقد تدرجت المرأة في مراكز العمل الحزبي، حتى وصلت إلى مراكز قيادية، ولكن هذا الإنجاز لم يكن سريعًا.

رد فعل الكنيسة:

كانت الكنيسة الكاثوليكية بطيئة في ردها على الحركات الإصلاحية،

وقد يكون ذلك بسبب عدم استيعاب حجم التصدع الدائم الذي كانت تسببه هذه الحركات للكنيسة، أو قد يكون بسبب عدم كفاءة الإدارة للمؤسسة الدينية التي لم تكن معتادة على أن تكون هناك معارضة جادة لها، وكل ما قامت به المؤسسة الكنسية، هو عقد اجتماع لمجلس كنسي في مدينة ترينتو في شمال إيطاليا منذ العام ١٥٤٥ إلى العام ١٥٦٣م، وخرج الاجتماع بردود وتبريرات على الاعتراضات والاتهامات التي وجهها الإصلاحيون إلى الكنيسة وكذلك ملاحظاتهم على الإصلاحيين أنفسهم.

ولكن هذه الضغوط على الكنيسة أيضًا كانت ذات فائدة كبرى؛ إذ إنه مع الوقت عادت الكنيسة إلى تعزيز الجانب الروحاني من الدين، كما استفاد أعضاؤها من النقاش والردود فأصبحوا أكثر ثقافة بتعاليم دينهم، كما تم تعديل محاكم التفتيش في إسبانيا وفي روما لتتكيف مع المجابهة مع الدعوة البروتستانتية.

ويعتبر البابا بول الثالث (١٥٣٤ ـ ١٥٤٩م) هو أول بابا قاد الحركة المضادة لدعوات الإصلاح، وقد اتخذ التوجه بأن تجابه الكنيسة الكاثوليكية دعوات المذاهب الجديدة بأن تتولى الكنيسة نفسها عملية الإصلاح من الداخل، وبذلك تفوت الفرصة على مبررات الانشقاق عن الكنيسة، وبدأ البابا بول الثالث، بتشكيل مجلس من الكرادلة لوضع مقترحات إصلاحية، ومناقشة قضايا الفساد في مؤسسة الكنيسة وملاحقة القساوسة الفاسدين والتجاوزات المالية والأخلاقية.

وقد خلص المجلس إلى ضرورة الحفاظ على كيان الكنيسة وتنظيمها كما هي منذ قيامها التنظيمي في القرون الوسطى، كما اتخذ المجلس موقفًا صلبًا تجاه البروتستانت رافضًا التوافق معهم، وأكد المجلس على أن الخلاص يقوم على الإيمان والعمل بهذا الإيمان، وذلك بالاختلاف مع البروتستانت الذين يقولون بأن الخلاص هو بالإيمان فقط.

كما أكد المجلس على أهمية تماثيل مريم العذراء وعلى النقوش والرسومات في الكنائس، والتي يعتبرها البروتستانت دخائل على دور العبادة التي يجب أن تكون بسيطة وخالية من الرسومات والتماثيل، كما أكد المجلس التزام الكنيسة بكل الأفكار والممارسات والتنظيمات التي درجت عليها الكنيسة، بالإضافة إلى العديد من الاختلافات بين المذهبين.

وهذا كان رسالة إلى البروتستانت بأن الكنيسة الكاثوليكية لن تستجيب لأية تعديلات في مفاهيم الدين التي درجت الكنيسة عليها منذ العصور الوسطى، ولكن المجلس اعترف بضرورة إجراء إصلاحات في مجال تعليم القساوسة، وخصوصًا أولئك الموجودين في الأرياف، فقد وجد المجلس أن أغلب هؤلاء القساوسة جهلة بأمور الدين، والسبب الأساسي في ذلك هو أن القساوسة المرسلين إلى الأرياف لم يكونوا متعلمين باللغة اللاتينية، وبالتالي فهم لا يستطيعون فهم الدين وتعاليمه، وأقر المجلس بوجود اندماج بين رجال الدين والعامة، وتم إعداد كتيبات إرشادية لتحسين العلاقة بين رجال الكنيسة والعامة، وكيفية التعامل مع ممارسة الدين مثل طقوس الاعتراف وغيرها، كما تم تطوير الكفاءة الإدارية في الكنيسة، والحد من التعيينات الدينية لأسباب سياسية.

الفصل السابع

فصل الدين عن الدولة

منذ بداية إنشاء الدول، ارتبطت الزعامة السياسية بالزعامة الدينية، إما أن تكون هي زعامة دينية سياسية من خلال الكاهن الأعظم، وإما أن تكون عبارة عن تحالف بين الزعامة الدنيوية والدينية، ففي الماضي القديم كان يُطلق على سيرجون (القرن الـ ٢٣ ـ القرن الـ ٢٢ قبل المسيح) حاكم عشتار ـ وهي من أقدم الحضارات التي كانت تمتد من جنوب العراق إلى إيران وأجزاء من سوريا ـ بأنه «نائب عشتار» أو خليفة عشتار، وهو بذلك يربط نفسه بالإله الذي كانوا يعبدونه، وبذلك فقد دمج الدين والزعامة الدنيوية.

وبذلك أيضًا قد اكتسب الحصانة والحق الإلهي في الحكم، وكذلك ارتباط الفراعنة بالكهنة وبالآلهة التي كانوا يعبدونها كما توضح التماثيل والمعابد والرسومات التي تركوها، ومن الأمثلة كذلك ملوك اليهود القدماء، حيث كانوا حريصين على الادعاء بأنهم يحكمون بتخويل من الله، وحتى في الإمبراطورية الرومانية قبل تبني الديانة المسيحية، فقد حصل جوليوس قيصر على لقب الكاهن الأعظم قبل توليه الحكم، وكذلك القيصر كاليقولا كان يطلق على نفسه لقب إله في مقابلاته الرسمية، ومنذ تلك الأيام كان بعض الفلاسفة يرى خطورة دمج الدين بالزعامة السياسية.

ودمج الدين بالدولة يتمثل في أوضح أوجهه عندما يكون النبي ملكًا، وهذه الحالة تنطبق على سيدنا داوود وسيدنا سليمان عليهما السلام، إذ كانا نبيين كما كانا ملكين في الوقت ذاته، وأما سيدنا عيسى عليه السلام، فإنه اختار التواضع والبساطة وليس الملك، ولم يكتب الله له أن يؤسس دولة، وإنما كان أتباعه من المؤمنين الذين تعرضوا للاضطهاد والملاحقة والتعذيب، ولم يتسنَّ للمسيحين تأسيس دولة إلا بعد قرون عديدة بعدت فيها المسافة والزمن عن مبادئ الرسالة التي حملها سيدنا عيسى عليه السلام.

ولكن من جاء بعدهم من أتباعه كان منهم من شذ عن هذا الخط وخلط العمل الديني بالسلطة الدنيوية حتى قويت شوكة البابا في روما وفاقت سلطة الملوك في زمانه، وأما النبي محمد ﷺ، فإنه كما أخبرتنا الأحاديث، بأن الله سبحانه قد بعث له مَلَكًا يخيّره بين أن يكون نبيًّا عبدًا أو أن يكون نبيًّا مِلكًا، فاختار عليه السلام أن يكون نبيًّا عبدًا، وهذا من تواضعه عليه السلام، كما إنه اختيار يمكن أن نستنبط منه فصل الدين عن السياسة.

مناقشة جزئية فصل الدين عن الدولة جزء من الإصلاح الديني، ولذا فإن هذا الموضوع تمت الإشارة إليه في الصفحات السابقة ولا يمكن فصله عن بقية الحركات الإصلاحية والتنويرية، ومن أوروبا بدأت عصور من التنوير والإصلاح الديني، وكان من الطبيعي أن تصطدم دعوات الإصلاح بالتسلط الديني والدنيوي وألّا يكون استسلام القوى الفاسدة سهلًا، فقد كانت وما زالت تلك القوى تختبئ وراء الادعاء أنها تدافع عن الدين وأن كل من يمس سلطاتهم ويشكك في حقهم الإلهي فإنه يسعى لهدم الدين، وكأن فصل الدين عن الدولة هو إعلان الكفر ومحاربة الدين، وقد مرت تلك الدول بمراحل مختلفة ومؤلمة حتى وصلت إلى ما وصلت إليه الآن من استقرار يضمن الحرية الدينية ويحمي الدين من تدخلات السياسيين.

وقد ثبت أن هذا الفصل منع السياسيين من التحكم في الفتاوى لتحقيق أغراض خاصة، وفي الوقت ذاته، فإن هذه الدول الأوروبية لم تحارب الدين بل إنها تحترم حقوق الكنيسة وحرية الممارسة الدينية وتحمي هذه الحرية، وهناك بعض الدول الأوروبية العريقة في التطور السياسي والإنساني تسمي في دستورها ديانة محددة باعتبارها الدين الرسمي للدولة، ومن تلك الدول بريطانيا والدنمارك، ولكن وجود دين رسمي للدولة لا يعني بأي حال من الأحوال اضطهاد أتباع الأديان الأخرى، ولا منعهم من ممارسة ديانتهم التي يختاروها.

ويذكر أن أول من وضع مصطلح «فصل الدين عن الدولة هو السياسي الأمريكي توماس جيفرسون، أحد كتبة الدستور الأمريكي، وهذا المصطلح غير موجود في الدستور الأمريكي، ولكن هذه العبارة كتبها جيفرسون إلى المجمع الكنسي في ولاية كونتيكت في يناير ١٨٠٢م، وقد كتبها ليطمئنهم

بأنه وضع «حائطًا بين الكنيسة والدولة»، حيث يشرح لهم أنه أقام هذا الحائط لحماية الكنيسة[1].

وأما العبارة الواردة في الدستور الأمريكي، فإنها تنص على الآتي: «لا يحق للكونغرس أن يشرع قوانين تختص بالدين ولا أخرى تمنع حرية ممارسة الدين»، ونلاحظ هنا أن العبارة بالقصد لم تحدد ما هو الدين المعني؛ وذلك لكي تشمل هذه المادة كل الأديان ولا تقتصر على ديانة واحدة فقط.

وبريطانيا هي من أبرز الأمثلة عن تسامح الدولة وقبولها بكل الأديان، وكذلك قيام الحكومة بإدارة الدولة بمنأى عن تأثير الكنيسة، والحقيقة أن النموذج البريطاني غريب وفريد في العالم، وقد يكون من الاستحالة تكراره في دولة أخرى، فقد انفصلت بريطانيا عن الكنيسة الكاثوليكية وكونت لها كنيسة خاصة بها كما ذكرنا سابقًا، وأصبح الملك هو رئيس الكنيسة، ولكن كل ذلك لم يعطِ للدولة أو للملك سلطة دينية خاصة ولم تنقل بريطانيا لتكون دولة دينية، وقد يكون ذلك بسبب فصل رمز الدولة وهو الملك وعائلته عن إدارة الحكم.

وأما المثال الثاني البارز فهو الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩م، ومن مبادئ هذه الثورة كان الحد من سلطة الكنيسة، وذلك على ضوء التضامن بين الكنيسة والملك، مما جعل قادة الثورة يصنفون الكنيسة من ضمن أعداء الشعب ويجب التعامل معها على هذا الأساس.

وبدرجات مختلفة، فقد اتبعت الدول الأوروبية الأخرى وخصوصًا في غرب أوروبا، خطى النظام البريطاني الديمقراطي ثم الثورة الأمريكية ودستورها المتقدم ومن بعد ذلك الثورة الفرنسية وما جاء في الدستور الفرنسي الذي وضعته الثورة وقامت جيوش نابليون بنشره مع بقية القوانين والأفكار الثقافية الفرنسية.

تداخل النظام السياسي مع النظام الديني في أوروبا في العصور الوسطى:

طوال عدة قرون كان النظام السياسي في أوروبا قائمًا على تداخل المؤسسة الدينية مع المؤسسة السياسية، ويعتبر القديس أغسطس هو أول

---

(١) "JEFFERSON'S WALL OF SEPARATION LETTER." n.d, *USConstitution.net.*

وأهم من وضع أسس هذا التداخل من خلال كتابه «مدينة الله»، الذي دعا فيه إلى أن من واجب المدينة الدنيوية أن تعمل من أجل إيجاد المدينة السماوية، مما فتح المجال لخلط الدين بإدارة الدولة، إلى أن تطور النظام السياسي لينصب الملك نفسه حامي حمى الدين ومن ثمَّ ادعاء الحق الإلهي في شرعيته وفي تصرفاته، وكان الملك هو رئيس الكنيسة، ثم قويت شوكة الكنيسة، فأصبح البابا الكاثوليكي ممارسًا للحكم الدنيوي بالإضافة إلى موقعه الديني، واستطاع البابوات الأقوياء أن يكونوا أعلى منزلة من الملوك، ولم يكن يجرؤ أي ملك في أوروبا أن يعارض البابا في أي أمر سواء كان دينيًّا أم دنيويًّا.

ومن قبل اعتناق أوروبا المسيحية، كانت الفلسفة الأوروبية (اليونانية) تقسم المجتمع إلى ثلاث فئات: الفئة العقلانية، والفئة الروحانية، والفئة الشاعرية، وأما فيما بعد استقرار الديانة المسيحية في أوروبا، فقد تم تقسيم المجتمع أيضًا إلى ثلاث فئات مرتكزة على الفلسفة القديمة ولكن بمسميات أكثر واقعية وعملية، فالفئة الأولى هي فئة العمال (العاملين)، والفئة الثانية هي فئة الجنود (المحاربين)، والفئة الثالثة هي الخطباء (رجال الدين)، وهذه الفئة الأخيرة هي الأقل عددًا، ولكنها الأكثر نفوذًا، ولكن ما إن تطورت الحياة واكتسب الملوك ثقة أكبر في أنفسهم وفي ولاء جنودهم، حتى بدأوا في تحدي قرارات الكنيسة وسلطتها.

وفصل الدين عن الدولة لا يعني بأي حال من الأحوال كفر الدولة بالدين، ولكنه مجرد تحديد صلاحيات وتنظيم علاقات بين الاثنين، كما أن هذه العلاقة تختلف بين دولة وأخرى، وكذلك تختلف من زمان إلى آخر، فعلى سبيل المثال، فإن الكنيسة في بريطانيا انفصلت عن الكنيسة الكاثوليكية في عام ١٥٣٤م، كما ورد سابقًا في هذا البحث بتفصيل أكثر، حين قام الملك هنري الثامن بفصل كنيسة إنجلترا عن السلطة البابوية في روما، وقام بتنصيب نفسه رأس الكنيسة الإنجليزية، وما زال إلى يومنا هذا تترأس الملكة هذه الكنيسة.

وهذا الانفصال بين الكنيستين لم يكن بسبب اختلاف ديني، كما ذكرنا سابقًا، وإنما هو اختلاف على أمر خاص بالملك الذي أراد الانفصال عن

زوجته الإسبانية ليتزوج بأخرى، وحتى يكون ذلك مقبولًا دينيًا، فكان يجب عليه الحصول على مباركة البابا في روما، ولكن، ولسبب دنيوي أيضًا له علاقة بخوف البابا من ملك إسبانيا الذي هو أخو زوجة هنري الثامن، فقد رفض البابا أن يمد المباركة لهنري الثامن، حتى وصل الأمر بملك إنجلترا هنري الثامن (١٤٩١ ـ ١٥٤٧م) أن يتحدى البابا في روما الذي رفض أن يعتمد طلاقه من زوجته الإسبانية، فما كان من الملك الإنجليزي إلا أن أعلن قيام كنيسة إنجلترا كنيسة مستقلة لا تخضع للبابا في روما، وأعلن نفسه رئيسًا للكنيسة، والملاحظ أنه لم تحدث أي ردة فعل رافضة أو محتجة على هذا القرار لا من رجال الكنيسة في بريطانيا ولا من الرعية الإنجليز المؤمنين الذين كانوا فيما قبل يتلمسون آثار البابا للتبرك بها.

وفي الحقيقة، فإن فصل الدين عن الدولة جاء ـ بقصد أو من غير قصد ـ في صالح حماية الكنيسة من تدخل الملك في أمور الدين، فالغرض هو حماية الدين وليس حماية المؤسسة السياسية، ولكن هذا لا يعني سيطرة الكنيسة ولا رجال الدين على أمور الدولة ولا حتى حق التدخل فيها، بل إن سياسة الدولة والقيام بأمرها يختص به رجال السياسة حسبما يخولهم الشعب من خلال الانتخابات العامة الحرة، علمًا بأن كلًّا من بريطانيا والدنمارك لديهما النصوص الدستورية التي تحدد دين الدولة الرسمي.

ولكن هذا التحديد لا يعني عدم الاعتراف بالمعتقدات الأخرى، ولا علاقة له بصفة المواطنة، ولا يعني فرض الشريعة المسيحية على الدولة وأنظمتها، وذلك على النقيض من إسرائيل التي تربط وجودها بالدين اليهودي، وتعطي حق المواطنة لكل يهودي في العالم بناء على ديانته وليس على معايير قومية.

الحزب الديمقراطي المسيحي في أوروبا:

في القرن التاسع عشر في أوروبا ومع بداية عصر النهضة السياسية، تطور الحكم الديمقراطي مما استدعى تشكيل الأحزاب، وتشكلت في أوروبا عدة أحزاب تقوم على مبادئ الديانة المسيحية، وإن كان التطور السياسي قد قاد الدول الأوروبية إلى تبني الحكم المدني وفصل الدين عن الدولة، وبالتالي فقد تخلت هذه الأحزاب عن الجانب الديني من نشاطها، وقطعت

كل اتصال مع الكنيسة بحكم القانون، إلا أن هذه الأحزاب استمرت في نشاطها السياسي وحافظت على شعبيتها، ونجحت في بقائها وبقوة، وقد تحقق ذلك بفضل الرؤى البعيدة المدى والمرونة واتساع الأفق.

ولذا فإننا نرى وجود أحزاب في العديد من دول أوروبا الديمقراطية، ولكنها تحمل ضمن أسمائها صفة المسيحي، فهناك حزب ديمقراطي مسيحي في كل من: ألبانيا، النمسا، روسيا البيضاء، بلجيكا، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، التشيك، الدنمارك، أستونيا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، جبل طارق، هنغاريا، أيرلندا، إيطاليا، كوسوفو، ليختشنيان، لوتيانيا، لوكسمبرج، ماقدونيا، مالطا، مولدوفا، هولندا، النرويج، بولندا، روسيا، صربيا، سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا، بالإضافة إلى أستراليا والعديد من دول أمريكا الجنوبية وآسيا.

وقد يتفاجأ المرء من وجود حزب يحمل عبارة مسيحي في هذه الدول، وخصوصًا في تلك الدول المعروفة بأنها دول علمانية نجحت في فصل الدين عن الدولة، وأنها ديمقراطيات عريقة نجحت كذلك في ضمان حرية المعتقدات والعبادات، ولكن ما نراه من هذه الأحزاب هو عبارة عن نسخ متطورة من معتقدات سابقة، فقد قامت هذه الأحزاب في بدايتها على مبادئ الديانة المسيحية، ولكنها تطورت حتى تحولت إلى أحزاب سياسية بحتة وليس إلى أحزاب دينية، ولا يتطلب من أعضائها أن يكونوا ملتزمين دينيًا ولا حتى أن يكونوا مسيحيين، ولكن تأسيس الحزب قام على مبادئ المسيحية، ومع تطور الفكر السياسي تحول الحزب إلى تبني الأفكار والمبادئ المحافظة والمتسقة مع مبادئ الدين المسيحي، ولكن لا يمكن أن نطلق على هذه الأحزاب بأنها أحزاب دينية.

وهنا علينا أن نستوعب هذا الدرس، فالعبرة ليس في تغيير الاسم، حيث يتم شطب الإشارة إلى الدين، حيث إنه لا مانع من المحافظة على المرجعية الثابتة، ولكن الأهم أن يكون التغيير في المفهوم الأساسي، حيث يكون الحزب قائمًا على العمل السياسي، وليس على العمل الديني الدعوي ولا الخيري، فنشاطات الدعوة الدينية والعمل الخيري والعمل الإنساني تستحق الحماية لكي تحافظ على قيمتها المعنوية، ولا يمكن ولا يجب محاولة دمجها مع العمل السياسي.

ولكن على العكس من الوضع الحالي في أوروبا، ففي الماضي كانت مؤسسة الحكم في الدولة في أوروبا متشابكة مع المؤسسة الدينية، فلم يكن الفصل بين الدولة والدين وضعًا معروفًا، وكانت الدولة هي التي تعيّن رجال الدين وتشرف عليهم، بل وتتدخل في المواقف والفتاوى الدينية التي لها آثار سياسية، أو على العكس من ذلك، حيث كانت المؤسسة الدينية هي المسيطرة، فهي التي تعين الحاكم أو هي التي توفر له الشرعية.

وفي العالم العربي فقد كانت هناك بدايات للإصلاح الديني وكذلك لحركة التنوير، ولكن يظهر أن هذا الحركات قد تاهت في تشعبات وفي خلافات بين بعضها البعض، واستطاعت الأنظمة القائمة في ذلك الوقت، مع ضعفها وتخلفها، أن تقهر هذه الحركات وتدفنها بسيل من الفتاوى التي تخرج هؤلاء المصلحين من ملة الإسلام وتدخلهم النار بحجة تمردهم على ولي الأمر الذي - حسب ادعاء السلطة ورجالها - اختاره الله ولو ظلم وأفسد، واستمرت المحاولات في العالم العربي على مدى أكثر من مائة عام بين مد وجزر، حتى إنه الآن نرى أن المراحل الثلاث قد تداخلت، ولكن ما زال العالم العربي وشعوبه بحاجة إلى تخطي مرحلة الإصلاح الديني بشكل واضح ومفهوم من عامة الشعب.

الفصل الثامن

العلمانية

هنا نأتي إلى مصطلح يثير الكثير من الحساسية، ألا وهو مصطلح العلمانية في الدولة، وهذا المصطلح بصيغته استفزازي وخصوصًا للمتدينين، وما زال الصراع على هذا المصطلح قائمًا في العديد من المجتمعات، وهذا الارتباط في التاريخ نشأ بسبب المفاهيم التي طرحها الفلاسفة والمفكرون الذين تبنوا هذا الخط، فأشهر هؤلاء الفلاسفة كانوا إما ملحدين، وإما دعاة لحرية الفكر وأن المجال مفتوح لعدة معتقدات، ولذا فقد تعرض هؤلاء للاتهام بأنهم يدعون إلى الكفر والإلحاد.

ومع الأسف فقد استمرت هذه التهمة إلى يومنا هذا، وجذور العلمانية موجودة في الفلسفة اليونانية والرومانية قبل المسيحية، حتى ولو لم تكن تطرح مصطلح العلمانية، ولكن بالمفهوم نفسه من فصل الدين عن الدولة، ولكن هذا المفهوم الفلسفي تطور بشكل كبير وأخذ شكلًا فكريًّا مستقلًّا حتى أصبح نظرية اجتماعية وسياسية مؤثرة في المجتمعات الحديثة، وتلك النقلة حدثت في عصر التنوير من تقديم مجموعة من الفلاسفة المحدثين البارزين في عصر التنوير، أمثال فولتير وباروخ وسبينوزا وجيمس ماديسون وتوماس جيفرسون وتوماس بين، ومن قريبي العهد مثل بيرتراند رسل، ولكن تاريخيًّا فأول من استخدم مصطلح العلمانية، هو الكاتب البريطاني جورج هولي أوك في عام ١٨٥١م.

والعلمانية ليست نظرية واحدة محددة، فهي فكرة ممتدة وغير محددة بتعريف واحد، بل وهي مطاطة وقابلة للتكييف حسب وضع المجتمع، وأول ما يتبادر إلى ذهن المرء عند طرح مبدأ فصل الدين عن الدولة أو علمانية الدولة، هو أن الدعوة تهدف إلى حماية الدولة من سلطة الدين، ولكن

المفاجأة التاريخية أن تبنّي هذا المفهوم جاء أساسًا لحماية الكنيسة، أي حماية الدين من سلطة الدولة أي الملك ورجال السياسة، وذلك كما يروي تاريخ الصراع السياسي في بريطانيا منذ القرن الثالث عشر، وكما تكرر في دول أوروبا على مر العصور، وكما رآه آباء الولايات المتحدة الأمريكية عندما وضعوا مبادئ الدستور الأمريكي، فقد كان الهم والهدف هو حماية الدين من تدخل الملوك ورجال السياسة في أمور الدين.

والعلمانية للفرد تختلف عن العلمانية للدولة، فتعريف العلمانية للفرد هي أن يكون الفرد لا دينيًا، أي عدم الإيمان بديانة وعدم تقبل الغيبيات، ولكن العلمانية في مصطلح الدولة تعني عدم التزام الدولة وقوانينها بديانة محددة، مع ترك كامل الحرية لمواطنيها أن يؤمنوا بما يريدون، وأن يمارسوا معتقداتهم بكل حرية وبدون تدخل من الدولة، ولذا فإن في الدول الديموقراطية، لا يتعرض الحزب ولا الناخبين ولا الإعلام لعقيدة المسئول، وإنما ما يهمهم هو ممارساته في الأمور العامة وعدم هيمنة معتقداته الخاصة على قراراته العامة، ومن المقبول جدا أن يكون الرئيس، أو المسئول متدينا وملتزما بعقيدته وعباداته، وهو في ذات الوقت رئيسا لدولة علمانية.

علمانية الدولة:

مصطلح سياسي يقصد به بشكل عام فصل الدين عن الدولة، ولكن لا يوجد تعريف موحد ولا هناك طريقة أو أُسس ثابتة لتطبيق العلمانية في الدولة، فقد يكون القصد هو أن مؤسسات الدولة والموظفين فيها لا يخضعون في أمور مسؤولياتهم لتعليمات رجال الدين وإشرافهم، وهنا يجب التوضيح بأن الخضوع لتعاليم الدين يكون مستحبًا بالنسبة إلى ممارسات الشخص وأخلاقياته؛ لأن الديانات بعمومها تشجع على الصدق والعدالة والرحمة والأمانة.

كما أنه يقصد بعلمانية الدولة أن قوانين الدولة هي قوانين مدنية لا تخضع لتعاليم دين معين، وإن كانت لا تتعارض معها، كما إنه قد يقصد بها أن الدولة محايدة بخصوص اختيارات الدين، أي إن الدولة لا تفرض على مواطنيها دينًا معينًا لاتباعه، ولا تفرق بين مواطنيها بناء على المعتقد الديني، وهناك مفهوم آخر، وهو أن النشاطات العامة والقرارات السياسية تكون بعيدة

عن هيمنة المعتقدات الدينية، ولكن كل هذه الصيغ لا تعني محاربة الدولة للدين، ولا منع ممارسة العبادات ولا التدخل في المؤسسات الدينية ولا منع المدارس الدينية أو الضغط عليها، ولا يصح أن نطلق على الدولة التي تتبع الفكر العلماني أنها دولة كافرة، فالإيمان والكفر حالة للإنسان الفرد، وأما الدولة فإنها أرض ونظام سياسي خاضع لحكومة، كما أن هناك العديد من تلك الدول التي تحدد دين الدولة الرسمي دون أن يعني ذلك هيمنة الدين على الدولة.

وهناك أيضًا صورة أخرى من العلمانية كما هي موجودة في فرنسا، حيث إن الدولة تراقب وتنظم تصرفات المؤسسات الدينية للتأكد من عدم تدخلها في السياسة، وهناك درجات من الفصل بين الدين والدولة، ولكن في النهاية فإن الغرض هو تخفيف ذلك الربط إلى أدنى حد تفاديًا لسيطرة طرف على الآخر، وهنا يجب عدم الخلط بين العلمانية التي تعتبر من أسس ديمقراطية الدولة الحديثة في أوروبا وبين تطبيقات الحزب الشيوعي القائمة على محاربة الدين.

فهذا موقف خاص بعقيدة الحزب الشيوعي الذي أعلن أن الدين هو أفيون الشعوب تستعمله الأنظمة لفرض سيطرتها على الطبقات الكادحة وامتصاص ثرواتها وهي راضية في بؤسها متطلعة إلى حياة أفضل بعد الموت، وهذا نتاج لخاصية التجربة الروسية ولا يتعلق بفصل الدين عن الدولة؛ إذ إن هناك من يقول بأن الشيوعية بمثابة دين للدولة السوفيتية.

وحيادية الدولة تجاه الدين تعني عدم تدخل الدولة ولا مؤسساتها في الأمور الدينية، وأن لا تتخذ الحكومة ولا من يمثلها أي موقف مع أو ضد دين بذاته، ولا تروج لدين معين على آخر، على أن تقوم الدولة بضمان حرية المعتقد لكل فرد، وبذلك فإن الدولة ومؤسساتها لا تحارب الدين ولا تمنعه ولا تهيمن عليه، بل إن الدين وكل ديانة وكل طائفة لها مؤسساتها الخاصة بها وتقوم كل واحدة بإدارة شؤونها بما تراه دون تدخل من الدولة.

ولكن ما زال هناك عدد من دول أوروبا التي تتبنى فكر فصل الدين عن الدولة، بينما هي تحتفظ بروابط معينة بين الكنيسة والدولة مما تبقى من العصور الماضية، ومن هذه الأمثلة:

• في بريطانيا تعتبر الكنيسة الإنجليزية هي كنيسة الدولة وترأس الملكة الكنيسة، كما أن الملكة هي التي تصدر المراسيم بتعيين الأساقفة بناء على ترشيح الكنيسة، إضافة إلى وجود ستة وعشرين مقعدًا للأساقفة في البرلمان الأعلى.

• وفي اليونان تتكفل الدولة بتدريب رجال الدين الأرثوذكس ودفع رواتبهم ومكافآت التقاعد، كما تتكفل ببناء المباني للكنائس.

• وفي الدنمارك أيضًا هناك كنيسة رسمية للدولة تقوم الدولة بتقديم منحة سنوية لها بحوالي مائة مليون يورو، بالإضافة إلى أن أعضاء الكنيسة المسجلين ـ باختيارهم وحريتهم ـ يدفعون ضريبة مخصصة للكنيسة.

• وفي فنلندا التي تمارس قدرًا كبيرًا من الفصل بين الكنيسة والدولة، فإن هناك نسبة ١,٦٣٪ من ضرائب الشركات تذهب إلى كنيسة الدولة، وكما في الدنمارك، فإن أعضاء الكنيسة الرسمية المسجلين يدفعون ضريبة خاصة للكنيسة بالإضافة إلى ضريبة الدخل.

• وفي فرنسا التي جاءت ثورتها الأولى لتحارب مؤسسة الكنيسة، فإن الدولة تعتبر مالكة ومسؤولة عن صيانة الكنائس المبنية قبل العام ١٩٠٥م وترميمها، بكلفة مالية تقدر بمائة مليون يورو، إضافة إلى أن السلطات المحلية مسؤولة عن توفير سكن للقساوسة بكلفة تقدر بخمسين مليون يورو.

• وفي ألمانيا، فإن الكنائس المعترف بها لها حق تطبيق ضرائب خاصة بالكنيسة على أعضائها، وهذه الضرائب تشكل حوالي ٨٠٪ من دخل الكنيسة.

• أما في أيسلندا فإن هناك ضريبة مفروضة على الأفراد مخصصة لدور العبادة، ولكل فرد الحق أن يحدد أي كنيسة من الكنائس أو دار عبادة هو يريد أن تذهب أمواله إليها، وأما الذين لا يحبذون الانتماء لأي دار عبادة، فإن ضرائبهم تذهب إلى الجامعات.

• وفي إيطاليا فإن ٠,٨٪ من ضريبة الدخل تذهب إلى الكنيسة المسجلة التي يحددها دافع الضريبة، أو تذهب إلى الدولة، ثم تقوم الدولة بتوزيع الأموال حسب النسبة التي تنتج من مجموع المواطنين الذين يسجلون رغباتهم.

• وفي عدد من الدول الأوروبية مثل النمسا، سلوفاكيا، بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، أيرلندا، لوكسمبورغ، هولندا، وبريطانيا تقوم فيها الدولة بتقديم الدعم المالي للمدارس الدينية المسجلة.

• وفي عدد من الدول كذلك مثل النمسا وإيطاليا وبولندا وإسبانيا، توفر الدولة رواتب للقساوسة الذين يدرّسون مادة الدين في المدارس العامة.

• وهناك عدد كبير من الدول الأوروبية تفرض تدريس مادة الدين في المدارس العامة، ولكن بالطبع لا تفرض على أصحاب الأديان الأخرى دراسة دين الدولة.

• وهناك عدد من الدول الأوروبية تسمح للكنيسة بصلاحية عقد الزواج رسميًّا دون الحاجة إلى توثيق السلطة المدنية.

هذه أمثلة من الممارسات في تلك الدول الأوروبية، التي توضح التعايش بين الدولة والدين، وأن الفصل بين الاثنين قائم في أمور السياسة وإدارة الدولة وحقوق المواطنين، مع أنه ما زالت هناك مجموعات ناشطة في أوروبا تعتبر أن وجود مثل هذه الصلاحيات لدور العبادة تتعارض مع مبادئ فصل الدين عن الدولة وتطالب بالمزيد من منع الدولة عن التدخل في أمور الدين، ولكن استمرار العمل بهذه الميزات في تلك الحكومات ذات الشفافية والديمقراطية؛ يعني: أن غالبية الشعب راضٍ بهذه العلاقة بين الدين والدولة، التي كما بيَّنَّا أنها علاقة حيادية، حيث إن الدولة لا تفرض دينًا معينًا ولا تمنع دينًا آخر، وقراراتها نابعة من المصلحة العامة لكل أعضاء المجتمع دون تفرقة ولا تفضيل.

وهذه الصيغة تبيِّن بوضوح أن فصل الدين عن الدولة لا يعني بأي حال من الأحوال الكفر والإلحاد ولا محاربة الدين.

وأما في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر امتدادًا ثقافيًّا وحضاريًّا لأوروبا، فإنها أيضًا لها نمطها من الفصل بين الدين والدولة، خصوصًا وأن أغلب المهاجرين إليها من أوروبا كانوا من المضطهدين دينيًّا، ولذا فقد كانوا أكثر تقبلًا لمنع السياسيين من استخدام الدين لأغراض سياسية ولمنع فئة معينة من المجتمع من أن تتسلط وتفرض معتقداتها على الفئات الأخرى.

ولذا فقد جاءت الإضافة الأولى على الدستور الأمريكي في هذا الأمر، والتي أعدها جيمس ماديسون وبدعم من توماس جيفرسون، وكلاهما من أعمدة الاستقلال والدستور الأمريكي، وتقول الإضافة الدستورية التي تم اعتمادها في عام ١٧٩١م: «إنه لا يسمح للكونغرس أن يصدر قانونًا ذا علاقة بتبني دين، أو عرقلة حرية العبادة لأي ديانة»، وهناك تكملة لهذه الإضافة الأولى - وهي الأشهر - تختص بالحريات الفردية، وحرية الإعلام، وحرية التظاهر والتجمهر سلميًّا، وحمايتهم وحقهم في التظلم.

وفي الحقيقة فإنه لا يوجد في الواقع دولة تطبق فصل الدين عن الدولة بمفهومه الشامل والكامل، وخصوصًا في الدول التي تمارس قدرًا من الديمقراطية، فإنه لا يمكن إهمال معتقدات الأفراد والمجموعات، ولذلك فيجب أن نتقبل بأنه مهما حاول كاتبو الدساتير أن يضعوا نصًّا يفصل بين الدولة والدين، فإنهم لم ولن يتوصلوا إلى تلك الصيغة المثالية التي كان ينادي ويبشر بها الفلاسفة العلمانيون، فإن كان هناك علاقة بين الدولة وشعبها، فلا بدَّ وأن تكون هناك علاقة بين الدولة والدين.

وهذا ما وصلت إليه تلك الدول الأوروبية، فالدين حقيقة متواجدة في كل المجتمعات، وحاجة الإنسان الفرد قائمة منذ بداية الخليقة على معتقدات إلهية توفر له السكينة والطمأنينة، وهذه هي الفطرة البشرية التي خلق الله بها الإنسان، وقد مرت فترات عصيبة لتلك العلاقة بين الدولة والدين، وكذلك بين الفرد والكنيسة، ولكن هذه فترات تمر بها المجتمعات وتحكمها ثقافة المجتمع والتعليم وتطور العلوم ونشرها بين غالبية أفراد الشعب.

وفي تلك المجتمعات في أوروبا وفي أمريكا والتي توصلت إلى درجة متقدمة من فصل الدين عن الدولة، فهي أيضًا تفصل بين معتقدات المسؤول سواء كان رئيسًا أم ملكًا عن ممارسات مؤسسات الدولة، ففي الوقت نفسه الذي لا يضع الناخب عادة لديانة المرشح أي اعتبار، لكنه يتوقع من هذا المرشح، أن يكون ذا معايير أخلاقية عالية جدًّا، فالأمور التي تعتبر قضايا شخصية وتقع ضمن الحرية الخاصة لا تنطبق على الشخصية العامة، فعلى سبيل المثال، فإن العلاقة الجنسية بين شخصين راشدين وبرضاهما تعتبر من خصوصيات الفردين في المجتمعات الغربية حتى ولو لم تكن علاقتهما شرعية.

ولكن مثل هذه العلاقة تعتبر محرمة وجريمة إن مارسها رئيس الدولة، ومن المؤكد أنه سيتعرض من أجلها للمحاسبة والعقاب الذي قد يصل إلى فقدان المنصب، وهذا راجع إلى ضرورة المحافظة على مستوى عالٍ من الالتزام بالقيم لمن يتولى المسؤولية العامة، ومن أكبر جرائم المسؤول هي جريمة الكذب على الشعب، وهنا نشير إلى حديث الرسول ﷺ عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم: شيخ زان وملك كذاب وعائل مستكبر»، رواه مسلم والنسائي، فقد خص الرسول ﷺ الملك الكذاب، من بقية الصفات والآفات الأخرى للحكام؛ وذلك لعظم ضرر هذه الصفة ودناءة من يمارسها، خصوصًا وأنه ملك قد وثقت الرعية به وسلمته أمرها.

وأصبح هو الأمين المؤتمن على أمور الدولة والرعية، ولذا فقد أعلمنا الله ﷻ على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام بأنه سبحانه قد أخرج هؤلاء الحكام من رحمته بأنه يوم القيامة لا يكلمهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم، ومن يبغضه الله فقد خرج من رحمته ولا سبيل له في الدنيا والآخرة، وفي المجتمعات الغربية التي تتبع فصل الدين عن الدولة، فإن الكذب من المسؤول هو من أكبر الكبائر، وكلما ارتفع مستوى منصب المسؤول، كلما كانت الجريمة أكبر، وهذا بالضبط ما يتعاملون به مع الكذب من المسؤولين، فإنهم يعتبرونها جريمة وليست فقط ذنبًا أو صفة سيئة، والعقاب ليس شخصيًّا، فهم لا يهتمون بحياته الشخصية، ولكن العقاب هو الحرمان من تبوؤ المسؤولية العامة.

وهذا يُطبق على رئيس الدولة كما يُطبق على رجل الإعلام، ومثال من الماضي القريب ولكنه يعكس هذا المفهوم، وهو ما حدث للرئيس الأمريكي نيكسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (١٩٦٩ - ١٩٧٣م)، ثم فاز بالفترة الرئاسية الثانية عام ١٩٧٣، ولكنه أُجبر على التنحي عام ١٩٧٤م، وهو من الرؤساء الذين كانت له إنجازات كبيرة في تعزيز مكانة الولايات المتحدة في العالم، وقد حقق نجاحات كبرى في السياسة الخارجية، وهو ليس جديدًا في السياسة، فهو كان عضوًا في مجلس الشيوخ الأمريكي ثم نائبًا للرئيس أيزنهاور، ثم منافسًا للرئيس كينيدي ثم رئيسًا للجمهورية.

وفي انتخابات الفترة الثانية كان فوزه ساحقًا مما يدل على قناعة غالبية الشعب بأدائه خلال فترة رئاسته الأولى، وهو من المحافظين في حياته الخاصة، وله التزام بالقيم الدينية، ولكن لم تكن هذه المواصفات هي التي تسببت بنجاحه في الانتخابات، بل سجله السياسي وإنجازات فريقه في السياسة والاقتصاد، ولكنه ارتكب ما اعتبره الشعب جريمة لا تغتفر، وباختصار، فإن الحادثة التي أنهت تاريخه السياسي هي أنه خلال فترة الانتخابات في عام ١٩٧٣م اتضح أن عناصر من الحزب الجمهوري (الحزب الذي ينتمي إليه نيكسون) قد تسللوا إلى مقر الحزب المنافس ـ الحزب الديمقراطي ـ خلال الانتخابات الرئاسية وحاولوا الحصول على معلومات عن استراتيجية الحزب وخططه في الانتخابات.

وهذا العمل لم يكن له مبرر؛ إذ إن كل الاستطلاعات تشير إلى فوز نيكسون وتقدمه على منافسه بمقدار ساحق، ولكن تم فضح المحاولة والقبض على الفاعلين بعد ذلك، وهذه المحاولة تمت من دون تعليمات من نيكسون ولا علمه، بل من القائمين على حملته الانتخابية، ولكن بعد ذلك حاولوا إخفاء القضية، وهنا وصلت المعلومة إلى نيكسون، الذي حاول أن يحمي مساعديه الأوفياء من باب حفظ الولاء لهم، ولكنه عندما واجهه الكونغرس بالمساءلة عن القضية، نفى علمه المسبق ونفى التدخل في القضية، ولزيادة الطين بلة، فقد قام بتوجيه خطاب إلى الشعب ينفي فيه علمه بمحاولات التغطية على القضية.

وهذه هي الجريمة، فعندما اتضح للشعب أن الرئيس كذب على الشعب عمدًا، بدأت إجراءات تنحيته عن الرئاسة، وهذا ما حصل، فسقط رئيس عظيم له إنجازات في سبيل وطنه، معروف عنه الاستقامة في المال العام، وفي الحياة الخاصة، ولكنه ارتكب الذنب الذي يبغضه الله في الملوك، وبالطبع فإن سقوطه لم يكن بسبب ديني، ولكنه ارتكب جريمة تهز قيمة المنصب والأمانة العظيمة والثقة التي وضعها الشعب في الحاكم، وهذا نظام يفصل بين الدين والدولة، وليس الغرض من هذا المثال هو تبيان أفضلية نظام على آخر، ولكن لبيان أن النظام المدني لا يعني عدم وجود أخلاق وقيم.

وهذه ليست حالة خاصة، بل هي تتكرر مع حكام الولايات وأعضاء الكونغرس والقضاة ورجال الإعلام، كما كادت أن تحدث مع الرئيس كلينتون عندما افتضح أمر علاقته مع إحدى الفتيات العاملات في البيت الأبيض، ولولا تداركه للأمر واختياره القانوني الدقيق لكلماته لفقد منصبه أيضًا، وهو كان من الرؤساء الناجحين، إذ حقق إنجازات كبرى في مجال الاقتصاد الأمريكي مما تسبب في ارتفاع مستوى المعيشة للمواطن، ولكن ذلك لم يشفع له، والخيانة الزوجية للمواطن العادي هي مسألة خاصة بينه وبين زوجته، ولكن بالنسبة إلى موظف عام، مثل الرئيس، فهي مسألة عامة تمس الأمن الوطني وتطبق عليه مقاييس أخلاقية عالية جدًّا.

وفي النظام الذي يدمج الدين بالدولة، أي يحكم باسم الدين، فإن الحاكم يستخدم التبرير بأن وجوده على العرش إرادة إلهية؛ ولذا فإن قام بأعمال منافية للقيم، وإن تجاوز على حقوق الآخرين وحقوق الدولة، وإن اضطهد وقتل وقمع ومارس كل الجرائم في حق الشعب والدولة، فعلى الرعية أن يتقبلوا أمره ووجوده لأن عقابه في الآخرة وإنما عليهم الطاعة والخنوع، هكذا كان مفهوم الراعي والرعية في أوروبا في العصور الوسطى.

ففي القرون الوسطى وحتى القرن التاسع عشر عانت أوروبا من دمج الدين مع الدولة، ولم يكن ذلك بسبب سوء الأفكار الدينية ولا فساد المعتقدات، فأوروبا تبنت الدين المسيحي رسميًّا منذ القرن الرابع عندما أعلن الإمبراطور الروماني قسطنطين في عام ٣١٢هـ اعترافه بالمسيحية كأحد الأديان في الإمبراطورية، مما أطلق يد الدعاة لنشر المسيحية في أوروبا، ولكن مع الوقت وعندما أصبحت المسيحية هي الديانة الغالبة في دول أوروبا كافة، تحول المضطهَدون إلى مضطهِدين.

ولم تكن أعمال القمع والحرق تمارس ضد من لا يؤمن بالمسيحية فقط، بل كانت أيضًا موجهة إلى أصحاب المذاهب المسيحية الأخرى، وتفاقمت الأمور عندما أصبح الدين مختلطًا بالحكم أو بالقومية، وعندما تصبح المعتقدات الخاصة للأفراد من اهتمامات الدولة، تكون النتيجة دائمًا هي الاضطهاد والقتل، والخلط يحصل في حالتين: الأولى عندما يُستخدم الدين لترويج وتثبيت وضع سياسي، والثانية كذلك عندما تُستخدم السياسة

لترويج ديانة أو مذهب معين، وكلتا الحالتين تؤديان إلى النتيجة نفسها، والمأساة دائما تحدث عندما تسعى طائفة إلى تحقيق مكاسب لها، فإنها تسعى أولًا إلى السلطة ومن خلالها تحقق مكاسبها، وتضطر إلى التمسك بالسلطة بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، وحتى الطوائف والأديان التي تقوم على نبذ العنف والرحمة، فإنها عندما تتعرض للاضطهاد تتحول إلى العنف للدفاع عن نفسها أولًا، ومن ثمَّ تستعمل القوة لإخضاع الآخرين.

والأمثلة كثيرة من الماضي ومن هذه الأيام الحاضرة، وقد حدد المؤرخون لتاريخ أوروبا في العصور الوسطى بأنها عصور الصراع بين البابا والحاكم أي الصراع بين الدولة والكنيسة، ولم يكن النقاش حول المعتقدات الدينية يقوم على الحجة والإقناع، بل كان يقوم على السيف والحرق والشهادة، وكانت الطوائف المسيحية المستضعفة تدعو إلى الرحمة والتسامح الديني ولكنهم حالما يصلون إلى السلطة فإنهم يتغيرون ويبدؤون في نسيان دعواتهم السلمية، ويمارسون الإرهاب الذي كانوا هم يعانون منها.

والتاريخ الموثق لا يعاني من النقص في سرد أمثلة من هذه المواقف المتغيرة، ونختار منها مثالًا واحدًا صارخًا، فمارتن لوثر، مؤسس مذهب البروتستانت لتصحيح أخطاء الكنيسة الكاثوليكية، في بداياته، وعندما كان ملاحقًا من قبل الكنيسة ومعرضًا للحرق لو تم القبض عليه، في تلك الأيام كتب الآتي: «...لا البابا ولا القسيس ولا أي رجل آخر له الحق أن يفرض أي فكرة على أي إنسان مسيحي ما لم تكن برغبة هذا الفرد، وأي تصرف آخر فإنه تسلط، وأنا أنادي باسم الحرية والضمير، كما أعلن بأنه لا يوجد قانون يُفرض على الفرد بشكل عادل ما لم يكونوا راضين وقابلين به».

ولكن الشخص نفسه عندما انتشرت دعوته وأصبح مذهبه هو مذهب الدولة، تغيرت نغمة دعوته إذ قال: «لا جدال مع المنافقين، وإنما يجب إدانتهم دون إعطائهم فرصة، وحتى لا يحرقوا بالنار فإنه على المؤمنين أن يتتبعوا الشر من منابعه، وأن يغسلوا أيديهم بدماء القساوسة الكاثوليك وكذلك البابا الذي هو الشيطان بنفسه».

كما أن مارتن لوثر لم يكن ثوريا من أجل المؤمنين المستضعفين من الفلاحين والفقراء، بل هو كان ثوريا لإصلاح مؤسسة الكنيسة في علاقاتها

الداخلية فقط ولم يتعرض للظلم الواقع على غالبية الشعب المؤمن، فهو كان من المحافظين في فكره تجاه العلاقة بين الأمراء والرعية، وهو لم ينتقد الكنيسة لعدم الدفاع عن حقوق الضعفاء أمام ظلم النبلاء، وقد أثبت ذلك في موقفه السلبي تجاه محاولات الفلاحين في كفاحهم من أجل العدالة الاجتماعية في عامي ١٥٢٤ ـ ١٥٢٥م[١].

وكذلك كالفن الذي أيضًا كان يدعو إلى حرية المعتقد، فإنه عندما تمكن من السيطرة على الدولة في جنيف في القرن السادس عشر، طبق أيضًا قانون القتل على من يعتبرهم منافقين وهم حسب تعبيره من لا يحضر الخطب والتجمعات الدينية لأتباعه.

---

(١) BLEI, KAREL, *FREEDOM OF RELIGION AND BELIEF: EUROPE'S STORY*, THE NETHERLANDS: ROYAL VAN GORCUM, 2002.



الفصل التاسع

الليبرالية

الليبرالية كمصطلح سياسي واجتماعي هي فلسفة تدعو إلى الحرية، وهذه الفلسفة تقوم على أن الإنسان له المقدرة على أن يحكم نفسه بنفسه، وأنه يجب الحد من أي تدخل من أي سلطة خارجية، وكل فرد له الحق أن يمارس حياته دون أي تدخل من الكنيسة أو الدولة أو غيرها من المجموعات الرسمية أو المدنية أو المهنية، وأن كل فرد يعمل من أجل أهدافه التي هو مقتنع بها بطريقته التي يراها مناسبة، وعملًا بهذا الأسلوب، فإن تكوين حزب أو عمل سياسي موحد يجمع المؤمنين بالفكر الليبرالي يصبح أقرب إلى الاستحالة في التطبيق؛ إذ إن وجود حزب واحد يوجه أعضاءه ويتحدث باسمهم، ويكونون ملتزمين ببرنامج سياسي واجتماعي موحد يناقض أساس فلسفة الليبرالية القائمة أساسًا على الحرية الفردية.

ولكن في الوقت ذاته الذي يتمسك فيه دعاة الليبرالية بالحرية الفردية، فإنهم أيضًا لا يدعون إلى الفوضى السياسية والاجتماعية، فدعاة فكر الليبرالية ومؤسسوه يؤمنون أن الإنسان يعيش ضمن مجتمع وليس منعزلًا، ولذا فمن البديهي أن تكون هناك تداخلات بين حريات الأفراد، ولا يمكن لمجتمع متمدن أن يعمل بكفاءة وسلام إن لم تكن هناك قيود وقوانين تحدد الحرية الفردية لكي لا تقود هذه التداخلات بين الأفراد إلى صراع يؤدي إلى تفكك المجتمع، ويقود إلى فوضى دموية تدمر مظاهر المدنية في المجتمع.

ولذا فإن هؤلاء الدعاة إلى الليبرالية يدعون أيضًا إلى وضع القوانين التي توضح المسؤوليات والحقوق، كما يدعون إلى وضع دستور للبلاد يلزم كل أفراد المجتمع بالقوانين ويبيِّن حقوقهم ويشركهم في تسيير أمورهم، وأهم ما يركز عليه دعاة الليبرالية هو إصدار وثيقة الحريات،

التي تختص بإضفاء المزيد من الأهمية للحريات الفردية وضمان حقوق الفرد بحيث إنه لا يتعدى على حقوق الآخرين كما لا يتعدى على حقوقه أحد بما فيهم الدولة، والملاحظة التي قد تثير بعض الاستغراب ولكنها تبيِّن قناعة دعاة الليبرالية بضرورة تنظيم الحريات وليس تركها مطلقة، هي نظرة الليبراليين إلى ضرورة وضع قيود على النظام الانتخابي، فإن لهم نظرة قد يعتبرها البعض ظالمة وطبقية، فهم يرون أن حق الانتخاب يجب أن يكون مقيدًا وليس مطلقًا.

وهم يرون أن حق الانتخاب للمجالس التشريعية يجب أن يقتصر على النخبة من المتعلمين من أصحاب الأملاك الذين بلغوا حدًّا عاليًا من الفهم والثقافة والاستقلالية في القرار، بحيث إنهم يصبحون قادرين على التمييز لاختيار الأفضل ولا يكونون فريسة للاستغلال السياسي من قبل الساسة المحترفين أو رجال الدين أو النبلاء والمتنفذين، مع القناعة بأن يتم فتح الباب لإدخال المزيد من الناخبين كلما تطور مستوى التعليم والثقافة.

وهذا الموقف يناقض فكر الديمقراطية المطلقة الذي يعطي الحقوق لجميع المواطنين بالتساوي ودون أي تمييز لأي فئة على أخرى، كما أن من الفروق بين الليبراليين والديمقراطيين هو أنه بينما يؤمن الديمقراطيون بأن السلطة النهائية يملكها الشعب، فإن الليبراليين يؤمنون بأن السلطة النهائية يجب أن تكون لدى البرلمان، وكانت لدى الليبراليين كلمة بأنه إن أردت أن تخرب الدولة، فافتح المجال لحق الانتخاب لكل الشعب دون تمييز.

والليبرالية ليست حركة قائمة بذاتها، وإنما هي مفاهيم ومبادئ بدأت من القرن السابع عشر في بريطانيا عندما صدرت وثيقة الماجنا كارتا، وكذلك خلال الثورة الأمريكية في عام ١٧٧٥م، ثم خلال الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩م، والليبرالية متداخلة مع عصر التنوير، وأول ما قامت عليه مبادئ الليبرالية هو رفض الأوضاع الظالمة التي كانت سائدة في أوروبا في ذلك الزمان، والمتمثلة في التمييز المتوارث في العائلات النبيلة، وقيام الدولة وارتباطها بالدين، والحكم الملكي المطلق، وحقوق الملك الإلهية.

ومع أنه لا يوجد شخص واحد يسند إليه حق صياغة مفهوم الليبرالية، إلا أن هذه المفاهيم مرتبطة بالفيلسوف جون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٣م) من القرن السابع عشر، وذلك من خلال صياغته بأن للفرد حقًّا طبيعيًّا في الحياة وفي الحرية وفي التملك، وأن على الحكومة أن تحفظ هذه الحقوق وتحميها، وأن على الحكومة أن تحترم هذه الحقوق ولا تخترقها، وتكون هذه العلاقة بين الحكومة والأفراد بمثابة عقد اجتماعي بين الحكومة والشعب.

وقد قام هذا المفهوم الجديد الذي جاء به لوك بعدة أفكار ثورية، منها أن الحكومة يجب أن تحصل على موافقة المحكومين ورضاهم لتكسب الشرعية، ومن أهمها هو أنه ليس للحكومة حق إلهي في الوجود، كما دعا إلى فصل الدين عن الدولة، ولكنه لم يكن معاديًا للدين، بل إنه يدعو إلى التسامح الديني وتقبل العقائد المختلفة، باعتبار أنه من حق الفرد ممارسة الاعتقاد الذي يختاره.

وتستند تحركات الشعوب وثوراتها ـ سواء تصريحًا أو مبدئيًّا ـ على أن الهدف هو الإطاحة بالتسلط والظلم والفساد، وإحلال الديمقراطية والعدالة والمساواة محلها، وهذه المبادئ هي التي تقوم عليها الليبرالية، وكذلك كان إعلان استقلال الولايات الأمريكية في عام ١٧٧٦م في ثورتها المشهورة، وكذلك كانت الثورة الفرنسية الكبرى في عام ١٧٨٩م.

وكلتا الثورتين تُعتبر من الأحداث التاريخية التي حددت مسار التاريخ الإنساني في العصر الحديث، وكلتاهما لجأت إلى الكفاح المسلح لقتال التسلط والظلم وركزت على الحريات الفردية والعامة، وتعتبر هاتان الثورتان بحقٍّ أول الثورات القائمة على الفكر الليبرالي.

وقد أثرت هاتان الثورتان في الفكر الثوري العالمي منذ ذلك التاريخ (القرن الثامن عشر) إلى يومنا هذا، وقد ساهمت الثورتان وفكرهما في تحريك العديد من الثورات والحركات الشعبية الثورية في أوروبا وفي الأمريكتين.

ثم في العصور اللاحقة في بقية أرجاء العالم، وفي وقت قيام هاتين الثورتين القائمتين على الفكر الليبرالي، كانت الأيديولوجية المضادة هي

الفكر المحافظ الرافض للتغيير المتخوف من الديمقراطية ومن الحريات، والذي يرى أن هذا التغيير سيقود إلى الفوضى ويؤدي إلى تفكك المجتمع وتقلد الغوغاء مقاليد الأمور، ولكن بعد ذلك ظهرت وخصوصًا في القرن التاسع عشر أيديولوجيات حديثة مثل الشيوعية والفاشية.

وهذه الأيديولوجيات جاءت لتكون بديلًا عن الحكم الليبرالي، ولكنها وإن حققت مكاسب في بداياتها في عدد من الدول الأوروبية الكبرى مثل روسيا وألمانيا، إلا أنها لم تدم طويلًا وانتهت بهزيمتها العسكرية والاقتصادية والفكرية أمام الليبرالية، وتطورت المفاهيم بعد ذلك في القرن العشرين، إلى أن طغى مفهوم الليبرالية الاشتراكية على غالبية الأنظمة المتقدمة، وهذا مفهوم مختلف عن ممارسة الاشتراكية الدكتاتورية المتسلطة التي تمارسها العديد من الأنظمة في العالم الثالث.

ولكن كما بيَّنا سابقًا أن الليبرالية ليست حركة سياسية منسجمة مثل الشيوعية أو الفاشية، ولكنها بسبب أساس نواتها فإنها حركة فكرية، ولذا فهي أفكار فردية ومبادئ يتقدم بها أفراد، وهي حركة فكرية إنسانية فلسفية، وهي عبارة عن اجتهادات متفرقة وليست بروتوكولًا ولا خططًا حزبية، كما إنها لهذا السبب قابلة للتطور والتعديل بحسب الزمن والعصر الذي تعيش فيه.

ولذا فقد خرجت مجموعة من مفكري الليبرالية في القرن التاسع عشر يدعون إلى أن تقوم الحكومة بدور إيجابي بل وأنه من واجب الحكومة أن تتدخل لحماية الحريات الفردية، وأنه من أهم واجبات الحكومة أن تزيل العوائق التي تقف في طريق الأفراد لتحقيق طموحاتهم المشروعة، ومن هذه العوائق الفقر والجهل والمرض والتفرقة لأي سبب كان، سواء كان عنصريًا أو دينيًا أو عرقيًا وغيره.

وهنا نرى الاختلاف، فقد كانت البداية هي أن الحكومة تقوم بحماية الحريات، ولكن التطور الذي حدث بعد ذلك أن الحكومة أصبحت مطالبة بأن تكون مسؤولة عن إزالة العوائق التي تقف في طريق هذه الحريات وأن تدعمها، وقد ترتب على ذلك أن تتوسع الحكومة في توفير الخدمات الاجتماعية، مثل الضمان الصحي وبدلات البطالة وتجريم التفرقة بأنواعها كافة.

والفكر الليبرالي أصبح خاصية في الدول الغربية، والسبب في ذلك يعود إلى اهتمام المجتمع الغربي بالفرد، مقارنة مع اهتمام المجتمعات الشرقية بالمجموعة الأكبر مثل القبيلة أو الطبقة أو الطائفة، مما يجعل الفرد ذائبًا في هذه الكتلة، ومما يفقده خصوصيته وحريته الفردية.

ومن هذه الأفكار والدعوات والثورات المتفرقة والدراسات الفلسفية والتي تقوم كلها على مفاهيم الليبرالية، خرج عصر التنوير، فقد كان الأساس هو استخدام العقل والسعي نحو المساواة والعدالة في المجتمع الإنساني، كما غلبت الشجاعة الفكرية في مواجهة المفاهيم القديمة التي كانت سائدة، والتي كانت تُعتبر مقدسة ولا يمكن المساس بها.



الفصل العاشر

أثر ثورات ١٨٤٨م في منهج التعليم وفلسفته

للتعليم أهمية خاصة لثورات الشعوب بخلاف الانقلابات التي لا تهتم بالتعليم قدر اهتمامها بالمؤسسات الأمنية التي تعمل على سيطرة رجال الانقلاب على السلطة، ولذا فنرى أن الثورات الحقيقية تركز جل اهتماماتها وإمكانياتها لتعديل مناهج وأساليب التعليم بما يتوافق مع مبادئها. فالتعليم هو الاستثمار الحقيقي والمجزي في حساب الأنظمة التي تعمل من أجل شعوبها.

وقد كانت أوروبا منذ القرن الثامن عشر في نقاش وبحوث حول تطوير التعليم وأساليبه، وجاءت ثورة فرنسا في عام ١٧٨٩م لتعزز هذا التوجه، إذ إن الثورة الفرنسية الأولى كانت عاقدة العزم على إعادة هيكلة المجتمع بكل مكوناته، وكان الاتجاه هو نحو تنمية الشعور الديمقراطي الليبرالي، وبالطبع فقد كانت هناك ردود فعل من الأنظمة المحافظة في بقية دول أوروبا مثل بروسيا التي اتجهت نحو مناهج أكثر تقييدًا وصرامة في محاولة لمواجهة الثورات وأفكارها، حتى كانت الإدارة أكثر حزمًا في مراقبة المدرسين والطلبة.

ومنذ العام ١٨١٥م كانت عموم المناهج التعليمية في أوروبا تخضع لأفكار المحافظين، كما كان هناك تفرقة بين التعليم للعامة من المواطنين وهو عادة محدود، وبين التعليم للخاصة وهم علية القوم والذين يجهزون أبناءهم لتبوُّؤ المراكز العليا، سواء في المراكز العسكرية أو في العمل الدبلوماسي أو في المراكز الحكومية العليا والقيادية.

وكان من نتاج ثورات ١٨٤٨م هو التوجه نحو ديمقراطية التعليم، فقد جاء في أكثر من دستور للدول الأوروبية بأن التعليم حق لكل مواطن،

وواجب الدولة في توفير التعليم لأبنائها، وتحولت بذلك مسؤولية التعليم إلى مسؤولية عامة، أي أصبح على عاتق الدولة أن توفر التعليم بالتساوي والعدالة لمواطنيها كافة دون تفرقة.

كما أن الوعي لدى الطبقات الاجتماعية المختلفة أدى إلى استمرار مناقشة مناهج التعليم وفلسفته، وبالتالي تطويرها لتسد احتياجات كل الطبقات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد وفرصها، ويضاف إلى ذلك أن مهنة التعليم أصبحت مهنة منظمة وذات مقاييس ومعايير علمية، كما أصبح للمعلمين صوت سياسي مؤثر من خلال تنظيماتهم المهنية، وأصبح هناك تأهيل رسمي وأكاديمي للمدرس لا يقل عن مستوى التأهيل للمهن الأخرى مثل الطب، وبالتالي فقد اكتسب المعلمون ثقة في النفس تجعلهم يمارسون حدًّا من الحرية والاستقلالية في المدارس دون خوف من اضطهاد أو تعسف[١].

وتشابك التعليم مع طموحات الثورات كانت له ظروف خاصة أيضًا، فقد كانت أوروبا في تلك الفترة عبارة عن إمبراطوريات تمتد جغرافيًّا لتشمل الدولة الواحدة عدة شعوب مختلفة، وهذه الشعوب لها لغاتها الخاصة وتاريخها وثقافتها، ولكن ضمن الإمبراطورية لم يكن هناك اعتبار جاد لهذه الخاصية، وبالتالي فكل من يطمح للتحرك الاجتماعي والاقتصادي عليه أن يتعامل مع لغة الدولة المسيطرة وثقافتها.

ولذا فقد كان من المطالب الأساسية في ثورات ١٨٤٨م هو اعتماد لغات الأقليات في بلادهم، وكذلك إدخالها في مناهج التعليم في المدارس، وعلى سبيل المثال، ففي المجر التي كانت ضمن الإمبراطورية النمساوية فقد كان فرض التعليم المجاني باللغة المجرية من المطالب الأساسية للثورة هناك، وفي بولندا التي كانت محتلة من قبل النمسا، تم تحويل الدراسة في مستوى الثانوية والجامعة إلى اللغة البولندية، فقد فهم قادة الثورات أن اللغة والتعليم أساسيان في بناء الشعور القومي، وآلية مهمة في الوصول إلى السيطرة الاجتماعية والسياسية على المجتمع.

---

(١) EDITED BY: DIETER DOWE, HEINZ-GERHARD HAUPT, DIETER LANGEWIESCHE, AND JONATHAN SERPER, TRANSLATED FROM GERMAN *EUROPE IN 1848*, NEW YOR OXFORD: BERGHAN BOOKS, 2000.

وفي النمسا نفسها، في عام (١٨٤٨ ـ ١٨٤٩م) تم إنشاء وزارة خاصة بالتعليم لأول مرة في تاريخ الإمبراطورية، وأصبح التعليم بذلك مسؤولية الدولة وليس مسؤولية الكنيسة الكاثوليكية، ومع أنه حدث تراجع وردة في هذا التوجه بسبب الثورات المضادة والعودة إلى النظام القديم خلال عام واحد، إلا أن هذه التجربة لم تضع هباء بل عادت إلى التطبيق في عام (١٨٦٦ ـ ١٨٦٧م).

الهيمنة الثقافية والتعليم:

من ضمن الصراعات التي كانت مستعرة قبيل ثورات الشعوب وخلالها، هو الصراع من أجل الهيمنة الثقافية، وقد يغفل بعض المؤرخين أو يقلل من أهمية هذا الصراع، ولكن الهيمنة الثقافية لها أبعاد كبرى تتعدى الجانب الثقافي التقليدي، بل هي في الحقيقة مرتبطة بالهيمنة السياسية، ولذا فقد انفجرت الصراعات بين عدة أطراف من أجل السيطرة على هذا الجانب، والسيطرة الثقافية لا تعني فقط إصدار الكتب أو المحاضرات الثقافية أو الإبداعات الفنية بأنواعها، بل هي في الحقيقة تبدأ من التعليم المبكر.

وكانت الفكرة المثالية أن المدرسين باعتبارهم هم الموجه الأول والأهم لفكر الصغار وصياغة أفكارهم وهم في فترة التكوين، فإن الفكرة المثالية تقوم على أن المدرسين مثاليون في عملهم ومتجردون في فكرهم، وأنهم لا يروجون لأفكارهم الخاصة ولكن للأفكار العامة التي لا تخضع لتوجه سياسي ولا حزبي ولا ديني ولا طائفي.

ولكن في القرون السابع عشر والثامن عشر وحتى التاسع عشر كانت دول أوروبا في حالة ركود وخمول في مختلف أوجه الحياة، وهذا الوضع لا يتعارض مع وجود الفلاسفة والمصلحين والنشطاء، ولكننا نتحدث عن وضع الدولة الرسمية بمؤسساتها ونظامها، وكان التعليم الرسمي إحدى هذه المؤسسات، فقد كان المدرسون غير أكفاء وغير مؤهلين، وكان الانضباط يمارس بقسوة العبودية وليس بهدف التربية، وكان أسلوب التعليم يقوم على الحفظ والتكرار دون الفهم والبحث، وأغلب أبناء الطبقات الفقيرة لم يكن يتسنى لهم التعليم، وإن استطاعوا أن يجدوا فرصة للذهاب للمدرسة، فإنهم يتلقون التعليم على أيدي أساتذة لا يفقهون ما يدرّسون.

واستمرت المدارس الثانوية والجامعات في اعتماد اللغة اللاتينية التي قد أصبحت فعليًّا غير مستعملة في الحياة العامة؛ وذلك لاعتقاد القائمين على هذه المؤسسات التعليمية أن اللغة اللاتينية مهمة لتدريب الفكر والعقل، ولكن كما ذكرنا أعلاه، فإنه مع هذه الظروف السيئة للتعليم فإن المجتمعات الأوروبية شهدت مجموعة من الفلاسفة والمفكرين الذين قدموا أفكارًا لتطوير التعليم صلحت فيما بعد للقرن العشرين.

وكان الدافع لهؤلاء المفكرين والفلاسفة لوضع أفكارهم حول مفاهيم التعليم السليم، هو ما كانوا يروه من سوء حالة التعليم ومخرجاته، فكانوا يرون أن التعليم في أوروبا لم يكن يبني جيل المستقبل الذي يمكن أن يقود أوروبا إلى المستقبل، حتى إن أحد هؤلاء أطلق على المدارس لقب «مسالخ العقول»، وأن المدارس أصبحت أماكن لحشو عقول الصغار بالكلمات.

كما ظهرت النظريات الحديثة التي تقوم على التعلم من خلال الملاحظة والبحث وليس الحفظ، وجاء وقت الفيلسوف البريطاني جون لوك الذي أوضح بأن عقل الطفل يشبه الصفحة الفارغة، ولكن العقل الإنساني لديه المقدرة على التحليل والتمييز والمقارنة والتفكير واستعادة الذاكرة، ولذا فقد دعا إلى دعم هذه القدرات وتطويرها وتدريب الأطفال على استعمالها.

ثم جاء بعد ذلك الفيلسوف الفرنسي جين جاك روسو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨م)، ونظر هذا الفيلسوف إلى الطفل نظرته إلى النبتة التي تنمو شيئًا فشيئًا وتتفتح أوراقها وأزهارها بشكل طبيعي، ورأى روسو أن الطفل يولد بطبيعته الصالحة، وإنما هي المؤسسات الرسمية كالمدرسة أو الكنيسة التي توجهه إلى وجهات مختلفة، وهذا شبيه بما نؤمن به في الإسلام من أن الإنسان يولد على الفطرة، وهي خيّرة وإنما أبواه أو آخرون يؤثرون فيه، ولاحظ روسو أن الطفل من عمر الثانية إلى الثانية عشرة يركز طبيعيًّا على تنمية جسده وحواسه وليس عقله، ويبدأ في تطوير عقله في عمر الثانية عشرة إلى الخامسة عشرة، ولذا فإن روسو يدعو إلى الاهتمام بالتنمية الجسدية والحسية للطفل في سنواته الأولى قبل المباشرة في التعامل مع عقله[٢].

---

(٢) BRITANNICA, EDITORS OF ENCYCLOPAEDIA, "WESTERN EDUCATION IN THE 19th CENTURY." JAN 1999, *ENCYCLOPAEDIA BRITANNICA*.

ولكن في عام ١٨٤٨م فإن أوروبا لم تكن على هذا الوضع المثالي، فلم يكن المدرسون مثاليين ولا الدولة أيضًا كانت محايدة، وكانت المدارس إلى حد كبير تحت هيمنة الكنيسة والمؤسسة الدينية، أو تحت سلطة الدولة التي كانت تربي وتشكل الأطفال في قالب واحد من خلال انضباط قاسٍ لا يرحم، وهذا هو الأسلوب الذي اتبعته الإمبراطورية البروسية لتنشئة الجيل الجديد، فقد اتبعت الدولة البروسية هذا الأسلوب بشكل ممنهج وقائم على سياسة الدولة، علمًا بأنها قد أخذت بهذا الأسلوب بعد أن نشر روسو أفكاره ونظرياته في التربية والتعليم، ودخلت عناصر جديدة في الصراع على توجيه الثقافة، وأهمها كان عنصر البروليتاريا، ودور هذه الأفكار الشعبية في توجيه التعليم.

ولكن مثل الأمور السياسية، فإن الثقافة تتغير بحسب من هو في مركز القوة والسيطرة، ولذا فعندما نجحت الثورات المضادة وبدأت فترة الردة، قامت الأنظمة المضادة بإعادة سيطرة الدولة أو الكنيسة على التعليم، ففي العام ١٨٥٠م، أقر البرلمان الفرنسي قانونًا أعاد حق الكنيسة في الإشراف على المدارس العامة وإدارتها، بعد أن كانت الدولة، أو بالأحرى الحكومة الثورية قد وضعت يدها على إدارة المدارس.



خاتمة
مستخلصات وعبر

في المراجعة التاريخية على المدى القصير، أي سنوات قليلة بعد العام ١٨٤٩م، كانت الغالبية من المحللين السياسيين مقتنعة بأن ثورات الشعوب في أوروبا قد فشلت وتم إجهاضها، وهناك العديد من الدراسات التي أدرجت تكهنات وتحليلات حول أسباب هذا الفشل، ومن أشهر هؤلاء كان كارل ماركس الذي كان معاصرًا لهذه الأحداث، وكتب كتبه ومقالاته الشهيرة حول الثورة الشعبية وحرب الطبقات واستغلال الطبقات البرجوازية للطبقات الكادحة وسبل التغيير في المجتمع، فمن اعتراضاته هو أن الثورة لم تكن ثورة شاملة، بل إن قادة الثورة كانوا يحاولون أن يحققوا أهداف الطبقة البرجوازية، التي هي حريصة على استمرار مصالحها بدلًا من التغيير الجذري.

هذا الموقف الذي اتخذه كارل ماركس يمثل التطرف في النظرة للثورة، ودون الدخول في تفاصيل النظرية الشيوعية التي طرحها كارل ماركس وشاركه فيها فريدريك إنجلز، فإن تجربة ثورات الشعوب التي شهدها ماركس في بلاده ألمانيا وشهد تكالب القوى الرجعية في شتى الإمارات والممالك الأوروبية لإجهاضها، وشهد كيف أن العمال وعموم الطبقة الفقيرة كانوا هم وقود تلك الثورات، ولكن ما إن نجحت تلك الثورات في البداية حتى أصبح العمال على هامش الحكومات الثورية بينما هم الذين قدموا أكبر التضحيات في الشوارع وسالت دماؤهم في التصدي لقوات الأنظمة الرجعية.

فلا شك أن هذه التجربة من المعاينة الشخصية أوصلت كارل ماركس والمؤمنين بتحليلاته ونظرياته وكذلك أتباعه وتلاميذه بالتعلم من هذه

التجارب المؤلمة، إلى القناعة بأن الثورة يجب أن تكون شاملة، وأن التغيير يجب أن يكون جذريًا، وأنه لا مكان للبرجوازيين في صفوف الثورة، وأنه لا مكان للرحمة والتوافق وأنصاف الحلول، هذه النظرية التي يمكن أن تصنف أنها على أقصى اليسار من خط فلسفة الثورة الشعبية، وبناء على هذه النظرية قامت الثورة البلشفية في روسيا وقائدها فلاديمير لينين في عام ١٩١٧م.

وعلى الطرف الثاني من الأفق هناك النموذج البريطاني، الذي هو على العكس من النموذج الثوري الشيوعي، ففي بريطانيا وخلال فترة الثورات الشعبية، تأكدت نظرية البريطانيين في أن أفضل السبل للتغيير هو اتباع أسلوب التطور البطيء عوضًا عن التغيير القصري السريع، وتستند هذه الفلسفة على النجاحات التي حققتها بريطانيا في مسيرتها نحو تطوير الحياة السياسية فيها دون إحداث هزات عنيفة في المجتمع والمحافظة على المكتسبات الديمقراطية وعلى الأرواح والممتلكات، بحيث أن يكون التطور الديمقراطي بقناعة كل الأطراف المعنية، وذلك عن طريق قناعة كل شرائح المجتمع بما فيهم العائلة المالكة أن الكل يستفيد ويربح من التغيير.

ولكن يجب أن نشير إلى الحقائق التاريخية التي مرت بها بريطانيا وأوصلتها إلى هذا الاستقرار السياسي، وباختزال شديد، فإن بريطانيا حصلت في القرن السادس عشر على فرصة للإصلاح الديني ودون قصد، فالقصة المعروفة عن الملك هنري الثامن التي ذكرناها سابقًا والخاصة برغبته في طلاق زوجته، ونظرًا لرفض البابا في روما إقرار الطلاق، فقد قرر هنري أن يفصل الكنيسة الإنجليزية عن الكنيسة الكاثوليكية وينهي سلطة روما الدينية، فكانت هذه هي الخطوة الأولى في طريق الإصلاح الديني وفتح أبواب التنوير ثم الإصلاح السياسي.

ثم في القرن السابع عشر كانت هناك الحرب الأهلية وثورة البرلمان (١٦٤٢ ـ ١٦٥١م) بزعامة أوليفر كرومويل (١٥٩٩ ـ ١٦٥٨م)، وكانت الحرب الأهلية على مرحلتين: الأولى بين البرلمان والقوات المساندة له من جانب، والملك شارلز الأول والموالين له من جانب آخر، وانتهت بإعدام الملك وتنصيب ابنه شارلز الثاني، والثانية بين البرلمان أيضًا والملك شارلز الثاني وانتهت أيضًا بانتصار البرلمان ونفي الملك خارج بريطانيا، وهذه

الحروب وانتصار البرلمان على سلطة الملك ثبتت مبدأ السلطة الشعبية حتى ولو كان في ذلك الوقت أعضاء البرلمان هم من الطبقة الأرستقراطية ولم يكونوا ممثلين ديمقراطيين لفئات الشعب كافة، كما نفهم الديمقراطية الآن.

وقد أصبح المبدأ الأساسي في نظام الحكم البريطاني أن الملك لا يمكنه أن يحكم دون التوافق مع البرلمان، ثم لحقتها بعد ثلاثين سنة تقريبًا ثورة أخرى، والتي تعتبر آخر الثورات البريطانية، وهذه الثورة أيضًا قام بها البرلمان في عام ١٦٨٨م ضد الملك جيمس الثاني، وفي هذه المرة كانت لهذه الثورة صبغة مذهبية دينية؛ إذ إن الملك جيمس كان متأثرًا بزوجته الثانية ماري وبدأ يميل إلى العودة للمذهب الكاثوليكي بدلًا من الكنيسة الإنجليزية، وقد أكد ذلك عندما ولدت زوجته الكاثوليكية له ولدًا قام بتعميده كاثوليكيًّا، وهذا الولد أصبح هو ولي العهد بدلًا من ماري الثانية ابنة الملك جيمس من زوجته الأولى، والتي تدين بالمذهب البروتستانتي وكانت زوجة وليم الثاني الذي كان أميرًا في هولندا باسم وليم أورانج.

وقد لجأ البرلمان إلى دعوة ماري الثانية وزوجها وليم للقدوم إلى بريطانيا والمشاركة في محاربة الملك جيمس لتسلم التاج بدلًا منه، وبالفعل جاء وليم وزوجته ماري على رأس جيش انضم إلى جيش البرلمان، ولم تطل المعارك بل انتهت بهروب جيمس إلى فرنسا، وتسليم الحكم إلى ماري الثانية وزوجها وليم الثاني، وكان من أهم إنجازات هذه الثورة هو إعلان وثيقة الحقوق في عام ١٦٨٩هـ.

وهكذا نرى أن بريطانيا استطاعت أن تدعو إلى مبدأ التطور السياسي في عام ١٨٤٨م ولكن ذلك كان بسبب الثورات الدموية والحروب الأهلية التي مرت بها بريطانيا قبل ثورات الشعوب في أوروبا بنحو مائتي سنة، وهذه الثورات البريطانية ثبتت مبدأ المشاركة السياسية في السلطة بين البرلمان والملك، وإن من حسن حظ البريطانيين، أو بسبب النظرات التقدمية لأجدادهم، فهم يملكون الرفاهية أن يدعو بقية شعوب أوروبا إلى الصبر وانتظار التطور الطبيعي البطيء لتتحسن الظروف تدريجيًّا، وبسبب الدماء التي سالت أيام أجدادهم في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فإن كل أطراف القوى في بريطانيا أصبحت ناضجة إلى درجة كبيرة تؤهلها لتقبل الآراء

والأطياف كافة، وألّا ترى أي سبيل آخر لحل اختلافات الآراء إلا من خلال الحوار والتوافق.

من الملاحظات على الحكومات التي شكلتها الثورات الشعبية بعد نجاحها في الوصول إلى الحكم، هي أنها كانت حكومات يهيمن عليها البرلمان، وكانت تلك الحكومات حريصة أن يكون البرلمان ممثلًا حقيقيًّا لكل الفئات والطوائف الاجتماعية والسياسية، ولكن أي برلمان بتشكيلة واسعة من الآراء المستقلة، وبخبرات سياسية مبتدئة لن يكون برلمانًا قادرًا على اتخاذ القرارات وعلى قيادة البلد.

ولذا فقد كانت برلمانات تلك البلدان ثرية بالنقاش والأفكار، ولكنها فقيرة في اتخاذ القرارات العملية التي تعالج مشاكل المواطن العادي، وهنا نكرر أهمية القضايا المعيشية اليومية للمواطن، فالمواطن الذي كان على استعداد للمشاركة في الثورة وعلى استعداد للتضحية بكل شيء، ينتظر أن تقوم قيادة الثورة الآن بالالتفات إلى احتياجاته اليومية، فهو بحاجة إلى عمل، وإلى توفير الطعام لعائلته، وإلى تقديم الخدمة الصحية الكريمة، وإلى المواصلات والسكن والكهرباء والماء، وغيرها من الخدمات والاحتياجات الضرورية.

ومن المفارقات، أن الأنظمة الدكتاتورية التسلطية لديها المقدرة الأفضل على توفير هذه الخدمات للمواطن بالقدر الذي تراه، فالأنظمة الدكتاتورية تحرك أجهزتها التنفيذية بقرارات فردية، ولا تحتاج إلى تسلسل من الموافقات المؤسسية، بل إن القرار فردي ونافذ كما يريده الحاكم، وهذا يعتمد على رغبات الحاكم ومزاجه وأولوياته، فهو قد يكون من ذوي هواية إنشاء الطرق، أو قد تكون توجهاته هي إنشاء المتاحف الفنية، أو المعابد، أو وسائل المواصلات، أو الزراعة أو الصناعة.

وهكذا تكون أولويات المجتمع وقدراته وإمكانياته في يد فرد واحد قد يكون متقلب المزاج وقد يكون غير كفؤ عقليًّا ولا يملك حوله المستشارين والناصحين المخلصين، ولكن على أي حال، فإن المواطن العادي سيرى آثار تلك القرارات تُنفذ بسرعة وبكفاءة؛ لذلك فإن المواطن قد لا يتفهم لماذا الدولة الديمقراطية التي جاهد وضحى من أجلها لا تكون بكفاءة الدولة الدكتاتورية.

وإن كانت الثورات الشعبية في أوروبا قد فشلت في الاستمرار لتحقق أهدافها لعدة أسباب جئنا على ذكرها سابقًا، فإن أهدافها الكبرى قد تحققت بعد ذلك بسنوات قليلة، ومن المفارقات التاريخية أن هذه الأهداف تحققت على أيدي أعداء الثورة الذين حاربوها في عام ١٨٤٨م.

فقد تحققت الجمهورية الفرنسية الثالثة بجهود ثيرز، وتحققت وحدة ألمانيا على يد بسمارك الذي كان من ألد أعداء الثورة في ألمانيا، وساهم كافور الإيطالي في الوحدة الإيطالية، وحرر قيصر روسيا الفلاحين من عبوديتهم في الأرض، وغيرهم، وتظهر هذه التحولات أن أهداف الثورة الكبرى بحد ذاتها لم تكن تشكل خطورة على الأنظمة القائمة، ولكن الخطورة كانت تكمن في الأساليب المتبعة لتحقيقها، فالحاكم في السلطة قد يختار أن يستعمل سلطته لإدخال تغييرات سياسية واجتماعية، ولكنه لا يتردد في استعمال القوة لمقاومة آخرين يعملون لسلب السلطة منه بهدف إدخال التغييرات نفسها.

وفي ما يخص تأثير الثورات الشعبية في رؤية المواطن تجاه الكنيسة، فإنه مع أن الثورات الشعبية لم تأتِ معادية للدين، ولكنها بلا شك سعت إلى تهميش دور الكنيسة وتقليص سلطاتها خصوصًا في التعليم والتدخل في إدارة الدولة، والكنيسة بدورها لم تكن مساندة للثورات، ولم تجد في دعم الشعب موقفًا يفرضه عليها ما يدعو إليه الدين من عدالة ومساواة وحفظ حقوق الضعفاء، بل إن الكنيسة ورجال الدين وقفوا مساندين للملوك باعتبارهم رموزًا للإرادة الإلهية.

ونذكّر بمواقف البابا بيوس التاسع، الذي كان عندما اعتلى عرش البابوية في روما في عام ١٨٤٦م، كان يُطلق عليه مسمى «بابا التقدم»؛ وذلك لقيامة في بداية عهده بإدخال إصلاحات في حكومة روما، ثم في بداية الثورة الشعبية في إيطاليا، كان موقفه مخيبًا لآمال الشعب الإيطالي عندما رفض أن يساند الثوار الإيطاليين في الشمال في ثورتهم ضد الاحتلال النمساوي، فكان أن اعتبره الثوار خائنًا لقضية الشعب الإيطالي، وامتدت الثورة إلى مملكته البابوية، ونجح الثوار في الاستيلاء عليها وهروب البابا وإعلانها جمهورية كما تم تفصيله سابقًا.

ولذا فهو عندما عاد إلى روما بقوة الجنود الفرنسيين في عام ١٨٥٠م، كان قد ترك أفكاره التقدمية، وأصبح تقليديًّا ومتشددًا في توجهاته، بل وكان حريصًا على التحالف والدعم للأنظمة الرجعية ضد ثورات الشعوب، واتضح أنه من الخطأ الاعتقاد أن يكون البابا متساهلًا ومتوافقًا مع التقدم، ومع الليبرالية، وأعلن البابا بيوس التاسع هجومه على الحركات الفكرية المتواجدة على الساحة في ذلك الوقت، وهي القومية والاشتراكية والشيوعية والماسونية والعلوم الطبيعية والحياد الديني، والتسامح الديني، والتعليم اللاديني، وفصل الدين عن الدولة.

وقد اتضح كذلك إصرار البابا بيوس التاسع على الرجعية الفكرية من خلال أعلى مستويات القرار في المؤسسة الدينية، ففي عام ١٨٦٩م دعا البابا إلى عقد المؤتمر الكنسي الأعلى، والذي لم يعقد منذ القرن السادس عشر، وقد أعلن المجلس الكنسي أن البابا معصوم من الخطأ عندما يتناول مواضيع الإيمان والأخلاق؛ لأن البابا في تلك الأوقات ينطق بسلطة إلهية، وقد كانت هناك محاولات من بعض القساوسة لسحب بعض الصلاحيات من البابا وتكليف المجلس بها، وذلك للحد من السلطة الفردية للبابا، ولكن البابا استطاع أن يهزم هذا التوجه بل وأن يعزز الدعم من غالبية الحضور بأحقية القرار الفردي للبابا.

ومع أن الثورات الشعبية لم تدم طويلًا في الحكم، إلا أنه كان لها العديد من الجوانب الإيجابية، ومنها أنها أعطت العمال والفلاحين الفرصة للمشاركة السياسية، وهو شيء لم يسبق لهم أن مارسوه من قبل، كما إن الحريات المدنية انتشرت بين فئات المجتمع بما فيهم النساء، من خلال النوادي السياسية والمنظمات العمالية، ومن أهم إنجازات الثورات هو إلغاء نظام الاستعباد والاستغلال الطبقي ونظام السخرة على الأراضي الزراعية.

وهذا الإنجاز يعتبر محطة مهمة في تاريخ تطور أوروبا، إذ إنه ضمن الحريات للفلاحين وأصلح الأوضاع الإنسانية للفرد الأوروبي، وأنهى ممارسة لا إنسانية كانت من بقايا العصور المظلمة في تاريخ الإنسانية، وقد نتج بجانب هذه الخطوة الإنسانية الكبرى، أن تقلصت سلطة النبلاء ملّاك الأراضي، فقد كانت سيطرة النبلاء على الفلاحين في أراضيهم تمنحهم حق

التصرف بهؤلاء البشر وكأنهم معدات وممتلكات، وكان النبلاء يستخدمون الفلاحين في تدعيم سلطة الدولة، وبذلك أصبحت لسلطة الدولة المركزية قوة لم تكن متواجدة من قبل، وهذا الوضع ساهم إلى حد كبير في توحيد البلاد وإمكانية قيام مؤسساتها بمسؤولياتها وصلاحياتها.

ومن آثار ثورات الشعوب التي لم تنتهِ بقمع هذه الثورات، هو الشعور القومي لدى تلك الشعوب، وهذا الشعور لم تطفئه رجعية السلطة في الدولة، بل إن جذوة القومية للشعوب الأوروبية كافة قد استمرت في الاشتعال وأصبحت من البديهيات في كل حركة ثورية، وبعد سنوات تحققت وحدة الأراضي الإيطالية وقيامها كدولة موحدة، وكذلك قامت وتوحدت الدولة الألمانية في دولة واحدة ما عدا النمسا التي فضلت أن تحافظ على كيانها المستقل، وهاتان الدولتان، ألمانيا وإيطاليا، هما من أكبر وأهم دول أوروبا الحديثة بالإضافة إلى فرنسا.

وأما القيم والشعارات التي رفعتها الشعوب في ثوراتها، والتي تنادي بالدستور، والديمقراطية، الحريات المدنية، والقومية، والقضايا الاجتماعية، فلم تختفِ بهزيمة هذه الثورات، لقد قامت النظم الرجعية بقمع الثورات، وقتل قاداتها ومفكريها وسجنهم وملاحقتهم، وكممت الأفواه، وأغلقت النوادي الفكرية، وصادرت الصحف الحرة.

ولكن كل ذلك لم يؤدِّ إلى اختفاء هذه المبادئ، بل إنها عاشت حية في ذاكرة الشعوب، واضطرت الأنظمة إلى استمرار التعامل معها واستمرار محاربتها على أمل أنها بالحل الأمني ستقضي عليها، ولكن النتيجة أن انتصار الأنظمة الرجعية كان مؤقتًا، وأن الدول الأوروبية حققت أحلام شعوبها ولو بعد حين، فالمحافظون العقلاء تبينوا بعد سقوط الأنظمة الليبرالية أن هذه المبادئ لن تزول بزوال الأنظمة، بل إنها باقية في أذهان الشعب وطموحاته، وأنه من الأفضل ولاستمرارية الأنظمة، أن تتقبل التعامل بجدية مع تطلعات شعوبها.

وفي النهاية قامت الأنظمة المحافظة والرجعية بإدخال التغييرات الليبرالية التي حاربوها منذ سنوات خلت، وهذه التغييرات جاء بعضها بتطبيق سلطوي، كما جاء بعضها بمساهمة فعّالة من بعض قادة الفكر الليبرالي خلال

ثورات ١٨٤٨م، والذين تصالحوا مع الأنظمة التي قهرت ثورتهم، وتصالحت معهم تلك الأنظمة على أن تكون لهم حرية مقيدة للعمل من داخل النظام، وألّا تكون دعوتهم لتغيير النظام بل لتغيير الأنظمة من الداخل.

وبجانب الجوانب الإيجابية والمضيئة للنهايات السعيدة، فإن هناك أيضًا جوانب مظلمة غطت بعض دول أوروبا، ويعزي المؤرخون هذا المنحى إلى فشل الثورات الشعبية، مما أوجد مرارة في تاريخ كفاح الشعوب، فقد فشلت، أو بالأحرى أُجهضت ثورات الشعوب؛ لأنها لم تكن تملك القوة العسكرية، بل إنها اعتمدت وراهنت على المساندة الشعبية الواسعة، بينما كانت الأنظمة الرجعية تملك الجيوش والأسلحة، واستخدمتها بكل قسوة ووحشية في قمع الثورات؛ ولذا فقد استنتج المفكرون والمؤرخون أنه لكي تنجح الثورة فإنه يجب أن تكون لديها الوسائل العسكرية للدفاع عن نفسها.

وكذلك فإنه يجب أيضًا أن تمارس القسوة نفسها لمجابهة القوى الرجعية، حتى إن السياسي الألماني التاريخي والذي يعتبر أبا الوحدة الألمانية بسمارك، قال إن القضايا المهمة لا تتحقق بالخطب السياسية ولا حتى بكسب أصوات الأغلبية، وإنما تتحقق بالدم والسلاح.

وما مرت به ألمانيا وإيطاليا من كفاح لأجل الوحدة الوطنية وهو أهم مطالب ثورة ١٨٤٨م في كلا البلدين، يوضح أن الوحدة عندما جاءت في النهاية، فإنها جاءت على بنادق قوة السلطة الملكية، ولذا فقد كان الجانب الديمقراطي والمشاركة الشعبية في تكوين الدولة الجديدة ضعيفًا وهامشيًا، فكان من السهل على القوى الفاشية الرجعية أن تصل إلى الحكم في البلدين فيما بعد.

ومن دروس ثورات ١٨٤٨م أيضًا أن الديمقراطية ليست دائمًا خطوة تقدمية إلى الأمام، فالانتخابات البرلمانية في فرنسا في عام ١٨٤٨م أفرزت مجلسًا محافظًا مما حدا بأحد قادة الثورة أن يعلق بأن المشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات كانت لصالح القوى الرجعية، ومن خلال ذلك المجلس استطاع لويس نابليون أن يكون دكتاتورًا ثم إمبراطورًا بموافقة البرلمان، وكذلك في ألمانيا وإيطاليا وبقية الدول الأوروبية، فقد استطاعت

القوى التسلطية أن تستغل شعارات القومية والفكر المحافظ من أجل هزيمة الليبراليين والاستيلاء على السلطة.

ومن الأسئلة الأساسية التي جابهتها ثورات ١٨٤٨م، هو كيف توفق الثورة بين العدالة الاجتماعية من جانب والحرية الفردية من جانب آخر، وقد عانت الحكومات الثورية الليبرالية كثيرًا من البحث في المعادلة الفاعلة التي توازن بين الحرية الشخصية وبين العدالة الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، كانت هناك اختلافات بين قادة الثورة ومفكريها أنفسهم حول التكوين السياسي الجديد للبلاد: هل تكون البلاد جمهورية أم ملكية دستورية؟ وحدة شاملة أم فيدرالية؟ وكذلك بالنسبة إلى القضايا الاجتماعية، ما مدى حق الدولة في التدخل للقضاء على الفقر؟ هل تتدخل الدولة في قضايا الخلافات بين العمال ورجال الأعمال؟ وما مدى تدخل الدولة في تنظيم النشاطات الاقتصادية؟ والسؤال الكبير هو هل هذه الثورات سياسية أم اجتماعية أيضًا؟

بعض المؤرخين يرى أن الربط بين التغيير السياسي والتغيير الاجتماعي كان ضعيفًا، فنجاح الثورة في بداياتها كان قائمًا على الجانبين، السياسي والاجتماعي، ولكن هذين الجانبين انفصلا وتم تغليب الجانب السياسي على الاجتماعي، وهذا ما يرى بعض المحللين أنه سبب فشل هذه الثورات وعدم نجاحها، وفي الجانب الآخر، فإن بعض هؤلاء المحللين يلوم الثوار الراديكاليين الذين كانوا يصرون على إحداث تغييرات شاملة وجذرية في المجتمع لضمان نجاح الثورة.

وهذا التطرف هو الذي أدى إلى انقسام حلفاء الثورة، ومنهم الليبراليون المعتدلون الذين كانوا يرون التطور المدروس أفضل السبل لإحداث التغيير المنشود، وكان الراديكاليون على حق في نظرتهم لضرورة إحداث التغييرات الاجتماعية الجذرية، ولكن إصرارهم على تطبيق هذا الهدف في المدى القصير للثورة هو الذي فكك جبهة الثورة، وأثار الرعب في نفوس المحافظين وجعلهم يتحركون بقوة لإفشال الثورة.

وهذا أحد أسباب فشل الثورات في الاستمرار في بناء الدولة الدستورية الليبرالية كما كان يحلم قادة الثورة، وهو انشقاق الوحدة بين الليبراليين والراديكاليين، فإن استعجال الراديكاليين وإصرارهم على تطبيق الحلول كما

يروها تطبيقًا سريعًا وقصرًا مع استعمال العنف إن لزم الأمر، كل هذه التصرفات فككت التحالف الثوري، وفتحت الأبواب للقوى الرجعية للعودة مؤثرين في الساحة الشعبية باعتبارهم دعاة النظام والأمن.

وهذه هي العقدة التي تواجهها ثورات الشعوب، فالثورات الشعبية تأتي عفوية وتضم كل أطياف المجتمع، وهذا سر قوتها، ولكن عندما تضع الثورة يدها على الحكومة، وتبدأ في تحمل المسؤولية السياسية والاجتماعية رسميًّا، فعند ذلك تبرز الخلافات في طريقة تحقيق الأهداف، فبالنسبة إلى الليبراليين، فإن استقرار الدولة مرحلة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق الفائدة لكل فئات الشعب، وبالأخص الطبقة الفقيرة، ولكن هذا الأسلوب يتطلب الوقت الكافي، وتطبيق القانون بعدالة لكسب ثقة أصحاب رؤوس الأموال لكي تدور المصانع، وتنتج المزارع وتتاح فرص العمل للأيدي العاملة المحتاجة.

وهكذا تدور عجلة الاقتصاد، وبناء عليها يمكن بناء مجتمع جديد يقوم على العدالة والتضامن الاجتماعي، أما بالنسبة إلى الليبراليين، فإنهم يرون أن إطلاق الحرية السياسية والحريات المدنية مبدأ أساسي في الثورة لا يمكن المساومة عليه، بينما يرى الاشتراكيون أن الأساس هو تحقيق العدالة الاجتماعية بأي أسلوب كان، وإن كان هذا السؤال ما زال مطروحًا إلى يومنا هذا وفي الدول الأوروبية نفسها، ولكن الآن تتم مناقشة هذه الآراء من خلال المؤسسة الديمقراطية، ويتم تحديد خط السير من خلال صناديق الاقتراع حيث يقرر الأغلبية الأسلوب الأمثل، وحيث يتم تحديد الأولويات.

ولكن في عام ١٨٤٨م لم تكن هذه القنوات متوفرة، كما أن الأنظمة المتسلطة في ذلك الزمن لم تعطِ فرصة حقيقية لكي يتدرب السياسيون على كيفية حل خلافاتهم بما يتوافق مع رغبات الشعب وتطلعاته من خلال مؤسسات ديمقراطية توفر الفرص المتكافئة لكل الآراء، ولذا فلم يكن أمام التيارات السياسية إلا الاختلاف ثم الخلاف ثم القطيعة والعمل ضد بعضها البعض، في بعض الأحيان بدموية.

وإن كان نجاح الثورات يعود إلى عدة أسباب، أولها أن الحكومات التي كانت قائمة كانت تعاني من فقدان الثقة داخل هذه الحكومات، وفقدان

الثقة فيها من الشعب، وثانيًا بسبب الوحدة الوطنية لمختلف التيارات السياسية في البلاد وخصوصًا الليبراليين في تعاونهم مع الراديكاليين ووقوفهم في صف واحد، وكذلك الظاهرة الاجتماعية الفريدة وهي التوافق بين أبناء الطبقة المتوسطة والعمال والفلاحين، وحتى بعض النبلاء في المشاركة في الثورة متحدين.

ولكن بعد نجاح الثورة، كما بيَّنا سابقًا، بدأت الشروخ تظهر في هذا البنيان، وبدأ الخلاف السياسي بين الليبراليين والراديكاليين، ثم بدأ التفكك الاجتماعي عندما تعارضت مصالح كل طبقة عن الأخرى بتفاوت الأولويات، وبدأت كل طبقة تبحث عن حماية مصالحها المباشرة، وعندنا شعر المعتدلون بالخطر الذي بدأ يشكله الراديكاليون، اضطر المعتدلون ـ أو هكذا يدعون ـ إلى استعمال وسائل قمعية من أجل أن يحبطوا قيام ثورة ثانية تكون متطرفة.

ومع نهاية السنة، كانت القوى الرجعية قد استعادت وعيها، وقامت بتنظيم صفوفها، والاستفادة من سيطرتها التقليدية على الجيش، وعلى ولاء الفلاحين البسطاء، وبدأت في الثورة المضادة أو قمع الثورة.

كما يتساءل المؤرخون عن الصفة المشتركة لثورات الشعوب في أوروبا، فأوروبا قارة تجمع شعوبًا ذات أصول مختلفة، ولغات متباينة، وتاريخ دموي من الحروب بينها، وغزوات متبادلة داخلية وخارجية، لذا يتساءل المؤرخون حول أسباب هبة الثورات في أوروبا في وقت واحد في عام ١٨٤٨م، كما يتساءلون عن أسباب التشابه بين الثورات في أوروبا مع وجود كل هذه الاختلافات، والجواب الأوضح هو أن دول أوروبا جميعًا كانت تعاني من صعوبات اقتصادية كبرى بسبب الجفاف الزراعي، مما أدى إلى حافة المجاعة، وإلى الكساد الصناعي الذي سبب انتشار البطالة.

وتشابه المعاناة أوجد نوعًا من الرابط الإنساني بين مختلف الشعوب الأوروبية، مع أن المعاناة كانت تختلف في الدرجات من دولة لأخرى، وهذا الجانب الاقتصادي مهم وأساسي في إطلاق شرارة الثورة الشعبية، وقد تتحمل الشعوب الصعوبات وتقبل التضحيات من أجل قضايا وطنية وقومية، ولكنها لن تصبر كثيرًا إن رأت أن هذه الصعوبات والتضحيات يتحملها عامة

الشعب، بينما يتمتع القلة الحاكمة بكل وسائل الرفاهية وينتشر الفساد الإداري والمالي في البلاد، وتغلق الأبواب أمام الشباب الطامحين لحياة كريمة، وتتفاقم الأمور عندما يلجأ النظام إلى القوة البوليسية لقمع كل اعتراض، وقطع كل لسان يجرؤ أن ينتقد ممارسات النظام وأزلامه.

وفي أغلب الحالات، نرى انقطاع أعلى هرم السلطة عن واقع الشعب الذي يحكمه، فهو يعيش في الصورة التي يرسمها له المحيطون به، وهي صورة خيالية لا تمت للواقع بصلة، وهي تقوم على إنجازات وهمية، وعلى مظاهرات مسرحية مرتبة مسبقًا لإظهار التأييد والحب، وعلى كلمات النفاق والتملق، ولذا فعندما يقوم الشعب بثورته، ترى هؤلاء الملوك مرتبكين، وكأنهم متفاجئون من غضب الشعب، وهذا ما حدث في دول أوروبا كافة، فقد شعرت شعوب أوروبا بالأخوة بين بعضها البعض بسبب تشابه المآسي بينها، كما يحدث بين مجموعة متباينة من الناس عندما يجابهون كارثة واحدة فتجمعهم مواجهة الكارثة وتخلق بينهم علاقة وثيقة وتذوب بينهم فروقات اللغة والدين والثقافة.

كما تميزت ثورات ١٨٤٨م بأنها جاءت عفوية وعشوائية، ولكنها بلا شك لم تأتِ اعتباطية، أي بلا أسباب حقيقية ولا أهداف واضحة، فهناك الكثير من الأسباب التي يسهل توثيقها، وأهداف الثورات كانت واضحة ومحددة، ولكن القصد أنها لم تأتِ بترتيب مسبق، ولا بإيعاز أو دعم من جهات خارجية، بل إنها انفجرت في مختلف مناطق أوروبا وكأنها وباء تنتقل جرثومته من شعب إلى آخر، ولكنها اشتركت في الأهداف التي جاءت متطابقة هكذا دون تنسيق مسبق، ولم تكن هذه الثورات تمثل تيارًا حزبيًا واحدًا، تتشارك فيه الثورات وتساعد بعضها البعض، بل إنها منفصلة كليًا عن بعضها.

ولكن الأهداف المشتركة لم تكن تمثل فكرًا سياسيًا حزبيًا، بل إنها مطالب مبدئية شعبية تشترك في التطلع إليها كل شعوب العالم، فالمبادئ القائمة على العدالة الاجتماعية، والحريات الشخصية وحرية التعبير والمساواة، والوحدة القومية، هذه كلها أهداف ومبادئ وطموحات عالمية لا ترتبط بثقافة معينة، ولا مجتمع محدد.

وهذه الوحدة في المطالب والطموحات تعطي الثورات صبغة موحدة وكأن منطلقها واحد، وكأنها ثورة واحدة، ويضاف إلى ذلك أن الثورات خلال فترات عمرها القصير اتخذت المسار نفسه، وأيضًا ليس بدافع التنظيم الموحد، ولكن الظروف هي التي دفعت هذه الثورات المختلفة مكانًا وزمانًا إلى أن تتوافق في المسارات.

كان ألكسيس دي توكفيل (١٨٠٥ إلى ١٨٥٩م) فيلسوفًا ومفكرًا ومؤرخًا سياسيًّا فرنسيًّا عاصر الثورة الفرنسية في عام ١٨٤٨م وشارك فيها، وشارك في برلمان الجمهورية الثانية بعد سقوط الملكية، وفي العام ١٨٤٩م أصبح وزير الشؤون الخارجية في الحكومة الثورية، وقد اتخذ موقفًا شجاعًا ضد لويس نابليون عندما رشح نفسه في الانتخابات الرئاسية، وكان من أشد المعارضين للانقلاب الذي دبره لويس نابليون في عام ١٨٥١م وأدى إلى سقوط الجمهورية الثانية وإعلان لويس نابليون نفسه إمبراطورًا، فقد عاصر فترة زمنية مهمة من فترات التطور السياسي في أوروبا، وله كتاب مهم عن الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعتبر هذا الكتاب من أول البحوث في وضع أسس العلوم السياسية الحديثة، وبعد عودة فرنسا إلى الدكتاتورية، صدر كتابه «النظام القديم والثورة» في عام ١٨٥٦م، والمهم أنه حذّر بشدة من أن الأنماط الحديثة من الديمقراطية قد تقود إلى أنماط جديدة من الدكتاتورية، وحذر من أن الاستبداد في النظام الديمقراطي والذي قد يكون بطغيان فرد واحد أو مجموعة من الأفراد تساعده وتؤيده، أن هذا الاستبداد سيكون أكثر بشاعة من القمع الذي كان يمارسه إمبراطورات الرومان وغيرهم من الطغاة، فالطغاة في الماضي كانوا يمارسون القمع على مجموعة محدودة من البشر، ولكن من خلال الديمقراطية وباسمها سيقوم الطغاة بتطويع الشعب لجعلهم خرافًا وديعة، فيا لها من نظرة ثاقبة توصل إليها مفكر فيلسوف قبل مائة وخمسين سنة.

ولكن مع كل ما حدث في أوروبا منذ العام ١٨٤٨م من أزمات وقلاقل وحروب مدمرة، وصراعات، وما تبع ذلك من أحداث كبيرة على مر العقود، فإن أوروبا بشرقها وغربها استطاعت في النهاية أن تتخطى العقبات والأخطاء

والتراجعات والانتكاسات، وإن كانت دول غرب أوروبا قد استطاعت أن تستكمل مسيرة التطور نحو الأفضل وخصوصًا بعد الحرب العالمية الثانية، فإن دول شرق أوروبا حُبست داخل ستار حديدي من الأيديولوجية القمعية القائمة على الدكتاتورية الشرسة.

ولكن أيضًا في النهاية وفي عقد التسعينيات بعد الألف والتسعمائة، تخطت هذه الدول تلك المرحلة، وأزالت هذا الستار وبدأت في إعادة بناء كياناتها وفكرها ومجتمعاتها، وفي الألفية الثالثة، استطاعت أوروبا أن تحافظ على مسارها نحو تحقيق مجتمع إنساني يحقق المساواة والعدالة والحرية، وبالطبع لن يكون هناك على هذه الأرض مجتمع مثاليٌّ، فإنها سنة الحياة وطبيعة البشر أن يتواجد الخير والشر، ولكن المهم أن تكون هناك آليات لتصحيح المسارات ولإقرار العدالة ولو بعد حين.

وهناك لبس وبعض الأحيان خلط بين مصطلحي الثورة والانقلاب، ونحن في هذا البحث العام لن ندخل في التعريفات الأكاديمية للمصطلحات، ولكن مجرد التفرقة بينهما لإزالة هذا اللبس في تاريخ محاولات تغيير الأنظمة، وباختصار، فإن الثورة ـ التي هي محل هذا البحث ـ هي الحركة الشعبية الهادفة إلى تغيير مؤسسات النظام وسلطاته بالقوة لتحقيق عدالة اجتماعية ومشاركة شعبية في الحكم وتحسين الظروف الاقتصادية، وأما الانقلاب فإنه في الأغلب ما يكون عسكريًا، ويكون هدفه هو إزاحة الحاكم ووصول قادة الانقلاب للحكم.

وتحدث الثورة ضد النظام القائم من جراء ضغوط اقتصادية واجتماعية أو من أسباب سياسية داخلية مثل صراع داخل نظام الحكم، أو من أسباب خارجية بسبب حروب أو زعزعة مقصودة وموجهة من قوى خارجية، وهذه الثورات قد تتحول إلى انتفاضات يستطيع النظام السيطرة عليها فيما بعد والتخلص من قادتها ورموزها بشتى الطرق، ولكن الثورات الشعبية الناجحة والمحققة لأهدافها تتطلب أن تكون هناك ظروف ملائمة وشروط لقيام الثورة ومن ثمَّ استمراريتها.

ومن هذه الظروف أن تكون هناك بيئة مناسبة لضمان حسن توجه الثورة، بمعنى أن يكون هناك وعي عالٍ عند عامة الشعب، وليس الاعتماد

على النخبة القليلة من المنظّرين ليقودوا الثورة، بل أن تكون هناك قيم ومفاهيم عامة مشتركة بغض النظر عن الاختلافات في العقائد الدينية والطائفية والمبادئ السياسية بين أفراد المجتمع.

ولن يكون ذلك إلا إذا مر المجتمع بمراحل تاريخية مختلفة يستطيع من خلالها هذا المجتمع أن يكون ثقافة عامة تتداولها الأجيال وتتحول من ثقافة مكتسبة إلى أشبه ما يكون بعنصر أساسي مركب في جينات هذا الشعب، وهنا لا نقصد التعجيز ولا التصعيب في شروط قيام الثورات الشعبية، ولكن النظر في مسار الثورات والبحث عن المسار الأصلح والأضمن.

وهذه القيم لا تأتي من أعمال أدبية أو فلسفية أو حملات إعلامية، بل إن هذه القيم والمفاهيم تأتي عبر أجيال وعقود من التربية والثقافة المجتمعية، وهي ليست قوانين مكتوبة ولا توجيهات تُدرّس، ولكنها يجب أن تتطور لتكون جزءًا طبيعيًّا من تراث الفرد، وبالتالي فالفرد يتصرف بتلقائية ضمن مبادئ تتوارثها الأجيال، ودائمًا ما تحاول الأنظمة الشمولية أن تقوم بتكييف شعوبها والسيطرة عليها فكريًّا من خلال تكثيف التوجيه في المدارس وأماكن العمل والإعلام المتفرد بالمواطن، ولكن يتم الاكتشاف فيما بعد أن هذه السيطرة ذات قشرة رقيقة تتكسر عند المواجهات وتتلاشى الجهود الضخمة التي سخرت لها مؤسسات الدولة كل الإمكانيات.

وعلى المجتمع أن يمر بمراحل تأخذ بيده إلى النضوج، وكما رأينا في حالة الثورات في أوروبا أن ما حدث في عام ١٨٤٨م ما كان ليحدث لولا أنه قبل ثلاثة قرون من ذلك التاريخ بدأت حركة الإصلاح الديني، ثم تبعتها حركة التنوير ثم تطورت إلى أن وصلت المجتمعات الأوروبية إلى مراحل الإصلاح السياسي والاجتماعي والتعليمي.

كما نرى كيف أن كارل ماركس وفريدريك إنجلز لم يعطيا التطور في ثقافة المجتمع حقه من الثقل والأهمية في تحريك الشعوب؛ ولذا فقد راهنا في نظريتهما على أن الثورة سيقودها العمال ومن أطلقا عليهم طبقة البروليتاريا، وهي الطبقة التي ـ حسب تعريف كارل ماركس ـ لا تملك وسائل إنتاج، ولكنها تعيش من بيع مجهودها الشخصي، وأن العامل الأهم ويمكن الأوحد هو العامل الاقتصادي القائم على الصراع الطبقي.

ولم يرَ مفكرو الاشتراكية والشيوعية أي فائدة من بذل أي جهد للإصلاح الديني، بل ما رأوه هو محاربة الفكر الديني وإلغاء هذا العامل من حسابات الثورة، باعتبار الدين هو أحد أهم عناصر تسلط الطبقة الرأسمالية والإقطاعية على الشعوب، وهنا نرى أن أحد الجوانب الضعيفة في الفكر الشيوعي والاشتراكي التقليدي، وليس المعاصر، هو الخلط بين ممارسات رجال الدين والمؤسسات الدينية وبين الدين كعقيدة يؤمن بها الفرد ويمارسها.

ولا شك أن الأوضاع الاقتصادية السيئة والظالمة لها أكبر الأثر في رعاية بذور الثورة في نفوس عامة الشعب، فعندما تكون هناك فروقات كبيرة بين طبقات المجتمع، تتولد مشاعر لها أكبر الأثر المباشر في تحريك الشارع، ولكن ما لم تكن هناك ثقافة مجتمعية متطورة فإن هذه التحركات الشعبية لن تصل إلى نتيجة، وسيكون من السهل على الأنظمة أن تسيطر عليها وأن تفكك تحالفاتها، وأن تضرب قادتها.

وكما اتضح في البحث بأن الشعوب عمومًا لا تسعى إلى الثورات ولا تستسيغ الغوغائية ولا تندفع إلى التمرد على السلطة، بل إنها دومًا تتوق إلى الاستقرار والأمان وعلى استعداد للتضحية في مستوى معيشتها أو في درجة مشاركتها السياسية مقابل الاستقرار والأمن، ولكن رأينا كيف تتمادى الحكومات في التعسف في الضغط على الشعوب ومعاقبتها وإذلالها، مما يؤدّي إلى الانفجارات الشعبية وإلى العنف والعنف المضاد.

في أحد المراجع (A EUROPEAN REVOLUTION-BY ALEX KORNER 1848) أثار الكاتب تساؤلًا حول هذه الثورات التي حدثت في عدد كبير في دول القارة الأوروبية في أوقات متقاربة، والتساؤل المهم في هذا البحث هو هل حدثت هذه الثورات متصلة مع بعضها البعض أم هي فقط منسجمة بأفكارها؟

وهذا التساؤل يثار حول تلك الثورات الأوروبية واستمر في التواجد على الساحة الفكرية إلى يومنا هذا، ونحن هنا لا تهمنا المواقف المدفوعة بدوافع سياسية، أو المؤيدة لجانب ضد آخر، فهذا ليس محل الدراسة في هذا الكتاب، ولكن ما يهم هو التحليل التاريخي والبحث عن حقيقة

العلاقات بين تلك الثورات، وقد حرصنا في هذا البحث أن نأخذ كل بلد أوروبي على حدة، وأن تتم دراسة التطورات في إشعال الثورة وفي انتصارها ثم في الثورة المضادة وقدرتها على هزيمة الثورة الشعبية والنجاح في إعادة الأوضاع لما كانت عليه قبل الثورة، ولو كانت بتغييرات شكلية في الوجوه والمسميات.

ما تم استخلاصه من دراسة التطورات التي هيأت ثم أشعلت شرارة الثورة في كل بلد على حدة وكذلك الثورات المضادة، هو أن هذه الثورات حدثت في كل بلد على حدة منفصلة وقائمة بذاتها ومنطلقة من مسببات محلية ودوافع اقتصادية واجتماعية وسياسية متراكمة ومركبة، وأن هذه الثورات ذات طابع قومي محلي خاص بالبلد نفسه مستندة إلى ثقافتها المحلية وتاريخها وتراثها، ولكن في الوقت ذاته، فإنه لا شك أن هذه الثورات تتعلم من بعضها البعض، وتتبادل الدعم المعنوي كذلك.

وقد تتوافق في الفلسفات السياسية وقد تختلف، ولكنها مرحليًّا تتعاطف مع بعضها البعض، بينما رأينا أن الثورات المضادة أكثر قربًا وتعاونًا وحتى على استعداد لتوفير الدعم المادي للثورات المضادة الأخرى، وقد يعود ذلك إلى أن الثورات المضادة تمثل أنظمة كانت قائمة لسنوات طويلة، وبالتالي فلا شك أن لها قنوات من التواصل مع الأنظمة الأخرى المثيلة في الدول المجاورة، وهكذا، فإن درجة التعاون والتنسيق والاتصال بين الثورات المضادة أكثر وأعمق مما هي عليه بين ثورات الشعوب.

لكن الثورات المضادة لم تكن كلها تسير على النهج نفسه، ولم تكن هذه الأنظمة تعتمد في مقاومتها على الثورات الشعبية على أسس متشابهة، ولا أهداف متطابقة، فقد كان البعض منها متطرفًا في العنف ضد الثورات وعلى استعداد لممارسة أقسى وسائل القمع ضد الثورة وأشنعها، بينما كان هناك أيضًا من الثورات المضادة التي كانت تسعى إلى إجهاض الثورات الشعبية، ولكن بأسلوب سياسي ومهادن نوعًا ما، فتلك الأنظمة وإن كانت تختلف في الأسلوب، فإنها لم تكن تختلف في الهدف وهو إجهاض الثورات الشعبية والعودة إلى النظام القديم ولو بشكل جديد.

وهذا الاختلاف في تعامل الأنظمة مع ثورات الشعوب، يعود إلى عدة

عوامل منها طبيعة النظام القائم، والمسيرة التاريخية لعلاقة النظام مع الشعب، فهل هذه القطيعة بين النظام والشعب والتي أدت إلى الثورة الشعبية، هل هي طارئة بسبب سياسات الأفراد الجالسين على كراسي القيادة في النظام، أم أن هذه هي العلاقة التاريخية التي يرى فيها كل رموز النظام أن التسلط هو حق إلهي مكتسب لا مجال للتعديل عليه ولا مساومة فيه؟ والعامل الآخر هو الوضع السياسي الإقليمي وتأثيره في السياسة الداخلية في البلاد، والعامل الثالث هو التعليم في البلاد وتأثير ذلك في قناعات عامة الشعب ومدى استعداده للتحرك من أجل حقوقه العامة.

كما أن هناك العامل الديني، وهنا يجب أن نفرق بكل وضوح بين الدين - أي دين - وبين المؤسسة الدينية، والحديث هنا يدور حول المؤسسات الدينية التي تمثل رجال الدين الرسميين وغير الرسميين، والمقصود بالرسميين هنا هو هؤلاء الموظفون المعينون لرعاية دور العبادة والقائمون على إدارتها والمتحدثون باسمها، وأما غير الرسميين، فهم كل من تدرج واشتهر بالدعوة والوعظ والتحدث باسم الدين واستخراج الفتاوى.

وهذا العامل مهم وفعّال في إثارة الثورة الشعبية أو في إجهاضها، فرجال الدين يستطيعون أن يكيّفوا مواقف الفرد المؤمن بما يتماشى مع قناعات المؤسسة الدينية، وقد اتضح من البحث أهمية المؤسسة الدينية في تحريك العامة وخصوصًا في مناطق الأرياف وبين الرعايا البسطاء ومن خلال تجمعات الكنيسة.

وقد تطرق الكتاب إلى هذه العلاقة بشكل تفصيلي؛ وذلك لأهمية هذا العامل وفعاليته، وللتأثير الفعّال للمؤسسة الدينية في الشعوب وتدخلها في توجهات العامة، فقد كانت هناك مواقف من القادة ومن المنظرين والمصلحين تجاه التعامل مع رجال الدين، بعضهم، كما هو الحال المتطرف مع الفكر الشيوعي والاشتراكي الذي رأى أن الطريق لإنقاذ الشعوب من نفاق رجال الدين هو القضاء عليهم وعلى مؤسساتهم وانتزاع فكرة الدين من قلوب الشعوب.

وهذا ما حدث في عدد من الثورات، وآخرها الثورة الشيوعية في روسيا، ولكن غالبية الثورات ومفكريها لم يذهبوا إلى هذا البعد في محاربة

الدين، ولا دور العبادة، بل إنهم ركّزوا على تحجيم دور رجال الدين، وعلى إصلاح العلاقة بين المؤسسة الدينية والمؤسسات المدنية بما يحفظ لكل جانب دوره، وكان هذا استمرارًا للإصلاح الديني الذي قدمه البحث كأحد مظاهر التطور السياسي والفكري في المجتمع.

وهذا هو الذي أوصل إلى القناعة بأن أفضل الحلول هو فصل الدولة عن الدين، وكما أشرنا في البحث في الفصل المخصص لهذا الموضوع، فإن فصل الدولة عن الدين لا يعني كفر الدولة ولا يعني محاربة الدين، وبينَّا في البحث أن هناك العديد من الدول التي تتبع هذا المنهج تساهم في دعم المؤسسات الدينية، ولا تفرض الوصاية عليها كما لا تسمح لها بمحاولة فرض الوصاية على الإدارة السياسية، ولا ترضى باستغلال الدين من أجل أجندات سياسية.

ولذا فإنه من ضروريات نجاح الثورة الشعبية أن تكون هناك جهود لتحقيق الوعي لدى العامة، وأن تبدأ جهود الإصلاح الديني ولا تستهين الشعوب بهذا الجانب، فإنه من السهل على أعداء الشعوب أن يستخدموا الدين أو بالأحرى والأدق رجال الدين لإجهاض الثورات ومحاربة الأفكار التنويرية.



المراجع

- "1848 REVOUTIONS OF EUROPE-NATURE AND IMPACTS." n.d,*IDEA OF HISTORY* , 17 8 2016.

- AMADEO, KIMBERLY, *THEBALANCE.COM, CAPITALISM: DEFINITION*, n.d.

- AXEL KORNER, EDITOR, *1848-A EUROPEAN REVOLUTION*, LONDON: PALGRAVE MCMILLAN, 2000.

- B.SZABO, JANOS, "HUNGARY'S WAR OF INDEPENDENCE". 1999, *HISTORYNET*.

- BELTS, RAYMOND F, *BRITANNIA, EUROPE IN RETROSPECT*, 2015.

- BERRY, CHRISTOPHER, *UNIVERSITY OF GLASGOW-ADAM SMITH BUSINESS SCHOOL*, 2012.

- Betros, Gemma, "THE FRENCH REVOLUTION AND THE CATHOLIC CHURCH". december 2010, *HISTORY TODAY*, 2012.

- BLANC, LOUIS, 1848, *HISTORICAL REVELATIONS: INSCRIBED TO LORD NORMANBY*, LONDON: CHAPMAN AND HALL, PICCADILLY, 1858.

- BLEI, KAREL, *FREEDOM OF RELIGION AND BELIEF: EUROPE'S STORY*, THE NETHERLANDS: ROYAL VAN GORCUM, 2002.

- BRISON D, GOOCH AND JOHN W, ROONEY, Jr, *ENCYCLOPEDIA OF REVOLUTIONS OF 1848, BELGIUM*, 2004

- BRITANNICA, EDITORS OF ENCYCLOPAEDIA, "WESTERN EDUCATION IN THE 19th CENTURY". JAN 1999, *ENCYCLOPAEDIA BRITANNICA*.

- CIENCIALA, ANNA M", POLAND, THE STRUGGLE FOR INDEPENDENCE: 1795-1864". JANUARY 2004, *HISTORY 557.*

- CLEVEN, WILLEM, "THE FAILURE OF A REVOLUTION". 2008, *DSPACE.LIBRARY.UU.NL*, 2014.

- COHEN, GARY, "PRAGUE UPHEAVALS OF 1848". 2004, *ENCYCLOPEDIA OF 1848 REVOLUTIONS, OHIO UNIVERSITY.*

- COOK, BERNARD, "TWO SICILLIES, KINGDOM OD, 1848-1849". 2004, *OHIO EDU.*

- COY, JASON P, *A BRIEF HISTORY OF GERMANY*, NEW YORK: FACTS ON FILE, 2011.

- CRANSTON, MAURICE, "THE FRENCH REVOLUTION: IDEAS AND IDEOLOGIES", MAY 1989, *HISTORY TODAY*, 2012.

- DARON ACEMOGLU, DAVID CANTONI, SIMON JOHNSON,JAMES ROBINSON, "THE CONSEQUENCES OF RADICAL REFORM: THE FRENCH REVOLUTION". APRIL 2009, *SCHOLAR.HARVARD.EDU.*

- DEFLEM, MATHIEU, "INTERNATIONAL POLICING IN NINETEENTH CENTURY EUROPE". 1996, *DEFLEM.BLOGSPOT.COM.*

- DOWE, DIETER, et al, *EUROPE IN 1848: REVOLUTION AND REFORM*, NEW YORK, OXFORD: BERGHAHN BOOKS, 2000.

- EDITED BY: DIETER DOWE, HEINZ-GERHARD HAUPT, DIETER LANGEWIESCHE, AND JONATHAN SERPER, TRANSLATED FROM GERMAN *EUROPE IN 1848* , NEW YORK OXFORD: BERGHAN BOOKS, 2000.

- edited by MARTIN BREAUGH, CHRISTOPER HOLMAN,RACHEL MAGNUSSON,PAUL MAZZOCCHI, AND DEVIN PENNER, *RADICAL DEMOCRACY, THE RETURN TO POLITICS IN POST-WAR FRANCE*, TORONTO, CANADA: UNIVERSITY OF TORONTO PRESS, 2015.

- EDITORS, SPARKNOTES, "THE FRENCH REVOLUTION (1789-1799)" 2005 *SPARKNOTES.*

- ENGELS, KARL MARX AND FRIEDRICH, *THE COMMUNIST MANIFESTO*, LONDON: WORKERS' EDUCATIONAL ASSOCIATION, 1848.

- ERIC VANHAUTE, RICHARD PAPING, AND CORMAC O GRADA, *IEHC 2006 HELSINKI, THE EUROPEAN SUBSISTENCE CRISIS OF 1845-1850: A COMPARATIVE PERSPECTIVE*, 2006, 2014.

- EVANS, RICHARD J, *THE PURSUIT OF POWER, EUROPE 1815-1914*, LONDON: PENGUIN BOOKS, 2016.

- EVANSON, GEORGES LEFEBVRE trnslated by ELIZBETH MOSS, *THE FRENCH REVOLUTION from its origins to 1793*, london: ROUTLEDGE AND KEGAN PAUL, 1962.

- FAULKNER, NEIL, "A MARXIST HISTORY OF THE WORLD, PART 52, THE 1848 REVOLUTIONS" 2011, *COUNTERFIRE.ORG.*

- *FORMS: THE CAUSES OF THE 1848 REVOLUTION*, 27 12 2009, 11 7 2015

- FREDERICK ENGELS, EDITED BY KARL MARX, *REVOLUTION AND COUNTER REVOLUTION IN GERMANY*, LONDON: LAWRENCE & WISHART, 1969.

- GAFFINEY, CHRIS, "THE WORKERS MOVEMENT FROM 1848 TO 1917". n.d *MARXISTS.ORG.*

- GOLDSTEIN, ROBERT J, *POLITICAL REPRESSION IN 19TH CENTURY EUROPE*, LONDON: ROUTLEDGE, n.d.

- GOLDSTIEN, ROBERT JUSTIN, *THE EUROPEAN REVOLUTIONS OF 1848 AND 1989*, n.d, 21 5 2015.

- GREGORY, DESMOND, *NAPOLEON'S ITALY*, DANVERS, MASSCHUSETTS, U.S.A.: ROSEMONT PUBLISHING & PRINTING CORP., 2001.

- GUETTNER, DARIUS VON, *THE FRENCH REVOLUTION*, MELBOURNE, AUSTARALIA: CENGAGE LEARNING, 2015.

- "THE FRENCH REVOLUTION AND EUROPE-ITS ECHOES,ITS INFLUENCE,ITS IMPACT". JANUARY 2016, *RESEARCHGATE.*

- HANS HENNING HAHN, EDITTED BY DIETER DOWE, *EUROPE IN 1848: REVOLUTION AND REFORM*, NEW YORK, OXFORD: BERGHAHN BOOKS, 2000.

- HANSON, MARILEE, "THOMAS CROMWELL-FACTS & BIOGRAPHY". *2015,ENGLISHHISTORY.NET.*

- HAUPT, HEINZ GERHARD, "RELIGION AND NATION IN EUROPE IN THE 19th CENTURY". 2008, *SCIENCE.BR.*

- HERTZLER, JOYCE ORAMEL, *THE HISTORY OF UTOPIAN THOUGHT*, NEW YORK: COOPER SQUARE PUBLISHERS, 1965.

- HIPPOLYTE TAINE, TRANSLATOR: JOHN DURAND, *THE FRENCH REVOLUTION, VOLUME I*, INDIANAPOLIS, INDIANA, U.S.A.: LIBERTY FUND, 2002.

- "history of germany". n.d *wikipedia.*

- I.W.ROBERTS, "RUSSIA IN 1848 AND 1849". 2004, *OHIO UNIVERSITY EDUCATION.*

- "JEFFERSON'S WALL OF SEPARATION LETTER". n.d, *USConstitution.-net.*

- JOHN, KING OF ENGLAND AND STEPHEN LANGTON "MAGNA CARTA." n.d,WIKIPEDIA 2015.

- JONES, PETER, *THE 1848 REVOLUTIONS*, ESSEX, U.K.: PEARSON EDUCATION LIMITED, 1991.

- JOSEF POLISENSKY, TRANS, BY FREDERICK SNIDER, *ARISTOCRATS AND THE CROWD IN THE REVOLUTIONARY YEAR 1848* , ALBANY,NEW YORK, U.S.A.: STATE UNIVERSITY OF NEW YORK PRESS, 1980.

- JOSEF POLISENSKY, TRANS: FREDERICK SNIDER, *ARISTOCRATS AND THE CROWD IN THE REVOLUTONARY YEAR 1848* , ALBANY, N.Y., U.S.A.: STATE UNIVERSITY OF NEW YORK, 1980.

- KNUD J V, JESPERSEN, TRANS BY IVAN HILL AND CHRISTOPHER WADE, A *HISTORY OF DENMARK HOUNDSMILL*, BASINGSTOKE, HAMPSHIRE, U.K.: PALGRAVE MACMILLAN, 2011.

- MARKUS G, JUD, EDITOR", THE SWISS REFORMATION". n.d , *HISTORY OF SWITZERLAND.*

- PRICE, ROGER, *THE REVOLUTIONS OF 1848* LONDON: MCMILAN EDUCATION LIMITED, 1988.

- R.S.ALEXANDER, *EUROPE'S UNCERTAIN PATH 1814-1914*, CHICHESTER, WEST SUSSEX,U.K.: WILEY-BLACKWELL, 2012.

- RAPPORT, MICHEAL, *1848 YEAR OF REVOLUTION*, NEW YORK: BASIC BOOKS, 2009.

- RATH, R, JOHN, *THE VIENNESE REVOLUTION OF 1848*, AUSTIN,-TEXAS, U.S.A.: UNIVERSITY OF TEXAS PRESS, 1957.

- *THE VIENNESE REVOLUTION OF 1848*, AUSTIN, TEXAS: UNIVERSITY OF TEXAS, 1957.

- "REVOLUTIONARY TURMOIL THE ITALIAN STATES IN 1848. n.d, *AGE OF THE SAGE.ORG.*

- "REVOLUTIONS OF 1848". n.d, *WIKIPEDIA*, 17 8 2016.

- "REVOLUTIONS OF 1848 EUROPEAN HISTORY". n.d, *ENCYCLOPEDIA BRITANNICA*, 17 8 2016.

- RICH, NORMAN, *THE AGE OF NOTIONALISM AND REFORM, 1850-1890*, NEW YORK: W.W.NORTON & COMPANY, 1977.

- RICHARD DAGGER, TERENCE BALL, *ENCYCLOPEDIA BRITANNICA*, 1999.

- ROBERTSON, PRISCILLA, *REVOLUTIONS OF 1848, A SOCIAL HISTORY*, PRINCETON, NEW JERSEY, U.S.A.: PRINCETON UNIVERSITY PRESS, 1982.

- SPERBER, JONATHAN, "THE EUROPEAN REVOLUTIONS, 1848-1851". 1, CAMBRIDGE, U.K.: CAMBRIDGE UNIBERSTY PRESS, 1994.

- STAFF, BRITANNICA'S EDITORIAL, "CARLS DECREES". 1998, *ENCYCLOPEDIA BRITANNICA.*

- STUURMAN, EDITED BY TJITSKE AKKERMAN AND SIEP, *PERSPECTIVES ON FEMINIST POLITICAL THOOUGHT IN EUROPEAN HISTORY*, LONDON: ROUTLEDGE, 1998.

- "THE 1848 REVOLUTIONS IN EUROPE". 14 12 2009, *WORLDHISTORY.KNOWLEDGE4AFRICA, 17 8 2016.*

- "THE EUROPEAN REVOLUTIONS OF 1848". n.d, *AGE-OF-THE-SAGE.ORG*, 17 8 2016.

- "THE EUROPEAN REVOLUTIONS OF 1848-REACTIONARY AFTERMATH". n.d, *AGE OF THE SAGA.ORG.*

- *THE REVOLUTION IN AUSTRIA 1848, 2009, 2015.*

- "THE REVOLUTIONS OF 1848 SUMMARY". n.d, *SPARKNOTES*, 17 8 2016.

- VERVOLOET, FJODOR, "ON THE BRINK OF REVOLUTION; THE REVOLUTIONARY EVENTS OF 1848IN SWEDEN AND THE NETHERLAND". 2015, *dspace.library.uu.nl, UTERCHT UNIVERSITY.*

- YANOV, ALEXANDER, "NICOLAS I AND THE REVOLUTION OF 1848". 2014, *INSITUTE OF MODERN RUSSIA.*

- أرسطو طاليس، ترجمة من الإغريقية بارتملي سانتهيلير، ومن الفرنسية أحمد لطفي السيد، السياسة. n.d.



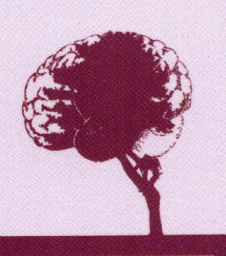
ثورات الشعوب الأوروبية 1848

هذا الكتاب عن ثورات الشعوب الأوروبية على الأنظمة المتسلّطة عليها في عام ١٨٤٨، والتي يطلق عليها بعض المؤرّخين عبارة الربيع الأوروبي. ونظرًا لندرة المراجع العربية عن هذه الثورات المهمّة في تاريخ التطوّر السياسي في أوروبا، فقد رأى الكاتب ضرورة المساهمة من خلال هذا البحث في تقديم المعلومات عن هذه الثورات باختصار ووضوح للقارئ العربي. آملًا أن يكون هذا الكتاب عنصرًا مساهمًا في إثراء المكتبة العربية في هذا الموضوع. خصوصًا وأن المنطقة العربية قد مرّت منذ بداية العام ٢٠١١ بأحداث شبيهة بتلك التي مرّت بها دول أوروبا في عام ١٨٤٨.

وحتى تكون الصورة واضحة بقدر الإمكان للقارئ، فقد اتّبع الكاتب أسلوب البحث التاريخي لفترة ما قبل حدوث الثورات فعليًا، فقام ببحث المراحل التاريخية التي هيّأت لقيام تلك الثورات واختصارها، ابتداءً بمرحلة الإصلاح الديني، ومرورًا بعصر التنوير، ثم استعراض دعوات الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ثم بعد ذلك تفصيل أحداث الثورات في عدد من البلدان الأوروبية، وتسلسل هذه الأحداث. ولاستكمال الصورة، فقد تناول الباحث الأحداث اللاحقة لكل ثورة، والتي أدّت إلى إجهاض أغلب تلك الثورات وتلك المرحلة التي أطلق عليها المؤرخون اسم الثورات المضادة.

الكاتب:

الدكتور المهندس إبراهيم ماجد الشاهين، معماري ومخطّط عمراني كويتي تقلّد عدّة مناصب ومسئوليات رسمية. له اهتمامات ومساهمات بالعمل الخيري. باحث في التاريخ والسياسة. كتب في الصحافة الكويتية. له عدة إصدارات منها: «الصفوة من صفة الصفوة»، وكتاب «التطوّر العمراني في الكويت»، وكتاب «التطوّر العمراني في الخليج العربي»، وكتاب «الأندلس قراءة سياسية في التاريخ».



مركز نهوض
للدراسات والنشر
NOHOUDH CENTER
FOR STUDIES
AND PUBLICATIONS

السعر:
13 دولارًا أمريكيًا
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-470-013-6



INFO@NOHOUDH-CENTER.COM | WWW.NOHOUDH-CENTER.COM